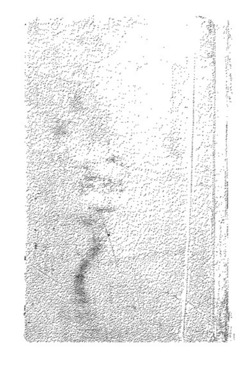
موريس دوب

دراسات في تطور الرأسمالية

تعريب
دكتور رؤوف عباس حامد



الناشر
دار الكتاب الجامعي

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي ذكي

موريس دوب

دراسات في تطور الرأسمالية

تعريب
دكتور رءوف عباس حامد

الناشر
دار الكتاب الجامعي

هذه ترجمة كتاب :

STUDIES IN THE DEVELOPMENT OF CAPITALISM

by

MAURICE DOBB

Published by

ROuTLEDGE & KEGAN PAUL

London 1975

إلى سعاد الدميري..

رفيقة الدرب... وشريكة الحياة

تقديم الترجمة

يسعدنا أن نقدم الى المثقفين العرب ، ودارسى التاريخ والاقتصاد ، هذا المرجع الهام فى تطور الراسمالية ، الذى كان ثمرة دراسات انفق فيها مورس دوب Maurice Dobb نحو العشرين عاما ، فأضاف بها الى الدراسات الخاصة بالتطور الاقتصادى اضافات قيمة ، جعلت الكتاب ضرورة لا غنى عنها للباحثين فى التاريخ والاقتصاد فى العالم أجمع . ومنذ صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٤٦ ، تكررت طباعته بعد ذلك ست مرات، فكان صدر سابع طبعات الطبعة الأولى فى عام ١٩٥٩ ، ثم صدر الكتاب فى طبعة ثانية معدلة عام ١٩٦٣ ، أضاف اليها المؤلف تذييلا حول تطور الراسمالية فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتكررت طباعة الطبعة الثانية ثلاث مرات ، وبذلك يكون عدد طبعات الكتاب بالانجليزية أحد عشر طبعة . وقد اعتمدنا فى هذه الترجمة على الطبعة الأخيرة التى صدرت عام ١٩٧٥ .

اما الطبعات التى ظهرت باللغات الأخرى فتفوق الحصر ، اذ نشرت عدة ترجمات للكتاب بمختلف اللغات الأوربية والأسيوية ، وتأخرت للأسف ترجمة الكتاب الى العربية ، حتى وفقنا الله الى انجازها ، وتقديمها اليوم الى قراء العربية .

واذا كان تأليف الكتاب قد استغرق نحو عشرين عاما ، فان ترجمته الى العربية استغرقت نحو ثلاث سنوات ، لأن للمؤلف طريقة فريدة فى عرض الافكار ، واستنباط النتائج والتعبير عن الآراء ، تحتاج — عند ترجمتها — الى استيعاب وهضم تام ، ثم نقل أمين الى اللغة التى يترجم اليها ، ولعلنا نستطيع القول اننا حاولنا أن نجعل المؤلف يخاطب القارىء العربى بلسانه ، ولم نكن مجرد مترجمين للعبارات ، وهى تجربة مضنية نترك الحكم عليها للقراء الكرام ..

ومورس دوب لا يقدم لنا فى هذه الدراسات عرضا لتطور الراسمالية فحسب ، بل يضع بين أيدينا نظرية متكاملة للتطور الاقتصادى ، ولذلك فهو لا يهتم بظواهر الأشياء ، ولكنه يتعمق فى بواطنها ، ويفسر لنا ذلك السنوات الطوال التى أنفقها حتى خرج الكتاب على الصورة التى بين أيدينا، فقد رجع المؤلف الى ما كتب عن تطور الراسمالية العالمية عامة ، والانجليزية

خاصة بمختلف اللغات الأوربية ، وهضم المادة التى جمعها ، ثم تمثلها فى اطار نظرى فذ . ورغم انتمائه الى مدرسة فكرية معينة ، نجده لا يتورع عن توجيه النقد الى الكثير من الأفكار التى ذهبت اليها تلك المدرسة فيما يتصل بتطور الراسمالية ، فهو لا يقيم للنظرية معبدا يشتغل بسدانته ، ولكنه يرى أن كل نظرية تصدق اذا ما صدقت الافتراضات التى قامت عليها، أما اذا تسرب الشك الى أحد تلك الافتراضات ، فلا بأس من مراجعة النظرية وتعديلها تعديلا جذريا .

ولذا لا نعجب اذا علمنا أن هذا الكتاب كان حجر الزاوية فى السمعة العلمية التى اكتسبها موريس دوب ، فرغم صدور أربعة أعمال أخرى للمؤلف — حتى الآن — هى :

١ — الاقتصاد السياسى والراسمالية .

٢ — التطور الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى منذ ١٩١٧ .

٣ — فى النظرية الاقتصادية والاشتراكية .

٤ — مقالات فى النمو الاقتصادى والتخطيط .

رغم صدور هذه الأعمال ، يظل كتابه الذى نقدمه اليوم اهمها ، وأخطرها ، واكثرها قيمة ، وأوسعها انتشارا .

وكأى عمل كبير أثار الكتاب عند ظهوره فى أواخر الأربعينات جدلا كبيرا بين المشتغلين بدراسة التطور الاقتصادى فى الجامعات الامريكية والانجليزية واليابانية ، وترددت أصداء هذا الجدل على صفحات المجلد الرابع من مجلة « العلم والمجتمع Science and Society » فى الفترة الممتدة من ربيع ١٩٥٠ حتى خريف ١٩٥٣ ، واشترك فى هذا الحوار العلمى الهام أربعة من كبار المتخصصين فى دراسة التطور الاقتصادى بالأضافة الى موريس دوب وهم : بول سويزى الاستاذ بجامعة هارفارد ، وكوهاتشيرو تاكاهاشى الاستاذ بجامعة طوكيو ، ورودنى هيلتون الاستاذ بجامعة برمنجهام ، وكرستوفر هل الاستاذ بجامعة أوكسفورد . وتركز الحوار حول نظرية موريس دوب فى الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية ، ونظرا لأهمية الدراسات التى جاءت ثمرة لهذا الحوار جمعت فى كتاب مستقل بعنوان :

The Transition From Feudalism To Capitalism

وقد رأينا الخير كل الخير فى ترجمة هذه الدراسات ، واضافتها الى دراسات موريس دوب كملحق للكتاب ، وبذلك تتميز الترجمة العربية على

غيرها من الترجمات الأخرى بصدور نص الكتاب مع الحوار الذى دار حوله فى مجلد واحد ، ونكون ــ بهذا العمل ــ قد قدمنا للمكتبة العربية اضافة لا تخلو من قيمة .

وقد حرصنا على المحافظة على حواشى الكتاب ، فلم نغفل منهـا شـيئا ــ رغم ما تكبدناه فى سـبيل ذلك من مشـقة ــ لأن المؤلف كان حريصا ــ دائما ــ على اعطاء القارىء المزيد من التفاصيل حول نقـاط معينة ترد فى النص من حين لآخـر ، كما حفلت الحواشى باشـارات الى المصادر التى اسـتقى منها مادته ، والتى رأى فى ذكرها تنـوير لأذهان القـراء ، أو توجيـه لمن أراد مراجعة التفاصـيل الخاصـة بمسـألة معينـة .

ونأمل أن يسد هذا المرجع الهام فراغا فى المكتبة العربية ..

وعلى الله قصـد السـبيل

دينة نصر فى أول أكتوبر ١٩٧٨

المعـرب

مقدمة

أن كتابا كهذا يعنى بالتوصل الى أحكام عامة حول التطور التاريخى ــ استنادا الى مادة قامت على تجميعها جهود باحثين آخرين ــ قد يعجز عن ارضاء كل من الاقتصادى الذى لا يهتم غالبا بالتاريخ والمؤرخ الذى قد يعتبر هذا العمل مفتقرا الى المعلومات الأساسية التى لا يتم تحصيلها الا من خلال الدراسة الميدانية الواقعية . وقد يبدو مؤلف هذا الكتاب ــ بالنسبة للاقتصادى ــ صاحب شطحات بعيدة عن ميدان تخصصه ، كما قد يبدو فى نظر المؤرخ هاويا دخيلا على ميدان البحث التاريخى . ولكن مثل تلك المحاذير التى تتعلق بعدم كفاية العدة التى يتسلح بها المؤلف لانجاز مثل هذا العمل لم تغرب عن باله ، غير انه استمد الشجاعة للمضى قدما فى هذا العمل من الاعتقاد الراسخ بأن التحليل الاقتصادى لا يكون ذا مغزى معين ، ولا يحقق ثماره المرجوة ، ألا اذا اقترن بدراسة للتطور التاريخى ، وأن الاقتصادى الذى يعنى بدراسة المشاكل الجارية تواجهه تساؤلات معينة تتصل بمجال اهتمامه يريد أن يطرحها على المادة التاريخية . ودعم موقف المؤلف اعتقاده بأن دراسة الراسمالية فى أصولها الاولى ، وتتبع نموها ــ الذى تجاهله الاقتصاديون الى حد كبير (فيما عدا الماركسيون) ــ انما يعد أساسا ضروريا لأى نظام اقتصادى واقعى .

وهناك من ينكرون أن التاريخ يستطيع أن يقدم للاقتصادى خدمة تتجاوز نطاق التحقق من أن افتراضات معينة (مثل افتراض المنافسة السليمة) هى افتراضات صحيحة الى حد ما ، تصدق على فترات زمنية معينة ، وأن ما عداها استكمال يسير وخطير لاتجاهات قديمة تمتد آثارها الى المستقبل . ومثل هؤلاء يتجاهلون ــ بادىء ذى بدء ــ حقيقة أن أى تكهن اقتصادى يجب أن يرتكز على افتراضات معينة تتعلق باتجاهات التغير (أو يستند الى غياب تلك الافتراضات) ، ولا يمكن تقدير احتمالات هذه الاتجاهات دون الرجوع للماضى . كما يتجاهلون ايضا أنه يمكن الحكم على مدى تطابق التساؤلات التى تستهدف نظرية بعينها الاجابة عليها ، فى ضوء ما يتوافر لدينا من معرفة عن التطور والنتائج التى ترتبت على حوادث الماضى ، وذلك بغض النظر عما اذا كانت مجموعة الافتراضات والتعاريف التى نطرحها تقدم نموذجا دقيقا يمثل الواقع وتحقق الفائدة المرجوة من

ورائها بصورة كافية . وبعبارة أخرى انها ببساطة ليست مسألة تتعلق بتحقيق افتراضات معينة ، ولكنها تتصل بفحص العلاقات بين مجموعة من الافتراضات المعقدة وبعضها البعض ، وبين تلك المجموعة من الافتراضات ككل والواقع المتغير . انها تهدف من دراسة النمو الاقتصادى الى معرفة الكيفية التى قام عليها البناء الحقيقى لعملية النمو ، ومعرفة عناصره الأكثر قابلية للتغير ، والأبعد اثرا فى احداث التغير فى العناصر الأخرى . انها مسألة تتصل بطرح تساؤلات خاصة بالتطور الاقتصادى فى محاولة لاكتشاف الاجابات الصحيحة التى تتعلق بالماضى والحاضر ، واستكشاف العلاقات الحاسمة التى يجب أن نركز انتباهنا عليها فى عملية التطور تلك .

وعلى اى حال ، فان هذه المجموعة من الدراسات التاريخية لم تكتب دون تريث ، كما أن المؤلف لم يكن يفتقر الى ارشاد وتوجيه أصدقائه من بين المتخصصين فى الجوانب المختلفة من ميدان هذه الدراسة التى بدأ اهتمامه بها خلال دراسته لأصول المشروع الراسمالى التى تمت منذ عشرين عاما ، وانجز المؤلف هذا العمل بشكل متقطع خلال الفترة التالية لهـا . وربما كان هذا التطور غير المنتظم للدراسة ، وما تخلله من فترات انقطاع طويلة ، واعادة بناء لأجزائها ، قد ترك أثره على الشكل النهائى لبعض النقاط الواردة بها ، فجاءت مفتقرة الى التحديد والتركيز . ولكن ما كاد هذا العمل الوليد يرى النور ، حتى اقام البرهان على نفوره من الخضوع للصياغة الكاملة ، وكان عليه أن يختار بين أمرين : اما أن يلفظ انفاسه الأخيرة وسط الغموض الذى احاط بمولده ، أو أن يبهر عيون النـاس بتلك المسارب التى صاحبت خروجه الى النور .

ويدين المؤلف بالكثير من الفضل للأستاذ بوستان Postan ، والدكتور بريل سمولى Beryl Smalley ، وادوارد ميلر Edward Miller ، فيما يتصل بالعصور الوسطى المتأخرة . كما كان لتوجيهات كريستوفر هل Christopher Hill ورودنى هيلتون Rodney Hilton أثرها الكبير على هذه الدراسة فيما يتصل بعصر تيودور وعصر ستيوارت ، وكذلك استفاد المؤلف من هـ. ل. بيلز H. L. Beales فى دراسته للثورة الصناعية ، ولم يعدم المؤلف توجيهات ر. ب. براثويت R. B. Brathwaite فى بعض النقاط المتعلقة بالفلسفة ، وقدمت له الآنسة دونا تور Dona Torr من خزانة معلوماتها التاريخية مقترحات وانتقادات ذات بال وخاصة فيما يتصل بالقرن التاسع عشر وبالكتابات الماركسية . ولكن حيثما تبدو معالم

القصور على بعض صفحات هذه الدراسات ، فان هؤلاء العلماء الاجلاء بعيدون عن تحمل المسئولية .

ويجب ان يضاف الى ما سبق أن هذه الدراسات ليست سوى محاولة للاجابة على تساؤلات بعينها ، وقد تم اختيار ظواهر معينة من التطور الاقتصادى رغم انه روعى فى اختيارها أن تكون ذات مغزى عام ، وقد أضيفت بعض المواد المقارنة المستمدة من تجارب البلاد الاخرى هنا وهناك غير ان هذه المقارنات جاءت فى أطار توضيح تلك التساؤلات . ولا يعتقد المؤلف أنه قد كتب تاريخا للرأسمالية ، ولعل القارىء يغفر له اوجه القصور اذا تذكر أن هذه الدراسات لا تهدف الا الى تقديم ملامح عامة لبعض جوانب الصورة التاريخية الكاملة .

كامبردج نوفمبر ١٩٤٥

م. هـ. دوب

ملاحظات على الطبعة الثانية

أضيف الى هذه الطبعة فصل ختامى يعالج فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لتغطية الفترة التى انقضت منذ ظهور الطبعة الأولى لهذا الكتاب . وفيما عدا ذلك لم يقم المؤلف بأى محاولة لمراجعة الفصول الأخرى أو اعادة كتابتها ، فبقى النص الأصلى على ما كان عليه دون تعديل .

كامبردج اكتوبر ١٩٦٢

الفصل الأول

الرأسمالية

١

قد لا يبدو غريبا ان مصطلح « الراسمالية » الذى شاع تداوله فى السنوات الأخيرة ، سواء فى الاحاديث العامة أو فى الكتابات التاريخية ، قد استخدم بصورة متنوعة ، حتى انه لا يوجد اتفاق عام على مدلول هذا المصطلح . ويجدر بنا ان نلاحظ ان النظرية الاقتصادية التى ارست دعائمها المدارس التقليدية لم تستخدم هذا المصطلح الا فيما ندر (١) ، كما ان هناك مدرسة فكرية تضم بين اتباعها عددا من الاقتصاديين والمؤرخين ترفض الاعتراف بأن الراسمالية كمصطلح يعبر عن نظام اقتصادى معين يمكن أن يكون ذا مدلول دقيق . ويرجع ذلك الى أن مفاهيم النظرية الاقتصادية قد صيغت — كالعادة — بشكل مجرد بعيد تماما عن العوامل التاريخية النسبية التى لا يمكن تعريف الراسمالية الا من خلالها وحدها .

أما المؤرخون الذين يعتنقون وجهة النظر العدمية ، فان موقفهم ينبع من التأكيد على تنوع الحوادث التاريخية وتعقدها بالدرجة التى تدعو الى رفض التصنيفات العامة التى تكون معظم نظريات التفسير التاريخى ، كما ينكرون القول بوجود حدود قاطعة تفصل بين الحقب التاريخية وبعضها البعض ، ويذهبون الى القول بعدم وجود فترة تاريخية واحدة مكونة من

---

(١) يذكر سومبارت Sombart فى مقالته الخاصة بهذا الموضوع بموسوعة العلوم الاجتماعية : « لا نجد هذا المصطلح (الراسمالية) فى كتابات جيد أو كوديس أو مارشال أو سليجمان أو كاسل هذا اذا اخذنا فى اعتبارنا كتابات المشاهير ، وفى كتابات الآخرين مثل شندلر وادولف فاجنر وريتشارد ههرنبرج وفيلبو فيتش هناك جدل حول الراسمالية ولكن مفهومها يبدو مرفوضا » . كذلك لا يتضمن قاموس الاقتصاد السياسى لبلجريف ولا قاموس الاقتصاد السياسي الفرنسي ذكر مصطلح الراسمالية .

نسيج واحد ، ولما كانت الفترات التاريخية مكونة من عناصر معقدة ممتزجة ببعضها البعض ، فان اطلاق مصطلح معين على قطاع بذاته من عملية التطور التاريخي يخص عنصرا محددا ، لا يهدي المؤرخ الى سواء السبيل .

ونظام كالراسمالية قد يمكن الحديث عنه بشكل تجريدى ، كما لو كنا نصف ظاهرة ميزت عصورا تاريخية عديدة بدرجات متفاوتة ، ولكنها تبدو على هذا النحو فكرة اقتصادية مجردة ، وليست فكرة تاريخية . ومن العبث الذى لا يحقق غاية ان نحاول تتبع اصول مثل هذا « النظام » .

ويشك المرؤ فى امكانية تدعيم مثل هذا الموقف باعتبارات موضوعية ، فاذا لم يكن للراسمالية وجود كظاهرة تاريخية ، فان الانتقادات التى وجهت للنظام الاقتصادي الحالى ، والتى دعت الى تغيير هذا النظام تضيع فى مهب الريح ، ويكون ماركس — الذى يعد مسئولا عن ابراز الحديث حول النظام الراسمالى بشكل خاص — قد جرى وراء سراب . بل أن بعض الباحثين ممن تناولوا هذا الموضوع مثل أولئك الذين عرضوا الافكار الاستاذ تاونى عن « الدين وظهور الراسمالية » أنكروا مصطلح « الراسمالية » وعدوه مجرد تعبير سياسى .

واليوم بعد انقضاء نصف قرن من التركيز على مجال البحث فى التاريخ الاقتصادى ، يندر أن يعتبر المؤرخون الاقتصاديون هذ الموقف من الراسمالية فوق مستوى النقد ، بما فى ذلك أولئك الذين ينظرون بعين الشك الى أصل هذا المصطلح . حقيقة اننا نجد مؤرخا كبيرا لعصر الراسمالية التجارية يرفض فكرة « الراسمالية الجديثة » باعتبارها « طبخة أيرلندية غير صحية » (٢) . ولكن وجهة النظر الثابتة لاولئك الذين اهتموا بدراسة التطور الاقتصادى فى العصور الحديثة قام بتلخيصها الاستاذ تاونى فى عبارات مشهورة اذ يقول : « بعد مضى نصف قرن على اشتغال باحثين ينتمون الى ست جنسيات مختلفة بموضوع الراسمالية ، وبعد التباين فى وجهات النظر السياسية ، هناك من ينكرون وجود هذه الظاهرة او يقولون بأنها

---

(٢)
Professor E. Heckscher in Economic History Review Vol. V11, P. 45

ويضيف الاستاذ هكشر الى ذلك أن الراسمالية الحديثة يمكن أن يكون لها « معنى محدد » اذا كانت « مرتبطة بما يسمى براس المال فى علم الاقتصاد» بأى صورة من الصور ، مثل اعتبار وجود راس المال فى مراحل تاريخية مختلفة يختلف فقط في الدرجة ؛

أن وجدت فانها كانت تمثل حدثا فريدا بالنسبة لما عرفته المؤسسات الانسانية . ومن هؤلاء ملشزدك Melchizedek الذي يرى أن الراسمالية كانت موجودة منذ الازل ، ويريد بذلك ان يقول انه اذا كان للراسمالية تاريخ ، فإن الواجب يقتضي عدم اقحام التاريخ فيها لأن تاريخ الراسمالية تلفه غمامات كثيرة .. ومؤلف آخر .. يرى أن الراسمالية لا تشغل جيزا كبيرا من تاريخ أوروبا في القرون الثلاثة الإخيرة ، هذا اذا كان لها وجود محدد أصلا . وبالاضافة الى حذره الشديد من استخدام المصطلح ، نجده يتجاهل وجود الراسمالية كحقيقة واقعة » (٣) .

ولكن اذا كانت الراسمالية قد حظيت اليوم باعتراف كامل باعتبارها مرحلة تاريخية متميزة ، فان هذا لا يعني التأكيد على أن كل الباحثين الذين تصدوا لدراسة هذا النظام ، يتحدثون عن شيء واحد . اذ قد يظن بعضهم أن الاستخدام المتباين للمصطلح لا يتيح الفرصة للتعليق عليه ، ولا يؤدي الى حدوث اضرار من استخدامه . ولكن الاختلاف في التعبير اللفظي المستخدم، لا يرتبط بالبحث عما يتصل بالراسمالية من الحوادث التاريخية المتشابكة باستخدام أسس مختلفة للاختيار من بين مكونات الأحداث الزمنية، فحسب ، بل يقود هذا الاستخدام اللفظي الى تفسيرات مختلفة الطابع ، وعرض متباين للظروف التي مهدت السبيل لنشوء الراسمالية .

واذا كان استخدامنا للمصطلح « الراسمالية » يرجع الى ما تفرضه علينا الحوادث التاريخية ، وليس الى مجرد الميل الذاتي الى استخدامه ، فلا بد أن يكون هناك تعريف محدد للراسمالية مرتبط بمظهر معين من مظاهر عملية التطور التاريخي ، وبذلك يكون الصواب قد جانب كل من رأوا غير ذلك . وحتي أولئك الذين يعتقدون في النسبية التاريخية المتجانسة يجب عليهم ان يسلموا بأن أي مجموعة من الملاحظات التاريخية المتجانسة تقدم صورة صحيحة متكاملة لعملية التطور . وبالاضافة الى ذلك ، فان أولئك الذين يكتبون عن الراسمالية لا يجهلون — على ما يبدو — مغزى هذا المصطلح ، ولا يجانبهم الصواب في تحديد المعنى الذي يرمون اليه من وراء استخدامهم له ، حتى اذا كانوا لا يتمسكون باستخدامه .

وربما وجب علينا أن نوضح — بادىء ذي بدء — أن كلمة «راسمالي» التي أصبحت شائعة بين بعض الاقتصاديين ، خاصة أولئك الذين يميلون الى المدرسة النمساوية ، ليس بينها وبين « الراسمالية » كجانب من جوانب

---

(3) Preface to 1937 Edition of Religion and the Rise of Capitalism,

للتفسير التاريخي الا صلات محدودة . وقد استخدم الاقتصاديون كلمة « الرأسمالي » كمصطلح علمي يعني به استخدام ما يسمى بالطريقة الدائرية ، أو الاستفادة بالوقت فى عملية الانتاج .

ويرتبط هذا الأمر ارتباطا وثيقا بالنظرة الخاصة بطبيعة رأس المال ، ولا يرجع الى أسلوب ملكية أدوات الانتاج ، وانما يشير فقط الى أصولها الاقتصادية وابعاد استخدامها ، ولما كان الانتاج فى صورته المتطورة « رأسماليا » لدرجة ما من الناحية الفنية ، فان هذا المصطلح يبدو محدود القيمة بالنسبة للتناقضات التاريخية ، كما أن مبتدعوه لم يحاولوا استخدامه على غير هذا النحو . وهم اذ يستخدمون هذا المصطلح ، ينكرون — بلا ريب — أن له معنى خاص ينسحب على الراسمالية باعتبارها نظام تاريخي معين .

وثمة تفسيرات أخرى لا تكاد تفى بالغرض ، استخدم فيها مصطلح الراسمالية من حين لاخر بصورة ضمنية ، تبلغ من الضعف الحد الذى يجعلها تربط الراسمالية بفترة زمنية محددة ، وتقيم حدا فاصلا بين الظواهر الاجتماعية التى تحمل قسمات متشابهة . وتبعا لذلك فان هؤلاء يعرفون الراسمالية بأنها المشروع الفردى : أىالنظام الذى تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فيه عن طريق الاتصال المباشر ، والذى يتمتع الانسان فى ظله بقدر كبير من الحرية فى كسب عيشه ، وتغيب فيه الالتزامات والحدود القانونية (٤) . وعلى هذا النحو اعتبرت الراسمالية مرادفة لحرية العمل (دعه يعمل Laissez - faire) فى بعض تطبيقات المصطلح على نظام المنافسة الحرة .

ولم يستخدم دايسى Dicey مصطلح الراسمالية ، ولكنه عالج بشكل عام التناقض بين ما أسماه فترة « الاقتصاد الفردى » ، على نحو مماثل للفكرة التى نناقشها ، وفترة « الاقتصاد المشاعى » التى يرجع بدايتها الى

---

(٤) يمكن أن نورد مثلا لذلك يتمثل فيما يلى : « الراسمالية تعنى اقتصاد حر ومنافسة عادلة من أجل الكسب وفرص متاحة للعمل أمام الجميع (J. H. R. Cromwell & H. E. Czerwonky, In Defence of Capitalism, P. 5.)

وهذا التعريف قاطع بدرجة تجعل المرء يشك فيما اذا كانت « الراسمالية الحقيقية » قد وجدت بالفعل . وهناك امثلة اخرى نجدها بين الكتاب الألمان الذين يرفضون استخدام مصطلح الراسمالية لوصف الاقتصاد الفاشي ويعتبرون الراسمالية نقيض للنظام الشمولي .

سبعينات القرن التاسع عشر (٥) . ورغم ان الاهتمام بهذا النوع من التمييز بين الاقتصاد الفردى وتدخل الدولة ربما كان متعلقا بالماضى أكثر منه بالحاضر ، ولم يتخذه المؤرخون الاقتصاديون اساسا لتعريف الرأسمالية الا فيما ندر ، غير أن آثاره على الفكر الاقتصادى لا زالت واضحة ومعظم ما نواجهه الان من جدل حول هذا الموضوع يدور حول تعريف الرأسمالية بأنها نظام « المشروع الحر » ،باعتباره نقيضا لتعدى الدولة وتدخلها على حساب حرية العمل . وتبدو عدم كفاية هذا المعنى واضحة للعيان ، ففضلا عن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية هناك بلاد ارتبطت فى القرن التاسع عشر بنظام « فردى خالص » ينتمى الى طابع منشستر التقليدى . وقد تجاوزت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية هذا النظام الى عصر المشروع التضامنى والاحتكار او شبه الاحتكار عندما افل نجم حرية العمل . فاذا كانت الرأسمالية محددة تحديدا ضيقا على هذا النحو ، فكيف نستطيع — اذن — أن نميز طبيعة النظام الذى سبقها والنظام الذى تبعها وكلاهما كان قريب الشبه بها من جوانب متعددة ؟

هناك ثلاث تفسيرات منفصلة عن بعضها البعض ارتبطت بفكرة الرأسمالية ، اثرت تأثيرا كبيرا على كل من البحث والتفسير التاريخى . وبينما تلتحم هذه التفسيرات الثلاثة ببعضها البعض فى جوانب معينة ، يرتبط كل واحد منها بنظرة معينة بطبيعة التطور التاريخى ، وتضع كل منها حدودا زمنية معينة للنظام الرأسمالى ، كما أن كل واحد منها ينتمى الى نتائج مختلفة ، فيما يتعلق بأصول الرأسمالية ، وقصة نشوئها ، وتطور العالم الحديث .

وأول هذه التفسيرات — ولعله أكثرها ذيوعا — هو التفسير الذى روجت له كتابات ورنر سومبارت Werner Sombart ، الذى لم يلتمس ملامح الرأسمالية من خلال ظواهر جزئياتها الاقتصادية ، ولكنه التمسها فى شمولية هذه الظواهر ، التى تمثلت فى « الروح » التى الهمتها حياة العصر كله ، والتى الفت بين روح المشروع أو المغامرة ، وبين « الروح البورجوازية » وزنا وترشيدا . وقد بحث سومبارت عن اصول الرأسمالية فى التطور الذى صاحب الفكر والسلوك الانسانى والذى وجهه الى ايجاد ذلك النوع من التكوينات والعلاقات الاقتصادية التى ميزت العالم الحديث ، معتقدا أن « ثمة مواقف اقتصادية مختلفة تحكم المجتمع فى ظروف مختلفة، وأن الروح البرجوازية هى التى خلقت النموذج الملائم لها ، ومن ثم خلقت

---

(5) Dicey : Lew and Opinion in England, Passim.

المؤسسة الاقتصادية » (٦) . كما ذهب الى أن « الروح الرأسمالية كانت موجودة أحيانا بصورة جنينية فى الماضى البعيد قبل أن تصبح الممارسات الرأسمالية حقيقة واقعة » (٧) . وكان انسان عصر ما قبل الرأسمالية « انسانا طبيعيا » ، يعتقد أن النشاط الاقتصادى انما يحقق سد حاجاته الطبيعية ، وفى عصر ما قبل الرأسمالية « كان الانسان صامدا وسط كل الجهود والصعاب : كان الانسان معيار كل الأشياء » (٨) . وعلى نقيض ذلك قام الرأسمالى « باقتلاع جذور الانسان الطبيعى » بنظرته البدائية الاصلية ، و« قلب كل مفاهيم الحياة رأسا على عقب » ، واعتبر تكديس رأس المال الدهف الرئيسى للنشاط الاقتصادى ، وأخضع كل شىء فى الحياة لتحقيق غايات عن طريق الرتشيد المتزن والحسابات الدقيقة (٩) . وقد عرف ماكس فبر Max Weber الرأسمالية بصورة أكثر تبسيطا ، فذكر أنها « توجد حيثما كانت حاجات الجماعة الانسانية الى المنتجات الصناعية تسد عن طريق المشروع » ، وحيثما كانت هناك « مؤسسة رأسمالية رشيدة . . . تركز اهتمامها على رأس المال » ، واستخدم الروح الرأسمالية « لوصف الموقف الذى يتم فيه السعى من أجل الربح عن طريق الترشيد وبشكل نظامى » (١٠) .

أما التفسير الثانى لمصطلح « الرأسمالية » ، فنجده ضمنا فى الكتابات التى تعالج المادة التاريخية ، ولا نجد تحديدا صريحا واضحا فى تلك الكتابات

---

(6) Der Moderne Kapitalismus (1928 E. D.) , I, P. 25.

وقد وصف هذه الأفكار بأنها أفكار أساسية .

(7) Quintessnce of Capitalism, PP. 343 - 4.

(8) Der Moderne Kapitalismus, Vol.I, p. 31.

(9) Quintessnce of Capitalism, PP. 13 - 21, 239.

(10) General Economic history, P. 275, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, P. 64 .

تلتقى وجهات نظر فبر مع سومبارت ولكنها فى نفس الوقت تختلف عنها اختلافات معينة وقد أكد تالوكوت بارسونز Talcott Parsons على وجود فرق كبير بين الرأسمالية عند فبر التى يعدها نظاما اقتصاديا خالصا (على اختلاف ما ذهب اليه سومبارت) ويشير دائما الى العلاقات القائمة على أساس الربح (التى تتصل بالتفسير الثانى الذى سنعالجه الان) وفكرته التاريخية عن « الرأسمالية الحديثة » تماثل فكرة سومبارت .

(Journal of Political Economy, Vol. 37, P. 34).

التى تعرف الراسمالية بأنها تنظيم الانتاج من اجل سوق بعيدة (١١) . وعلى حين يعد نظام طوائف الحرف — حيث كان الحرفى يبيع انتاجه بالتجزئة فى سوق المدينة — خارج اطار هذا التعريف ، يرى هؤلاء للراسمالية وجودا حيثما وقع انفصال بين الانتاج وتجارة التجزئة فى المكان والزمان بتدخل تاجر الجملة ، الذى ينفق الأموال على شراء السلع بغرض بيعها وقتما يستطيع تحقيق ربح مجز .

وتنحدر هذه الفكرة من نظرة المدرسة التاريخية الالمانية الى التطور ، التى ميزت بشكل مبدئى بين « الاقتصاد الطبيعى » الذى ساد عالم العصور الوسطى ، و« الاقتصاد النقدى » الذى تلاه . وأكدت على أهمية حجم السوق عند تعريفها لمراحل نمو العالم الاقتصادى الحديث . ووفقا لاراء بوخر Bucher تعد « العلاقة التى تقوم بين انتاج البضائع واستهلاكها — وبشكل أدق — طول الطريق الذى تقطعه البضائع من المنتج الى المستهلك » (١٢) ، المعيار الاساسى لتحديد مصطلح الرأسمالية . ويشيع هذا التعريف للراسمالية باعتبارها نظاما للنشاط الاقتصادى تحكمه دوافع الربح ، ووجود عدد من الافراد فى أى فترة من الفترات يعتمدون على استثمار أموالهم بهدف الحصول على دخل من وراء استثمار تلك الأموال ، سواء كان هذا الاستثمار فى التجارة أو الربا أو الانتاج ، واعتبر ذلك كله دليلا على وجود عنصر من عناصر الرأسمالية .

ويصف ايرل هاملتون مؤرخ ثورة الأسعار فى القرن السادس عشر الراسمالية بأنها « النظام الذى تستخدم فيه الثروة غير العقارية بهدف محدد هو اجتناء الدخل » (١٣) . بينما يعتبر بيرن Pirenne المصطلح ينطبق على كل استخدام « مربح » للنقود ، ويعلن أن « مصادر العصور الوسطى تحدد وجود الراسمالية فى القرن الثانى عشر بما لا يدع مجالا للشك » (١٤) . وعندما تقترن هذه الفكرة بالفكرة القائلة بأن الرأسمالية نظام تجارى —

---

(١١) يشير ماركس الى مومسن مؤرخ روما القديمة بأنه ممن اكتشفوا أسلوب الانتاج الراسمالى فى كل اقتصاد نقدى .
(Capital, Vol. III, P. 914)

(12) Industrial Evolution, 89.

انظر ايضا
Schmoller, Principes d, Economie Politique, Passim

(13) In Economica, Nov. 1929, P. 339.

(14) Economic and Social History of Mediacval Europe 163
Pirenne in American Historical Review, 1914. P. 949 seq.

يرمى الى الانتاج من أجل السوق — فاننا نجد أنفسنا أمام التعريف الذى استخدمه الاستاذ نوسبوم Nussbaum ، الذى ذهب الى أن الراسمالية « نظام للتبادل الاقتصادى .. الهدف الاساسى من النشاط الاقتصادى فيه تحقيق الربح بلا حدود » ، (ويضيف الى هذا التعريف سمة ثانية هى أن النظام يتميز بالتناقض الكبير بين السكان « الملاك والعمال المعدمين ») (١٥) .

ويهدف هؤلاء الباحثين من وراء تأكيد هذا المعنى للرأسمالية ، الى البحث عن أصول الرأسمالية حيثما وجدت تجاوزات تجارية خاصة للافق الاقتصادى الضيق ، ويفترضون وجود « اقتصاد طبيعى » فى عالم العصور الوسطى ، يحددون المراحل الرئيسية فى نمو الرأسمالية تبعا لمراحل توسع السوق ، أو تغير أشكال الاستثمار ، أو المشروعات التى يرتبط بها هذا الاتساع فى حجم السوق . وتتشابه هذه الأفكار وتتطابق فى كثير من جوانبها مع أفكار سومبارت ، ولكن بؤرة اهتمامها تظل مختلفة عنه اختلافا رئيسيا .

أما التفسير الثالث للرأسمالية فيقدمه لنا ماركس ، الذى لم يلتمس سمات الرأسمالية فى روح المغامرة ، أو فى استخدام النقود لتمويل مجموعة من السلع المتبادلة بهدف الربح ، ولكنه التمسها فى أسلوب معين للانتاج . ولم يشر الى أسلوب الانتاج باعتباره مجرد مسألة فنية — وهو ما أسماه بالقوى الانتاجية — ولكنه أشار الى الطريقة التى تملك بها وسائل الانتاج ، والعلاقات الاجتماعية التى تربط بين الناس وبعضهم البعض من خلال صلتهم بعملية الانتاج. وبناء على ذلك لم تكن الرأسمالية فى رأيه نظاما للانتاج من أجل السوق — أو على حد تعبير ماركس نظام لانتاج السلعة — ولكنها تشكل نظاما أصبحت قوة العمل فى ظله « سلعة » تشترى وتباع فى السوق كأى عنصر آخر من عناصر المبادلة ، والشروط التاريخية لوقوع ذلك تقتضى تركز ملكية وسائل الانتاج فى أيدى طبقة معينة تمثل قطاعا محدودا من المجتمع ، ويترتب على ذلك ظهور طبقة من المعدمين يعد بيع قوة العمل بالنسبة لها المصدر الوحيد لكسب العيش . وعلى كواهل هؤلاء يقوم النشاط الانتاجى ، لا عن طريق الاجبار القانونى ، ولكن عن طريق عقود العمل . ويتضح بجلاء أن هذا التعريف يستبعد من اطاره نظام الانتاج الحرفى المستقل ، الذى يمتلك الحرفى فى ظله أدوات الانتاج البسيطة ، ويتولى بيع السلعة التى ينتجها بنفسه .

---

(15) History of Economic Institutions of Europe, P. 61.

وفيما عدا هـذا يبدو المؤلف فى هـذا الكتاب ناقلا امينـا لافـكار سومبارت .

ولا نجد عند ماركس انفصالا بين الملكية والعمل ، وفيما عدا اعتماده غير المحدود على استخدام عمال المياومة ، كان جل اهتمامه منصرفا الى شراء وبيع السلع الجامدة ، وليس منصرفا الى شراء وبيع القوى العاملة البشرية . وما يميز تعريف ماركس للرأسمالية عن غيره ، أنه لا يرى فى وجود التجارة أو اقراض النقود ، ووجود طبقة متخصصة من التجار او المولين أو حتى ذوى الثراء ، ما يكفى لبناء مجتمع رأسمالى. فوجود أصحاب راس المال مهما بلغت مكاسبهم ، لا يكفى لقيام مثل هذا المجتمع ، ما لم يتحول راس المال الى نير يقع العمل تحته لانتاج فائض القيمة .

ولا نرمى هنا الى مناقشة مميزات كل تفسير من هذه التفسيرات ، ولكننا نريد أن نوضح أن الدراسات التى تلت آخر تلك التفسيرات الثلاثة استخدمت تعبير « الرأسمالية » ، كما نهدف الى بيان المعانى التى رمى اليها من استخدموا هذا المصطلح . وتبرير أى من هذه التعاريف يعتمد بالضرورة على مدى نجاحه فى تفسير عملية التطور التاريخى الواقعية ، بالقدر الذى يحدد معالم صورة هذا التطور وعلاقتها بما يحيط بها من واقع تاريخى يقوم برهانا على صحتها . ونميل الى رفض التعريفين الاولين لأنهما يعتمدان على ملاحظات سطحية لا تكفى لتحديد المعنى المنشود .

ويعيب مفهوم سومبارت للروح الراسمالية ، ونظرته للراسمالية باعتبارها « نظاما تجاريا » بالدرجة الاولى ، وكذلك المفاهيم التى تركز على حقيقة الاستثمار المربح للنقود كأساس لوجود الراسمالية ، أن تلك المفاهيم لا تحدد لهذا المصطلح فترة تاريخية معينة ، وتقود الى استنتاج جامد مؤداه أن كل العصور التاريخية تقريبا كانت عصورا راسمالية ولو بدرجات معينة. ولما كانت معلوماتنا عن المجتمعات الاقتصادية الأولى قد ازدادت ، فان أولئك الذين يستخدمون هذه المفاهيم مدوا حدود الراسمالية الى ازمنة مبكرة . وقد أصبح جليا الآن أن تداول النقود والانتاج من أجل السوق كان أكثر شيوعا فى العصور الوسطى مما كان يعتقد من قبل . وقد لاحظ برنتانو Brentano أن الحرب الصليبية الرابعة قد فتحت الباب أمام « عربدة الراسمالية » بكل ما تحمل هذه الكلمات من معنى (١٦) .

وكلما اتسعت معرفتنا بالاحوال الاقتصادية فى العالم القديم ، تتراكم

---

(١٦) يقر سومبارت هذا الأمر بصراحة ويحاول أن يبرر هذا الرأى بالتأكيد على أن التجارة فى العصور الوسطى لم تكن تجارة ناضجة ولكنها كانت تتحرك بالروح الحرفية وليست بالروح الرأسمالية .

الأدلة التى تقود ــ وفقا لهذه المفاهيم ــ الى عدم انكار وجود الراسمالية حتى فى بلاد الاغريق وروما القديمة . فان استخدام النقود بقصد الربح ليس ظاهرة حديثة ؛ لأن شراء العبيد فى العصر القديم يفترض فيه أن يكون استخداما مربحا للنقود تماما مثل استئجار الأيدى العاملة فى الوقت الحاضر . وعرف العالم القديم الربا والمرابين ، ولم يكن سعار الربح خطيئة مجهولة فى عالم العصور الوسطى . فاذا اعتبرنا المجتمع القديم ومجتمع العصور الوسطى مجتمعان رأسماليان ، أصبح من الصعب علينا أن نتتبع أصول هذا النظام فى تاريخ القرون الثمانية الاخيرة ، وكان معنى هذا أن الرأسمالية موجودة عبر التاريخ المسجل . وعلى أية حال ، فاننا نحتاج صراحة الى تعريف يصف المؤسسات الاقتصادية المتميزة للعالم الحديث فى القرون الاخيرة ، والمفاهيم التى تعجز عن تحقيق ذلك لا تعد وافية بالغرض الذى يسعى الناس اليه .

ويزيد من صعوبة الأخذ بالمفهوم المثالى لسومبارت وفبر Weber ومدرستهما ، انهما يعدان الرأسمالية ــ باعتبارها تكوينا اقتصاديا ــ نتاجا للروح الرأسمالية ، تلك الروح التى يمكن أن نجدها فى عصور لم تكن أصول الرأسمالية قد ظهرت فيها . فاذا كانت هذه الروح الرأسمالية ظاهرة تاريخية ، فما الذى أدى الى ظهورها فى التاريخ ؟ لا نجد حتى الان اجابة شافية تكفى لتفسير هذا اللغز ، فيما عدا التوافق العرضى فى التوقيت الزمنى لمجموعة متنوعة من العوامل التى وفقت بين المشروع والترشيد ، فكونت فى نهاية الأمر الينبوع الحيوى للعصر الرأسمالى . وقد قاد البحث عن عوامل قيام الرأسمالية الى جدل غير مقنع وغير مجدى ، دار حول مدى صحة الدور الذى لعبته البروتستانتية فى ظهور الروح الرأسمالية (كما يزعم فبر وترولتش Troeletsch . وإذا صح ذلك فمن المعقول أن نعتبر الرأسمالية ثمرة الاصلاح الدينى ، بدلا من أن نأخذ برأى سومبارت الذى قال بأن الرأسمالية كانت الى حد كبير من صنع اليهود (١٧) .

---

(١٧) رد روبرتسون فى كتابه :
Aspects of the Rise of Economic Individ ualism
على ادعاءات Weber و Troeletsch حول تشجيع البروتستانتية للروح الرأسمالية بقوله انه من الصعب أن نفرق بين موقف الكتاب البروتستانت والكاثوليك من قضايا الاستثمار التجارى وحرية التجارة . كما ذهب برنتانو Brentano ومن تبعه من المفكرين مثل بيرن Pirenne الى انه من الممكن أن نجد الكثير من نماذج الاستثمار من أجل الربح فيما قبل عصر الاصلاح الدينى . انظر :
=

كما أنه من الصعوبة بمكان أن نتتبع عوامل ظهور الرأسمالية ، التى يرتبط كل عامل منها بالمتغيرات الحتمية ، كما يفترض ذلك البعض عند شرحهم لأصل نشوء الرأسمالية مستندين فى ذلك الى أسس اقتصادية خالصة ، على حين كان من الواجب أن نبحث عن عامل بشرى وراء كل تغير اقتصادى . والحدث الذى يؤدى الى وقوع التغير ، قد تحركه ظروف مختلفة تماما عن النتائج التى تتحقق فى نهاية الأمر . واذا كان ظهور نظام اقتصادى جديد يفسر على أنه « نموذج » ، فان هذا النموذج لا بد أن يحمل مقدما فى احشائه عناصر النظام الذى سيأتى فى المستقبل . كما يجب أن يوضع كذلك تفسير لظهور النموذج المتكامل لهذا النظام قبل غياب النظام نفسه .

ويتضح بجلاء — من ناحية أخرى —انه كلما ازدادت المعرفة نتيجة اتساع مجال البحث فى التاريخ الاقتصادى الحديث فى العقود الاخيرة من هذا القرن ، يقترب تعريف الرأسمالية — كمصطلح تاريخى — بصورة متزايدة من التعريف الذى ظهر وتطور على يد ماركس . فقد تركز الاهتمام على ظهور لون جديد من التمايز الطبقى بين الرأسمالى والبروليتارى ، وليس على الربح باعتباره محركا للنشاط الاقتصادى ، كما تركز الاهتمام أيضا على ظهور علاقة بين المنتج والرأسمالى شبيهة بعلاقة العمل التى كانت قائمة بين السيد والأجير فى ظل النظام الصناعى المتطور فى القرن التاسع عشر . وربما كان السبب فى ذلك يرجع — بصفة عامة — الى أن المادة التى اعتمد عليها الباحثون فرضت عليهم الأخذ بهذا التعريف ، ووجهت انتباه المؤرخين فى بحوثهم الى التناقضات الرئيسية للعصر الحديث ، أكثر مما يرجع الى تأثرهم بكتابات ماركس .

ولذلك فانه عندما يزعم لبسون Lipson أن أسس الرأسمالية كانت موجودة قبل الثورة الصناعية ببضعة قرون ، فهو يذهب الى أن « الملامح الرئيسية للرأسمالية انما تتوفر فى نظام الأجور ، الذى لا يتمتع العمال فى ظله بملكية السلع التى ينتجونها ، حيث لا يبيع العامل ناتج

= Gordon Walker on « Capitalism and the Reformation » in Econ. Hist. Review, Nov. 1937.

A. E. Sayous in Revue d' Histoire Economique et Sociale. 1930 . pp. 427 - 44.

عمله ، وانما يبيع العمل ذاته لصاحب راس المال ، وهناك فرق بين الاثنين له مغزى اقتصادى حيوى » (١٨) .

واقترب كاننجهام Cunningham من وجهة النظر هـذه عندما ذكر ان « الملامح المميزة للمؤسسة الرأسمالية الصناعية تتمثل فى ملكية صاحب العمل لأدوات الانتاج ، وبقيام العمال بالانتاج لقاء أجر يحصلون عليـه ، ويحقق الرأسمالى ربحا من وراء بيع السلع التى ينتجونها » ، ويضـيف الى ذلك أنه « ربما لا يترتب على دخول راس المال تغير كبير فى الاوضاع التى يتم العمل فى ظلها ، ولكنه يحدث تغيرا كبيرا فى العلاقات الشخصية بين العامل ورفاقه عندما يهبط الى مركز التابع لرب العمل » . ولم يقتصر استخدام كاننجهام لمصطلح الرأسمالية على وصف المؤسسات الصناعية ، ولكنه أضفى عليه معنى أوسع شمل التعريف التجارى باعتباره « ظاهـرة تتحـكم فى ظلها ملكيـة رأس المـال وعادة الاتجـار فى كل مؤسسـات المجتمع » (١٩) .

٢

ولا يعنى انشغالنا بالبحث عن تعريف لنظام اقتصادى معين ، أن ثمة حدودا قاطعة ، ترسم على صفحات التاريخ لتفصل بين النظم وبعضـها البعض . فالواقع أن النظم لا يمكن أن توجد فى صورة نقية خالصة ، كما يرى أولئك الذين يرفضون تقسيم التاريخ الى حقب معينة . ففى أى فترة من فترات التاريخ ، تتواجد العناصر المميزة للفترة السابقة والفترة اللاحقة جنبا الى جنب ، وأحيانا تختلط هذه العناصر ببعضـها البعض لتقـدم لنا

---

(١٨) Economic History 3 rd Ed. , vol, II, p. xxvi.

ويضيف لبسون كذلك أنه « اذا لم يكن العامل يمتلك السلع لأن المواد التى استخدمت فى صناعتها يقدمها شخص آخر فهو أجير سواء كانت أدوات الانتاج ملكا له أو ملكا لشـخص آخر فالمعيار الرئيسى هو ملكية العـامل للسلعة التى ينتجها » ، واذا كان لبسون قد غض النظر عن ملكية أدوات الانتاج فهل يعنى ذلك أن هذا التعريف يمتد ليشمل النظام الاشتراكى ؟ وفى موضع آخر من الكتاب يثير لبسون فضول القارىء عندما يتحدث عن « القرية فى العصـور الوسطى » باعتبـارها « منظمـة على أسـاس رأسـمالى » .

I bd. P. 372.

(19) The Progress of Capitalism in England, PP. 24, 73.

مزيجا غريبا . كذلك ينطوى رحم النظام القديم على عناصر هامة من كل مجتمع جديد ، ورغم ذلك ليس من الضرورى أن تشكل هذه العناصر الجنين المتكامل للنظام الجديد . كما أن آثار المجتمع القديم تبقى لفترة طويلة ضمن المجتمع الجديد .

ومفهوم الرأسمالية ـ الذى أخذنا به ـ يتواجد ضمنا فى كل حقبة تاريخية ـ فيما عدا فترات انتقال قصيرة ـ مختلطا مع غيره تحت تأثير تكوين اقتصادى معين ، تتفاوت درجة تجانسه ، ويتم تمييزه وفقا لشكل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السابقة عليه . ويعتبر هذا المفهوم أكثر انطباقا على كل فترة من الفترات ـ كتقدير مبدئى على الاقل ـ هذا اذا أخذنا فى اعتبارنا نظاما متجانسا ، وطرحنا جانبا التعقيدات التى تحيط بالوضع الاقتصادى الذى نعنيه . لا يجب أن نركز اهتمامنا بصورة رئيسية على ارهاصات بعض الاشكال الاقتصادية الجديدة ، كما لا يبرر ظهور مثل تلك الاشكال ، خلع تسمية جديدة على الفترة اللاحقة بها ، فالمرحلة التى يستطيع فيها شكل اقتصادى جديد أن يحقق قدرا ملحوظا من النمو ، تجعله يخلف آثارا على المجتمع ككل ، ويؤثر على اتجاه التطور ، هى مرحلة ذات مغزى كبير . حقيقة أن عملية التغير التاريخى فى غالبيتها عملية تدريجية ومستمرة ، أى أنه ليس ثمة حدث معين لا يمكن ربطه بحدث آخر سابق عليه بصورة مباشرة فى سلسلة واحدة من التتابع تجعل باستطاعتنا وصف ذلك الحدث بأنه امتداد له .

ولا بد أن يتضمن كل تفسير للتطور ـ يقوم على تقسيم التاريخ الى فترات أو حقب لكل منها نظامها الاقتصادى المتميز ـ الاشارة الى أن ثمة نقط التقاء فى عملية التطور الاقتصادى حيث يتسم فيها ايقاع التطور بالسرعة غير الطبيعية وينقطع عندها حبل الاستمرار ، مثل حدوث تحول حاد فى مسيرة الحوادث الجارية .

ونقاط التغير الفجائى فى مجرى التاريخ تلك ، تتمثل فى الثورات الاجتماعية ، التى تحدد الانتقال من نظام قديم الى نظام آخر جديد . وعلى ذلك فان وجهة النظر القائلة بأن التطور يتميز بوقوع ثورات دورية ، تقف على النقيض من وجهات النظر التى تذهب الى أن التطور الاقتصادى يتضمن عوامل متشابكة ذات درجات متفاوتة من الاستمرارية ، ووجهات النظر التى ترى أن التغير يحدث نتيجة علو شأن عامل معين سواء كان هذا العامل متمثلا فى السكان ، أو الانتاجية ، أو الأسواق ، أو تقسيم العمل ، أو تراكم رأس المال . ويعيب الرأى الأخير ميله الى تجاهل السمات الجديدة القاطعة أو التهوين من شأنها ، وهى السمات التى قد تظهر فى مرحلة معينة ، وتؤدى الى احداث تغير جذرى فى النتيجة التى يتوصل اليها العقل ، سواء

كانت تتمثل فى الطموح وروح المغامرة عند المنظم الراسمالى فى فتـرة تتسع فيها فرص تحقيق الربح ، أو كانت تتمثل فى ظهور موقف جديد للعمل فى مجتمع تسوده المساواة والروح الجماعية . وترجح كفة تفسير الأوضاع الجديدة على أنها نتاج للاوضاع القديمة ، وينصرف الذهن الى « الحقائق العامة » ذات السمو التاريخى ، التى تنسج من عناصر تعد ســمات ثابتة للطبيعة الانسانية ، أو تفسر تلك الأوضاع بأنها اقتصادية أو اجتماعية ذات طابع معين .

ولا تستحق هذه النظريات التى تركز على « روح الحقبة » الفريدة فى نوعها — الا الاهمال . ومن الصعب أن نضع تعريفا منذ الوهلة الأولى لطابع الحدث الذى تشير اليه عبارة « الثورة الاجتماعية » ، حتى ولو توقفنا عن استخدام أسلوب الاستعارة . فبينما تتضمن الثورة الاجتماعية مفهوم عدم الاستمرار — بالمعنى الذى اشرنا اليه عندما تحدثنا عن التغير المفاجىء فى مسار التطور — فان هذ المفهوم يفقد معناه البسيط ، عندما لا نعبـر عنه من منطلق المتشابهات ذات النطاق الواسع . وعلى حين أن مثل هــذه الثورة تتضمن سمة الايقاع السريع التغير ، فان مغزاها لا يتفق مع هذه السمة . وأولئك الذين يقولون بالتغير ذى النمو المحدود ، ربما يوافقون على أن معدل النمو ليس ثابتا ولكنه قابل للتذبذب ، فيمر أحيانا بفترات تزداد فيها سرعة النمو ، مثلما حدث عندما زاد عدد السكان فى أواخـر القرن الثامن عشر ، وذلك دون أن يدخلوا فى اعتبارهم فكرة الانتقال الثورى التى تحدث تغيرات نوعية فى النظام .

واذا جاز أن نأخذ بتفسير النظم الاقتصادية والاجتماعية التى تميز المراحل المختلفة للتطور التاريخى ، بأنها لم تحدث عرضا ، ولكن وقوعها كان حتميا ، فلا بد أن هذه الحتمية ترجع الى وجود كيفية معينة فى الاوضاع التاريخية تؤدى الى قيام تجانس فى شكل التطور فى أى حقبة من الزمن ، كما تؤدى الى فترات انتقال ، وذلك عندما يكون هناك توازن دقيق بين العناصر الذاتية التى لا ترتبط ببعضها البعض بعلاقات ثابتة . والأخذ بهذا الراى ليس من قبيل البحث عن استهلال ملائم لهذا الجانب من البحث ، ولكنها مسألة تتعلق بالبناء الأساسى لعملية التطور ذاتها ، ولا ريب أن علة هذه الظاهرة ترجع الى أن المجتمع معقد لدرجة أن الصراع والتداخل — فضلا عن النمو البسيط لبعض العناصر القائمة بذاتها — يشكل العـامل الرئيسى الذى يؤدى الى الحركة والتغير ، وذلك فى حالة حدوث التحولات الكبرى على الأقل .

واذا سارت الأمور على هذا النحو ، فان الحوادث تتحرك بسرعة غير عادية لا فى مجال النمو الكمى فحسب ، بل وفى مجال تغير معيـار توازن

العناصر المتداخلة ، مما يؤدى الى ظهور تكوينات جديدة ، وحدوث تغير مفاجىء فى تركيب المجتمع بدرجة ما ، وذلك عندما يبلغ التطور مستوى معين ، تتوازن عنده العناصر المتباينة التى يتكون منها المجتمع بصورة أو بأخرى . فاذا لجأنا الى استخدام أسلوب الاستعارة ، نستطيع القول أن المجتمع يشهد فى مستويات معينة من تطوره ما يشبه سلسلة من ردود الأفعال التى تتداعى حلقاتها بصورة متحركة .

ومن الجلى أن سمة المجتمع الاقتصادى الذى يفرز هذه النتائج والذى يعد بالتالى أساسا لتفسيرنا للرأسمالية باعتبارها نظاما اقتصاديا مميزا يرتبط بفترة زمنية معينة ، هو أن التاريخ كان ــ ولا يزال ــ تاريخا لمجتمعات طبقية ، أى مجتمعات تنقسم الى طبقات ، تسود فيها طبقة بعينها، أو ائتلاف بين عدد من الطبقات ترتبط بمصالح معينة ، وتشكل طبقة مسيطرة ، تناصب الطبقة أو الطبقات الأخرى العداء جزئيا أو كليا(٢٠) .

ولما كان الأمر كذلك ، فانه يفرض على أى مرحلة تاريخية تناسق كيفى ، ما دامت الطبقة المسيطرة اجتماعيا وسياسيا ــ فى ذلك الوقت ــ ستلجأ بالطبع الى استخدام القوة للمحافظة على ذلك الأسلوب المعين للانتاج وتوسيع نطاقه ــ أى ذلك الشكل الخاص للعلاقة بين الطبقات ــ لأن دخل تلك الطبقة يعتمد عليه . فاذا حدث تغير فى المجتمع يصل الى نقطة تهدد استمرار زعامة هذه الطبقة المسيطرة ، واختل التوازن القديم بين القوى الاجتماعية ، فان التطور يبلغ بذلك مرحلة حرجة قد يتوقف عندها التغير الذى كان جاريا حتى ذلك الحين ، أو يؤدى ــ اذا قدر له الاستمرار ــ الى فقدان سيطرة تلك الطبقة على المجتمع لصالح طبقة جديدة تحل محلها .

---

(٢٠) انظر ملاحظات بيرن Pirenne التى تقترب من هذا التفسير حول التطور غير المستمر الناتج عن تتابع ظهور الطبقات المختلفة : « اننى اعتقد أن ثمة طبقة معينة منفصلة من الرأسماليين تظهر فى كل فترة من فترات تاريخنا الاقتصادى (للرأسمالية) ذات طابع مميز » ولما كانت كل مجموعة من الرأسماليين فى عصر معين « لا تخرج من مجموعة رأسمالية فى عصر سابق عليها » وتبعا لذلك يحدث أننا « نجد أثر الاستمرار فى تطور النظام الاقتصادى » والتاريخ ليس مجرد خطة صماء ولكنه درج متصل ببعضه البعض .

Stages in the Social History of Capitalism in American Historical Review, 1914, PP. 494 - 5.

ومتى حدث مثل هذا الانتقال فى ميزان القوى فان مصلحة الطبقة التى تحتل فى الوقت الراهن المراكز الاستراتيجية فى المجتمع تقتضى الاسراع بالانتقال الى المرحلة الجديدة ،وتحطيم قواعد غريمتها الطبقة السابقة عليها ، وتوسيع قواعدها الخاصة بها . وليس من الضرورى أن يترتب على ذلك تصفية أسلوب الانتاج القديم تصفية تامة ، ولكن حجمه يتضاءل بسرعة حتى لا يصبح منافسا خطيرا لأسلوب الانتاج الجديد(٢١) . ويتجه أسلوب الانتاج الجديد — مدعما بالقوى الانتاجية الجديدة والامكانيات الاقتصادية الجديدة — الى الاتساع خارج الحدود التى كان يتحرك وراءها النظام القديم ، وذلك لفترة معينة ، حتى يأتى الدور الذى تتصارع فيه العلاقات الطبقية المحددة ، والأشكال السياسية التى تدعم بها الطبقة الحاكمةالجديدة قوتها ، مع تغير جديد فى القوى الانتاجية ، عندئذ يبلغ الصراع بينهما ذروته مرة أخرى .

وساد الاعتقاد فى القرن التاسع عشر — تأثرا بأفكار هيجل — أن تاريخ الحضارة يتكون من عصور متتابعة تحددها سيطرة الحضارات القومية المتتابعة ، ولكن تاريخ الحضارة — وفقا لما انتهينا اليه — يتكون من تتابع النظم الطبقية التى تحتفظ كل منها بأسلوب معين لاستدرار الدخل لصلحة طبقتها الحاكمة . وثمة أمر هام يتعلق بتاريخ أوربا الاقتصادى يستحق أن نقف عنده ، هو تلك الدرجة من التشابه المثير للدهشة بين المراحل الرئيسية التى مر بها التطور الاقتصادى وبعضها البعض « لقد كان توقيت كل مرحلة من هذه المراحل مختلفا بالطبع عن غيره ، واختلفت تفاصيل عملية التطور كما اختلفت بصورة ملحوظة الأشكال المعينة التى ميزت كل مرحلة من تلك المراحل » ولكن هذا التشابه الذى امتازت به أوربا يرجع الى تماثل أساسى لأشكال التطور الاقتصادى فى القرون العشرة الأخيرة بالنسبة لمختلف بلاد أوربا .

ولا ترجع المصالح المشتركة — التى تضم وحدة اجتماعية تشكل طبقة بالمفهوم الذى تحدثنا عنه — الى تماثل كمى فى الدخل كما يظن أحيانا، فليس من الضرورى أن تتكون طبقة تجمع بينها أهداف محددة من أناس يتمتعون بنفس المستوى للدخل ، أو يقتربون من مستوى مفترض للدخل .

---

(٢١) من الضرورى أن نفترض أن هذا الجانب من عملية التطور يحتاج الى خطة طويلة المدى تزداد طولا كلما كانت الطبقة المسيطرة تتبع سياسة محددة ولكن يفترض أن افراد تلك الطبقة يصلون أخيرا الى مواقف محددة تجاه مسائل بعينها (مثل قضية الاراضى أو الأسواق أو العمل) وهذه القوة الكبيرة تمكنه مهن اخراج خصومهم من دائرة الصراع .

كما انه لا يكفى القول ببساطة أن الطبقة تتكون من أولئك الذين يستمدون دخلهم من مصدر واحد ، رغم ان معيار الأهمية هنا هو مصدر الدخل وليس حجمه . وفى هذه الحالة يجدر بنا أن نشير الى مسألة أساسية تتعلق بالجذور التى تضربها القوة الاجتماعية فى أرض مجتمع معين ، وعلى وجه التحديد تجدر الاشارة الى العلاقة التى تحدد موقف هذه القوة الاجتماعية ككل من عملية الانتاج ، وبالتالى من القوى الاجتماعية الأخرى التى تعيش فى المجتمع .

وبعبارة أخرى ، ترتبط العلاقة التى تكون — من ناحية — مصالح مشتركة ثابتة لطبقة بذاتها وتوفر نظاما اقتصاديا معينا ، وتقود — من ناحية أخرى — الى تناقض بين المصالح المرتبطة بهذا النظام ، ترتبط مثل هذه العلاقة بأسلوب معين لاجتناء وتوزيع ثمار فائض العمل ، الذى يتجاوز حجم العمل اللازم لتغطية الحاجة الاستهلاكية للمنتج الحقيقى . ولما كان فائض العمل هذا يمثل ضرورة حيوية لأى طبقة مسيطرة ، فان تلك الطبقة تعتبر علاقتها بالعمل ضرورية لبقائها . واى طبقة تعيش بدون العمل انما تعتبر مجرى حياتها المستقبلة . ورخاءها ونفوذها ، يعتمد على ادعائها الحق فى فائض عمل الاخرين . وعلى حد تعبير فردريك انجلز « فان فائض انتاج العمل ، الذى يتجاوز تكلفة المحافظة على العمل ، وتكوين الانتاج الاجتماعى ، وزيادة حجمه ، اعتمادا على هذا الفائض ، كان لا يزال الاساس لكل تقدم اجتماعى أو سياسى وفكرى . ولقد كان هذا الفائض منذ الأزل حتى الوقت الحاضر ملكا لطبقة متميزة آلت اليها بالاضافة الى ذلك السيادة السياسية والقيادة الفكرية »(٢٢) .

وتختلف صور امتلاك فائض العمل باختلاف المراحل المتباينة لتطور المجتمع ، وتعدد هذه الأشكال يرتبط باستخدام طرق ووسائل متنوعة للانتاج، كما يرتبط بالمستويات المختلفة للانتاجية . وقد تحدث ماركس عن الراسمالية باعتبارها « مثل اى أسلوب آخر معين للانتاج ، ترتبط بمراحل معينة من الانتاجية ، وبأشكال متطورة تاريخيا من القوى الانتاجية . وهذه المتطلبات التاريخية هى بذاتها نتاج لعملية سابقة ، ينتج عنها انفصال أسلوب الانتاج الجديد عن الأصل الذى نبع منه ، ويكون لأحوال الانتاج التى تنطبق على ذلك الأسلوب الانتاجى المعين ، طابع انتقال تاريخى »(٢٣) وعندما تكون

---

(22) Anti - Duhring, P. 221.

(23) Capital, vol. III , PP. 1023 - 4.

وبالاضافة الى ذلك يقول ماركس « ترتبط أحوال التوزيع بأحوال الانتاج بالضرورة باعتبارها الوجه المقابل لها » .

انتاجية العمل منخفضة للغاية فى مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى ، يصبح اى دخل ضرورى ومنتظم للطبقة المرفهة — التى تعيش على الانتاج ولا تساهم فيه — أمرا يفوق حد التطور ، ما لم يكن يرتكز على قهر المنتجين .

وبناء على ذلك ، فان تقسيم الطبقات فى المراحل البدائية للتطور الاقتصادى كان — على حد تعبير انجلز — « ذا مغزى له مبرر تاريخى معين »(٢٤) . ففى المجتمع الذى تسوده الزراعة ، ترتبط العلاقات الثابتة بملكية الارض . ولما كان تقسيم العمل والمبادلة لا يتطوران كثيرا فى مثل ذلك المجتمع ، فان فائض العمل يقدم مباشرة على شكل التزامات شخصية ، أو يأخذ شكل تسليم المزارع لحصة معينة من انتاجه الى السيد كاتاوة عينية . ويؤدى نمو الصناعة — الذى يعنى اختراع أدوات انتاج جديدة ومتنوعة — الى ظهور طبقات جديدة وظهور مشاكل اقتصادية جديدة ، تتطلب اشكالا جديدة من امتلاك فائض العمل لمصلحة ملاك ادوات الانتاج الجديدة . لقد كان الطابع المميز لمجتمع العصور الوسطى هو قيام المنتجين بتقديم فائض العمل بصورة جبرية ، أولئك المنتجين الذين كانوا يملكون أدوات الانتاج البدائية ، ويرتبطون بالأرض .

وعلى النقيض من ذلك فان الطابع المميز للمجتمع الحديث هو العلاقة بين العامل والراسمالى التى تأخذ — كما رأينا — شكلا تعاقديا خالصا ، ولا يمكن تمييزها من حيث الشكل عن غيرها من عقود السوق الحرة المعقدة فى المجتمع القائم على المبادلة . ولم يكن الانتقال من شكل استغلال فائض العمل الذى كان سائدا فى العصور الوسطى ، الى العصور الحديثة ، مجرد عملية بسيطة يمكن أن نصفها من خلال جدول للسلالات يحدد انحدار كل سلالة مباشرة من سلف معين ، كما لا تستطيع العين أن تميز خطوطا معينة لزوبعة حركة الانتقال هذه تحدد اتجاه هبوبها . ولا يتضمن هذا التغيرات التقنية ، وظهور أدوات انتاج جديدة تؤثر بشكل كبير على انتاجية العمل فحسب ، بل يتضمن ايضا ازدياد تقسيم العمل ، وتطور المبادلة ، كما يتضمن كذلك ازدياد انفصال المنتج عن الأرض وعن وسائل الانتاج وظهوره كبروليتارى .

ومن بين تلك الاتجاهات التى تحدد تاريخ القرون الخمسة الماضية يبرز مغزى معين يرتبط بظهور البروليتارى ، ولا يرجع ذلك الى أن الانتقال من علاقة التبعية الى علاقة التعاقد قد أحيط بصيغ مشروحة شرحا تقليديا ،

---

(٢٤) Op. Cit, P. 316,

ولكنه يرجع الى ان عملية الانتقال هذه استبدلت بشكل العمل الجبرى - وسط المرحلة التاريخية - عملا اقتصاديا خالصا يتسم « بالموضوعية » ، وبذلك وضع أساس ذلك الشكل الخاص المحير الذى يتيح لطبقة مترفة أن تستغل فائض عمل الآخرين ، الذى يمثل جوهر النظام الحديث الذى نسميه « الراسمالية » .

٢

لقد مر تطور الرأسمالية بعديد من المراحل التى تتميز عن بعضها البعض تبعا لاختلاف مستوى نضجها ، ذلك النضج الذى يمكن تمييزه بسمات محددة . ولكن عندما نتبع تلك المراحل لاختيار واحدة منها كبداية للمرحلة الرأسمالية ، فانه يجب للوهلة الأولى أن نضع فى اعتبارنا المرحلة التى تتسم ببعض الأهمية حتى لا يكون ثمة اختلاط فى التحديد . فاذا كنا نتحدث عن الرأسمالية باعتبارها أسلوبا محددا للانتاج، فانه يترتب على ذلك عجزنا عن تحديد التاريخ الذى بزغ فيه فجر هذا النظام، منذ ظهور الملامح الاولى للنشاط التجارى الواسع ، وقيام طبقة التجار ، كما أننا لا يمكن ان نتحدث عن فترة معينة باعتبارها فترة « الرأسمالية التجارية » كما فعل الكثير من الباحثين . اذ يجب علينا أن نلتمس بداية المرحلة الراسمالية فى التغيرات التى تحدث فقط فى أسلوب الانتاج ، على النحو الذى يؤدى الى خضوع المنتج خضوعا مباشرا للراسمالية(٢٥) .

وهذه ليست مسألة تتعلق بالمصطلح فى حد ذاته ولكنها تتصل بالجوهر حيث تعنى أننا - اذا كنا على صواب - فان ظهور طبقة التجار كطبقة قائمة بذاتها لا يترتب عليه وجود معنى ثورى ، وان ظهور تلك الطبقة سوف لا يبدى تأثيرا أساسيا ذا بال على المظهر الاقتصادى للمجتمع أكثر مما سيبديه ظهور طبقة الرأسماليين الذين ترتبط ثرواتهم ارتباطا وثيقا بالصناعة ، وأنه بينما تشتغل الطبقة الحاكمة - سواء كانت من ملاك العبيد أو السادة الاقطاعيين - بالتجارة ، أو تقيم تحالفا قويا مع التجار، فان طبقة التجار - التى تمارس نشاطا يتصل بشكل رئيسى بالوساطة بين المنتج والمستهلك - لا تهتم بالدخول فى صراع من أجل السيطرة على

---

(٢٥) استخدم بعض الباحثين مصطلح « الراسمالية التجارية » لا للدلالة على وجود رؤوس الأموال الكبيرة والتجار المتخصصين فى مجال التجارة ولكن استخدموا هذا المصطلح للدلالة على الفترة المبكرة للراسمالية عندما كان الانتاج خالصا للتاجر المشتغل بالصناعة اليدوية فى ظل نظام الانتاج بالقطعة ونحن لا نشير هنا الي هذا الاستخدام للمصطلح .

مقاليد الأمور على النحو الراديكالي الشمولي الذي تحدثنا عنه منذ قليل . ولما كانت ثروات هذه الطبقة ترتبط بأسلوب الانتاج القائم في المجتمع ، فانها تصبح حريصة على المحافظة على اسلوب الانتاج اكثر من الميل الى تغييره . فهى أكثر ميلا الى الالتحام بشكل الانتاج القائم الذى يستحوذ على فائض العمل ، ولكنها لا تتجه الى محاولة تغيير هذا الشكل .

وعندما نمعن النظر فى تاريخ الراسمالية من هذه الزاوية ، يتضح لنا ضرورة تحديد تاريخ بداية تلك المرحلة فى انجلترا لا بالقرن الثانى عشر ، كما يفعل بيرن Pirenne (الذى يأخذ فى اعتباره للوهلة الأولى تجربة الأراضى المنخفضة) ، ولا حتى بالقرن الرابع عشر — الذى شهد نمو التجارة بالمدن وطوائف الحرف — كما فعل آخرون ، ولكننا نجد بداية هذا العصر فى الصف الاخير من القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر ، عندما بدأ رأس المال يتغلغل فى الانتاج على نطاق ملحوظ ، سواء على شكل علاقات ناضجة بين الراسمالي والعمال المأجورين ، أو على الشكل الأقل تطورا الذى يتمثل فى خضوع الحرفيين المحليين الذين يشتغلون فى بيوتهم للرأسمالى فيما يسمى بنظام « الانتاج المنزلى » . وان كنا نجد حقا الكثير من الأمثلة السابقة على ذلك الشكل من العلاقات الانتاجية — والتى تشير الى حدوث تغييرات تطورية ، فقد الحرفى فى ظلها استقلاله عن طريق الوقوع تحت طائلة الديون التى يقدمها له التجار ، أو فى مواجهة احتكار تجار الجملة ، مما جعله يصبح فى وضع التابع للتاجر الذى كان يملك رأس المال .

كما انه كان هناك حقا قدر كبير مما يمكن أن نسميه — بالمصطلح الحديث — « بالكولاك » ، كشكل من أشكال المشروع ، مارسه الفلاحون الاغنياء فى القرية أو التجار المحليون او العمال الذين يملكون ادوات الانتاج فى المدن التى كانت توجد بها الحرف اليدوية ، استخدموا فيه العمل المأجور ، وذلك منذ القرن الرابع عشر أو حتى قبل حلول ذلك القرن . ولكن هذه الأشكال الاستغلالية كانت صغيرة الحجم الى حد كبير ، ولم تكن على قدر كاف من النضج حتى يمكننا اعتبارها اكثر من مجرد أشكال راسمالية غير مكتملة النضج ، ولا يكاد وجودها يبرر اتخاذها كدلالة لتحديد تاريخ بداية الراسمالية كأسلوب جديد للانتاج ذى ملامح على قدر كاف من الوضوح ، وتمتد على نطاق بجعلها قادرة على تحدى أسلوب الانتاج الراسمالى ، وما ارتبط به من ظهور طبقة الراسماليين ، لم يمارس تأثيرا ذا مغزى على التطور الاجتماعى والاقتصادى فى انجلترا حتى نهاية العقود الاخيرة من عصر التيودور .

ويبدو جليا أن ثمة مرحلتان حاسمتان فى تطور الراسمالية ، تقع احداهما فى القرن السابع عشر ، وتتمثل فى التغيرات السياسية والاجتماعية التى حدثت فى تلك الفترة ، بما فى ذلك الصراع بين الشركات ذات الصفة القانونية الذى القت بحوث أونون Unwin الأضواء عليه ، والصراع البرلمانى ضد الاحتكار ، الذى بلغ ذروته فى ثورة كرومويل ، والذى لم تؤد نتائجه الى التخلص من تلك الظاهرة ، رغم محاولات التسوية وردود الفعل التى حدثت فى عهد عودة الملكية. أما ثانية هذه المراحل فتتمثل فى الثورة الصناعية ، التى وقعت فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع النصف الأول من القرن التاسع عشر ، والتى كانت ذات مغزى اقتصادى بالدرجة الأولى ، فقد كان لها انعكاس أقل درامية على المجال السياسى ، ولكنه لا يخلو من الأهمية . لقد كانت تلك المرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الراسمالى ، وقعت خلالها تغييرات جذرية فى بناء الصناعة وتنظيمها ، دفعت البعض الى اعتبارها بمثابة آلام المخاض الذى صاحب ولادة الراسمالية الحديثة ، ومن ثم فهى تعد أكثر المراحل حسما فى مجال التطور الاقتصادى والاجتماعى منذ العصور الوسطى .

وعلى أية حال تشير الدراسات المتقدمة اليوم بشكل واضح ، الى أن ما تمثله الثورة الصناعية يكمن فى الانتقال من مرحلة مبكرة غير ناضجة من مراحل تطور الراسمالية ، حيث تفاقم تأثير رأس المال على أسلوب الانتاج السابق للراسمالية وأخضعه لسيطرته وسلبه استقلاله كأسلوب اقتصادى، غير أنه لم يتحول بعد تحولا كاملا الى مرحلة حققت فيها الراسمالية — على أسس من التطور التكنولوجى — نظامها الأنتاجى الخاص الذى يرتكز على وحدة الانتاج الكبير فى المصنع ، وبذلك كان لها تأثيرها على تحقيق الانفصال التام بين المنتج ، وبين ما تبقى له من وسائل الانتاج ، وقامت فى ظلها علاقة مبسطة ومباشرة بين الراسمالى والأجراء .

ولكن اذا أرخنا لأصول أسلوب الانتاج الراسمالى على هذا النحو ، تبرز أمامنا صعوبات جمة . فهل يجب أن نعترف بوجود ثلاث مراحل حاسمة فى الانتقال من أسلوب الانتاج فى العصور الوسطى الى أسلوب الانتاج الراسمالى حتى نبدو منطقيين ، فندخل فى تقديرنا تفكك النظام الاقطاعى ، ونعتبره المرحلة الثالثة والمبكرة فى هذا التحول ؟ واذا اعترفنا بوجود مثل هذه المرحلة الحاسمة المبكرة للتحول من الاقطاع الى الراسمالية ، فكيف نستطيع التحدث عن النظام الاقتصادى فى الفترة الواقعة بين تلك المرحلة وبين أواخر القرن السادس عشر ، وهى الفترة التى لا تبدو وفق التحديد الذى أخذنا به ذات طابع اقطاعى ، ولا تعد بعد مرحلة الراسمالية اذا ما أدخلنا فى اعتبارنا أسلوب الانتاج السائد خلالها ؟

لا ريب أن القرن الرابع عشر شهد أزمة نظام الاقطاع القديم فى أعقاب ظهور المدن التى تتمتع الى حد كبير بالادارة الذاتية ، والتى مارست نفوذا سياسيا واقتصاديا ذا بال فيما يتعلق بالشئون القومية . ففى ظل تلك الازمة اهتز أسلوب الانتاج الاقطاعى القائم على القنانة ، ووصل الى مرحلة متطورة من التفكك نرى آثارها فى الوهن الذى دب فى أوصال اقتصاديات أصحاب الأراضى فى القرن التالى . ولكن م الم نستطع تحديد نهاية نظام الاقطاع عن طريق تتبع عملية سقوطه — وهو موضوع سيتطرق الحديث اليه فيما بعد — فاننا لا نستطيع أن نتحدث عن نهاية نظام العصور الوسطى ، وليس بوسعنا أن نتحدث عن سقوط الطبقة الاقطاعية الحاكمة .

وثمة حقيقة ذات أهمية بارزة بالنسبة لفهم عملية التحول ، تتمثل فى أن تفكك أسلوب الانتاج الاقطاعى كان قد بلغ مرحلة متقدمة قبل أن يتطور أسلوب الانتاج الرأسمالى ، وأن هذا التفكك لم يتقدم بصورة ترتبط بنمو أسلوب الانتاج الجديد داخل رحم الأسلوب القديم . لقد كان القرنان اللذان يفصلان بين حكم ادوارد الثالث واليزابث ذا طابع انتقالى بكل تأكيد ، فقد استطاعت البرجوازية التجارية أن تنمى ثروتها ،وتدعم نفوذها ، وما كادت تغنم هذا الوضع الممتاز حتى اتخذت موقف الشريك للنبلاء لا موقف العدو . والتحمت البرجوازية التجارية التحاما جزئيا بطبقة النبلاء فى عهد التيودور . وأدى ظهورها الى حدوث تأثير مباشر محدود على أسلوب الانتاج ، وجاءت مكاسبها المالية من الاستفادة من فروق الأسعار فى المكان والزمان نتيجة الحراك المحدود للمنتجين وضآلة مواردهم ، تلك الفروق فى الاسعار التى سعت البرجوازية التجارية الى المحافظة عليها وتوسيع مداها عن طريق امتيازات الاحتكار التى نالتها (٢٦) .

---

(٢٦) يعلق ماركس على هذه الظاهرة بقوله : « ان رأس المال التجارى يمثل الشكل التاريخى لرأس المال قبل أن يخضع الانتاج لسيطرته بوقت طويل .. ويتطور رأس المال على أساس أسلوب الانتاج المستقل وخارجا عنه وبناء على ذلك يتحدد التطور المستقل لرأس المال بالنسبة المنعكسة للتطور العام للمجتمع » . (Capital, Vol. III, 384.)

كما يقول بيرين Pirenne : « فى العصر الذى زادت فيه المجاعات المحلية كان على المرء أن يشترى كمية صغيرة من الغلال بثمن رخيص من المناطق التى لا تعانى من تلك المجاعات ثم تباع فيحقق من ورائها أرباحا خيالية تتزايد بنفس الأسلوب كما ساهمت المضاربات الى حد كبير فى تكوين الثروات التجارية » .

(Economic and Social History of Medieval Europe, 48).

كما نجد فى نشاط الحرفيين فى المدن ، وفى ظهور الوسطاء الاغنياء من الفلاحين الملاك ، أسلوبا للانتاج يعد مستقلا عن النظام الاقطاعى : كالانتاج الصغير للعمال الملاك سواء كانوا حرفيين أو فلاحين ، ولكنه لم يبلغ بعد مرحلة الراسمالية ، رغم اشتماله على ملامح جنينية للعلاقات الراسمالية ، ورغم ظهور شواهد خضوعه لراس المال من الداخل . ولئن هذا النوع من النشاط الاقتصادى ظل عنصرا تابعا فى المجتمع ، ويكفى ان نتذكر أن غالبية صغار الأقنان كانوا يرتبطون بالأرض بصورة أو بأخرى، ويخضعون لسلطة الاقطاعية ، رغم أنهم كانوا يدفعوا ايجارا نقديا (كان فى الغالب مبلغا يدفع بحكم العادة ولا يعد « ايجارا اقتصاديا ») . وبينما كانت المزارع الكبيرة تزرع فى معظمها عن طريق العمل المأجور فان هذا النوع من العمل كان لا يزال — فى الواقع — خاضعا لقدر كبير من الارغام ، وكان الاجراء الذين يعملون فى فلاحة تلك المزارع يعتبرون الأجور التى يتقاضونها مصدرا ثانويا وليس مصدرا وحيدا لكسب عيشهم . فكان من الممكن أن يجبر اولئك العمال على القبول بشروط معينة للعمل ، ويحد من حريتهم فى الانتقال من قراهم دون الحصول على اذن من سيد الاقليم . ولا ريب أن تشريعات القرن الرابع عشر سلبت الفلاحين الاحرار الفقراء الحقوق التى كانت تميزهم عن الأقنان ، وهى حرية الانتقال من مكان الى آخر ، واحتفظت العلاقات الاجتماعية فى الريف بين المنتجين وسادتهم بالكثير من طابع العصور الوسطى ، كما بقيت على الأقل غلالة رقيقة من النظام الاقطاعى .

وقد ركز الجدل الدائر حول ما اذا كان ثمة تغيرات معينة — مثل تلك التى وقعت فى أواخر القرن الثامن عشر — تستحق أن نخلع عليها اسم الثورة ، ليس استنادا الى ايقاع التغير فحسب ، بل استناد الى وقوعه فى فروع صناعية مختلفة فى آن واحد ، وكأن هذه المسألة هى بيت القصيد . وحتى نتجنب الوقوع فى سوء الفهم ، يجب أن نقرر أن تاريخ الراسمالية ومراحل التطور الاقتصادى ، لا تبدأ بالضرورة فى تاريخ واحد فى مختلف أجزاء البلد الواحد أو فى الصناعات المختلفة . وربما نكون على قدر معين من الصواب اذا تحدثنا عن مجموعة من التواريخ الخاصة بالراسمالية تتضمن فى مجموعها سمات عامة ، يبدأ كل منها بتاريخ معين يحدد مراحله الرئيسة ، بدلا من أن نتحدث عن تاريخ واحد للراسمالية والملامح العامة التى اتسمت بها .

وبعبارة أخرى كان للاقاليم المختلفة فى انجلترا (وحتى للمدن المختلفة الى حد ما) تواريخها الاقتصادية الخاصة بها والمختلفة عن غيرها وذلك فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وعلى هذا النحو ، يمكن معالجة التطور الاقتصادي لبلدان اوربا في القرن التاسع عشر باعتباره يختلف عن

بعضه البعض . وتبدو هذه النظرة أكثر واقعيــة اذا تتبعنا التطــور فى القرون السابقة على ذلك القرن ، ولكنها تكون اقل واقعية اذا تحدثنا عن التطور فى العصر الحاضر . وعلى هذا النحو فان ظهور الراسمالية كان ذا أثر فعال فى التنسيق بين مراحل التطور المختلفة .

وعندما نلقى نظرة على البلد الواحد ككل ، تبدو لنا بعض مــلامح الانتقال القاطعة ، التى تشير الى أن عملية التطور كانت طويلة المــدى ، لدرجة أننا اذا اســتخدمنا تعبير الثورة الاقتصــادية ، نكون قد سمــينا الاشياء بغير أسمائها ، وان بدا ايقاع حركة التطور فى بعض القطاعات شبه المستقلة محددا بشكل قاطع . وما يعنينا هو السرعة التى تقع بهــا سلسلة من التغيرات الناتجة عن وقوع بعض الحوادث الحاسمة فى قطاع معين ، تلك السرعة التى نلمسها عندما نقارن بينها وبين معدل التغيــر فى هذه العوامل فى الظروف الطبيعية . وليس ضروريا أن ترتبط تلك الحوادث الحاسمة بتوافق زمنى ، ولا أن تقع سلسلة النتائج التى تعقبها فى قطاعات أخرى مختلفة فى نفس الوقت . ولا ريب اننا قد نواجه فى هذا الصدد حدا فاصلا هاما بين التحولات الرئيسية من شكل معين من اشكال الطبقــة المتجانسة الى شكل آخر سبق أن تحدثنا عنه ، كما نلتقى بتلك التغــيرات الاقل اهمية والتى تحدد مراحل التطور خلال عصر محدد لنظام اقتصــادى معين ، (وهو ما اشار اليه الاستاذ بيرين Pirenne على ما يبدو عنــدما تحدث عن تطور الراسمالية بشكل « سلمى ») .

وحيثما تبرز طبقة جديدة ترتبط بأســلوب الانتاج الجــديد ، وتزيح الطبقة الممثلة للنظام الاقتصادى والاجتماعى القديم التى كانت تمســك بمقاليد الأمور من قبل ، فان تأثير هذه السياسة يمكن أن نلمسه فى جميع ارجاء البلد الذى تطورت فيه هذه الوحدة السياسية ، كما أن النتائج المباشرة لها لا بد أن تكون فى هذه الحالة متماثلة على وجه التقريب فى جميع ارجاء ذلك البلد . وهى تلك التغيرات السياسية وما يعقبها من تحول فى النفوذ الذى يمارس على المستوى القومى ، وهى التغيرات التى أعطت المغزى الخاص بمراحل تاريخية معينة ، كالثورة الانجليزية فى القرن التاسع عشر ، أو الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، أو الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ .

وارتبط تطور الراسمالية خلال المراحل الرئيسية من تاريخهــا — بالضرورة — بالتغير التكنولوجى الذى اثر على طابع الانتاج ، ولذلك كان الراسماليون الذين يرتبطون بكل مرحلة جديدة ، يميلون الى الانتماء الى شريحة من الراسماليين تختلف عن غيرها من الشرائح الاخرى التى تضم اناسا اتخذت رؤوس أموالهم مسارا بها خلال نظام الانتاج الاسبق ، وذلك بداية المرحلة على أقل تقدير . وتنسحب هذه الحالة على الثورة الصناعية ، فقد

كان رواد الاساليب التكنولوجية الجديدة رجالا جددا فى معظمهم ، حرموا من الامتيازات أو المكانة الاجتماعية ، تابعوا النضال ضد امتيازات المصالح القديمة الراسخة تحت اسم الحرية الاقتصادية .

وحتى يوسع هؤلاء الرجال الجدد نشاطهم كان عليهم — فى الغالب — أن يعتمدوا على مشاركة الرأسماليين الذين كانوا أرسخ قدما منهم . فقامت المصانع فى بعض الاحيان بجهود التجار المشتغلين بالصناعة اليدوية ، الذين كانوا يمولون الصناعة المنزلية من قبل ، وتحول رأس المال تدريجيا من النظام القديم الى الجديد . وبذلك لم تتسع الشقة بين الأثرياء الجدد ، المشتغلين بالصناعة الحديثة ، وبين الرأسماليين القدامى بصورة حادة . وبالمقابل ترك التطور الذى حدث فى بنية الصناعة آثره على العلاقات الاجتماعية داخل أسلوب الانتاج الرأسمالى : فأثرت تأثيرا جذريا على تقسيم العمل ، وقللت من شأن أعمال المقاولة من الباطن التى كان يمارسها العمال الذين يملكون أدوات الانتاج كالحرفيين الذين كانوا يتوسطون بين الراسمالى والأجراء ، وأدت الى تغيير علاقة العامل بعملية الانتاج ذاتها .

ولكننا قد نتجنب الصواب اذا افترضنا أن هذه العلاقات الاجتماعية كانت انعكاسا ايجابيا للتطور التكنولوجى ، ولم نأخذ فى اعتبارنا حجم التأثير المتبادل الذى يترتب على ذلك التطور ، والذى أثر تأثيرا ايجابيا فى بعض الاحيان على شكل التطور الاقتصادى . ولا ريب ان العلاقات الاجتماعية الجديدة كانت بمثابة الاطار الذى احتوى النمو التكنولوجى ودفع عجلة تطوره . فاذا كان مفهوم الرأسمالية ومسار تطورها الذى أخذنا به هنا صحيحا ، فانه قد يترتب على ذلك أن أى تغير فى الظروف التى تؤثر على بيع سلعة معينة هى قوة العمل ، سواء كانت هذه الظروف تتصل بالوفرة النسبية للعمل ، أو ندرته ، أو درجة تنظيم العمال ، ومدى قدرتهم على التأثير السياسى فى المجتمع ، لا بد أن تؤثر هذه الظروف على رخاء النظام بصورة فعالة ، ومن ثم على القوة الدافعة لحركته ، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التى يتخذها المسيطرون على مقاليد أمور الصناعة ، كما تؤثر على طبيعة المؤسسات الصناعية ، ومسار التقدم التكنولوجى . وهى ظروف قد تكون حاسمة فى اقصى حالاتها فى التأثير على استقرار النظام .

وسنرى فى الفصول التالية — صوابا أو خطأ — أن التأثير الناجم عن التغير فى سوق العمل ظاهرة متكررة الحدوث ، وقد يمتد هذا التأثير الى آفاق تخرج عن نطاق هذه الدراسة ، وتقل وضوحا عن تلك التى سنتناولها الآن . وعلى سبيل المثال ، افترض اثنان من الكتاب أن ثمة علاقة بين التغير فى سوق العمل ، وموقف الدولة تجاه العقوبات على الجرائم ، فهذا الموقف

يميل الى التساهل والأخذ بالاعتبارات الانسانية عندما تكون هناك ندرة فى سوق العمل ، وعندما تكون هناك حاجة الى قوة عمل العامل المذنب ، بينما تتجه الدولة الى اتخاذ اجراءات اشد عندما يكون احتياطى العمل كبيرا ، حيث تصبح حياة البروليتارى رخيصة الثمن(٢٧) . وفيما يتعلق بأثر هـذا العامل على السياسة الاقتصادية ، وسنغامر بتقديم استنتاج عام ، ربما كان رايا افتراضيا يمكن ان تتناوله دراسة متخصصة . اذ يبدو — للوهلة الأولى — أن ثمة دلائل تشير الى ارتباط السياسة الاقتصادية للدولة فى المجتمع القائم على أساس طبقى بالفترات التى تتسم بندرة حقيقية أو متوقعة فى قوة العمل ، كما أن ثمة فترات أخرى اصطبغت فيها سياسةالدولةبروح الحرية الاقتصادية . عندما يكون العكس صحيحا .

وقد تكون الأسباب التى تدفع الدولة الى التدخل فى الانتاج متنـــوعة ومعقدة مثلما تتنوع أشكال وأغراض التدخل ، فالوضع الذى يقود الدولة الى شكل معين من أشكال التدخل قد لا يقودها الى شكل آخر . ولكن عندما تدخلت الدولة فى الانتاج فى الماضى ، وكان تدخلها خطا سياسيا ثابتا يتفق مع الظروف الطبيعية فى زمن السلم ، فان مثل هذا التدخل استهدف تحقيق غرضين هما : فرض الاحتكار لصالح مجموعة من الراسماليين ، أو فرض القيود التى ترمى الى تنظيم العمل(٢٨) . ولنا أن نتوقع أن جهود الدولةلتنظيم الأجور ، والحد من حرية حركة العمل فى المجتمعالرأسمالى، تشتد وطأتها عندما ينضب احتياطى العمل ، وتخف وطأتها عندما تكون هناك وفرة فى سوق العمل .

ويؤيد هذا الافتراض حول دوافع الدولة للتحكم فى سوق العمل فى المجتمع الطبقى ، أن تدخل الدولة أخذ فى الازدياد فى بلدان أوربا الغربية فى القرن الرابع عشر ومطلع القرن الخامس عشر ، وهى الفترة التى شهدت ندرة شاملة فى قوة العمل . (وعلى سبيل المثال ، استهدفت مراســيم جون الطيب التى صدرت فى فرنسا نقابات الحرف فى باريس ، كما أن

---

(27) G. Rusche and Kirchheimer, Punishment and Social Structure.

(٢٨) نقصد هنا الإجراءات التى تحدد اسعار أو حجم الانتاج ونظام التجارة والتوظف التى سادت فى ظل النظام التجارى ، وكذلك التشريعات التى تصدر فى عصرنا الحاضر ، ولا يشمل ذلك القوانين المنظمة لتشــغيل العمال فى المصانع أو التأمينات الاجتماعية التى لا تؤثر تأثيرا مباشرا على علاقات التبادل او الانتاج ، والتى أوجدتها دوافع مختلفة عن تلك التى ساقت الدولة الى التدخل فى سوق العمل .

الأجور نظمت فى انجلترا بمقتضى مرسوم برلمانى) . وتكررت نفس الظاهرة فى القرن السابع عشر الذى شهد فى فرنسا — على سبيل المثال — عصر سولى لافيماس Sully Laffemas وكولبير Colbert ، على حين كان القرن التاسع عشر يتميز بوجود احتياطى كبير من فائض العمل وزيادة كبيرة فى السكان ، فحققت حرية العمل Laissez - faire (٢٩) أكبر انتصاراتها .

---

(٢٩) يذهب Heckscher فى كتابه (Mercantilism, Vol. I) الى ان ظاهرة زيادة الاجور بعد الطاعون المعروف بالموت الأسود « كانت دافعا قويا لتدخل الدولة لاول مرة » P. 138 ، ذلك التدخل الذى « استهدف مصلحة السادة » P. 148 وعلى اية حال مالت سياسة الدولة الى الاعتدال فى فرنسا نحو نهاية القرن الخامس عشر واسترجعت نقابات الحرف حقوقها فى ادارة امورها بشكل جزئى . أما بالنسبة للقرن السابع عشر فيشير بواسناد Boissonnade فى كتابه

(D' Etat : L' Industrie et Les Classes Industrielles en France, 1455 - 1661).

الى النظام الصارم الذى وضع للصبية والعمال فى القرن السابع عشر ، الذى كان يشبه نظام الثكنات العسكرية ، كما يشير الى سياسة الدولة تجاه نقابات الحرف التى أستهدفت مصلحة رب العمل على حساب العمال . وفى مواجهة الشكوى من النقص فى الايدى العاملة حرمت الدولة على العمال تكوين الجمعيات أو عقد الاجتماعات ، وفرضت العقوبات على العمال الذين ينتقلون من عمل الى آخر PP. 295 305 ورغم تنظيم العمال لنقابات لا تتمتع باعتراف قانونى ، وتمردهم على السلطات فى كثير من المدن فى سنوات متعددة فيما بين عامى ١٦٢٢ و١٦٦٠ ، فان هذه الفترة تعد من أسوأ الفترات التى عانى منها العمال الذين كانوا لا يكادوا يجدون ما يسترون به عوراتهم ، وكانوا يعيشون فى حالة بؤس مخيف PP. 307 - 308 واستمر الحال على هذا النحو فى عهد كولبير

(Boissonnade, Colbert, 1661 - 83, H. Hauser, Les Debuls du Capitalisme, 36 - 9, 102 - 6, 161 seq.

كما يشير فيبر weber الى الطابع غير المتطور للبروليتاريا فى القارة الاوربية نتيجة قيام الدولة بالصناعة فى فرنسا والمانيا (General Economic History, 164) كما اننا نشهد فى القرن الحالى مرة اخرى عصر التدخل الاجبارى لتقدير الحدين الاقصى والادنى للاجور ، =

ويدعم هذه النظرية على الأقل ظاهرة ازدهار الحرية الاقتصادية فى ظل الرأسمالية نتيجة تأمين اسلوب الانتاج بسبب وجود فائض من البروليتاريا ، على حين أن القيود القانونية تبرز الى الوجود عندما تزيد الأعمال المتاحة على المعروض من الأيدى العاملة ، حيث يصبح أسلوب الانتاج أقل توفيرا للربح الذى يدره رأس المال وأقل استقرارا . وعلى نقيض الصورة التى تبدو فيها سياسة الدولة نحو الصناعة متذبذبة — على النحو الذى رأيناه — تبدو الراسمالية ، فى بعض الاحيان ، وكأنها تناضل من أجل الحرية الاقتصادية، لأنها تجد فى غيبة التشريعات التىتحكم سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية ظروفا ملائمة لتوسعها . ومن هذه الزاوية كانت الرأسمالية العدو التاريخى للعوائق التشريعية والاحتكار ، كما كان الاحتكار نتاج تدخل الدولة غير القانونى فى المجال الاقتصادى لتقيم الدليل على قوة شوكتها ، لتضع أسس الاستقرار الاجتماعى على حساب الرخاء التجارى .

ولكن هذه الظاهرة لا تحمل الا بعض ملامح الصورة الحقيقية ، لأن قيام البرجوازية وتراكم راس المال يتبع عادة مرحلة الاحتكار فى مختلف مراحل تطور الراسمالية ، كما يؤدى — فى بعض الاحيان — الى عرقلة التطور التكنولوجى ، وهى ظاهرة تبدو من حين لآخر . وبينما شنت الراسمالية عند بداية عصرها حربا لا هوادة فيها على الامتيازات الاحتكارية لنقابات الحرف والمؤسسات التجارية التى اعترضت طريقها ،لم تبد معارضة للامتيازات الاقتصادية وتدخل الدولة فى التجارة عندما كان هذا التدخل يخدم مصالحها ، ويتجلى ذلك بوضوح من تتبع تاريخ الرأسمالية التجارية .

وفى القرن التاسع عشر — فى انجلترا على وجه الخصوص — قامت الصناعة برفع الحواجز التى تعوق حركة الأسواق ، وتحد من العرض فى سوق العمل ، واكدت حقها فى المنافسة على قدم المساواة مع بقايا النظام القديم ، حتى تفتح المجال امام زيادة تطور القوى الانتاجية . ولكن فيما عدا تلك الظروف الملائمة التى سادت فى انجلترا — باعتبارها رائدة

وارتبطت دولة المؤسسات بوجود نسبة كبيرة من البطالة فيما بين الحربين. ولكن هذا الوضع الحديث ذا طابع خاص لانه يتأثر بظهور المنظمات القوية للطبقة العاملة . وهناك دلائل تشير الى الارتباط بين زيادة الانفاق العسكرى فى الثلاثينات الذى أدى الى نضوب احتياطى العمل وزيادة تدخل الدولة فى سوق العمل .

التكنولوجيا الجديدة ــ كان من النادر ان نجد الحماس لحرية التجـارة على هذه الدرجة من الكفاية ، وما كادت تحل نهاية القرن حتى عادت المنافسة تحتل مكان الاحتكار ، وتقهقرت حرية التجارة قبل بداية العصر الذى أصبح يعرف بالراسمالية التجارية الجديدة Neo - Mercantilism ويمكن القول أنه فى بعض الفترات الاستثنائية ، عندما كانت الأسواق وفرص الربح تتسع بدرجة غير عادية ، كانت المخاوف المزمنة من زيادة الانتاج والقدرة الانتاجية التى عول عليها هذا النظام موضع المراقبة ، كما ارجىء الأخذ بسـياسة التدخل التى ترتبت على هذه المخاوف وذلك على المستوى القومى .

وهناك تعليقان أخيران يحملان طابع التعميم ، قد يصلحان كتمهيـد للدراسات الأكثر تفصيلا التى ستتبع هذا الفصل . فالتأكيد على وجهة نظرنا فى تفسيرا الرأسمالية ، يستند الى أن التغيرات فى طبيعة الانتاج ، وفى العلاقات الاجتماعية المرتبطة به ، يترك أثرا فعالا على المجتمع بشكل عام أكثر من تأثيره على العلاقات التجارية فى حد ذاتها . ولكن قد لا يعنى هذا أن التجارة والأسواق لا تتبادل التأثير مع الانتاج ، ولا تقوم بدور رئيسى فى المراحل التاريخية المختلفة . فلم تكن التجارة وحدها بمثابة التربة التى انبتت البرجوازية عند بداية نموها ، كما أن تأثيرها على المجتمع الريفى فى العصور الوسطى لا يبلغ حد الفعالية ، اذا ادخلنا فى اعتبارنا تأثيرها غير المبـاشر على هذا المجتمع عن طريق زيادة التناقضات بين الفلاحين ، التى جعلت الشقة واسعة بين الاغنياء والفقراء فى المجتمع الريفى ، وبذلك ادت الى ظهور شبه بروليتاريا ريفية من بين فقراء الفلاحين .

ولم تضع الأسواق القوالب التى شكلت فيها الصناعة ، كما لم ترتبط بنمو الانتاج ، ولكن يمكن القول أن فترات النمو المطرد للاسواق وزيادة العرض فى مجال العمل ، كانت الفترات التى شهدت توسع الصناعة بالدرجة الاولى والتطور فى طريقة الانتاج وفى أشكاله التنظيمية . بينما نلاحظ انه عندما تصاب الأسواق بالركود ، تميل الى الطابع الروتينى ، والى المحافظة على الاستقرار الذى ينفر من روح المغامرة ، وتتجمد أوصال الرأسمالية الصناعية .

ولا ريب ان الراسمالية الحديثة على درجة عالية من التطور بالمقارنة بالنظم السابقة عليها ، ووفقا لمـا ذهب اليه كل من ماركس وانجلز فى البيان الشيوعى حيث ذكرا أن : « البرجوازية لعبت دورا ثوريا متطرفا فى مرحلة تاريخية معينة .. فكانت أول من قدم لنا الدليل على ما يمـكن أن يحققه النشاط الانسانى من انجازات .. فما كانت لتظهر دون أن تحدث تلك الثورة فى أدوات الانتاج ، وما ترتب عليها من تطور فى العلاقات الانتاجية » .

ولكن هذا الأثر التقدمى للرأسمالية كان أقل شأنا من الناحية النوعية ، لأن هذا النظام يناضل من أجل استمرار التجديد . ولا يرجع ذلك الى ارتباط مرحلة نضجه بالتوسع غير العادى فى الأسواق ، والزيادة غير العادية فى الطلب على العمل .

وانتشار هذه الظاهرة فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، وفى أمريكا فى العقود الثلاثة الاولى من القرن العشرين ، لا يبرر القول بأن تلك الظروف المواتية ستستمر بما لا يدع مجالا للشك ، وسترى اننا لا نعدم الدليل للقول بأن هذه الظاهرة أصبحت فى خبر كان . وعلى أية حال ، فان هذا الأثر البعيد المدى الذى تركه التغير فى شكل الأسواق على التطور الاقتصادى ، يبدو نتاجا لتأثيره فى الانتاج ، باعتبار الأخير من العوامل الشرطية الحاسمة لحدوث التطور الاقتصادى . بغض النظر عن ذلك ، فان قطاع التجارة لم يكن مجالا ذا تأثير كبير على عملية التطور يمتد الى المجتمع بشكل مباشر(٣٠) .

واذا كان شكل التطور الاقتصادى على النحو الذى بيناه ، فان ثمة نتائج خاصة — ذات أهمية كبيرة — تترتب عليه ، وتقدم مادة للتحليل الاقتصادى . وحتى نستطيع فهم الحركات الكبرى للنظام الاقتصادى فى حقبة زمنية معينة ، فان النوعيات الخاصة بالنظام تبدو أكثر أهمية من النوعيات التى يشترك فيها النظام مع غيره من النظم . كما أن هذا النظام لا يحقق الكثير من اتجاهات التطور اذا كانت مفاهيمنا مستمدة — ببساطة — من العلاقات التبادلية ، لنضع بذلك حدا فاصلا بين هذا النوع أو ذاك من العوامل الرئيسية المعينة ، وهو ما أطلق عليه ماركس تعبير : أسلوب الانتاج الخاص بالعصر .

وقد قامت النظرية الاقتصادية — منذ جيفونز Jevons والمدرسة

---

(٣٠) ليس الغرض من هذا تقرير مدى أهمية العوامل المختلفة فى حدوث التطور ولكننا نهدف الى بيان مسار النتائج التى ترتبت على عملية التطور ومدى فعالية العوامل المختلفة التى أدت اليه وهذا التحديد على النحو الذى اشرنا اليه شبيه بما ذهب اليه جون ستيوارت ميل حين ميز بين الحدث الذى يعد سببا مباشرا للتطور والحدث او الاحداث التى كانت ذات تأثير فعال دون أن تؤدى الى التطور بشكل مباشر ولكنها هيأت عوامل معينة ووضعتها على الطريق الملائم « وهى حالة السببية التى يؤدى تأثيرها الى خلق ظروف موضوعية فى اطار معين » أو « اعداد عامل معين ليصبح مؤثرا » (Systm of Logic, 9 th Ed., Vol. 388 - 90) .

المتساوية على أقل تقدير — على أساس أن الملكيات قاسم مشترك فى أى مجتمع قائم على المبادلة ، وصيغت القوانين الاقتصادية الأساسية على هذا المستوى التجريدى(٣١) . وعلى حين لم تستبعد المادة الاساسية أو النسبية

---

(٣١) يذهب بعض الباحثين الى أن قضية النظرية الاقتصادية اقرب ما تكون بالضرورة الى ما يسمى « بالتركيب الافتراضى المسبق » . وسار الاستاذ هايك Hayek على درب فبر عندما أعلن أن القضايا التى تكون مادة العلوم الاجتماعية « ليست حقائق طبيعية ، ولكنها مكونة من مجموعة متوائمة من الأفكار التى تنبت فى أذهاننا .. ولا تتكون نظريات العلوم الاجتماعية من قوانين موضوعة على أساس تجريبى استمدت من واقع سلوك طبيعى .. ولكنها تقدم لنا منهجا للاستنباط ، يساعدنا على ربط الحقائق المتناثرة ببعضها البعض ، وهى مثل المنطق والرياضيات لا تتعلق بالحقائق .. ولا يمكن التأكد من صحتها ، أو عدم صحتها ، بالرجوع الى الحقائق .. وكل ما يمكن أن نفعله للتحقق منها ، هو التأكد من وجود الافتراضات التى وضعناها فى حالة معينة ... وبذلك توضع النظرية موضع الاختبار لتثبت مقدرتها على الاستمرار » .
(The Facts of the Social Science in Ethics, Oct. 1943, PP. 11, 13).

وهذا الرأى الغريب نوعا ما مستمد من الفكرة القائلة بأن «الكليات» التى تتناولها النظريات الاجتماعية تتصل بالعلاقات التى لا يمكن تحديدها بشكل عضوى ، وانما تحدد بصورة « غائية » تستند الى المواقف التى نتعرف عليها من خلال التحليل ، الذى يعكس أسلوبنا فى التفكير . ومن ثم نستمد من عقولنا كل الأفكار العامة المسبقة التى تكون موضوع النظرية الاجتماعية وفيما يتصل بالاقتصاد فان هذا الراى يعتمد على اختيار السوق باعتباره مجال الاقتصاد ، وتتركز الدراسات الاقتصادية حول مشكلة « تطويع وسائل الندرة لسد حاجات معينة » كظاهرة تتصل بالسوق ، (وتعرف « الحاجات » بأنها الحاجات الانسانية) .

ولا يتمشى هذا الرأى مع الظواهر التى ترتبط بالاحصاء ، أو بنظم كالعمل الجبرى ، والملكية الفردية، والفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون، فكل هذه الظواهر يمكن تصنيفها على أساس طبيعى ملموس ، دون اللجوء الى موقف فكرى معين . وبالاضافة الى ذلك لا يتضح سبب عدم اخضاع الافتراضات التى تتصل بأشياء كالنقود ورأس المال للحقائق المستمدة من استخدامها ، بدلا من الرجوع الى أفكار الناس حول النقود ورأس المال (واذا كان من الممكن أن نأخذ بالتعريف الذى يرى أن النقود هى ذلك الشىء

التاريخية استبعادا تاما اعتبرت فقط مادة ثانوية ، على أساس أنها تغيرات فى « المادة » ، قد تؤثر على القيمة الفعلية للتغيرات ، ولكنها لا تتحكم فى العلاقة بين الثوابت التى تحدد على أساسها العلاقات السائدة وبعضها البعض . ومن ثم وضع حد فاصل بين المجال الذاتى للعلاقات التبادلية ، القائم على الملكيات ، والذى تحكمه الحاجات التى تقف بصورة رئيسية خارج اطار التغير فى « النظام » ، ذلك المجال يصول فيه الاقتصاديون ، ومجال القوانين الخاصة بالملكية والعلاقات الطبقية ، الذى يعد ميدان بحث علماء الاجتماع ومؤرخى القوانين بما يدور بينهم من جدل حول « النظم » .

ولكن اذا كان العامل الرئيسى فى تطور القرون الأربعة أو الخمسة الأخيرة — من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وان لم يتضمن الناحية السياسية — يسمى بعصر الرأسمالية ، وكانت الرأسمالية على النحو الذى بيناه ، فان مثل هذا الافتراض لا يصمد أمام النقد(٣٢) . ولا يستطيع المجال المحدد للعلاقات التبادلية ، والذى لا تعترف مفاهيمه بالفروق النوعية بين مختلف الطبقات فيما يتصل بالانتاج ، ومن ثم لا تعترف بالفروق النوعية بين الطبقات وبعضها البعض ، وذلك للتركيز على أوجه التشابه بين تلك الفروق النوعية من حيث كونها عوامل كمية فى مشكلة الثمن المجردة ، لا يستطيع

=

الذى لا يحقق السعادة بشكل مباشر ، ولكنه وسيلة لانتاج الاشياء التى تخلق السعادة ، فان مثل هذا التعريف يعبر عن فكرة الناس عن النقود ، ولكن اذا عرفت النقود بأنها الشىء الذى يستخدم كوسيلة للحصول على الأشياء التى يستخدمها الناس للمأكل والملبس والوقود والمسكن، وأن النقود لا تستخدم بذاتها فى سد هذه الحاجات ، فاننا نلمس بذلك الحقائق المتصلة بالنقود) .

(٣٢) بذل جون ستيوارت مل جهدا كبيرا لتأكيد أن قوانين التوزيع كانت تتناسب مع مؤسسات بعينها ،وأ نقوانين الانتاج كانت على خلاف ذلك ولكن هذه الفكرة وصفها ماركس بأنها « فكرة بدائية ولكنها لا زالت معسوقة ، ومثيرة للنقد بالنسبة للاقتصاد البورجوازى »
(Capital, Vol. III, P. 1030)

وعلى سبيل المثال يعتقد مل ان معدل الربح الذى يتحدد عند تقرير القيمة يعتمد على الظروف التى تحكم التوزيع ، وبذلك اعتمدت نظرية القيمة على نظرية التوزيع . أما الاقتصاديون المحدثون فلم يتركوا مكانا لهذه النزهات منذ أن ضمنوا التوزيع فى البناء العام للثمن المتعادل .

ذلك المجال أن يقدم لنا الكثير حول التطور الاقتصادى للمجتمع الحديث ، أضف الى ذلك أن الذاتية المزعومة لهذا المجال لا زالت موضع بحث .

ويبدو أن اعتبار العلاقات التبادلية ميدانا مستقلا لعلم الاقتصاد ، يعنى أنه من الصعب تبين تطور عوامل التغير دون تجاوز حدود تلك الميدان وهناك من يرون أنه بينما تعد دراسة العلاقات التبادلية فى حد ذاتها ناقصة ، ما لم نأخذ فى اعتبارنا تأثير مؤسسات معينة مثل البناء الطبقى فى المجتمع ، فان القوانين التى تكشف عنها العلاقات التبادلية تعد مع ذلك أساسية ، وتعبر عن الضرورات التى تحكم اى شكل من اشكال النظام الاقتصادى . وبذلك لا تتضح لنا الاجابة على أسئلة مثل : الى اى حد تستطيع نظرية تعادل الثمن الحديثة أن تعبر لنا عن « الضرورات » المتعلقة بأى شكل من أشكال المجتمع ؟ وكم يبقى من تلك الضروريات عندما تتصل بمدى أكثر اتساعا عن طريق المادة التاريخية الخاصة بالمؤسسات المرتبطة بها ؟

ولكن المعنى المحتمل لهذا الراى ـ كما يعبر عنه بالمصطلحات الرسمية ـ يذهب الى أن تأثير العوامل الرئيسية على العلاقات التبادلية لا يؤدى الى احداث تغيير فى أى من القواعد التى تحكم عملية التطور ، أو الى سلب المتغيرات المستقلة المتضمنة فى تلك القواعد ، والمتصلة باستقلالها الافتراضى . واذا كان هذا الشرط يستطيع الوقوف على قدميه ، فان التغير فى العوامل الرئيسية ، يعالج على أنه تغير فى « المادة » ، التى تؤثر فى القيم المتعلقة بهذه المتغيرات دون غيرها . وعلى كل ، فانه اذا عجز هذا الافتراض المناسب عن الوقوف على قدميه ـ كأن يكون تأثير مادة رئيسية بعينها أكثر عمقا ـ فان الضرورات التى تعبر عنها هذه القوانين تغير من طابعها اذا حدث تغيير أساسى فى النظام ، وتصبح مدلولاتها واقعية وحاسمة معا ، ما لم نأخذ فى اعتبارنا الأوضاع الأساسية .

وربما كان الراى القائل بأن المبادىء الاقتصادية يمكن أن تصاغ فى شكل قوانين ـ بغض النظر عن أحوال أساسية معينة ـ محل المعارضة الصريحة من جانب الكثيرين ، الذين يبدون الشك فى امكانية اعتبار هذا الراى تقدميا جادا . أليس واضحا أن الطريقة التى يحدد على أساسها الثمن والتبادل ، والتى تخضع لقانون معين فى ظل ظروف المنافسة ، لا بد أن تكون مختلفة عن الطريقة التى تقرر بها فى ظل ظروف الاحتكار ، أو أن طابع الأثمان فى أى زمن معين (وما يتبع ذلك من حركة الأثمان على مر الزمن) يختلف بالضرورة ـ عندما يجهل كل بائع تصرفات الباعة الآخرين ـ عن طابع تلك الاثمان ، عندما يكون الباعة على معرفة كلية أو جزئية بتلك التصرفات (كما هو الحال فى ظل التخطيط الاقتصادى) ؟

واذا كان الأمر كذلك فان القو لبأن تغير الظروف لا يؤثر على القواعد التى تحدد بواسطتها « الضرورات » ذاتها لا يمكن أن يكون صحيحا اذا كنا بصدد الحديث عن تقرير الاثمان . وعلى فرض ان هذا الراى يتجه جديا الى استخدام افتراضات على قدر كبير من التعميم ، لمعالجة الأسس التى تستند اليها نظريات بعينها باعتبارها حالات خاصة ، فان الافتراضات الوحيدة التى تندرج تحت هذا النوع ، هى تلك التى تتصل بالعلاقة بين الاثمان والحاجة ، وهى الافتراضات التى تذهب الى أ نبنية الأثمان تؤثر تأثيرا فعالا على الحاجة ، والتى تصل الى نتيجة مؤداها أنه فى حالة معينة من حالات عرض المصادر الانتاجية ، تكون هناك مجموعة واحدة فقط من الأسعار (وما يرتبط بها من مصادر انتاجية) ينتج عنها « الاشباع الأمثل » للحاجة، وهى نتيجة تحتاج لاثبات صحتها الى افتراضات معينة تتصل بطبيعة ما يفضله المستهلكون أو تتعلق بالمنفعة . ولكن هذه الآراء ليست كافية لحسم الطريقة التى تقرر بها العلاقات التبادلية .

وهناك جدل شائع مماثل فرض نفسه على الاقتصاديين ، نجده فى المناقشات المتعلقة بنظرية كم النقود ، تلك النظرية التى تعبر عن العلاقة الثابتة بين التغير فى كم النقود والتغير فى الاسعار ، والتى صيغت بشكل يجعلها تبدو صالحة فى كل الأحوال . ويرجع ذلك الى الافتراض الثابت القائل بأن ثمة متغيرات حاسمة مستقلة فى كم النقود ، أو أنه اذا ارتبطت النقود بتلك المتغيرات ، كان الارتباط قاصرا على شكل معين . وقد ثبت الآن أن هذا الافتراض يفتقر الى الصحة فى كل الأحوال ، وبصفة خاصة بالنسبة للوضع الذى تتميز فيه القوى العاملة والآلات بالمقدرة الانتاجية الفائقة .

وعلى هذا النحو لا يمكن تعميم هذه النظرية التى تستهدف تعليل هذه الظاهرة ، ما دامت هناك حالات لا يصدق عليها ما تذهب اليه هذه النظرية من علاقة بين النقود والأثمان . بينما لو عدلت النظرية من وضعها لتصبح مجرد « معادلة ذاتية » يتبقى الكثير مما يمكن أن يقال حول تعليل العلاقة الحقيقية بين النقود والأثمان ، ويتصل بحالات معينة لا تدخل فى اطار هذه النظرية . وعندما نصل الى تعليل هذه الظاهرة ربما تظهر مبادىء عامة جديدة ، كما أنه من الممكن أن تظهر حالات معينة ، تعد حالات خاصة (مثل الحالة التى يكون عرض الانتاج فيها صفرا ، ولا نجد فيها (بعض المرونة الايجابية) . ونريد أن نقول أن مثل هذه المبادىء العامة قد تظهر بصورة دقيقة ، نتيجة التصنيف والتحليل المسبق للخواص المتعلقة بحالات معينة ، وليس نتيجة لعزل بعض الملامح العامة لتلك الحالات باستخدام طريقة التشابه الظاهرى . وتقدم الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية قرينة

قوية تدفعنا الى القول بأن النظرية الحديثة لتعادل الثمن ، قد تتشابه بشكل ملحوظ مع نظرية كم النقود من هذه الناحية . ووفق ما ذكره فردريك انجلز « يجب أن يبحث الاقتصاد السياسى باعتباره علما تاريخيا فى القوانين الخاصة بكل مرحلة بذاتها من مراحل تطور الانتاج والمبادلة ، وعندما يستكمل هذا البحث ، سيصبح باستطاعته أن يضع قوانين عامة تصدق على الانتاج والمبادلة باعتبارهما كلا لا يتجزأ »(٣٣) .

ولا يتسع المجال لمتابعة مناقشة هذا الموضوع بشكل مناسب ، ولكنه ليس موضوعا يمكن أن نتجاهله فى مثل هذا المقام ، فبينما لا يستطيع احد أن ينكر أن هناك ملامح مشتركة للمجتمعات الاقتصادية المختلفة ، وأن هذا التشابه يستحق الدراسة ، وان له أهميته الخاصة بالنسبة لعملية التطور ، يبدو جليا أن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتطور الاقتصادى — مثل تلك التى نتخذها موضوعا للدراسات التالية — لا نستطيع تفسيرها دفعة واحدة ، ما لم نخرج عن اطار هذا النوع التقليدى من التحليل الاقتصادى الذى يضحى بالواقعية بلا رحمة لحساب العمومية ، وما لم تلغ الحدود التى تفصل بين ما يسمى « بالعوامل الاقتصادية »و« العوامل الاجتماعية » .

اضف الى ذلك أن هذا المنهج لا يعجز عن حل قضايا بعينها فحسب ، بل يساهم — باقتصاره على السوق عند بحث التعرض بالدراسة لمجتمع من المجتمعات — فى احاطة الطبيعة الاساسية للمجتمع الراسمالى بالابهام ، ذلك المجتمع الذى يحفل تاريخ الاقتصاد بالأمثلة الخصبة للنظريات غير المكتملة التى دارت حوله ، كما يحفل بالتلاعب بالالفاظ حول « الانتاجية » . فعلى مستوى السوق كل الاشياء متاحة للمبادلة بما فى ذلك قوة عمل البروليتاريا ، وهى تبدو جميعا متماثلة ما دام قد تم تجريدها فى الغالب من كل السمات النوعية الأخرى فيما عدا كونها موضوعا للمبادلة .

وعلى صعيد التحليل الاقتصادى ، اعتبر كل شىء مبادلة بين متساويات فالمالك يساهم فى عملية المبادلة مثل العامل تماما ، ومن ثم احتالوا على اخفاء جوهر الراسمالية باعتبارها نظاما خاصا تنفرد فيه طبقة معينة بامتلاك فائض العمل ، وتتمتع بقوة اقتصادية وامتيازات خاصة . وقد آن الأوان لينتقل البحث الاقتصادى من دراسة مجتمعات المبادلة بشكل عام الى دراسة فسيولوجية نمو الاقتصاد الراسمالى بصورة خاصة ، ويقتضى ذلك بالضرورة أن ترتبط هذه الدراسة بالدراسة المقارنة لمختلف اشكال الاقتصاد .

---

(33) Anti - Duhring, 167 - 8.

الفصل الثانى

سقوط الإقطاع ونمو المدن

١

لم يستعص هذا البلد (بريطانيا) على الجدل الذى دار حول معنى الاقطاع ، فتنوعت استخدامات المصطلح وتضاربت ، وعلى حد تعبير الدكتور هيلن كام Helen Cam وجد مؤرخو الدستور روح الاقطاع فى الحقيقة الواقعة التى تقضى بأن « ملكية الأرض هى مصدر السلطة السياسية » ، وبالنسبة لرجال القانون فان روح الاقطاع « تتحدد عن طريق حيازة الأرض » ، أما المؤرخون الاقتصاديون فيرون أن الاقطاع يتمثل فى « زراعة الأرض عن طريق ممارسة حقوق معينة على الأفراد »(١). ولكن هذه المسألة ـ بصفة عامة ـ أثارت هنا القليل من الجدل ؛ فتعريف الاقطاع لم يرتبط باختلاف الفلسفات الاجتماعية كما كان الأمر فى بلاد أخرى وعلى الأخص فى روسيا فى القرن التاسع عشر . ولم توضع ارهاصات هذا النظام موضع البحث ، كما أن مستقبله لا يعتمد على الأثر الذى قد يتركه هذا النظام على الوضع الحاضر . وفى روسيا ـ على النقيض من ذلك ـ قطع الجدل الذى دار حول الاقطاع شوطا كبيرا فى التأثير على الأفكار أكثر منه فى أى مكان آخر .

والتساؤل حول ما اذا كان الاقطاع بالمفهوم الغربى قد وجد بالفعل، كان موضوعا رئيسيا للجدل الشهير بين الغربيين والسلافيين خلال النصف الأول وعند منتصف القرن التاسع عشر ، فتم التركيز فى البداية على العلاقة بين الفصل والنبيل أو السيد ، وعلى شكل حيازة الأرض ، ليثمر ذلك التعريف القانونى بالدرجة الأولى ، وهو تعريف يتبع بلا شك اشتقاق الكلمة منذ أن وصف ماين Main مصطلح الاقطاع بأنه « يحمل عيب اثارة الانتباه الى مجموعة من الحوادث المتميزة فحسب » .

---

(1) History, Vol. xxv, (1940 - 1) P. 216.

ويقدم تعريف المرحوم الاستاذ ب. ستروف P. Struve مثالا ناضجا لذلك فى بحثه الذى ساهم به فى مجموعة تاريخ كمبردج الاقتصادى لأوربا ، حيث قال ان الاقطاع هو « رابطة تعاقدية لا تنفصم عراها بين الخدمة ومنح الأرض ، وبين الواجبات الفردية والحقوق الحقيقيــة » . وتبع ذلك التعريف القول بأنه على الرغم من أن الاقطاع وجد فى روســيا فان بدايته تحدد فقط بحوالى عام ١٣٥٠ مع نهــاية الحيازة الطبيعيــة للأرض وبداية الحيازة المرتبطة بالخدمة ، وانه يفترض أن الاقطاع قــد انتهى عندما أصبحت الحيازة تستند الى حجة موثقة (عندما أصبحت على سبيل المثال وراثية) وبذلك عادت الحيازة الى الأسس الطبيعية(٢) .

وبزيادة تأثير الماركسية على الدراسات الروسية المتعلقة بتــاريخ الزراعة ظهر نموذج جديد من تعريف الاقطاع يعطى للعلاقات الاقتصادية اهمية اكبر من العلاقات القانونية وعلى سبيل المثال فان الأستاذ م. ن. بكروفسكى M. Pokrovsky الذى كان أقدم المؤرخين الماركسيين لفترة طويلة ، والذى يبدو انه راى الاقطاع فى اطار نظــام للاكتفاء الذاتى « اقتصاد طبيعى » ، على نقيض النظام القائم على النقود « اقتصــــاد المبادلة باعتباره اقتصادا يهدف الى الاستهلاك »(٣) . وهذه الفكرة القائلة بأن الاقطاع يستند الى اقتصاد طبيعى باعتباره قاعدته الاقتصادية ، هى فكرة يشترك فيها — ضمنيا على الاقل — عدد من المؤرخين الاقتصاديين فى الغرب ، ويمكن القول أنها تنطبق بشكل أكثر على مفاهيم كتاب المدرسة التاريخية الألمانية مثل شمولر Schmoller أكثر من انطباقها على كتابات ماركس .

وهناك قدر كبير من الأدلة تشير الى أن الأسواق والنقود لعبت دورا أكثر وضوحا فى العصور الوسطى مما كان يظن من قبل ، ولكن هذه الفكرة

---

(2) Cambridge Economic History of Europe, Vol. I, 427,432.

(3) Brief History of Russia, Vol. I, 289.

وقــد أثار هذا التعريف الضمنى نقدا لصاحبه من جانب المؤرخين السوفيت فى أوائل الثلاثينات ، وتدور الانتقادات الموجهة الى بكروفسكى حول أنه قد حاول أن يجمع فى مفهومه للاقطاع بين المفهوم السياسى الخالص والمفهوم القانونى ، ويتضح ذلك من كتاب آخر لبافلوف سلفانسكى صدر فى عام ١٧٠٧ (الذى أيد فكرة أن الاقطاع على النمط الغربى كان موجودا فى روسيا) ، وبذلك ظل قريبا من مفهوم بكروفسكى . انظر
S. Bakhrushin in Protiv Historicheski Conseptsii M. N. Pokrovskovo, 177 - 18.

على كل حال تتفق مع الفكرة القانونية الى حد كبير يجعل المصطلح لا يكاد ينطبق تقريبا على نظام القنانة . وفى حالة بكروفسكى — على سبيل المثال — جره استخدام هذا التعريف الى الحديث عن القرن السادس عشر فى روسيا باعتباره فترة اضمحلال للاقطاع ، (فاختار على وجه التحديد عنوانا لأحد فصول مختصر تاريخ روسيا هو « تفكك الاقطاع فى موسكوفا ») ، بسبب احياء التجارة فى تلك الفترة ، وزيادة الانتاج من أجل السوق .

غير أن القرن السادس عشر كان الحقبة التى شهدت استرقاق الفلاحين الذين كانوا احرارا أو شبه أحرار من قبل بشكل متزايد ، كما كانت الأعباء الاقطاعية (بالمفهوم العام للكلمة) تتزايد على كواهل الفلاحين . وقد حاول بعض المؤرخين الاقتصاديين الانجليز تفادى الوقوع فى هذا المأزق ، أولا عن طريق التعرف التقديرى على القنانة عن طريق ممارسة خدمات العمل أو العمل الجبرى المباشر فى مزرعة السيد ، وثانيا عن طريق محاولة بيان أن خدمات العمل هذه تختفى عادة ويستبدل بها علاقات تعاقدية محددة على أساس النقود الى الدرجة التى تطورت فيها التجارة والانتاج من أجل المبادلة فى سوق واسعة عند نهاية العصور الوسطى . ولكن هذا لا يوفر سبيلا مقنعا للهرب من تقديم تعريف محدد كما سنحاول ان نوضح فيما سنورده فى هذا الفصل .

لقد اعتادت العقلية الانجليزية على رفض الجدل حول تعريف يقوم على الاختلاف حول الألفاظ ، وربما كانت هذه عادة حميدة ، لأن كثرة الجدل حول الألفاظ لا يتجاوز حدود التحذلق ، غير أنه لا يمكن أن نصرف النظر عن مسألة التعريف ما دمنا حريصين على جعل الحقائق تتحدث عن نفسها . لقد ذكرنا أنه عندما نخلع معنى محدد على مصطلح الاقطاع أو الراسمالية فاننا نأخذ حتما بمبدأ التصنيف الذى يستخدم عند اختيارنا لمجموعة من الحوادث التاريخية ، سواء كان هذا المعنى معقدا أو سهلا ، عندئذ نقرر بأنفسنا كيف نقطع استمرارية العملية التاريخية ، وهى المادة التى يقدمها التاريخ لعملية التأريخ ، حيث تحدد الحوادث والنتائج التى نرتاح اليها .

ولما كان التصنيف يسبق بالضرورة الأساس الذى يقوم عليه التحليل ويحدد شكله ، فانه يترتب على ذلك أن تؤثر التعريفات التى نأخذ بها تأثيرا قويا على النتائج التى نتوصل اليها عندما نتجاوز مرحلة الوصف الى مرحلة التحليل . وحتى نتجنب النتائج التقريبية غير الواجبة ، يكفى أن نسلم بتعريف معين للاقطاع — دون الدخول فى خضم الجدل — وهو

تعريف من المفترض أن نأخذ به فى النهاية . ومثل هذا التعريف لن يقوم على العلاقات القانونية بين الفصل والسيد ، ولا على العلاقة بين الانتاج ومصير السلعة المنتجة ، ولكن على العلاقة بين المنتج المباشر (سـواء كان حرفيا يعمل فى بعض الورش أو فلاحا يشتغل بزراعة الأرض) وسيده المباشر ، كما يقوم على المحتوى الاجتماعى الاقتصادى للواجبـات التى تربطهما ببعضهما البعض . وتمشيا مع فكرة الراسمالية التى ناقشناها فى الفصل السابق فان هذا التعـريف سوف يعتبر الاقطـاع لأول وهلة « أسلوبا للانتاج » ، ويصبح هذا طابع تعريفنا له .

وعلى هذا النحو فان هذا التعريف سوف يتطابق بصورة فعليـة مع ما نقصده بالقنانة باعتبارها واجب ملقى على كاهل المنتج بالقوة بشكل خارج عن ارادته لاشباع حاجات اقتصادية معينة لسيد أعلى ، سـواء اخذت هذه الحاجات شكل خدمات يقدمها المنتج ، أو صورة اعباء ماليـة يدفعها المنتج للسيد نقدا أو عينا ، أو فى صورة عمل ، أو كانت على شكل « هدايا يقدمها المنتج لخزانة سيده »(٤) ، على نحو ما يذهب اليه الدكتور نلسون Neilson . هذه القوة الجبرية قد تكون قوة عسكرية يملكها السيد الاقطاعى ، أو عادة يدعمها نوع من الاجراءات القانونية ، كما قد تكون مستندة الى قوة القانون .

هذا النظام الانتاجى يتناقض — من ناحية — مع العبودية (على حد تعبير ماركس) فى أن « المنتج المباشر يمتلك هنا أدوات الانتاج كمـا يمتلك الشروط المـادية للعمل اللازمة لتحقيق عمله وانتاج ما يكفى حاجته، فهو يزاول الزراعة والصناعات المنزلية الريفية المرتبطة بها كمنتج مستقل »، بينما « علاقة الملكية يجب أن تؤكد ذاتها كعلاقة مباشرة بين الحكام وخدمهم، وعلى ذلك لا يكون المنتج المباشر حرا » .. « حيث تغيب الحرية التى قد تكون شكلا معدلا من القنانة القائمة على العمل الجبرى » الى الحد الذى تصل فيه الى مجرد علاقة تبعية »(٥) .

ويقف الاقطاع على طرف نقيض مع الراسمالية من حيث أنه فى ظل النظام الأخير لم يعد العامل منتجا مستقلا ، بالدرجة الأولى (كما كان

---

(4) N. Neilson, Customary Rents (in Oxford Studies in Social and Legal History). 15. Cf. Vinogradoff, Villeiage in England, 405.

حيث يذكر أن « علاقة التزامات العمل لا يجب أن تؤخذ فى الاعتبـار ، رغم انها تشكل السمة البارزة فى معظم الأحوال فى العصر الاقطاعى » .

(5) Capital, vol. III, 918.

الوضع فى ظل العبودية) ، كما حيل بينه وبين ادوات الانتاج ، ولم يعد بامكانه أن ينتج ما يسد حاجته . ولكنه من ناحية اخرى (على نقيض العبودية) كانت علاقته بمالك وسائل الانتاج الذى يستخدمه علاقة تعاقدية خالصة (وهى الحالة التى يبيع فيها عمله او يؤجره لمدة معلومة) ، فهو فىنظر القانون حر فى اختيار سيده، وفى استبدال ذلك السيد بآخر، ولا تقع على عاتقه واجبات غير تلك التى ينص عليها فى عقد الاستخدام كأن يلزم بالعمل عند سيد ما او بدفع مبالغ معينة له .

وكان ذلك النظام الخاص بالعلاقات الاجتماعية الذى وصفناه بأنه قنانة اقطاعية ، يرتبط تاريخيا بمستوى منخفض من التطور الفنى لأسباب عدة ، فكانت أدوات الانتاج بسيطة رخيصة الثمن ، كما كان الانتاج بصفة عامة فردى الطابع ، وكان تقسيم العمل (ومن ثم التنسيق بين الأفراد فى الانتاج باعتباره عملية اجتماعية مترابطة) على مستوى بدائى من التطور . ومن الناحية التاريخية ارتبط النظام (لأسباب مماثلة بصفة رئيسية) بشروط الانتاج لسد الحاجات العاجلة للأسرة أو لمجتمع القرية ، وليس لتلبية حاجات سوق أوسع حجما ، رغم أن « الاقتصاد الطبيعى » والقنانة كانا أبعد من أن يتواجدا جنبا الى جنب كما سنرى . وقد بلغ تطور القنانة ذروته فى زراعة الضيعة أى فلاحة مزرعة السيد بواسطة العمل الجبرى على نطاق واسع غالبا ، غير أن أساوب الانتاج الاقطاعى لم يكن يرتبط بهذا الشكل القديم .

وأخيرا فان هذا النظام الاقتصادى ارتبط بالحيازة المشروطة للأرض بواسطة السادة على أساس نوع من حيازة الخدمة ، وذلك خلال فترة من تاريخ النظام على الاقل وفى بداية النظام فى الغالب ، مع ظهور اشكال اللامركزية السياسية . كما يرتبط النظام (بشكل عام) بممارسة السيد الاقطاعى لواجبات قانونية أو شبه قانونية على أناس تابعين له . ولكن هذا الارتباط لم يكن ثابتا ويمكن أن نجد القنانة — فى نفس الوقت — مصحوبة بقدر من مركزية الدولة ، وبالحيازة الوراثية للأرض بدلا من حيازة الخدمة . وحتى نعكس وصف جرادوف (الذى يتحدث عن القنانة باعتبارها « سمة مترتبة على الاقطاع »)(٦) ، يمكن القول أن حيازة الأرض فى الاقطاعية سمة عامة ، ولكنها ليست سمة عامة للقنانة الاقطاعية باعتبارها نظاما اقتصاديا على النحو الذى استخدمناه ، غير انها ليست ثابتة .

---

(6) Article on Serfdom in Encyclopedia Britannica.

٢

ويعد احياء التجارة فى أوربا الغربية بعد عام ١١٠٠ وما ترتب عليه من تفكك المجتمع الاقطاعى ، مادة كافية لقصة متواترة ، فقد ورد ذكر الطريقة التى نمت بها التجارة عدة مرات وبتفاصيل مستفيضة ، وكيف جاءت بالتاجر وبالمجتمع التجارى عند بدايتها ، فأتخذت مكانها كجسم غريب داخل خلايا المجتمع الاقطاعى ، وكيف استطاعت عن طريق المبادلة أن تجعل النقود تتسرب الى اقتصاد الاقطاعية القائم على الاكتفاء الذاتى، وكيف شجع وجود التاجر على دفع فائض المنتجات والانتاج الى السوق. فكانت النتائج التى انعكست على بناء النظام القديم نتائج جذرية بصورة كافية ، واصبحت الدخول النقدية وخدمات الرجال المرتبطين بالأرض تنمو لتصبح مطمحا للسادة ، وتطورت سوق القروض وكذلك سوق الأرض . وعلى نحو ما ذكر احد الكتاب عند حديثه عن انجلترا : « كانت الطرق الكبرى التى تربط لندن بشاطىء البحر بمثابة الشرايين التى تدفقت من خلالها النقود فكانت بذلك خير وسيلة لتحلل سلطة السادة »(٧) .

ولا يكاد يتطرق الشك الى أن هذه العملية كانت ذات أهمية ملحوظة فى تلك القرون ، ويتضح بجلاء أنها كانت ترتبط بالتغييرات التى اتسمت بها عند نهاية العصور الوسطى . كما أن الاتجاهات التى تطورت الى أن يستبدل السيد بالتزامات العمل الأجر النقدى ، أو أن يؤجر الضيعة مقابل ايجار نقدى أو يستمر فى زراعتها عن طريق العمل المأجور ، تتضمن بوضوح نمو السوق والمعاملات النقدية باعتبارها شروطا ضرورية لهذا التطور . وعلى أية حال يمكننا أن نتساءل عما اذا كانت الرابطة بين انهيار الاقطاع وظهور العلاقات النقدية بسيطة ومباشرة على النحو الذى توصف به فى الغالب ، وما اذا كان اتساع السوق يمكن أن يعد شرطا كافيا لانهيار الاقطاع سواء كان هذا الوصف ممكنا على هذا النحو باعتباره عاملا وحيدا أو حتى عاملا حاسما .

---

(7) W. H. R. Curtler, The Enclosure and Redistributionof our Land, 41.

ويقول بيرين أن « اضمحلال نظام السيادة الاقطاعية انتشر بقدر تطور التجارة (Op. cit., 48.) ويرجع الأستاذ نابولز الانتقال من الالتزامات الاقطاعية الى الايجار النقدى الى حقيقة أنه « كان على السيد أن يتمشى مع الاقتصاد النقدى » .
(Cambridge Economic History, vol. I, 503, also 554 - 5).

لقد كان شائعا أن تحلل الاقطاع نتيجة انتشار المبادلة والنقود لا يعد أثرا بارزا فحسب ، بل يعد ذا تأثير فريد فى تحول المجتمع من الاقطاع الى الرأسمالية . قدم الباحثون لنا فى الغالب صورة اقتصاد راكد بدرجة أو بأخرى ، تفكك نتيجة تأثير التجارة التى كانت بمثابة قوة خارجية تطورت خارج اطار النظام الذى احتوت عليه فى نهاية الأمر . وبذلك حصلنا على تفسير للانتقال من النظام القديم الى النظام الحديث ، وهو تفسير يرى الأسباب الموضوعية تتمثل فى نطاق المبادلة بين اقتصاد الضيعة والعالم الخارجى . « فالاقتصاد الطبيعى » ، و « اقتصاد المبادلة » نظامان اقتصاديان لا يمكن أن يمتزجا ببعضهما البعض ، ووجود النظام الأخير يكفى لأن يؤدى الى تفكك النظام الأول على نحو ما جاء بذلك التفسير .

ويثار الشك حول كفاية مثل هذا التفسير ، عندما نضع تأثير التجارة على بناء الاقطاع فى مختلف أنحاء أوربا ، أو حتى فى مختلف انحاء انجلترا موضع الدراسة المقارنة . وعلى سبيل المثال ، اذا كانت الآثار المدمرة للنظام القديم التى ترتكز على تداول النقود ، والتى تقوم على العمل غير الحر هى فى حقيقة أمرها عامل حاسم فعال ، فمن الطبيعى أن نتوقع وجود صلة بين الخدمات القائمة على أجر نقدى فى انجلترا فى القرن الرابع عشر — مثلا — فى المقاطعات القريبة من سوق لندن التى كانت على صلة وثيقة « بالشرايين التى تتدفق عبرها النقود ، باعتبارها ذات أثر مدمر على سلطة سادة الاقطاع » . وفى واقع الأمر ، كان الجانب الأكبر من خدمات العمل ينتشر فى جنوب شرقى انجلترا فى ذلك الوقت ، بينما كان أقل انتشارا فى شمالها وغربها(٨) .

وهذه الحقيقة ربما كانت فى حد ذاتها غير كافية باعتبارها دليلا ناقصا ، ما دامت الأهمية النسبية لخدمات العمل تتنوع فى مختلف انحاء المقاطعة ، تبعا لتنوع شكل الزراعة ومساحة الأرض المنزرعة فى الضيعة، وما دام الكثير من الأجر النقدى يسود منذ زمن بعيد ولا يعد نتاجا للعلاقات الجديدة . ولكن عندما ندرس هذه الظاهرة على مر بضعة قرون فانه يبدو صحيحا أيضا انه « فى أكثر أجزاء انجلترا تخلفا أو بعدا عن الأسواق الكبرى وبصفة خاصة الشمال الغربى اختفت التزامات العمل أولا بينما استمرت فى الجنوب الشرقى الأكثر تقدما لوقت أطول »(٩) .

---

(8) CF. H. L. Gray in English Historical Review, Oct. 1934, 635 - 6.

(9) M. Postan in Trans. Ryl. Hist. Society (Ns.), vol. xx, 171.

ومن ناحية اخرى فان تفسير التغير على أساس تأثير ظهور السوق، قد يؤدى بنا الى أن نتوقع وجود علاقة مباشرة بين تطور التجارة وسقوط القنانة فى مختلف انحاء أوربا . ومثل هذه العلاقة كانت موجودة حقا الى حد ما ، غير ان الاستثناءات تتوافر بدرجة ملحوظة . والمثل البارز على ذلك نجده حيث استشرى الاقطاع فى شرق أوربا عند نهاية القرن الخامس عشر ، وهو ما يعرف « بالقنانة الثانية » التى كتب عنها فردريك انجز(١٠) فهى بمثابة احياء للنظام القديم ارتبط بنمو الانتاج من أجل السوق. ومثلما حدث فى بلاد البلطيق وفى بولندا وبوهيميا على وجه التحديد ، لم يؤد ازدياد فرص تصدير الغلال الى الغاء الواجبات الاقطاعية الواقعة على عاتق الفلاحين ، ولكن أدى الى ازديادها ، كما أدى الى زيادة المساحة المنزرعة من أراضى الضياع الكبرى المخصصة لخدمة السوق والمرتكزة على عمل الأقنان(١١) . وحدث نفس الشىء فى المجر حيث اقترن نمو التجارة بنمو زراعة الضياع الكبيرة ، وزيادة الواجبات الملقاة على عاتق الفلاحين فى نفس الوقت(١٢) .

ومن ناحية ثالثة ، ليس ثمة دليل على أن بداية هذه العلاقة فى انجلترا ارتبطت بنمو الانتاج من اجل السوق ، حتى اذا ارتبط ظهور المبادلة بانهيار الاقطاع فى المراحل الأخيرة من سقوط القنانة . ومن المعترف به الآن انه كانت هناك حركة ملحوظة نحو الربط بين الظاهرتين منذ القرن الثانى عشر ، كان لها رد فعل لاحق فى القرن الثالث عشر تمثل فى الاتجاه نحو زيادة التزامات العمل الاجبارية ، والتوسع فى الضغط على الفلاحين(١٣) . غير أن نمو التجارة وأسواق المدن كان من الملامح المميزة للقرن الثالث عشر عندما حدث رد الفعل من جانب الاقطاع ، ولم يكن من ملامح القرن الثامن عشر حيث رأينا الميل الى الربط بين الظاهرتين .

وفى الواقع يوجد الكثير من الأدلة التى تشير الى أن نمو الاقتصاد النقدى فى حد ذاته أدى الى زيادة القنانة ، كما أن هناك دليل على أن نمو

---

(10) Marx-Engls Correspondence, 407 - 8.

(11) Cf. H. Sèe, Modern Capitalism, 161, also cf W. Stark, Urspung und Aufstieg des Landwirtschaftlichen Gross betriebs in den Bohmischen Landern, Camb. Econ. History, vol. I, 405.

(12) Camb. Econ. History, vol, I, 410.

(13) Cf. Kosminky in Econ. Hist. Revriew, vol. V, No, 2h pp. 43 - 4, loc. cit., 174 - 8, 185 - 7, N. Neilson, Economic Conditions on the Manors of Ramsey Abbey, 50 and Passim.

الاقتصاد النقدى كان سببا فى انهيار الاقطاع . فاذا كنا نبغى التقاط الامثلة سنجد فى تاريخ شرق أوربا بصفة خاصة شهادة غنية من الأدلة التى تنتمى الى النوع الأول . والحقيقة القائلة بأن المستعمرات الاغريقية التى كانت تقوم على شواطىء البحر الأسود فى القرنين الثانى والثالث للميلاد كانت مستعمرت تجارية ، لم تمنع تلك المستعمرات من أن تكون (على حد تعبير روستوفستف Rostovstev) « مجتمعات عسكرية تضم ملاك الأراضى والتجار الذين يفرضون سلطتهم على الأقنان من السكان المحليين »(١٤) . كما أن المدن الروسية الأولى مثل كييف ونوفجورود ، التى ناضلت طويلا كمراكز للتجارة على طول بحيرة البلطيق الكبرى على الطريق التجارى الذى يربط بين لادوجا والدنيبر والبحر الأسود ، لم يمنع طبقتها الحاكمة من أن تستخدم العبيد كأداة للانتاج الزراعى ، وكأداة للتجارة فى نفس الوقت . كما لم يمنعهم من أن يطوروا شكلا من اشكال القنانة فى أراضيهم .

وبعد ذلك بأربعة قرون كانت اديرة غنية مثل دير ترويستا سرجيفسكى بالقرب من موسكو أو دير سانت سيريل على البحر الأبيض ، تعد من اكثر مراكز التجارة نجاحا فى تلك الفترة التى كانت تمثل بداية فرض التزامات العمل على الفلاحين فى مزارعهم (كبديل عن دفع الضرائب نقدا أو عينا) . ويصدق نفس الشىء على الأديرة الألمانية ، والكنائس التى كانت تمارس التجارة شرقى الألب ، التى حولت ابناء البلاد الى اقنان أو حتى الى عبيد ، يعملون فى فلاحة اراضيهم التى كانوا يزرعونها يوما ما كفلاحين احرار ، واقاموا نظاما للارتباط بالأرض فى أراضى الكنيسة اشد وطأة من النظام السائد فى الضياع الأخرى .

وفى بولندا فى القرن الخامس عشر تم الانتقال من نظام دفع الضرائب نقدا وعينا (وهو النظام الذى كان يميز المرحلة الأولى من استعمار الأرض الجديدة) ، الى نظام التزامات العمل ، وارتبط هذا بنمو تجارة تصدير القمح فى أعقاب معاهدة تورن عام ١٤٦٦ ، التى أعطت بولندا مخرجا الى البحر(١٥) . كما نجد فى أوكرانيا تحت الاحتلال البولندى فى القرن السادس عشر ، ان « القنانة ظهرت أول ما ظهرت فى غرب أوكرانيا ، حيث برزت

---

(14) M. Rostovstev in American Historical Review, vol. xxvl,222.

(15) J. Rutkourki, Histoire Economique de La Pologne avant Les Partages, 31 - 6.

يبدو أن التغير كان قد حدث قبل ذلك واستكمل فى حوض الأنهار الملاحية مثل نهر الفستولا بينما كان اقل تطورا بالأقاليم التى كانت تعانى من صعوبة النقل .

الحاجة الى الغلال (من اجل التصدير) لأول مرة فى النصف الأخير من القرن السادس عشر » .

وكان القرن الثامن عشر فى روسيا — وهو القرن الذى شهد حكم بطرس الأكبر وكاترين المستنيرة وكان بمثابة « العصر الذهبى للنبلاء الروس » — هو الحقبة التى شهدت ازدياد القنانة فى روسيا ، على نحو جعلها أكثر اقترابا من العبودية ، حيث كان القن يعد الأداة الطيعة لسيده ، الذى كان يستطيع بيع الفلاحين دون أن يبيع الأرض ، كما كان باستطاعته ان يسومه سوء العذاب (أو حتى يقتله) ، دون أن يؤاخذ على ذلك فى اغلب الأحوال . غير انه كان القرن الذى شهد بلوغ التجارة فى روسيا درجة عالية من التطور لم تبلغها فى أى قرن آخر منذ أيام عظمة كييف ، كما شهد نموا ملحوظا فى الصناعات اليدوية(١٦) .

ولا نظن أن ثمة اجابة على التساؤل حول ما اذا كان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن نمو الاقتصاد النقدى — فى حد ذاته — يشجع السيد الاقطاعى على الغاء الالتزامات التقليدية الملقاة على عاتق اقنانه ، أو تخفيفها ، او أن يستبدل بها علاقة تعاقدية ، وأن السيد لا يجد ما يدفعه الى استبدال الأجر النقدى بالتزامات العمل الا اذا كان استخدام النقود قد تطور بدرجة ملحوظة وكافية . ومن هذه الناحية فان تطور السوق بصورة معينة يعد شرطا اساسيا لحدوث التغير . ولكن لا يترتب على هذا أن يؤدى انتشار التجارة واستخدام النقود بالضرورة الى استبدال التزامات العمل (التى كانت لا تزال أقل من مستوى تحرير المنتج من الالتزامات الاقطاعية) ، كما لا يترتب عليه تأجير ضيعة السيد أو زراعتها على أساس العمل المأجور .

ترى هل هناك أساس لتوقع نمو التجارة الى الدرجة التى تؤدى عندها الى زيادة حجم القنانة بدرجة متساوية ، حتى توفر العمل الالزامى لزراعة الضياع من أجل سد حاجة السوق ؟ اليس من المنطقى أن نعتبر ما حدث فى انجلترا فى القرن الثالث عشر كان بمثابة نتيجة طبيعية لتطور التجارة ، مثلما حدث فى انجلترا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، او فى فرنسا وحوض الراين فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ؟ واذا اعتبرنا هاتين الظاهرتين هما أكثر النتائج احتمالا ، فان الظاهرة الأولى اقرب الى الصحة ، ما دامت هناك شواهد منذ العصور التاريخية الأولى على ان نمو التجارة كان يشجع — على ما يبدو — على استبدال العبودية

---

(16) M. Hrushevesky, A History of the Ukraine, 172 - 4.

التى تسمح بقيام درجة عالية من التنظيم والنظام ، بالقنانة التى تعد روابطها أكثر تفككا(١٧) . وفى مناقشاتنا السابقة لانهيار الاقطاع ، نجد ان الافتراض القائل بأن انتاج السلع من أجل السوق يعنى بالضرورة الانتاج على أساس العمل المأجور قد انزلق ـ على الأغلب ـ الى مستوى الجدل الذى لا يحقق غاية .

ويتضح بجلاء أن ما يفتقر اليه التفسير التقليدى ، هو تحليل العلاقات الداخلية لنظام الاقطاع باعتباره أسلوبا للانتاج ، وتحليل الدور الذى لعبته تلك العلاقات فى تقدير تفكك النظام أو بقائه . وبينما كان يجب أن يعالج النتاج الحقيقى لهذا التحليل باعتباره نتيجة لتفاعلات داخلية معقدة بين الأثر الخارجى للسوق وتلك العلاقات الداخلية لنظام الاقطاع ، فان ثمة ما يشير الى ان الأخيرة لعبت الدور الحاسم الفعال فى تفكك النظام . وكما لاحظ ماركس ، فان « الأثر الذى يؤدى الى التفكك » الذى تتركه التجارة على النظام القديم ، يعتمد على طبيعة هذا النظام ، « وعلى صلابته ومدى ترابط أوصاله » ، كما يعتمد بصفة خاصة على « أن أسلوب الانتاج الجديد الذى سيحل محل الأسلوب القديم لا يرتكز على التجارة ، ولكنه يرتكز على طابع أسلوب الانتاج القديم ذاته »(١٨) .

ولا نكاد نبحث عن مدى مسئولية القوى الداخلية للاقتصاد الاقطاعى عن انهيار ذلك النظام ، حتى نتجه الى مجال خصص له قدر قليل من الدراسة ، ولا يتوافر له الكثير من الأدلة أو الاستنتاجات . ولكن ذلك النوع من الأدلة الذى بين أيدينا يشير بقوة الى ان عدم كفاية نظام الاقطاع كنظام انتاجى ، الى جانب حاجة الطبقة الحاكمة الى مزيد من الدخل ، كان السبب الأول فى انهيار النظام ، منذ أن دعت تلك الحاجة الى الدخل الاضافى الى زيادة الضغط على المنتج الى الدرجة التى أصبح عندها ذلك الضغط يفوق طاقته على الاحتمال . والمصدر الذى استمدت منه الطبقة

---

(١٧) يعلق ماركس على هذه الحقيقة بقوله « كان ينجم دائما عن تطور التجارة ورأس المال التجارى فى العالم القديم قيام الاقتصاد العبودى » .

(Capital, vol. III, 390).

(18) Ibid.

الحاكمة الاقطاعية دخلها ، والمصدر الوحيد الذى كان من الممكن أن يتزايد عن طريقه هذا الدخل ، هو فائض وقت عمل طبقة الأقنان الذى يزيد عن العمل الضرورى لانتاج قوتهم . ولكنه لم يكن من الممكن توفير الكثير من فائض الانتاج فى ظل انتاجية العمل المنخفضة الثابتة فى ذلك الوقت ، وكانت اى محاولة لزيادة فائض الانتاج ، لابد أن تتم على حساب الوقت الذى يخصصه المنتج لزراعة حيازته الصغيرة ، وتؤدى اما الى فرض ضريبة على قوة المنتج لا تتحملها طاقة بشرية ، أو الى انقاص قوته الى مستوى اقل من الحد الذى يوفر له القدرة على البقاء .

ورغم ذلك فان هذه الحقيقة لم تمنع سادة الاقطاع من أن يمارسوا الضغط من اجل الحصول على أكبر فائض ممكن ، ولكن النتيجة الحتمية على النظام كانت مدمرة الى حد كبير ، فقد ادت الى اجهاد أو حتى اختفاء قوة العمل التى كان يعتمد عليها النظام فى بقائه . وعلى حد تعبير كاتب فرنسى : « كان الفلاح — سواء كان قنا أو حرا — لا يعد بالنسبة للفارس او البارون الا مجرد مصدر للدخل ، ففى وقت السلم يستبدون به الى اقصى حد ممكن عن طريق السخرة ، وفى زمن الحرب يعملون السلب والنهب فى فلاحى المقاطعات الأخرى ويقتلونهم ويحرقون محاصيلهم ويدوسونهم بخيلهم .. لقد كان الفلاح مخلوقا يستغل فى بلده ويسحق خارجها لا أكثر من ذلك » . وحتى فى أدب تلك الفترة مثل Chansons de geste التى تحفل بالفروسية الرحيمة ، « لا نجد كلمة أسف تقال للفلاحين الذين حرقت منازلهم ومحاصيلهم ، والذين ذبحوا بالمئات او سيقوا وهم مقيدوا الأيدى والأرجل » . وكان القن يعامل باحتقار فى كل مكان ، وكأنه مخلوق ادنى منزلة من البشر ، ولا يعد مطلقا هدفا لسياسة الحكام ، ولكنه يعتبر — ببساطة — اداة لخدمتهم ، ووسيلة لاثراء سادته . وللتاريخ نظرة خاصة الى هذا النظام الذى يعتمد على تلك الأسس(١٩) .

ولم تبق انتاجية العمل منخفضة فى الاقتصاد الاقطاعى نتيجة لأساليب الانتاج المستخدمة والنقص فى التركيز على العمل فحسب ، بل بقيت غلة الأرض ضئيلة الى الحد الذى دفع السلطات أن تتجه الى الأخذ بنظام للزراعة ترتب عليه اجهاد التربة . فقد أعطت الدورة الزراعية البدائية ، والنقص فى انتاج المحاصيل الجذرية والحشائش المزروعة مثل البرسيم ،

---

(19) A. Luchaire, Social France at the time of Philip Augustus, P. 384.

التربة فرصة محدودة للراحة بعد الزراعة . وبينما كان السماد الحيوانى معروفا ومستخدما أحيانا ، وقف الفقر النسبى للفلاح حائلا دون تسميد ارضه الخاصة التى « كانت تحتاج تربتها المزروعة وفق النظام السائد فى العصور الوسطى الى هذا التسميد حتى لا تفقد قوتها الانتاجية »(٢٠) . وحتى روث الأغنام لم يكن متوفرا للقن حتى يستخدمه فى تسميد ارضه لأنه كان حقا لمزرعة السيد Jusfaldae عليه أن يقدمه له .

وعلى أية حال فان احتمالات زيادة الانتاجية كانت بسيطة أو منعدمة، فعلى حد تعبير أحد ثقات المتخصصين فى العصور الوسطى : « كان اى تحسين للتربة نتيجة لاغتصاب جديد » ، وكان السيد باعتباره « مجرد عالة .. لا يشجع الفلاحين على روح المبادرة ، وقضى على الحيوية الانتاجية من مصدرها بافراطه فى اقتطاع ثمرة كد القن ، حتى أن العمل لم يكن مجديا تماما »(٢١) . ولذلك لا ندهش اذا علمنا أن السادة كانوا يشكون من أن القن » يعمل بجد أمامهم ، ولكنه يتراخى فى العمل الى حد الاهمال اذا لم يكن تحت الملاحظة » . أو أن يقال عن الفلاحين المرتبطين بالأرض (وهم أكثر الفئات تعرضا للاستغلال فى المجتمع الاقطاعى) انهم « لما كانوا يشترون ويباعون كالحيوانات ويضربون بالعصى ولا يجدون وقتا للراحة أو التقاط الأنفاس » ، فانهم كانوا « يتمردون على أوامر سادتهم اذا أحسوا باسترخاء قبضتهم عليهم »(٢٢) .

وتبين لنا كتابات المعاصرين بجلاء — سوء الأحوال الذى كان عليه المنتجون المسحوقون الذين بلغوا حدا ليس هناك ما هو ادنى منه مثل ذلك الرجل الذى كان « يقود اربع عجول عجاف بلغوا من الضعف حدا يجعل من السهل أو يحصى المرؤ عدد ضلوعهم ، وكان شكلهم يدعوا الى الرثاء » ... « ولا يكاد يطأ الأرض حتى تطل أصابعه من حذائه المزق ولا يكاد يغطى سرواله ركبتيه » ، بينما تسير زوجته بجواره « حافية القدمين فوق الجليد حتى ينبثق الدم من اقدامها » . وكان الاعتقاد السائد بين رجال الاقطاع أن « الفلاح كنبات الصفصاف ، ينمو بصورة

---

(20) H. s. Bennett, Life on the English Manor, 1150 - 1400, P. 78.

(21) P. Boissonnade, Life and Work in Medieval Europe, PP. 140 - 1. also P. 145. Cf. the Remarks of Adam Smith, Wealth of Nations, 1826 Ed., PP. 360 - 3.

(22) Cit. G. G. Coulton, Social Life in Britain from the Conquest to the Reformation, PP. 340, 341 - 2.

أحسن عندما نزرعه » ، وهو اعتقاد — على افتراض صحته — لم يوضع موضع التنفيذ الأعلى نطاق ضيق . ولا يحسد الفلاح على اللقب الذى أصبح يعرف به وهو الريفى المسحول ، ولم تدفع الحاجة أسقف بورتون الى تذكير أقنانه بأن سيدهم ليس فظا (٢٣) .

وفى نفس الوقت ترتب على الحاجة المتزايدة للدخل من جانب الطبقة الحاكمة الاقطاعية ممارسة المزيد من الضغط على المنتجين . وفى بداية الأمر ظهر اتجاه بينّ عدد من الأفصال الى مضاعفة عددهم عن طـريق عملية عرفت باسم « شبه الاستقطاع » وذلك لتدعيم الموارد العسـكرية لسيدهم الاعلى (وهى ظاهرة كانت أكثر انتشارا فى القارة الأوربيـة منها فى انجلترا) . وارتبط ذلك بالنمو الطبيعى لعائلات النبلاء ، وزيادة عدد أصحاب الاقطاع ، مما ادى الى حدوث تضخم فى حجم الطبقة التى تعيش عالة على المنتجين ، والتى تعتمد على فائض عمل الأقنان(٢٤) . اضف الى ذلك آثار الحرب وأعمال السلب والنهب التى كانت جـزءا لا يتجزأ من النظام الاقطاعى ، والتى ابتلعت جانبا كبيرا من موارد العائلات الاقطاعية ومن موارد التاج فى نفس الوقت ، حيث ادت الى انتشار الخـراب فى الأرض(٢٥) . وبينما أدى السلب والنهب الى انقاص القوى الانتاجيـة ، تزايدت الحاجات التى كان على المنتج تلبيتها ، وادت الحروب الصـليبية الى نضوب الدخول الاقطاعية فى تلك الفترة . ومع تطور عصر الفروسية ازدادت بيوت النبلاء اسرافا ، كما ازدادوا تبذيرا فى ولائمهم ومباذلهم ، وتسابقهم مع بعض البعض على الأخذ بمظاهر البذخ والأبهة . وادى نمو التجـارة فى بداية الأمر الى زيادة الاتجـاه نحو الضغط على الفـلاحين نتيجة جاذبية السلع الغربية التى أصبحت متـوفرة ، والامكانيـات التى أوجدتها لانتاج فائض من أجل السوق .

واتسم القرن الثالث عشر فى انجلترا — كما رأينا — بزيادة واجبات العمل فى المزارع الكبيرة ، وخاصة فى أرضى الأديرة ، فيشـكو مصـدر معاصر من أن سادة الاقطاع « حطموا الفلاحين عن طريق السخرة ..

---

(23) H. S. Bennett, Opè Cit. ,PP. 164, 185 - 6,305.

(٢٤) فيما يتعلق بحجم مؤسسات الكنيسة فى العصور الوسـطى المتأخرة راجع :

Sombart, Der Moderne Kapitalismus, Vol. I, 160 - 2.

(25) Cf. the remarks of Mbloch, La Societe Feodale. Les Classes et Le ,

فسخروهم فى حراثة الأرض بالقوة وبالاستبداد »(٢٦) . ويحتمل أن يكون ذلك هو بداية التغير الذى لاحظه فينوجرا دوف عندما ذكـر أن « ارادة السيد ونفوذه تبدو أكثر قسوة ورعونة فى الوثائق الخاصة بأواخر القرن الثالث عشر والقـرن الرابع عشر أكثر منهـا فى الوثائق السـابقة على ذلك »(٢٧) . وفى نفس الوقت يحتمل أن الضياع الأصغر مسـاحة التى كانت أقل امدادا بالعمل غير الحر كانت تميل الى تشجيع الأقنان على دفع ايجار نقدى للأرض ، وتعتمد فى زراعة المزرعة الخاصة بالسيد على العمل المأجور الذى يقدمه الفلاحين الأحرار حيثما بدأ ذلك عمليا(٢٨) . وفى فرنسا — فى القرن الثانى عشر — نسمع من حين لآخر أصواتا مثل صوت أبيـه دى كلونى Abbe de Cluny تستنكر استبداد السادة بالفلاحين ، فلم يقنعـوا بالالتزامات التقليـدية وأوجـدوا المسـتحدثات والمطـالب الاضافية(٢٩) .

ولم تكن نتيجة هذا الضغط المتزايد تتمثل فى اجهاد الأوزة التى تضع بيضا ذهبيا لأصحاب القلعة فحسب ، بل ترتب عليه اثارة حركة هجـرة غير قانونية من الضياع بدافع اليأس ، حيث هاجر المنتجون جماعات ممـا أدى الى حرمان النظام من الدماء الضرورية لبقائه ، كمـا أدى الى اثارة سلسلة من الأزمات كان من الصعب على النظام الاقتصادى الاقطـاعى أن يجتازها فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وقد ترتب على فرار الاقنان من الأرض وقوع كوارث فى انجلترا وفى غيرها من البلاد ، ولم تؤد تلك الظاهرة الى تضخم سكان المدن الجديدة فحسب ، بل أدت الى قيـام العصابات الخارجة على القانون وخاصة فى القارة الأوربية ، ووقوع هبات الفلاحين مثلما كان يحدث من حين لآخر فى فرنسا(٣٠) . وهى الهبـات

---

(26) Gouverment des hommes, 16 - 24. Also Seefootnote to P. 49 .

(27) Villeinage in England, P. 408.

(28) Kosminsky, Loc. Cit .

(29) Cit. Levasseur, La Population Francaise, vol. I, P. 147 .p

(٣٠) نص التشريع الانجليزى على توقيع عقـوبات شـديدة على الأقنان الذين يهربون من خدمة الاقطاع ، وتضمنت تلك العقوبات السجن وكى الجبهة بالنار . كما كانت هناك عقوبات توقع على القن الذى يتعلم حرفة يدوية ، كما حظر القانون على الرجل الذى يحوز أرضا تزيد قيمتهـا على عشرين جنيها استرلينيا أن يلحق ابنه بنقابة حرفيـة لتعـلم حرفة Denton, Op. Cit. P. 222.

=

التى عرفت باسم Jacqueries وفى فرنسا « حيثما بقى السيد عنيدا هجرت أرضه ، وكان معنى ذلك خروج فلاحى القرية جميعها أو حتى فلاحى المقاطعة كلها ، وكانت هذه الهجرات عديدة ومستمرة »(٣١). وفى القرن الثانى عشر — على سبيل المثال — قام سكان جزيرة ريه Ile de Rè بالهجرة الجماعية من أراضيهم بسبب قسوة سيدهم ، وأجبر السيد على تقديم امتيازات للأقنان حتى يمكنه الاحتفاظ بهم(٣٢) . واتفق السادة فيما بينهم فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر التعاون المتبادل فى القبض على الاقنان الآبقين ، فنصت تلك الاتفاقيات على تبادل الأقنان الذين يقعون فى الأسر ، أو منح السيد حق مطاردتهم فى الأراضى الأخرى التى يلجأون اليها .

ولكن مشكلة الأقنان الآبقين ظلت متفاقمة ، وازدادت الحاجة الى الأيدى العاملة ، حتى أن السادة تنافسوا فيما بينهم على اجتذاب أقنان الأقاليم المجاورة ، رغم المعاهدات والوعود المتبادلة بينهم ، بتلك المنافسة التى أدت بالضرورة الى ايجاد امتيازات معينة ، كما ادى وجودها الى وضع حد لزيادة الاستغلال الاقطاعى اكثر من ذلك . وفى بعض الأحيان كان السيد يضطر الى بيع امتيازاته حتى يعيد السكان الى ارضه التى هجروها نتيجة ظلمه لهم ، فيضع حدودا لحقوق السيادة فى مقابل ايجار أو مبلغ نقدى يدفعه الفلاحون ، وتطورت على هذا النحو كوميونات ريفية فى مقاطعات معينة من فرنسا ، تكونت من اتحاد بعض القرى التى نالت الحق فى تنصيب عمدة — من بين فلاحيها — وممارسة بعض السلطات القانونية مثل المدن(٣٣) .

وقد أشبع الاقطاعيون مطامعهم فى الحصول على دخل أكثر الى حد ما عن طريق زيادة السكان ، فالنمو السكانى حتى عام ١٣٠٠ يشير الى

=

وانظر أيضا لبسون حيث يقول « لقد تأثر نظام الضياع الاقطاعية لا عن طريق المواصلات فحسب ، بل عن طريق هجرة الفلاحين .. تلك الهجرة الجماعية من الضياع عجلت بنهاية نظام القنانة فى انجلترا » .

Lipson : Econ. History of England, Vol, I (Middle Ages), 1947 Ed. , 92 - 4.

(31) A. Luchaire, Op. Cit. , PP. 407 - 8.

(32) Ibid. , 407 .

(33) Ibid. , 404 - 6, 411 - 14. , M. Bloch, Le Societe Feodale : La Formation Des Liens de Dependance, 422 - 3 .

أنه كانت هناك أراضى جديدة متاحة صالحة للزراعة حتى ذلك التاريخ ؛ كما أن ضغط الابتزاز الاقطاعى لم يكن قد بلغ حدوده القصوى بعد . والمادة المتعلقة بالسكان فى هذا العصر قليلة ، ولكن يبدو انه كان ثمة زيادة ملحوظة فى السكان فى انجلترا وفى القارة الأوربية فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر(٣٤) . ولا ريب أن هذه الحقيقة ساعدت على توفير المزيد من القوى العاملة للنظام الاقطاعى ، وعلى فرض المزيد من الضرائب الاقطاعية الاضافية . ولكن فيما عدا المناطق التى اقترنت فيها الزيادة فى السكان بالزيادة فى الأرض الزراعية المتاحة للفلاحين (التى تطلبت بالتالى زيادة كافية فى الماشية وأدوات الزراعة التى لدى المزارعين) ، فان النتيجة الحتمية كانت تعنى زيادة فى أعباء الفلاحين نتيجة لزيادة الضغط على الأرض المتوفرة .

وحقا كانت هناك جهود ملحوظة لزيادة المساحة المزروعة على مر العصور الوسطى فكانت هناك جهود كبيرة لاستصلاح الأراضى ساهمت فيها بعض الطوائف الدينية مثل الكلونياك والسسترشيان كما عملوا على صيانة الطرق وتشجيع الحرف ، وفى انجلترا كانت هناك حملة لاستصلاح الأراضى البور وازالة الغابات ، كما قامت عمليات استصلاح فى الأراضى المنخفضة على تجفيف مياه البحر فى القرن الثانى عشر ، وحدثت عمليات استصلاح مماثلة فى المانيا فى حوض الألب وجففت بعض مناطق حوض الأودر والفستولا . ولكن بصفة عامة كانت احتمالات تحسين الأرض قليلة ، فهناك أدلة كافية على زيادة الطلب على الأرض مع نهاية القرن الثالث عشر تشير الى أن مساحة الأرض المنزرعة عجزت عن مواكبة الزيادة فى السكان ، وفيما عدا بعض المناطق المحدودة كانت انتاجية العمل تميل الى الاضمحلال . وقد تجلى الضغط على الأرض بوضوح فى الأراضى المنخفضة ، وفى سكسونيا ، وحوض الراين ، وبافاريا ، والتيرول بحلول

---

(٣٤) يبدو أن عدد السكان فى انجلترا قد زاد من ٢ الى ٣٫٥ مليون نسمة فيما بين الفتح النورماندى وبداية القرن الرابع عشر . وفى فرنسا كانت الزيادة أكبر من ذلك فيشير ليفاسير الى زيادة السكان من ٧ مليون فى القرن الحادى عشر الى ما بين ٢٠ — ٢٢ مليونا من القرن الرابع عشر وهو رقم لم يتجاوزه سكان فرنسا حتى القرن ١٦ أو حتى ١٨ .

Levasseur : La Population Francaise, vol. I. p. 169.

عام ١٢٠٠ ، فكانت عاملا محركا للهجرة نحو الشرق(٣٥) . اذ ينكر بعض الباحثين انه فى أواخر القرن الرابع عشر « بلغت الأراضى المقتطعة من الغابات فى شمال شرق المانيا وأواسط بوهيميا حدودها القصوى »(٣٦) .

وعلى اية حال انخفض عــدد الســكان فى معظم بلدان غرب أوربا انخفاضا حادا بعد عام ١٣٠٠ بدلا من أن يستمر فى الزيادة على نحــو ما حدث منذ عام ١٠٠٠(٣٧) ، ولا نستطيع أن نؤكد ما اذا كان ذلك نتيجة لتدهور انتاجية العمل فى أراضى الفلاحين بسبب زيادة السكان فى القرون السابقة ، أو انه جاء كنتيجة مباشرة لزيادة الأعباء الاقطاعية الواقعــة على عاتق الفلاحين ، لأن ثمة علاقة بين هذين العاملين وتلك الظــاهرة . وعلى أى حال هددت الآثار المباشرة لتلك الظاهرة المجتمــع الاقطــاعى بانقاص موارده ، وترتب عليها ما يمكن أن نطلق عليه « أزمة الاقتصــاد الاقطاعى » فى القرن الرابع عشر .

ويواكب هذا الانخفاض فى عدد السكان وفى الموارد الاقطاعية عادة قيام الحروب ، وحدوث الطاعون ، فالحرب والطاعون يتحملان مسئولية واضحة فى هذا الصدد . ولمــا كان هذا التدهور قــد بدأ قبل حــدوث

---

(35) J. Westfall Thompson, Feudal Germany, 496 and 521 .-

ويشير المؤلف الى أنه « فى القرن الثامن عشر بلغت قيمة الأراضى فى بعض الأقاليم الغنية ١٢ ضعفا مما كانت عليه قيمتها فى القرن الحادى عشر وأصبحت قيمتها عنــد منتصف القــرن الثالث عشر تزيد عن ذلك بنسبة ٥٠٪ » .

(36) Nabholz in Camb. Econ. History, vol, I, 396 .

(٣٧) يذهب دانتون الى أن عدد سكان انجلترا توقف عن الزيادة عند نهاية حكم ادوارد الثانى ، ثم تناقص بصورة حادة عند منتصف القــــرن الرابع عشر واستقر عند هذا الحد حتى تولى هنرى السابع العرش .

Denton : England in the Fifteenth Century, PP. 129 - 30.

ويشير بيرين الى عدد السكان فى أوربا فى القرن الرابع عشر فيذكر أنه « ربما لا يكون فى تدهور ولكنه فى حالة من الثبات » .

Pirenne : Loc. Cit., P. 193.

« طاعون الموت الأسود »(٣٨) ببضعة عقود ، فانه من الواضح أن له جذور اقتصادية . فالتأثير المدمر للطاعون انتشر نتيجة سوء التغذية التى كان يعانى منها السكان (حيث كانت نسبة الموت بالطاعون عالية بين جماهير الفلاحين) ، وحصدت المجاعات المحلية الكثيرين بسبب عدم وجود احتياطى مخزون من الغلال . وهناك بعض الأدلة التى تشير الى أن تدهور الزراعة فى انجلترا قد بدأ بعد عام ١٣٠٠(٣٩) ، وربما حدث فى نفس الوقت تقريبا فى فرنسا . وفى انجلترا فى القرن الرابع عشر كان النقص فى عدد سكان الريف ، وما ترتب عليه من ندرة فى العمل ، قد ازداد زيادة كبيرة قبل الموت الأسود ، نتيجة لانهيار الموارد الاقطاعية بشكل ملحوظ ، وظهور الاتجاه نحو تخفيض مساحة ضيعة السيد بدلا من زيادة حجمها عن طريق تأجيرها للفلاحين . ويبدو جليا الآن أن تأجير الضياع كان تعبيرا عن الأزمة الاقتصادية أكثر من كونه ثمرة لتطور التجارة ، التى كانت المحور الذى دارت حوله آراء الباحثين فى الماضى . وتشير الدلائل الى أن المساحة الكلية للارض المنزرعة قد نقصت فى القرن الخامس عشر عن ذى قبل ، فقد فقدت الضياع الاقطاعية مساحات اكثر من تلك التى أجرت

---

(٣٨) وعلى سبيل المثال يتحدث ليبسون عن الأجور فيذكر انها « ارتفعت لمدة جيل كامل قبل أن يجتاح الطاعون انجلترا » ، ويضيف الى ذلك قوله « ومن ثم فان الطاعون الكبير قد وسع من حجم الأزمة الاقتصادية وان لم يتسبب فى وقوعها ، لأن التغيرات فى طبيعة سوق العمل كانت قد بدت آثارها قبل وقوعه » .

(Lipson : Econ. History of England, vol I, 1937 Ed. , PP. 113-

(٣٩) يذكر سميث ان هذه الظاهرة بدات قبل عام ١٣٢٠ حيث وقع كساد زراعى حاد فى مقاطعة كنت ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الأخذ بسياسة ترمى الى الاستفادة من خدمات العمل التى كانت قد استبدلت فى السابق فى ضياع كنيسة المسيح بكانتربورى « فبذل الرهبان جهدا فائقا فى استغلال موارد العمل الجبرى المتاحة لهم » .

(R. A. L. Smith : Canterbury Cathedral Priory, 125 - 7, 14).

للأقنــان(٤٠) .

ويبدو أن ندرة العمل فى فرنسا كانت أسبق العوامل تأثيرا على الحد من اتساع زراعة الضيعة الاقطاعية ، فلم يلجأ السادة الى منح الأراضى الواسعة لأفصالهم وجنودهم فحسب ، بل أجروا الأرض الى الفلاحـين الصغار نظير نصيب من المحصول . وقد أشرنا الى المحاولات الراميـة الى الاحتفاظ بالعمل على الأرض باعتبارها مصدرا للدخل ، عن طـريق التحرير الجزئى للأقنان اعتبارا من القرن الثالث عشر وما بعده ، وهـو اتجاه لا نجده فى فرنسا وحدها ، ولكننا نجده أيضا فى حوض الراين وفى الأراضى المنخفضة ، وذلك بالعتق أحيانا أو ببيع الحرية لجميع القـرى أحيانا أخرى (وفى بورجنديا اشترى الفلاحون حريتهم من السادة عن طريق التنازل عن جزء من أراضيهم للسيد وذلك بسبب فقرهم الشديد) .

وواكب هذه الظاهرة اتجاه يرمى الى استبدال خدمات السـخرة فى ضيعة السيد بقدر من المـال أو المحصول ، ولكن هذه التطورات التى فرضتها على السادة الثورة والهرب من الأرض ، ولم تفرضها روح المبادرة الذاتية ، لا تكفى كدلالة على تناقص عدد السكان . « ففى جميع أنحـاء

---

(40) M. Postan, in Econ. Hist. Review, May, 1933.

ويتساءل الأستاذ بوستان عن مدى مسئولية انهيار موارد الاقطاع عن قيام « العصابات السياسية فى ذلك الوقت » ، التى أدت الى استنزاف قوة نبلاء الاقطاع . ويبدو أن تلك العصابات التى ازدادت فى القرن الخامس عشر قد ارتبطت بالنظام الاقطاعى فى القرون الأولى (كما نشـهد أعمالها المزعجة فى القارة الأوربية ، مثل « البارونات اللصوص » فى حوض الراين وفى غيره) . ويعطينا جواسيراند أمثلة عن أعمال السلب على الطـرق الرئيسية التى كانت تقوم بها العصابات المسلحة فى القرن الرابع عشر ، تلك العصابات التى كانت تعمل فى ظل النظام المعروف باسم « الصيانة »، كانت تتلقى تأييدا من الشخصيات الكبرى بما فيهم بعض رجال البـلاط وبعض افراد العائلة المالكة ومن بينهم أمير ويلزو راعى الكنيسة والملكة ، « فكان سيد الاقليم وبعض الأفراد الأقل منه شأنا الذين أقسـموا على تنفيذ ما يؤمرون به ، المطالبون بحماية ملكية وبضائع الغير التى يدفع الناس عنها اتاوات لسيدهم نظير حمايتها ، يثيرون الرعب فى قلوب ملاك تلك البضائع والقضاه والمحلفين عن طريق فرض الاتاوات وضرب المعارضين واحداث العاهات لهم » .

(J. J. Jusserand, Eng. Wayfaring Life in the Middle Ages, 150-7).

(فرنسا) هجرت القرى أحيانا لمدة أجيال » ، وزحفت الغابات فى بعض المناطق على الحقول ومزارع العنب ، « كان القرنان الأخيران من العصور الوسطى فى غرب ووسط أوربا يمثـلان فتـرة تداعى الريف وتنـاقص السكان »(٤١) .

ومن أهم الآثار التى أدت الى تناقص السكان فى غرب ووسط المانيا الهجرة نحو الشرق التى بدأت فى القرن الثانى عشر نتيجة اجتذاب حركة الاستعمار ، التى قادها الفرسان والكنيسة ، فى الأراضى الجديدة الواقعة وراء نهر الألب ، تلك الحركة التى بدأت بعد شن الهجوم الصـليبى على الوندال (والتى حركها على حد قول وستفول تومبسـون « ذلك المزيج المشئوم من الهوس الدينى والطمع فى الأرض ») ، ونتج عنها التصـفية الجزئية للقبائل التى تم اخضاعها ، وازدادت حاجة الأديرة والكنيسـة الى الأيدى العاملة لتحل محل السـلاف الخاضـعين للجزية فى الأقاليم المجاورة . وقد منحت امتيازات خاصة فى بداية الأمر لاجتذاب الناس الى تلك الأراضى ، وترتب على ذلك ندرة الأيدى العـاملة لا فى سـكسونيا ووستفاليا وحدهما ، بل حتى فى هولندا والأراضى المنخفضة اللتان هاجر منها الكثيرون(٤٢) . وكان التهديد المستمر بنزوح السكان من أراضيهم فى غرب المانيا ، وخاصة فى الأقاليم التى كانت تنمو بها المدن ذات الامتيازات الخاصة ، والتى كانت تجتذب السكان اليها ، وما ارتبط به من مقـاومة الفلاحين باستمرار لتطبيق التزامات العمل ، كان كل ذلك عاملا مؤديا الى انهيار نظام الاقطاعية ، والى اتجاه سادة الاقطاع نحـو « التخفف من الحاجة الى التزامات العمل حتى لا يدفعوا الفلاحين الى هجر ضياعهم » ، وهو اتجاه انتشر بعد القرن الثانى عشر(٤٣) .

---

(41) N . Bloch, Les Caracteres Originaux de L' histoire rurale Francaise, 117 - 18' also 99 - 100, 104, 111 - 14'also cf. Camb. Econ. Hist. , vol. I, 295 - 321, and Bloch, La Societe Feodale, La Formation des Liens de dependance, 422 - 5 .

(42) J. Westfall Thompson, Feudal Germany, 400 - 39, 485 501 - 2, 610 .

(43) F. L. Ganshof in Camb. Econ. History, vol. I,295 .

٣

ولم يكن رد فعل النبلاء تجاه ذلك الوضع واحدا على الاطــلاق ، ويعتمد جانب كبير من الاختلاف فى التاريخ الاقتصادى للقرون اللاحقة على تباين ردود الفعل فى اقاليم أوربا المختلفة . وفى بعض الحالات كان السادة يمنحون امتيازات للاقنان من أجل اجتــذابهم الى العمــل لديهم (كما كان عليه الحال فى بعض اجزاء فرنسا وخاصة جنوبها بعد حرب المائة عام) ؛ وتمثلت تلك الامتيازات فى تخفيف أعباء القنانة أو حتى استبدالها فى بعض الاحيان بعلاقة تعاقدية قائمة على دفــع عوائد نقــدية بدلا من التزامات العمل . وفى بعض الحالات الأخرى مثل رد الفعل فى تشــديد الأعبــاء الاقطاعية عن طريق اتخاذ اجراءات حازمة لربط الاقنان بالضيعة والقبض على الابقين منهم ، وفرض الالتزامات التى كان قد صرف عنها النظــر من قبل ، وهو ما يعرف « برد الفعل الاقطاعى » الذى طالما دار الجــــدل حــوله .

وفى شرقى أوربا كان رد الفعل الأخير أكثر وضوحا وأكثر نجاحا ، وحتى فى انجلترا هناك أدلة على وجود محاولة لتشديد روابط القنانة فى القرن الرابع عشر . وتتفق الآراء بشكل عام اليوم على أن تلك الاستجابة لندرة العمل التى تلت « الموت الأسود » كانت اقل انتشارا مما كان من المفروض أن تكون عليه ونادرا ما حققت النجاح . ولكن يبدو واضحا على أية حال أن جهودا قد بذلت فى هذا الصدد وخاصــة فى بعض الضــياع التى كانت تملكها الأديرة(٤٤) . وقد ســبق أن أشرنا الى البعث الحقيقى

---

(٤٤) حدث ذلك فى كانتربورى ويلى وكراولاند وبعض ضياع أسقفية درهام ، كما يجب أن نذكر أن مرسوم العمال الصادر فى ١٣٥١ لم يؤد الى تنظيم الأجور فحسب ، بل نص على أن خدمة السيد واجب اجبارى على كل الفقراء سواء كانوا أقنانا أم أحرارا وحد من حريتهم فى الحركة . بينما نصت قرارات المحاكم العليا على أنه من حق السيد أن يلقى القبض على القن ويعيده الى أرضه ، حتى لو كان الأخير قد دخل فى علاقة تعاقدية مع صاحب عمل آخر . ويعنى هذا أن « المحاكم الاقطاعية لم تعد قادرة على استعادة الأقنان الآبقين ، وأن السادة احتاجوا الى استخدام وسائل أخرى لتأمين حاجتهم الى العمال ، وأن العلاج الذى قدم لهم جــاء من جانب الحكومة المركزية » .

(B. H. Putnam, Enforcment of the Statutes of Labours, 222, also 200 - 6)

للقنانة الذى حدث فى بعض أنحاء القـارة الأوربيـة ، وأوردنا أمثلة له : فرأيناه فى الدانمرك ، وفى البلقان ، كما وجـدناه فى دول البلطيق ، وفى روسيا ، وفى بولندا ، والمجر ، وبوهيميا ، وفى أسبانيا هبط الفلاحون من المسلمين واليهود الى مستوى القنانة ، وانحطت منزلة الفلاح حتى أصبح يوصف بأنه « أسوأ حالا من عبيد السفن » . كما بعثت تجارة العبيـد فى البحر المتوسط لتسد حاجة أصحاب الأراضى الى المزارعين(٤٥) .

ومن الجلى أن العوامل السياسية والاجتماعية لعبت دورا كبيرا فى تحديد مجرى الحوادث فى انجلترا ، فقوة مقاومة الفلاحين ، والقـوة العسكرية والسياسية للسادة المحليين ، جعلت من السهل أو الصعب — حسب الحالة — التغلب على مقاومة الفلاحين ، وبالتالى منع هجـرهم الاقطاعية ، الى الحد الذى جعل السلطة الملكيـة تمـديد العـون الى السلطات الاقطاعية المحلية ، أو أن تقوم — على عكس ذلك — بالترحيب بالفرصة التى تتيحها مقاومة الفلاحين لاضعاف موقف خصـوم الملك من النبلاء . وكان ذلك كله على درجة كبيرة من الأهمية فى تقرير ما اذا كان السادة الاقطاعيون سيردون على هجر الأقنان لضياعهم بمنحهم الامتيازات، أو باتخاذ المزيد من اجراءات القمع ، وما اذا كان اللجوء الى اجـراءات القمع سيحقق النجاح .

وقد ذهب بعض الكتاب الى القول بأن تأثير محاكم الملك فى انجلترا، أدى الى حماية حقوق الأقنان فى مواجهة الأعمال التعسفية والمظالم التى كان يرتكبها سادتهم (ولا ريب أن ذلك كان تأثيرا جزئيا) . وعلى أية حال فان مثـل تلك التصرفات من جـانب الملك لم تكن تلق الترحيب بحـكم التقاليد(٤٦) ، كما أن انتصار الملكية المطلقة فى فرنسا أدى الى وضـع حد لانتشار « رد الفعل الاقطاعى »(٤٧) .

---

(45) Cf. Boissonnade, Op. Cit., 325 - 6. also J. S. Schapiro, Social Reform and the Reformation, 54 seq., J. K. Ingram, History of Slavery and Serfdom, 113 seq.

(٤٦) انكر كوسفنسكى هذه الحقيقة وأكد أن القـانون الانجليزى العام دافع عن حق اللوردات فى زيادة الخدمات الالزامية الواقعـة على عاتق الأقنان دون حدود ورفض سماع دعاوى الأقنان ضد سـادتهم . (Kosminsky : Angliskaia Dere vnia v. 13, 206 - 9).

وعندما منحت الحماية للأقنان فى وقت متأخر فانه من المحتمل أن تلك الحماية جاءت من المحاكم الخاصة وليس من محاكم القانون العام .

(47) M. Bloch, Op., 123, 139.

وعلى النقيض من ذلك لم تشهد الأقاليم الواقعة شرق الراين (حتى بولندا وموسكوفا) سلطة مركزية تغار من السادة والنبلاء الذين كانوا يتمتعون بالحكم الذاتى ، وتحاول أن ترغمهم على الخضوع لسلطانها . وبقى السادة المحليون فى شرق أوربا وأسبانيا يتمتعون بسلطة عسكرية وسياسية قوية نسبيا . أما فى فرنسا والأراضى المنخفضة فقد ضعف الاقطاع نتيجة حرب المائة عام ، غير أنه فى بعض أنحاء فرنسا ظل السادة الاقطاعيون يتمتعون بسلطتهم السياسية لبعض الوقت كما احتفظت الكنيسة بنفوذها باعتبارها مؤسسة عالية . وفى انجلترا حيث لم يكن البارونات يتمتعون بنفوذ يفوق نفوذ التاج (الذى احتفظ لنفسه منذ الفتح النورماندى بمصادر مستقلة للدخل استمدت من الضياع الواسعة التى كان يملكها التاج) ، كما أنهم ازدادوا ضعفا نتيجة حروب الورتين الى درجة أن النبلاء لم يدعوا الى حضور البرلمان الأول ، فى عهد هنرى السابع ، الا مرات معدودات ، ولم يكد يبلغ عددهم نصف عدد أولئك الذين كانوا يدعون الى حضور تلك الاجتماعات فى بداية القرن(٤٨) .

ولكن بينما تعتبر العوامل السياسية من العوامل التى ساهمت فى تداعى نظام الاقطاع ، فان مثل تلك العوامل لا يمكن أن تعد كافية لحدوث هذا التباين فى مجرى الحوادث فى أنحاء أوربا المختلفة . فالمركزية السياسية فى موسكوفا سارت جنبا الى جنب مع تحطيم قوة « البويار » والتوسع فى استخدام القنانة ، وبينما أدى قيام الملكية المطلقة فى فرنسا الى وضع قيود على رد الفعل الاقطاعى ، فانها لم ترده على عقبيه (على الأقل فى المراحل الأولى) .

وتشير جميع الشواهد الى أن العوامل الاقتصادية قد لعبت الدور البارز فى تداعى النظام . غير أنه فيما يتعلق بالطابع الدقيق والهام الذى امتازت به تلك العوامل ، فانه لا تتوافر لدينا مادة كافية يمكن الاعتماد عليها فى هذه الناحية . وأول ما يلفت النظر نوع الزراعة السائدة ، وعلى سبيل المثال فان التوسع فى اقامة المراعى على الأرض الزراعية يؤثر على حاجة السيد الى التزامات العمل ، كما أن هذه الظاهرة تتأثر بندرة العمل أو وفرته . ومن الواضح أن ملاءمة المساحات الواسعة من غرب وشمال انجلترا لتربية الأغنام مع تطور تجارة الصوف ، قد دفعت السادة الاقطاعيين فى تلك المناطق الى استخدام العمل المأجور بشكل اكثر من اللجوء الى التزامات العمل التى يحتاجون اليها بشكل اكبر اذا كان الانتاج يعتمد على زراعة الضياع .

---

(48) Denton, Op. cit., 257 .

وقد لفت الدكتور ستارك(٤٩) نظرنا الى الحالة التى سادت فى بوهيميا ، حيث دفعت الحاجة الى انتاج القمح من أجل التصدير وصغر حجم السوق المحلية الى التوسع الأفقى فى الزراعة على أساس من التكلفة الرخيصة . ولما كان التوسع الرأسى شائعا كذلك ، فانه احتاج الى نوعية من العمل ذات أهمية خاصة اذا ما قورنت برخص التكلفة ، ولذلك ربما فضل سادة الاقطاع عدم التوسع فى استخدام العمل الالزامى للأقنان فى مزارعهم الكبيرة . وعلى أية حال فان هذا التفسير قد لا يبدو مقنعا اذا أخذنا فى الاعتبار أن اختيار طرق التوسع الأفقى فى الزراعة فى مثل تلك الحالة لابد أن يكون قد تقرر نتيجة قلة الأيدى العاملة المأجورة ، (أو عدم توافر الفلاحين لزراعة الأرض مقابل ايجار نقدى كبديل لذلك) بالمقارنة بوفرة الأراضى ، كما أن هناك حالات أخرى مثل انجلترا مثلا والأراضى المنخفضة ، حيث كان التوسع فى انتاج القمح للتصدير يتواجد جنبا الى جنب مع الاتجاه نحو الاستغناء عن التزامات العمل(٥٠) .

وفى بعض الحالات التى كانت فيها التزامات العمل خفيفة بحكم العرف ، فان زيادة تلك الالتزامات كان أمرا صعبا ، ولذلك كان استبدال التزامات العمل بضرائب نقدية — فى مثل تلك الحالات — يعد وسيلة لزيادة التزامات القن بمحض رضاه ، لأنها كانت توفر له المزيد من الحرية الشخصية ، ولذلك كان يدفعها للسيد دون مقاومة تذكر . وثمة حقيقة معروفة جيدا ، وهى أن العمل الجبرى كان دائما أقل كفاية من عمل الفلاحين فى حيازتهم الخاصة لمصلحتهم ، وحتى اذا تحمل السيد مشقة الاشراف على الاقنان فان عائد العمل الجبرى يظل غير مضمون المستوى. وفى بعض الأحيان قد تؤثر مسائل تافهة ، مثل أسعار المواد التموينية ، على صنع القرار (حيث كانت بعض المواد التموينية تقدم للعاملين فى الضياع ، حتى لو كان ذلك لا يتعدى رغيفا من الخبز وسمكة وقليل من البيرة) ، فنجد عبارة « العمل لا يستحق الافطار » تتردد عدة مرات فى وثائق ونشستر Winchester على مر القرن الرابع عشر(٥١) . وفى

---

(49) Stark, Op. cit.

(٥٠) ربما كان ازدهار تجارة تصدير القمح فى انجلترا فى القرن الثالث عشر قد أدى الى تدعيم نظام القنانة ، اذ يشير كوسمنسكى الى أن الانتاج من أجل التصدير فى ذلك القرن دعم القنانة وخاصة فى الأقاليم التى كانت تنتج القمح من أجل التصدير فى ميدلاند ووادى التيمز .
(Ibid, 227 - 8).

(51) A. E. Levett : Results of the Black Death in Oxford Studies in Social and Legal Hist., vol. v., 157.

مثل تلك الحالات ربما كان استبدال التزامات العمل فى الضيعة بضرائب نقدية أو عينية (تدفع من عائد القن فى حيازته الخاصة الذى كان أكثر كفاية) مربحا للسيد .

ولكن بينما ساهمت عوامل كثيرة ، مساهمة فعالة — بلا ريب — مثل تلك العوامل التى أشرنا اليها ، يبدو واضحا أن هجرة الحقول أو ندرة العمل ، ورخص العمل المأجور أو علو تكلفته ، قد لعبت دورا فى تقرير ما اذا كان السيد يرغب أولا فى أن يستبدل بالعوائد النقدية التزامات العمل وما اذا كانت تلك الوسيلة مربحة بالنسبة له ، أو غير مربحة ، اذا ما أجبر على اللجوء اليها . وعلى أية حال فان هذه الاعتبارات لابد أن تكون قد سادت حيثما كان اهتمام المجتمع الاقطاعى منصبا على الانتاج من أجل السوق ، وليس لمجرد سد الحاجات البسيطة لعائلة السيد . فاذا لم يكن السيد مقتنعا بالتزامات العمل المباشرة ، فان البديل المتاح له هو تأجير ضيعته الخاصة أو الاعتماد على العمل المأجور مقابل أجر نقدى فى زراعتها .

دعنا نلقى الآن نظرة على الحالة التى يضطر فيها السيد الى اختيار الحل الأخير فما كان يفعله عندئذ هو تحويل فائض عمل أقنانه من شكل الى آخر ، (من الخدمات المباشرة الى مبالغ تدفع نقدا أو عينا) ، ويستثمر هذا الفائض فى امتلاك نوع جديد من الفائض الذى يثمره العمل العمل المأجور . وحتى يمكن استخدام هذا العمل الاضافى كان الاحتفاظ بجزء من الأرض كضيعة للسيد أمرا ضروريا ، واستبدال العمل الجديد بعمل الأقنان القديم فى فلاحتها . وبذلك أصبح الأقنان يشتغلون كل الوقت ، بدلا من أن يشتغلوا بعض الوقت فى أرضهم ، وهى الأرض التى كانوا ملتصقين بها بحكم العرف ، ويقدمون للسيد نتاج هذا العمل الاضافى (والا دفعوا الى بيعها فى السوق المحلية) .

ولكن هذا الشكل الجديد من أشكال زراعة الاقطاعية كان يحمل هذا التباين منذ القدم ، فكل وقت من أوقات العمل المخصصة لضيعة السيد — فى ظل التزامات العمل — كان فائضا خالصا يعود للسيد (بغض النظر عن بعض نواحى التكلفة الطارئة ، مثل تقديم الخبز وبعض البيرة للفلاحين وقت الحصاد على نحو ما ذكرنا) ، وكان المنتجون يحصلون على بديل هذا العمل لا من عائد انتاجهم فى ضيعة السيد ، ولكن من وقت العمل الذى يقضونه فى الحقول الخاصة بهم . وكانت هذه الأخيرة تمثل ما ينفقه السيد على عملية الانتاج ، أى الأرض المخصصة للأقنان لزراعتهم الخاصة ، ووقت العمل الذى يقضونه فى فلاحتها ، والذى يعتبره السيد حقا له ، ولكنه تركه لهم حتى يستطيعون انتاج ما يكفى مئونتهم .

وعلى ذلك فان زراعة الاقطاعية بهذه الطريقة يمكن أن تكون مربحة ، حتى لو كان مستوى انتاجية العمل منخفضا . فانتاجية العمل المنخفضة ادت الى تقليل مقدار الإنتاج المتاح لاطعام المنتج وعائلته ، كما أدت الى انقاص حجم انتاج السيد ، (اذا اعتبرنا أن وقت عمل القن مقسم بين العمل لصالحه والعمل الجبرى لصالح سيده) . وكما كانت الحال فى ظل نظام المقاسمة او المشاركة فى المحصول ، فان المحاصيل القليلة القدر كانت تجعل نصيب الفلاح ونصيب السيد يتساويان فى القلة، ولكن نصيب السيد كان مضمونا على اية حال طالما أن هناك انتاج يمكن اقتسامه . وفى ظل الشكل الجديد لزراعة الضيعة، كان لابد من شراء قوة العمل عن طريق الاجور — فى بداية الأمر — ويقتطع السيد من المحصول ما يوازى ما دفعه من اجور ، وما تبقى بعد ذلك يشكل الفائض الذى يناله السيد . وحتى يصبح الشكل الجديد من أشكال الزراعة مجزيا — مع اضافة الفائض المتاح من عوائد الاقطاع فى ظل الطرق التقليدية — لا يكفى أن يكون العمل المأجور أكثر كفاية من العمل الجبرى للأقنان ، اذ لابد أن تكون الانتاجية قد بلغت حدا أدنى معينا .

ويمكن القول — باختصار — أن استبدال التزامات العمل ، وتحول زراعة الضيعة الى العمل المأجور ، كانت تتطلب أمرين : أولهما ، وجود احتياطى للعمل (سواء كان الفلاحون بلا أرض أو كانت الأرض لا تكفى للوفاء بمئونتهم مثلما كان الحال بالنسبة لفئة الفلاحين الانجليز المعروفة باسم كوترز Cotters ، مع وجود وقت فائض للعمل) وثانيهما ، مستوى مرتفع من انتاجية العمل المأجور ، بقدر يفوق قيمة الأجور المدفوعة للفلاحين. هذا القدر الملحوظ ، الذى يجب أن يبلغه الفائض المتاح من استخدام أسلوب الانتاج الجديد ، يجب أن يبلغ حدا أدنى ضروريا محسوسا ، يكفى أن يجتذب ملاك الضياع الى استخدامه . ومن الواضح أحيانا أن هذا الحد يجب أن يكون كبيرا بشكل يغطى الظروف الطبيعية ، ويشجع ملاك الضياع على الاقتناع بأن زراعة ضياعهم عن طريق العمل المأجور يحقق لهم منافع مجزية . ولكن فى حالة الضياع التى كانت تعانى من النقص فى عمل الأقنان، كان توفير الحد الأدنى من الفائض بعد استقطاع الأجور ، يكفى لاستخدام هذا الأسلوب ، ما دام هناك احتياطى متاح من العمل . لا ريب أننا نقع فى التناقض عندما نعلم أن هذا المستوى المتعارض للانتاجية (بالنسبة لثمن العمل المأجور) الذى تم تحقيقه ، وكذلك العمل المأجور ، ربما كانا أقل كفاية من القنانة التى ظل استخدامها يقوم دليلا على فائدتها(٥٢) .

---

(٥٢) لا يحتاج الفائض الناتج عن العمل المأجور الى أن يكون أكبر من عائد عمل الأقنان (أى انتاج الأقنان عندما يعملون لصالح السيد) . فعلى

هذه الشروط التى افترضناها لطريقة تطبيق الاتجاه نحو اسـتبدال واجبات العمل بمبادرة السيد ، يمكن أن تتحقق عندما يكون العمل رخيصا بشكل استثنائى ، أو عندما يكون العمل منتجا بالنسبة للمستوى البـدائى فى ذلك الوقت . ولكن بالاضافة الى رخص العمل أو انتاجيته ، لابد أن يكون ذلك العمل متـوفرا فى زمان ومكان معينين . ويترتب على ذلك أن الانتقال الى العمل المأجور ، كان أكثر حدوثا فى أشكال الزراعة التى كانت تحقق انتاجا صافيا مرتفعا ، كما أن عمل الأقنان كان يسود حيثما كانت أشكال الزراعة ترتبط بمستوى منخفض من انتاجية العمل ، أو فى فترات من التاريخ الاقتصادى لم تكن تتجـاوز فيهـا الطرق الانتاجية مسـتوى منخفضا ، (الا اذا كان التحول نتيجة انخفاض ثمن العمل المأجور بسبب فقر السكان) .

ويواجهنا هنا تناقض آخر فان فقر الفلاحين المدقع — على النحـو الذى بيناه — قد يترتب عليه أمر خطير ، هو تفريغ الاقطاعيات من سكانها، مما قد يدفع السادة الى تقديم بعض الامتيازات للأقنان ، تلك الامتيازات التى تقلل من أعباء الاقطاع ، أو أن يستبدلوا بالايجار التزامات العمـل ، فى محاولة لوقف هجرة السكان . ولأن بؤس الفـلاحين الذى يؤدى الى الهجرات الجماعية يجعل الأيدى العاملة رخيصة (فكان ذلك عاملا ملحوظا فى فرنسا على سبيل المثال خلال حرب المائة عام وما بعدها ، وفى الأراضى المنخفضة فى القرن الثالث عشر)(٥٣) .

=

الرغم من افتراضنا أن العمل المأجور قد استخدم كبديل للقنانة فى فلاحـة الضيعة ، فانه لم يستبدل بها ، وانما أضيف اليها ، فأصبح عمل الأقنـان يشكل مصدراً للفائض . فاذا افترضنا أن السيد قد استبدل التزامات العمل بمبلغ مساو لفائض العمل الذى كان يخصصه القن لفلاحة الضيعة ، فان السيد سيربح من الاستبدال اذا أنتج العمل المأجور ما يفيض عن الأجـور التى يدفعها السيد . عندئذ يصبح هذا الفائض بمثابة دخل يضاف الى البدل النقدى الذى يحصل عليه السيد من أقنانه .

(٥٣) يبدو أن هناك أدلة على أن الاتجاه الى استبدال خدمات العمل فى الأراضى المنخفضة منذ النصف الثانى من القـرن الثـانى عشر ، كان مصحوبا بظهور طبقة من الفلاحين تضع يدها على حيازات ضـئيلة من الأرض لا تكاد تكفى لسد حاجتها ، كما كانت توجد عندئذ طبقة من الفلاحين المعـدمين :

Cf. L, Dechesne, Histoire Economique et Sociale de La Belgique, 62 - 5 .

وعلى عكس ذلك ، عندما كانت أحوال الفلاحين أقل سوءا ، والأراضى التى يزرعونها أكبر مساحة ، أو عندما كان العمل نادرا بصورة استثنائية نتيجة نزوح السكان . (حيث كان عاملا حاسما فى شرق أوربا بعد حرب الثلاثين عاما) ، فان السلطات الاقطاعية كانت تتمسك بالابقاء على التزامات العمل ، وزيادتها عن طريق اضافة اعباء جديدة ، بدلا من أن تعمل على استبدالها . وثمة ملاحظة ذات مغزى تشير الى أهمية هذا المبدأ الذى أشرنا اليه ، هى انتشار محاولات فرض التزامات جديدة على الأقنان فى انجلترا فى القرن الذى شهد ندرة العمل وقلته ، بينما كان رد الفعل هذا ضعيفا وأفسح الطريق أمام الاتجاه الى استبدال الالتزامات فى منتصف القرن الخامس عشر عندما سد النقص فى السكان عن طريق تخفيض الأجور ، وقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها فى أواخر القرن الرابع عشر(٥٤) . كما أنه من الملحوظ أن « القنانة الثانية » وجدت لقدمها موضعا شرقى نهر الألب ، حيث كان العمل قليل الانتشار ، بالمقارنة بمساحة الأراضى المتاحة . وفى روسيا — على سبيل المثال — ظهرت حركة ربط الفلاحين بالأرض بروابط قانونية فى القرون التى شهدت توسع مستوطنات القوزاق نحو الجنوب والجنوب الشرقى ، التى أدت الى اجتذاب الفلاحين الآبقين من وسط موسكونا طمعا فى الأرض الحرة من القيود(٥٥) .

واذا أخذنا فى اعتبارنا البديل الآخر الذى كان متاحا لسيد الاقطاع ، الا وهو استبدال التزامات العمل عن طريق تأجير الضيعة للفلاحين ، وليس عن طريق زراعتها بالعمل المأجور ، فان ثمة اعتبارات مشابهة لابد أن تؤخذ فى الحسبان . فمن المسلم به أن السيد عند اختياره تأجير ضيعته يأخذ باعتبارات مقبولة معينة ، ليس هناك ما يوازيها فى التأثير على اختياره بين زراعة الضيعة عن طريق عمل الأقنان ، وبين زراعتها بالعمل المأجور . وعلى سبيل المثال فانه عندما يؤجر الضيعة يوفر مبلغا معينا (ربما كان كبيرا) من نفقات ادارة الضيعة وتحصيل الايجار . أو بعبارة أخرى ، قد يكون تأجير الضيعة بالنسبة له أرخص من الاحتفاظ بفريق كامل من الخدم والوكلاء . وربما كان الاعتبار الأكثر أهمية هو مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة انتاج ضيعته للسوق المحلية ، وبصفة خاصة نسبة أسعار المنتجات الزراعية الى أسعار منتجات الحرف اليدوية ، وأسعار السلع المستوردة . وقد كانت حالة عدم الملاءمة التى سادت فى القرن

---

(54) Cf. H. Nabholz in Camb. Econ. History, vol. I, 520.

(55) P. Liashchenko, IStoria Narodnovo Khoziaistva, S. S. S. R., Vol. I, 157., A. Eck, Le Moyen Age Russe, 225, 257.

الرابع عشر (نتيجة نمو قوة نقابات الحرف فى المدن) ، عاملا ساهم فى دفع ملاك الضياع الى تأجير ضياعهم فى ذلك الوقت(٥٦) .

وربما كان ظهور فئة من الفلاحين الأغنياء الطامحين الى توسيع مساحة حقولهم — كوسيلة لتطوير وسائل الزراعة ولتحسين مكانتهم الاجتماعية — ربما كان ظهور تلك الفئة من بين العوامل التى ساعدت على حدوث هذا التحول ، وسنشير الى هذه الفئة فيما بعد . مثل هذه العوامل ساعدت بلا ريب على تقدير بديل التزامات العمل الذى يختاره السيد ، فيؤجر الضيعة أو يعتمد على العمل المأجور فى فلاحتها . ولكن هذه العوامل الأساسية كانت — بشكل عام — مرتبطة ببعضها البعض عندما يختار السيد بين التزامات العمل وتأجير الأرض ، أو بين التزامات العمل والعمل المأجور . وكلما كانت الأرض نادرة بالنسبة للعمل فى أى زمان أو مكان ، كلما كانت ايجارات الأراضى مرتفعة ، ومن ثم يزداد الاتجاه نحو اتباع سياسة تأجير الأرض بدلا من زراعة الضياع عن طريق التزامات العمل ، بينما كان العكس صحيحا عندما كانت الأراضى متوفرة والأيدى العاملة نادرة .

وعلى أية حال ، فاننا عندما ألمحنا هنا الى ما يمكن أن نطلق عليه نسبة « عمل الأرض » فى زمان ومكان محددين فانه لا يجب أن نفكر فى هذا الأمر باعتباره منفصلا عن بعضه البعض . فما كان دافعا لحاجة السيد الى العمل (كبديل للأقنان) هو بالطبع حيازته للأرض (وفى حالة حاجته للعمل فان المساحة التى يقع اختياره عليها للزراعة تدخل فى تحديد مدى تلك الحاجة) على أن تزيد تلك الأرض على المساحات المخصصة للفلاحين بمقتضى العرف القديم السائد . على حين أن غياب أو وفرة القوى العاملة المتاحة لسد حاجة ساده الاقطاع ليست وحدها العامل الحاسم فحسب ، بل قابلية تلك القوى للاستغلال أيضا ، أى استعدادها لتحمل المزيد من

---

(٥٦) اعتمدت فى هذه النقطة على ما ذكره ميللر ، الذى يذهب الى أن التغير فى الأسعار لعب دورا رئيسيا فى دفع حوادث العصور الوسطى المتأخرة . ولم تكن الآثار المترتبة على تغير الأسعار تسير على وتيرة واحدة، حيث أنها كانت تعتمد على عدم مرونة حاجة ملاك الضياع الى الدخل من ناحية ، كما كانت تعتمد على امكانية تأجير الضياع بشروط معقولة من ناحية أخرى . وقد لاحظنا فيما سبق أن ضياع الكنيسة فى كانتربورى شهدت هبوطا فى الدخل منذ العقد الثالث من القرن الرابع عشر وما تبعه ، وأن هذه الحالة كانت ترجع الى حركة أسعار السوق غير الملائمة وقد صحب هذا الهبوط في الدخل توسع فى التزامات العمل وليس العكس .
(Smith, Op. Cit., 127)

الأعباء فى مقابل عائد محدود ، أو أن تدفع ايجارا باهظا فى مقابل حصولها على قطعة صغيرة من الأرض ، وهى تمثل النسبة العكسية لمساحة ارض الفلاحين المتاحة ، بالمقارنة بعدد الفلاحين وعدد الماشــية ودواب الجــر وأدوات الفلاحة التى يمتلكها الفلاحون ونوعية التربة ، والمستوى الغنى للقرية الزراعية .

أضف الى ذلك أن اتساع التناقضات بين الفلاحين انفسهم يؤدى الى خلق فئة من الفلاحين الفقراء ، الذين يضعون أيديهم على مساحات ضئيلة من الأرض ، يمكن أن يكون من هذه الناحية اكثر اهمية من اجمالى مساحة أرض الفلاحين الموجودة فى القرية كلها . ولعله من الصحيح ان اى علاقة كتلك التى كانت بين نمو السوق والانتقال الى تأجير الأرض او اســتخدام العمل المأجور كانت نتيجــة تأثير التجــارة على التناقضــات القائمة بين الفلاحين ، أكثر من كونها نتيجة التأثير المباشر على السياسة الاقتصادية للسيد ، كما كان يفترض من قبل .

وحتى نتجنب التبسيط غير المستحب ، يجب أن نتذكر أن الأوضـــاع المرتبطة بالمعروض من عمل الأقنان ، كانت تختلف غالبا باختلاف مســاحة الضياع ، وهى مسألة تفسر الكثير مما يبدو لأول وهلة متناقضا ، كما تفسر ايضا الكثير من السياسات المتضاربة التى كانت سائدة بين المســتويات المختلفة لطبقة نبلاء الاقطاع . وكانت الضياع الصغيرة احيانا — مثل ضياع البارونات الصغار فى انجلترا والفرسان بألمانيا وصغار الاقطاعيين فى القرن السادس عشر فى روسيا — اقل من الضياع الكبيرة وخاصة تلك التى كانت تملكها الكنيسة ، حصولا على عمل الأقنان ، بالمقارنة بحاجتها الى العمل . أضف الى ذلك انه عندما شاعت « ظاهرة اغراء » الأقنان او خطفهم بالقوة بواسطة ملاك الضياع ، كان أصحاب الضياع الصغرى اكثر معــاناة من منافسة نظرائهم الأغنيــاء ، كما عانوا من غــارات جيرانهم الأقوياء على ضياعهم . ولذلك كانوا يتلهفون على الاحتماء بالقانون حتى يثبت العمــل على الأرض ، ويعيد الأقنان الهاربين الى ملاكهم الأصليين .

ولتوضيح ذلك علينا أن نلقى نظــرة على قانون بوريس جودنوف فى روسيا ، وبصفة خاصة مراسيم ١٥٩٧ و ١٦٠١ التى اصدرها القيصر ، والتى أثارت حفيظة كبار البويار بسبب مراعاتها لمصالح صغار الملاك . ولكن كان لهذه الاجراءات أحيانا أثر عكسى — على نحو ما رأينــا — فاذا هبط عدد الأقنان الذين تحتاج الضيعة اليهم عن رقم معين ، حتى يضطر سيد الاقطاع الى الاعتماد على العمل المأجور اعتمادا رئيسيا اذا وجــد أن زراعة الضيعة تعود عليه بربح مجزى ، ولا يهتم نسبيا بالخــدمات الالزامية التى يستطيع أن يحصل عليها من أقنانه ، وتصبح هذه الخدمات

بالنسبة له اقل أهمية منها بالنسبة لجيرانه الاغنياء . فاذا لم يكن العمل المأجور متاحا فان البديل المطروح له لم يكن زيادة أو توسيع التزامات العمل (لأنها لا تصبح ملائمة فى تلك الحالة) ، ولكنه يعدل عن زراعة الضيعة ويبحث عمن يستأجرون الأرض منه مقابل ايجار معين(٥٧) .

وسواء كانت الضائقة الاقتصادية التى عانت منها الضياع الصغيرة فى السنوات الصعبة من القرنين الرابع عشر والخامس عشر فى انجلترا ، أو كانت مشاريع الفلاحين الطموحين مسئولة عن ذلك ، فان ثمة سلسلة اخرى من الأحداث ساهمت بقدر كبير فى اتساع حركة تأجير الضياع ، وزيادة استخدام العمل المأجور . ويرجع ذلك الى زيادة التناقضات الاقتصادية بين الفلاحين انفسهم — التى اشرنا اليها — وظهور فئة من الفلاحين تتمتع بثراء نسبى يميزها عن غيرها من فلاحى القرية فى ذلك الوقت . كانت هذه الفئة طموحة ، وقادرة على تكوين قدر قليل من رأس المال ، وشجعها على ذلك نمو التجارة المحلية والأسواق المحلية .

هؤلاء الفلاحون كانوا اقدر على زراعة الأرض بكفاية ، كما كانوا يميلون الى زيادة حجم حيازتهم ، عن طريق استئجار أراضى جديدة ، والاستفادة من العمل المأجور لجيرانهم الفقراء . وباعتبارهم مستأجرين لتلك المساحات من الأراضى الاقطاعية ، كانوا يفتقرون الى القابلية للاستغلال ، التى تستند الى الفاقة (وفى هذا الصدد لم يكن باستطاعتهم ان يلعبوا دور المساوم الذكى) . وربما كانوا يرمون الى ما هو أكثر من الحصول على المزيد من الأرض ، بالمضاربة بالأرباح المتزايدة التى تعود من وراء الفلاحة المتقدمة . غير ان السجلات التفصيلية لزراعتهم لم تكن تحفظ ضمن سجلات المقاطعة ، كما كانت الحال بالنسبة لزراعة الضيعة ، ولذلك بقى نشاط هؤلاء يمثل صفحة مجهولة فى التاريخ . ولكن يبدو انهم كونوا نوعا من طبقة « الكولاك » فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر فى القرية الانجليزية ، وعندما يكتب تاريخهم فسنكتشف أنهم اشتركوا فى الكثير مع نظرائهم الذين ظهروا فى القرية الروسية فى القرن التاسع عشر .

وقد يبدو مثل هذا التطور متناقضا مع صورة فقر القرية ، وازمة الريف — التى رسمناها فيما سبق — وهى بالتأكيد من مستلزمات تلك الصورة . ولكن هذا التناقض سوف يختفى ، اذا القينا نظرة فاحصة على الأوضاع التى سادت فى ذلك الوقت . وفى حقيقة الأمر فان ادخال هذا

---

(57) Cf. Eileen Power on « Effects of the Black Death on Rural Organization in England » in History, III (NS.), 113 .

العنصر فى تلك الصورة ، يجعلنا ننجح فى تفسير الكثير مما يبدو محيطا فى الأدلة المغايرة المتعلقة باقتصاد القرية فى ذلك الوقت . ومن الواضح أن التمايز فى نوع التربة ، وفى الأوضاع والثروة ، لابد أن يؤدى بالطبع الى قيام تناقضات بين الفلاحين وبعضهم البعض ، وحتى بين سكان الاقطاعية الواحدة . تلك التناقضات التى أخذت تزداد على مر القرن ، واصبحت بارزة بصورة تعد اليوم على درجة كافية من الوضوح . وربما رجع ذلك الى ان عددا لا بأس به من أولئك الذين استأجروا الأرض فى تلك الفترة (أو اشتروها أحيانا) ، كانوا أشخاصا يحتلون مراكز معينة ، مثل الوكلاء أو موظفى الاقطاعية(٥٨) .

وقد علق ماركس على ذلك بقوله : « أبدى بعض المؤرخين دهشتهم من امكانية حصول الأقنان على ملكية مستقلة .. فى ظل تلك الظروف ، ما دام المنتج المباشر ليس مالكا ، بل كان مجرد منتفع بالأرض ، وما دام كل فائض عمله يعود الى صاحب الأرض » . وأشار الى أن عادات وتقاليد المجتمع الاقطاعى تلعب دورا قويا فى هذا الصدد ، وتحدد طريقة تقسيم الانتاج بين القن والسيد على مر الزمن . ويترتب على ذلك أن السيد لا يستطيع أن يدعى الحق فى أى انتاجية غير طبيعية يحققها القن خلال وقت العمل المخصص لحيازته الخاصة به(٥٩) . ويزعم كوسمنسكى أنه كان يوجد فى انجلترا فى القرن الثالث عشر « فئة مميزة من كبار الفلاحين » ، توجد جنبا الى جنب مع « قسم كبير من الفلاحين الفقراء » . وهذا التناقض كان واضحا فى حيازات الأقنان ، وحيازات الفلاحين الأحرار على حد سواء ، رغم شيوعها بين الفريق الأخير بشكل أكثر(٦٠) . وازدادت تلك التناقضات بشكل ملحوظ فيما بين تلك الفترة وبداية القرن الخامس عشر ، فقد قيل ان قنا من اقطاعية كاسل كومب ترك عند موته — فى عام ١٤٣٥ — ثروة تقدر بألفى جنيه . كما أن بعض الأقنان المرتبطين بالأرض كانوا يزرعون بضع مئات من الأكر(٦١) . ورغم أن معظم فلاحى القرية الذين كان يعتمد عليهم النظام لسد حاجته من الأيدى العاملة كانوا فقراء ، فان ذلك لم يمنع الكولاك الكبار — الذين كونوا رأس مال كاف — من أن يستخدموا طرقا متقدمة فى الفلاحة ، ويزرعوا أراضى أكثر ويلجأوا الى استخدام العمل

---

(58) Cf. M. Postan in Econ. Hist. Review, vol, xII, 11 - 12.

(59) Capital, vol. III, 923 - 4.

(60) Article on « The English Peasantry in the Thirteenth Century » in Srednia Veka, Pub.by Institute of History, Academy of Science, U. S. S. R., P. 46., and Op. cit, 219 - 23.

(61) Curtler, Op. cit. 62.

المأجور (وربما كان ذلك فى مواسم معينة) ، لم يمنعهم ذلك من أن يثروا ثراء متوسطا .

وعلى النقيض من ذلك ، فان فقر القرية كان دائما تربة صالحة يرتع فيها المرابون وصغار الموظفين . وهناك أدلة على أن القرويين الفقراء اشتغلوا أحيانا عند الأقنان الميسورى الحال ، وأن بعض القرويين استأجروا عمالا لمساعدتهم فى حصاد أرض السيد(٦٢) ، كما أن الأعداد المتزايدة من الفلاحين الذين كانت حيازتهم لا تكاد تكفى لسد حاجتهم — وهو مظهر من مظاهر التناقض الاقتصادى — كانوا يمثلون عاملا هاما فى التطور الاقتصادى الذى حدث فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، أثر تأثيرا مباشر فى الاحتياطى الدائم للعمل الرخيص المطروح للايجار . كما لم يكن ثراء أولئك الفلاحين يتناقض مع أزمة زراعة الضيعة .

ولعل ظهور تلك الفئة من الفلاحين الأثرياء كان يرتبط بالاتجاه نحو تجميع شرائح الأرض مع بعضها البعض ، وتحسين الدورة الزراعية ، الذى نلمسه عند نهاية القرن الخامس عشر . وأن ذلك كان فى صالح قطاع من سكان الريف ، استفادوا من هبوط قيمة النقود فى عصر تيودور بشكل ملحوظ ، مما أدى الى انتقال الدخل من طبقة ملاك الأراضى اليهم وبذلك كانوا يشبهون صغار الأعيان وكبار الفلاحين فى الطابع ، تلك السمة التى ميزت انجلترا فى عصر تيودور(٦٣) .

وعلى أية حال ، لا يجب افتراض أن الحقيقة المجردة المتعلقة بالتطور من التزامات العمل الى العوائد النقدية ، أو التحول الى تأجير أرض الضيعة، يعد تحريرا للفلاحين من التزامات القنانة ، واستبدال علاقة التعاقد الحر بينهم وبين مالك الأرض ، بتلك الالتزامات . والفكرة الشائعة التى تعرف تدهور التزامات العمل ، بتفكك نظام القنانة الاقطاعى ، هى فكرة ذائعة ، فالانتقال الذى حدث فى مرحلة مبكرة من الاقطاع — من نظام الضرائب الاجبارية التى حصل نقدا أو عينا — الى نظام فلاحة الضيعة عن طريق التزامات العمل فى العصر الذى ازدادت فيه حاجة الاقطاع الى موارد

---

(62) Cf. Custumals of Battle Abbey (Camden Socy. Pubns.) Xviii xxxix, 22 - 3.

(٦٣) للمزيد من التفاصيل حول ظهور هذه الفئة من الفلاحين الأثرياء راجع :

Tawney, Agrarian Problem in the Sixteenth Century, esp. 72 - 97 .

الدخل ، قد تطور بشكل اكبر نسبيا ، واصبحت الآن الندرة النسبية للعمل هي رد فعل ذلك التطور . ولكن على الرغم من أن الضرائب حلت مرة أخرى محل التزامات العمل ، فليس من الضروري أن تكون قد فقدت طابعها الالزامي ، ما دام المنتج لم يكن حرا في الحركة ، وما دام كسب عيشه مرتبط تقريبا بإرادة السيد ، كما أنه لا يجب افتراض أن الاستبدال قد تضمن تخفيف حقيقي للأعباء الاقطاعية .

وقد تنوع مدى الاستبدال الذي ترتب عليه تعديل العلاقات الاقطاعية، بتنوع الظروف المرتبطة بكل حالة من الحالات ، ففي كثير من الحالات تمثل التغير من الالتزامات الجبرية الى العوائد النقدية في بعض التعديلات التي أدخلت على الأعباء القديمة ، والتغير في شكل تلك الأعباء ، الذي مهد الطريق لتحقيق المزيد من التغيرات البديلة في وقت لاحق . وحيثما حدث التغير على شكل امتيازات منحت نتيجة ضغط الفلاحين انفسهم ، فان تلك كانت أكثر الحالات شيوعا ، ويصدق نفس الشيء على تأجير أرض الضيعة الذي كان يرجع الى الضائقة الاقتصادية التي عاني منها مالك الضيعة . ولكن هناك ايضا الكثير من الأمثلة التي كان فيها الاستبدال لا يرتبط بقلة الأعباء الاقطاعية وانما يرتبط بتزايدها . وفي هذه الحالة كان الاستبدال بديلا لفرض المزيد من الالتزامات على الأقنان . ولم يكن الاستبدال يتسم بهذا الطابع عندما كان اللجوء اليه يأتي نتيجة مبادرة السيد منذ البداية . ويفترض أن محاولة زيادة الضرائب الاقطاعية قد أخذت هذا الشكل بسبب النزوح النسبي لقوة العمل . وكان الاتجاه نحو الاستبدال الذي وجدناه في انجلترا في وقت مبكر في القرن الثاني عشر ينتمي الى هذا النوع . وكان الكثير من عمليات الاستبدال التي حدثت في تلك الفترة على ما يبدو — يرتبط بشكل ملحوظ بسعر السوق لهذه الخدمات ، (الى الحد الذي يمكن معه حساب تلك القيمة) .

غير أن جميع التغيرات الى العوائد النقدية لم تكن استبدالات بالمعنى الدقيق للمصطلح ، فقد أخذ الكثير منها شكل التغير العرضي Opera Vendita ولكن فطنة السيد الاقطاعي جعلته يحتفظ بحق العودة الى التزامات العمل من عام الى آخر عندما يكون ذلك لصالحه(٦٤) . ويحتمل أن يكون ضغط

---

(64) Lipson, Op. Cit., 91 - 2., Levett, Op. Cit., 150.

وفيما يتعلق بالطبيعة العرضية للكثير من حالات العوائد النقدية وحق السيد في العودة الى استخدام التزامات العمل راجع :

Camb. Econ. History, vol. I, 511., also N. Neilson, Customary Rents (in Oxford Studies in Social and Legal History), 49. =

السكان على الأرض المتاحة فى القرية قد جعل من الصعب على القـروى أن يكسب ما يضمن له البقاء ، ومن ثم كان العمل المأجور رخيصا ومتوفرا بشكل نسبى — أى وقت الفراغ من العمل عند الفلاحين الفقـراء الذين ينتمون الى عائلات ليس لديها نصيب من الأراضى فى الحقول المفتوحة — وأن وفرة العمل هذه أدت الى الاستبدال(٦٥) . ويتحدث الأستاذ كوسمنسكى عن «اقتصاد الفلاحين الفقراء» فى ذلك الوقت باعتباره (مخزون احتياطى للضياع الاقطاعية من الأيدى العاملة) ، كما يلاحظ ايضا أن «الحيازة الحرة» باعتبارها قاعدة الحيازات الاقطاعية المستغلة التى كانت تدفع ايجـــارا اقطاعيا ، ترتبط غالبا بحيازة القن التى جاء منها هـذا النظـام ، وكانت الحيازات المستأجرة ترتبط — بصورة أو بأخرى — بتحمل التزامات من نوع تلك التى كان يتحملها القن »(٦٦) .

وعلى النقيض من ذلك كان الاتجاه المغاير نحو اسـتعادة التزامات العمل بعد ذلك بقرن ، يرجع الى نزوح القوى العاملة الى المدن الحديثة النشأة ، بقدر ما يرجع الى ما اثاره اتساع السوق من دفع لزراعة الضيعة الاقطاعية ، وكانت ندرة العمل وارتفاع الأجور فى منتصف القرن الرابع عشر هى التى جعلت أصحاب الأراضى يترددون فى قبول العوائد النقدية كبـديل عن التزامات العمل ، وجعلتهم يطالبون بثمن نقدى متزايد للاستبدال(٦٧)

وربما ارتبط ذلك بالارتفاع الطفيف للأجور الذى كان يحدث فى أعقاب هبوط المحصول (والنقص فى قوة العمل كنتيجة للوفيات) فى أعوام ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣٢١ .

(Thorold Rogers in Economic Interpretation, 16 - 17).

ويشير ريتشارد جونز الى أن العوائد النقدية لم تكن علامة على طريق استقلال المزارع ، بل كانت على العكس من ذلك فى المجتمعات البدائيـة فى غير صالح المزارع ولمصلحة السيد . حيث كانت تضع صعوبات ومخاطر التسويق على كواهل الفلاح .

(Richard Jones, Lectures and Tracts on Pol. Economy, Ed. Whewell, 434)

(65) Kosminsky, Op. cit., 114 .

(66) Kosminsky, « Angliskoe Krestianstvo V. 130 Veke » in Collected Papers, History, Moscow State Univ., 41, 1940, pp. 113 - 14 .

(67) Lipson Op. cit., 106 .

(حتى عندما كانت الاقطاعية مهددة بهجرة الأيدى العاملة ، وهى الظاهرة التى كان لها آثار شديدة بعد طاعون الموت الأسود ، وفى معظم الحالات اجبر السادة على أن يقدموا امتيازات بديلة لأتباعهم) .

وربما كانت هناك مبالغة فى تحديد قدر الاستبدال الذى احتل مكانه فى الحقبة الاولى ، وأن أولئك الذين اكدوا على الاستبدال كانوا مدفوعين — من ناحية — بافتراض انه حيثما وجدت العوائد النقدية فانها تكون نتيجة للاستبدال حديثة النشأة ، وليست من بقايا العصر الاقطاعى على مر تاريخه (على نحو ما يذهب اليه الأستاذ كوسمونسكى والدكتور نيلسون)(٦٨) ، ولأنهم افترضوا — من ناحية أخرى — أن الالتزامات التى كانت واجبة للسيد كانت تقيم بالنقود فى السجلات ، وكانت تدفع عند الضرورة نقدا بصورة دائمة(٦٩) . وسواء كانت هذه التحولات الأولى من الالتزامات الى العوائد النقدية واسعة الانتشار أو محددة نسبيا ، فانها لم تكن أكثر من مجرد بدايات ، قدر لها أن تلعب دورا أكبر فى القرن الخامس عشر .

وعند نهاية القرن الخامس عشر بدأ النظام الاقطاعى يتفكك ويضعف بوسائل عدة : فقد تم حقا القضاء على ثورات الفلاحين فى القرن السابق عليه (رغم أن القضاء على تلك الثورات تم عن طريق الخديعة أكثر منه عن طريق استخدام قوة السلاح) ، ولكن شبحها ظل يفزع النظام القديم، فى صورة التهديد المستمر بهرب الفلاحين من الاقطاعيات الى الغابات ، أو التلال ، أو الانضمام الى الحرفيين فى المدن . كما انحدرت مراتب النبلاء القدامى ، وتجزأت ، وأجرت الضياع الصغيرة ، التى كانت تفتقر الى التزامات العمل الكافية لزراعتها أو الى العمل المأجور ، بمجرد أن أتاحت زيادة السكان وخاصة بين الفلاحين الفقراء العمل الرخيص من جديد . وكان التجار يشترون الأراضى ، ويرتهنون الضياع ، فأصبحت طبقة الكولاك من الفلاحين الأغنياء منافسا خطيرا فى الأسواق المحلية ، وفى اجتذاب القوى العاملة الريفية .

ولكن نهاية النظام لم تكن قد حانت بعد ، فلم تحدد موقعة بوسوارث Boswarth ولا حركة الأسيجة فى القرن السادس عشر التفكك النهائى لأسلوب الانتاج الاقطاعى ، فقد تأخر حدوث ذلك حتى القرن الذى شهد الحرب الأهلية الانجليزية . وعلى حد تعبير لبسون : « بقيت القنانة

(68) Neilson, Op. cit., 48., Kosminsky Anglisaia Dere Vnia V. 13 Veka, 75.- 6, 176 - 85.

(69) Ibid, 96.

الشخصية موجودة بعد انتحار القنانة الاقتصادية » . فقد كان هناك الكثير من الفلاحين المرتبطين بخدمة السيد فى عصر التيودور ، ورفض مجلس اللوردات فى عام ١٥٣٧ الموافقة على قانون عتق الأقنان ، وظلت التزامات الفلاحين باقية ، مثل طحن الغلال فى طاحون السيد ، وعوائد العمل ، وتراجيل الحصاد ، وذلك حتى نهاية القرن السادس عشر . واستمر أصحاب الالتزامات يضعون يدهم على الأرض خلال القرن السابع عشر « وفق ما كان سائدا فى الاقطاعية » (أى أنهم كانوا يخضعون قانونا للمحكمة الاقطاعية) ، وظلت الحيازات الاقطاعية باقية حتى عهد الكومنولث حيث الغيت نهائيا عام ١٦٤٦(٧٠) . أضف الى ذلك أن حرية العمال فى الحركة داخل الريف خلال القرن السابع عشر وحتى فى القرن الثامن عشر كانت تمارس تحت قيود مشددة فكانت مغادرة الفلاح للمقاطعة تتطلب ترخيصا من سيده السابق (وهو نظام كان يفرض الحصول على شهادة ممهورة بخاتم الشرطة حتى يصبح رحيله قانونيا)(٧١) .

وهناك مسألتان محددتان ترتبطان بتحلل الالتزامات الاقطاعية تفتقران فى الغالب الى الوضوح الفكرى : أولهما ، طبيعة الالتزامات المفروضة على القن ، مثل تقرير ما اذا كان الفائض يستقطع منه على شكل عمل مباشر فى ضيعة السيد ، أو على شكل انتاج يزرعه فى الأرض التى يضع يده عليها، سواء مباشرة كانتاج ، أو فى صورة نقود كجزء من عائد هذا المحصول بعد بيعه . وثانيهما ، هو درجة التبعية التى تحدد مكانة القن بالنسبة لسيده ، وما يترتب عليها من درجة الاستغلال التى يخضع لها القن ، فأى تغير يطرأ على الناحية الأولى لا يترتب عليه بالضرورة تغيير مماثل فى الناحية الأخرى ، كما أنه ليس من الضرورى أن تكون أسباب التباين فى مقدار الالتزامات الاقطاعية ، وفى طبيعة تلك الالتزامات ، مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا .

---

(70) Lipson' op. cit. ,III-12. Also A.L.Rowse, Tudor Cornwell, 48 9.

(٧١) ونظام الجوازات أو الرخص هذا الذى كان يستخدمه العمال فى انتقالاتهم يخضع للائحته عام ١٣٨٨ ، التى نصت على أنه « لا يجوز أن يرحل خادم أو عامل رجلا كان أو امراة .. ليخدم أو يسكن فى مكان آخر ما لم يحصل على خطاب ترخيص يتضمن سبب رحيله ووقت عودته اذا كان سيعود على أن يكون هذا الخطاب ممهورا بخاتم الملك » .
Cf. English Economic History, Selected Documents, Ed. Bland, Brown and Tawny, 171-6, also 334 - 5, 352-3; also E. Trotter, Seventeenth Century Life in the Country Parish, 138 - 9.

فقد ترتب على « رد الفعل الاقطاعى » ظهور الرغبة فى ربط الفلاح بالأرض برباط وثيق ، وحرمانه حرية الحركة ، وزيادة الالتزامات الملقاة على عاتقه . وواكبت هذه الظاهرة ــ فى نفس الوقت ــ الاتجاه نحو التحول عن استخدام التزامات العمل فى زراعة ضيعة السيد . بينما سار الاتجاه فى انجلترا نحو الاستبدال ، جنبا الى جنب مع التخفف من الأعباء الاقطاعية فى اواخر عهد القنانة ، غير ان هذه المواكبة لم تكن تحدث دائما . وعلى أية حال يبدو أن هذين الشكلين من أشكال التطور يشتركان فى الكثير من الأصول التاريخية ، فقد رأينا أن ندرة العمل (بالمقارنة بالأرض التى يوفرها السيد للزراعة ، وباحتياجات أساليب الزراعة السائدة) تضع أساسا لحدود الالزام التى تربط الفلاح بالأرض ، وتقرر نوع الالتزامات التى يخضع لها القن ، على حين أنه اذا كانت زراعة الضيعة تتم عن طريق السيد ، فان ندرة العمل هذه تضع أسس فلاحة تلك الأرض بواسطة التزامات العمل المباشرة ، أكثر من اتجاهها نحو استخدام العمل المأجور . فوفرة العمل ورخصه تؤدى الى نتائج عكسية فى كل حالة من الحالات ، وعلى ذلك فهناك الكثير من الأسباب التى تجعلنا نتوقع أن نواجه رد الفعل الاقطاعى، وزيادة الالتزامات الاقطاعية ، يرتبطان ببعضهما البعض ، كما نجد أن انهيار التزامات العمل يرتبط بتفكك الروابط الاقطاعية .

ورغم بعد الشقة بين الاقطاع فى انجلترا ، والاقطاع فى روسيا نتيجة اختلاف الظروف التاريخية ، وتباين الأحوال البيئية ، فان تاريخ الاقطاع الروسى يحمل صورة واضحة لحقيقة أن الانتقال من عوائد العمل الى العوائد النقدية ، لا تتغير مع المحافظة على الملامح الأساسية للقنانة بصورة ملفتة للنظر . ففى روسيا لا يحدد انتشار العوائد النقدية أو العينية فى وقت من الأوقات ، وانتشار التزامات العمل فى وقت آخر المراحل المختلفة للقنانة فحسب ، بل أن التغير فى أهميتها النسبية لا يشير الى وجود علاقة بين درجة حرية القن أو عبوديته .

وفى اقليم كيفان روس فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر كان هناك أشخاص يحتلون مرتبة الأقنان ، يزرعون ضياع النبلاء والبويار ، وكان بعضهم عبيدا مستقرين فى الأرض (Kholopi) ، وبعضهم الآخر كان يسمى (Zankupi) يشتغلون بحرث الأرض ، وكان سادتهم يقدمون لهم الخيول أحيانا « فقد أصبح الفلاح الآن وقد فقد القدرة على الاستقلال اقتصاديا ، ودفعته الضرورة الى الوقوع فى هوة الدين ، وجعلته يعتمد دائما على السيد ، مضطرا ان يشتغل عنده بعض الوقت ،

ويشتغل ما تبقى من وقته لصالحه »(٧٢) وبالاضافة الى ذلك كان هنـــاك فلاحون نصف أحرار (smerdi) ، يمتلكون الأرض وأدوات الفلاحة ، ولكنهم يدينون بنوع من التبعية لسيد أعلى يدفعـــون له بعض العـــوائد العينيـــة(٧٣) .

وفى الفترة التى أعقبت عظمة كييف ، وشـــهدت استقرار المنطقـــة الواقعة بين اوكا وفولجا ، التى أصبحت تعرف فيما بعد باسم موسكوفيا ، كانت العلاقات السائدة فى هذه المستوطنات الجديدة قائمة على التبعية . فخضع المستوطنون فيما كان يسمى « بالأرض السوداء » تدريجيا لسيد أعلى ، مثل أمير أو أحد أنصاله ، والتزموا بدفع عوائد عينية له (سواء كان مقدار تلك العوائد محددا ، أو كان يمثل نسبة معينة من المحصول) ، كما كان للنبلاء والبويار والأديرة ضياعهم الخاصة التى كان يعمل بهـــا الخولوبى المرتبطون بالأرض . ولكن الحصول على هؤلاء كان صعبا بسبب ندرتهم ، وما لبث عملهم أن أصبح غير كاف لسد حاجة السادة الاقطاعيين، اذ يذكر أحد مؤرخى روسيا العصور الوسطى : « كانت مشكلة القـــوى العاملة الزراعية محور تاريخ الاقطاع فى روسيا العصور الوســـطى .. وكان الصراع من أجل الحصول على القوى العاملة من الظواهر الرئيسية فى التطور الاجتماعى لتلك الحقبة » (٧٤) .

وظهر اتجاه متزايد الى فرض التزامات العمل ، على الفلاحين الذين يعملون فى أراضى الملاك الكبار ، فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر . كما نجد مثل هذه الالتزامات فى الضياع الخاصة بالأديرة فى القرن الرابع عشر(٧٥) . ونلتقى فى عهد ايفيان الثالث برواية أحد الكتاب الألمان الذى يذكر أن الفلاحين كانوا مطالبين بالعمل ستة أيام متصلة كل أسبوع فى الضياع الخاصة بالأديرة ، ولكن هذا لم يكن شائعا فى تلك الفترة . وفى القرن السادس عشر نجد خليطا من العوائد النقدية والعـــوائد العينيـــة والتزامات العمل . أما فى الأقاليم الوسطى ، فقد بلغت نســـبة عائلات الفلاحين الذين يعملون فى ضياع السادة ١٠٪ على الأقل من جملة عـــدد العائلات فى الأقاليم ، رغم أن النسبة كانت أكبر بشكل ملحوظ فى منطقـــة

---

(72) B. Grekov in Introduction to khoziastvo krupnovo Fao-dala 17 Veka, Vol., 1; also Grekov, Kievskaia Rus (4th Ed., 1944) 113 seq.

(73 Liashchenko, Op. Cit., 90-2.

(74) A. Eck, Le Moyen Age Russe, 225.

(75) Ibid, 14.

الاستبس وفى منطقة الأورال حيث بلغت أكثر من ٥٠٪(٧٦) . أما بقية الفلاحين ، فكانوا يخضعون للعوائد النقدية أو لنوع من المشاركة فى المحصول .

ولكن حدث تطور سريع فى نهاية القرن السادس عشر ، حلت فيه التزامات العمل محل العوائد النقدية . ولكن ذلك التطور توقف عند وقوع أزمة الاقتصاد الاقطاعى نتيجة النقص المتزايد فى السكان — السنوات السابقة على عصر الاضطرابات — الذى جاء نتيجة للحروب والمجاعات ، وهرب الفلاحين صوب أراضى الحدود الجنوبية ، ذلك الهبوط فى السكان ، أدى الى استحالة عمل شيء بسبب انكماش مساحة الأرض المنزرعة الى النصف ، بل ان تسعة أعشار الأرض المنزرعة تركت فى بعض المناطق ، كما حدث تحول من نظام الحقول الثلاثة الى نظام الزراعة البدائى الذى يعتمد على محصول واحد(٧٧) . وقد أدى هذا النقص فى قوة العمل فى موسكوفا الوسطى — فى النصف الأول من القرن السابع عشر — الى انهيار زراعة الضياع الاقطاعية والتزامات العمل فى نفس الوقت ، كما أدى الى الاسراع فى اتخاذ اجراءات قانونية لاستعادة الفلاحين الآبقين، وربط الأقنان بأرض سادتهم ، وهو ما يطلق عليه كلوتشفسكى « العمل الذى توج البناء القانونى للقنانة » فى موسكوفا(٧٨) .

وفى القرن الثامن عشر — أى فى عصر بطرس الأكبر وكاترين ، وعصر انفتاح روسيا على الغرب — نجد التزامات العمل والعوائد النقدية شائعان ، مع اتجاه الأخيرة الى الزيادة على حساب الأولى (فيما عدا ما يتصل بالفلاحين الذين الحقوا بالعمل فى الصناعة الجديدة والمناجم) ، كما ازدادت أعباء الفلاحين الخاضعين للعوائد النقدية ، وخاصة فيما بين الستينات والتسعينات من ذلك القرن (وربما فاقت تلك الزيادة ضعف متوسط تلك العوائد خلال القرن) . كما استمر استخدام العوائد العينية

---

(76) Ibid, 225; Laishchenko, Op. Cit., 157-8.

(٧٧) أنظر الفقرة التى وردت فى تقرير لسفير الملكة اليزابث ملكة انجلترا فى عام ١٥٨٨ : « ان الكثير من القرى والمدن — على مدى نصف ميل او ميل كامل — خالية من السكان ، فقد هجرها الناس نتيجة الافراط فى الإستغلال والاعباء الواقعة على عاتقهم ، ولذلك فان الطريق المتجهة الى موسكو وفولوجدا وياروسلافلى ، تقع عليه خمسون قرية على الاقل على مدى نصف ميل — كانت جميعا خالية ومهجورة من السكان » .
(Giles Flecher, of the Russe Common Wealth, 61.)

(78) V.O. Kluchevasky, History of Russia, Vol. 3, 191.

فى تلك الحقبة — مثل البيض والدجاج واللحوم والنسيج المنزلى الى جانب العوائد النقدية ، والتزامات العمل المباشر . وربما كان ذلك يعكس طابع التطور الذى كانت عليه السوق المحلية ، حيث كان الفلاحون يستطيعون بيع انتاجهم مما يجعلهم يستطيعون دفع العوائد النقدية .

وثمة حقيقة حقيقة تثير الدهشة ، ترتبط بعصر التحرير تتمثــل فى ازدياد أهمية التزامات العمل — مرة أخرى — بالنسبة لغيرها من العوائد. وترتبط هذه الظاهرة باقليم الاستبس ، حيث اتسعت سوق القمح وزادت صادراته ، فما كاد يحل عصر التحرير حتى كان نحو ثلثى الأقنـــان فى الضياع الخاصة فى منطقة الاستبس يخضَــعون لالتزامات العمــل وليس للعوائد النقدية . ولم يكن كبار الملاك الجنوبيين هم وحدهم الذين عارضوا مشروع الامبراطور الخاص بتحرير الأقنان ، بل كان الأمر عكس ذلك . ولا نعدم سبيلا لمعرفة السبب اذا أخذنا فى اعتبارنا التفسير الذى ذكرناه من قبل ، فقد كانت حيازات الفلاحين فى هذا الاقليم صغيرة المساحة بصفة عامة ، وفى كثير من الحالات كانت تلك المساحات أصغر من أن تغل محصولا يسد رمق أسرة الفلاح ، وتبعا لذلك كان العمل وفيرا ورخيصا ، ممـــا أتاح زراعة الضياع الكبيرة عن طريق العمل المأجور عندما الغيت التزامات العمل التقليدية(٧٩) .

٤

طالمـــا كان نمو السوق يترك اثرا يؤدى الى تداعى بناء الاقطاع ، ويعد التربة لنمو قوى جديدة تضعف الاقطاع وتكتسحه وتحل محله ، فان هذا التأثير يمكن أن نلمسه فى تطور المدن باعتبارها وحدات قائمة بذاتها ، أصبحت تتمتع باستقلال اقتصادى وسياسى بدرجـــات متفـــاوتة . وكان تأثيرها — باعتبارها مراكز تجارية — ملحوظا على اقطاعات الفرســـــان بصفة خاصة . فقد قدم وجودها أساسا لتداول النقود ، ومن ثم العوائد النقدية التى كان يدفعها الفلاح للسيد (وان لم تكن تلك العوائد غائبـــة طوال العصر الاقطاعى) ، واذا كان ضغط الاستغلال الاقطاعى ، وتدهور

---

(79) G.T. Robinson, Rural Russia Under the Old Regime, 12-60; P. Liashechenko, Op. Cit., esp. 90 seq., 119-25, 157-162 ; B. Grekov on «Kiev Russia» and S. Bakhrushin on «Feudal Order» in Protiv Historicheski Konseptsii M. N. Pokrivskovo, 70-116, 117-39; A. Eck, Op. Cit., esp. 84-93, 225, 257-8, 173-95; V.O. Kluche Vsky, Op. Cit., esp. vol. 1, 185 seq., 343 seq., vol. 2, 217-241- vol. 3, 175-193, vol. 5, 60-75.

الزراعة ، قد ساعد على تغذية المدن بالمهاجرين من الريف ، فان وجـود المدن كوحدات حرة وسط مجتمع غير حر ، قد ساعد على اجتذاب سكان الريف اليها ، وشجع على خروجهم من الاقطاعيات بالهرب من ضـغط الأعباء الاقطاعية التى لعبت دورا كبيرا فى تقويض دعائم عصر نظـام الاقطاع الذى حاولنا أن نقدم وصفا له .

واعتاد ملاك الضياع الصغيرة فى انجلترا ــ الذين كانوا أكثر تعرضا لتأثير المدن ــ على الاستدانة من التجار ، وخاصة فى الفترات المظلمة ، عندما كانت تتهددهم الحروب والمجاعات . وغالبا ما كانوا يرسلون ابناءهم لتعلم حرفة فى المدينة ، أو حتى يزوجون احد أبنائهم لبنت احد التجـار ، ومن ثم كان ظهور « سوق الوارثات بين الأرستقراطية الانجليزية » الذى يتحدث عنه الأستاذ تاونى(٨٠) . حتى اذا كان العيش رغدا ، واستطاعوا تكوين فائضا من الأموال ، سعوا احيانا الى شراء عضوية أحدى نقـابات الحرف أو الاشتغال بالتجارة . وأحاط الكثير منهم أرضهم بالأسيجة وحولوها الى مراعى عندما اتسعت تجارة الصوف فى القرن السادس عشر ، كمـا تحولوا ــ احيانا ــ الى وسطاء تجاريين . وكما لاحظ احد الكتاب الايطاليين باندهاش ، أنه « حتى الرجال الذين تجرى فى عروقهم دماء نبيلة ، كانوا يساهمون فى التجارة ، ويبيعون صوفهم وابقارهم ، ولا يرون غضاضة فى الاشتغال بالصناعة الريفية »(٨١) .

ولكن بينما كانت تلك المجتمعات الحضرية مراكز مستقلة للتجـارة والمعاملات التعاقدية ، وكان ينظر اليها باعتبارها أجساما غريبة سـاعد نموها على تفكك النظام الاقطاعى ، فمن الخطأ أن نعتبرها نواة الرأسمالية فى تلك المرحلة . فاذا أخذنا بهذا الرأى ، كان علينا أن ندخل فى اعتبـارنا التطورات التى حدثت فى مراحل متأخرة . كذلك لا يمكن أن نعتبر وجود تلك المدن ضروريا فى كل الحالات لتفكيك العلاقات الاقطاعية ، حقا كانت تلك المجتمعات العنصر التجارى الذى ضم خلايا التجار ورأس المـال الربوى الذى أصبح يستخدم فيما بعد على نطاق واسع ، غير أن أدوات التراكم الأخرى فعلت فعلها ، قبـل أن يصـبح رأس المـال هذا عاملا مسيطرا كما كانت الحال فى القرون المتأخرة .

وكان الكثير من تلك المدن ذاتها ــ ان لم يكن معظمها ــ خاضـعا

---

(80) Tawney, The Agrarian Problem in the Sixteenth Century, 187.

(81) Cit. J.R. Green, History of the English People, 18.

للسلطة الاقطاعية فى مراحلها المبكرة ، ومن ثم كانت تختلف فى الدرجة عن وضع الفلاحين الأحرار فى الاقطاعية ، الذين رغم تخلصهم من الخدمات الالزامية التى كانت تقع على عاتق القن ، فانه كان عليهم بعض الالتزامات الأخرى للسيد . فكانت تلك المجتمعات — على الأقل فى مراحلها الأولى — يتفاوت وضعها ما بين وضع الخدم ، ووضع الفئات المتسلقة على اطار الاقتصاد الاقطاعى .

ومثل أسلوب الانتاج الذى مارسته فى نقابات الحرف المدنية ، شكلا من اشكال الانتاج البسيط للسلع ، لا يمت بصلة الى طبقة ذات وضع شبيه بوضع الفلاح حيث كانت الآلات التى يستخدمها الحرفى ملك لسيده ، وهو شكل يختلف عن الحرف اليدوية التى كانت تمارس فى الاقطاعية فى أن الحرفى كان ينتج سلعته من اجل بيعها فى السوق ، ولا ينتجها كالتزام نحو السيد الاقطاعى (كما كانت عليه الحال بالنسبة للحرفى فى القرية) . ولا يوجد فى انجلترا فى هذه الفترة المبكرة (السابقة على نهاية القرن الخامس عشر) ما يشير الى أن هذا الأسلوب من أساليب الانتاج كان راسماليا ، حتى على الرغم من أن الحرفى كان يتولى تدريب صبية ، ويستخدم عاملا أو عاملين من عمال المياومة لمعاونته فى الانتاج ، فان هذا الاعتماد على عمل الآخرين كان لا يزال على نطاق ضيق ، لا يجعله أساسا لدخل الحرفى ، كما لا نستطيع أن نصفه على أنه عامل يستخدم ذاته .

وقد احتاج هذا التطور من أسلوب الانتاج الحرفى الحر المحدود النطاق ، الى أسلوب الانتاج الرأسمالى الخاص ، الى الكثير من المراحل التاريخية الهامة التى سنأخذها فى اعتبارنا فيما بعد . ولا ريب أن هذه المجتمعات قد نالت حريتها من السلطات الاقطاعية على مر الزمن دون نضال ، وخلال تلك العملية ، نجحت فى تصفية قوى الاقتصاد الاقطاعى حين أصبح من حقها التمتع بالاستقلال الاقتصادى ، الذى مكنها من تنظيم علاقاتها الاقتصادية مع الريف ، ونقل فوائد تلك التجارة لمصلحتها ، بدلا من أن تذهب تلك الفوائد الى الأمير أو السيد أو الأسقف الخاص بالمنطقة. وقد عاصر هذا التطور نحو الحرية والرخاء — الذى شهدته المدن — ظهور أولى علامات التمايز الطبقى داخل مجتمع 'المدينة ذاته ، وظهور أوليجاركية تجارية بين النقابات الكبرى وحكومة المدينة .

ولا نعرف بوضوح أصول مجتمعات المدينة التى لا زالت موضع تضارب بين المؤرخين ، فالأدلة ليست متوفرة بالقدر الكافى ، كما أن الأحوال تتنوع تنوعا كبيرا من مدينة الى أخرى ، ومن بلد الى آخر . وهناك من يذهبون أحيانا الى أن مدن العصور الوسطى تمثل ما تبقى من المدن الرومانية الكبيرة ، التى تداعت زمن الفوضى ، ثم عادت للظهور من

جديد عندما استتب النظام ، وجلب معه الرخاء . ولا ريب أن هناك مدينة أو مدينتين من المدن الكبرى من المحتمل أن تكونا قد احتفظتا بوجودهما خلال الهجمات البربرية . ولعلها كانت الحالات التى قامت فيها الحاميات الاقطاعية والمنشآت الأسقفية فى تلك المراكز القديمة ، ثم تطورت الحياة المدنية حول تلك المراكز ، أو لعل التجمعات الحضرية الاقطاعية قد قامت فى المواقع المهجورة التى كانت تحتلها فى الغالب المدن القديمة .

ولكن نظرية الاستمرار هذه لا تبدو مقنعة ، اذ يذهب الكثير من الثقات الى أن « عصور الظلام » كانت ذات تأثير مدمر على الحياة الحضرية، لا يجعل هناك احتمال لاستمرار تلك المدن القديمة فى الوجود(٨٢) . ويجب أن نتذكر أن ما يعول عليه عند الحديث عن الاستمرارية ، لا يتوقف على المواقع أو المنشآت أو حتى بعض عناصر السكان ، بل على النظم وأساليب الحياة التى تعد أكثر أهمية . وربما كان هناك استمرار على هذا النحو فى واحدة أو اثنتين من المراكز الرومانية الهامة ، ولكننا نجد صعوبة فى تصديق أن ذلك قد حدث على وجه العموم . وفيما يتعلق بانجلترا يخبرنا لبسون أن « كل الشواهد تشير الى انه لم يكن هناك استمرار فى تطور مدن بريطانيا الرومانية الى مدن انجلترا السكسونية .. فقد هجرت المدن بصفة عامة ، واذا لم تكن قد دمرت بفعل النيران فقد هجرها السكان، وهو مصير حدث فى كثير من السنوات حتى للندن وكانتربورى »(٨٣) . وفى معظم الحالات نجد أننا نتعامل مع تجمعات سكانية جديدة ، ومع نوع جديد من التنظيمات التى بزغت الى الوجود بعد القرن التاسع . وحتى اذا كانت تلك التجمعات قد التفت حول موقع مدينة رومانية سابقة ، فان ظهور تلك التجمعات فى مثل ذلك الوقت يحتاج الى تفسير .

وذهب البعض ايضا الى أن مدن ذلك العصر كانت ذات أصول ريفية خالصة وانها نمت نتيجة زيادة السكان فى بعض المواقع الريفية ، فهناك استمرار بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ، وبصفة خاصة بين محكمة المائة الاقطاعية القديمة ، ومحاكم المدن . وهى وجهة نظر يتزعمها ستابس Stubbs الذى يعد من الثقات كذلك .

وفى القارة الأوربية تتبعت أصول المدينة مدرسة ذات نفوذ كبير ، فأرجعتها الى المدن الريفية Landgemeinde (كما يتضح من كتابات موريه Maurer وبيلو Below . فلما كانت المدينة قد نمت داخل

(82) Cf. Ashley, Surveys, 17, and 195.

(83) Econ. History, vol. 1 (Revised ed.), 188,

بناء المجتمع الاقطاعى ، فان سكانها احتفظوا بعلاقات تبعية معينة لسيد اعلى ، وبقيت مؤهلات المواطنة زراعية بالضرورة ، اى أن يكون المواطن مالكا لأرض داخل حدود المدينة . اما التجارة — التى كانت نشاطا ثانويا — فقد اصبحت العمل الرئيسى لسكان المدينة . وقالوا بأن الحد الفاصل بين القرى الأولى والمدن يقع حيث كانت تقام الحاميات فى وقت معين محاطة بالأسوار لحماية سكانها ، ثم تحولت تلك المواقع الى مدن(٨٤). ولكن فى الحالات التى يصدق عليها مثل هذا التفسير يتبقى معنا سؤال قاطع لا يجد جوابا شافيا ، هو لماذا كان لابد أن يتخذ هذا المجتمع الزراعى التجارة والحرف اليدوية فى مرحلة معينة من تطوره كأساس لحياته الاقتصاد ؟ وهو أقل ما يجب أن تقدمه لنا نظرية استمرار المجتمع الريفى من تفسير لهذا التحول .

ولدينا تفسير ثالث ، يقدمه لنا بيرين ، هو أن المدن كانت فى الأصل مستوطنات لتجار القوافل . فالتجار الذين كانوا فى بداية الأمر باعة جائلين ، ينتقلون بين الأسواق المختلفة ، ويتجولون بين الاقطاعيات ، كونوا فى الغالب قوافل حتى يوفروا الحماية لأنفسهم — وكان هؤلاء على حد تعبير آدم سميث « مجموعة فقيرة وضيعة من الناس مثل الحمالين والباعة الجائلين فى أيامنا هذه »(٨٥) — وبمرور الزمن كونوا مستوطنات ، مثلما يفعل اليوم المشتغلون بقطع الأخشاب وصيد الحيوانات فى شمال غربى كندا . ولعلهم اختاروا موقع مدينة رومانية قديمة مكانا لمستوطنتهم، بسبب موقعها المناسب على ملتقى الطرق الرومانية . أو ربما اختاروا الأسوار الحصينة لقلعة اقطاعية بحاميتها ، أو اجتذبهم موقع أحد الأديرة. ثم قامت المستوطنة التجارية ببناء سور حولها ، لتوفير الحماية الكاملة لنفسها . واحيانا كان سور هذه المستوطنة burg يلتحم بتحصينات القلعة ، مما يوفر لهم شخصية قائمة بذاتها ، وهو ما كانوا يفتقرون اليه من قبل ، كما يوفر لهم مزايا عسكرية معينة .

وكثيرا ما كانت مثل هذه المستوطنات تزداد مساحة ونفوذا ، وتسعى للحصول على امتيازات خاصة وعلى حماية الملك عن طريق دفع مبالغ من المال أو تقديم قروض ، كما كان يفعل التجار الألمان والايطاليون فى انجلترا . وهذه الامتيازات الملكية منحتهم الحرية — بشكل عام — بدرجات متفاوتة ، فحررتهم من سلطة الاقطاع ومن الواجبات الاقطاعية.

---

(84) Cf. Ashley, Beginnings of Town Life», in Quarterly Journal of Economics, vol. x, 375-7, 392, 402 seq.

(85) Wealth of Nations, 1826 Ed., 370.

وفى بعض مراحل التطور يحتمل أن تكون روابط القـافلة المفككة ، قـد تركت مكانها للسلطة الرسمية والنقابات . وهذه التنظيمات لم تزعم لنفسها الاستقلال عن سلطة الاقطاع فحسب ، بل ادعت الحق فى السيطرة على التجارة المحلية ، ممـا دفعها الى الدخـول فى صراع حاد مع سـيد المقاطعة(٨٦) .

وثمة راى رابع ، يربط بين ظهور المدن وحق الحياة Sauvété أو حق اللجوء ، الذى كانت تمنحه السلطات الاقطاعية . ورغم أن هـذا التفسير لا يتعارض بالضرورة مع التفسيرات السابقة ، فانه يختلف عنها لدرجة قد تكون غاية فى الأهمية . فوفقا لهذا الراى ، لم تنم المدن نمـوا تلقائيا ، ولكنها خلقت بمبادرة الاقطاع ذاته ، لتحقيق اغراضه الخاصة . فالمنشآت الاقطاعية التى كانت ترابط فيها الحاميات ، كانت فى حاجة الى التجار والحرفيين لتلبية متطلباتها ، ومن ثم يمكن أن تكون قد اجتـذبت هذه العناصر السكانية ، التى لا تجمعها رابطة ، والتى لم تكن تخضـع لسيد أعلى . وكانت الكنائس والأديرة التى تنفضل حق الحياة ، ملاجىء طبيعية للحجاج والآبقين من كل الفئات فى عصور الفوضى ، الذين كونوا تجمعات سكانية منفصلة مارست الأعمال الثانوية ، مما دفع المستوطنة المحلية الى اقامة سوق من أجلها . وكان السيد احيانا يقدم امتيـازات خاصة للوافدين الجدد ، حتى يشجع على اقامة سوق لخدمة أهدافه . وأحيانا كان حق الحياة منحة علمانية ، توفر قدرا معينا من الحصانة تجاه السلطة القانونية الاقطاعية .

وينتمى الى هذا الاتجاه ما يسمى بنظرية « الحامية » التى وضـعها ميتلاند Maitland (وتوازيها النظرية « العسكرية » التى وضـعها كيوتجن Keutgen فى المانيا) . فقد اعتبرت هذه المدن ملاجىء يحتمى بها السكان الذين يقيمون فى المناطق المحيطة بالمدينة عند الطوارىء ، واحتفظ بعض السادة ببيوت لهم فى تلك المدن ، وبفريق من الأتباع . وعلى سبيل المثال هنـاك ما يتراوح ما بين ١٠٠ — ٢٠٠ بيتـا فى مدينتى تشستر وكانتربورى فى انجلترا ، تنتمى الى اربعة واربعون اقطاعية مختلفـة فى الأولى ، واحد عشرة فى الثانية(٨٧) .

---

(86) Ashley, Loc. Cit., 389-92 ; Pirenne, Belgian Democracy, 15 seq., and Medieval Cities, 117 seq., Carl Stephenson, Borough and Town, esp. 6 seq.

(87) Lipson, Op. Cit., 192.

ونظرا لعدم توافر المعلومات بين ايدينا فسنحاول ان نتخير تفسيرا مقنعا لنشوء المدن فى العصور الوسطى ، وهو تفسير يعطى وزنا للمؤثرات المختلفة ، فى الحالات المتباينة . فربما كانت هناك مدن انجليزية معينة ذات أصل ريفى خالص ، على الرغم من أن تطورها كمدن ، يرجع — بلا شك — الى موقعها على ضفة نهير ، أو بالقرب من مصب نهر ، مما جعلها تصبح مراكز تجارية . فقد نمت مانشستر من قرية ، ويبدو انها بقيت زراعية غير ذات طابع تجارى ردحا من الزمن ، حتى بعد أن اصبحت مركزا هاما(٨٨) . ونشأت كامبردج على ما يبدو بالقرب من قلعة ومعسكر قديمين ، من اتحاد ضم مجموعة من القرى (كذلك كانت الحال بالنسبة لبرمنجهام) ، ولكن موقعها بالقرب من نهير كان وراء نموها بعد ذلك ، وكذلك كانت الحال بالنسبة لأوكسفورد . بينما يقال ان جلاسجو نشأت من تجمعات دينية حول محراب سانت ننيان ، مما أتاح فرصا كبرى للتجارة (٨٩) . وتدين نورويتش بالكثير الى التأثير الدانمركى ، والى المستوطنة التى أقامها التجار الاسكندنافيون هناك فى وقت مبكر ، والى موقعها على مفرق الطرق التجارية مع شمالى أوربا(٩٠) . ويبدو أن التفسير الذى أورده بيرين يلائم تطور لندن (اذ يقال ان التجار الألمان اقاموا مستوطنات هناك فى عهد اثلرد Ethelred) .

غير أن تلك الحماية التى وفرتها القلاع والمنشآت الدينية ، لابد أن تكون قد لعبت دورا ، فى اجتذاب عناصر سكانية ، كانت مرتبطة بالأرض من قبل ، أو كانت من الاقنان الآبقين . ويمكن أن يقال نفس الشىء عن المدن الأوربية مثل باريس (التى لم تكن أكثر من جزيرة صغيرة فى القرن التاسع تحيط بها اسوار رومانية) ، وجنيف ، وبعض مدن الراين مثل كولون ، التى كانت تضم مستعمرة للتجار الأجانب . كما ينسحب على المدن الألمانية أو الفلمنكية مثل بريمن ، ومجدبورج ، وجنت ، وبروج .

ولكن كانت هناك مراكز كثيرة هامة ، كان تطور المدينة فيها ينحدر أصلا من مجموعات من التجار والحرفيين ، استقروا حول اسوار دير أو قلعة ، لا من أجل الحماية العسكرية ، أو بسبب موقعها المناسب على

---

(88) M. Bateson, Mediaeval English, 395.

(89) Cunningham, Groth (Early and Middle Ages) 95-6; Maitland, Township and Borough, 41 seq. 52; Lipson, op. cit., vol. 1, 185-9 ; Carl Stephenson, op. cit., 200-2; H. Can, Liberties and Communities in Mediaeval English, 3-10.

(90) Lipson, op. cit., 194.

طرق التجارة الموجودة عندئذ فحسب ، بل لأن ثمة امتيازات اعطيت لهم حتى يستطيعوا تلبية حاجات المنشأة الاقطاعية . وعلى ذلك نجد أسقف سانت دينيس فى فرنسا فى القرن الحادى عشر ، يجتذب السكان حول أسقفيته ، عن طريق تخصيص منطقة يتمتع سكانها بحق الحياة ، « فأقيمت أربع صلبان خشبية ، فى أربعة زوايا ، من أرض متسعة الأرجاء، بشكل كاف لاقامة مستوطنة burg ، ومنح الملك فيليب الأول لهذه المستوطنة الحرية الكاملة من الخضوع لسلطة قانونية خارجية ، كما أعفاها من الضرائب ومن الخدمة العسكرية »(٩١) .

وفى انجلترا ، قامت مدن مثل درهام ، وسانت ألبانس ، وأبينجدون، وبيورى ، وسانت أدموندز ، ونور ثمبتون ، حول القلاع والأديرة . ومنحت البارونية النورماندية الواقعة على حدود ويلز ، امتيازات خاصة لاجتذاب التجار والحرفيين لاقامة مجتمعات مدن ، كوسيلة لتقوية الحدود . وتذكر لنا المصادر ، أن ثمة جماعة من الخبازين وصانعى النبيذ والخياطين وصانعى الأحذية وما شاكلهم فى بيورى ، « يعملون يوميا فى خدمة القديس والأسقف والرهبان » . وهناك بعض الأدلة التى تشير الى وجود نشاط تجارى ، والى وجود دار لسك النقود قبل الفتح النورماندى(٩٢) .

وفيما يتعلق بأسباب احياء المدن بعد اضمحلالها ، واختفاء الكثير منها فيما بين القرن الثامن والقرن العاشر ، يرى بيرين أن بعث التجارة البحرية فى البحر المتوسط ، وما ترتب عليه من نتائج تتصل بحركة تجارة القوافل عبر القارة ، وبالتالى المستوطنات المحلية للتجارة ، كان العامل الفعال وراء تلك الظاهرة . فقد قطعت غزوات المسلمين أوصال التجارة البحرية الأوربية منذ وقت مبكر ، غير أن الطرق التجارية القديمة فتحت من جديد فى القرن الحادى عشر . وكان اتساع التجارة مع الشرق فى السنوات التالية يرتبط بعلو كعب الحروب الصليبية . وسواء كان راى بيرين له ما يبرره ، أو أن اضمحلال التجارة والمدن على نطاق كبير كان سابقا على سنة ١٠٠٠ على ما ذهب اليه هذا الباحث ، فانه يبدو أن ثمة قدر محدد من الشك فى أن احياء تجارة البحر المتوسط لعب الدور الاكبر فى احياء التجارة عبر القارة ، ومن ثم احياء الحياة الحضرية فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر . وفى نفس الوقت يبدو أن زيادة حجم المستوطنات الاقطاعية ، مع زيادة عدد الأتباع ، وما تبعها من اتساع

---

(91) Ashley, Loc. Cit., 374.

(92) Lipson, Op. Cit., 190; M. D. Lobel, The Borough of Bury St. Edmunds, 1-15,

الحاجة الى المنتجات التى تأتى من بلدان بعيدة ، قد ساهم فى احيـــاء التجارة ، وشكل عنصر جذب الى مجتمعات المدينة .

ويشير احتمال أن تكون المدن قد ظهرت بمبادرة من جانب المؤسسات الاقطاعية ذاتها ، أكثر من كونها نتيجـــة لقيام مجمـــوعات التجار بتكوين مجتمعات شبه مستقلة (كما يؤكد بيرين) ، الى تمييز بين المدن وبعضها البعض يتضمن بعض النقاط الجوهرية . واذا كان مثل هذا التمييز ممكنا ، فقد يكون هاما بين المدن التى كانت فى الأصل « مدنا حرة » مستقلة عن المجتمع الاقطاعى — سواء بالطريقة التى ذكرها بيرين أو عن طـــريق منح امتيازات لبعض القرى كما حدث فى القرن الثالث عشر فى فرنسا — والمدن التى بدأت بمبادرة من جانب بعض السلطات الاقطاعية ، أو أخضعت منذ البداية لسلطة سيد أعلى نمت كعناصر منتمية الى المجتمع الاقطـــاعى لخدمة مصالح سادة الاقطاع ، ودانت ببعض الالتزامات الاقطاعية الفردية أو الجماعيـــة .

وثمة مغزى لارتباط نشوء المدن بمثل هذا التمييز يتجاوز حدود القول بالاختلاف بين المدن التى نمت من القرى المتضخمة ، أو ضمت موقع بعض المدن الرومانية ، أو تحلقت حول بؤرة معينة ، أو طـــريق تجـــــارى . فلا يمكن بالطبع وضع حد فاصل بين هذه المدن وتلك . لقد كان عدد كبير من المدن — بلا ريب — وسطا بين هذا وذاك ، ومن الصعب أن نحـــدد انتماؤها الى اى من تلك الأشكال . ومع مرور الزمن يمكن أن يتغير هذا الحـــد ، فالمدن التى كانت خاضعة من قبل للسلطة الاقطاعية ، اكدت ذاتها ، وضمنت لنفسها قدرا من الاستقلال ، كمـــا فقـــدت بعض المدن الأخرى حريتها لصالح السلطة الاقطاعية . وثمة مدن أخرى ، كان لهـــا كل مظاهر الاستقلال ، بدأت بالخضوع لبضع عائلات أرستقراطية كانت تمتلك الأراضى داخل المدينة ، (كالمدن الايطالية التى كانت تعـــد هـــذه الظاهرة من سماتها الهامة)(٩٣) .

فاذا جاز لنا أن نغامر باصدار حكم بهذه القضية ، فان معظم المدن نشأ بمبادرة بعض المؤسسات الاقطاعية ، أو كعنصر ينتمى الى المجتمع الاقطاعى بطريقة أو بأخرى ، أكثر من نشوئه ككيانات غريبة مســـتقلة . وفى انجلترا ، تعد مدنا مثل بيورى ، وابنجدون ، ودرهام ، وسانت البانس ،

---

(٩٣) ونجد نفس الشىء فى الكثير من مدن أوربا الشرقية ايضا مثل بولندا حيث كان التجار يأتون من بين صفوف النبلاء .

(J. Rutkowski, Op. Cit., 39).

وكانتربورى ، نماذج للشكل الأول من أشكال المدن . والدليل على بقاء هذه المدن على تلك الحال ، يرجع الى أن أسقف بيتربرو Peterborough وحاكمها كانا يتمتعان — حتى أواخر القرن التاسع عشر — بحق تعيين حكام تلك المدن . وربما كانت المدن تتمتع بشخصية مستقلة منذ البداية ، فى بعض الأماكن الخاصة التى كانت مستودعات هامة للتجارة بحكم موقعها الاستراتيجى ، مثل بعض مدن الهانسا ، ومدن الراين ، وكذلك لندن . وربما كان اتساع الكثير من المدن — الذى ترتب على ذلك — يرجع بشكل رئيسى الى وجود مستوطنات التجار بها . وربما استمرت بعض المدن — التى تمتد أصولها الى أزمنة مبكرة فى الاحتفاظ بوضع من أوضاع الاستقلال الذاتى — بصورة أو بأخرى — على مر العصور الوسطى .

وفى بعض أنحاء أوربا التى كانت حديثة العهد بالاستيطان ، أو كانت السلطة الاقطاعية فيها واهنة ، نمت المدن من المجتمعات القروية التى تضم الفلاحين الأحرار ، وتطورت كمجتمعات للحرفيين وصغار التجار ، الذين تآزروا معا لمقاومة تدخل سيد أعلى فى شئونهم . وفى روسيا — على سبيل المثال — ربما كانت مدنا مثل كييف ، وبسكوف ، ونوفجورد ، وسمولنسك ترجع بأصولها الى مستوطنات قبلية تضخمت حتى أصبحت مدنا ، واحتفظت حتى وقت متأخر بالطابع الديمقراطى المستمد من أصولها ، وخضعت بالتدريج للسلطة السياسية والاقتصادية لأرستقراطية البويار التى كانت تملك تلك الارض والأقنان . كما يبدو أن المدن الأحدث نشأة فى شمال شرق روسيا بين نرهى أوكا وفولجا فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر مثل سوزدال ، وروستوف ، وياروسلاف ، قد أقامها السادة الاقطاعيون لتكون مراكز للحرف والتجارة . بينما كانت فلاديمير — على النقيض من ذلك — ترجع فى أصولها الى اتحاد الحرفيين الأحرار مع بعضهم البعض ، وحاول البويار المحليون اجبارها على الخضوع لهم عن طريق الحرب(٩٤) . وبدأت لفوف كمدينة لقلعة أسسها الأمير جالكز فى القرن الثالث عشر ، كما تطورت موسكو ذاتها من قرية كانت تقع فى أراضى أحد النبلاء الصغار .

ولا ريب أن حقيقة قيام المؤسسات الاقطاعية — وخاصة الكنيسة — بتنظيم الحرف على نطاق واسع ، كلما كان لديها اهتمام ذاتى بالتجارة ، تستحق بعض الاهتمام . ولا يجب أن نتورط فى خطأ الظن بأن عصر الاقطاع كان العصر الذى اختفت فيه التجارة تماما ، وأن استخدام النقود فيه كان أمرا غريبا . ومن ثم من الطبيعى أن تكون السيطرة على المدن

---

(94) Cf. B. Grekov and A. Jakubovski, La Horde d'or, 170-2 ; P. Liashchenko, Op. Cit., vol. 1, 135-8.

واقامتها ، مصدرا قيما للمزيد من الموارد الاقطاعية . فمنذ القرن الثامن ، كان وكلاء الأديرة الفرنسية يجوبون انحاء الأراضى المنخفضة لشراء الصوف من أجل تصنيعه ، كما كانت الأديرة من المراكز الهامة لتجارة خمور بورجندى ، وكان اساقفة اللوار والسين يمتلكون أسطولا نهريا لخدمة تلك التجارة . وقيل ان تاريخ تجارة الصوف فى فلورنسا يمتد الى بداية طريقة أوملياتى Umiliati الديرية فى عام ١٢٣٨ ، وكان الرهبان يقدمون بهذا العمل تحت اشراف القساوسة(٩٥) . ويبدو أن المستوطنة الأولى للتجار الألمان كانت تضم جماعة من الرهبان « تمرسوا منذ وقت طويل بالتجارة وفنون النضال » ، وجاءوا بسفنهم الى بلنجزجيت Billingsgate وضمنوا الحماية الملكية(٩٦) . كما نجد السوق الرئيسية فى بركشير ملكا لأسقف أبنجدون وكانت تتجه منها سفن الأسقف حاملة المتاجر عبر التيمز الى لندن ، بينما هناك اشارات الى أن الأسقفية كانت مركزا لصناعة النسيج فى القرن الثالث عشر(٩٧) .

وكان الرهبان البندكتينيون يشتغلون بتجارة الصوف مع تجار الأراضى المنخفضة وايطاليا . وكانت صناعة استخراج الحديد وصهره فى يوركشير — فى القرن الثانى عشر — فى يد رجال الدين ، كما أثرى الرهبان من وراء الاشتغال بالتجارة ثراءا مكنهم من اقراض الأموال الى روجر دى موبراى فى عهد هنرى الثانى(٩٨) وانتشرت الورش فى الضياع الاقطاعية الواسعة على نطاق كبير فى جميع أنحاء أوربا ، وكانت تعتمد على عمل الأقنان ، كما كانت هناك أماكن يشتغل فيها النساء بالغزل والنسيج تحت اشراف زوجة السيد (٩٩) .

---

(95) E. Dixon, «The Florentine Wool Trade», Ryl. Hist. Society, Trans. Ns. xII' 158. Cf. also Gentrude Richards' Florentine Merchants in the Age of the Medici, 39.

(96) G. Walford . Outline Hist. of Hanseatic League», Ryl. Hist. Society Trans. 1x (1881), 83.

(79) C.V.H. Berks, vol. 11; 371, 388.

(98) V.C.H. Yorks, vol. 11; 342-3.

(٩٩) وفى القرن التاسع على سبيل المثال كانت أسقفية ريكوير مركزا لمدينة تضم ٢٥٠٠ نسمة ، تجمع فيها الحرفيون فى شوارع تبعا للحرف التى ينتمون اليها ، وكان على هذه الحرف التزام جماعى بتقديم السلع للأسقفية . كما كانت صناعة الكتان تقوم فى أسقفية سانت جرماى دى بريه ، وكان على زوجات أقنان الأسقفية أن ينتجن كميات معينة من النسيج . كما ذكر البعض أن هذه المستوطنات كانت قريبة الشبه «بالمصانع» التى قامت على عمل العبيد فى العصور القديمة « وكان هؤلاء النسوة =

ويبدو أنه كان ثمة طبقة عليا من أشباه التجار فى أوربا — فى القرن الحادى عشر — تتمتع بامتيازات خاصة ، وتقيم فى مستوطنات واسعة ، كونت ثرواتها من الاشتغال بالتجارة والربا ، وما كانت تجنيه من أرباح من وراء عمل أشباه العبيد ، واشترت لنفسها مناصب أكليركيـــة ، وحققت أرباحا باهظة ، تماما مثل يهود لومباردى . وعلى ذلك لا نستطيع أن نضع حدا فاصلا بين الحرفين غير المستقلين ورهبان الأديرة من ناحية ، والحرفيين وتجـــار المدن من ناحيـــة أخرى ، الذين شيدوا ســـورا خارج ســـور القلعة وناضلوا من أجل الحصـــول على قدر من الاستقلال من ســـيدهم الاقطاعى ، أو « حاميهم » ، وحققوا لأنفســـهم شـــخصية مســـتقلة فى المستوطنة burg .

وقد ذهب البعض الى أن الحرفيين الذين كانوا يقيمون فى المستوطنات الاقطاعية ، هم الذين ملكوا زمام قيادة مجتمع المدينة ، الذى ناضـــل من أجل استقلاله الذاتى ، ولا نجد دليلا مباشرا على صحة هذا الرأى . وفى كثير من الحالات ، نجد ما يشير الى أن أولئك الحرفيين ظلوا يرتبطـــون بسيد أو أسقف ، وبذلك كونوا طبقة منفصلة عن ســـكان المـــدن عرفوا باسم المستريال Ministeriales (١٠٠) . وربما كانت هنـــاك فرص أتاحت لهذين العنصرين الالتقاء حول قضية مشـــتركة ، مما يجعـــل من الصعب أن نرسم خطا فاصلا بينهما . وهناك الكثير من الأمثلة على التزام سكان المدن أنفسهم بتقديم التزامات لسيد أعلى كأى تابع اقطاعى ، فكان سكان مدينة هيرفورد يلتزمون بخدمة السيد لمدة ثلاثة أيام فى موســـم الحصاد ، كما كانت تقع على عاتقهم خدمات دورية يؤدونها وقت صـــنع الدريس ، وخدمات أخرى استبدلوها بمبلغ نقدى . وكان سكان المدينـــة فى بيورى سانت ادموندز ، يلتزمون بالعمل فى ضيعة السيد وقت الحصاد ، وهو التزام اضطر الأسقف الى استبداله بعوائد نقدية تحت ضغط شديد من سكان المدينة . وهناك أمثلة كثيرة لسكان المدن الذين كانت تقـــع على عاتقهم التزامات للسادة ، وكانوا يدفعون بدلا منها عوائد نقدية(١٠١) فكانت

= — فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة — مجرد جماعات لا يجمعهـــا تنظيم حقيقى للعمل ، فكن منفصلات عن بعضهن البعض تعمل كل منهن فى غرفة مستقلة » .

(A. P. Usher, Introd. to Ind. History of England, 55-7) Cf. also Bucher, Industrial Evolution, 102 seq.

(100) Cf. Ashley, Loc. Cit., 378; also Pirenne, Belgain Democracy, 40 - 1.

(101) Cf. Carl Stephenson, Op. Cit., 78-80, 91.

مانشستر — حتى فى وقت متأخر كالقرن الثامن عشر — تلتزم باستخدام طاحون السيد ومخبزه(١٠٢) .

ولكن يبدو أن بادرة نضال سكان المدينة من أجل الاستقلال ، جاءت من جانب تلك العناصر التى كانت اقل خضوعا لسلطة الاقطاع ، أما لأنهم كانوا تجارا قدموا الى المدينة من الخارج ، أو كانوا يتمتعون منذ البداية بامتيازات منحت لهم بصفة خاصة . وكانت تلك العناصر لا ترتاح الى الدخول تحت جناح الاقتصاد الاقطاعى ، ربما لأنه بينما كانت حيازة الأرض داخل المدينة شرط للحصول على المواطنة ، فان كسب عيشهم كان يعتمد أساسا على التجارة ، أو اعداد السلع للبيع ، أو كانوا يقومون بدور الوسطاء المتجولين . وهؤلاء هم الذين اتجهوا منذ وقت مبكر الى تكوين نقابات منهم كانت تعرف بنقابات التجار ، وناضلوا من أجل حقوق تلك النقابات ، أو من أجل حقوق المدينة ، التى كانت تلك النقابة تسيطر عليها فى واقع الأمر ، وتوجيه الحرف المحلية والسوق المحلية لخدمة مصالحها .

وكان نضال المدن من أجل الحصول على استقلالها الذاتى — الذى امتد فى انجلترا ليشمل القرنين الثالث عشر والرابع عشر — يتسم بالعنف فى كثير من الحالات ، كما اتخذ شكل الحرب الأهلية فى الكثير من المدن الاوربية (مثلما كانت الحال فى الأراضى المنخفضة وايطاليا فى أواخر القرن الحادى عشر ، وخلال القرنين الثانى عشر ، والثالث عشر) . ولكن الصراع الديمقراطى كان أبعد ما يكون عن السلم حتى فى انجلترا ذاتها ، ففى رنستابل ، أعلن سكان المدينة استعدادهم « للتردى فى الجحيم جميعا » بدلا من أن يخضعوا للضرائب التى فرضتها عليهم الكنيسة ، وذلك فى مواجهة تهديد الكنيسة لهم بالحرمان . واقتحم سكان مدينة بيورى الدير بالقوة فى عام ١٣٢٧ ، وألقوا الأسقف والرهبان فى السجن ، حتى يرغموهم على الاعتراف بنقابة التجار . بينما حاصر جمع غفير من سكان أبنجدون مقر الأسقف مع حلفائهم من أكسفورد ، وأضرموا النار فى بواباته . وفى البانس ، ضرب الناس حصارا حول الدير ، لأن الأسقف رفض أن يمنح المواطنين حق اقامة مطاحن خاصة بهم . وفى نورويتش ، قامت حرب ضروس بين المدينة والكاتدرائية فى عام ١٢٧٢ ، كانت نتيجتها اضرام النار

(102) Lipson, Op. Cit., 201.

فى الكاتدرائية . كذلك كان سكان المدن الثائرة « يشكلون عنصرا ملحوظا فى ثورات الفلاحين » فى عام ١٣٨١(١٠٣) .

ومن الواضح أن لب المشكلة الاقتصادية كان يكمن فى العوائد التى تعود من وراء السيطرة على السوق المحلية ، فالعائد من الضرائب والعوائد الاقطاعية ليس كبيرا ، ولكن العوائد التى تنجم عن التحكم فى نظام السوق كانت توجه التجارة الى خدمة مصالح من يملك زمام الأمور . وكانت جهود المؤسسات الاقطاعية ذاتها للعمل بالتجارة ، وتنمية السوق المحلية لتوفير مصادر تموينية رخيصة ، سببا رئيسيا فى مقاومة مطالبة سكان المدن بالاستقلال الذاتى بمنتهى العنف .

---

(103) Lipson, Op. Cit., 207; N.M. Trenholme in Amer. Hist. Review, VI, 651, 659, Cunningham, Growth (Middle Ages), 2-0

الفصل الثالث

ارهاصات البرجوازية

١

يشق علينا تحديد قدر النجاح الذى حققته مجتمعات المدينـــة لكسب استقلالها الذاتى ـــ جزئيا أو كليا ـــ من السلطة الاقطاعية ، حتى تحولت الى مجتمعات قائمة على المساواة . ولا ريب أن الوضع كان يختلف اختلافا كبيرا من مكان الى آخر ، ولا بد أن ثمة تطور سريع أدى الى قيام فوارق فى الأساليب الاقتصادية بين السكان الأصليين ، وربما انسحب ذلك على الأوضاع الاجتماعية فى عدد كبير م ن الحالات ، فأولئك السكان كان من بينهم ملاك الاراضى داخل حدود المدينة ، والنازحون من اماكن بعيدة ، أو من الريف المحيط بالمدينة ، الذين اشتروا الأرض من بعض المواطنين القدامى من سكان المدينة ، أو الذين حلوا على غيرهم من السكان لفترة ما ، أو حتى وضعوا أيديهم على الأراضى البور خارج أسوار المدينة .

وفى مدن أوربا الكبرى يبدو واضحا أن عددا من اعضـــــاء الأسر الارستقراطية القديمة ، الذين كانوا يملكون الاراضى داخل المدينة ، وفى المناطق المحيطة بها ، سكنوا المدينة بالاضافة الى سكانها الأصليين . ومثل هؤلاء عنصرا اقطاعيا استمر فى الوجود داخل مجتمع المدينة الجديدة ، وكانت لهم ـــ احيانا ـــ شخصية مستقلة رغم ارتباطهم المستمر بالمكان . واندمج هؤلاء فى النشاط الاقتصادى للمدينة ـــ احيانا اخرى ـــ بل وامتلكوا زمام أمره كما كانت عليه الحال فى فلورنسا(١) .

وفى الكثير من المدن الايطالية لم تكتف تلك العائلات الاقطاعية بالسيطرة على حكومة المدينة وتحويلها والريف المحيط بها الى جمهوريات اقطـــاعية

---

(١) كان نحو ثلث رجال البنوك وكبار التجار المشتغلين بالتجـــارة الخارجيـــة فى مجتمع كاليمالا ينتمون الى ارستقراطية المدينـــة . انظر :

J. Luchaire, Les Democraties Italiennes, 75-6.

تجارية فحسب ، بل استخدموا امتيازاتهم الاقطاعية فى الحصول على حقوق مطلقة فى التجارة الخارجية ، وخاصة التجارة مع بلاد الشام . وأبرز مثل على ذلك العائلات الخمس التى تحكمت فى تجارة جنوا فى القرن الثانى عشر(٢) . وكان وجود هؤلاء يؤدى — فى مثل تلك الحالات — الى تعقيد النضال السياسى لسكان المدن ضد السلطة الاقطاعية ، وتحويل ذلك النضال — من حين لآخر — الى صراع طبقى داخلى فى مجتمع المدينة ، كما ادى الى الصراع مع القوى الخارجية .

كذلك نجد فى بعض المدن الانجليزية تمييزا بين طبقة عليا وأخرى دنيا من سكان المدن منذ وقت مبكر ، ففى هيرفورد Hereford قامت شريحة عليا من السكان ارتبطت بالفئة الصاعدة من سكان المدينة ، كونت حرسا من الفرسان فى احدى زيارات الملك لمدينتهم . كما أن فرسان مدينة نوتنجهام Nottingham احتلوا — على ما يبدو — مكانة مماثلة . وفى ونشستر ، وكانتنجدون ، وداربى ، عومل سكان المدينة الذين يقيمون خارج أسوارها كفئة دنيا(٣) . بينما نجد فى كانتربورى دلائل تشير الى تميز عائلات ملاك الأراضى القديمة داخل المدينة وحولها(٤) . كما نجد فى قصة النضال ضد أسقف سانت البانس تمييزا بين الكبار Majors والصغار Minors من سكان المدينة ، وقد لجأت الفئة الأخيرة الى العنف فى عام ١٣٢٧ ، بينما اكتفت الفئة الأولى بتقديم العون سرا الى الثوار ، وحاولت تسوية الموضوع مع الأسقف بتدخل من جانب المحامين(٥) .

غير ان التمايز الاجتماعى الذى وجد فى المدن الانجليزية قبل القرن الرابع عشر لم يكن ملحوظا ، ويحتمل أن تكون نقابة التجار قد انتظمت بصفة عامة قطاعا معينا من سكان المدينة — أى أولئك الذين اشتغلوا بالتجارة بصفة رئيسية(٦) — ولا يبدو أن الحرفيين قد استبعدوا منها ، وكان

---

(2) Cf. E.H. Byrne on «Genoese Trade with Syria» in Amer Hist. Review, 1920, PP 199-201.

Hist. Review, vol. v (1990), 634.

(3) C.W. Colby «The Groth of Oligarchy in English Towns, Eng.

(4) Brentano in English Guilds, 2.

(5) Brentano in English Guilds, 2.

(٦) وعلى اية حال ، لا يبدو أن الأمر كان كذلك فى بيورى وسانت ادموندز ، حيث يبدو أن ثمة اختلاطا بين وظائف نقابة التجار ومجتمع المدينة .

(M.D. Lobel, The Borough of Bury St. Edmunds, 79)

كل مواطن يشتغل بتجارة الجملة أو التجزئة ملزما بأن يدفع رسم عضوية للنقـــابة(٧) . وحال الانتماء الى فئة أشباه الأقنان دون الدخول فى عضوية نقابة الطائفة(٨) . وفى الوقت نفسه ، احتفظ أعضاء الطوائف ـــ فى كثير من المدن الانجليزية ـــ بوضعهم الزراعى وبحقوق المدينة معا ، أى أن حق الانتماء الى المدينة ارتبط بامتلاك قطعة من الأرض ، أو امتلاك بيت داخـــل حدودها . وفى مثل تلك الحالات كان الاشتغال بالتجارة لا يعدو أن يكون مجرد مصدر عرضى للدخل .

وكانت الفوارق قليلة بين المعلمين والأجراء فى نقابات الحرف ، كما أن الفوارق فى الدخل بين الفئتين لا تبدو كبيرة(٩) . فقد كان الحرفى الأجير يشتغل مع رب العمل ـــ جنبا الى جنـ بـــ فى نفس الورشة ، وغالبا ما كان يتناول طعامه على مائدته ، فوضعه كان أقرب الى وضع رفيق العمل منه الى وضع المستخدم الأجير ، حتى أن أحد كبار الباحثين ذهب ـــ عند تصنيفه لهذا القطاع من سكان المدينة ـــ الى حد القول بأنه « يصعب أن نجد أى فوارق طبقية بين التاجر والمعلم وعامل المياومة » عند بداية تكوين النقابات الحرفية(١٠) . واذا صح ذلك ، فان غياب الفوارق بين تلك الفئات يفسر ـــ بلا ريب ـــ سهولة انتقال عامل المياومة العادى الى مرتبة المعلم ، اذا كان على درجة من الحذق والمهارة ، وبانتمائه الى نقابة الطائفة يضمن الحـــق فى أن تكون له ورشته الخاصة به ، وحقه فى الاشتغال بتجارة التجزئة . واحتمالات الترقى هذه لا تكفى للتمييز بين مصالح الأجراء وأرباب العمـــل فحسب ، بل تحول دون قيام تفاوت كبير فى الدخل بين الشرائح المختلفـــة لمجتمع المدينة وبعضها البعض ، فى ضـــوء تأثير هذا الحـــراك ، وما يترتب عليه من منافسة بين المعلمين والتجار أنفسهم .

والأساليب التى كان يحصل بها مواطنو تلك المدن الاولى على دخولهم، تفوق فى الأهمية ، وجود أو غياب التفاوت الملحوظ فى الدخل ، أو المكانة الاجتماعية . وبالنسبة لهذه الناحية ، ربما كان هناك اختلاف طفيف ، أو لعله لم يكن هناك أى اختلاف فى معظم الحالات داخل مجتمع المدينة .

---

(7) Cf. Gross, Gild Merchant, 107.

(8) Cf. H.S. Bennett, Life on the English Manor, 1150-1400, 301. For London cf. Riley, Memorials of London, 58-9.

(9) Cf. Mrs. Green, Town Life, 11, 64.

(10) R.H. Gretton, English Middle Class, 65, Cf. also E.R.A. Seligman, Two Chapters on the Mediaeval Gilds, Publications of the Amer. Econ. Assocn, 1887, 90.

وعلى مر الزمن ، ازداد الملاك الأصليين لأراضي المدينة ثراء ؛ مع النمو السكاني واتساع رقعة المدينة ، من وراء بيع أراضيهم أو تأجيرها بقيمة ايجارية مرتفعة . وقد شكل هذا — على نحو ما أكده بعض الباحثين(١١) — مصدرا هاما لتراكم راس المال في القرنين الثالث عشر والرابع عشر .

ويبدو جليا ، أن ما أسماه ماركس « بأسلوب الانتاج الصغير » شكل الأساس الضروري لمجتمع المدينة فيما بعد ، وهو ذلك النظام الذي تتولى الانتاج فيه مجموعة من المنتجين الصغار ، يمتلكون أدوات انتاجهم ، ويتجرون بمنتجاتهم في حرية تامة . ويصدق هذا على أي حال على الحرف اليدوية ، ورغم ذلك فان ثمة مواطنين كانوا — منذ زمن مبكر — يشتغلون بالتجارة وحدها ، وقليل منهم من كانوا — في انجلترا — أكثر من مجرد باعة جائلين يتنقلون بين سوق المدينة والضياع المجاورة لها ، وكان نشاطهم يتسع نوعا ما عندما كانت التجارة في معظمها محلية الطابع ، فأخذت التجارة شكل مبادلة المنتجات الحرفية التي تباع بالتجزئة في سوق المدينة ، بمنتجات الريف التي يجلبها الفلاحون الى المدن لبيعها(١٢) .

وفي مثل هذا النوع من الاقتصاد يكمن أساس الرخاء المتواضع ، قياسا بمستوى تلك الأيام ، ولكن حد الادخار ظل ضيقا ، وبذلك كان مجال تراكم راس المال محدودا ، وذلك بغض النظر عن المكاسب غير المتوقعة ، أو ارتفاع قيمة أراضي المدن . فقد كانت انتاجية العمل — وكذلك الوحدة الانتاجية — صغيرة الحجم للغاية . وجلي أن البحث عن مصدر لتراكم رأس المال لا بد أن ينصرف الى خارج أسلوب الانتاج الصغير ، الذي مارسه الحرفيون في المدينة ، وليس الى داخله ، أي الى تلك التطورات التي غيرت بعد حين من البساطة البدائية لتلك المجتمعات الحضرية . وقد أخذت تلك التطورات شكل قيام طبقة من بين سكان المدينة ذات وضع ممتاز ، انقطعت صلتها بالانتاج ، وانكبت على الاشتغال بتجارة الجملة . وهنا — حيث كانت السوق أرحب وأكثر اتساعا — كانت تكمن الفرص الخصبة للربح ، التي تجاوزت أسلوب الحياة المتواضع للحرفي الذي يشتغل بيديه ، ويبيع سلعته في السوق المحلية ، والذي لم يدر بخلده يوما أن يحقق مثل هذه المكاسب .

---

(١١) وبصفة خاصة سومبارت في كتابه :

Der Moerne Kapitalismus, vol. 1, 643-50.

وتبعه في ذلك هوبسون في كتابه :

Evolution of Medern Capitalism.

(12) Eileen Power, The Mediaeval Wool Trade in England, 112-13.

والسؤال الذى يواجهنا للوهلة الاولى هو ما المصدر النهائى لتلك الثروة الحضرية الجديدة ؟ من الجلى أن مصدر ثراء الارستقراطية فى المجتمع الاقطاعى يعود الى بذخ البيوت الاقطاعية وتبذيرها فى المهرجانات والأعياد، والانفاق العسكرى ، والاستثمارات الكبيرة للفرق الديرية والكنيسة . وتكمن تلك المصادر فى العمل الجبرى للاقنان ، اذ كانت ثمرة فائض العمل الذى يزيد عما يسد رمق طبقة من الأقنان الذين وقعت على عاتقهم أعباء عديدة وثقيلة ، وكان مستوى حياتهم متدنيا بشكل غير عادى . وحتى فى ظل تلك الظروف كان عدد الأقنان الذين يعملون لخدمة كل سيد كبير نسبيا ، وكانت انتاجية العمل منخفضة بالقدر الذى جعل مجمل الفائض المتاح ضئيلا ، هذا اذا لم ينتزع السادة نصيب المنتجين أنفسهم ، حتى يبلغوا حد البؤس ، وتبلغ الأعباء الملقاة على عاتقهم حداً كبيرا من القسوة .

ومن السهل أن نعثر على مصدر الدخول الراسمالية ، والتراكم المستمر لراس المال ، فى الانتاج الراسمالى المتطور لفترة لاحقة ، رغم أنها تختفى وراء علاقات تعاقدية قائمة على المبادلة الحرة بين الأكفاء . وتتشابه مع المجتمع الاقطاعى من حيث قيامها على استغلال بروليتاريا تابعة ، بهدف اقتناص فائض عملها الذى يزيد عما يتطلبه المقابل الحقيقى لأجورها . ولكن الفائض فى هذه الحالة يتزايد بشكل ملحوظ بسبب زيادة انتاجية العمل التى أصبحت ممكنة بفضل التكنولوجية الحديثة .

ولنا أن نتساءل عن الثراء وتراكم رأس المال ، الذى حققتهالبرجوازية فى بداية أمرها . تلك البرجوازية التى لم يكن لديها — فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر — أقنان تعمل فى خدمتها ، ولم تكن قد استثمرت أموالها بعد فى توظيف بروليتاريا صناعية . ويمثل دخلها بالضرورة قسما من انتاج الفلاحين او الحرفيين فى المدن ، أيما كان شكل ذلك الدخل ، وهو مقتطع من الانتاج الذى كان لا بد ان يعود الى المنتجين انفسهم أو الى الارستقراطية فى شكل موارد اقطاعية . فكيف استطاع راس المال التجارى فى عهده المبكر أن يجتذب هذ االقدر من الانتاج ، وهو كاف لوضع أساس هذه الثروات الحضرية المبكرة ، وتلك العظمة التى تمتعت بها مدن أوربا فى القرن الرابع عشر ، والبيوت المالية مثل لومبارد Lombard وفلورنتين Florentine ؟

وهو سؤال لم يمل الاقتصاديون من الاجابة عليه منذ أيام آدم سميث، فيذهبون الى أن تلك الثروة المدنية كانت « منتجة » بكل ما تحمل الكلمة من معنى ، اكثر من كونها « مكتسبة » ، انتجتها نفس الخدمات — التى وفرها انتشار التجارة — للمنتجين المباشرين او للمستهلكين من الارستقراطية . فقد ساعدت التجارة على رفع مستوى معيشة المنتج ، بتوسيع نطاق

الأسواق ، وتوفير السلع التى تتنوع تنوعا كبيرا ، وتتوفر فى أماكن ومواسم لم تكن موجودة فيها من قبل ، وبذلك جنت البرجوازية مكاسبها من هــذه الزيادة العــامة ، وليس عن طريق الجــور على مســتوى الاســتهلاك الثــابت .

ولا جدال فى ان انتشار التجارة كان له أثره فى رفع مستوى المجتمعات التى كانت تنحصر من قبل فى الحدود الضيقة للسوق المحلية ، تماما كما أوجدت التجارة فى مرحلة تالية الشروط التى أدت الى التوسع فى تقســيم العمل فى الانتاج ذاته ، ومن ثم زادت من انتاجية العمل على النحو الذى وصفه آدم سميث . وبجلبها الملح والتوابل من مسافات بعيدة ، جعلت أكل اللحم ميسورا ، بدلا من أن يتعفن أو يفقد نكهته ، وبجلبها المواد الخام من مسافات بعيدة ، زادت من جودة الأقمشة المحلية ، أو حتى يسرت غــزل ونسج الأقمشة بعد أن كان ذلك متعذرا من قبل . وعن طريق البحث عن سبيل لتصريف المحصول فى المواسم التى يكون الانتاج فيها وفيرا ، وســد النقص فى التموين فى السنوات العجاف ساعدت التجارة على تجنيب المزارعين التعرض لمأساة جشع السوق المحلية أو للمجاعة . كل ذلك صحيح ، ولكنه لا يكاد يقدم لنا تفسيرا للثروات الهائلة ، والتراكم الكبير لراس المــال الذى تميزت به طبقة التجار فى تلك الفترة .

ان القول بأن التجارة فى حد ذاتها نافعة ، او انهــا أدت الى زيادة الأدوات المستخدمة ، لا يكفى لتفسير السبب الذى جعل التجارة تثمر هذا الفائض الملحوظ ، على حين لم تستطع الحرف اليدوية تحقيق ذلك ، ولا تفسر علة كون التجارة أساس المكاسب الكبيرة المتفاوتة . صحيح أن ضربات الحظ تكون اكثر توقعا ووفرة فى مجال جديد حديث الارتياد ، ولكن المغانم التى تعود من وراء تلك الظروف العرضية ، لا يمكن أن تحظى بذلك القدر من الدوام والاستمرار فى الدخل بهذا الحجم الكبير . وبمرور الزمن من الممكن أن تؤدى المنافسة فى هذا المجال الى توقعات طبيعية للكسب ، تتمشى مع الخط الذى تسير عليه الصناعة اليدوية ، وذلك اذ لم يتم وضع حد للمنافسة .

والتفسير الذى نسعى اليه تناول ظاهرتين : فمن ناحية كانت تجارة ذلك الزمان — وخاصة التجارة الخارجية — تتضمن اما استغلالا لبعــض الامتيازات السياسية او نهبا اقتصاديا مقنعا . ومن ناحية أخرى ، أحرزت طبقة التجار سلطانا احتكاريا بسرعة بالغة ، بمجرد تكوينها لأى شــكل من أشكال الاتحاد الذى كان يحميها من المنافسة ، ويحول شروط المبادلة لصلحتها ، عند تعاملها مع المنتج والمستهلك . ومن الواضح أن هــــذه الطبيعة المزدوجة للتجارة فى تلك الفترة كونت الأساس الرئيسى لثــروات

المدن الأولى ، ولتراكم رأس المال التجارى . وتنتمى الظاهرة الأولى الى ما وصفه ماركس « بالتراكم البدائى » ، وسوف نعطيها قدرا أكبر من الاهتمام فى مرحلة تالية ، أما الظاهرة الثانية فيمكن أن نصـــفها بأنها نوع من « الاستغلال من خلال التجارة » ، يتحقق عن طريقها فائض لرأس المـــال التجارى ، على حساب كل من الحرفيين فى المدينة والفلاحين فى الريف ، وحتى على حساب الارستقراطية المستهلكة الأكثر قوة التى انتقل جانب من مواردها الاقطاعية — أو تراكمها الاقطاعى — الى ايدى البرجوازية .

وفى فقرة تفصيلية ، يتحدث ماركس عن الأرباح التجـــارية فى ذلك العصر ، باعتبارها تتكون بالضرورة من « أرباح ناتجة عن التحويل » . ففى كثير من الحالات « لم تتحقق المكاسب الرئيسية عن طريق تصـــدير المنتجات الصناعية المحلية ، وانما تحققت عن طريق ترقية مبـــادلة المنتجات التجارية للمجتمعات الأخرى التى تمر بمرحلة تطور اقتصادى أقل مستوى، وعن طريق استغلال مجال الانتاج .. فالشراء بثمن بخس ، والبيع بثمن مرتفع ، هو قاعدة التجارة . انه ليس تبـــادلا على أساس متســـاو ، فالنسبة التراكمية التى يتم عن طريقها تبادل المنتجات ، جائرة تماما منـــذ الوهلة الأولى »(١٣) . لقد كان قصور التطور فى الأسواق ، وعجـــز المنتجين عن مبادلة منتجاتهم على نطاق أوسع من ذلك النطاق الضيق ، هو الذى منح رأس المال التجارى فرصته الذهبية . وكان فصل المـــواد الخام عن الحرفى ، والحرفى عن المستهلك — فى تلك الفترة — وحقيقة أن الموارد التى كانت فى يد المنتج ضئيلة الحجم ، وان ضآلتها حددت أفقه فى الزمان والمكان ، هى التى كونت مصدر الأرباح التجارية .

لقد كان وجود الازمات المحلية جنبا الى جنب مع المجاعات المحلية ، هو الذى أتاح لرأس المال التجارى فرصة النمو ، وبالاضـــافة الى ذلك ، فان وجود الأسواق المحلية الضيقة وسط ظروف المواصلات البدائية ، والتى تنفصل عن بعضها البعض ، كان يعنى ان اى تغير صغير فى حجم المشتريات المتاحة للبيع او فى كمياتها يؤدى الى حدوث تأثير كبير على سعر السوق ، مما يوفر فرص النجاح لأى محاولة لوضع نظم تخدم مصالح أولئك الذين يتجرون بين هذه الأسواق وبعضها البعض . وطالما استمرت هذه الظروف البدائية ، استمرت فرص الحصول على مكاسب غير عادية متاحة لاولئك الذين كانوا يملكون وسائل استغلالها . ومن الطبيعى أن يكون استمرار مثل تلك الأوضاع ، وعدم السعى لتغييرها ، هو الشغل الشاغل لرأس المـــال التجارى . ولهذا السبب ، كان الاحتكار هو أساس الحياة الاقتصادية

---

(13) Capital, 111, 387, 388.

فى تلك الحقبة . ولهذا السبب ايضا ظل راس المال التجارى يمثل — بدرجة كبيرة — نظاما متسلقا على النظام القديم . رغم أن التأثير الذى أحدثته التجارة فى تفكك العلاقات الاقطاعية كان ملحوظا ، وكان دور رأس المال التجارى — عندما تجاوز مرحلة المراهقة — محافظا وليس ثوريا .

أضف الى ذلك أن رأس الما لعند بداية تراكمه ، سواء من الأرباح التجارية ، أو من ارتفاع قيمة أراضى المدن ، اتسع أمامه منظـور آخر لزيادة الثروة . اذ أصبح بمقدور رأس المال أن يسمن من خلال الربا، واخذ الربا يتسلق على المنتجين الصغار من ناحية ، وعلى المجتمع الاقطاعى المتداعى من ناحية أخرى ، وذلك على حساب فرسان الاقطاع والبارونات الذين كانوا فى حاجة الى المال ، وكذلك حاجات الملوك ، التى لم يكن هنـاك حـدا لاشباعها .

ولا ريب أن السيطرة على السوق المحلية ، الذى مارسته نقـابة التجار وادارة المدينة ، قد وجه فى بداية الأمر لمصلحة المدينة ككل ، من خلال معاملاتها مع الريف من ناحية ، ومع التجار الغرباء من ناحية أخرى. وقد شاع التأكيد على ظاهرة سيطرة المدن على أسـواقها عن طـريق المكاسب التى نالتها تلك المدن من السـلطة الاقطاعية . وتتضـمن تلك المكاسب حق فرض عوائد للسوق كونت مصدرا هاما لدخل المدينة ، وخلصت المدن من جانب من أعبائها الثقيلة المتمثلة فى الجزية ، التى كانت تدفعها نظير تمتعها بتلك الامتيازات .

ولكن ثمة مظهر آخر لتلك السيطرة على السوق نال قـدرا أقل من التأكيد ، ولكنه يعد أساسيا من نواحى عدة ، فلما كانت البلدية تملك حق وضع النظم التى تحدد الذين يشتغلون بالتجارة ، والسلع التى يتجـرون بها ، فقد كانت تتمتع بسلطة ذات بال ،تتيح لها ترجيح كفة ميزان المعاملات فى السوق لصالح سكان المدينة . فاذا كا نباستطاعة البلدية تحديد معاملات بعينها أو — على الأقل — تفضيل فى بعض المعاملات لمواطنيها ، واذا كان باستطاعتها أن تضع حدا أدنى لأسعار السلع التى يبيعها سكان المدينة ، وحدا أقصى لأسعار السلع التى يشترونها ، وأن تقلل من المصادر البديلة للبيع والشراء المتاحة فى الريف المحيط بها ، وأن تحدد حق التجار الغـرباء فى التعامل مع سكان الريف مباشرة ، أو مع أى جهة عداها ، فان ذلك يعنى أن بلدية المدينة ، أحرزت سلطانا عريضا مكنها من التأثيـر على شروط المبادلة لصالحها وحدها(١٤) . وحقيقة الأمر أن المدن حاولت تحقيق ذلك كله

(14) Schmoller, Mercantile System, 8-9. Cf. also Ashley, Introduction, 7 seq.

من خلال التنظيمات التى وضعتها لأسواقها ، وكانت تلك التنظيمات متشابهة بشكل ملحوظ .

وجاء تسعير الخبز والجعة والنبيذ فى طليعة تلك التنظيمات ، وكان ذلك التسعير يستهدف توفير السلع التى يستهلك سكان المدينة جانبا كبيرا منها ، بأسعار رخيصة . « وكان الاهتمام الرئيسى للمدن ينصب على أسعار القمح ، حتى لا ترتفع عن حد معين ، وكان ذلك هدفا رئيسيا للتنظيمات المتعلقة بالسوق »(١٥). وأحيانا كانت سلع كالخشب ، والصوف ، والشحم، والشموع ، تخضع أيضا للتنظيم . ولم تحدد تلك التنظيمات الحد الأعلى للسعر فحسب ، بل ربطت الاتجار بسلع معينة بشوارع بعينها من شوارع المدينة ، ومنعت تداول تلك السلع خارج الاماكن المخصصة لبيعها ، لتلافى التغيرات التى ترتفع عن طريقها الأسعار ، وما يترتب على ذلك من اضطراب فى العرض .

وكانت معظم التنظيمات الخاصة « بالاستئثار » و« الاحتكار » مدفوعة بأغراض مماثلة ، فكان التجار الغرباء — عامة — يمنعون من البيع حتى يبيع سكان المدينة ما لديهم من سلع . فقد نصت مراسيم سوثامبتون Southampton — على سبيل المثال — على « أنه لا يجوز لاى مواطن أو غريب أن يساوم على أو يبيع أى نوع من السلع التى تأتى الى المدينة ، قبل أن تستوفى نقابة التجار بالمدينة حاجتها من تلك السلع ، وذلك ما بقى هناك عضو من أعضاء النقابة يرغب فى الشراء » . كما أن لائحة شركة قصابى لندن ، منعت القصابين الغرباء من شراء المواشى فى سميث فيلد Smithfield قبل العاشرة صباحا ، أما أعضاء الشركة فكانوا يشترون حاجتهم من الماشية فى الثامنة(١٦) . كذلك نصت قوانين نقابة تجار برويك على منع اى شخص — عدا أعضاء الطائفة — من شراء الصوف أو الجلود ، ومنعت الجزارين من التوجه خارج المدينة لجلب المواشى التى تباع داخلها(١٧) .

وفى باريس ، كان محظورا على أى تاجر أن يستقبل شحنة من المؤن — القادمة بالبر او عن طريق النهر — ليعقد صفقة مسبقة ، خارج دائرة مركز المدينة (١٨) . « وفى بريستول كان تجار المدية يعقدون اجتماعا عند

---

(15) N.S.B. Gras, Evolution of the English Corn Market, 68.

(16) A. Pearce, History of the Butchant Gild, 43.

(17) D.B. Morris, Stirling Merchant Gild, 43.

(18) Saint-Leon, Histoire des Corporations de Metiers, 153,

وصول سفينة محملة بالبضائع الى المينــاء ، ليقرروا ما يمكن عمله لصالح زملاءهم فى الطائفة ، وبذلك يحولون دون وقوع منافسة تنجم عن ترتيبات مسبقة ، ويحددون الأسعار التى يجب أن تشترى بها تلك الشحنة(١٩) . وفى الحالات التى كانت تحدث فيها ندرة فى سلعة معينة ، تقوم ادارة المدينة بشراء تلك السلعة نيابة عن المواطنين ، على نحو ما حدث فى ليفربول ، حيث كانت كل الواردات تقدم لعمدة المدينة ليشتريها نيابة عن المدينة كلها ، قبل أن تطرح للبيع(٢٠) .

أما النوع الثانى من التنظيمات فكان يتعلق بالغرباء ، ويستهدف منعهم من التعامل مع الريف المحيط بالمدينة ، والزامهم ببيع السلع أو شرائها من تجار المدينة الذين لعبوا دور الوسطاء . وكانت معظم السلع التى يجلبها التجار الغرباء سلعا كمالية ، تناسب اذواق الأغنياء من سكان المدينة واعيان الريف المجاور لها . وفيما عدا ذلك كانوا يجلبون المواد الخام اللازمة لبعض الحرف . كذلك كان التجار الغرباء يشترون — أحيانا — المنتجات الحرفية المحلية ، وقد يهتمون بشراء المواد الخام المحلية ، كالصوف والجلود من القرى ، اذا كان ذلك مسموحا به . وكان على الغرباء — تبعا لذلك — أن يتعاملوا مع أعضاء نقابة التجار ، وأن يقيموا فى ضيافة أحد مواطنى المدينة — على أن يكون من أرباب عائلاتها — يلعب دور الكفيل الذى يعد مســئولا أما مادارة المدينة عن اى معاملات سرية أو محظورة يمارسها ضيفه . ولكن فى مواسم الأسواق العامة كان يسمح للتجار الغرباء أن يضربوا خيــامهم ويبيعون للجميع ، ويمارسون شتى أنواع المعاملات .

واعتبرت الامتيازات الخاصة التى منحها الملك لجماعات التجـــار الأجانب فى لندن ، والتى تضمنت الحق فى امتلاك الاحياء الخاصة بهم — مثل ستيل يارد — امتيازات استثنائية ، جلبت على أولئك التجار الأجانب سخط سكان المدينة . وكان أولئك الأجانب يحصلون من الملك أحيانا — على حـــق الاشتغال بتجارة الجملة والتجزئة ، فى سائر أنحاء المملكة . ولكن الحكومات الاقليمية تحدت حق التجار الأجانب فى البيع بالتجزئة أو الاتجار مباشرة مع الريف ، أو مع غيرهم من التجار الاجانب ، وكانت تلك الظاهرة موضــع صراع شهده القرن الرابع عشر(٢١) . وقد ذكر آشلى أن « التجار الوافدين

---

(19) Lipson' Op. cit., 245.

(20) Ashley' Introduction' Bk' 33 - 9; Cunningham' Progress of Capitalism, 67; Gross, op. cit., 135-7.

(21) Alice Beardwood, Alien Merchants in England, 1350-77, 39 - 40, 55 - 6.

من الخارج ، كانوا يستقبلون بالترحاب ، اذا أحضروا سلعا أجنبية يستفيد تجار المدينة من بيعها بالتجزئة ، او عندما يشترون السلعة التى جمعها تجار المدينة من الحرفيين الانجليز والمزارعين بغرض تصديرها فقد كانوا محل الترحيب ما داموا يخدمون مصالح سكان المدينة ، أما اذا كان وجودهم يحقق عكس ذلك ، فانهم يخرجون على الشروط التى سمح لهم بالاتجار مع المدينة على أساسها »(٢٢) .

وتقدم لنا المدن الاسكتلندية مثلا لذلك ، فقد نص قانون التجول — فى القرن الثالث عشر — على حظر البيع والشراء بالنسبة للتجار الغرباء فى اى جزء من اجزاء المقاطعة المحيطة بالمدينة ، وكان عليهم أن يجلبوا بضائعهم الى المدينة ذاتها لتباع هناك . ويتجلى ذلك بوضوح فى مراسيم المدن الاسكتلندية ، التى وقعها ملك اسكتلندا فى بيرث عام ١٣٦٤ ، والتى حددت الطابع الاحتكارى للمدن ، ونص فيها على « أن لا يبيع احد شيئا الا لتجار المدن التى يستظل بامتيازاتها ، فمن حق أولئك التجار جلب السلع الى الأسواق عبر المدن ، ليشتريها التجار هناك ، ويتولون احتكارها دون قيود »(٢٣) .

أما النوع الثالث من التنظيمات التجارية ، فكان يتعلق بنقابات الطوائف ، ويستهدف الحد من المنافسة بين الحرفيين وبعضهم البعض . فكان هناك تحديد لحقوق المنافسة فى فرنسا تشمل النداء على السلعة أو ملاحقة المستهلك الذى يعتزم الشراء من حرفى آخر مجاور لذلك الحرفى ، كما كانت نقابة الغزالين فى لندن تعتبر اغراء زبون حرفى آخر نوعا من الجرم(٢٤) . وليست لدينا معلومات واضحة عن مدى انتشار ظاهرة تحديد سعر ادنى للسلع التى كان ينتجها الحرفيون . ورغم أن مثل ذلك السلوك لم يكن معترفا به كحق من حقوق نقابات الحرف ، الا أنه كان يمارس — بدون شك — سرا أو علانية . كما كانت تلك التنظيمات تهتم بنوعية المنتجات ، وهو ما كتب عنه الكثيرون ، (كالفوارق التى كانت تميز نقابات الطوائف عن نقابات العمال فى القرن التاسع عشر) .

وكانت تلك التنظيمات تحول دون أن تأخذ المنافسة شكل الغش فى

---

(22) Ashley, Introduction, BK, 11, 14. Cf. also Mrs. Green., Town Life, 11, 37-40; Schmoller, op. cit., 11; Gross, op. cit., 46-8.

(23) D. B. Morris, op. cit., 53, 63.

(24) Saint-Leon, op. cit., 152; F. Consitt, London Weavers' Company, 83, 90.

نوعية السلعة ، أو عدم اتقان جانب من جوانب الحرفة على حساب جانب آخر ، وتحول دون ممارسة العمل سرا من أجل عملاء بعينهم ، او محاولة التخفى فى الظلام عن أعين المراقبين الرسميين ، (كما شمل ذلك تحديد المنتج من السلعة) ، وكان العمل ليـلا محظورا ، وكذلك بيع السـلع فى بيت الحرفى على « أضواء الشموع » . وكان صناع السكاكين فى لندن يمنعون من مزاولة حرفتهم داخل غرف مغلقة ، ويلزمون بمزاولة الحرفة فى دكان مفتوح على قارعة الطريق . كذلك منع صناع السلاح فى براسير من ممارسة البيع فى الخانات والأماكن الخاصة(٢٥) . وكان مواطنو المدينة يحصـلون احيانا على حق احتكار شراء بعض المواد الضرورية لحرفهم « للحيلولة دون وقوع الفائدة التى تتحقق لسكان المدينة فى أيدى المدن المجاورة ، وفى بعض الأحيان كان يحظر بيع سلعة معينة للافراد الذين يقيمون خارج المدينة »(٢٦) . وعلى سبيل المثال كان القصابون يمنعون أحيانا من بيع شحومهم لغير صناع الشموع فى المدينة .

واحرزت مثل تلك التنظيمات تأثيرا محدودا بالطبع على شروط التجارة بين سكان المدن وعملائهم من ناحية ، والذين يمدونهم بالمواد اللازمة لهم من ناحية أخرى ، فى حالة قيام الأسواق على مسافات سهلة الاتصـال ببعضها البعض ، حيث كان باستطاعة القروى أن يبادل منتجاته بسـلع المدينة . وعلى أية حال ، فان تجاور تلك الأسواق المتنافسة ، وضع حدودا لتأثير سياسة نقابات التجار على شروط التجارة . فكان حق امتلاك سوق بعيدة عن المنافسة داخل منطقـة معينة ، امتيازا يسعى اليه التجـار بحماس ، ويعملون بحرص على المحافظة عليه .

وكان ذلك النوع من الاحتكار المحلى هو جوهر « سياسة الاغلاق » الشهيرة ، وكان الصراع من اجل الحصول على « حقوق الاغلاق » أساس الصراع بين المدن، ونشوب الحروب الداخلية فى أوربا كلها — فيذكر شمولر أن « كل مصادر دبلوماسية البلديات واللجوء الى العنف ، اسـتخدمت للسيطرة على الطرق التجارية ، وللحصول على حقوق الاغلاق . وهدفتلك السياسة ، حيث كان الكثير من الطرق يمر بالمدينة ، والقليل منها يتجاوزها هو السعى لايقاف البضائع فى الطريق — بقدر الامكان — أثناء مرور القوافل أو السفن ، والاستحواز على البضائع وبيعها لسكان المدينة »(٢٧) .

---

(25) C. Welth, History of Cultures' Company of London, vol. 1, 142; S.H. Pitt, Notes on the Hist. of the Worshipful Company of Armourers and Brasiers, 13.

(26) Ashley, op. cit., 20.

(27) Mercantile System, 10,

وكان احد أسباب الاضطرابات الدائمة بين برستول ولوردبيركلى هو ادعاء الأخير حق اقامة سوق مستقلة فى شارع ردكليف . وقام صراع مرير فى كانتربورى بين الاسقفية والمدينة حيث كانت أسواق الاسقف تقع فى وستجيت وونجهام كما نجد أسقف ادموندز يحتج بشدة تماما — كواحد من تجار المدينة — عندما أقام الرهبان فى ايلى سوقا عند لاكن هيث ، وهدد بأن « يذهب بخيله وسلاحه لتدمير السوق » ، ونفذ تلك التهديدات ، فجرد حملة على السوق تحت جنح الظلام ، كان قوامها ستمائة رجل مسلح(٢٨) . ومنع رئيس دير رافورد فى عام ١٣٠٢ من اقامة سوق عند هادنهام وراء نهر التيمز(٢٩) . وأثير الاعتراض حول سوق ليم لقرية من مدينة بريدبورت .

وحاولت لندن منع مواطنيها من الاختلاف الى الأسواق التى تقع خارج المدينة ، فمنع تجار الأقمشة فى لندن من بيع منتجاتهم خارج أسوار المدينة ، كما منع أى مواطن من الذهاب الى سوث وورك جنوب التيمز لبيع القمح او المواشى أو غيرها من البضائع « حيث كان من الممكن أن تقام الأسواق هناك »(٣٠) . وحاول تجار ليم احتكار الوساطة فى تصدير قمح كمبردج شاير ، عن طريق منع تجار كمبردج وايلى من بيعه لأحد سواهم ، وكان السماكون فى لندن احرارا فى الاتجار بالسلع المستوردة فى يارموث ، ولكنهم كانوا يحتكرون تجارة السمك فى لندن لتفادى منافسة تجار يارموث(٣١) . « واستخدم مجلس مدينة ستراتفورد رجالا مسلحين بالهراوات لابعاد تجار كوفنترى ، كما ناضل صناع القفازات فى ليستر لمنع تجار القفازات فى آشبى ولوبرو من بيع الجلود فى سوقهم »(٣٢) . « وكانت ايلى تغار من كمبردج ، وباث تغار من بريستول ، ولين تغار من بوستون ، وأوكسفورد تغار من ونشستر ، كما كانت المدن الانجليزية جميعا تغار من لندن »(٣٣) .

وبصفة عامة كانت مدن العصور الوسطى القائمة « فى البلد الواحد تنظر الى بعضها البعض ، نظرة تجارية مشربة بروح الغيرة والعداء ،

(28) Lipson, Economic History (Middle Ages), 213.
(29) H. Liddell, History of Oxford, 553.
(30) Lipson, op. cit., 212, H. T. Riley, Liber Albus, 238.
(31) Unwin, Finance and Trade under Edward III, 234, 237.
(32) Unwin in Commerce and Coinage in Shekespear's England, vol. 1, 315.
(33) A. Law, English Nouveaux Riches of the Fourteenth Century, Trans. Ryl. Hist. Society, Ns. IX, 51.

أكثر مما تفعله الدول المختلفة الآن »(٣٤) . وفى مجال التجارة الخارجية ، شن احتكار الأقمشة فى أنتورب صراعا مريرا لمدة قرن من الزمان ضد احتكار الأقمشة فى كاليه ، كما أدى الصراع بين الهنسا وتجار كوبنجهام الى حرب استمرت ست سنوات فى عام ١٥٤٦ دارت رحاها بين الدانمرك ولوبك(٣٥) ، وتحالفت لوبك مع الدانمرك من عام ١٥٦٣ حتى عام ١٥٧٠ لشن حرب ضد السويد من أجل حق الاتجار مع نارفا(٣٦) .

وفى مرحلة متقدمة اتسم احتكار المدينة للتجارة بطابع « استعمارى »، فيما يتصل بعلاقته بالريف ، فنسمع من حين لآخر — حتى فى انجلترا — عن مدن بسطت سلطتها على الاقليم المجاور لها ، وبالتالى أجبرت القرى على التعامل فى سوق المدينة(٣٧) . وحصلت المدن الاسكتلندية على حق جباية الجزية ، وممارسة امتيازات تجارية وحرفية معينة على مساحات واسعة مجاورة لها . كما كان حق فرض الاتاوات على البوابات والجسور فى المناطق المجاورة موضع حرص المدن ، وحيثما كان تحويل التجارة نحو اتجاه معين أمرا مرغوبا فيه لعبت الاتاوات نفس الدور الذى كانت تلعبه السيطرة على وسائل النقل وفئات النولون فى السياسات التجارية للدول فى العصر الحاضر .

وفى القارة الاوربية تطور اتجاه جمهوريات المدن الغنية للسيطرة على الريف المحيط بها واستغلالها ، فتحولت الكومونات الايطالية والمدن الامبراطورية الالمانية ، والمدن الهولندية ، والمدن السويسرية الى دويلات صغيرة . فأجبرت أولم وفلورنسا — على سبيل المثال — الأقاليم المجاورة لها على جلب الأبقار الى المدينة . ومنعت كولونيا التجار الفلمنكيين فى القرن الثانى عشر من مد نشاطهم الى أعالى الراين ، كما منعت البندقية راجوسا — فى القرن الثالث عشر — من التعامل مباشرة مع المدن الواقعة شمال الادرياتيك (الا اذا كانت هذه المعاملات تستهدف استيراد الاغذية للبندقية) ومنعت رافنا من الاستيراد مباشرة عبر البحر أو من شمال ايطاليا وانكونا ، كما منعت أكويليجا من تصدير البضائع الى المناطق الداخلية التى تعتبرها البندقية موردا خاصا لها . ومنعت جنوة التجار الفرنسيين من الاتجار مع المناطق الواقعة الى الجنوب منها ، ودار صراع مرير بين بيزا ولوكا فى القرن الثانى عشر بسبب ادعاء الأخيرة الحق فى احتكار حركة البضائع بين بيزا والمناطق الشمالية .

---

(34) Gross, op. cit., 51.
(35) C. Walford in Trans., Ryl. Hist. Society, Ns. IX, 114.
(36) H. Zimmern, The Hanse Towns, 26.
(37) Mrs. Green, Town Life, vol. 1, 3.

وكانت فينا على درجة من القوة مكنتها من منع تجار سوابيا ، ورجنز بورج ، وبساو من الابحار ببضائعهم فى الدانوب جنوبا الى المجر واجبرتهم على عرض بضائعهم للبيع على مواطنى فينا . ويوضح لنا روتكوسكى Rutkuwski أن « كراكاو حاولت فى القرن الرابع عشر منع تجار تورن من الاتجار مع المجر ، مدعية لنفسها حق تخزين البضائع ، وبذلك اغلقت الطريق الى الشرق فى وجه تجار برسلاو ، بينما حاولت مدينة لفوف احتكار التجارة مع المناطق الواقعة الى الشرق » ، ومنعت مدينة نوفجورد الهنسا من الاتجار مع المناطق الواقعة وراء مدينتهم ، واحتفظت بحق الوساطة التجارية بين التجار الأجانب والمدن المحيطة بها .

وادى الصراع النهائى بين نوفجورد وموسكو الى اخضاع المدينة الأولى اخضاعا تاما ، ففازت موسكو باحتكاراتها فى المنطقة الواقعة الى الشمالى الشرقى ، والممتدة حتى جبال الأورال وما وراءها ، وهى مناطق غنية بالفراء والمعادن . وكانت نقابات التجار الروسية فى القرن السابع عشر — على درجة من القوة مكنتها من منع التجار الانجليز — عامة — من الاتجار جنوبى ارشنجل ، كما منعت التجار الفرس من التقدم شمال استراخان ، على حين كانت تجارة استراخان قاصرة على نقابات التجار الروس . وبذلك احتفظ الروس باحتكار التجارة بين شمالى أوربا وفارس، وخاصة تجارة الحرير ذات الأرباح الكبيرة ، ونجحوا فى تثبيت أسعار بيع المنتجات الروسية فى استراخان كالكتان والفراء عند نسبة ربح تتراوح بين ٥٠ر١٠٠٪ من سعر التكلفة بما فى ذلك مصاريف النقل . كما كان سعر الحرير فى أرشنجل يزيد بنسبة ٥٠٪ عنه فى استراخان(٣٨) .

ومارس تجار المدن السويدية احتكار تصدير الحديد الخام ، فمنعوا التجار الأجانب من التوغل فى الأقاليم المنتجة للحديد والشراء مباشرة من المنتجين .

---

(٣٨) منح التجار الانجليز فى القرن السادس عشر حق الاتجار المباشر مع بروسيا عبر روسيا ، ولكن هذا الامتياز الغى فى القرن السابع عشر بضغط من نقابات التجار الروس ، ففى ١٦٤٩ الغيب حقوق الاتجار مع المناطق الواقعة جنوبى ارشنجل ، وبموجب التنظيمات التى صدرت فى ١٦٦٧ منع التجار الاجانب من الاشتغال بتجارة التجزئة او الاتجار بالجملة الا مع التجار الروس . وفى ١٦١٩ اغلقت حكومة القيصر الطريق البحرى الى اوب فى وجه كل التجار الأجانب ، وهو الطريق الذى كان يسكله التجار الانجليز والهولنديون والالمان ، حيث كانت سيبريا وجهتهم .

R. H, Fisher, The Russian Fur Trade, 1550-1700, 78.

ويذكر هكشر Heckscher أن « عصبة الهنسا حاولت أن تحــول بين المدن الداخلية ، وبين اقامة علاقة مباشرة بالبلطيق ، وحرمت جميع المــدن من الاقتراب من الأسواق الداخلية » . ووصف المجلس الانتخابى لبراندبورج سياسة هامبورج فى عام ١٥٨٢ بأنها « كانت معنية باغتصاب القمح بأسعار منخفضة وفق الشروط التى تمليها على رعايا منتخب براندبورج ، وتتــولى بيعه بعد ذلك بأسعار مرتفعة وفق هواها »(٣) .

٢

وهناك الكثير من الدلائل التى تشير الى أن تلك السياسات الطموحة، كانت نتاجا لمصالح طبقة من تجــار الجملة الاغنياء ، الذين ما لبثــوا أن أخضعوا حكومة المدينة لسيطرتهم التامة . ولم تكن تلك السياسات تخدم المصالح العامة لسكان المدينة ، فنظام السيطرة على سوق المدينة ، واحتكار التجارة فيه ــ الذى شرحناه ــ كان من الممكن أن يستخدم لتحقيق فوائــد معينة لمجموعة من التجار المتخصصين ، الذين كانوا يكسبون من الفرق بين نوعين من الأسعار : أحدهما ، الأسعار التى يشترون بها الانتاج المحلى من الفلاحين والحرفيين ، وثانيهما ، الأسعار التى يبيعون بها ذلك الانتاج للغرباء أو للمستلهكين من سكان المدينة ، أو الاسعار التى يستطيعون عن طريقها شراء السلع المجلوبة من مسافات بعيــدة ، ويطرحونها للبيع للمشــترين المحليين . وحيثما كانت التنظيمات التجارية ــ التى تشكل اطار مصــالح أصحاب الحرف ــ تجرى على نحو متباين مع مصالح تجار الجملة ، باعتبارهم المشترون لمنتجات الحر فـالمحلية ، فان السلطة الجديدة التى اكتسبها تاجر الجملة ، مكنته من أن يبسط أو يقبض تلك التنظيمات .

وحيثما كانت الضوابط التجارية توجه ضد التجار الغرباء ، وتحــول بينهم وبين الأسواق الأخرى ، وتضيق مجال نشاطهم ، كان تاجر الجملة يضمن وضعا ممتازا لنفسه ، من خلال اتفاقات يعقدها مع تجار المــدن الأخرى ، يوافق عن طريقها كل طرف على تخفيف الحواجز التى تقف فى طريق تجارة الطرف الآخر من أجل المنفعة المتبادلة للطرفين . وكانت مثل تلك المواثيق التجارية هى أساس العلاقات التى قامت ــ على ســبيل المثال ــ بين الهنسا وشمال ألمانيا والمدن الفلمنكية . وعندما يبلغ رأس المال التجارى هذه المرحلة من مراحل النمو ، تتجه الجهود الجماعية لتجــار الجملة وتجار الاستيراد ــ بلا ريب ــ نحو أضعاف النظام الاحتكارى فى

(3) E. Heckscher, Mercantilism, vol. II, 60-76 ; Schmoller, Mercantile System, 13-14, 31.

المدينة ، ذلك النظـــام الذى مهد لهم سبيل النمو ، من أجل تقــوية احتكار التجارة لمصلحتهم ، عن طريق تنظيم يشمل مجموعة من المدن . وكانت تلك الحـــال — على الأقل — هى التى وفرت الحماية لوضع نقــابات الحرف ، فى اطار التنظيمات التجارية الخاصة بالمدينة. وقد ادت هــذه الظاهرة فى المدن الفلمنكية — على سبيل المثال — إلى وقوع حرب حقيقية بين حكومات المدن ، والمصالح الراسمالية للهنســا ، التى كانت تدير عمليــاتها على أساس قومى ، وحاولت أن تطور صناعة الريف لتصبح منافسة للحـــرف اليدوية فى المدينة . بينما ناضل تجار أولم لاقتطاع جزء من الأراضى حول المدينة وفصلها عنها ، حتى يستطيع نساجو الريف استخدامه ، ومنافســة طائفة النســاجين فى المدينـــة . ولكن هــذا الجانب من قصة التطور ينتمى الى مرحلة تالية .

وقد اتخذت ارهاصات المصالح التجارية المنظمة فى المدن ، باعتبارها كيــانا متميزا عن طوائف الحـــرف ، شكلان متوازيان بصــورة عامة : أولهما ، قيام عناصر تجارية متخصصة ، جاءت من بين الحرفيين الأغنياء (فى انجلترا على الأقل) ، فصلوا انفسهم عن عمليات الانتـــاج ، وكونوا مؤسسات تجارية اخذت فى احتـــكار بعض المجالات المعينة من تجـــارة الجملة . وثانيهما : ظهور تلك المؤسسات التجارية الجديدة ، التى ما لبثت أن فرضت سيطرتها على حكومة المدينة ، واستخدمت نفــوذها السياسى لتوسيع امتيازاتها ، واخضاع الحرفيين لسلطانها . ويتجلى ذلك فى مناطق كثيرة من القارة الأوربية منذ عام ١٢٠٠ .

وفى الأراضى المنخفضة ، نجد أن نقــابات الحرف فى المدن الكبرى ، التحمت بمؤسسات التجار الأغنياء ، بعدما أمنت وضعها فى مواجهــــة الكنيسة والنبلاء ، واخذت تلك المؤسسات تحتكر تجارة الجملة ، وفرضت رسوما لعضوية النقابات كانت على حد تعبير بيرين « بعيدة عن متنـــاول يد صغار التجار » ، وازاحت أولئك الذين كانوا يتمتعون بثقــل كبير فى المدينة ، وهم تجار التجزئة ، وكذلك الحرفيين من اصحاب « الأظـــافر الزرقاء »(٤٠). ويتضح فى نفس الوقت أن السيطرة السياسية بدات تنتقل — فى المدن ذاتها — الى أيدى أثرياء المواطنين الذين اصبحوا يعرفون باســـم « الاشراف » . واصبح اختيار اعضاء مجلس ادارة المدينة الذى كانت تشغل مقاعده عن طريق الاقتراع بين المواطنين ، يتم عن طريق التعيين بواسطة الأشراف ومن بينهم أنفسهم . وتولى اعضـــاء ذلك المجلس الاشراف على

---

(40) Pirenne, Belgian Democracy, 112; also Brentano in Eng. Guilds, cvii.

الحرف ، وتنظيم الأجور ، والسيطرة على سوق المدينة . « فانتقلت السلطة بشكل غير ملحوظ الى أيدى المواطنين الاكثر ثراء ، وتغير شكل الحكومة فى تلك المراكز التجارية والصناعية من الديمقراطية ، الى حكم الاثرياء ، ثم الى الاوليجاركية »(٤١) .

ووقع تطور مشابه فى مدن شمال أيطاليا حيث كانت السلطة تتركز فى يد أشراف المدينة (الذين تحالفوا مع النبلاء المحليين) ، وقد كونت تلك الطبقة الحاكمة التى سيطرت على المدن الجمهورية فى لومبارديا، وتوسكانيا، وللبندقية ، ثرواتها من الاشتغال بتجارة التصدير المربحة مع بلاد الشام ، ومن تجارة الأقمشة الثمينة عبر جبال الألب مع غربى وشمالى أوربا . وكونت الموارد البابوية معينا لاستثمارات العائلات الثرية فى المدن ، ففاق النشاط المصرفى والربا التجارة فى الأهمية فى بعض المدن مثل فلورنسا . ومنذ منتصف القرن الثالث عشر سيطر رجال البنوك وتجار التصدير على حكومة المدينة فى فلورنسا (مثل اسرة كاليمالا الشهيرة)(٤٢) .

وفى مدن شرقى المانيا فى القرن الرابع عشر « كان العمد يختارون من بين أفراد بعض العائلات المحدودة المشتغلة بالتجارة ، أو القماشين أو ملاك الأراضى ، وكان أولئك يختارون خلفاءهم ، على حين ظلت نقابات الحرف وطبقة العامة بعيدة عن المشاركة فى حكومة المدينة »(٤٣) . وفى باريس ، سيطر التجار على السلطة من خلال المؤسسات التجارية الست الكبرى ، على نحو شبيه بما حدث فى المدن الايطالية وفى مدينة بال(٤٤) . وكانت حكومة باريس — على ما يبدو — منذ القرن الثالث عشر ، فى ايدى تجار الهنسا ، الذين حصلوا على الكثير من الامتيازات عند نهاية القرن الثانى عشر . وما كاد يحل منتصف القرن الرابع عشر ، حتى نجد كبار نساجى باريس ينظمون انفسهم فى اتحاد القماشين ، ويخضعون الحرفيين من النساجين والصباغين لهذه المؤسسة التجارية الجديدة . وحدث نفس الشىء مع سروجية باريس ، الذين كونوا مؤسسة تجارية رفعت رسوم العضوية لتحد من الانتماء اليها ، وادعت لنفسها حق شراء المنتجات

---

(41) Pirenne, op. cit., 110; also Pirenne, Histoire de Belgique, vol. 1, 369 seq.

(42) Sismondi, op. cit., 237, 442, 564; Luchaire, op. cit., 95-6, 108 seq.

(43) F.L. Carsten, in Trans. Ryl. Hist. Society, 1943, p. 73 seq.

(44) Ashley, Introduction, BK. 11, 644-5, 647-51.

الجلدية لبيعها من جديد ، واحتفظت لنفسها بحق مراقبة اعمال الحـرف المشتغلة بالجلود(٤٥) .

وقد وقعت تلك التطورات فى المدن الانجليزية فى القـرن الرابع عشر، فكان تحول الباعة الجائلين — فى القرن الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر — الى طبقة سياسية هامة من الأشراف فى القرن الرابع عشر ، من الملامح المميزة لذلك العصر(٤٦) . وكان ذلك التطور يرتبط باغتصاب أشراف المدن للامتيازات الاقتصادية وللسلطة السياسية ، فثمة دليـل على أن ديمقراطية المدن قد الغيت فى القرن الرابع عشر ، كما ان هناك ادلة على ان الامتيازات التجارية كانت متاحة بشكل أو بآخر (من الناحية القـانونية على الأقل وان لم يكن من الناحية الفعلية) لقطاع كبير من المواطنين .

وتعددت الأشكال الحقيقية لذلك الاغتصاب للامتيازات الاقتصـادية والسلطة السياسية ، ففى بعض الحالات تحولت نقابة التجار — التى كانت تتكون من غالبية سكان المدينة بما فيهم الحرفيين — الى مؤسسة مغلقـة حرمت الحرفيين من حق الاشتغال بتجارة الجملة(٤٧) . كما نجد الحرفيين فى شروسبورى قد استبعدوا من ممارسة تجارة الجملة فى عام١٨٦٣(٤٨) . وفى نيوكاسل ، منعت نقابة التجار نفس الحق عن « ذوى الأظافر الزرقاء »، او أولئك الذين يكومون بضائعهم على قارعة الطريق(٤٩) . وفى كوفنترى ، حرمت نقابة التجار (التى تشكلت فى وقت متأخر) الحرفيين من ممارسة تجارة الجملة ، ثم ما لبثت أن سيطرت على ادارة المدينة ذاتها . كما أن نقابة ترنتى التى تكونت فى عام ١٣٤٠ « جمعت فى ايديها زمام السلطة عن طريق حكام البلدية .. وجرت العادة — منذ وقت مبكر — على أن يشغل رجل واحد منصب العمدة ورئاسة نقابة التجار معا لعدة سنوات .. ولم

(45) Cf. Lespinasse et Bonnardot, Les Metiers et Corations de la ville de Paris, iv; Levasseur, Hist. de Classes Ouvriers en France (Ed. 1859) Tome 1, 285 seq.; Wergeland, History of Working Classes in France, 32; Charles Normand, La Bourgeoisie Française au xvIIe Siecle, 153-6.

(46) A. Law, «English Nouveaux-Riches in the Fourteenth Century» in Trans., Ryl. Hist. Society NS., IX, 49.

(47) Ashley, Introduction, BK. 1, 80.

(48) Cunningham « Gild Merchant of Shrewsburg' » Trans. Ryl. Hist. Society, NS IX, 103.

(49) Gretton, op. cit. 65.

يكن التجار الأثرياء القلائل الذين تحكموا المدينة مسئولين عن أعمالهم — بأى سبيل من السبل — أمام مواطنيهم ، كما لم يكن من حق المجتمع تنحيتهم عن السلطة » .

وفى القرن الخامس عشر ، اصبح واضحا أن الجماعة المسيطرة فى المدينة تتكون من تجار الأقمشة الحريريه والصوفية ، وتجار الجوخ الذين استخدموا سلطتهم للسيطرة على الطوائف المشتغلة بصناعة القماش والتجهيز وحرموهم من حق الاشتغال بالتجارة ، سواء فى المواد الخام ، أو المنتجات الا اذا كان ذلك من خلال القماشين(٥٠) . وكان هناك تمييز واضح بين المواطنين الاحرار الذين كان من حقهم الاشتغال بالتجارة ، وبين النساجين الذين كانوا من غير الاحرار ، وحرموا من الاشتغال بالتجارة منذ وقت مبكر ، اما لأنهم كانوا أقنانا ، أو لأنهم كانوا من الوافدين الجدد الى المدينة ، وعجزوا عن شراء ارض أو امتلاك بيت فيها . وقد شاعت هذه الظاهرة فى ونشستر ، واكسفورد ، وبيفرلى ، ومالبور ، وبعض المدن الاخرى . وحدث نفس الشىء فى ليستر فى القرن الثالث عشر ، حيث منعت نقابة التجار النساجين من بيع انتاجهم الا لاعضائها(٥١) . وعمت الشكوى فى داربى فى عام ١٣٣٠ من نقابة التجار التى حرمت غالبية المواطنين من الانضمام اليها لسبب رسوم العضوية الباهظة ، ومنعت سكان المدينة من بيع منتجاتهم الا لاعضائها(٥٢) . وكانت نقابة التجار فى اسكتلندا — منذ بدايتها — مؤسسة قائمة بذاتها ، وكان من الصعب التمييز بين تلك النقابة وادارة المدن . فمنذ القرن الثانى عشر منع الصباغون ، والقصابون ، والاسكافيون ، من الانضمام الى النقابة الا اذا توقفوا عن ممارسة العمل بأيديهم وتركوه لخدمهم . وفى القرن الثالث عشر منع النساجون والمجهزون فى أبردين ، وسترلنج ، وبيرث من الانضمام الى نقابات التجار بموجب ميثاق تلك النقابات(٣٥) .

ولا يبدو أن نقابة التجار الاصلية ، كانت أداة الاحتكار التجارى الجديد فى غالبية المدن الانجليزية (على نحو ما يذكر برنتانو) ، ولعل ذلك

(50 M. Dormer Harris, Life in an Old English Town, 88-93, 258-66.

(51) Ashley, op. cit., 83.

(52) G. Unwin, Finance and Trade under Edward III, 234.

(53) Gross, op. cit., 213; D. B. Morris, op. cit., 54, 78, seq. ; Cf. Cunningham, Growth of Eng. Industry and Commerce (Middle Ages), 348.

يرجع الى أن معظم المدن الانجليزية كان يصعب تمييزها عن القرى عند بداية انشائها ، ومن ثم كانت ذات طابع اكثر ديمقراطية ومساواة . ولا نجد ظاهرة امتداد النقابات التجارية داخل حكومة الاثرياء على نحو ما لمسناه فى مدن القارة الاوربية وفى اسكتلندا . وفى أغلب الأحوال ، اختفت نقابة التجار من الوجود ، فى نفس الوقت الذى قام فيه الاحتكار الجديد لتجارة الجملة ، وفقدت تلك النقابة وظيفتها الأصلية فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، واستمرت فى البقاء بصورة اسمية .

وفى نفس الوقت نلاحظ أن النقابات التجارية تكونت من التجار بعيدا عن الحرفيين وفرضت سيطرتها التامة على فروع معينة من تجارة الجملة (٥٤) . وكان تركيز حقوق التجارة فى يد تلك المؤسسات يعنى اجبار الحرفى العادى على التعامل مع أعضاء تلك النقابات وحدهم ، فيما لا يتصل بتجارة التجزئة التى يمارسها فى دكانه بالمدينة . فقد حظر عليهم البيع مباشرة لأى تاجر غريب ، وليس لهم حق ابرام عقد خاص بتصدير سلعة خارج المدينة ، الا اذا تم ذلك من خلال أحد تجار الجملة الأثرياء فى المدينة ؛ وفى تلك الحالة يلعب التاجر دور الوسيط .

وكانت نقابة التجار تنقسم — أحيانا — الى عدد من الشركات المتخصصة ، فعلى سبيل المثال ، قسمت نقابة التجار فى أندوفر الى ثلاثة اقسام : أحدها لتجارة الاقمشة ، وثانيها لتجارة الخردوات ، وثالثها ، لتجارة الجلود (٥٥) . وشاع هذا التقسيم بين مجموعة من الطوائف الحرفية والنقابات التجارية ، فاحتفظت الأولى بحق احتكار لون معين من الوان الانتاج ، بينما سيطرت الثانية على مجالات تجارية معينة ، ففى ريدنج — مثلا — وزع اختصاص نقابة التجار على خمس شركات (٥٦) . ومهما كانت أصول تلك الشركات ، فان الشركات العامة للتجار تشيع فى مدن القرن الرابع عشر جنبا الى جنب مع مؤسسات تجارية متخصصة . وفى لندن على عهد ادوارد الثالث تكون أول اتحاد لشركات ليفرى الشهيرة . وكان نصف الشركات الاثنى عشر الكبرى خاص بالتجار ، مثل تجار الأقمشة

---

(54) Gross, op. cit., 116, 127-9 ; S. Kramer, Craft Gilds and the Government, 24 ; Cunningham, op. cit., 225; A.P. Usher, Introduction, 181; Gretton, op. cit. 67; Ashley in Publications Amer. Econ. (1887), 36-7, 58-9 ; Kramer in Eng. Hist. Review, xxIII, 250-1.

(55) Gross, op. cit., 118-20.

(56 Gretton, op. cit., 67.

والحرير ، والبقالة ، والجوخ ، والخردوات . وحتى تلك النقابات التى كانت تضم فى عضويتها حرفيين ، ما لبثت أن وقعت تحت سيطرة العناصر التجارية الأكثر ثراء ، كما حدث فى حالة الصاغة ، حيث حصلت أقلية من تجار المصوغات على حق تعيين رئيس الشركة . ويذكر لنا أونوين أن « التجار حققوا السيطرة التامة على الحرف ، وأخضعوا الصناع لسلطتهم، *فى الشركات الاثنى عشر الكبرى ، التى قامت على أصول حرفية* ، أو ضمت فى عضويتها عناصر من الحرفيين » (٥٧) ، وقد أثار اتحادهم سخطا ملحوظا بين مواطنى لندن — فى ذلك الوقت — لأن الأسعار ازدادت بمقدار الثلث نتيجة ما أحرزوه من نفوذ (٥٨) .

وثمة مثال آخر لهذا الاتجاه ، نجده فى الصراع الذى دار فى مدينتى تشيب وكربلجيت فى عهد ادوارد الثالث بين السروجية من ناحية ، والنجارين والنقاشين من ناحية أخرى . فقد ذهب النجارون والنقاشون الى أن السروجية يدبرون أمر احتكار تجارة السلع الخاصة بحرفهم ، لاجبارهم على بيع تلك السلع للسروجية وحدهم . وعندما رفض الحرفيون الخضوع لهذا الاحتكار ، هاجمهم السروجية بالسلاح كما قيل (٥٩) . ومهما كانت الحقيقة حول ذلك النزاع ، فانه من الواضح أن السروجية كانوا يمثلون العنصر التجارى ، وكانوا قد بدأوا فى اقامة علاقة استخدام مع الحرفيين . وليس هذا مثالا فريدا ، فان اتجاه نقابات الحرف للوقوع تحت هيمنة نقابات التجار التى بدأت تلعب دور المنظم فى الصناعة كان كثير الحدوث فى تلك الفترة (٦٠) . وكانت حالة النساجين المثل الصارخ لتلك الظاهرة ، ليس فى لندن وحدها ، بل وفى غيرها من المدن مثل ونشستر واكسفورد ومالبورو وبيفرلى . فقد خضعوا اقتصاديا للقماشين منذ القرن الثالث عشر .

ومهما كان الأصل الذى انحدر منه القماشون فقد كانوا رجالا مقتدرين احتلوا أكثر من فرع من فروع صناعة الأقمشة ، اذ كانوا يشترون الصوف ويعطونه لمن يغزلونه وينسجونه ، ومن المحتمل انهم كانوا يشرفون على الصباغة والتجهيز كذلك ، وبرزوا عند عام ١٣٠٠ كعنصر تجارى ، فدخلوا فى علاقة استخدام مع النساجين . ويبدو أنهم نظموا أنفسهم مع غيرهم من

---

(57) Unwin, Industrial Organization, 42-4 ; also W.C. Hazlitt, Livery Companies of London 68; Lipson, op. cit., 379-81.

(58) Ibid, 383-4.

(59) Riley, Memorials of London, 156-9.

(60) Cf. A.H. Johnson, History of Worshipful Company of Drapers, vol. 1, 24.

تجار الاقمشة فى شركة تجارة الجوخ . واصبح النساجون — الذين كانت لهم منذ عهد بعيد طوائف مستقلة تتمتع بالحماية — فى وضع التابع لغيرهم فنجد هجوما عاما يشن على حقوقهم فى مطلع القرن الرابع عشر ، وقد بدأ هذا الهجوم عندما زعم القماشون أن من حقهم تحديد عدد الأنوال التى تستخدمها نقابة النساجين ، ورفعوا الأسعار باتفاق بينهم ، وناضل النساجون ضدهم لبضعة عقود . ولكن ما كاد يحل منتصف القرن حتى فقد نساجو لندن الكثير من امتيازاتهم (بما فيها حق الامتناع عن العمل اذا وقع خلاف بينهم وبين القماشين ، وهو أمر له مغزاه) ، وخضعت طائفة النساجين بذلك لسلطة العمدة .

وفى عام ١٣٦٤ حصل تجار الجوخ فى لندن على حق احتكار تجارة الاقمشة ، وألزم النساجون والمجهزون والصباغون (بالانصراف الى مزاولتهم حرفهم ، والكف عن ممارسة الوساطة فى الصناعة او فى بيع وشراء الأقمشة) . وبذلك تم اخضاع الحرف للعناصر التجارية ، واقام تجار الجوخ فى لندن مخزنا قوميا فى باكويلهول — عند نهاية القرن الرابع عشر — بهدف (منع تجار الجوخ فى الريف من التعامل مباشرة مع عملاء تجار الجوخ فى لندن عن طريق بيع القماش لهم مباشرة)(٦١) . ولم تكن حال النساجين فى المدن الأخرى افضل من ذلك ، بل لعلها كانت اسوأ سبيلا ، فقد « عرقلت التنظيمات الاستبدادية تجارتهم ، ومنعوا من شراء أدواتهم ، أو امتلاك الثروة أو بيع بضائعهم الا للمواطنين الأحرار من سكان المدينة ، بينما عوملوا أمام محاكم المدينة معاملة الأقنان الغرباء »(٦٢) .

وسار تركيز السلطة السياسية فى ايدى أوليجاركية المدن فى خط متواز مع هذه التطورات ، تلك الاوليجاركية التى نلمسها فى التجار الأثرياء الذين ملكوا زمام احتكار تجارة الجملة . فجرت العادة على انتخاب اكثر سكان المدينة ثراء ونفوذا لعضوية لجنة الاثنى عشر التى كانت تدير أمور المدينة، حتى فى أكثر الأيام ديمقراطية . ولكن يبدو أن حق الانتخاب ظل ساريا ، حيث كان جميع المواطنين يشتركون فيه ، حتى اذا وصل الاثرياء الى السلطة ، كان ذلك بموافقة جميع سكان المدينة . وحوالى عام ١٣٠٠ « حل مجلس ارستقراطى محل المجلس العام للمواطنين » ، وعند نهاية حكم ادوارد الثالث ، « حرم جميع سكان المدينة من حقهم فى المشاركة فى

---

(61) W.J. Ashley, Early History of the English Woollen Industry (Publications American Econ. Assocrn., 1887), 66-7.

(62) Mrs. J.R. Green, Town Life, vol. II, 142; also Consitt, op. cit., 8-29; Johnson, op. cit., vol. 1, 206.

الانتخابات البرلمانية » (٦٣) . وفى بيفرلى يبدو واضحا أن الاوليجاركية بدأت بالظهور عند مطلع القرن الرابع عشر ، وما كاد يحل القرن الخامس عشر حتى تحولت الأمور فى نوتنجهام الى أيدى الاوليجاركية ، وفى يورك استولى القماشون على حكومة المدينة(٦٤). وعمت الشكوى فى ونشستر فى القرن الرابع عشر من « الاستبداد الذى مارسه المواطنون الاربعة والعشرون الكبار » ، الذين عطلوا انتخابات المدينة (٦٥) . وعند نهاية القرن السابق كان سكان جلوستر واكسفورد يتحدثون عن اغتصاب السلطة قوة واقتدارا، وعن الضرائب التى فرضت على الفقراء لصالح الاغنياء . وفى بيورى ، نجد السلطة السياسية تتركز فى أيدى أثرياء المواطنين . وبحلول القرن الخامس عشر تضاءل حجم مجلس المدينة ليصبح قاصرا على عدد من كبار الاثرياء(٦٦). وفى لين وشروسبورى نسمع عن حكم الأثنى عشر ، وجأر فقراء نيوكاسل بالشكوى من نفوذ نقابة التجار ، وفى سكاربورو نسمع عن عدوان المستبدين الذين حرموا جمهور المواطنين من أن ينالوا نصيبا فى الحكم(٦٧).

وشاع نحو ذلك الزمن التمييز بين ثلاث مراتب اجتماعية فى المدينة ، الحكام ، والمتوسطون ، والادنياء ، وهو تقسيم ينسحب على الاوليجاركية التجارية الثرية ، والحرفيين الأغنياء الذين يمتلكون وسائل الانتاج ولكنهم لازالوا يرتبطون بالسوق المحلية ، ثم الحرفيين الفقراء وعمال المياومة ، الذين ما لبثوا أن وقعوا فى شباك التبعية الاقتصادية لواحدة من الفئتين الاجتماعيتين الأخريين فى المدينة (٦٨) . كما سنجد تقسيما مماثلا فى مدن أخرى فى القرن السادس عشر يصنف فيه السكان الى « مواطنون كبار » ، و« مواطنون صغار » ، وكانت السلطة فى تلك المدن تتركز فى أيدى الكبار (٦٩) .

وكان انتخاب المجلس العام فى لندن يتم عن طريق المواطنين فى مختلف الأحياء ، ولكن تلك الطريقة تغيرت لفترة قصيرة . كان الانتخاب خلالها من حق النقابات الكبرى ، ثم عاد حق الانتخاب الى سكان الاحياء بعد ذلك،

---

(63) C. W. Colby «Growth of Oligarchy in English Towns» in Eng. Hist. Review, vol. v (1890), 643, 648.

(64) Maud Sellers, York Mircers and Merchant Adventurers, xiii.

(65) Colby, op. cit., 646-7.

(66) M.D. Lobel. The Borough of Bury St. Edmunds, 93.

(67) Colby, op. cit., 648.

(68) Ashley, op. cit., 133-4 also Hazlitt, op. cit., 69.

(69) A.L. Rowse, Tudor Cornwall, 90.

ربما بسبب المعارضة الشعبية (٧٠) . وعلى اية حال ، كان يجب أن يتوفر فيمن ينتخبون لذلك المجلس « الكفاية والحصافة » ، وأن تبلغ قيمة بضائعهم ألف جنيه استرلينى . ثم أصبحوا يعينون بعد ذلك لمدى الحياة بواسطة العمدة الذى كان يختار واحدا من بين أربعة يختارهم سكان الاحياء ، كما كان العمدة نفسه يختار بمعرفة سلفه ، ويختار أعضاء المجلس بمعرفة اثنين آخرين من الأعضاء ، ويتم تعيينهم بموافقة المجلس وأصحاب الشركات التجارية الكبرى . وبحلول القرن الخامس عشر أصبح من الشائع أن يتجاوز ممثلو الاحياء حقوق الانتخاب ، ويختاروا العضو الذى يمثل حيهم فى المجلس ، حتى أصبح العمدة وأعضاء المجلس التشريعى العام يشغلون مناصبهم بصفة دائمة . وعلى اى حال فقد كان معظم أعضاء المجلس ورؤساء الاحياء والعمد أعضاء فى واحدة من الشركات التجارية الأثنى عشر الكبرى للعديد من السنين . ويمكننا القول أن تلك الشركات سيطرت عن طريقهم على حكومة المدينة ، واحتكرت السلطة فيها . وعلى حد تعبير مؤرخ احدى هذه الشركات ، كانت العلاقة بين النقابات الكبرى والمدينة قريبة الشبه بالعلاقة بين الكليات والجامعة فى أكسفورد أو كمبردج(٧١) .

والعلاقة واضحة بين هذه التطورات السياسية ، والسياسة الاقتصادية التى مارستها طبقة التجار . فقد كانت بعض المصالح الاحتكارية تحتكر السلطة فى بعض الحالات وتحرم الآخرين منها ، وناضل قطاع معين من التجار ونقابات الحرف معا ضد هذا الاستبداد بالسلطة ، فعلى سبيل المال ، اتحد القماشون والخياطون فى بيفرلى حول قضية مشتركة ، وشن القصابون والاسكافية حملة فى عام ١٣٨٠ ضد الفئة المسيطرة (٧٢) ، واتحد تجار الجوخ والأقمشة والخياطون والصاغة والخردواتية فى لندن — فى القرن الرابع عشر — فى جبهة معارضة ضد سيطرة نقابات المواد الغذائية . وكانت أوليجاركية المدينة تتكون — فى بعض الحالات — من عناصر من ملاك الأراضى القدامى فى المدينة وليس من التجار حديثى الثراء ، ولكن فى معظم

---

(٧٠) تدخل البرلمان فى عام ١٣٥٤ ضد حكومة لندن لمواجهة سوء ادارة العمدة للمدينة واستبداد أعضاء المجلس ورؤساء الاحياء الذين كانوا يمارسون الاحتكار ويرفعون الأسعار .
G. Unwin, Finance and Trade under Edward III, 239.)

(71) A.H. Johnson, History of the Worshipful Company of the Drapers of London, vol. 1, 27-8, 52, 54-8; H.T. Riley, Liber Albus, 18, 35.

(72) V.C.H. Yorks, vol. III, 443,

الحالات تركزت السلطة السياسية فى المدن — فى القرن الرابع عشر — فى ايدى رأس المال التجارى .

وكان من بين آثارها الرئيسية اجبار الحرف اليدوية على الاشتغال بتجارة التجزئة فى السوق المحلية ، حينما كانت السوق المحلية لا تمثل المنفذ الرئيسى لبضائعهم بهدف اخضاع الحرفيين لنقابة التجار الذين كان الحرفيون يبيعونهم انتاجهم بالشروط التى يملونها عليهم . أضف الى ذلك أن التنظيمات التى وضعت لحماية الحرفيين اقتصاديا ، انقلبت ضدهم فى معظم الحالات . وكانت أسعار السلع التى ينتجها الحرفيون تحدد بمعرفة ادارة المدينة(٧٣) — أحيانا — على حين منع الحرفيون من وضع حد أدنى للاسعار يتعاملوون به فيما بينهم . ففى كوفنترى منع تجار الجوخ — الذين كانوا يحكمون المدينة — المجهزين والخياطين من العمل وفق نظامهم الذى كان يعطيهم حقوقا معينة باعتبارهم يشكلون نقابات حرفية ، وأمام معارضة الصباغين لهذه السياسة حصل تجار الجوخ على حق الاشتغال بالصباغة، ومنعوا الصباغين من صباغة الأقمشة الا اذا كانت تخص تجار الجوخ المحليين ، كما منعوهم من استيراد أى أقمشة من خارج المدينة (٧٤) . وحدث اضطراب فى بريستول عام ١٣١٧ ، صحبه شغب وعراك فى مجلس المدينة، بسبب الاعتراض على الامتيازات التى منحها أعضاء المجلس الأربعة عشر لأنفسهم فى الميناء والسوق (٧٥) . وفى بعض الحالات كان النظام الجديد مسئولا عن الغاء تسعير الخبز ، والامتيازات الخاصة بشراء المواد الخام التى كان الحرفيون يتمتعون بها ، « فالخبازون وتجار المواد الغذائية الأثرياء الذين وصلوا الى مناصب البلدية ألغوا تسعير الخبز ومراقبة بيوت الطهى »، وتحولت الغرامة — التى قررتها اللوائح التجارية ضد من يرتكب جرما — على يد رجال الإدارة الأثرياء الى ما يشبه رسوم الترخيص التى يدفعها كل من يريد الاستمرار فى ممارسة نشاطه الاقتصادى . وهى رسوم كان يستطيع دفعها صغار التجار والحرفيين (٧٦) . ورفع « فقراء العامة » فى يارموث عام ١٣٧٦ التماسا طلبوا فيه أن يؤذن لهم ببيع وشراء سلعهم كما جرت عليه العادة من قبل . وفى جرمبسى منعت الفئة الحاكمة « فقراء المدينة من المشاركة

---

(73) Saltzmann, Industries in the Middle Ages, 201-10.

(74) M.D. Harris, History of the Drapers' Company of Covebtry, 6 = 13.

(75) Colby, op. cit., 649-50; John Latimer, History of the Society of Merchant Adventurers of Bristol, 8.

(76) Mrs. Green, op. cit., 49; Gretton, op. cit., 53,

فى مسائل البيع والشراء التى كان لهم الحق فى ممارستها من قبل »(٧٧) . ومنع الحرفيون فى نيوكاسل وهل — على السواء — من الاتجار مع الخـارج ، ووضع حظر مماثل فى اكستر — ناضلت ضده نقابة الخياطين بشراسة — يمنع « المغامرة فيما وراء البحار » ، وفى بريستول وتشستر منع « الرجال المشتغلون بالحرف اليدوية » ، وأولئك الذين يبيعون بالتجزئة من الاشتغال فى تجارة الجملة مع التجار الذين لا ينتمون الى المدينة (٧٨) .

ولم تكن الارستقراطية التجارية الجديدة تمثل دائرة مغلقة فى وجـه أولئك الذين يملكون المال الذى يؤهلهم للانضواء تحت لوائها ، فشكل أرباب الحرف الأكثر ثراء — خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر — معينا يمد تلك الفئة بالاعضاء الجدد الذين هجروا الحرف اليدوية واشـتغلوا بالتجارة ، بل وأصبحوا يستخدمون الحرفيين لديهم ، وتراكم لديهم رأس المال الذى جعلهم يوسعون آفاق نشاطهم ليتجاوز حدود تجارة التجـزئة التى تتيحها لهم السوق المحلية . وكان أمامهم طريقان للولوج فى دائـرة امتيازات الشركات التجارية الشاقة المعقدة : فأما أن يشتروا مكانا لهم فى أحد تلك الشركات التى تمتع بالامتيازات ، وبذلك يتخلون عن صـفتهم السابقة ، وأما أن يناضلوا من أجل ضمان مكان لنقابتهم الحرفية يعـادل وضع الشركة التجارية . وكانت الطريقة الاولى أكثر حدوثا فى حالة شركات لندن التجارية التى كان الانضمام اليها ممكنا بالنسبة لمن يستطيع دفـع رسوم العضوية الباهظة ، فنجد الأعضاء الأكثر ثراء من نقابات مجهزى الأقمشة ، وجزازى الصوف ، والنساجين ، والصباغين ، يحصلون عـلى عضوية شركة مثل شركة تجار الجوخ . وثمة مثال آخر لهـذا الاتجـاه نجده فى اندماج نقابتى المجهـزين وجزازى الصـوف فى لنـدن عام ١٥٣٠ وتكوينهما لشركة تجارية هى شركة صناع الأقمشة ، التى كانت تتجر فى القماش المجهز ، وتنافس شركة الجوخ(٧٩) ، وسنتناول بالتفصيل مثل تلك التطورات التى لحقت بشركات الاقمشة بلندن فى الفصول التالية .

وعندما كان يحدث مثل ذلك التطور فى مدينة اقليمية — حيث كانت التجارة اكثر تخصصا والمجموعة الحاكمة اكثر تجانسا فى المصالح — كان يحدث ما يشبه الثورة فى حكومة المدينة ، أو تنشب معركة طويلة الأمـد ضد فساد الادارة . فعلى سبيل المثال ، حاول الأثرياء من رؤساء نقـابة الخياطين الذين سيطروا على نقابة طائفتهم عند نهاية القرن الرابع عشر

---

(77) Lipson, op. cit., 321; Colby, Loc. cit., 645.
(78) Kramer in Eng. Hist. Review, XXII, 28-30.
(79) Unwin, Industrial Organization, 44-5.

أن يحصلوا على حق تجار الملابس فى البيع مباشرة للتجار الاجانب ، فحصلوا على مرسوم من الملك أعطاهم حقوق الشركة التجارية . ولكن الاوليجاركية التجارية التى كانت تسيطر على السلطة السياسية فى المدينـــة ، لم تبـــد ارتياحها لذلك ، واتجه العمدة الى حرمان الخياطين من الحرية التى كان يتمتع بها سكان المدينة . وما لبث الطرفان أن توصلا الى اتفاق استطاع الخياطون بمقتضاه أن يشاركوا فى امتيازات التجارة وادارة المدينة « وترك لسكان المدينة معاناة الندم على الهزيمة التى لحقت بهم »(٨٠) . ومن المدهش أن مثل تلك الاتفاقات كانت شائعة فى انجلترا فى القـــرنين الخامس عشر والسادس عشر ، فقد كانت الأوليجاركية التجارية تحافظ على وضعها عن طريق الموافقة على مشاركة طوائف الحرف الثرية لها فى السلطة ، وفى الامتيازات الاقتصادية .

٣

وبينما ازداد حجم الفئة التى تتمتع بالامتيازات مع تراكم راس المال فى يد الحرفيين أنفسهم ، ضعف وضع رأس المال التجارى فى انجلترا بعض الشىء ، ولذلك لم تكن الثروة فى ازدياد . ومع نمو السوق ، وخاصة سوق التجارة الخارجية كانت هناك امكانية لنمو ثروة بعض أعضاء الفئة التى تتمتع بالامتيازات ، ولكن بقدر محدود . وكانت السوق تتسع من الداخل لا كنتيجة لنمو المدن وازدياد أسواقها ، ولكن نتيجة لزيادة تغلغل الاقتصاد النقدى فى الضيعة مع نمو العمل المأجور ، وتأجير ضيعة السيد الاقطاعى مقابل ايجار نقدى . غير أن التجارة الخارجية قدمت أعظم الفرص للنمـــو التجارى السريع ، ففى مجالها تكونت معظم الثروات البارزة .

وهنا سيطر التجار الأجانب على هذا الميدان فترة من الزمن ، وتدعم وضعهم نتيجة الامتيازات الخاصة التى منحها لهم ملك انجلترا . وكان فى طليعة هؤلاء التجار الفلمنكيون من الهنسا ، ثم تبعهم الايطـــاليون الذين اشتروا الصوف مباشرة من الأديرة وملاك الأراضى ، وغالبا ما كانوا يدفعون مبالغ فى شكل قروض مسبقة لضمان استلام محصول الصوف ، مما استلزم القضاء على امتيازات التجار الأجانب ، اذا رغب التجار الانجليز فى اجتناء الأرباح الباهظة لتلك التجارة . ولكن ذلك لم يكن أمرا ســـهلا حيث كان التاج البريطانى مدينا لأولئك التجار الذين يتمتعون بتلك الامتيازات ، كمـــا كانت الظروف تستدعى الحصول على المزيد من القروض ، فثمة أسطورة

---

(80) Mrs. Green, op. cit., 173-81; Cf. also B. Wikinson, The Mediaeval Council of Exerer.

تشير الى أن الملك ريتشارد الصليبى (قلب الأسد) منح الامتيازات لتجار الهنسا مقابل التخلص من ربقة الألمـــان . وفى وقت من الأوقات كان ملوك انجلترا مدينين لكولونيا وتريير فى القرن الرابع عشر ، وفى احدى المرات اضطرت الملكة وطفلها الى البقاء فى أنتورب كضمان لقرض قدره ثلاثون ألف جنيه استرلينى . ولذلك ظلت الشركات التجارية الأجنبية تتمتـــع بتلك الامتيازات حتى استطاع التجار الانجليز تقديم الأموال الكافيـــة لتمـــويل مصروفات الملك ــ وخاصة حروبه ــ ولسداد الضرائب التى يفرضـــــها عليهم .

وقد بدأ التاج يعتمد على الموارد الناتجة من ضريبة تصدير الصـــوف والقروض التى يقدمها مصدرو الصوف الانجليز منذ نهاية القرن الثـــالث عشر وحتى بعض عقود القرن الرابع عشر ، واستطاع التجار الانجليز الذين نظموا أنفسهم فى اطار « زمالة المحصول » أن يستفيدوا من حاجة الملك الى القروض فى المحصول على حقوق احتكار تجارة تصدير الصوف ذات القيمة الثمينة . وقد حدد الأستاذ أونوين والأستاذ باور Power بشـــكل قاطع تأثير ذلك على الأزمة الدستورية التى قامت فى القرن الرابع عشر ، والتى صاحبت نمو البرلمـــان .

وفى عام ١٣١٣ أقيمت مؤسسة اجبارية للصوف فى الأراضى المنخفضة بمرسوم ملكى نص على تجميع الصوف المعد للاستيراد فى تلك المؤسســـة وعرضه للبيع « وفقما يراه العمدة وشركة التجار » . فقد اعتبر أعضـــاء الشركة الانجليزية هذا المرسوم سلاحا موجها ضد منافسيهم من الأجـــانب فى تجارة التصدير الذين عارضوا ذلك بشدة . ولكن الشركة التى تمتعت بأرباح هذا الاحتكار كانت صغيرة وضيقة النطاق ، غير انها نجحت فى رفع الأسعار بالنسبة للعملاء الأجانب وفى أبعاد التجار الأجانب عن الاشـــتغال بتجارة التصدير مع الأراضى المنخفضة ، ولكن ذلك كان على حساب بخس أثمان الصوف فى انجلترا ذاتها . وما لبثت أن دعت الحاجة الى مراجعـــة امتيازات تلك الشركة لأسباب عدة ، من بينها أن تلك الامتيازات كانت لصالح تجارة الأراضى المنخفضة على حساب الذين يعملون بالتجـــارة الداخليـــة للصوف فى انجلترا . وكان من الطبيعى أن تفضل مصالح تجارة الصـــوف المتنامية (التى كان لها وزنها فى البرلمـــان) الالغاء التام لتلك الحقـــوق ، حيث أن تجارة التصدير الحرة تجعلهم يحصلون على أسعار أعلى لصوفهم. ورغبت الكثير من المدن الصغيرة فى أن يشترك التجار الأجانب فى أسواقها حتى تزيد تجارتها ، وبذلك كانوا يختلفون عن لندن ومدن الثغور .

أما تجار المدن الانجليزية الكبرى الذين رغبوا فى أن يلعبـــوا دور الوسطاء بين المنتجين والمصدرين ، فقد فضلوا أن يحل محل شركة الصوف

فى بروج Bruges عدة شركات فى عدد من المدن الانجليزية . وحجتهم فى ذلك أن تجـار بروج كانوا فى مركز يمكنهم من أن يحولوا بين البـاعة وبين التعامل الحرفى سوق المدينة ، ولمنع تجار مدن الأراضى المنخفضـة الصغيرة من التعامل مباشرة مع التجار الانجليز الذين اشتغلوا بتجـارة الصوف الانجليزى . وعلى النقيض من ذلك ثار جدل حول نقل الشركة الى الموانى الانجليزية ، بحجة أن ذلك يجتذب المشترين الأجانب الى تلك الموانى، ويجعل التجار الانجليز على صلة مباشرة بمجموعة كبيرة من المشترين . ونظرا لمنع التجار الأجانب من شراء الصوف من غير تلك المدن ، فقد طالبوا فى نفس الوقت بابقاء تجارة الوساطة ، حيث يشترى الوسطاء الصـوف من الأسقفيات وملاك الأراضى ، ويبيعونه للتجار الانجليز الذين يشـتغلون بتجارة تصدير الصوف(٨١) .

وفيما يتعلق بانهاء امتيازات احتكار بروج ، كان هناك اتفاق عام على ذلك (فيما عدا دائرة صغيرة تضم ثلاثين من ممولى الضرائب الأثرياء مثل William de la Pole الذى وقف الى جانب الابقاء على الامتيـاز المحدود لاحتكار التصدير) ، واتحد ممثلو المقاطعات والمدن فى تقديم التماس الى الملك لالغاء ذلك الاحتكار . وتعرضت السياسة للتغيير فى عهدى ادوارد الثانى وادوارد الثالث ، فقد حرم ادوارد الثانى ارتداء الأقمشة الأجنبيـة الا للنبلاء وكبار رجال الكنيسة . ودفعت أدوارد الثالث الحاجة الى تمويل حرب أوربية عن طريق منح احتكارات الصوف فى فترتين (١٣٢٦ — ١٣٢٧ و ١٣٣٢ — ١٣٣٤) ، فمنح الملك حقوقا جديدة لاحتكار الصوف فى بروج امتد الى عدد آخر من المدن ، كما منح امتيازا لبضع سنوات فى خمسينات القرن الرابع عشر سمح باطلاق تجارة تصدير الصوف ومنع استيراد الأقمشة من الخارج .

ولكن انتصار تجار الصوف الحر لم يعمر طويلا ، ففى ١٣٥٩ عـاد احتكار بروج الى سابق قوته(٨٢) ، وجددت امتيازات تلك الدائرة الضيقة

(81) G. Unwin, Finance and Trade under Edward III, 213; A.L. Jenckes, Staple of England, 14 seq., 40 seq.; Eileen Power, Wool Trade in English Medieval History, 91; Alice Beardwood, Alien Merchants in England, 1350-1377, 38-40, 55-6.

(٨٢) وعلى أى حال تم الوصول الى وفاق بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ ، انتقل بمقتضاه احتكار الصوف الانجليزى الى كاليه ، ولم يعـد هذا الاحتكار كاملا ، اذ حصل بعض التجار الايطاليين على حق شراء الصوف وتصديره الى ايطاليا دون المرور بكاليه .

من مصدرى الصوف الانجليز الذين كانت تنظمهم تلك الشركة . ولكن استمرار هذا الاحتكار لم يعد الا بفوائد محدودة على التجار الانجليز ، وهدد بتضييق سوق الصوف الانجليزى بدلا من أن يعمل على توسيعها . وكان أى تقدم فى هذا المجال يحتاج الى تشجيع رسمى لصناعة الأقمشة الانجليزية وتصديرها للخارج لمنافسة أقمشة الأراضى المنخفضة . ولا ريب أن احتكار تصدير الصوف وما أدى اليه من تضييق قنوات التصدير — على حد تعبير باور — ومحافظته على وجود « فرق كبير بين السعر المحلى والسعر الخارجى للصوف » قد ساعد بغير قصد على نمو صناعة الأقمشة الانجليزية، « فان انخفاض الأسعار المحلية للصوف ، كان يعنى أن الأقمشة الانجليزية يمكن أن تجد سوقا لا فى الداخل فحسب ، بل وفى الخارج أيضا ، لأنها كانت أرخص كثيرا من الأقمشة الأجنبية ، التى كان صناعها يدفعون مبالغ باهظة للحصول على المواد الخام ، وبذلك فاقت صادرات الأقمشة الانجليزية صادرات الصوف حجما »(٨٣) وبعد نحو قرنين من الزمان نجد تجار احتكار الصوف ينتقدون القماشين (لأنهم تسببوا فى انحطاط الزراعة). واشتركوا فى الدعوة الى ضرورة اخضاع صناعة الاقمشة لنظام الطوائف السائد فى المدن(٨٤) .

وكان القماشون هم أول من احتل هذا الميدان الجديد وهو تجارة تصدير الأقمشة ، فقد بدأوا ينشئون المصانع فى أماكن مثل بروج وأنتورب وبرجن(٨٥) . وفى عام ١٣٥٨ — وهو العام السابق على اعادة احتكار الصوف فى بروج — حصلت جمعية سانت توماس بيكيت ، وهى نواة شركة لندن للأقمشة ، على امتياز من كونت الفلاندرز لانشاء مخزن فى أنتورب لتجارة الأقمشة الانجليزية . واعتبر هذا تحديا صارخا لاحتكار الصوف فى بروج، ونشب صراع مرير بين التجار الانجليز والهنسا حول تجارة الأراضى المنخفضة وبحر الشمال ، كما صاحبه صراع بين التجار الانجليز الذين ادعوا لأنفسهم حق احتكار تجارة الأقمشة وبين أصحاب احتكار الصوف .

وفى القرن الخامس عشر « كون عدد كبير من التجار الأثرياء فى المدن المختلفة والمدن البحرية فى انجلترا ، بما فيها لندن ويورك ونوروتش واكستر وابسوتش وهل » شركة تجارية حصلت على حق احتكار تجارة الأقمشة بين انجلترا وهولندا والأراضى المنخفضة . وكانت تلك الشركة تمثل الجيل

---

(83) Eileen Power, op. cit., 101.

(84) E.E. Rich, The Ordinance Book of the Merchants of the Staple, 245.

(85) Maud Sellers, York Mercers and Merchant Adventurers, xli

الثانى لجمعية سانت توماس بيكيت ، وكانت على صلة وثيقة بالقماشين ، حيث كانت تلك الشركة وشركة تجارة الأقمشة فى لندن تستخدمان سجلات حسابات واحدة حتى عام ١٥٢٦ . وكان ذلك الاحتكار محدود النطـــاق حتى أنه لم يكن باستطاعة أحد الدخول فيه سوى بعض كبار الأثرياء من شركتى الأقمشة والجوخ وبعض أبناء الأعيان(٨٦) .

وكانت الحرب التجارية بين تجار الأقمشة الانجليز وتجار الهنســا حامية الوطيس ، فكانت السفن الانجليزية تهاجم وتؤخذ غنيمة ، كمـــا كان التجار الانجليز يلاحقون فى كل مكان وتعرضت المستوطنة الانجـــليزية فى بيرجن للسلب والنهب ذات مرة ، وصاحبت تلك الأخبار المكاسب التى كانت تعود من وراء الاحتكار . ولم تكن تلك المخاطر طبيعية ، ولكنها ناتجـــة عن استيلاء الاحتكار على التجارة كلها . وحتى زمن متأخر كمنتصف القـــرن السادس عشر ، كان التجار الانجليز فى دانزج لا يستطيعون الاتجار الا لمدة يوم واحد كل أسبوع ، وحتى فى ذلك اليوم لم يكن يسمح لهم الا بالبيـــــع لسكان المدينة ، فحرموا من الاتجار مع مدن بروسيا الأخرى . وقيـــل أن التجار الانجليز كانوا يعاملون « أسوأ من معاملة التجار الأجانب الآخرين باستثناء اليهود » ، رغم أن ذلك قد يكون محض مبالغة .

بازدياد تشجيع التاج للتجارة فى القرنين الخامس عشر والســـادس عشر (وهو التشجيع الذى كان يزيد بزيادة قدرة تجار الأقمشة على منافسة خصومهم فى تقديم القروض والرشاوى) تدعم مركز تجار الأقمشة الانجليز ، على حين صفيت امتيازات التجار الأجانب فى انجلترا . وفى عهد اليزابث منع تجار الموازين من شراء الأقمشة الانجليزية فى Blaskwell Hall (عام ١٥٧٦) . وعند نهاية القرن أغلقت نهائيا شركة الموازين فى لنـــدن . وفى عام ١٦١٤ منع تصدير الصوف الانجليزى رسميا ، وعلى حين كان ذلك لصالح صناعة الأقمشة ، فان آثاره السيئة لم تلحق بالتجـــار الأجـــانب فحسب ، بل أصابت مصدرى الصوف الانجليزى فى الصميم ، فتحـــــولوا عن تصدير الصوف الى الاشتغال بتجارته الداخلية ، وحطوا فى عام ١٦١٧ على احتكار الوساطة فى تجارة الصوف داخل المملكة ، واقتصر بيع الصوف على مدن معينة(٨٧) .

وعند منتصف القرن السادس عشر ، كان نشاط التجار الانجليز قد

---

(86) W.E. Lingelbach, «Merchant Adventurers in England», in Trans. Ryl. Hist. Society, NS. XVI, 41-2.

(87) E.E. Rich, op. cit., 77-86.

قطع شوطا بعيدا ، فامتد عبر بحر الشمال والبحر المتوسط حيث أسست نحو خمس أو ست شركات عامة جديدة حصلت على امتيازات الاتجار مع مناطق جديدة . وشهد عام ١٥٥٣ انشاء الشركة الروسية (التى منحت بعد عامين من تأسيسها حقوق الاحتكار) ، باعتبارها أول شركة مساهمة تمتلك سفنا . وكان عدد من أعضاء « شركة التجار الانجليز المغامرين » أعضاء فى تلك الشركة الجديدة فى نفس الوقت ، وربما كان لهم فضل تأسيسها . وفى نفس السنة التى حصلت فيها الشركة على امتيازها من التاج البريطانى نجحت فى عقد اتفاقية مع القيصر ايفان الرابع عن طريق ممثلها ريتشارد كانسلور ، منحت بمقتضاها حق التجارة مع موسكوفا عن طريق البحر الأبيض وحق اقامة مخازن فى Kholmgory و Vologda . وفى عام ١٥٥٧ قام جينكينسون أحد موظفى الشركة برحلة الى فارس وبخارى ، وحصلت الشركة فى عام ١٥٦٧ على حق التجارة مع فارس عبر روسيا ومع استراخان .

وفى نفس السنة التى حصلت فيها الشركة الروسية على الامتياز اسست الشركة الافريقية ، تلك الشركة التى أثرى أعضاؤها ثراء فاحشا من وراء النشاط الذى وصفه ناسا وسينيور — فيما بعد — بأنه « خطف الأفارقة الوطنيين أو شرائهم وتشغيلهم حتى يلفظوا أنفاسهم الاخيرة دون الشعور بتأنيب الضمير » ، وهى التجارة التى « لم يشعر نحوها الانجليز والهولنديون — الذين كانوا من أكثر شعوب العالم حكمة وتدينا — بوخز الضمير مثلما كانوا يشعرون عندما يستأنسون الخيول البرية »(٨٨) .

وفى عام ١٥٧٨ أسست الشركة الشرقية Eastland Company « لاحتكار التجارة فى النرويج والسويد وبولندا ولتوانيا (فيما عدا نارفا) وبروسيا وبوميرانيا ، وشرقى الأودر حتى دانزج وايلبنج وكونجزبرج. وامتد نشاطها أيضا الى كوبنهاجن حتى فنلندا » . ومن بين السلطات التى منحت لها « وضع اللوائح التجارية ، وفرض الغرامات ، وتوقيع عقوبات السجن .. الخ ، على غير الأحرار الذين يتاجرون مع تلك المناطق » . وما لبثت أن تمكنت بعد تأسيسها فى اقتحام قلعة احتكار الهنسا ، عن طريق الحصول على حق التعامل مباشرة مع تجار ايلبنج وغيرها من المدن البروسية(٨٩) .

---

(88) Senior, Slavery in the U.S., 4.

(89) A. Szelagowski and N.S.B. Gras in Trans. Ryl. Hist. Society 3rd Series, v. 1, 166, 175.

. . . واسس عدد من اعضاء شركة التجار المغامرين الشركة الأسبانية في العام السابق على تأسيس الشركة الشرقية بغرض احتكار تجارة الخمور والزيت والفواكه في اسبانيا والبرتغال تحت ظل امتياز مكنها من التخلص من المنافسين . واخيرا في عام ١٥٨١ منح التاج خطابات امتياز لأربعة من كبار التجار من بينهم السير Usborn و Staper « ولغيرهم من الرجال الانجليز الذين لم يتجاوز عددهم الاثنى عشر ، والذين يحددهم أوسبورن وستابر وعمالهم ووكلائهم ، لمدة سبع سنوات للاتجار مع تركيا على أن تقتصر تجارة تركيا عليهم خلال تلك الفترة » . وكان ذلك أصل شركة الليفانت (التى تشكلت في عام ١٥٩٢ كاتحاد بين شركة تركيا وشركة البندقية) ، وكانت الملكة اليزابث من بين كبار المساهمين فيها . وفى عام ١٦٠٠ انشئت شركة الهند الشرقية ، وأصبح امتيازها يتجدد باستمرار منذ ١٦٠٥ على عهد جيمس الأول(٩٠) .

وكانت الشركات المشتغلة بالتجارة الخارجية احتكارية بدرجات متفاوتة ، وقد ناضلت شركة التجار المغامرين نضالا مريرا ضد التدخل في تجارتها ، لأن هذا التدخل المجلب للربح قد يحتفظ للقليل من التجار بمكاسبهم ، كما ان الأسعار يجب أن تتوفر لها الحماية من تأثير المنافسة . وقد بذلت الشركة الروسية جهودا جبارة (وان كانت بعيدة عن النجاح) لمنع التدخل التجارى عبر نارفا ، كما ان الشركتين الشرقية والاسبانية استخدمتا قواتهما للسيطرة على التجارة . وكانت شركة التجار المغامرين التى تتمركز في لندن تمارس نفوذها من خلال الشركات التابعة لها فى المدن الاقليمية ، مثل نيوكاسل ويورك وبريستول .

وبينما كان تجار الأقاليم يتمتعون بحقوق التجارة بصفة عامة ، كان الجانب الأكبر من الحركة التجارية يتركز في أيدى تجار لندن ، وكان أولئك التجار يسيطرون على التجارة . وحدد الترقى الى المراتب الممتازة لتلك الشركات عن طريق رسوم العضوية الباهظة ، التى اخذت تتزايد بمرور الزمن . فمع بداية القرن السابع عشر — على سبيل المثال — ارتفعت رسوم العضوية في شركة التجار المغامرين الى ٢٠٠ جنيه استرلينى . أضف الى ذلك أن الحرفيين وتجار التجزئة كانوا بعيدين عن التمتع بحقوق العضوية ، « ووصف الاتجاه الى ابعادهم بأنه أحد الملامح العامة التى ميزت

---

(90) C. Walford, «Outline History of Hanseatic League, Trans. Ryl. Hist., Society, IX (1881), 128; M. Sellers, op. cit., Cawston and Keane' Early Chartered Companies, 15-22, 27-8, 61 seq.

كل لوائح الشركات « المشــتغلة بالتجــارة الخارجيــة على حــد تعبير أونوين »(٩١) .

وبالاضافة الى ذلك نظمت كميات السلع المطروحة للبيع بعناية للابقاء على الاسعار عند حد معين ، وذلك عن طريق التحكم فى النقل بالسفن الذى اخضعته تلك الشركات لنظام « الحصة » ، التى كان يحدد عن طريقهـــا نصيب كل سفينة من البضائع ، تماما كما تحدد الحصص عن طريق نظام الكارتل الحديث . ولا يبدو واضحا الحد الأدنى للأسعار التى تباع بهـــا السلع ، والحد الأقصى لأسعار شرائهـــا التى فرضت على اعضـــاء تلك الشركات . وهناك دليل على أن تجار احتكار الصوف عقدوا اتفاقية لتثبيت الأسعار فى القرن الرابع عشر والخامس عشر لصالح مدينة واحدة من المدن المحتكرة للصوف لتسهيل عملية تطبيق اتفاقيات الأسعار(٩٢) . ومن المحتمل أن يكون التجار المغامرون قد استخدموا أساليب مماثلة .

وفى عهد جيمس الأول لم تتحكم شركة الليفانت فى العرض فحسب ، بل ثبتت الحد الأعلى لأسعار شراء المنتجات من بلاد الشرق الأدنى(٩٣) . وعلى أية حال فان دور الوساطة الذى لعبه القماشون والتجار المحليــون بين الحرفيين والتجار المشتغلين بالتصدير لم يكن يتأثر بالاحتكارات ، اذ نسمع عن ازدياد الشكوى منهم فى القرن السادس عشر ، التى تشير الى أنهم ضيقوا فرص البيع ، واحتفظوا بمستوى متدنيا للأسعار ، حتى أصـــابوا البضائع التى تعد للتصدير بكساد غير طبيعى . وأصدق مثال على ذلك الشكوى التى رفعت ضد بعض القماشين الى الديوان الملكى فى عام ١٥٥٠، والتى ذكر فيها أصحابها أن التجار المغامرين وضعوا اتفاقية ثبتت ســـعر شراء القماش بصورة جعلت الصناع يخسرون جنيها واحدا فى كل قطعـــة من القماش(٩٤) .

وقلد سياسة الاحتكار هذه الكثيرون من المشتغلين بالتجـــارة الذين كانوا خارج اطار تلك الشركات فى مجتمع المدينة ، فعن طريق النظم الخاصة بالصبية فى الحرف وضعت قيود شديدة استهدفت الحد من قبول افـــراد جدد . ولكن فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان هناك اتجـــاه عام

---

(91) Studies in Economic History, 173, also 181.

(92) Eileen Power, op. cit., 89-90.

(93) M. Epstein, Early History of the Levant Company, 117-26, 130-1.

(94) Studies in Econ. History: the Papers of George Unwin, 148.

لزيادة متطلبات الانتماء الى الحرفة لمصلحة الحد من عدد الأعضاء ، فعن طريق حق الارث — الذى أتاح للابن أن يخلف أباه فى الحرفة — توفرت الوسائل التى جعلت العائلات المشتغلة بالتجارة تتحاشى متطلبات الانتماء الى الطائفة ، وأصبحت مراكز المعلمين الحرفيين بذلك امتيازات وراثية . وبمرور الزمن أصبح يتعذر على أى شخص من الخارج لا ينتمى الى عائلة حرفية ، ولا يتمتع بثراء كاف يمكنه من شراء عضوية الطائفة ، الوصول الى مرتبة المعلم . وكان هذا الاتجاه الاحتكارى موجودا فى السر ، ثم أصبح علنيا فى الكثير من المدن الأوربية الكبرى ، على نحو فاق ما كان شائعا فى انجلترا حيث كانت (على حد تعبير بيرين) « الصناعة المحلية فى كل مدينة امتيازا مغلقا لمجموعة من المعلمين الذين يرثون مواقعهم »(٩٥) .

وحصلت نقابات الحرف الانجليزية — منذ وقت مبكر — على حق الاعتراض على الملتحقين الجدد بحرفتهم ، عن طريق اشتراط أن لا يصل أحد الى مرتبة معلم الحرفة ما لم يحصل على حقوق المواطنة الكاملة ، وعن طريق حجب حقوق المواطنة عن الوافدين الجدد ، الا اذا حصل الوافد الجديد على تزكية وكفالة من جانب ستة من أعضاء الحرفة المشهود لهم بحسن السمعة(٩٦) . ثم اشترط بعد ذلك ضرورة الحصول على موافقة كبار عرفاء الطائفة على قبول العضو الجديد . ويذكر آشلى أنه « قبل منتصف القرن الرابع عشر ، كانت هناك رغبة ملحوظة للحد من المنافسة عن طريق الاقلال من قبول الأعضاء الجدد »(٩٧) . واتهم نساجو لندن فى عام ١٣٢١ بأنهم يفرضون رسوم عضوية غير عادية على أولئك الذين يرغبون فى الانضمام للطائفة ، ونجد — بعد ذلك بعشر سنوات — شكاوى عامة ضد نقابات الطوائف الذين كانوا يحصلون من الصبية « رسوما يصعب فى الغالب دفعها فى مقابل الدخول فى عضوية طوائفهم »(٩٩) . وتذهب السيدة جرين الى ما هو ابعد من ذلك فتقول أنه « عندما كان الرجل ينتهى من فترة التلمذة الحرفية ، كانت تبتدع حيل خادعة لابقائه على وضعه ، وبذلك يظل تابعا عند مرتبة العامل الأجير »(١٠٠) . وتدلنا التشريعات التى صدرت خلال قرنين من الزمان لمنع ممارسة تلك الحيل الاحتكارية (التشريع الذى صدر فى الثلاثينات من القرن السادس عشر) ، أن الحد من عضوية

---

(95) H. Pirenne in La Fin du Moyen Age, vol. 2, 147.

(٩٦) وفى حالة مدينة لندن بدأ تطبيق ذلك منذ عام ١٣١٩ .

(97) Ashley, Introduction, vol 1; BK. 11, 77.

(98) Ibd., 75; Gretton, op. cit., 69-70.

(99) Kramer, Craft Gilds and the Government, 78-9; F. Consitt, Weavers' Company, 21 seq.

(100) Mrs. Green, op. cit., 102; cf. also A. Abram, Social England in Fifteenth Century, 121.

الطائفة اصبح عادة ، وفى بعض الحالات كان عمال المياومة والصبية يقسمون أمام معلميهم الا يزاولوا المهنة لحسابهم الا باذن من اولئك المعلمين(١٠١) .

وترتب على ازدياد هذا الاتجاه فى عصر تيودور ان لجأ العمال الحرفيون — الذين لم يكن باستطاعتهم دفع تكاليف الترقية الى مرتبة المعلم — الى العمل سرا فى غرف صغيرة فوق أسطح المنازل بالشوارع الخلفية ، أو اضطروا الى الخروج الى الضواحى للعمل بعيدا عن السلطة القانونية للطائفة . وقد شنت نقابات الطوائف حربا لا هوادة فيها ضد هذه الظاهرة، عن طريق توسيع دائرة سلطتها القانونية ، وزيادة عدد « المفتشين » الرسميين . وعن هذا الطريق كان يتم اعادة الخارجين على نظام الطائفة الى الخضوع لنظامها . وفى القرن الخامس عشر فرضت طائفة النساجين فى لندن حظرا على تأجير الأنوال ، حتى لا تتاح الفرصة أمام العمال الحرفيين الفقراء للعمل لحسابهم الخاص(١٠٢) .

وغالبا ما كان ينشب الصراع بين نقابات الحرف والأوليجاركية التجارية فى المدينة — كما سنرى فيما بعد — الذين كان من مصلحتهم قيام منافسة بين الحرفيين الراغبين فى البيع بسعر محدد ، والمعلمين الذين يمارسون الحرفة سرا فوق أسطح المنازل أو فى الضواحى . وقد ادى ذلك الى تمسك نقابات التجار وشركات الملابس فى لندن أكثر من ذى قبل بنظام الاحتكار ، وبلغت رسوم الانضمام الى نقابة تجار الملابس — عند منتصف القرن السادس عشر — الحد الذى وصفه مؤرخ شركة لندن لتجارة الجوخ بقوله « أصبح الانتماء الى نقابة تجار الملابس يحتاج الى ثروة كبيرة ، ولم يكن يستطيع الانضمام الى تلك النقابة سوى أكثر تجار الجوخ ثراء ، وهم أولئك الذين كان باستطاعتهم الاستفادة من فرص العضوية المحدودة »(١٠٣) .

ويذكر لنا برنتانو أن « الانتماء الى الطائفة فى القارة الأوربية أصبح وراثيا — من الناحية العملية — بسبب صعوبة تخطى شروط العضوية » . وكان النظام يحتم احيانا ألا يشتغل المعلمون برأسمال مستدان ، وبذلك لم يستطيع أولئك الذين يملكون رأسمال صغير أن يجدوا لقدمهم موضعا . وكانت المدن الألمانية تشترط — احيانا — أن يرحل العامل الحرفى لمدة خمس

(101) Unwin, Industrial Organization' 56; Kramer, op. cit., 80; Hibbert, Influence and Development of English Gilds, 66-7.

(102) Consitt, op. cit., 105.

(103) A.H. Johnson, op. cit., vol. 1, 193.

سنوات قبل أن يصل الى مرتبة المعلم . وعند تنصيب الحرفى معلمـــا كان عليه ان يتحمل نفقات ولائم باهظة التكاليف يدعو اليها أعضاء الطائفة(١٠٤) . وشاع بين الطوائف الأوربية مطالبة الصبى بتقديم قطعة ممتازة من صـــنعه قبل ان يسمح له بالترقية الى درجة المعلم ، وكان يشترط فى تلك القطعــة الدقة والكمال ، واستدعى ذلك من العامل الحرفى عمل عام كامل لينجــز تلك القطعة . وقد صدر مرسوم فى فرنسا عام ١٥٨١ استنكر « النفقــات الباهظة التى كان على الحرفيين الفقراء تحملها للوصول الى مرتبة المعلم » . كما حدد فى باريس عدد الصبية الذين يلتحقون بالطائفة تحديدا تعسفيا .

وكانت هناك ــ بصفة عامة ــ فئتان من الصبية : الصبية الخصوصيين وهم أبناء المعلمين ، وكانوا يعفون من الضوابط التى تحد من الانتمــاء الى الطائفة ، والصبية الغرباء ، وقد حدد عددهم بشخص واحــد لكل ورشة . ولم يكن أولئك الصبية الغرباء مطالبون بحد أدنى من ســنوات الخــدمة فحسب ، بل كان على آبائهم ان يدفعوا مبلغا من المــال نظير قبـــولهم كصبية . فاذا عجز الآباء عن دفع المبلغ ارتفع الحد الأدنى للسنوات التى على الصبى أن يقضيها فى تلك المرحلة ونتيجة لذلك « كان وصول الصــبية الغرباء الى مرتبة المعلم يتحقق فقط من خلال التحلى بروح التضحية ، بينما تمتع الصبى الذى كان يخلف أباه فى المهنة بامتيازات كبيرة » وبتزايد عدد الصبية « أصبح الوصول الى مرتبة المعـــلم يمـــر بعقبـــات لا يمكن اجتيازها »(١٠٥) .

ولم ينتج عن تلك التطورات حماية مكاسب الحرفيين الموجودين بالفعل من التدنى نتيجة المنافسة ، ووضع أساس معتدل لتراكم رأس المــال داخل نقابات الحرف الثرية فحسب ، بل أثرت تلك التطورات كذلك على بنيـــة مجتمع المدينة ، فازداد حجم طبقة الأجراء ــ الذين فقدوا فرص الترقى ــ اتساعا عند قاع ذلك المجتمع . وعلى حين كان هؤلاء أعضاء فى الطائفــة لم يكن لهم نفوذ حقيقى فيها ، كما حرموا من حمايتها . وعلى النقيض من ذلك فرضت تشريعات نقابات الحرف وحكومات المــدن الــكثير من النظم الجائرة على العمال الحرفيين ، كانت تتناول بالتحديد أجورهم وتلزمهم بطاعة معلميهم طاعة عمياء وتحرمهم من حق التنظيم أو عقد الاجتمــاعات (التى كانت تعتبر « دسائس ومؤامرات ») .

---

(104) Brentano in Eng. Guilds, cxxxviii, cl; M. Kowarewsky, Die Okonomische Entwicklung Europas, vol. v, 165-75.

(105) Lespinasse et Bonnardot, op. cit., c-cx.; H. Hauser, Les Debuts du Capitalisme, 34-6; Levasseur, Hist. des Classes Ouvrieres en France (Ed. 1859), Tome 1, 230.

ونتيجة وجود تلك الطبقة المهضومة من العمال الأجراء اتسعت فرص اجتناء الربح ، وتراكم تبعا لذلك رأس المال ، عن طريق الاستثمار المباشر في تشغيل العمال الأجراء . غير أن ذلك كان يشكل مصدرا للدخل الرأسمالي لا يرقى الى مستوى الأهمية حتى أواخر القرن السادس عشر ، وكانت المكاسب التى يحققها رأس المال التجارى — فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر — ناتجة عن الاحتكار وعن حرمان جماهير المنتجين من الاستفادة من المكاسب التى كان يحققها اتساع التجارة ، أكثر من كونها ناتجا عن الاحتفاظ بمستوى منخفض للمعيشة(١٠٦) . وبعبارة أخرى استمدت المكاسب المفرطة للطبقة التجارية الجديدة من التخفيض النسبى — وليس الكلى — لدخل المنتجين . ولكن فى النصف الثانى من القرن السادس عشر (وربما القرن السابع عشر أو على الأقل نصفه الأول) تشير الدلائل الى أن الأمر لم يعد كذلك ، ففى القرن الذى وصفه اللورد كينز « بالتضخم العظيم فى الأرباح » يبدو واضحا أن الأجور قد تدهورت بشكل صارخ ليس فى انجلترا وحدها ولكن فى فرنسا والمانيا والأراضى المنخفضة أيضا . وهذه الحقيقة مسئولة عن نمو البروليتاريا التى حرمت من فرص العيش وناضلت بضراوة طلبا للعمل . ولكن هناك احتمال أيضا أن مستوى المعيشة للقطاع الفقير من الفلاحين والحرفيين قد تدهور فى ذلك القرن المزدهر (رغم أن الأدلة على ذلك محدودة)(١٠٧) . ويجب أن نضيف الى ذلك أن من بين مصادر ثراء البرجوازية نهب ممتلكات الآخرين والاستيلاء عليها ، سواء كانت ممتلكات اقطاعية ، أو ممتلكات صغار المنتجين وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما بعد .

وكان أحد ملامح تلك البرجوازية الجديدة هو استعدادها للتوافق مع المجتمع الاقطاعى بمجرد كسبها لامتيازاتها ، وتلك حقيقة تثير الدهشة كما أنها ملمحا عاما من ملامح تلك الطبقة . وكان ذلك التوافق اقتصاديا —

---

(١٠٦) كان هناك ارتفاع نسبى فى مستوى المعيشة فى هذين القرنين دون شك وذلك فيما يتعلق بحياة القروى العادى أو الحرفى العادى فى المدينة على نحو ما يذكر روجرز .

(١٠٧) وفيما يتصل بأسواق التصدير يذكر أونوين — على سبيل المثال — بعض الدلائل التى تشير الى أن الأسعار لم تخدم مصالح الحرفيين فحسب، بل أن حجم تصدير المنتجات الصناعية المحلية تضاءل عند نهاية القرن السادس عشر نتيجة للنشاط الاحتكارى للشركات التى كانت تتمتع بالامتيازات .

(Studies in Econ. History, 18-5, 198-204, 216-20.

من ناحية أخرى — كالرغبة فى مصاهرة الارستقراطية ، وحمل القاب النبلاء. وكان التوافق سياسيا — من ناحية ثالثة — كما يتمثل ذلك فى استعدادهم للقبول بائتلاف سياسى مع الأرستقراطية (وغالبا ما كان يحـدث ذلك فى حكومات مدن ايطاليا وغيرها من المدن الاوربية بين أثرياء البرجوازية وعائلات النبلاء القديمة) أو قبول وظائف وزارية ومناصب فى البلاط (كما حدث فى عصر تيودور فى انجلترا) .

ولا تقدم لنا درجة الازدهار الذى حققه رأس المال التجارى فى بلد من البلدان — فى تلك الفترة — مقياسا للسهولة والسرعة التى تطـور بهـا الانتاج الرأسمالى ، ففى الكثير من الحالات كان الأمر مختلفا تماما . ولمـا كان رأس المـال التجارى قد وجد — كما لاحظ ماركس — « مثل آلهـة أبيقور فى العوالم الوسطى للكون » ، فان تأثيره لم يكن ذا نمط واحد عشية بزوغه بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر . ولكنه استمر فى الوجود « فى خلايا المجتمع » . لقد ازدهر رأس المـال التجارى من خلال العمل بالوساطة ، واعتمدت ثرواته على التسلل والخداع ، والقدرة على التأقلم، والمكاسب السياسية التى كان باستطاعته أن يجنيها . فالحـاجات التى عمل التجار والمرابون على تلبيتها ، كانت حاجات السـادة الاقطـاعيين والأمراء والملوك . وكان على هؤلاء الرجال الجدد أن يسلكوا سـبيل الاستعطاف والدهاء معا ، ويجمعوا بين الاغتصاب والحدب ، ويمزجـوا الجشع بالرياء ، ويخفوا شح المرابى تحت لباس الفارس .

فلم يكن يعنيهم المنتج فى شىء سوى استمرار السيطرة عليـه ، كما لم يكن يعنيهم نظام الانتاج الا بقدر توفيره السلع الرخيصة التى تكون دائما فى متناول ايديهم ، ولكنهم يهتمون اهتماما كبيرا بشروط التجارة (التى يعتمد عليها حد الربح الذى يكسبونه) كما يهتمون بحجمها ، ولم يلقوا بالا الى نوع السلع التى يتجرون بها سواء أكانت العبيد أو العاج ، الصـوف أو الاقمشة الصوفية ، القصدير او الذهب ، ما دامت تلك السلع تحقق لهم المكاسب التى ينشدونها . وكان الحصول على الامتيازات السياسية فى طليعة مطامعهم ، أما الاشتغال بالسياسة ، فكان يأتى بالنسبة لهم فى المرتبـة الثانية . ولمـا كانوا يمثلون عناصر تتسلق بالضرورة على النظام الاقتصادى القديم ، فقد تجنبوا اضعافه ، لأن ثروتهم فى نهاية الأمر كانت ترتبط بثراء ذلك النظام .

ومن ثم اتجهت الشريحة العليا من تلك البرجوازية حديثة العهـد بالثراء الي سكني قصور الريف ، والي ممارسة الصيد مثل النبلاء ، دون

أن تعانى ارتباكا ماليا . ودخل ما بقى من العائلات الاقطاعية فى علاقة مشاركة مع تلك الفئة الصاعدة بارتياح تام . فنجد التاجر فى قصة ديفو يذكر صاحب الضيعة الذى ذكره بأنه ليس نبيلا :

« لا ياسيدى ، ولكن باستطاعتى أن أشترى نبيلا »(١٠٨) .

وبنهاية القرن السادس عشر ، أصبحت تلك الأرستقراطية الجديدة الغيورة على امتيازاتها محافظة أكثر من كونها ثورية ، وأصبح نفوذها ونفوذ المؤسسات التى أقامتها مثل الشركات ذات الامتيازات ، يتجه الى اعاقة تطور الرأسمالية كأسلوب للانتاج ، بدلا من العمل على دفع عجلتها الى الأمام .

---

(108) Defoe, The Compleat English Gentleman (Ed. Buhlbring), 257.

الفصل الرابع

ظهور راس المال الصناعى

١

أشــــار ماركس فى معرض ملاحظــاته التاريخيـــة على رأس المـــال التجارى الى أنه يحتفظ بعلاقة خارجية خالصة بأسلوب الانتاج فى مراحله الأولى ، ذلك الأسلوب الذى ظل مستقلا فلم يمسه رأس المـــال ، حيث كان التاجر مجرد « رجل يحرك البضائع التى تنتجها النقـــابات الحرفيـــة أو ينتجها الفلاحون » حتى يكسب من فروق الأسعار بين المناطق الانتاجيـــة المختلفة . وبدأ رأس المـــال التجارى يرتبط على أية حال بأسلوب الانتاج ليستغله بصورة أكثر فعالية ، وحتى « يقلل من شروط المنتجين المباشرين . . ويمتص فائض العمل الذى يستند الى أسلوب الانتاج القديم » — من ناحية — وليحول أسلوب الانتاج لخدمة مصالح الربح الأكبر حجما والأســـواق الأرحب اتساعا ، من ناحية أخرى .

وقد سلك هذا التطور كما يراه ماركس سبيلان : أولهما ، « الأسلوب الثـــورى الحقيقى » ، حيث تراكم رأس المـــال فى أيدى فريق من المنتجين أنفسهم ، فبدأوا يطرقون أبواب التجارة ، وبمرور الزمن بدأوا ينظمـــون الانتاج على أساس رأسمالى متحرر من القيود الحرفية لنقابات الطوائف . وثانيهما ، يتمثل فى قطاع من طبقة التجار القائمة بدأ فى « امتلاك الانتـــاج بشكل مباشر » ، ومن ثم « لعب دورا تاريخيا كأسلوب انتقالى » ، ولكنه ما لبث أن أصبح « عقبة فى طريق أسلوب الانتاج الرأسمالى الحقيقى ، وبذلك أعاق تطور الأسلوب الأخير »(١) .

وتوضح الأدلة التى تجمعت فى العقود الأخيرة — بجلاء — ان نوع الانتقال الذى يشير اليه ماركس ، كان يفعل فعله فى انجـلترا فى النصف الثانى من القرن السادس عشر ، وأنه باعتلاء شارل الأول للعرش حدثت

---

(1) Capital, vol. III, 388-96.

بالفعل تغيرات ذات مغزى فى أسلوب الانتاج ، وهى ظروف تصدق بصفة خاصة على الأحداث السياسية فى انجلترا فى القرن السابع عشر التى تحمل كل الشواهد المتصلة بالثورة البرجوازية القديمة . ولكن حدود هذا التطور أبعد ما تكون عن الوضوح ، فكان ثمة كبوات متنوعة ، كما أن مدى طبيعة التطور تباين تباينا كبيرا باختلاف الصناعات التى حدث فيها هذا التطور . ولم يعد السبيلان اللذان حددهما ماركس مميزان فى مجراهما ولكنهما يظهران على مراحل ، وعند أماكن تقاطعهما مع بعضهما البعض . فان المصالح والولاء يمتزجان بصورة تسترعى الانتباه ، كما تتغير المواقع الاجتماعية بسرعة ، وهو ما يميز مراحل الانتقال بصورة خاصة . ورغم ذلك التعقد فان ثمة اتجاهات عريضة ، تبرز بشكل واضح ، تلك الاتجاهات التى تمثل تزايد سيطرة رأس المال على الانتاج .

وقد أخذ ذلك التطور فى الصناعات القائمة الشكل الذى شرحه أونوين شرحا تفصيليا عندما ذكر على وجه التحديد تزايد سيطرة العناصر التجارية الخالصة على جمهور الحرفيين وخضوع الأخيرين لهم . وفى حالات معينة فرضت المؤسسات التى كانت تتكون بالدرجة الأولى من العناصر التجارية الخالصة (كتجار الجوخ والقماشين) ، واحتكرت تجارة الجملة فى بعض السلع المصنعة ، سيطرتها على الحرفيين ، وتحكمت فيهم ، أو حتى ابتلعتهم، بينما بدأت فى نفس الوقت توفر العمل للحرفيين فى الريف ، حيث تختفى القيود التى فرضتها نقابات الحرف فى المدينة . وفى حالات أخرى كما حدث بالنسبة لصناع الأقمشة تحكم عنصر تجارى فى نقابة الطائفة ، والعناصر الحرفية التى كونت المراكز الدنيا فى الحرفة معا ، وأصبحوا يعرفون باسم الخاصة Yeomanry أو Bachelors) .

وعندما نال هذا العنصر الحرفى استقلاله عن التجار — فى مرحلة متأخرة من مراحل التطور — بتحوله الى كيان جديد قائم بذاته — كما كانت الحال بالنسبة للكثير من الشركات التى ظهرت فى عهد ستيوارت — دخلت الشركة الجديدة بدورها تحت سيطرة أوليجاركية صغيرة تمثلت فى القطاع الرأسمالى الأكثر ثراء داخل المؤسسة . وفى نفس الوقت تطور أسلوب الانتاج فى عدد من الصناعات الجديدة — كصناعة النحاس والورق والبارود والصابون والمناجم والتعدين — بدرجة كافية ، نتيجة المخترعات الحديثة ، التى تتطلب رأسمال كان يفوق قدرة الحرفى العادى ، ونتيجة لذلك قامت المشروعات التى اتخذت شكل الشركات المساهمة ، واستخدم العمل المأجور على نطاق واسع .

وحدث نفس الشيء بالنسبة للزراعة فى القرن السادس عشر حيث

كانت تمر بمرحلة تحول هامة ان لم تكن جزئية ، اذ شهد ذلك القرن توسعا فى استثمار تجار المدينة لأموالهم عن طريق شراء الضياع . وبينما كانت تلك الصفقات يغلب عليها طابع المضاربة ، أو تهدف الى الاستفادة بالايجار عن طريق تأجير الأرض للفلاحين ، أكثر من اهتمامها باجتناء الربح من فلاحة الأرض ذاتها ، فان الأمر لم يخل من وجود حالات فريدة اتجه فيها رأس المال الى العمل على تحسين الزراعة ، واستغلت فيها الضياع عن طريق العمل المأجور كنمط راسمالى للفلاحة . وتلك الحالات التى استخدمت فيها الأرض بصفة خاصة لتوفير المرعى ، وشهد ذلك الزمان الكثير ممن كانوا يعيشون على الكفاف ثم أصبحوا رعاة للأغنام على نطاق واسع لصالح تجارة الصوف المربحة . وقد شملت هذه الظاهرة بعض أصحاب الضياع القدامى الذين دفعتهم الصعوبات الاقتصادية التى شهدها القرن الخامس عشر الى تحسين الضياع وضرب الأسيجة حول الأرض المشاع .

وعلى أية حال فان تسييج الأرض وتحويلها الى ضياع أو أملاك قائمة بذاتها ، والتى نجد الكثير من المادة المعاصرة حولها ، أرست الزراعة على أسس جديدة ، حتى فى الحالات التى كانت الضيعة فيها تؤجر للفلاحين ، وكان ملاكها الجدد مجرد محصلين للايجار . وكان الفلاح الصغير هو ضحية الأسيجة بشكل عام ، فلعبت تلك الظاهرة دورا هاما فى زيادة حجم البروليتاريا أو شبه البروليتاريا الريفية الذين كانوا يستخدمون كاجراء اذا أسعدهم الحظ ، أو يقعون فريسة شراسة قانون الفقر التيوردورى اذا جانبهم الحظ . وعلى حد تعبير الأستاذ تاونى « تتوقف القنانة ببداية قانون الفقر » .

وشهد ذلك القرن من ناحية أخرى زيادة ملحوظة فى عدد الفلاحين المستقلين الذين كانوا يزرعون أراضى مستأجرة باعتبارها حيازات واقعة خارج نظام الحقل المفتوح . ومن بين هؤلاء ظهر قطاع هام من الفلاحين الأغنياء الذين عرفوا باسم Yeomen (٢) (على نحو ما رأينا فى فصل أسبق) الذين اغتنوا عن طريق حيازة المزيد من الحقول بواسطة التأجير أو الشراء ، وربما لعبوا دور المرابين بالنسبة لجيرانهم الفقراء ، وازدادت

---

(٢) كانت كلمة Yeomen تعنى قانونا المالك الحر ، ولكنها استخدمت بصفة عامة للدلالة على الفلاح الغنى ، وعلى حد تعبير مصدر معاصر استخدمت للدلالة على « الفئة الوسطى من الفلاحين الذين كان وضعهم دون الأعيان منزلة وأرفع قدرا من الرعاة والفلاحين » أنظر :

Midred Campbell, The English Yeomen, 22 seq.

فئتهم نموا عند نهاية القرن فأصبحوا يعتمدون على استخدام الفلاحين الأجراء الذين يجندونهم من بين ضحايا نظام الأسيجة أو من الرعاة الفقراء. وكانت تلك الفئة الجديدة من الفلاحين هى التى حملت على عاتقها تحسين طرق الزراعة .

ويذكر لنا الأستاذ تاونى أنه منذ بداية القرن السادس عشر « اختفت القنانة فى الضياع الصغيرة فى الكثير من الاقطاعيات هذا اذا لم تكن موجودة فيها على الاطلاق ، وأصبحت الطريقة الوحيدة لاستغلال الضيعة هى تأجيرها لفلاح كبير أو لما يزيد على ثلاثة أو أربعة من الفلاحين الكبار ، بينما ازداد نمو المزارع الكبيرة — عند منتصف القرن السادس عشر — حتى انه فى بعض المناطق كانت المساحة التى تقع تحت يد الفلاحين توازى تلك التى تقع تحت يد الأقنان » ، ويضرب مثلا لذلك بسبع وستين مزرعة فى اثنين وخمسين اقطاعية فى بولتشير ونورفولك وبعض الكونتيات الأخرى حيث « كان أكثر من نصف المساحة يتجاوز ٢٠٠ أكرا وتجاوزت مساحة أكثر من ربع تلك الأراضى ٣٥٠ أكرا »(٣) .

ولا يمكن بالطبع اقامة خط فاصل بين الفلاح الغنى صاحب الوسائل المعتدلة أو بين المعلم الحرفى الصغير ، وصاحب العمل من الرأسماليين الناشئين ، أو بين المحتكرين التجاريين الذين ينتمون الى القرن الخامس عشر ، والتاجر الصانع والتاجر صاحب العمل فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . فالمسألة فى كل هذه الحالات تتعلق بالنمو الكمى الذى يؤدى فى مراحل معينة الى تغيرات كيفية . فبالنسبة للجانب الأول (النمو الكمى) تؤدى زيادة الموارد عند شخص صغير الى جعله يعتمد بشكل كاف على نتائج العمل المأجور ، أكثر من اعتماده على عمل يده وعمل عائلته ، كما أنه يقدر مكاسب مشروعه بالرجوع الى رأسماله أكثر من تقديره على أساس ما يبذله من جهد . أما عن الجانب الآخر (التغير الكيفى) فان الانتباه يتركز خارج نطاق المكاسب التى تتحقق من وراء المضاربة وترتكز على فروق الأسعار كلما التمس التاجر اليها سبيلا ، ونحو الربح الذى يمكن تحقيقه عن طريق انقاص تكلفة الشراء التى تقود الى التحكم فى عملية الانتاج . ويرجع الى الجانب الأول — مولد الطبقة الرأسمالية من بين المنتجين أنفسهم — التغير السريع فى الأسعار الذى شهده القرن السادس عشر ، وما ترتب عليه من تدهور فى الأجور الحقيقية ، وتضخم فى الربح ، ساهم بقدر كبير فى خلق تلك الطبقة . ولا شك أن المكاسب التى عادت على هؤلاء من وراء الربا ، على حساب زملائهم الفقراء شكلت اضافة ذات بال .

---

(3) Agrarian Problem in the Sixteenth Century, 210-13.

أما الجانب الثانى ــ فهو اقتحام رأس المال التجارى عملية الانتاج ــ فكان الدافع اليه المنافسة المتزايدة فى الأسواق ، وما ترتب عليها من زيادة ثروة وعدد البرجوازية التجارية واتجاهها الى تضييق فرص المكاسب القائمة على المضاربة ، والاقتراب التقديرى من الأسواق الحقيقية فى عصر لاحق . ومن الممكن أن يكون مثل هذا التأثير أكثر قوة من غيره ، ومن المحتمل أن يكون قد لعب دورا محدودا فى مجال تجارة التصدير ، حيث كانت الأسواق الواسعة التى تتمتع بقدر كبير من الحماية لا تزال بعيدة (الا بالنسبة لأولئك الذين تمتعوا بامتياز ارتياد تلك الأسواق) عن طريق تحقيق مكاسب كبيرة من وراء المبادلة . كما أن سياسة الدولة فرضت حواجز كافية بين أسواق الشراء ، وأسواق البيع . ولكن فى مجال التجارة الداخلية كان الوضع مختلفا تمام الاختلاف ، وذلك على الرغم من اتساع السوق المحلية ، فكان الخط الفاصل بين القطاع القديم من رأس المال التجارى وصنوه الجديد ، يقع بين التجار الذين ينتمون الى الجيل القديم ، والذين دعموا مواقعهم فى تجارة التصدير ، وأولئك الوافدون الجدد الى ميدان التجارة ، الذين وجدوا أنفسهم بعيدين عن نظام تجارة التصدير التى امتنعت عليهم ، ولم يكن أمامهم الا أن يركزوا نشاطهم على تجارة الجملة داخل حدود بلادهم .

وبالطبع لم تكن الاحتكارات التجارية القديمة بعيدة عن التأثير على معدل المبادلة الذى ساد بينها وبين المنتجين فى الأسواق المحلية التى كانت تتعامل معها . وبعبارة أخرى ، كان ثمة احتمال دائم لوجود عنصر استغلال للمنتج ، الى الدرجة التى كانت عندها تجارة تصدير الصوف أو الأقمشة تنحصر فى أيدى قليلة ، فتم استبعاد المنافسين الجدد عن طريق القيود التى فرضت على « الفضوليين » ، ووضع حد للمنافسة فى شراء الصوف الخام ، وادى ذلك الى الاحتفاظ بأسعار شراء الصوف أو الأقمشة من الرعاة أو الحرفيين فى السوق المحلية عند حد أدنى من ذلك الذى كان من الممكن أن يتم الشراء به اذا كانت السوق متحررة من القيود . وقد لاحظنا ــ على سبيل المثال ــ أن المصالح التجارية المشتغلة بالتصدير كانت متحكمة، وأن جزازى الصوف كانوا يعارضونهم ، كما لاحظنا وجود تلك القيود التى حالت دون الأجانب وشراء الصوف مباشرة من الأسواق المحلية ، بينما نسمع عن تجار لندن الذين حاولوا اجبار قماشى نوروتش على احضار اقمشتهم الى بلاكولهول فى لندن لبيعها هناك ، بدلا من التعامل مباشرة مع التجار الأجانب ، وذلك عند نهاية القرن السادس عشر(٤) .

---

(4) Unwin, op. cit., 101.

كما رأينا أن الهدف الأساسى لاحتكار نقابات الحرف يرمى الى خلق ظروف ملائمة للعرض فى سوق الشراء ، وحاجة دائمة فى أسواق البيع ، عن طريق اقامة عنق زجاجة تحيط به الامتيازات الاحتكارية . كذلك رأينا المبدأ الاساسى لسياسات كل من نقابات الحرف والشركات الاحتكارية التى تضم تجار التصدير يطبق على نطاق واسع فيشمل البلاد كلها . ولكن تلك السياسة تطلبت توفر ملامح جديدة تتخذ فى ظلها اجراءات صارمة للحد من المنافسة بين المنتجين ، وفرض ضغوط مباشرة عليهم من أجل توفير مصادر رخيصة ومتطورة للعرض . وكان الشكل الرئيسى لمثل تلك المحاولات التى تهدف الى خفض أسعار السلع المعروضة يتمثل فى اقامة علاقة تبعية معينة بين خاصة عملاء الحرف ، والتاجر صاحب العمل الذى يوفر لهم العمل الذى يعيشون عليه . وعندئذ يصبح المعروض من السلع رخيصا عن طريق تخفيض الأجر الذى يرغب الحرفى فى الحصول عليه مقابل عمله من ناحية، وتشجيع قيام تنظيم احسن للعمل من ناحية أخرى (مثل تطوير تقسيم العمل بين الحرف) .

ولا يمكن بالطبع أن يوضع خط فاصل بين « الاستيطان الحضرى » الذى ساد فى وقت مبكر وبين ذلك التطور ، فقد كان كلاهما يهدف الى توفير المعروض من السلع بأسعار رخيصة ، عن طريق زيادة تبعية المنتجين لمصادر الطلب على منتجاتهم ،كما يهدف الى توسيع حجم مصادر السلع المعروضة التى أجبرت على التدفق على سوق بعينها . والخلاف بين الاثنين انما كان فى درجة التحكم فى المنتج التى كان يمارسها التاجر المشترى ، وحجم المنتجين الذين تأثروا بذلك التحكم ، وأساليبهم الانتاجية ، والمواقع التى يقيمون فيها . وعندما بلغ ذلك التحكم درجة معينة بدأ فى تغيير طبيعة الانتاج نفسه فلم يعد التاجر الصانع يعتمد ببساطة على أسلوب الانتاج القائم والتشديد من ضغطه الاقتصادى على المنتجين ، ولكن استطاع أن يزيد من الانتاجية عن طريق تغيير أسلوب الانتاج . وهنا يبرز التغير النوعى ، فبينما يزداد اهتمام رأس المال التجارى بالتحكم فى الانتاج — عن طريق تطوير ما يمكن أن نسميه بـ « الاستغلال من خلال التجارة » — مهد الطريق الى تحقيق الغاية ، ونجح فى تحقيقها فى بعض الحالات ، وعلى نحو ما يشير ماركس ترتبط تلك المرحلة النهائية بظهور عناصر رأسمالية بين المنتجين أنفسهم يمكن اعتبارهم أنصاف صناع وأنصاف تجار ، يأخذون على عاتقهم مهمة اخضاع وتنظيم القطاع الذى برزوا من خلاله .

والمرحلة الأولى من هذا التحول — أى تحول قطاعات من رأس المال التجارى الى التحكم المتزايد فى الانتاج — وقعت على نطاق واسع فى مجال صناعة النسيج والجلود والصناعات المعدنية الصغيرة فى القرن السادس

عشر عندما قام التجار الكبار على رأس شركات مثل شركات المنسوجات الصوفية والجوخ والأقمشة وباعة الجلود ، بتشجيع الحرفيين على العمل لحسابهم فى الضواحى والريف ، ولمـا كان ذلك يمثل تحديا لقيود النقابات الطائفية التى كانت تحد من عدد الحرفيين ونظام التلمذة الحرفية ، فقـد كان هذا التطور الجديد محور صراع بين جمهور الحرفيين وسادتهم الجدد . وحاول التجار أصحاب الأعمال فى كثير من الحالات اخضاع النقابات الحرفية فى المدينة لنفوذهم حتى يخففوا من القيود التى كانت تفرضها النقابات الحرفية على الانتاج أو يتخلصوا منها .

ففى حالة نقابة صناع الملابس النسائية (على سبيل المثال) نجـد الحرفيين يجأرون بالشكوى الى عمدة لندن ومجلس المدينة فى أوائل القرن السابع عشر من أن « لوائح النقابة التى تتصل بالحرفة لم توضع موضع التنفيذ ، كما أن الحرفيين الفقراء لم يخضعوا لها » ، بما فى ذلك اللوائح الخاصة « باشتراط قضاء الحرفى فترة سبع سنوات فى الاشتغال بالحرفة وكذلك السماح للأجانب والنساء بالعمل فيها » و « أن الكثير من صـناع الملابس النسائية تجاوزوا عدد الصبية المسموح بتشغيله ، وأن الكثير من أولئك الصناع استخدموا الأجانب والنساء والبنات » . وفى تلك الحـالة تم الوصول الى تسوية مزعزعة سمح فيها للحرفيين بمزاولة حق التفتيش للتأكد من تطبيق لوائح نقاباتهم .

غير أننا نواجه فى عام ١٦٣٣ تهمة تشير الى أن « صناع الحـرير والحرف الأخرى الذين التحقوا بالنقابة ، اتخذوا لأنفسهم مراكز خاصـة بهم وسمحوا للفلاحين الأغنياء بالانضمام اليهم والتحكم فى النقابة ، وأهملوا الضرب على أيدى أولئك الذين يفرطون فى حقوق الطائفة »(٥) . كما قامت محاولات عديدة لمنع المنتجين من بيع سلعهم الى المشترين من المنافسين . وكان الحرفى الفقير يحصل أحيانا على المواد الخام من التاجر فى صـورة قرض حتى تصبح ربقة الدين قيدا على حريته فى البيع . وفى تلك المرحلة لم يطرأ تعديل على أسلوب الانتاج ذاته فيما عدا مرحلة تجهيز الأقمشـة للتجارة كما أن التغير كان محدودا فى الأسلوب الفنى للانتاج ، وكان الدور التقدمى للتاجر الصانع قاصرا فى تلك المرحلة على توسيع حجم الانتـاج الحرفى ، وتحطيم الحواجز التى فرضتها الاحتكارات الحرفيـة فى المدينة .

وثمة دلائل على ظهور فئة التجار أصحاب الأعمال فى صناعة النسيج منذ القرن الخامس عشر نجدها فى شكاوى تشير الى أن العمل أسـند الى

---

(5) ff. Durnville Smythe, A Historical Account of the Worshipfull Company of Girdlers of London, 84, 88, 90-2.

حرفيين يقيمون خارج حدود المدينة ، ولذلك كانوا لا يقعون تحت طائلة لوائح النقابات الحرفية فيما يتصل بتحديد عدد الصبية والحد من الانتماء الى الطائفة . فنجد شكوى من هذا النوع قدمتها طوائف نورث أمبتون فى عام ١٤٦٤ ، كما نجد نوروييتش وغيرها من مراكز صناعة الأقمشة تمنع سكان المدينة من استخدام النساجين الذين يقيمون خارج حدود المدينة. ولا يتضح ما اذا كان المخالفون من تجار لندن أو من تجار الأقمشة المحليين، غير أنه فى مواجهة شكاوى جديدة جاءت من مختلف المدن فى القرن السادس عشر صدر قانون يحظر الاشتغال بصناعة النسيج وصناعة الأقمشة ، خارج حدود المراكز الحضرية التقليدية . ولكن ذلك القانون لم يؤد الى أكثر من تأجيل قيام الصناعة الريفية بصفة مؤقتة .

وفى مواجهة شكاوى مدينة ورستر من أن رخاءها قد تدهور نتيجة منافسة حرفى الريف ، صدر قانون فى عام ١٥٣٤ نص على منع صناعة الأقمشة فى مقاطعة ورشستر شاير خارج حدود المدن الخمس الرئيسية. وبصدور قانون ١٥٥٥ امتد ذلك الحظر الى سائر أنحاء انجلترا ، فحدد القانون الاشتغال بالنسيج وصناعة الأقمشة وعمل على الحد من « زيادة عدد الأنوال خارج المدينة ، أو نقابات المدن ، أو سوق المدينة ، أو غيرها من الأماكن التى شاعت فيها صناعة الأقمشة على مدى عشر سنوات »(٦). وبالاضافة الى ذلك حرم قانون الحرفيين الصادر فى ١٥٦٣ مزاولة مهنة النسيج الا لأولئك الذين مروا بفترة التلمذة فى الطوائف المعترف بها كما منع الصبية من الالتحاق بالطائفة الا اذا كانت الملكية الحرة لآبائهم تقدر بثلاثة جنيهات « وبذلك حرم الاشتغال بتلك الحرفة على ثلاثة أرباع سكان الريف »(٧) .

ولكن الدليل الواضح على وجود حركة عامة تستهدف اخضاع الحرفيين لسيطرة عناصر تجارية نجده فى تطور شركات الملابس الخمس الكبرى فى لندن ، فكان نصف تلك الشركات يتكون من التجار (مثل القماشين) واستمر هؤلاء يمارسون نشاطهم بصفة عامة فى قطاع تجارة الجملة أو تجارة التصدير . ولم تكن تلك الشركات التى كانت فى الأصل منظمات حرفية ، أو ضمت فى عضويتها عناصر حرفية ، قد أصبحت تقع تحت سيطرة أقلية تجارية استخدمت قوتها فى اخضاع الحرفيين منذ العقود الأولى من القرن السادس عشر . وقد حدث ذلك للصاغة وتجار الخردوات (الذين أصبحوا

---

(6) Lipson, op. cit., 487, 502-6; Froude, History of England vol. 1, 58.

(7) Studies in Econ. History : Papers of George Unwin, 187.

يعرفون بهذا الاسم بعد أن ضموا اليهم تجار القبعات) ، وكذلك الترزية وصناع الأقمشة . وفيما يتعلق بصناع الملابس النسائية أوردنا مثالا من قبل على وجود ذلك الاتجاه بينهم .

وغالبا ما كان ظهور العنصر التجارى داخل النقابة الحرفية ، يبرز من خلال اتجاه قادة تلك النقابات الى الحصول على عضوية النقابات الحرفية المتماثلة فى نفس الوقت ، لأن ذلك كان يتيح لهم فرصة التخلص من القيود التى تفرضها نقاباتهم فيما يتصل بمجال الشراء والبيع ، وكان هذا التشابك فى المصالح بين العناصر التجارية داخل النقابات المتشابهة يؤدى الى اندماجها فى بعضها البعض أحيانا . وعلى سبيل المثال فان شركة صناع الأقمشة نتجت فى الأصل من اندماج النساجين والجزازين معا ، وكان الأغنياء من أعضاء تلك الشركة قد درجوا على التمتع بعضوية نقابة تجار الخوخ والنساجين والصباغين معا .

وفى مثل تلك الحالات كانت المراكز العليا فى الشركة فى يد العناصر التجارية ، وكان حكام المدينة وأعضاء مجلسها يختارون من بينهم . وقد لاحظ أونوين أنه « طالما كانت الحاجة ماسة الى المزيد من النفقات لاجتياز مراحل الترقى ، لم يكن باستطاعة أحد أن يصل الى مراكز الحكم سوى الأثرياء من أعضاء تلك الشركة » ، ونتج عن ذلك أن « غالبية المواطنين الأحرار فقدت نصيبها فى اختيار الحكام الأربعة تدريجيا »(٨) . ويشير مؤرخ شركة الأجواخ الى أن « الحرفيين الأصلاء ما لبثوا أن هبطوا الى مستوى التبعية »(*) . أما عن حالة نقابة صناع السكاكين فان المراكز الرئيسية فيها كانت فى يد أشخاص لا يمتون الى تلك الصناعة بصلة « ولم يكن باستطاعة المواطنين الأحرار الذين يملكون قوت يومهم الدخول فى سلك القماشين ، لأنه بالاضافة الى رسوم العضوية الباهظة التى كان عليهم دفعها ، كان على العضو الجديد أن يدعو مجلس النقابة الى احدى الحانات على نفقته الخاصة »(**).

وقد شكل مجلس نقابة الترزية على نطاق ضيق منذ القرن السادس عشر ، « رغم أن القانون الذى كان يخضع له جميع الأعضاء نص على ضرورة

(8) G. Unwin' Industrial Organisatiin in the 16th and 17th Centuries, 42.

(*) A. H. Johson, History of the Company of Drapers of London vol. 1 23, also 148-51.

(**) C. Welch' History of the Cutlers, Company of London, vol. 11, 79, 86-7.

دعوتهم للاجتماع فى شكل جمعية عمومية ، فاننا لا نكاد نجـد أثرا لتلك الجمعية ، وبدلا من أن يقدم رئيس النقابة حساباته عند نهاية السنة التى يتولى فيها الرئاسة على الملأ فى قاعة الاجتماعات أمام جميـع أعضـاء الطائفة ، أصبح يقدم تلك الحسابات لمجلس المساعدين أو لبعض المراجعين الذين يحددهم المجلس »(*) . وظهر فى حوالى نفس الحقبة تقسيم النقابة الى قسمين أحدهما تجارى يضم التجار ، والآخر حرفى يضم الحرفيين . ولمـا كانت السجلات الخاصة بالقسم الأخير قد فقدت فان نوع العـلاقة الذى كان قائما بينه وبين القسم الأول لا يبدو واضحا ولكننا نفترض أنهـا كانت علاقة تبعية وليست علاقة استقلال تام(٩) .

وعلى حين سيطرت أوليجاركية تجارية على الشركات التعـاقدية ، سيطرت الشركات التعاقدية الكبرى بدورها علىحكومة مدينة لندن . «ويحدد مدى وقوع حكومة المدينة الآن فى أيدى النقابات الكبرى حقيقة أن معظم أعضاء المجلس والنبلاء والعمد كانوا يختارون لعدة سنوات من بين أعضاء احدى الشركات التعاقدية الكبرى . وما كادت تحل نهاية القرن الخامس عشر حتى كانت المنظمات الحرفية ومنظمات المدينة قد أندمجت فى بعضها البعض »(١٠) .

فى نفس الوقت هناك أدلة تشير الى أن الأوليجاركية التجارية المشتغلة بتجارة الملابس والأقمشة والجوخ والخردوات بدأت تنظيم الصناعة المنزلية فى الريف ، وبذلك دخلت فى صراع مع القماشين وصناع الجـوخ فى المدن الاقليمية . وعلى سبيل المثال ، رفع القماشون فى الأقاليم شكوى الى المجلس العام فى عام ١٦٠٤ من « اتساع النشاط التجارى لتجار لندن الأثرياء مما مما يعرقل نشاط الآخرين » ، وكذلك شكوى صناع الجوخ فى شروسبورى من « تشغيل ما يزيد على ستمائة شخص فى صناعتهم » داخل المدينـة ، وكانوا قد نجحوا فى وقت من الأوقات فى منع تجار لندن من ارسال عملائهم الى ويلز لشراء القماش الأبيض الذى كان يتجه الى سوق شروسبورى ، وذلك لتوفير المواد اللازمة لصناعة تجهيز الأقمشة المحلية الخاصة بهم . وكان القماشون المحليون أو المشتغلون فى تجهيز الأقمشة يرتبطون بالنظام الحرفى للمدينة تماما مثل صناع الجـوخ فى شروسبورى ؛ حيث كان من مصلحتهم تدعيم واحياء لوائح نقابات الحرف المحلية اذا دعت الحاجة الى

(*) C.M. Clode, Eary History of the Guild of Merchant Tailors, part 1, 153

(9) Ibid, 61 seq.

(10) A.H. Johnson, op. cit., vol. 1, 50-1.

ذلك وضمان الحماية القانونية لهم — كما كان الأمر بالنسبة بالنسبة لمرسوم ١٥٥٥ — ليستطيع الحرفيون مواجهة منافسة الصناعة الريفية التى يمولها رأس المـــال الكبير القادم من لندن .. وهكذا كان نفوذ هؤلاء الرأسماليين المحليين رجعيا الى هذا الحد ، يهدف الى التحكم فى الصناعة المنزلية الجديدة ووضع حد لامتداد تقسيم العمل الى المشتغلين بتلك الحرفة الذى كان قد بدأ يتسرب اليها بالفعل .

وفى حالات أخرى أصبح القماشون المحليون فى وقت من الأوقات تجارا يستخدمون غيرهم من الحرفيين خارج حدود المدينة فى الريف المجاور ، مثلما كان الأمر بالنسبة لقماشى سافولك وايسكس الأثرياء الذين نسمع عن شكوى بحقهم قدمها النساجون فى عام ١٥٣٩ ، تشير الى أن « الأثرياء من القماشين اتفقوا فيما بينهم على دفع ثمن محدد للأقمشة المنسوجة » ، أو نســمع عن قماشى ولتشير الذين نجحوا فى الالتفاف حول مرســـوم عام ١٥٥٥ ، وتمكنوا من زيادة عدد الأنوال فى الريف(١١) . ويتبين لنا من ذلك الصراع الذى دار بين الأقاليم والمدن الكبرى ، أو بين رأس المـــال الصغير وصنوه الكبير ، أن ثمة صراع اقتصادى نتج عن تضارب المصالح بين الفريقين . وقد تحول هذا الصراع بين رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة ، وبين المدن الرئيسية والأقاليم ، الى قطاع له تأثير كبير — الى حد ما — بين البرلمانيين فى عهد الكومنولث .

غير أنه كان هناك اختلاف هام بين كل من الفترتين المتقدمة والمتأخرة وبعضهما البعض . ففى عصر تيودور ومطلع عصر ستيوارت ألقت نقابات الحرف الاقليمية بثقلها ضد التوسع فى الصناعات اليدوية وبصفة خاصـــة ضد الصناعة الريفية المنافسة لها ، على حين كان للمصالح التجارية وخاصة تجار لندن تأثيرا عكسيا ، كما يتضح أن اهتمام تشريعات عهدى تيودور وستيوارت بالمحافظة على نفوذ نقابات الحرف كان عاملا هاما ســاهم فى تجميع معارضة قوية من جانب المصالح التجارية ضد نظام ستيوارت فى العشرينات من القرن السابع عشر .

وعند منتصف القرن السابع عشر أصبح فريق من الحرفيين أنفســهم يهتم بتوسيع حجم الصناعات وبالتخلص من القيود التقليدية لنقابات الحرف . وأصبح هناك تمييز واضح بين رؤوس الأموال الــكبيرة والصــغيرة بين المنظمين الاقليميين فى الصناعة الريفية سواء كانوا من الحرفيين الأغنيــاء أو من أعضاء النقابات التجارية المحلية ، كما أصبح هناك تمييز واضــح

---

(11) G.D. Ramasy, The Wiltshire Woollen Industry, 58-9.

بين القماشين الأثرياء الذين حصلوا على الصوف من موارده الرئيسية ، وبين زملائهم الفقــراء الذين لم يكن أمامهم بديل عن شراء الصــوف من الاحتكار الخاص به . وبينما كانت تلك الاتجاهات تتجلى بقوة فى قطـــاع صناعة الأقمشة باعتباره أكبر القطاعات الصناعية فى انجلترا فى ذلك الوقت، فان تلك الاتجاهات لم تمتد الى التجار . كذلك يلاحظ ظهور طبقة مماثلة من أصحاب الأعمال فى نفس الوقت بين باعة الجلود والاسكافية (الذين أخضعوا الحرفيين لهم) ، وتجار السكاكين (الذين أصــبحوا يســتخدمون صــناع السكاكين والأعمدة لحسابهم منذ ١٤١٥) وصــناع الصفيح والحــدادين وتجار الأدوات الحديدية(١٢) .

وشهد مطلع القرن التاسع عشر بداية تحول هام فى مركز الجاذبية تمثل فى بداية تسلط طبقة التجار أصحاب الأعمال التى برزت من بين صفوف الحرفيين انفسهم ، ومن بين كبار أعضاء النقابات الكبرى . وهى الظاهرة التى يصفها ماركس بأنها « الطريق الثورى الحقيقى » . وتفاصــيل تلك العملية أبعد ما تكون عن الوضوح ، فلا يتوافر حولها الا القليل من الأدلة المتصلة بها اتصالا مباشرا . ولكن وجود تلك الحقيقة يفسر الحــوادث التى وقعت فى شركات الملبوسات ، فقد حولت الأوليجاركية التجارية التى كانت تسيطر على تلك الشركات نشاطها الكلى الى التجارة وضمنت لهم ثروتهم المتزايدة ونفوذهم الواسع على مر الزمن موضع قدم بين الفئات المتــازة المشتغلة بتجارة التصدير ، أو احتلت على الأقل موقع الوكلاء بالعمــولة الذين يعيشون على هامش تلك التجارة . واذا لم تكن الأمور قد جرت على هذا النحو فان علاقتهم بالمنتجين أصبحت محدودة بصورة متزايدة ، واتجهوا الى ضرب نطاق مغلق حول أنفسهم احتفظوا بالعناصر الأخرى المشــتغلة بالحرفة خارجه ، بدلا من العمل على تطوير وتوسيع الصناعة الحرفية على المستوى الوطنى على نحو ما فعلوا فى القرن السادس عشر .

وشكل ظهور عناصر رأسمالية من بين الحرفيين الأثرياء ، اتجهت الى استثمار أموالها عن طريق تشغيل الحرفيين الآخرين لحسابهم ، ولعبت دور التاجر صاحب العمل ، تحديا للتنظيمات المغلقة التى أقامتها العناصر التجارية القديمة . وظلت الأخيرة تفرض سيطرتها من خلال استمرار الشركة التى تملك (بحكم ميثاقها) الحق الخـــالص فى الاشــتغال بفروع معينــة من الانتاج(١٣) . واتخذ التحدى الموجه لها تبعا لذلك مظهران : أولهما ، نضال

---

(12) G. Unwin, op. cit., 26-46.

(١٣) كان من حق اى مواطن من مواطنى لندن الاشتغال بأحد فروع تجارة الجملة وذلك على العكس مما كان سائدا فى المدن الأخرى ، ولــكن ذلك الحق لم يمتد الى الحرف أو الحرفيين .

الأثرياء من أعضاء الطائفة من أجل الحصول على نصيب فى ادارة الشركة فحاولوا فى كثير من الحالات ضمان استقلالهم واقامة وضع خاص لهم فى اطار شركة مستقلة . وثانيهما ، تمثل فى الأساس الذى قامت عليه مؤسسات عصر ستيوارت الجديدة التى تكونت من عناصر حرفيــة من بين شركات الملبوسات ذاتها ، تلك المؤسسات التى يشـير أونوين الى انها قد خضعت بسرعة للعناصر الرأسمالية بين الحرفيين الذين سـيطروا على المشتغلين بالحرفة ، وحولوهم الى طبقة من أشباه البروليتاريا .

وقد حدث ذلك فى حالة شركة القفازات (التى استطاعت بنفـوذ البلاط أن تتحول الى مؤسسة) فتكونت بواسطة صناع الجلود الذين كانوا يخضعون من قبل لسيطرة تجار الجلود . وثمة محاولة مماثلة لم تحـرز النجاح لبعض الوقت قام بها صناع اللباد من أجل نيل حريتهم بعـد أن كانوا يخضعون لنقابة الخردواتية وكذلك فعل صناع الدبابيس الذين كانوا يقعون من قبل تحت سيطرة شركة الملابس النسائية ، وكذلك فعل صـناع الساعات الذين انفصلوا من نقابة الحدادين ، والمشتغلون بصناعة الحرير الذين استقلوا عن شركة النساجين . وفى التماس قدم الى جيمس الأول فى عام ١٦١٩ ، جأر صناع الجلود بالشكوى من تجار الجلود الذين « أحكموا قبضتهم على مصادر الجلود الخام وتجارة منتجاته ، ولا يتركون السـلع التى يشترونها حتى يبيعونها بالثمن الذى يريدونه دون مراعاة للحرفيين ، فلم يكن يهمهم أن يحقق الصانع كسبا » . واشتكوا فيما بعد من أن المجموعة المتحكمة فى الشركة « انتقلت الى أيدى أولئك الذين لا يعرفون شيئا عن الجلود كالحكام واعضاء مجلس المدينة .. والمشتغلين بمهن أخرى مثـل النحاسين وتجار الجوارب والملابس الداخلية الخ » . كما أشار أعضـاء شركة التزيية فى ملتمس لهم الى « الأثرياء من أبناء حرفتهم الذين يضعفون الآخرين من أعضاء الطائفة عن طريق الحاق أعداد كبيرة من الصبية بالعمل « ويتجهون الى اقصاء أعضاء نقابة التزيية عن مجلس الشركة ومراجعة الحسابات » .

كما اعلن اعضاء شركة الطباعة على اختلاف مراتبهم انهم « أصبحوا مرتبطين بخدمة مجموعة محدودة من الأثرياء طوال حياتهم ، فى ظل شروط الاستخدام القائمة ، وفى الأوقات التى يراها الرؤساء ملاءمة لهم » ، كما أن الكثير من الصبية « يتحولون بعد انقضاء فترة تلمذتهم الى حالة التبعية التى يشكو منها مقدمو الالتماس « وتظلم النساجون من مجلس شركتهم الذى « يكسب بواسطة الدخلاء » ، ونتيجة لذلك طرد المعلمون الذين كان يقع على عاتقهم تعقب الدخلاء » . كما أن صناع اللباد الذين قاموا بمحاولة ناجحة فى السنوات الأولى من حـكم جيمس الأول لتكوين شركة

مساهمة لتغطية حاجتهم الى رأس المـال كانوا من بين متوسطى وصغار الحرفيين . وقد أعلنوا فى بيان اصدروه فى أواخر القرن السادس عشر أن « صناع اللباد الأكثر ثراء كانوا على استعداد دائما لشراء الكثير (من المواد الخام) نقدا ، أو على الحساب ، وبذلك كانت أمامهم فرصا أحسن للاختيار » ، وكان فقراء الحرفيين يحصلون على النوع الردىء من الصوف بثمن الأنواع الجيدة « فتعرضوا يوميا لقسوة الحرمان من العمل ، وانحدرو الى وهدة الفقر ، حتى أصبحوا يخشون مواجهة الناس » ، ووقعوا فى ربقة الذين للتجار الذين قطعوا عنهم الصوف الخام كلية كلما جأروا بالشكوى .

وبعبارة أخرى كانت الشكوى عامة من جانب صغار الحرفيين الذين عانوا الكثير من النقص فى رأس المـال ، ورفعوا شكواهم مرة أخرى ضد تجار الخردوات الذين « احتفظوا بأعداد كبيرة من الصبية واستخدموا المومسات فى الصناعة وباعوا كميات كبيرة من السلع دون حـدود ، ولم يحددوا نظاما للعمل وتصرفوا على هواهم » . ولكن عندما استطاع صناع اللباد أن يحصلوا فى عهد الكومنولث على امتياز لشركتهم كان الأثرياء منهم فى مقدمة الصفوف . وقد سبقت الاشارة الى أن « الـكثير من أعضـاء الحرفة يستخدمون عشرة أو عشرين أو ثلاثين شخصا أو ما يزيد على ذلك ، فى انتقاء الصفوف وتنظيفه واعداده للتصنيع هذا بالاضافة الى عمـال المياومة والصبية » ، على حين ذكر الخردواتية فى معـرض معارضتهم للشركة الجديدة انها « لا تعمل لمصلحة الفقراء من أعضائها ولكنها تخـدم الأغنياء منهم » . ويقدم ذلك — على حد تعبير أونوين — صـورة فريدة « للطريقة التى لجأت اليها المنظمات الحرفية للدفاع عن المعلمين الصغار فى مواجهة نوع من الراسماليين يسعى الى اخضاع الآخرين لهم » .

وثمة محاولة حققت قدرا أقل من النجاح ، قام بها المشتغلون بحرفة سلخ الجلود للحصول على حقوق معينة من نقابة السلاخين على طـريق « طلب مزور تقدموا به عام ١٦٠٦ للحصول على خطاب ترخيص من الملك دون الرجوع الى رئيس الطائفة ونقبائها » . ورغم أن الحرفيين نجحـوا فى الحصول على الامتياز ، الا أن مجلس النقابة رفض الاعتراف به وتدخل لدى الديوان الملكى ونجح فى الغاء الامتياز .

وكان الوضع مختلفا بالنسبة للقماشين ، فمنذ نهاية القرن السادس عشر ، أصبح العنصر التجارى فى شركة الملبوسات مهتما بالتجارة الخارجية ، وبذلك قل اهتمامه بأحوال الصناعة . ويتجلى ذلك فى مقاومتهم المحدودة لامتياز عضوية مجلس الشركة الذى حصل عليه النقباء والمعلمون ، وتمت تسوية تلك المسألة نهائيا فى عهد الكومنولث . ولكن هذا الامتياز لا يعنى — كما قد يظن — أن جمهور الحرفيين قد أصبحوا يلعبون دورا فى ادارة

الشركة ، اذ كان ذلك — على العكس — من مصلحة أثرياء الحرفيين الذين كانوا يستخدمون الحرفيين الصغار على نطاق واسع ، ويمثلون فى مجلس الشركة ، والذين رأوا — على نحو ما يذكر أونوين — أن « النقباء والمعلمين لم يتم انتخابهم من بين صغار الحرفيين وعمال المياومة ، ولكنهم يعينون بواسطة المجلس من بين كبار الصناع » . وعندما طالب البعض بالانتخاب العام ، عارض النقباء والمعلمون أنفسهم ذلك الطلب . أضف الى ذلك أنه بينما يحاول كبار أصحاب الأعمال الذين سيطروا على مراكز الرؤساء تجاهل اللوائح التقليدية للصبية لزيادة عدد الحرفيين الذين يستخدمونهم ، فان الحرفيين الصغار الذين تأثرت أحوالهم نتيجة ذلك وقفوا الى جانب العنصر التجارى فى شركة الملبوسات فى مواجهة اللوائح القديمة ، وهو نفس العنصر التجارى الذى سبق أن وقف كبار الحرفيون وصغارهم على السواء فى وجهه ، عندما دب النزاع حول تصدير الأقمشة غير المصبوغة التى كانت تهم كبار القماشين(١٤) .

وبالاضافة الى نظام الانتاج الذى وضعه التجار المشتغلون بالصناعة، هناك القليل من الأمثلة للمصانع التى امتلكها الراسماليون الذين استخدموا العمال مباشرة مقابل أجر . ولكن تلك الأمثلة نادرة هذه المرة فى صناعة النسيج ، حيث لم تكن أدوات الانتاج قد تعقدت خارج اطار عملية التجهيز لتضع أساسا لانتاج المصنع ، فكانت الأدوات المستخدمة فى الانتاج لا تزال فى متناول يد الحرفى صاحب الوسائل المتواضعة ، وكان من الممكن اقامتها تحت سقيفة لحاجة العمل الى جهد فردى بالدرجة الأولى . وكان الفرق الوحيد بين المصنع اليدوى والانتاج المنزلى ، يتمثل فى أن الأول يتطلب اقامة عدد من الأنوال بجانب بعضها البعض فى نفس المبنى بدلا من أن تكون مبعثرة فى بيوت العمال . فتم تركيز أماكن الانتاج دون أن يطرأ تغيير على طبيعة العملية الانتاجية ذاتها .

وكانت الفرصة محدودة فى تلك المرحلة لتقسيم العمل داخل الورشة أو اقامة نوع من العمل الجماعى نتيجة لذلك التركيز ، وعلى العكس من ذلك كان الرأسمالى يوفر تكاليف الاحتفاظ بالمصنع ، وتكاليف الاشراف ، اذا أسند العمل الى الحرفيين فى بيوتهم . وفيما عدا مصنع التجهيز والمصبغة ظل انتاج المصنع فى صناعة النسيج يمثل استثناء عن القاعدة

---

(14) Unwin, op. cit., 126-39, 156-71, 196-210; Margret James, Social Problems and Policy during the Puritan Revolution, 205, 211-12, 219; J.F. Wadmore, Some Account of the Skinners' Company, 20.

حتى النصف الثانى من القرن الخامس عشر . وحتى فى تلك الظروف فان الحالات التى نجدها ، تشير الى وجود عدد ملحوظ من الراسماليين الذين تملأتهم الرغبة فى استثمار أموالهم فى الصناعة منذ بداية ظهور البروليتاريا الصناعية . ويعد جون وينشكومب John Winchcomb أشهر هؤلاء الراسماليين الصناعيين ، وكان ابنا لأحد القماشين التحق بخدمة أحد أثرياء القماشين كواحد من الصبية ، وكان بعيد النظر عندما تزوج أرملة سيده . واذا صح ما يتواتر عنه فقد استخدم بضع مئات من النساجين وامتلك دارا للصباغة ومصنعا للتجهيز(١٥) .

ونسمع عن توماس دولمان من نفس المدينة الذى تراكمت لديه أرباح كبيرة من دار العرض التى تكلفت عشرة آلاف جنيه . وظهر توماس بلانكيت فى بريستول ووليم ستامب فى ولتشير الذى كان ابنا لأحد النساجين استأجر أسقفية مالمسبورى . كذلك نسمع عن أوسنى أبى Osney Abbey فى أكسفورد شاير الذى جمع الأنوال والنساجين فى دير مهجور ، وكان يفخر بأنه يستخدم الفين من العمال . وحتى عندما كان نظام الصناعة المنزلية سائدا فان عملية التجهيز كانت تتم فى مصنع كبير يمتلكه القماش(١٦) .

وشهد ذلك الزمان صراعا بين القماشين الذين يستثمرون راسمالهم فى تجهيز الأقمشة ، ورأس المال التجارى « الخالص » فى مدينة لندن ، الذى كان يهتم بتصدير الأقمشة ، ومن ثم كان يفضل تصدير الأقمشة غير المجهزة . ويتجلى ذلك بوضوح فى الصراع الذى نشب عام ١٦١٤ حول مشروع كوكايين لتحريم تصدير القماش غير المجهز .

لكن التطور التكنولوجى فى عدد من الصناعات كان قد تقدم بدرجة كافية لارساء قواعد الانتاج على أسس نظام المصنع ، وساهمت فى تلك المشروعات رؤوس أموال أكبر من تلك التى كان يمتلكها دولمان ، واستامب، وبلانكت . ففى صناعة التعدين — على سبيل المثال — كان يكفى استثمار راسمال لا يتجاوز بعض الجنيهات للبدء فى عمليات التعدين على نطاق صغير فيما بين القرن السادس عشر ، وكان استخراج الفحم يتم فى الغالب بواسطة الفلاحين على حسابهم أو لحساب السيد الاقطاعى . وحتى عندما كان العمل يتم عن طريق منشآت غنية ، فان مبلغ خمسون أو ستون جنيها كان كافيا لمزاولة عملية استخراج المعادن .

---

(15) Johnson, op. cit., vol. 11, 48; V.C.H. Berks, vol. 11, 388.

(16) V.C.H. Gloucester, 2, 158.

ولكن تطور أساليب نزح الميـاه من المنـاجم الذى نتج عن اختراع مضخات أكثر كفاية شجع على استغلال المناجم الى أبعاد أعمق (كانت تصل فى الغالب الى ٢٠٠ قدم) ، وترتب عليها قيام مشروعات تعدين كبيرة فى منطقة تاين ، لأن استغلال المناجم الى هذا العمق يتطلب اقامة مضخات تحتاج الى قدر كبير من رأس المـال . وبدأت المناجم الجديدة تمـول عن طريق مجموعات من المغامرين ، مثل السير بيتر ريدل وغيره ، الذين مولوا مناجم الفحم فى ووروكشاير حوالى ١٦٠٠ بتكلفة قدرها ٦٠٠ جنيه ، أو السير بلاكت الذى كان واحدا من تجار نيوكاسل ، والذى قيل انه خسر عشرون الف جنيه فى محاولة لنزح المياه من أحد المناجم .

واصبح رأس المـال الذى يبلغ مائة أو مائتين من الجنيهات والذى كان شائعا بين مغامرى عصر اليزابث يبدو — فى القرن السابع عشر — من ذكريات المـاضى . وبدلا من ذلك نسمع عن أكثر من مجموعة من مستخرجى الفحم ، كانت تنتج ما يقرب من عشرين الف طن فى السنة على الضـفة الجنوبية للتيمز فى عام ١٦٣٨ . كما نسمع أن أحدهم كان يستخرج فحمـا تبلغ قيمته ٤٥٠ جنيها سنويا ، ونسمع كذلك عن وولاتون بالقـرب من نوتنجهام الذى كان ينتج عشرون الف طن فى عام ١٥٩٨ ، كما نسـمع عن رؤوس أموال تبلغ الآلاف من الجنيهات أنفقت على مضخات المياه . ولم يكن من الغريب أن تعد مبالغ مثل ١٤ و ١٧ الفا من الجنيهات كتلك التى انفقت على اعادة فتح مناجم الفحم فى بدوورث مبالغ ذات بال . وازداد انتـاج الفحم فى سائر انحاء انجلترا فيما بين عامى ١٥٦٠ — ١٦٨٠ بمـا يقـدر بأربعة عشر ضعفا(١٧) .

وفيما يتعلق بمناجم الرصاص والفضة فى جنوب ويلز نسمع عن السير هيوج ميدلتون الذى كان يؤجر مناجم كارديجان شاير فى مطلع عهد جيمس الأول بايجار سنوى بلغت قيمته ٤٠٠ جنيها ، كما نسمع أيضـا عن المناجم التى كانت تحقق ارباحا فى عام ١٦٠٩ تبلغ ٢٠٠٠ جنيها شهريا . وفى السنة الأولى من عهد البرلمان الطويل ، كان ثمة منظم يدعى توماس باشـل استخدم ٢٦٠ عاملا من عمال التعدين فى كاردنج شاير ، واستطاع أن يقدم للملك قرضا بلغت قيمته أربعون الفا من الجنيهات خلال الحرب الأهليـة (جمعها على ما يبدو من أرباح التعدين) ، وحصل من الملك فى مقابل ذلك على امتياز التعدين فى كاردينج شاير . وبعد ذلك بنحو ثلاثين عاما فى عهد عودة الملكية اسست شركة لادارة مناجم كاردنتون وماريونيث برأسـمال

---

(17) J.U. Nef, Rise of the Brit. Coal Industy, vol. 1, 8, 19-20, 26-59 60, 378.

قدره ٤٢٠٠ جنيها وزع على مائة سهم ، بينما ظهر فى ختام القرن اتحـاد عرف باسم « مشروع التعدين » كان يمتلك مناجم الرصاص والفضـة والنحاس والفحم فى جنوب ويلز ، بالاضافة الى ميناء ، وقناة ، ومصـانع لصهر المعادن ، وأخرى للطوب . وقد حاول ذلك الاتحاد ان يرفع راسماله الى مائة الف جنيه عن طريق مساهمة الجمهور(١٨) .

وبدأت فى عهد اليزابث طريقة اسـتخراج الملح عن طريق تحليـل الصخور الملحية ، وهى الطريقة التى حلت محل تبخير مياه البحـر فى أحواض ، أو غليان المـاء المالح فى البرك والعيون . وعند نهـاية الحرب الأهلية كانت هناك مصانع للملح فى شيلد تنتج نحو خمسة عشر الف طن من الملح سنويا . وما كاد يحل عهد شارل الثانى حتى كانت مصانع الملح فى تشيشاير تنتج ما قد يصل الى عشرين الف طن فى السنة(١٩) . « وخلال الستون سنة الأخيرة من القرن السادس عشر أقيمت أولى المصانع التى تنتج ورق البارود والمدافع ، كما أقيمت أولى المصانع التى تشتغل بتكرير السكر ، واستوردت انجلترا المصانع الأولى للملح من الخارج » ، وكان مغزى تلك الصناعات الجديدة يتمثل فى أن « الأمر احتـاج الى استثمارات كبيرة فى كل الحالات التى انشئت فيها تلك المصـانع لم يكن باسـتطاعة مجموعات معلمى الحرف تدبيرها ، حتى فى الحالات التى كان فيها أولئـك الحرفيون يملكون قدرا صغيرا من المـال »(٢٠) .

وظهرت مصانع البارود التى تدار بقوة دفع المياه فى اقليم سـارى عند منتصف القرن السابع عشر ، وأقيم مصنع للورق فى دار تفورد تكلفت واحدة من العجلتين المائيتين اللتـان كانتا تديرانه ما بين الف والفين من الجنيهات . وبحلول عام ١٦٣٠ كانت هناك عشرة أو اكثر من مصـانع الورق التى تدار بنفس الطريقة فى جميع أنحاء انجلترا . وفى عهد جيمس الأول نسمع عن معصرة أقيمت فى لندن ، برأسـمال قـدره عشرة آلاف جنيه(٢١) . وفى صناعة الحديد « كان تشغيل مصانع الحديد يحتاج منـذ وقت مبكر الى رأسمال كبير ، لا يمكن توفيره الا اذا تعاونت مجموعة من ملاك الأراضى مع بعضها البعض »(٢٢) . ولكننا نجـد فى القرن السـابع

(18) D. J. Davies, Economic History of South Wales Prior to 1800,

(19) Nef' op. cit.' 174 seq.

(20) Nef in Econ. Hist. Review, vol. v, No. 1, 5.

(21) Ibid, 7, 8, 11, 20.

(22) T.S. Ashton, Iron and Steel in Industrial Revoluiton, 5.

عشر أفران الصهر ، التى كان انتاجها يقدر ببضعة آلاف من الأرطال ، تحل محل المصاهر والمسابك الصغيرة . وقدرت تكلفة انشاء فرن حديث للصهر، واثنين من المسابك ، مع أماكن اقامة العمال ، وغيرها من المنشآت ، فى غابة دين عام ١٦٨٣ بألف جنيه . وكانت تلك الفرن وملحقاتها ذات قدرة انتاجية تبلغ ١٢٠٠ طن سنويا . وكان الكثير من مصانع الحديد فى الريف الغربى يمول بواسطة ملاك الأراضى والأعيان المحليين .

وحدث فى نفس الوقت تطور مماثل فى صناعة المسامير غربى ميدلاند ، اذ ترتب على ظهور آلة قطع الحديد قيام طبقة صغيرة من الرأسماليين جاءت فى الغالب من بين أثرياء الفلاحين أو الميسورين من معلمى حرفة صناعة المسامير . وحدث نفس الشىء فى صناعة السيوف والسكاكين عند اختراع آلة الشحذ التى تدار بقوة الماء فى اقليم برمنجهام(٢٣) . وعند نهاية القرن السادس عشر أسست شركتان شقيقتان ، احداهما شركة المناجم الملكية ، والأخرى شركة المصانع التعدينية والمسابك ، وكانت الأولى تتولى استغلال مناجم الرصاص والنحاس والمعادن الثمينة ، بينما اختصت الثانية بصناعة المنتجات النحاسية . وكانت الشركتان تستخدمان عشرة آلاف عامل فى وقت واحد . وامتلكت الشركة الأخيرة مصانع الأسلاك فى تنترن التى بلغ رأسمالها سبعة آلاف جنيه واستخدمت مائة عامل أو أكثر .

وفى عام ١٤٤٩ أنفق اثنان من الرأسماليين ستة آلاف جنيه فى اقامة مصنع للأسلاك فى اشركان لتصنيع النحاس الخام المستورد من السويد . وعند نهاية القرن السابع عشر قامت شركة تحمل اسم الشركة الانجليزية للنحاس برأسمال يقرب من أربعين الف جنيه وزع على سبعمائة سهم . غير أنه قبيل عودة الملكية « كانت صناعات التعدين وسبك المعادن والمصنوعات النحاسية وصناعة الأسلاك تقوم على أساس نظام المصنع ، فجمع العمال مع بعضهم البعض بأعداد كبيرة ، واشتغلوا تحت اشراف مديرين معينين من قبل حملة الأسهم أو أصحاب رأس المال »(٢٤) .

غير أن تلك الحالات كانت ترتبط بتغير الأسلوب الفنى فى الانتاج بشكل جعل الأخذ بنظام المصنع أمرا ضروريا ، وبينما كانت تلك التغيرات تعد أنماطا متقدمة بالمقارنة بما سيأتى بعدها ، الا أنها كانت ذات وزن محدد

---

(23) W.H.B. Court, Rise of the Midland 1600-1838, 80 seq. 103 seq.

(24) H. Hamilton, English Brass and Copper Industries to 1800, 85 ; also 13-17, 27, 60, 244.

بالنسبة لاقتصاد البلاد ككل فى تلك الحقبة . ففيما يتعلق برأس المال المستغل فى المصانع ، وعدد الرأسماليين المرتبطين بها ، وعدد العمال المشتغلين فيها ، يبدو واضحا أنها كانت اقل أهمية من تلك التى نجدها فى الصناعة المنزلية ، بينما كانت ـــ كما سنرى ـــ قاصرة بالدرجة الأولى على الارستقراطية التى حصلت على التراخيص ، وقامت مشاريعها فى صورة امتيازات خاصة منحها الملك .

وليس من السهل أن نقرر ما اذا كانت تلك الصناعة تساوى فى الاهمية ما أسماه ماركس بالصناعة اليدوية ، وهو الانتاج فى المصانع اليدوية أو الورش ، حيث لا يدار العمل بالقوة الآلية ، ويعتمد بالضرورة على الأدوات الحرفية(٢٥) . ولكننا لا يمكن أن نصنف تلك المؤسسات التى اعتمدت على رأس المال ، والتى اشرنا اليها من قبل ، على أنها « مصانع يدوية Manufactories » بالمعنى الذى قصده ماركس عند استخدامه لهذا المصطلح . ويصدق هذا ـــ بلا ريب ـــ على ورش النسيج التى امتلكها جاك نيوبورى أو توماس بلانكت ، كما ينسحب ذلك على بعض مصانع النسيج اليدوية التى أقيمت فى اسكتلندا عند منتصف القرن السابع عشر(٢٦) . ولكن الصناعة المنزلية ظلت تسود انجلترا فى القرن السابع عشر ، اكثر مما كان يسودها نظام المصنع أو ورش الصناعة اليدوية ؛ فظلت الصناعة المنزلية هى الطابع الأساسى للانتاج . وكانت ورش الصناعة اليدوية أقل شيوعا فى انجلترا فى ذلك الوقت منها فى مناطق معينة فى فرنسا مثلا .

لقد كانت الصناعة المنزلية فى تلك الفترة تختلف اختلافا تاما عن نقابات الطوائف الحرفية التى انحدرت منها ، ففى أغلب الأحوال اصبحت تلك الصناعة تخضع لسيطرة رأس المال ، كما فقد الحرفيون المنتجون معظم ما كان لهم من استقلال اقتصادى اذ كثرت الاشارة فى تلك الحقبة الى الحرفيين الذين استخدموا بواسطة العناصر التجارية المشتغلة بالصناعة اليدوية مثل تلك الاشارة التى وردت فى كتيب صدر فى القرن السابع عشر حول تجارة الصوف وجاء به أنه كان فى انجلترا خمسة آلاف من القماشين، وأن « كل واحد من هؤلاء ، كان يحتفظ بمئتين وخمسين من العمال ؛ وبذلك يتجاوز عدد المشتغلين بتلك الصناعة المليون شخصا »(٢٧) . وكان

---

(25) Marx, Capital, vol. 1, p. 366 seq.

(26) Records of a Scottish Manufactory at New Mills, ed. W.R. Scott.

(27) Reply to a Paper Intituled Reason for a Limited Exportation of Wool, Anon.

وضع الحرفى الحرفى قد أصبح يقترب من وضع الأجير البسيط ، ومن ثم كان النظام أكثر اقترابا الى ورش الصناعة اليدوية ، منــه الى الحــرف القديمة التى سادت فى المدينة . وحتى اذا كانت الصناعة المنزلية وورش الصناعة اليدوية تشبه نقابات الحرف اليدوية فى طبيعة وظيفتها الانتاجيـــة والأدوات المستخدمة فى الانتاج ، فقد كانت على نقيض نظـــام الانتـــاج الصناعى الذى عرفته الثورة الصناعية(٢٨) .

ويعتبر خضوع الانتاج لرأس المـــال ، وظهور العلاقات الطبقية بين الرأسماليين والمشتغلين بالانتاج ، حدا فاصلا من أسلوب الانتاج القديم وصنوه الجديد ، وان ارتبطت تلك التطورات بالتغيرات التكنولوجية المتصلة بالثورة الصناعية ، التى تعد ضرورية لاتمام التحول الى أسلوب انتـــاج رأسمالى ناضج ، وزيادة القوة الانتاجية للعمل البشرى زيادة كبيرة . ولمـــا كان خضوع الانتاج لرأس المـــال طابعا مميزا فى كل من نظام الصـــناعة المنزلية وورش الصناعة اليدوية ، ففى أوائل عهد ستيوارت كانت الأولى تماثل الثانية ، فلا تشتركان « مع الصناعة المنزلية القديمة الا فى الاسم ، وكان وجود الصناعة المنزلية سابق على ظهور الحرف المستقلة فى المدينة .. وتحولت تلك الصناعة القديمة الى قطاع يقف على هامش المصنع أو ورشة الصناعة اليدوية أو مخزن السلع »(٢٩) .

وكان الانتاج المنزلى وورشة الصناعة اليدوية ، يتداخلان فى معظم الحالات مع بعضهما البعض فى الصناعة الواحدة ، كما كانا يتداخلان أحيانا فى نظام المصنع الانتاجى . وعلى سبيل المثال ، فان النساج المنزلى يرتبط بورشة التجهيز التى يملكها صاحب العمل ، كما أن صانع المسامير الحرفى فى الريف الغربى بانجلترا كان يرتبط بورشة القطع . كما أن تحول الصناعة المنزلية الى نظام ورش الصناعة اليدوية ، وتحول تلك بدورها الى نظـــام المصنع الانتاجى كان بسيطا نسبيا (ما دامت الظروف الفنية تعمل لصالح التغير) ، كذلك قامت عوامل وســـيطة ربطت بين نظـــام وآخر من تلك النظم .

وكثيرا ما نجد النظامان يختلطان ببعضهما البعض فى مرحلة واحـــدة من مراحل الانتاج . فعلى سبيل المثال ، استأجر النساج فى اكستر النول الذى يعمل عليه من أحد الرأسماليين فى القرن التاسع عشر ، وكان يشتغل أحيانا لحساب سيده (وذلك على عكس الغزال الذى كان يعمل فى منزله) .

---

(28) Marx, op. cit., 311, 353.

(29) Marx, vol. 1, 464-5.

كما نجد النساجين فى المناطق الواقعة بالقرب من وادى كولم « يفقدون استقلالهم كلية ، واجبروا على الحياة فى قطاعات من المنازل بالقرب من سادتهم ، وكانوا يعملون فى الفناء المكشوف الذى يتوسط أماكن سكناهم »(٣٠) . كما نجد أحيانا تاجر الأقمشة الراسمالى يستخدم عمالا فى بيوتهم ، كما يستخدم عمالا يتجمعون فى مكان واحد ليشتغلوا على الأنوال التى اقامها لهم فى ورشة واحدة ، وذلك فى القرن الثامن عشر(٣١) .

ولم يقم الراسمالى بتمهيد الطريق لتغيير عملية الانتاج فى الصناعة المنزلية فحسب ، بل دفع عجلة تطورها . وكان توغل رأس المال فى الصناعة ــ فى تلك الفترة ــ اكثر من مجرد نمو طفيلى ، فنظمت العمليات المتتابعة فى الانتاج باعتبارها وحدة واحدة (مثل مراحل الغزل والنسيج والتجهيز والصباغة فى صناعة الأقمشة) . ولم يترتب على ذلك التوسع فى تقسيم العمل بين المراحل المختلفة للانتاج ، أو بين العمال الذين يشتغلون بعناصر انتاجية مختلفة ويشتركون فى اعداد منتج واحد(٣٢) فحسب ، بل أمكن توفير الوقت الذى يستغرقه نقل المادة الانتاجية من مرحلة الى اخرى ، وأصبحت تلك العمليات متوازنة مع بعضها البعض ، بفضل عملية التداخل التى توفرت لها .

ويمكن أن نتبين أهمية هذ االتطور من الشكوى التى كانت تتردد من حين لآخر فى صناعة النسيج ، والتى دارت حول نقص التنسيق بين المراحل المختلفة ، وتناولت النساجين ــ بصفة خاصة ــ لأنهم كانوا يضيعون الوقت فى انتظار العمل نتيجة نقص المواد الخام(٣٣) . أضف الى ذلك أن القماشين الراسماليين ، فى صناعة نسج الصوف أو غزله ، الذين سيطروا على عملية الانتاج من الصوف الخام حتى الصباغة ، كانوا فى وضع يمكنهم من تحديد نوعية الانتاج عند اعداد الغزل للنساجين ، وذلك وفق نوع القماش الذى يريدونه . بينما عمت الشكوى من اختلاف نوعية الغزل ، فى الحالات التى كانت عملية غزل الصوف تتم عن طريق عمال مستقلين لا يعملون تحت اشراف القماش أو وكلائه .

وكانت تلك الظاهرة تعمل أحيانا لصالح ورشة الصناعة اليدوية ، واعتبرت من المميزات الفنية لذلك النظام فى تلك الحقبة . فالعمل فى ورشة

---

(30) W.G. Hoskins, Industry, Trade and People in Exeter, 1688-1800, 55.

(31) Heaton, op. cit., 296.

(32) Marx, op. cit., 327 seq.

(33) Lipson, op. cit., vol. 11, 47-8.

واحدة ، يتيح الفرصة للاشراف على العمل بصورة أفضل مما كان متبعـا فى نظام الصناعة المنزلية ، حتى فى الحالات التى كان فيها العمال المشتغلون بالصناعات المنزلية يخضعون لاشراف تاجر الاقمشة . كما كان الراسمالى التاجر صاحب ورشة الصناعة اليدوية يهتم — فى نفس الوقت — بتطـوير أدوات الانتاج واساليبه ، بينما كان الحرفيون يعجزون عن ذلك لعدم توفر رأس المـال لديهم ، ولصرامة تقاليد نقابات الحرف .

كما أن تقسيم العمل الذى كان سمة مميزة لتلك الفترة ، مهد التربة لانبثاق الاختراعات الآلية التى ظهرت فيما بعد . فتقسيم العمل فى حـد ذاته يخلق « اختلافا فى أدوات العمل ، ذلك الاختلاف الذى يجب أن تأخـذ الأدوات بموجبه شكلا ثابتا يتفق مع استخدام معين ، مما يؤدى الى تبسيط وتحسين أدوات العمل ، عن طريق تطويعها لاستخدامات تتصل بتفاصيل وظيفة العامل ، وبذلك تخلق — فى نفس الوقت — الظروف المـادية الملائمة لاختراع الآلة ، التى تتكون من مزيج من الأدوات البسيطة »(٣٤) .

وتقدم صناعة الجوارب والملابس الداخلية وصناعات المعادن الصغيرة مثالان للأشكال الانتقالية التى تدلنا على استمرار نظام الانتاج الراسـمالى المنزلى فى نظام ورش الصناعة اليدوية ، واستمرار كلا النظامين فى نظام المصنع الانتاجى . وينتمى احد هذين المثالين الى القرن السابع عشر ، بينما ينتمى المثال الآخر الى مطلع القرن الثامن عشر ، فيشير وليم لى — وهو قسيس من نوتنجهـام شاير — الى انه قد شـاهد فى عهد الملكة اليزابث « امراة من المشتغلات بصـناعة الجـوارب اخترعت نولا خاصـا بتلك الصناعة » . وكان ذلك النول أو الآلة التى تحيك الجوارب اكثر تعقيـدا وتطورا من الوصف المبسط الذى يشير اليه ، ولمـا كانت تلك الآلة معقدة، فقد كان ثمنها مرتفعا ، ومن ثم أصبح من الصعب على الحرفى الفقير ان يشتريها ويمتلكها .

وحسبما جاء فى ملتمس قدم فى عام ١٦٥٥ ، لم تكن تلك الآلة « تقدم جديداً فى الطريقة الشائعة لحياكة الجوارب ولكنها كانت تحتوى على اعداد كبيرة من الابر تعمل فى وقت واحد ، تزيد كثيرا على عدد الابر التى كانت تستخدم من قبل ، فبلغت الزيادة نحو مائة ابرة فى الآلة الواحدة »(٣٥) .

---

(34) Marx, op. cit., 333.

(35) Representation of the Promoters and Inverters of the Art, Mystery or Trade of Framework Knitting to the Lord Protector for Incorporation, 1655.

ويبدو أن ذلك الاطار او الآلة كان يستطيع انجاز من الف الى الفين غرزة فى الدقيقة الواحدة ، على حين كانت الأداة اليدوية المستخدمة من قبل تنتج مائة غرزة فقط فى الدقيقة . وقد ورد ذكر آلات من هذا النوع ، صنعت بناء على طلب تاجر ايطالى ، بلغ ثمن الواحدة منها ثمانون جنيها بعملة ذلك الزمان . وواضح أن تلك الآلة لم تكن فى متناول أحد سوى كبار معلمى الحرف ، الذين كانوا يستطيعون استثمار أموالهم عن طريق اقتناء الآلة الجديدة .

ولم يشع استخدام تلك الطريقة الجديدة على نطاق واسع الا بعد عام ١٦٥٧ ، خلال عهد الكومنولث ، حين كونت مجموعة من الرأسماليين (الذين كانوا يشتغلون بتجارة الجوارب والملابس الداخلية) شركة صناعة الجوارب الآلية(٣٦) . ويبدو أن هذه الشركة تكونت بواسطة التجار البارزين ، وجاء بقانونها أن مقاليد أمور الشركة يجب أن تظل فى أيدى « أوليجاركية مغلقة على نفسها من الموظفين » . وكان تأجير آلات حياكة الجوارب الى الحرفيين المنزليين من بين أعمال تلك الشركة .

ورغم أن نظام الانتاج المنزلى قد استمر بعد ظهور تلك الآلة ، فقد قام على أساس امتلاك الرأسمالى لأدوات الانتاج ، وتأجير الآلات للأفراد من المنتجين . وفيما بين عامى ١٦٦٠ و ١٧٢٧ ، زاد عدد الآلات الجديدة المستخدمة فى حياكة الجوارب والملابس الداخلية من ٦٠٠ آلة الى ٨٠٠ آلة ، وذلك بسبب زيادة الطلب على تصدير السلعة وخاصة الى فرنسا . وكانت تلك الآلات تؤجر للعمال مقابل شراء انتاج عشر سنوات أو أقل من ذلك قليلا ، واستخدم كبار الرأسماليين نفوذهم فى الشركة للتخفيف من القيود المفروضة على نظام الصبية ، حتى يضمنوا امداد تلك الصناعة بالمزيد من الأيدى العاملة الرخيصة(٣٧) .

وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ذكرت لجنة مجلس العموم (المشكلة فى ١٧٧٩) فى تقريرها أن « عمال تلك الصناعة كانوا يتعرضون لابتزاز أصحاب العمل » . وزاد ايجار آلات الحياكة نتيجة احتكار أصحاب

---

(٣٦) أعيد تنظيم الشركة فى عصر عودة الملكية تحت اسم « شركة ورش اطارات الحياكة » عام ١٦٦٣ ويبدو أن نواة تلك الشركة كانت موجودة فى وقت سابق على عام ١٦٥٧ وظلت تمارس نشاطها لعد سنوات .

(37) J.D. Chambers, in Economica, Nov 1929; A. P. Usher, History of Mechanical Invention, 240-5; W. Felkin, History of Machine-Wrought Hosiery and Lace, 23 seq.

الأعمال له ، حتى أصبح الأجر الصافى لا يزيد عن ستة أو ثمانية شلنات أسبوعيا . وكان العامل الذى يمتلك آلة حياكة ، يشتغل عليها بنفسه ، يتعرض للمقاطعة من جانب الرأسماليين ، حتى يقبل تأجير آلة من احد أعضاء الشركة .

أما المثال الآخر ، فكان ذا طابع حديث لاعتبارات عدة ، فعند نهاية القرن السابع عشر ، اقام تاجر من تجار الحديد السابقين ، كان يدعى أمبروس كراولى من مدينة جرنيويتش ، على ضفاف نهر الدرونيت ، مدينة صناعية صغيرة ، كانت تمثل مرحلة متوسطة بين ورشة الصناعة اليدوية ومركز الصناعة المنزلية ، وتولت تلك المنشأة انتاج المسامير والأقفال والمزاليج وأدوات النجارة وغيرها من الأدوات الأخرى . وتحولت القرية الصغيرة التى كانت تقع فى موقع تلك المنشأة الى مجتمع صناعى يعيش فيه نحو ١٥٠٠ من السكان ، وكانت العائلات المختلفة تسكن وتعمل فى بيوتها ، رغم أن تلك البيوت كانت ملكا لكراولى واستأجرها هؤلاء منه ، كذلك كانت الحال بالنسبة لأدوات الانتاج والمواد الخام التى يستخدمونها . وكان على كل رب أسرة من تلك الأسر الانتاجية أن يودع فى البداية « مساهمة فى شكل مبلغ كبير » ، تعطيه حق الحصول على ورشة يشتغل فيها وأسرته ، وقد يستخدم بالاضافة الى ذلك عاملا أو عاملين من عمال المياومة ، الى جانب احد الصبية . وكان صاحب الورشة هذا يحصل على اجره على أساس القطعة ، بعد خصم قيمة المواد الخام التى حصل عليها . وكان للمنشأة مجلس خاص لفض المنازعات يتكون من حكمين كان يعينهما كراولى ، وحكمين آخرين يعينهما اصحاب الورش ، وتولى القسيس رئاسة المجلس. وقد حصل كراولى على رتبة الفارس فى عام ١٧٠٦ ، ثم أصبح عضوا فى البرلمان عن دائرة أندوفر ، وكان عندئذ قد كون ثروة بلغ قدرها ٢٠٠ الف جنيه(٣٨) .

وكان هذا النوع من المنشآت يشكل السمة البارزة لورش الصناعة اليدوية فى تلك الحقبة فنجد ـــ على سبيل المثال ـــ فى سجلات « الشركة الجديدة » فى اسكتلندا ، ما يشير الى أن ادارة الشركة اشترت عددا من المساكن ، أقامت بداخلها الأنوال . كما أقام الكابتن أوركهارت مستعمرة لنساجى الكتان فى فارس باسكتلندا فى القرن الثامن عشر ، وأقامت مؤسسة للقماشين مساكن فى نيورك بنورث امبتوتشاير لتضم مائة من النساجين(٣٩) .

---

(38) V.C.H. Durlham, vol. 11, 381-7.

(39) Records of Scottish Manufactory at New Mills, 31; S.J. Chaman, Lancs. Cotton Industry, 23; Introduction to Industrial History of England, 348.

كذلك كانت صناعة السيوف فى نيوكاسل التى تتحدث عنهـا السـجلات المعاصرة ، ومصانع كارون الشهيرة للحديد ، تقوم على نظام قريب الشبه بذلك الذى كان سائدا فى مدينة كراولى(٤٠) .

لقد كان تعقد آلات الحياكة ، وارتفاع قيمة أدوات الانتاج مسـئولا عن فقدان الحرفيين لاستقلالهم بصورة متزايدة ، كما كانت نفس الأسـباب وراء الانتقال الى نظام المصنع الانتاجى فى صناعة النحـاس والمنتجـات النحاسية ، والفروع المختلفة لصناعة الحديد . ولكن فى الحالات الأخرى التى كان رأس المـال الثابت فيها يلعب دورا أقل أهمية — نسبيا — كانت تسود الصناعة المنزلية القائمة على رأس المـال الذى يتعذر على الحرفى الحصول على المواد الخام بدونه . ولذلك كان نساجو الصوف السميك فى يوركشاير يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال ، نتيجة وفرة الصوف الخام فى اقليمهم ، فكانوا يشترون الصوف من السوق المحلية ويبيعون القماش للتجار(٤١) .

على حين كانت صناعة غزل ونسج القطن فى لانكشير توفر للرأسماليين — من أمثال تشيتام فى منشستر — نفوذا كبيرا منذ بداية تلك الصناعة ، وذلك بسبب اعتمادها على القطن الخام المستورد(٤٢) . ويصدق نفس الشىء على انتاج الصوف فى الجنوب الغربى فى القرن السابع عشر ، حيث كان القماش الراسمالى « يمتلك المواد الخام ويسيطر تبعا لذلك على الانتـاج بأشكاله المختلفة ، بينما كان أولئك الذين يمر الانتاج بعملياته المختلفـة من بين أيديهم ، مجرد عمال يشتغلون لصالح صاحب العمل رغم استقلالهم الظاهرى » . وكان الوضع فى نورويتش شبيها بذلك حيث شكل القماشون « أرستقراطية حقيقية تشبهت بالنبلاء وحملت السيوف »(٤٣) .

ولكن الصناعة فى مناطق أخرى مثل كوتسوولد وولتشير ، لم تخضع لسيطرة التجار نتيجة صعوبة الحصول على المواد الخام اللازمة للانتاج ، وانما كان ذلك يرجع الى « طول الوقت والتـكاليف اللذين يتطلبهما نقـل الأقمشة الى السوق البعيدة فى لندن ، مما أعاق استقلال النساج الصغير ووضعه تحت سيطرة تاجر الأقمشة الذى كان يتولى تسويق انتاجه »(٤٤) .

---

(40) Scrivenor, History of the Iron Trade, 75 seq.

(41) Cunningham, Growth (Mod. Times, 1), 506.

(42) Wadswoth and Mann, Cotton Trade and Industrial Lancashere, 1600-1780, 36 seq., 78 seq.

(43) Paul Mantoux, Industrial Revolution in the 18 Century, 63, 67.

(44) G. D. Ramsay, op. cit., 20.

كما أن صناعة غزل الصوف فى يوركشاير كانت منذ بدايتها فى يد الرأسماليين من أصحاب الأعمال لأنها كانت تحتاج الى جلب الصوف الخام من مناطق بعيدة (فعلى سبيل المثال ، كان صوف مقاطعة لينكولنشاير مشهور بطول تيلته)(٤٥) .

غير أنه من المحتمل أن يكون الحصول على المواد الخام أو تسويق السلع ، ليس أكثر من وسيلة لاخضاع الانتاج لرأس المال . فعلى حين يؤدى شراء المواد الخام من تجار قاموا بجلبها من مسافات بعيدة ، بدلا من شراء تلك المواد من السوق المحلية ، الى تقليل فرص الاستفادة من المنافسة بين التجار وبعضهم البعض ، فانه لا يؤدى الى اخضاع الحرفى للتاجر الذى يشترى منه تلك المواد ما دامت وسائل الانتاج التى تحت يده كافية ، وما دام لا يحتاج الى قروض تجعله مدينا لمتعهد توريد المواد الخام . وفى كل من يوركشاير ولانكشير حيث كانت توجد فئتان من الحرفيين : الأغنياء المستقلين ، والفقراء التابعين ، كان الكثير من أفراد الفئة الأولى يستخدمون الفئة الثانية لحسابهم ، ويلعبون دور الوسيط بينهم وبين كبار التجار فى المدينة التى تقع فيها السوق الرئيسية . كما كان الحرفيون الصغار فى أقاليم ليدز وهاليفاكس يزاولون نشاطهم (فى القرن الثامن عشر) الى جانب تجار الأقمشة ، الذين يملكون ورش الصناعة اليدوية ، التى كانت كل واحدة منها تضم دستة أو أكثر من أنوال النسيج ، كما كانت تجمع بين الغزل والنسج والتجهيز تحت سقف واحد على حد قول ديفو(٤٦) .

فالحالة الاقتصادية للمنتج المنزلى تلعب دورا فى تقرير مدى تبعيته لرأس المال يفوق الدور الذى يلعبه عامل ندرة المواد الخام أو صعوبة تسويق الانتاج فى تقرير تلك التبعية . وهنا يمكن القول ، أن ملكية الأرض، كانت أساس استقلال الحرفى المنزلى فى تلك المرحلة من مراحل الانتاج الرأسمالى(٤٧) . فاذا كان فلاحا غنيا يشتغل بصناعة النسيج كعمل اضافى، فانه يستطيع سد حاجة بيته وتوفير المواد الخام اللازمة لانتاجه ، طالما

---

(46) Heaton, op. cit., 353.

(45) Heaton, Yorkshire Woolen and Worsted Industries, 297-8.

(٤٧) يقسم جاسكل النساجين الى فئتين نشأت أولهما من بين ملاك الأراضى ، أما الثانية فكانت تعتمد فى كسب عيشها على صناعة النسيج ، وكانت الفئة الأخيرة تعانى صعوبة الحصول على المواد الخام اللازمة لها .

Gaskell, Artisans and Machinery, 26.

ظل بمنجاة من الاستدانة من التاجر الذى يتعامل معه . ويستطيع بذلك أن يختار المشترى ، كما يختار الوقت الذى يبيع فيه سلعته ، فيتريث فى بيعها كلما كان التريث يوفر له فرصة الحصول على سعر أعلى . وقد يعـانى نقصا فى المـال يجعله يعجز عن شراء المواد الخام لبضعة أسابيع قبل أن يبيع انتاجه من القمـاش (الذى كان بيعه يتأخر كثيرا) ، وقد يعجز عن سد حاجة عائلته فى بعض مواسم السنة ، فيرهن انتاجه رهنا مسبقا لأحد المشترين ، عندئذ يتحول فى حقيقة الأمر الى نصف بروليتارى ، وتصـبح علاقته بالتاجر المشترى نتيجة لذلك قريبة من علاقة عامل الصناعة المنزلية — فى تلك الأيام — بصاحب العمل . فأى تغيير فى الظروف يؤثر على سهولة حصوله على المواد الخام ، أو فى حالة السوق أو تاريخ البيع أو السداد كان كافيا ليهبط بمستواه ، ويمهد السبيل لتحويله الى تابع للتـاجر . لأن كل حادث تافه ، أو تغير طفيف فى الأوضاع ، يؤثر تأثيرا بالغا على من كان مثـله .

ولا ريب أن فقر هذا القطاع من الحرفيين ، وما يترتب عليـه من احتياجهم الى الاستدانة ، يعد مسـئولا عن تزايد فرص وقـوع أنـوال النسـيج فى أيدى الراسماليين ، حيث كان النـول يعد ضـمانا للقرض الذى يحصل عليه الحرفى(٤٨) . وقد بقيت الصناعة المنزلية خاضعة جزئيا لراس المـال ، ما بقى استغلال الطبقة الوسطى من الفلاحين الأغنياء(٤٩) . وبذلك ارتبطت الملكية الصغيرة للأرض والملكية الصغيرة لأدوات الانتـاج الصناعية ببعضها البعض . وتم خضوع هذا الأساس الذى قامت عليـه الصناعة المنزلية لراس المال ، عندما تركزت الملكية الزراعية ، بصـورة عجلت بنهاية تلك الطبقة من متوسطى الملاك .

٢

وقد نضجت تلك التطورات التى لحقت بالانتاج الراسمالى ، فى الأراضى المنخفضة ، وبعض المدن الايطالية ، فى وقت مبكر عن ذلك الذى شـهدناه

---

(٤٨) يذكر مانتو أن عملية التبعية كانت تحدث بشكل غير ملحـوظ منذ نهاية القرن السابع عشر ، كلما كانت الصناعة المنزلية تعانى الحاجة الى المـال .

Mantoux, op. cit., 65.

(٤٩) فيما يتصل بأهمية العلاقة بين صناعة النسيج وملكية الأرض فى لانكشير راجع :

Wadworth and Mann, op. cit., 314 seq.

فى انجلترا ، فى عصرى اليزابث وستيوارت . ولا ريب أن الظهـور المبكر للرأسمالية يرتبط بظهور المدن الفلمنكية (منذ القرن الثانى عشر وحتى القرن الحادى عشر) ، حيث كانت توجد طبقة من المعدمين المسحوقين تتنـافس مع بعضها البعض من اجل الحصول على العمل ، وهى التى يصفها بيرين باسم « الطبقة الدنيا الشرسة »(٥٠) . وبدأ ظهور التاجر الراسمالى صاحب ورش الصناعة اليدوية فى بعض المدن الفلمنكية منذ القرن الثالث عشر ، وفى كثير من الحالات تحولت نقابات الحرف ــ بحلول عام ١٢٠٠ ــ الى مؤسسات مغلقة ، قاصرة على التجار الأثرياء ، الذين احتكروا تجـارة الجملة ، وفرضوا رسوم عضوية كانت بعيدة عن متناول صغار الحرفيين ، فتم ابعاد أولئك الذين لم يكن لهم وزن من ذوى « الأظافر الزرقاء » من عضوية النقابات الحرفية(٥١) ، وان ظل الحرفيون الصغار يستطيعون بيع بضائعهم بالتجزئة فى السوق المحلية ، كلما كانت السوق المحلية مجـالا كافيا لتصريف سلعهم ، مثلما كانت الحال فى المراكز الكبيرة كهانو ونامـو وليبج ، فلم يتم تقويض مصالح الحرفيين فى تلك المدن بصورة بالغة .

ولكن عندما كان الحرفى يعتمد على السوق الخارجية ، فان محتكرى النقابة الحرفية كانوا عملاءه الوحيدون . فاذا اعتمد عليهم ايضـا فى شراء المواد الخام اللازمة لحرفته ، كان من الصعب عليه أن يتفادى الوقوع فى علاقة تبعية لأحد تجار الجملة الأثرياء . ويبدو أن ذلك قد حدث على اية حال فى حالة حرف الصوف الفلمنكية ، وحرف المصنوعات النحاسـية فى دينان ، ووادى الميز ، حيث كان الحرفيون يعتمدون على المصادر الأجنبيـة فى الحصول على المواد الخام ، وعلى أسواق تقع خـارج المنـاطق التى يقطنونها فى تصريف انتاجهم . ونتج عن ذلك قيام نظام واسع للانتـاج نظمه الرأسماليون ، الذين قدموا العمل للحرفيين .

ويعد جان بوا ــ بروك تاجر الأقمشة ، وعمدة دوا فى القرن الثالث عشر ، أبرز مثال لهؤلاء ، فقد كان يقدم المواد الخام لمجمـوعة كبيرة من الحرفيين ، وتحكم فى مراحل تجهيز الأقمشة فى ورش كان يمتلكها ، وقيـل انه « هبط بمستوى عماله الى وضع التبعية ، وكان معظمهم يدينون له ، ويقطنون فى بيوت استأجروها منه ، وأقام نوعا من نظام الأجر العينى »(٥٢) .

---

(50) Pirenne, Mediaeval Cities, 160 also 177 seq.

(51) Pirenne, Belgian Democracy, 112; also Brentano in English Guilds, cvii.

(52) A.H. Johson, History of the Company of Drapers of London, vol. 1, 76; also Pirenne, op. cit., 97, 160.

وكان هناك الكثيرون من أمثاله فى مدن اخرى مثل دينان ، ولايل ، وبروج ، وجنت ، وسانت أومى ، وبروكسل ، ولوفان .

ولما كانت الأراضى المنخفضة فى ذلك الوقت هى أكبر جسر لعبور البضائع فى شمال أوربا فقد تحققت مغانم كثيرة ، لأولئك الذين كانوا يملكون من الوسائل والمكانة ، ما يؤهلهم للاشتغال بهذا النوع من التجارة . وقد يسرت « المواد المتاحة لهم سبيل شراء جوالات القمح ، أو دنان النبيذ ، أو بالات الصوف بالمئات فى وقت واحد .. وكانوا وحدهم فى وضع يمكنهم من شراء الصوف الانجليزى الثمين الذى أكسبت جودته القماش الفلمنكى شهرة ذائعة ، كما سيطروا على الصناعة بحكم امتلاكهم للمواد الخام واحتكارهم لها »(٥٣) . وقد أبدى أحد مبعوثى ادوارد الثالث دهشته لحال الفئة الدنيا من المنتجين اشباه البروليتاريا فوصف أولئك « الخدم الفقراء المستعبدون الذين يعاملهم سادتهم وكأنهم وثنيين وليسوا مسيحيين ، أو كأنهم خيول لا آدميين ، يستيقظون مبكرا ، ويأوون الى فراشهم فى وقت متأخر ، ويقضون سحابة النهار فى عمل شاق متواصل ، ولا يأكلون الا القليل من الرنجة والجبن المتعفن ، كل ذلك من أجل اثراء سادتهم الأجلاف دون أن يعود عليهم انفسهم أى نفع »(٥٤) .

وكان ظهور تلك القوة الجديدة من رأس المال التجارى التى كانت قطاعات منها قد بدأت بالفعل تتحول الى الانتاج فى ذلك العصر المبكر ، قد ترك آثارا هامة على الحكومات البلدية فى المدن الفلمنكية الرئيسية . وظهر اتجاهان اتصلا ببعضهما البعض ، أولهما ، أن القوة السياسية فى المدن الرئيسية انتقلت الى أيدى طبقة الأثرياء من مواطنى تلك المدن ، الذين أصبحوا يعرفون باسم « طبقة النبلاء » . وكان موظفو البلدية الذين عرفوا باسم المفتشين ، والذين كانوا يختصون بالاشراف على الحرف ، وتنظيم الأجور ، ومراقبة الأسواق ، يعينون من قبل النبلاء ، ومن بين أفراد تلك الطبقة ، بعد أن جرت العادة من قبل على قيام مجلس المدينة بانتخابهم .

وفى نفس الوقت ، دخل نبلاء المدن المختلفة فى اتفاقيات مشتركة لتبادل الامتيازات فيما بينهم ، وكونوا حلف الهنسا الذى ضم كبار تجار التصدير فى مدن الأراضى المنخفضة . ونتج عن ذلك التخفيف من قبضة اللوائح ، التى كانت تعطى لمواطنى المدينة ، امتيازا فى التعامل مع تجار المدن الأخرى

---

(53) Pirenne, op. cit., 98-9.

(54) Ashley, Early History of Eng. Wool Industry, Publications Amer. Econ. Assocn. (1887), 43.

على حين تدعم مركز تجار الهنسا فيما يتصل بعلاقاتهم مع الحرفيين في المدن المختلفة الداخلة فى ذلك الحلف . فمنع الحرفيون من بيع قماشهم بالجملة ، وكان عليهم أن يتعاملوا مع تجار الهنسا وحدهم . وأخضعت الحـــرف المشتغلة بصناعة الصوف للتجار ، الذين ملكوا زمام السيطرة على الحرف، واللوائح المنظمة لها . وأفسحت تنظيمات المدينة القديمة ، الطريق أمام نفوذ الطبقة الواحدة ، التى مارست احتكار تجارة الجملة ، « فعلى ضـــفاف الشـــلد والميز كما فى فلورنسا ، فرض الكبار سلطانهم على الصـــغار ، والعامة من أبناء الطبقات الدنيا »(٥٥) . وحدثت ـــ فى نفس الوقت ـــ تطورات مماثلة فى المدن الألمانية ، فسيطر النبلاء فى ستراسبورج ـــ مثلا ـــ على مقاليد الأمور فى المدينة ، حتى أن « بعض العائلات الحاكمة جاءت من بين الحرفيين الذين كانوا يحصلون على ريع يتراوح ما بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ جوال من الشوفان » . بينما فى كولون ، « كان الحرفيون فى الغـــالب أتبـــاعا للنبلاء »(٥٦) .

ولكن السلطة لم تنتقل بصورة كاملة الى أيدى أوليجاركية صغيرة من البرجوازية فى كل المدن ، ففى المدن الأسقفية ، مثل لييج وآراس ، حيث كان السكان من المصرفيين والحرفيين وتجار التجزئة الذين يتمتعون بامتيازات معينة ، ظلت السلطة فى أيدى الاقطاع ، وتأخر ظهور كل من طبقة نبلاء المدينة والانتاج الراسمالى نتيجة لذلك ، وان لم تحل تلك الظـــروف دون حدوث ذلك التطور . وكان ثمة ائتلاف اجتماعى وسياسى بين العـــائلات الاقطاعية القديمة من ملاك الأرض والبرجوازيين الأغنياء فى المدن التى غلبت عليها الصفة التجارية . فكانت الفئة الأولى ، تشترى الأراضى والعقارات مثل مثيلتها فى انجلترا ، واهملت التجارة ـــ أحيانا ـــ لتعيش حياة الأعيان على ريع أراضيها وعلى اقراض النقود للآخرين مما جعل العامة يطلقـــون عليهم اسم « المتطفلين » ، لكن حاجة أمراء الاقطاع الى الأموال ، ما لبثت أن جعلتهم يستدينون من الطبقة الجـــديدة التى تراكم فى يدها المـــال . وحيثما كانت تحكم تلك الطبقة من نبلاء البرجوازية ، ركزت اهتمامها على تحقيق التقدم والرخاء ، على الرغم من تدنى منزلة الحرفيين وفقـــرهم . ولم يكن ذلك العصر عصر النمو السريع للتجارة ولصناعة الأقمشة والنحاس فحسب ، بل كل عصر اقامة الأسواق الكبيرة ، والجســـور ، ومخـــازن البضائع ، وشق القنوات . كما يرجع الى تلك الحقبة تشييد سد دكبوش، واقامة سوق الأقمشة فى يبرس واقامة المدارس العلمانية .

---

(55) Pirenne, Belgian Democracy, 110 seq. also Pirenne, Histoire de Belgique, vol. 1, 69 seq.

(56) Brentano in English Guilds, cix, cx.

غير اننا نجد أن سيادة الرأسماليين الكبار نواجه فى القرن الثالث عشر بثورة من جانب الحرفيين ، تلك الثــورة التى كانت تحظى — على ما يبدو — بتشجيع الكنيسة ودعمها (فى لييج على سبيل المثال) ، وبعض قطاعات نبلاء الاقطاع ، وشارك فيها المنتجون فى الصــناعات الجــديدة الخاضعة لسيطرة الرأسماليين . ففى عام ١٢٢٥ ، وقعت هبة فى فالنسين حيث أزيح كبار النبلاء ، وحل محلهم مجلس الكومون . ولكن تلك الهبــة احبطت ، بعد ضرب الحصار حول المدينة ، وقصفها بالمدافع . وبعد ذلك بنحو عشرين عاما ، وقعت موجة من الاضرابات فى المدن الفلمنكية . وحدثت ثورة قصيرة الأمد فى دينان ، كما وقع بعد ذلك عدد من الهبات الفاشــلة فى جنت ، نتج عنها انقسام الحرفيين عن المدينة ، وتكوينهم لمجتمع مستقل فى برابان .

وفى تلك المرحلة نجح النبلاء فى ان تكون لهم اليد العليا بفضل لجوئهم الى العنف . « فبدأ اتحاد الهنسا ، المكون من سبع عشر مدينة ، وكأنه قد فقد كل هدف من وجوده ، فيما عدا المحافظة على مصالح حكومة النبلاء ، فى مواجهة مطالب العمال »(٥٧) . فمنع النساجون ومجهزو الأقمشة من حمل السلاح ، ومن أن يتجمع أكثر من سبعة أشخاص منهم معا فى وقت واحد ، وانزلت عقوبات صارمة بالمضربين منهم .

ولكن النضال المسلح عاد الى الظهور مرة أخرى فى مطلع القــــرن الرابع عشر ، وكان اكثر تعقيدا هذه المرة ، لأن فيليب العادل ملك فرنســا قدم العون للنبلاء ، على حين التمس الحرفيون العون من كونت الأراضى المنخفضة ، مما اعطى للنضال طابع الحرب القومية بين ابنــاء الأراضى المنخفضة والفرنسيين . وبدأت الحرب الضارية فى عام ١٣٠٢ بثورة عارمة ذُبح خلالها النبلاء وحلفاؤهم الفرنسيون بالجملة (فى بروج على سبيل المثال) . وانتهت فى عام ١٣٢٠ بانتصار الأراضى المنخفضة فى موقعة كورتراى . ونتج عن تلك الحرب بصفة عامة ، اعادة تأكيد حقوق طوائف الحرف فى حكومة المدينة ، والعودة الى العمل بلوائح نقابات الحرف ، والتمسك بالحــدود الاقليمية للمدن . وترتب على ذلك وقوع نكسة ، لحقت بتطور الانتــاج الرأسمالى فى تلك البلاد .

وقد حدث فى لييج (حيث ايد راعى الكنيسة عامة الناس) خلال العام الثانى من الحرب ، أن قسمت مراكز السلطة بين الحرفيين والتجــــار ؛ وعندما نظم النبلاء تمردا على هذا الوضع ، تم سحق ذلك التمرد ، واصبحت

---

(57) Pirenne, Belgian Democracy, 132.

عضوية نقابات الطوائف ضرورية للحصول على منصب فى السلطة . واقيم نظام ديمقراطى فى يوترخت ، على أساس تمثيل طوائف الحرف المختلفة فى السلطة بصورة متساوية . وفى دينان كانت السلطة موزعة بين التجار، وطائفة صناع النحاس الكبيرة ، وتسع من الطوائف الحرفية الصغرى . وفى بروج وجنت استعاد الحرفيون السيطرة الجزئية على « المفتشين » ، وحصلت طوائف الحرف على استقلالها الذاتى ، بعد أن كانت خاضعة لسلطة حكام المدينة .

وصيغت لوائح طوائف الحرف بصورة حققت الحد من عدد المنتمين الى الحرفة ، وضمنت هيمنة أعضاء النقابة الحرفية على السوق المحلية ، وقامت محاولات للقضاء على الصناعة فى الريف لصالح المدينة ، والحد من حرية التجارة فى الريف لصالح سوق المدينة ، وهو ما كانت الامتيازات الاحتكارية تسعى لتحقيقه . وجرم انتاج الأقمشة فى ورش الصناعة اليدويه، بالمناطق الواقعة حول كنت وبروج ويبرس ، وأصبحت بوبرنج تابعة ليبرس، وجرامون تابعة لأودنارد ، كما الحقت ترموند بجنت . وحرمت الهنسا من احتكاراتها واعطى حق الاشتغال بتجارة الجملة لقطاع معين من الحرفيين (لعلهم كانوا من اثريائهم)(٥٨) .

ولكن بينما اضر احياء الامتيازات الحرفية بنمو الراسمالية ، فانه لم يجهز عليها كلية . ففى بعض الأقاليم مثل بروج ودينان ، لم يكن انتصار الحرفيين كاملا ، واستطاعت الصناعة الراسمالية المنزلية فى القرى ، أن تتفادى سلطة نقابات الحرف فى عدد من المواقع . أضف الى ذلك ان التحالف الذى حدث فى القرن الخامس عشر ، بين الراسماليين الكبار وأمراء الاقطاع والنبلاء بقيادة فيليب الطيب البورجندى ، (وهو التحالف الذى دعم الفلاحين فى معارضتهم لسيطرة المدن) ، مهد السبيل لاخضاع المدن المستقلة ذاتيا الى السلطة المركزية . وقد قاومت بعض المدن هذا العدوان على نفوذها مقاومة عنيفة ، ولكن خصومها حالوا بينها وبين تحقيق أى قدر من التعاون مع بعضها البعض ، ضد الخطر الشامل الذى كان يواجهها ، واضعف من مركزها الداخلى تأييد الأغنياء من سكان المدن — الذين كانت لهم يد فى تجارة التصدير أو فى الصناعة الريفية — لأسرة بورجاندى . وناضلت لييج نضالا بطوليا ضد القوى البورجاندية ، ولكنها اخضعت فى النهاية على يد جيوش فيليب ، وراحت ضحية عنادها . كما ضربت كل من جنت ، وبروج بصورة مماثلة .

---

(58) Pirenne, Histoire, vol. 1, 405 seq., Belgian Democracy, 128-71

وأصبح موظفو الأمير منـــذ ذلك الوقت يشتركون فى ادارة المدن ، وساهمت الحكومة المركزية فى اختيار حكام المدن ومنح حق استئناف القضايا التى تنظر أمام محكمة المدينة الى محكمة قومية . وقضى على سيطرة حكومة المدينة على المدن والقرى المجاورة لها ، كما الغيت امتيازات الاحتكار الخاصة بالمدن . وبذلك مهدت تلك المرحلة الطريق أمام حكم نبـلاء البورجوازية ، الذين وقفوا فى صف تنمية الانتاج الراسمالى ، وان كان اخضاع نقـابات الطوائف والمدن ، قد تم شراءه بواسطة تحالف رأس المـال التجارى مع بقايا السلطة الاقطاعية .

ويذكر لنا بيرين « أنه قد تم استقرار النظام فى كل مكان لصـــلحة طبقة التجار » ، بعد الحرب مع أسبانيا . « فاختير أعضاء المجلس وحكام المدن من بين عدد محدود من العائلات الغنية ، التى احتكرت الاشـــتغال بالسياسة ، ومناصب البلدية » ، وعطلت لوائح وامتيازات نقابات الحرف . « وقدمت طبقة التجار الأثرياء الأفراد الذين يشتغلون بالادارة وعضـــوية مجالس الدولة » على الصعيدين القومى والمحلى .

ونتج عن تلك الأوضاع الجديدة احياء صناعة الأقمشـــــة فى ورش الصناعة اليدوية فى الريف ، التى كان أغلبها يعتمد على أنتورب ، السـوق الجديدة للمنسوجات وعاصمة الدولة . وبدأت تظهر فى لييج ونامور وهانو المشاريع الرأسمالية فى مجال صناعة الحديد واستخراج الفحم ، وقامت على الحرف ، طبقة من المعلمين الأغنياء ، الذين أتاحوا فرص العمـــل للحرفيين الفقراء ، وخاصة النساجين ، ومجهزى الأقمشة ، والذين كانوا مجرد اجراء ، والذين أصبحوا بعد حرمانهم من حقوق التنظيم الحرفى ليسوا أكثر من « متسولين يعملون قسرا »(٥٩) .

ولم يكن الوضع فى مدن شمال ايطاليا ، مختلفا عنه فى مدن حـوض الراين ، فيما عدا اختلاف هام فيما يتصل بايطاليا ، حيث بلغت قوة الأمراء الاقطاعيين — وبصفة خاصـــة الكنيســـة — الدرجة التى أدت الى منـــع الجمهوريات البورجوازية ، من تحقيق أكثر من مجرد استقلال ذاتى مشروط ، كما أن السلطة داخل تلك الجمهوريات كانت تتقاسمها — بصفة عامة — الأوليجاركية التجارية ، والعائلات الاقطاعية القديمة التى امتلكت الأراضى ، ومارست حقوقها التقليدية فى المدينة ، أو المناطق المجاورة لها . ومنذ وقت مبكر كانت تلك المدن تحكم بواسطة الأرستقراطية ، وكان « جمهور عريض

(59) Perenne, Belg, 188-238; Histoire, vol. 11, 347 seq.

من السكان والحرفيين والتجار محروم تماما » من المشاركة فى الحكم(٦٠) : وظلت الالتزامات الاقطاعية قائمة ــ حتى فى داخل المدن ــ الى مدى لا يمكن مقارنته بما كان شائعا فى انجلترا ، وبقى الكثير من الحرفيين يقدمون خدمات شبه اقطاعية للأساقفة وعائلات النبلاء حتى زمن متأخر ، واحتلت الطبقة الاقطاعية مكانا خاصا فى المجتمع .

ومع احياء تجارة البحر المتوسط بعد الحرب الصليبية ازداد ثراء الطوائف المشتغلة بتجارة التصدير فى المدن الساحلية ، وكون التجار الأثرياء أرستقراطية داخل مجتمع المدينة . واحتفظوا فى أيديهم باحتكار تجارة التصدير واستخدموا نفوذهم فى فرض قيود على نقابات الطوائف الأقل شأنا منهم . ووضعت تلك النقابات ــ بدورها ــ قيودا على ترقى الصبية الى مراتب المعلمين ، وحددت الحد الأعلى لأجور العمال ، وقيل أن « العامل كان من الناحية العملية قنا لمعلمه »(٦١) .

وهناك ادلة على وجود نظام للانتاج خاضع لرأس المال فى صناعة الصوف ، وعلى وجود نظام الانتاج فى ورش الصناعة اليدوية منذ مطلع القرن الرابع عشر . وقيل أنه كان يوجد فى فلورنسا عام ١٣٣٨ ، حوالى ٢٠٠ ورشة صناعة يدوية ، تشتغل بصناعة النسيج ، وتستخدم ٣٠ الف عامل أو ما يقرب من ربع سكان المدينة ، ودار نضال مرير حول حق العمال فى أن تكون لهم منظمة مستقلة(٦٢) . وبصفة عامة ، كان رأس المال ، والمكانة الممتازة التى كان يتمتع بها البعض فى نقابات الحرف الرئيسية ، الذين استثمروا أموالهم فى تجارة التصدير الى الشرق ، أو عبر جبال الألب الى فرنسا وحوض الراين ، أو اشتغلوا بفلاحة أراضى البابوية ، واستثمروا أموالهم فى تقديم القروض لأمراء الاقطاع مقابل رهن اراضيهم، يفوق فى الأهمية ــ عند هؤلاء ــ استغلال الحرفيين وتطوير الصناعة .

وكما حدث فى الأراضى المنخفضة ، لم يسلم حكم الأوليجاركية التجارية من التحدى ، فقد شهد القرن الرابع عشر ، عددا من الثورات الديمقراطية، التى قام بها الحرفيون ، ومرت حقبة من الزمان قام خلالها نظام ديمقراطى

(60 W.F. Butler, The Lombard Communes, 80; also E. Dixon in Trans. Ryl. Hist. Society, N S. xll, 160.

(61) J. L. Sismondi, History of the Italian Republics, ed. Boulting, 242 seq; also E. Dixon, op. cit., 163-9 and Gertrude Richards, Florentine Merchants in the Age of the Medici, 41.

(62) Cunningham, Western Civilization (Mod. Times), 165; N. Rodolico in History (NS.) Vol. VII (1922), 178-9.

فى عدد من المدن الايطالية . فقد حدثت هبة فى سيينا — على سبيل المثال — عام ١٣٧١ ، نتج عنها تحول الحكم الى ايدى الحرفيين ، ونجحت ثورة مماثلة فى فلورنسا عام ١٣٧٨ فى نقل السلطة من أيدى كبار الحرفيين الى أيدى صغارهم . كما أن العمال الأجراء فى صناعة الصوف نجحوا فى الاستيلاء على السلطة لبعض الوقت ، بعد أن قاموا بثورة ضد سيطرة نقابات الحرف ، التى كان ينتمى اليها سادتهم . وكان تحالف الارستقراطية التجارية والمصرفية فى المدن مع نبلاء الاقطاع ، اقوى ضمان لمواجهة الحركة الديمقراطية بصفة عامة ، فقد حصلت ارستقراطية المدن على مساعدة فرسان الاقطاع ، واستغلت الموارد المتواضعة للطوائف الحرفية الصغرى لتدعيم قوة الاقطاع واثراء الارستقراطية(٦٣) .

كما نسمع عن حركات تمرد قامت بها طوائف الحرف فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، فى عدد من المدن الألمانية ، فى أعقاب ظهور عناصر راسمالية من أصحاب الأعمال ، سعت للسيطرة على طوائف الحرف . ووقعت تلك الحركات — على سبيل المثال — فى كولون ، وفرانكفورت ، واوجزبرج ، وهل ، كما حدثت فى فلورنسا أو بروج . ونتج عن تلك الحركات ، التوصل الى تسوية لعبت فيها الحكومة دور الوسيط بين نقابات الحرف ، والنبلاء من العائلات القديمة التجارية المالكة للأرض ، وأتاح ذلك — أحيانا — فرصة احياء احتكارات المدينة . ولكن تحالف نبلاء المدن ونبلاء الاقطاع ، ادى الى سحق الحرفيين أحيانا أخرى . كما حدث صراع ديمقراطى طويل المدى فى المدن الواقعة شرقى نهر الألب ، كان موجها ضد نبلاء المدن ، واتخذ من القرنين الرابع عشر والخامس عشر مسرحا له ، دفع نبلاء المدن الى التحالف مع جيرانهم الاقطاعيين ، وترتب على سحق الحركة الديمقراطية ، « تقوية مركز النبلاء كطبقة حاكمة فى المجتمع »(٦٤) .

ولم يؤد ظهور طبقة رأسمالية تعتمد مصالحها على التجارة ، بين الأقاليم وبعضها البعض ، كما تعتمد على زيادة اعتماد الصناعة الريفية عليها ، الى القضاء على احتكار المدينة للتجارة فى تلك المدن الألمانية . ولكن ذلك كان يرجع الى ازدياد قوة أمراء الاقطاع وأصحاب الضياع الاقطاعية ، الذين أيدوا حق سكان الريف فى الشراء والبيع وفقما يشاءون ، واستخدموا نفوذهم فى حرمان المدن من حقوقها الاحتكارية . واحتفظ نظام نقابات الطوائف بسلطانه داخل حدود المدينة ، ولكن ذلك السلطان لم يمتد

---

(63) Simondi op. cit., 443-50 seq.; also cf. N.S.B. Gras, Intreduction to Economic History, 147-8.

(64) F.L. Carsten in Trans, Ryl Hist. Society, 1943, 73 seq .

الى الريف المجاور لها ، وتلاشت الامتيازات الاحتكارية التجارية ، كما تلاشى الرخاء الذى كانت تنعم به الكثير من تلك المدن ، دون أن يترتب على ذلك تقدم ملحوظ فى الصناعة الريفية ، لتحتل مكان حرف المدينة(٦٥) .

وبينما تأخر ما يمكن أن نسميه بالانتاج الراسمالى فى الظهور فى الكثير من المدن الفرنسية ، عنه فى الأراضى المنخفضة وشمال ايطاليا ، فان التطورات التى نتجت عن ذلك النظام الاقتصادى الجديد ، سارت على نحو قريب الشبه بما حدث فى انجلترا ، ويختلف عما حدث فى القارة الأوربية . ولكننا نكتشف فى مواقع مثل شارتر وباريس ، أدلة على وجود طبقة النبلاء الرأسماليين ، حتى فى القرن الرابع عشر ، وهم أولئك الذين كانوا يستخدمون الحرفيين لحسابهم ، مثلما فعل تجار الأقمشة فى انجلترا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وضمنوا لأنفسهم نفوذا كبيرا داخل نقابات الحرف ، ونجحوا فى اخضاع الطوائف الحرفية الأخرى لسيطرتهم فى الكثير من الحالات . وكان هذا الاكتشاف واضحا فى صناعة الصوف بصفة خاصة ، رغم أنه لم يكن مرتبطا بتلك الحرفة . كما كان واضحا كذلك فى حرف النسيج والمعادن والجلود فى باريس ، وفى المدن الاقليمية مثل اميان وابيفيل ، حيث سيطرت طائفة تجار الأقمشة على الحرف الأخرى — فى القرن الخامس عشر — بما فيها حرفة صناعة القبعات .

كما أن صراعا طويل الأمد ، نشب فى باريس وريم بين تجار الجوخ وتجار الأقمشة ، من أجل السيطرة على السوق ، انتصرت فيه الفئة الأولى فى احدى هاتين المدينتين ، على حين كان النصر من نصيب الاخرى فى المدينة الثانية . وعلى نحو ما حدث فى ستراسبورج ، « ظهرت طبقة من التجار اصحاب الأعمال ، اشتغلت بصناعة المنسوجات .. وميزت نفسها عن أعضاء الطائفة من العمال ، الذين منعوا فى عام ١٣٨١ من الاشتغال لحسابهم الخاص » ، ثم منعوا فيما بعد من بيع الأقمشة منعا باتا(٦٦) .

وكما أوضح أونوين — بدقته المعهودة — حدثت عدة تطورات داخل نقابات الطوائف ، فى مدن مثل باريس وستراسبورج فى تلك الحقبة ، وقعت على نمط شبيه بما حدث فى نقابات الحرف والشركات التى ظهرت فى لندن ، والتى تناولناها بالتفصيل فيما سبق . فأنشئت مشروعات راسمالية فى

---

(65) Brentano, on Hist. of Gilds» in Toulmin Smith's English Gilds, cviicxx; Schmaller, Mercantile System, 16-37.

(66) Unwin, op. cit., 36-7.

الصناعات الجديدة ، مثل صناعة الورق والحرير والزجاج والطباعة ، في وقت مبكر عنها في انجلترا . وربما قدم لنا المرسوم الرسمي الذي حد من سلطان الطوائف في القرن التاسع عشر ، دليلا على مدى اتساع نفوذ رأس المال ، الذي كان قد تطور بالفعل في الصناعات الجديدة ، وفي فروع معينة من الصناعات القديمة ، وكان يلتمس السبيل لتوسيع نطاق نفوذه . وعلى حد قول هوسيه : « حددت بداية القرن السادس عشر مولد الراسمالية ، فكانت كل الصناعات الجديدة صناعات مركزة ، تستمد عمالها من جيش العاطلين الذي كان يتزايد عدده باستمرار » .

وفي القرن التالي الذي شهد تنظيمات كولبير ، نجد نظام الانتاج الصناعي الذي يعتمد على التاجر المشتغل بالصناعة اليدوية في (سيدان ، وريم ، وروين ، وليون ، والبيف مثلا) يقوم — جنبا الى جنب — مع ورش الصناعة اليدوية التي كان يملكها الراسماليون ، التي كانت تستثمر فيها رؤوس أموال كبيرة ، وتستخدم أحيانا مئات الأجراء ، في مراكز مثل : مونتوبان ، وريم ، وكاركاسون ، ولوفييه . وعلى سبيل المثال كان نصف أنوال النسيج في اقليم ريم — في تلك الحقبة — ملكا للراسماليين أصحاب ورش الصناعة اليدوية . وكان صدور عدد من المراسيم — في تلك الفترة — اعطى للراسماليين حق تجميع العمال ، ومنع العمال من تغيير اعمالهم ، كما منعهم من تنظيم أنفسهم ، وحرم عليهم الاضراب ، وتوعدهم بالجلد أو حتى الموت اذا ما اقدموا على ذلك ، خير دليل على وجود بروليتاريا من العمال الأجراء في فرنسا ، في القرن السابع عشر ، (كما ان كلية اللاهوت بجامعة باريس رات أنه من الأنسب أن تعلن استنكارها لخطيئة تكوين منظمات عمالية) . كما يشهد على وجود تلك الطبقة ، ذلك العدد من الهبات — التي تصل الى درجة الثورة — التي وقعت في باريس ، وليون ، ونورماندي ، من حين الى آخر ، كاحتجاج ما أسماه بواسوناد « البؤس المخيف » الذي تفشى في تلك الحقبة(٦٧) .

وفيما يتعلق بايطاليا والمانيا والأراضي المنخفضة (والى حد ما ، فرنسا) يلاحظ أن الانتاج الراسمالي ، ظهر في وقت مبكر نسبيا عنه في انجلترا ، بصورة أوضح من فشل ذلك النظام الجديد في أن يحقق نموه المتوقع في تلك البلاد . ويبدو أن النجاح والنضج ، الذي حققه رأس المال

(67) Unwin, op. cit., 21, 25-36, 42-8, 8011, 98-9; H. Hauser, Les Debuts du Capitalisme, 14-16, 22-3, 26-7, 42, 102-6; 280; Renard and Weulersee, Life and Work in Modern Europe, 169 seq., 185-9, 200 seq.

التجارى والمصرفى ، فى تلك المراكز التجارية الأوربية الغنية ، أعاق تطـور الاستثمار فى الانتاج ، بدلا من أن يساعد على تقدمه ، حتى أن رأس المـال الصناعى كان يعد ـــ بالنسبة لمكاسب تجارة الشرق واقـــراض الأموال الاقطاع ـــ بمثابة الأخت الصغرى المبغضة ، التى يرغب عنها الخطاب .

ومن الواضح ـــ على أية حال ـــ أن تطور رأس المـال التجارى ليس فى حد ذاته ضمانا لتطور الانتاج الراسمالى فى ظـله ، وأنه لا يؤدى ـــ بالضرورة ـــ الى حدوث تحولات كبيرة ، حتى عندما يتجه جانب كبير من راس المـال التجارى الى الصناعة ، ويبدأ فى اخضاعها لسيطرته ، وتغيير اسلوب الانتاج . وعندما ننظر الى تلك الحقائق ، فى ضوء الدراسة المقارنة للتطور الراسمالى ، فان رأى ماركس الذى يذهب الى أن قيام طبقـة من الرأسماليين الصناعيين من بين المنتجين أنفسهم شرط أساسى لوقوع تحول ثورى فى الانتاج يحتل مركز الأهمية .

٣

وقد يبدو واضحا مما ذكرنا ، أن انهيار الاستقلال الادارى فى المدينة ، وسيطرة الاحتكارات على نقابات الحرف ، من بين الشروط التى يجب توافرها لنمو الانتاج الراسمالى ، سواء فى ورش الصناعة اليدوية ، أو فى الصناعة المنزلية ، ويركز رأس المـال التجارى كل ثقله على التحكم فى الصـــناعة فى هذين المجالين . ولكن الشرط الآخر نمو الانتاج الراسمالى ، يأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية ، وهو الحاجة الى رأسمال صناعى ناشىء ، متحـرر من قيود الاحتكارات ، فى مجال التجارة التى فرضها رأس المـال التجـارى . وبغير الشرط الأخير ، يظل مجال التوسع فى حقل الاستثمارات الصـناعة محدودا ، وكذلك الحال بالنسبة للمكاسب التى يتم اجتناؤها عن طـريق الاستثمار فى الصناعة . ومن ثم كانت الفرصة لتراكم راس المـال الصناعى ـــ بصفة خاصة ـــ تبدو متواضعة ، على عكس الثروات التى كانت تحققها احتكارات تجـارة التصـدير على الأقـل . ولذا السبب كانت الصراعات السياسية فى تلك الحقبة على قدر من الأهمية ، كمـا كانت التحـالفات الاجتماعية ـــ التى قامت على أساس تلك الصراعات ـــ شديدة التعقيـد كثيرة التغير .

وربما كان باستطاعتنا أن نضيف شرطا ثالثا ، يستحق أن يدرج بعد الشرطين الآخرين من حيث الأهمية . فمن الضرورى أن تقوم ظروف تشجع على استثمار رأس المـال فى الزراعة ، ولا تعوق حركته فى ذلك المجـال ، لا عن طريق رهن ضياع الاقطاعيين الكبار ، أو شراء الأراضى المستأجرة ، ولكن عن طريق نمو الزراعة الرأسمالية ـــ جنبا الى جنب ـــ مع أشـكال

« التراكم البدائى » التى كانت تصحبها بصفة عامة . ولا تلعب مثل تلك التطورات دورا هاما فى خلق البروليتاريا الريفية فحسب ، بل تعد عاملا رئيسيا فى خلق سوق داخلية لتصريف منتجات الصناعة اليدوية ، وهو عامل كان غائبا فى فرنسا — على سبيل المثال — حتى قيـام الثورة الفرنسية ، اذا أخذنا فى اعتبارنا الأعباء الاقطاعية التى كانت تثقل كاهل الزراعة ، والقيود التى وأدت التبادل التجارى المحلى فى منتجات الأرض .

وربما قورن عصر التيودور فى انجلترا ، بنظام فيليب الطيب بالأراضى المنخفضة — من بعض النواحى — بعد أن تم اخضاع الاسـتقلال الذاتى للحد من الادارة القومية . ولكن تظل هناك اختلافات هامة بين النظامين ، فرغم أن العائلات الاقطاعية فى انجلترا قد تقلصت ، واصبحت الارستقراطية تأتى من بين فئات العامة حديثة العهد بالثراء ، استمرت تقاليد ومصـالح الارستقراطية الاقطاعية تحتل مساحة كبيرة من البلاد ، وتؤثر على سياسة الدولة ، التى كانت تميل — بصفة خاصة — الى العمل على تحقيق الاستقرار للنظام القديم . وكانت الملكية العقارية — فى نفس الوقت — تنتقل بصـورة متزايدة الى أيدي طبقة التجار الأثرياء ، تلك الطبقة التى كانت تدين بوضعها للامتيازات التى تمتعت بها ، من خلال عضوية عدد من الشركات الاحتكارية ، التى كانت تتحكم فى مجالات معينة من التجارة الخارجية . وكانت الملكيـة الجديدة تركن اليهم طلبا للعون المـالى والسياسى ، وشاركتهم — فى وقت من الأوقات — مشروعاتهم التجارية المربحة (كما فعلت اليزابث وجيمس الأول) ، وفى مقابل ذلك حصلت تلك الشريحة العليا من البرجوازية ، على الألقاب والمناصب الملكية ، التى افسحت لها مكانا فى البلاط ، حيث كانت تتركز السلطة السياسية الحقيقية فى ذلك العصر .

وكما رأينا ، لم يكن من مصلحة أولئك التجار الكبار ، الذين يهيمنـون على الشركات الكبرى ، التأثير على احتكارات المدينة ، والضـوابط التى وضعتها النقابات الحرفية ، فقد كانوا محايدين بصفة عامة تجـاه تلك القضية . ومن ثم لم يكن هناك انشقاق حاد بين حرف المدينة وبينهم ، كذلك الذى حدث فى الأراضى المنخفضة بين أصحاب الحرف وتجار الهنسـا ، وجاء التصدى لقيود النقابات الحرفية ، والسلطة الاقتصادية لحكومات المدن ، من جانب جيل أحدث من الرأسماليين التجاريين ، وبعض أصحاب الضـياع فى الريف ، الذين ملكوا فى أيديهم زمام الصناعة الريفية ، من خلال استخدام الحرفيين المنزليين . فكان أولئك التجار الذين يديرون ورش الصـناعة اليدوية ، يدخلون فى صراع حاد من الاحتكارات التجارية التى حددت لهم الأسواق ، والأسعار التى يبيعون بها سلعهم ، وذلك عندما كانوا يعجزون عن الحصول على عضوية شركات التصدير (التى كانت دائما موضـع طموحهم) .

وبكان هذا العداء حادا ــ بصفة خاصة ــ بين تجــار الأقاليم ، أو التجار الذين يديرون ورش الصناعة اليدوية ، وتجار التصدير فى لندن ، كلما واجهتهم الصعوبات فى الحصول على مراكز داخل شركات مثــل « شركة التجار المغامرين » أو « الشركة الشرقية » اللتان كانتا تخضعان ــ بصــفة رئيسية ــ لسيطرة مجموعة من تجار المدينة الأثرياء ، الذين كانوا يقفــون فى وجه قبول تجار الأقاليم فى عضوية الشركتين . ونسمع فى تجارة الأقمشة ــ على سبيل ــ عن شكاوى مريرة متكررة ، تقدم بها القماشون فى الاقاليم خلال القرن السادس عشر ، ضد القيود التى فرضتها عليهم شركات التجارة الخارجية ، وبصفة خاصة نبلاء المدينة ، الذين كانوا على رأس تلك الشركات. ويذهب اونوين الى أن « التجار المغامرين ناضلوا من أجل تضييق قنــوات تجار التصدير اكثر من ذى قبل » خلال حكم اليزابث(٦٨) .

كما نجد تجار الأقمشة فى شرقى انجلترا يحتجون ضد الســـيطرة الاحتكارية على المبيعات ، التى فرضتها شركة الليفانت . كما نجد ايضـــا تجار الأقمشة باسوتسن الذين ظلوا خارج دائرة الشركة الشرقية يرفضون القبول بالأسعار التى حددتها الشركة لأقمشتهم ، وطلبوا من المجلس الملكى ترخيصا يخول لهم بيع اقمشتهم مباشرة الى التجار الاجانب(٦٩) . ونجــد فى شمالى انجلترا كاتبا يذكر ــ فى معرض تحسره على ما أصاب التجــارة من ركود فى ميناء هل عام ١٥٨٥ ــ أن « التجار يرتبطون بالشركات التى كان رؤساؤها من مواطنى لندن يصوغون لوائحها لخدمة مصلحتهم الخاصة، ولكن تلك اللوائح كانت ضارة ومغايرة لمصالح الآخرين فى بلادهم » . واستمر تجار هل يناضلون ضد شركة جرينلاند ، التى كانت قد حصلت على ترخيص احتكارى ، واصروا على اطلاق حرية التجارة(٧٠) .

واستمر ذلك الصراع عدة سنوات ، وعند منتصف القرن السابع عشر اتخذ تعدى « الطفيليين » على مجال نشاط شركات التصــدير ، أبعــادا ملحوظة ، ندركها من شكاوى تلك الشركات ، حيث كانت تلك الظاهرة تخلق فرص الاحتكاك والصراع بين الجانبين . وعقد تجار يورك اجتمـــاعا مع زملائهم فى نيوكاسل ، وهل ، وليتز ، بتشجيع من الكومنولث ، وقــدموا ملتمسا الى مجلس التجارة ، ذكروا فيه أن تجار لندن « يجب أن لا يأتوا الى الضفة الشمالية للترنت أو يقيمــوا اســواقا وراءها ، لأن « اقامة تلك

---

(68) Studies in Economic History, 189.

(69) Lipson, Econ. History, vol. 11, 323, 342; V.C.H. Suffolk, vol. 265-6.

(70) Cal. S.P.D., 1653-4, vol. LXV, 62-70.

الأسواق يمكن أهالى لندن من ابتلاع تجارة المناطق الشمالية » . وأضاف تجار يورك وهل — فى خطاب أرسلوه الى عضو البرلمان عن دائرة ليتز — قولهم : « اننا نبدو كأسماك صغار ابتلعها حوت ضخم »(٧١) .

وكان نفوذ الملكية يقف — بصفة عامة — فى صف «الحيتان الضخمة»، التى كانت مصالحها مرتبطة بها . وعلى أية حال ، بذلت جهود محدودة لاعطاء الأسماك الصغيرة بعض الحرية فى الحركة ، أو لم تبذل أية جهود على الاطلاق . والقت الملكية بثقلها — من ناحية اخرى — فى صف المدن والنظام الصناعى القديم ، عندما شجب نزاع بين منظمى الصناعة الريفية الجدد ، وحكومات المدن . وكان الدافع الى ذلك — بلا ريب — حرص الملكية على المحافظة على استقرار النظام الاجتماعى ، وتحقيق التوازن بين القوى الاجتماعية ، تطبيقا لمبادىء المحافظة ، التى كان يتهددها منظموا الصناعة الريفية من ملاك الأراضى ، الذين انتزعوا جذورهم من مجتمع القرية ، وحتى يتم توفير العمل الرخيص ، لملاك الضياع والفلاحين الأثرياء، الذين كان انتشار الصناعة المنزلية يهدد مصالحهم ، بتوفيره للفلاحين الفقراء مصادر بديلة للعمل . ومهما كان الدافع الذى جعل الحكومة تتصرف على هذا النحو ، فان سياستها أدت الى تعويق نمو الانتاج الرأسمالى بما لا يدع مجالا للشك .

وكانت براعم حركة التجارة تقبع — تبعا لذلك — فى المصالح المباشر لملاك الأراضى أصحاب الأسيجة ، وتجار الجوخ ، والقماشين ، وشركات لندن التجارية ، التى كان لها أصبع فى الصناعة الريفية . وهنا يجب الا يغرب عن بالنا أن حرية التجارة التى سعى اليها هؤلاء ، كانت مشروطة ومقيدة ؛ ولا تمثل مبدأ عاما كما كانت الحال فى القرن التاسع عشر ، ولكنها اتخذت كأداة لازاحة بعض القيود التى كانت تعوق نشاط تلك الفئات . ولم تكن تلك الحركة موجهة الى الأمور الداخلية للتجارة الخارجية ؛ كما أنها لم تكن حركة عامة تسعى للقضاء على تدخل الدولة فى الاقتصاد ، أو تحكم الشركات التجارية أو الصناعية فى السوق . فقد كانت تلك الحركة — من الناحية العملية — تسعى الى القضاء على امتيازات الآخرين ، واحلال امتيازات جديدة لتلك الفئات محلها . فلم تكن بذلك حركة تناضل من أجل مبدأ عام ، ولكنها كانت تعبيرا عن مصالح طبقية معينة .

ولكن ذلك العداء المستحكم للقيود التجارية ، الذى استهدف مصالح بعض الفئات ، تحول الى حركة عامة ضد الاحتكار ، نتيجة مواقف ملوك ستيوارت المعادية للاحتكارات التجارية ، من أجل اقامة صناعات جديدة .

---

(71) Heaton, op. cit., 165-7.

وكان الأصل فى ذلك التطور ، تلك التراخيص القيمة التى منحتها الملكة اليزابث لخلصائها ، والمعاشات التى منحتها لخدمها والكتبة عوضا عن رواتبهم . ولكن جيمس الأول حول تلك التصرفات التى أقدم عليها اسلافه الى نظام عام . وواضح ان الهدف الرئيسى لتلك الهبات مالى محض ، يرمى الى سد عجز الخزانة ، التى استنزفتها النفقات المتزايدة ، الناجمة عن ثورة الأسعار ، ولم يكن الهدف من ذلك تحقيق سياسة كولبيرية لتقوية الصناعة .

ونتج عن تلك السياسة وقوع تناقض حاد ، لأن المنح الملكية — التى كانت فى ظاهرها ترمى الى حماية الصناعة — لقيت معارضة من جانب المصالح الصناعية ، وعطلت تطور الانتاج الرأسمالى . ولكننا لا ننكر أن تلك السياسة الملكية اتت أكلها فى مجالات معينة ، مثل صناعة التعدين ، فلعبت دورا تقدميا فى حماية الاستثمارات الصناعية ، التى كانت فى أمس الحاجة الى تلك الحماية ، كما أن بعض رجال الصناعة — الذين استفادوا من تلك المنح الملكية — ظلوا على ولائهم للملكية خلال الحرب الأهلية . ولكن تلك النتيجة الأخيرة ، لم تكن لتحدث ، ما لم تكن معظم الامتيازات الصناعية تمنح لأفراد ينتمون الى البلاط ، أو لأصدقاء رجال البلاط .

ولكن نظام الاحتكارات الصناعية كان — بصفة عامة — معوقا ومقيدا، بسبب اقتصار التراخيص الممنوحة من الملك على أفراد بعينهم ، ومن ثم ضاقت دائرة أولئك الذين حصلوا على التراخيص الصناعية . وهناك تشابه ملحوظ بين هذا النظام ، ونظام الاحتكارات الصناعية . الذى اقامه كولبير فى فرنسا . وطبيعى أن يكون العداء مستحكما ، بين المصالح الصناعية الجديدة ، والشرائح الغنية من الحرفيين ، الذين كان يدفعهم طموحهم الى استثمار اموالهم فى الصناعة ، والدخول فى سلك أصحاب الأعمال . وكان أولئك الرجال — على نحو ما رأينا — القوة الدافعة لحركة اقامة المؤسسات الجديدة فى عهد ستيوارت ، التى سعت للاستقلال عن الأوليجاركية التجارية التى استهدفت اخضاع الصناعة لسيطرتها .

ولكن بينما كان رجال الصناعة الجدد يتلهفون على شراء الامتيازات الملكية ، ليتخذوا منها أداة لتحقيق استقلالهم ، كان تحقيق مثل تلك الغاية يعتمد على امتلاك رأس المال الذى كان يحدد لمن ستكون السيادة فى الميدان . لأن نظام ستيوارت لمنح حقوق الاحتكار كان يعتمد على نفوذ البلاط الذى يحدد طريقة توزيع الحقوق الاقتصادية ، ومن ثم كان باهظ التكاليف بالنسبة لرجال الصناعة الجدد ، الذين كان عليهم أن يدفعوا ثمن حقوق الاحتكار ، وتكاليف احراز النفوذ داخل البلاط .

ولكن النظام كان — بطبيعته — يرمى بثقله ضد الأفراد الذين جاءوا من أصول اجتماعية متواضعة ، وضد الأقاليم لصالح لندن ، وأخيرا ضد القادمين الجدد . ويتجلى ذلك بوضوح فى حــالة صــناع الدبابيس ، فان المشتغلين بتلك الصناعة كانوا ينتمون الى أصول اجتماعية وضيعة ، وكانت وسائلهم متواضعة ، ومن ثم اعتمدوا على رجال البلاط فى الحصــول على امتياز احتكار الصناعة ، ونتج عن ذلك تركيز السيطرة الحقيقية على أمور شركة الدبابيس فى أيدى رجال البلاط .

وعلى حين كانت مراكز النقابات الحرفية المشتغلة بصناعة القفازات، واللباد ، وتجهيز الأقمشة ، ونسج الحرير ، يشغلها المنتجون أنفســـهم (أو على الأصح العناصر الرأسمالية بينهم) ، وحققت فى بعض الحــالات مغانم من وراء ذلك النظام ، وكانت غالبية الاحتكارات التى منحت للمشتغلين بتلك الصناعات تتركز فى أيدى النبلاء ، الذين كانوا يتمتعون بالثروة والجاه، مثلما كان الحال فى احتكارات صناعة الشب ، والزجاج ، والصـــابون ، واوراق اللعب ، وشراء القصدير والترخيص الذى منح للسير جيلز مومبسن لاحتكارات صناعة الخيوط الذهبية والفضية ، وكذلك العصابة التى كونهـــا دوق باتنجهام ، والتى تورطت فى فضيحة سخيفة جعلتها موضوعا لتحقيق لجنة برلمانية فى عهد جيمس الأول(٧٢) . كما حصل دوق دادلى على ترخيص باحتكار صناعة الفحم بفضل نفوذه فى البلاط ، ونال الدرمان كوكاين ترخيصا لاقامة مشروعه الشهير بفضل الرشاوى الكبيرة التى قدمها لرجال البلاط. كما أن شركتى المناجم الملكية والصناعات المعدنية ، حصلتا على امتيازات واسعة ، لأن سيسل وليستر وغيرهما من كبار رجال البلاط ، كانوا من كبار مساهميها(٧٣) .

واضيرت مصالح البرجوازية فى الأقاليم بسبب سياسة منح الامتيازات للشركات الاحتكارية فى عصر ستيوارت ، تلك الشركات التى كانت تضم عددا محدودا من الأعضاء ، وتملك حق احتكار الصناعة فى البلاد كلها ، لمصلحة دائرة صغيرة من سكان العاصمة . وكان حجم المصالح التى اضيرت بسبب ذلك النظام كبيرا ، فتسبب احتكار صناعة الزجاج الذى منح للسير مانسل ، فى الاضرار بمصانع الزجاج الأخرى المنافسة له ، وتجدد ذلك الامتيـــاز مرتان لمواجهة الاحتجاجات الجريئة التى جاءت من جانب صناع الزجـــاج المستقلين . وأثار احتكار الملح غضب موانى الصيد ، بسبب مضـــاعفة اسعار الملح . وأدى الاحتـــكار الذى منح لشركة صـــناع الصـــابون فى

(72) Hyde Price, English Patents of Monopoly, 25-33.
(73) Ibid., 109; Scott, op. cit., 1, 40, 46, 143.

وستمنستر — تلك الصناعة التى وصفها كلارندون « بالمشروع الكريه والمؤلم لصناعة الصابون » — الى تحطيم صناعة الصوف ، وترتب على احتكار نقل الفحم الى لندن الذى منح لشركة نيوكاسل زيادة سعر الفحم فى سوق لندن بنسبة ٤٠٪ ، مما أضر بصناع الزجاج ، والصابون ، وغيرهم ممن كانوا يعتمدون على الفحم فى صناعاتهم .

كذلك الحق ذلك النظام الضرر بمصالح بعض شركات لندن التجارية الكبرى ، فان احتكار بيع القصدير — الذى منح للسير والتر رالى مس مصالح شركة تجارة الزنك ، وأضر احتكار الدخان بمصالح شركة برمودا . وحدث نفس الشىء لصناع الصابون نتيجة احتكار شركة وستمنستر لهذه الصناعة ، التى أضرت كذلك بمصالح شركة جرينلاند ، التى كانت تبيع الزيوت للمشتغلين بصناعة الصابون . وكان شارل الاول على درجة من الغباء جعلته يمنح امتيازا لشركة منافسة لشركة الهند الشرقية ، مقابل حصوله على نصيب من أرباحها . كما كان على اعضاء شركة التجار المغامرين — التى كانت تتمتع بامتياز قديم — أن يدفعوا نحو ٧٠ الفا من الجنيهات ، كرشاوى لتجديد امتيازها(٧٤) .

وخاضت المعارضة — الموجهة ضد الاحتكارات — اولى معاركها البرلمانية ، فى عام ١٦٠١ ، ثم فى عام ١٦٠٤ ، عندما قدم مشروع قانون لالغاء الامتيازات فى التجارة الخارجية ، فأشار الى محاباة النظام القائم لتجار لندن على حساب المراكز التجارية الأخرى(٧٥) ، واقترح فتح ابواب عضوية الشركات التجارية أمام الراغبين فى ذلك ، مقابل دفع رسم التحاق معتدل . واعلن السيد أدوين سانديز — فى معرض تأييده لمشروع القانون — ان « التجارة هى المصدر الرئيسى للثروة ، ومن ثم تحتل أهمية كبيرة بين غيرها من المصادر ، ولذلك فان تركها فى أيدى فئة محدودة يتنافى مع الحقوق الطبيعية ، ومع حرية رعايا انجلترا » . ويبدو ان تلك الاحتكارات كانت فى يد « ٢٠٠ عائلة » فى عصر ستيوارت ، لأن ذلك النائب استطرد قائلا : « ان رؤساء هذه الشركات احتكروا التجارة لأنفسهم ، وبذلك كانت التجارة كلها فى ايدى نحو ٢٠٠ شخص على أكثر تقدير ، أما بقية المشتغلين فيها فلم ينالوا الا النذر اليسير » .

وبعد مناوشات متواصلة ، عادت المعارضة الى شن هجوم شامل على الاحتكارات عام ١٦٢٤ ، بتقديم مشروع قانون لمقاومة الاحتكار ، نص

---

(74) Hyde Price, op. cit., 73, 114-17; Scott, op. cit., 145, 169, 203, 217, 219; H. Levy, Economic Liberalism, 21 seq.

(75) Scott, op. cit., 119-20.

على اعفاء امتيازات الشركات ، والمؤسسات ، والمقاطعات « المشتغلة بالصناعة الجديدة » ، لمدة تتراوح ما بين ٢١ و ١٤ عاما . ولكن ذلك التشريع — كغيره من التشريعات المماثلة — لم يحرز الا نجاحا محدودا فى تحقيق هدفه . وفى عهد الكومنولث قال أحد المتحدثين فى البرلمان عام ١٦٤٠ : « ليس هناك قانون يمكن وضعه أفضل من قانون الاحتكارات الموجه ضد اصحاب المشروعات ، فنجد فى غضون هذه السنوات القلائل الكثير من الاحتكارات والتعدى على الحريات ، اكثر مما نجد فى السنوات الأخرى منذ الفتح (النورماندى) ، وكأن القانون هو صانع تلك الاحتكارات » ، على حين أعلن السير جون كولبير استنكاره الشهير للاحتكارات التى « امتلكت مساكننا — تماما مثل ضفادع مصر — فلا نكاد نجد حجرة نجت من احتلالهم ، فهو يرتشفون من كوبنا ، ويأكلون فى طبقنا ، ويجلسون الى مدفأتنا ، حتى أننا نجدهم فى زجاجة النبيذ ، واناء الغسيل ، فهم يشاركون الساقى حانته ، ويضعون أختامهم علينا من شعر الرأس الى أخمص القدم ، ولن يتركوا لنا دبوسا واحدا » . ويمكن القول أن تحدى البرلمان للمنح الملكية الخاصة بالامتيازات الاقتصادية والاحتكارات كان — الى جانب استنكار حق فرض الضرائب ، وتوقيع عقوبة السجن — من بين الموضوعات التى ادت الى نشوب ثورة القرن السابع عشر .

وفى بداية عهد البرلمان الطويل ، كان أصحاب الامتيازات — من بين أعضاء شركات لندن التجارية — يميلون الى صف البرلمان ، وكان القليل من كبار التجار أشياعا للملك . وفى عام ١٦٤١ انتخب السير ريتشارد جرنى عمدة للندن ، ولكن أعضاء مجلس العامة كانوا مشايعين للبرلمان . وعندما نصب الملك السير لانسفورد « الأرعن المزعج » قائدا لبرج لندن ، طلب السير ريتشارد جيرنى نفسه من الملك الغاء ذلك القرار ، والا أمطر الصبية الجرفيون فى لندن البرج بوابل من الحجارة(٧٦) . كما قدم التجار المغامرون قروضا كبيرة الى البرلمان فى عامى ١٦٤١ و ١٦٤٢(٧٧) ، ولا نعرف ما اذا كان ذلك من باب التحمس لقضية البرلمان ، أو سعيا وراء مكاسب يمكن تحقيقها .

وعلى اية حال فان بعض الافراد من أعضاء شركات لندن الكبرى ، كانوا من بين مؤيدى كروموبل ، كما كان بعضهم من موظفيه ومستشاريه(٧٨) .

---

(76) C.H. Firthon «London during the Civil War» in History, 1926-7.

(77) Margaret James, Social Problems and Policy during the Puritan Revolution, 149.

(78) M.P. Ashley, op. cit., 5-10.

غير أنه من الواضح أن أولئك التجار كانوا دعامة الجناح اليمينى المتطرف داخل البرلمان ، الذين كانوا يناصرون الضغط على الملك للتنازل عن بعض امتيازاته ، ولكنهم كانوا لا يقبلون بالقطيعة الكاملة معه ، ووقفوا فى صف التفاوض مع الملك شارل بعد هزيمته فى ناسبى ، وفى السنوات التاليـــة كانوا من معارضى مطـــالب الجيش (عنـــدما تفرقت السبل بالمشيخيين والمستقلين) .

وكان من بين أعضاء شركة الجوخ فى لندن — على سبيل المثال — من أيدوا المشيخيين بشدة ، ولكن شاع بينهم العداء المستحكم للمستقلين(٧٩) . ومن الواضح أن المجموعة الحاكمة التى سيطرت على حكومة مدينة لندن ، كانت حزب وفاق وتعايش وليست حزبا ثوريا . وكان عدد التجار ورجال المال صغيرا فى البرلمان ، فلم يتجاوزوا الثلاثين عضوا فى البرلمان الطويل ، واقل من العشرين عضوا فى أول برلمانات عهد الحماية (٨٠) . وكانت غالبية الأعضاء من المحامين ، أو أعيان الريف ، وكان من بين أولئك — بلا ريب — عدد كبير من الفلاحين الأثرياء ، وأصحاب الضياع المحاطة بالاسـيجة ، وملاك الأراضى .

ولكن بينما كانت لندن بتجارتها وصناعاتها مركز الثورة — وهـــو ما أطلق عليه كلارندون « الروح المشاغبة لمدينة لندن ، التى كانت ملتقى كل الطباع السيئة فى المملكة » (٨١) . ونالت الثورة تأييد جماهير عريضة فى الأقاليم ، وكان الصراع ، الذى شرحناه ، والذى دار بين المصالح الصناعية أو شبه الصـــناعية فى الأقاليم ، وبين رأس المال التجارى الاحتـــكارى فى المدن ، عاملا هاما — ولا ريب — فى العـــداء الذى استحكم فى منتصف الأربعينات بين المشيخيين والمستقلين . ولا حاجة الى القول ، أن انقسام البلاد بين حزب الملك وحزب البرلمان ، كان يقوم على أسس اقتصـــادية واجتماعية .

فكانت مراكز صناعة الصوف بصفة خاصة تؤيد قضية البرلمان ، مثلما كانت الحال فى شرق انجيليا وجلوستر وسرنستر فى الاقاليم الغربيـــة ، والمناطق الصناعية فى غرب ريدينج . وكانت مدينة ليستر مركز نفـــوذ البيوريتان ، وخاصة بين أولئك الذين كانوا يرتبطـــون بتجارة الجـــوارب والملابس الداخليـــة وأصحاب المحال التجـــارية . (٨٢) . ويسلم كلارندون

---

(79) A.H. Johnson, History of the Draper's Company, vol. III, 215.
(80) M.P. Ashley, op. cit., 7.
(81) History of the Great Rebellion, vol., VI, 264.
(82) R.W. Greaves, The Corporation of Leicester,

بأن « ليدز وهاليفاكس وبرادفورد ، وهى المدن الغنية المزدحمة بالسكان التى كانت تعتمد على تجارة الأقمشة ، أعيت الأعيان » ، على حين كان الأعيان والمناطق الزراعية من يوركشاير يناصرون حزب الملك . ومما يلفت النظر ، ان المجموعة الصغيرة من التجار الأثرياء ، التى كانت تسيطر على حكومة ليدز ناصرت الحزب الملكي ، على حين كانت جماهير سكان المدينة تشايع البرلمان(٨٣) .

وبصفة عامة كانت البرجوازية التى ضربت بجذورها فى الصناعة تؤيد القضية البرلمانية تأييدا تاما ، سواء كان أفرادها من تجار الأقمشة بالأقاليم ، أو تجار شركة لندن للمنسوجات الذين استغلوا رأس المال فى تنظيم الصناعة الريفية . وشكلت مجموعة محدودة من أصحاب التراخيص الملكية الاحتكارية — التى كانت تمتلك أكبر المشروعات الرأسمالية وأكثرها تقدما — استثناء لتلك القاعدة . ومن ناحية أخرى كانت العناصر التى ابتعدت عن المشاركة فى النشاط الصناعى ، واستثمرت أموالها فى الأرض ، وتحولت الى طبقة مترفة تعيش على ريع أطيانها ، تشعر أن مصالحها ترتبط باستقرار النظام القائم ، فقدمت تأييدها للملك . كما أن المناطق الزراعية — فى غربى وشمالى انجلترا — أيدت التاج فيما عدا المدن والموانى المشتغلة بتجارة الاقمشة . وكانت تلك المناطق من أكثر أنحاء البلاد تخلفا ، فلم تمتد اليها الزراعة الرأسمالية ، وظلت بقايا العلاقات الاقطاعية قائمة(٨٤) .

غير أن الجيش الكرومويلى الجديد ، والمستقلين الذين كانوا القوة الدافعة للثورة ، استمدوا قوتهم من المراكز الصناعية الاقليمية ، ومن قطاعات أصحاب المزارع وصغار ومتوسطى الفلاحين الأغنياء ، الذين كانوا ينتشرون فى الشرق والجنوب الشرقى . ووقف وراء كرومويل (الذى كان من أعيان الفلاحين) ، وجيشه الجديد ، الحرفيون على اختلاف مراتبهم ، والصبية والفلاحين الفقراء ، باتجاهاتهم الخطرة ، وكراهيتهم الفائقة بالأساقفة والقسس وأصحاب المشروعات الصناعية والاحتكاريين ، وبغضهم « لوباء ملاك الأراضى » والعشور . وذكرت زوجة أحد كبار ضباط كرومويل ، أن كل من كانوا يوصفون بالبيوريتان ، هم أولئك الذين « عارضوا وجهات نظر رجال البلاط المغرورين ، والقساوسة المتعالين المتغطرسين ، كما عارضوا لصوصية أصحاب المشروعات ، وفجور النبلاء والأعيان » . ووصف باكستر أحد قديسى البيوريتان ، البنية الاجتماعية للحزبين المشاركين فى الحرب الأهلية ، على النحو التالى : « ناصر الملك

(83 Heaton, op. cit., 207, 227.

(84) G. Davies, The Early Stuarts, 266.

قطاعا كبيرا من الفرسان ولأعيان الانجليز ، .. ومعظم الفلاحين المشتغلين عند أولئك الأعيان ، .. ووقف فى صف البرلمان قطاع صغير من الأعيان فى معظم المقاطعات ، والقسم الاكبر من التجار ، والملاك ، وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى ، وخاصة فى المؤسسات والأقاليم التى تعتمد على صناعة المنسوجات ، وغيرها من الصناعات المماثلة » (٨٥) .

وثمة بعض الشك فى أن مسألة الأرض قد لعبت دورا بالغ الأهمية — ان لم تكن مجرد خلفية — فى الخلافات داخل القضية البرلمانية ، وربما كان ذلك مسئولا عن عملية الوفاق التى تمثلت فى عهد عودة الملكية ، فعند وقوع الحرب الأهلية ، كانت الاستثمارات فى الاراضى قد ازدادت ، بالقدر الذى جعل طبقة أصحاب الأموال ، تتخذ مواقف تتسم بالمحافظة ، وتجعلهم يترددون فى اتخاذ أى اجراءات ، قد تؤدى الى طرح حقوق ملاك الأراضى على بساط البحث ، وتشجيع تحرير الفلاحين . أضف الى ذلك أن استثمار رؤوس الأموال فى شراء الأراضى ، وقيام الزراعة الرأسمالية على نطاق أقل اتساعا ، قد أدى الى حدوث تغيرات طفيفة فى النظام الزراعى كان الملاك الجدد يرغبون فيها ، وذلك بغض النظر عن الغاء الحيازات الاقطاعية التى قررها البرلمان فى عام ١٦٤٦ .

ومما يلفت النظر ، تلك المعارضة القوية ، التى لم تأت من جانب مجلس اللوردات فحسب ، بل جاءت من جانب المشيخيين من أعضاء مجلس العموم ، وبصفة خاصة كبار التجار ، الذين شكلوا المجلس العام لمدينة لندن ، والتى وجهت ضد اقتراح فرض الحراسة على الضياع الملكية والأسقفية ، وضد البيع المنظم لأراضى المذنبين بعد فرض الحراسة عليها (٨٦) . وعندما قدمت الى البرلمان — فى عام ١٦٥٦ — قوانين تقضى بالتحكم فى الأسيجة ، وفرض غرامات على أصحاب الالتزامات ، بدلا من التحكيم ، قوبلت تلك القوانين بمعارضة جريئة .

غير أن الفلاحين المستأجرين للارض وصغار الملاك ، وفقراء الفلاحين ، الذين كانوا ضحية نظام الاسيجة أو جور كبار الملاك ، كانوا مهيئين ليصبحوا دعامة الثورة ، وبلغ تعدادهم — وفقا لتقدير جريجورى كنج — نحو ثمن عدد السكان فى ذلك الوقت ، وكان صوتهم يتردد فى النشرات التى كانت تصدر فى تلك الحقبة ، ذلك الصوت الذى نشر الفزع فى دوائر الملاك ، وجعلهم يتراجعون عن مواقفهم منزعجين . ومن ثم تتجلى

---

(85) Cit. by Christopher Hill, The English Revolution, 1640, 18.

(86) Christopher Hill in Eng. Hist. Review, April, 1940, 224-34.

بوضوح تلك الملامح المتناقضة التى نجدها فى كل ثورة برجوازية ، فبينما كانت تلك الثورة تتطلب قوة دافعة من جانب العناصر الراديكالية لحمل رسالة التحرير حتى النهاية ، فان قطاعات من البرجوازية تخلت عن تلك الحركة ، بمجرد ظهور العناصر الراديكالية ، لأن تلك العناصر كانت تمثل الفئات الدنيا فى المجتمع من غير الملاك ، الذين تتناقض مطالبهم مع حقوق الملكيات الكبيرة .

وقبل ظهور عهد الكومنولث — بوقت طويل — نسمع عن شكاوى الفلاحين المستأجرين للارض التى وجهت ضد المشترين الجدد للضياع الخاضعة للحراسة ، والتى ورد فيها أن « أولئك الرجال يعدون من أكثر الناس طغيانا ، لأنهم سلبوا المستأجرين الفقراء حقوقهم التى كانت لهم ، وحريتهم التى كانوا يتمتعون بها من قبل » ، وذكروا أن القوانين البرلمانية « تهدف الى بعث الطمانينة فى نفوس الفلاحين المستأجرين للارض ، الذين ظلمهم كبار الملاك المتعنتين » ، وذلك فى اطار معارضة حركة الاسيجة ، والالتماسات التى قدمت لالغاء العشور(٨٧) .

وكان ونستانلى الحفار يعبر عن انتشار السخط الشعبى ، عندما اشتكى من أن « الماشية والأغنام كانت تتكدس عند الاسقفيات وأعيان الريف الجدد ، حتى أنه لم يكن باستطاعة الفلاحين المستأجرين الصغار ، او العمال الفقراء ، أن يحتفظوا ببقرة لعجزهم عن أطعامها ، على حين كان هؤلاء يحملون على كاهلهم عبء العمل فى الأرض ، وسداد الضرائب ، وغيرها من الأعباء التى كانت تنوء بها كواهلهم . بينما كان الأعيان الذين يظلمونهم ، ويعيشون عالة على عملهم ، ينعمون بأطيب ما فى الأرض ،.. ولن يصبح الانجليز شعبا من الاحرار ، حتى ينال الفقير المعدم أرضا يفلحها ، وتتاح للعامة فرصة العمل »(٨٨) .

كما ذكر ليلبورن — أيضا — وصفا مماثلا لمعاناة سكان المدن ، عندما عبر عن سخطه ضد « العشور ورسوم الانتاج والعوائد : أولئك اللصوص الذين يسرقون عرق الفقراء ومتوسطى الناس ، ويقفون عقبة كأداء فى طريق التجارة » . كما عبر عن سخطه على « كل الشركات التجارية الاحتكارية التى تعوق وتدمر صناعة الأقمشة والصياغة وغيرها

---

(87) Margaret James, op. cit., 87; Cal. S. Dom. June 20; Jan. 21 and 28; 1650, April 13; vol. XXXIX, 88 and 91-2; vol. XLI, 2.

(88) Winstanley, Law of Freedom in a Platform and The True Levellers' Standard Advanced.

من الحرف النافعة ، التى يشتغل بها آلاف الفقراء الذين يقفون الآن على شـــفا المجاعة » (٨٩) .

ومن المثير للدهشة ، أن نجد بين كبار الملاك واحدا منهم يتمتع بوعى طبقى ، يعلن من جانبه أنهم « اذا لم يجدوا وازعا يردعهم — قبل كل شىء — فانهم سيتسببون فى ثورة عارمة ضد كبار الملاك » (٩٠) . وكذلك نجـــد واحدا من كتاب النشرات يستنكر ما اعتبره : « خطة مرسومة ضد الشركات الاثنى عشر الشهيرة بمدينة لندن » ، ومؤامرة « لاثارة الشغب والهرج فى المدينة ، وغيرها من المـدن والأقاليم ، .. واثارة الخدم ضد ســـادتهم ، والفلاحين ضد أصحاب الاراضى ، والمشترين ضد الباعة ، والمدينين ضـــد الدائنين ، والفقراء ضد الأغنياء . وتشجيع كل شحاذ على التفــكير فى ركوب الخيـــل » (٩١) .

وأجاب أيرتون — فى جدل اثاره حول حق التصويت العام — بعبارات منتقاة قائلا : « اذا وافقنا على منح ذلك الحق لأى رجل تدب فى جســـده الحياة ، .. فاننا بذلك نحطم الملكية ، .. فلا يجب أن يتمتع بحقـــوق متساوية ، كل شخص لا يملك مصالح محلية دائمة » (٩٢) . ومنذ وقت مبكر أوجز ادموندوولر وجهة نظر المشيخيين بقـــوله : « اننى انظـــر الى الأسقفية باعتبارها مزلقا أو عطلا ، وأنها اذا أخذها الناس عنوة ، ... فقد يصعب علينا — فيما بعد — أن نتعـــرف على ملكياتنا ، كما يصـــعب علينا اســـتعادتها من الحراســـة . واذا تحققت المســـاواة فى النـــواحى الاساسية ، عن طريق تآزر الأيدى ، وتقديم الالتماسات ، فان المطلب التالى قد يكون القانون الزراعى ، وطلب المساواة فى النواحى الثانوية » (٩٣) .

وليس ثمة شك فى أن الفترة التى ظل فيها العرش الانجليزى شاغرا ، شهدت تطورا غير عادى للديمقراطية بين ســـكان لندن وغيرها من المـــدن الاقليمية ، وبصفة خاصة بين العمال الحرفيين ، والصبية وعمال المياومة . وذكر أحد المعاصرين أن « مواطنى لندن — وعامة الناس بها — تشربوا عادات وطباع عهد الكومنولث ، حتى اصبحوا لا يطيقون رؤية أحد النبلاء ، فكان العامة يحيون الرجل المتأنق فى مظهره بعبارة كلب فرنسى أو ما شابهها

---

(89) John Liburne, England's New Chains Discovered (1648).

(90) Cal. S.P. Dom, vol. CCCCL, 27.

(91) England's Discoverer or Levellers' Creed (1649).

(92) Clarke Papers, ed. C.H. Firth, vol. II, 214.

من العبارات البذيئة » (٩٤) . ومن الواضح أن المعارضة الجمهورية استمرت فى الوجود حتى بعد عودة شارل الثانى الى الحكم ، ونالت تأييدا واسعا بين صفوف الطبقات العاملة فى كل من لندن والمدن الاقليمية ، تلك المعارضة التى لم تعبر عن وجودها عن طريق الاجتماعات والمظاهرات فحسب ، بل كانت مسئولة عن الهبات المحلية ، وكان وجودها عاملا قويا فى ارغام الطبقة الحاكمة على دعوة وليم أورانج لتولى الحكم ، وخلع جيمس الثانى (٩٥) .

وقد قامت حكومة الكومنولث بادخال عدد من التغييرات على اطار سياستها الاقتصادية ، كانت ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بتطور الرأسمالية . فخلال تلك الفترة اهتم المشرع — أكثر من ذى قبل — برعاية المصالح الاقليمية وكذلك المصالح الصناعية ، فنجد زيادة ملحوظة فى عدد الحركات الديمقراطية بين أثرياء الريف وشركات الملبوسات نجح بعضها فى تكوين تنظيم خاص به ، مثلما فعل صناع اللباد ، وبذلك حرروا أنفسهم من الاعتماد على العنصر التجارى . وفى مجال التجارة الخارجية ، لم يؤد قانون الملاحة — الصادر فى ١٦٥١ — الى اعطاء دفعة قوية للتجارة والملاحة الانجليزية فحسب ، بل أدى كذلك الى انتقاص الامتيازات الاحتكارية للشركات ، وكما نلاحظ فى شكاوى تلك الشركات الى التاج — بعد عام ١٦٦٠ — اتاحت تلك الفترة « للطفيليين » فرصة النضال من أجل الحصول على امتيازات هامة . وعلى حين دعمت امتيازات شركة الليفانت (فى مقابل قرض قدمته للحكومة) ، لم تجدد امتيازات الشركة الشرقية، وجددت امتيازات شركتى التجار المغامرين وجرينلاند بعد مفاوضات روعى فيها التوفيق بين مصالح « الطفيليين » ومصالح هاتين الشركتين .

وكانت تجارة جزر الهند الشرقية حرة ومفتوحة للجميع — لمدة ثلاث سنوات — خلال عهد الحماية ، مما أسعد أعداء الشركات الاحتكارية . وحتى عندما جدد امتياز شركة الهند الشرقية عام ١٦٥٧ — تحت تهديد الشركة ببيع كل القلاع والمحطات التجارية التى كانت لها فى الهند — فان ذلك التجديد قام — على ما يبدو — على أساس التوفيق بين مصالح الشركة ومنافسيها . وثمة أدلة على أنه قد نتج عن تخفيف قبضة الاحتكار ، اتساع حجم التجارة ، وهبوط أسعار الصادرات ، وأرباح الشركات المشتغلة بالتجارة الخارجية (٩٦) .

---

(93) Reresby Memoirs, Cit. Beloff, Public Order and Popular Disturbances, 1660-1714, 32.

(95) Beloff, op. cit., 34-55.

(96) M.P. Ashley, op. cit., III, 31.

واختنقت بعض تلك التغيرات الاجتماعية والسياسية باختفاء عهد الكومنولث ، ولكنها لم تختف جميعا ، وكان عهد عودة الملكية أبعد ما يكون عن اعادة الأوضاع الراهنة الى ما كانت عليه من قبل ، كما ظن البعض(٩٧) . فمن الناحية السياسية نالت الحقوق الملكية ضربة قاضية ، وانتقل التحكم فى التجارة والمالية والتشريع والجيش الى أيدى البرلمان . ومع الغاء المحاكم الملكية مثل المحكمة المعروفة باسم Star Chamber ، فقد التاج أداة أساسية لاستقلال سلطته التنفيذية . ولم تعد الحيازات الاقطاعية ، التى ألغيت فى عام ١٦٤٦ لتعلن نهاية حقبة تاريخية معينة . وعندما نسى خليفة شارل الثانى ما تذكره سلفه بحكمته ، أجبر على الرحيل مرة أخرى . فقد كان الضغط الشعبى كافيا لالحاق الهزيمة بأهداف الرجعية دون أن تقع حرب أهلية جديدة عن طريق جلوس ملك طيع على العرش ، وربطه بالبرلمان برباط تعاقدى هو مرسوم الحقوق . واذا لم يكن نفوذ البلاط قد أحبط تماما ، فقد أصبح الآن يخضع لسلطة البرلمان ، « اذ قويت قبضة العامة على الشئون المالية ، وتابعوا منذ الفترة الثورية أسلوب عمل هيأ السبيل — فيما بعد — لزيادة تأثيرهم على الادارة بشكل تدريجى (نظام اللجان) » (٩٨) .

ولم يعد قطاع الصناعة يعانى من منح الاحتكار الملكية ، فخضعت امتيازات شركات التجارة الخارجية — فيما عدا شركة الهند الشرقية — لتلك المجالس ، بدرجة لم تمكنها من استعادة وضعها السابق(٩٩) . وحل محلها نوع جديد من الشركات المساهمة ملك رأس المال زمام أمرها . وبغض النظر عن الضياع الخاضعة للحراسة ، التى استعادها أصحابها من افراد العائلات الملكية ، فان ما بقى منها ظل فى أيدى من اشتراها من البرجوازيين . ولا ريب أن الثورة البرجوازية فى انجلترا فى القرن السابع عشر ، قطعت شوطا قصيرا نسبيا فى سياستها الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها حققت ما فيه الكفاية لدفع عجلة نمو رأس المال الصناعى فى نصف القرن التالى ، ذلك النمو الذى فاق معدله فى البلاد الاخرى ، التى كانت تفتقر الى مثل تلك الدفعة السياسية ، وبذلك هيأت الثورة المسرح للثورة الصناعية التى وقعت فى القرن التالى .

---

(97) E.G. Durbin, Politics of Democratic Socialism.

(98) G.N. Clarc, The Later Stuarts, 11.

(٩٩) صدر قانون فى عام ١٦٨٨ أطلق حرية التجارة والغى حقوق الاحتكار فيما عدا شركات الليفانت وروسيا وأفريقيا والشرقية . ونتج عن ذلك القانون اتساع تجارة الموانى الاخرى مقارنة بلندن .

الفصل الخامس

تراكم رأس المال والمدرسة التجارية

١

قد يبدو الحديث عن عمليـــة تراكم راس المال ــ باعتبـــارها مرحلة اساســـية فى تكوين الراسمالية ــ حديثا تقريريا لا يحتاج الى مناقشـــة ، فتجمع راس المال فى يد طبقة من الراسماليين قبل البـــدء فى ممارســـات راسمالية على نطاق واسع ، وظهور الراسمالية كشكل انتاجى يسيطر على النظام الاقتصادى ، يبدو ــ بالنسبة للكثيرين ــ أوضح من أن يحتاج الى تأكيد . ولكن عندما نبدأ فى البحث عن الطبيعة الحقيقية للعملية التى يتم بواسطتها تجميع راس المال ، يبدو الجانب التقريرى اقل سهولة مما نعتقد، ويقفز فى أذهاننا عدد من التساؤلات الهامة . وبالاضافة الى ذلك هنـــاك الكثير ممن اعتقدوا ان وجود مرحلة بذاتها يتراكم عندها راس المال ــ هى المرحلة المنفصلة والسابقة فى الزمن على نمو الصناعة الراسمالية ذاتها ــ مجرد اسطورة .

وقد جاء أول تلك التساؤلات من جانب الاقتصاديين ، فهل يقصـــد بالتراكم ، تراكم أدوات الانتاج ذاتها ، أو تراكم حقوق الثروة وحججها التى يمكن ان تتحول الى ادوات للانتـــاج ، على الرغم من انها ليســـت عوامل انتاجية فى حد ذاتها ؟ فاذا كانت الاجابة على هذا السؤال ترجح الجانب الأول ، واجهنا سؤال آخر هو : لماذا يتطلب ظهور الصناعة الراسمالية وجود فترة سابقة على التراكم ؟ لمـــاذا لا يكون تراكم راس المال ــ كهدف واضح ــ مرادفا لنمو الصناعة ذاتها ؟

ليس ثمة دليل تاريخى ، على أن الراسماليين كانوا يخـــزنون آلات الغزل ، أو انوال النسيج ، أو المخارط ، أو كميات من المواد الخـــام ، فى مخازن ضخمة لبضعة عقود من الزمان ، حتى يحين الوقت الذى تصبح فيه تلك المخـــازن ممتلئة بالقدر الكافى لقيـــام الصناعة . كما لا يتفق ذلك مع المنطق ، فليس هنا كضرورة لمثل ذلك التصرف ، ولا يبدو أن ثمة ســـبب

للربط بين نمو الأدوات ، ونمو الانتاج ، سواء بسواء . فاذا لم يكن هناك سبب لذلك ، فلماذا لا يتم تمويل عملية تطور المعدات الصناعية — بصفة اساسية — خطوة بخطوة ، من الارباح التى تتحقق فى السنوات السابقة على ذلك النمو (باستخدام القروض فى بعض الأحيان) ؟ ان مشكلة الحاجة الى تراكم مسبق ، كمتطلب لقيام الصناعة الرأسمالية تتبخر فى الهواء .

واذا لجأنا الى البديهة ، فان فكرة « التراكم البدائى » (كما حددها ماركس) الذى يسبق ازدهار الانتاج الرأسمالى فى التوقيت الزمنى ، يجب أن يفسر بأنه — فى المحل الأول — تراكم للمصالح الرأسمالية ، ولحجج الملكية ، يضاف الى الأصول القائمة بالفعل ، والتى تراكمت من خلال المضاربات بالدرجة الاولى . كما أنه — من ناحية أخرى — تراكم لرأس المال فى أيدى طبقة قادرة على تحويل حجج الثروة — المختزنة لديها — الى وسائل للانتاج ، بحكم ما يوفره لها وضعها الخاص فى المجتمع . وبعبارة أخرى عندما نتحدث عن التراكم — بالمفهوم التاريخى — يجب أن نشير الى ملكية الأصول ، وتحول الملكية ، وليس الى كمية وسائل الانتاج الملموسة الظاهرة للعيان .

ولكن عندما يقال ذلك ، يحتاج القول الى ايضاح ، فاذا لم يكن ثمة أكثر من انتقال حقوق الديون أو المعادن الثمينة أو الارض ، من أيدى الطبقة الحاكمة القديمة ، التى تفتقر الى التنظيم ، أولا تفضل الصناعة ، الى أيدى طبقة جديدة عملية ، تحركها شهوة الكسب ، فانه يمكن القول ، ان كلمة « تراكم » قد استخدمت استخداما خاطئا ، للدلالة على عملية يمكن أن توصف — بصورة أدق — بأنها انتقال لحقوق الملكية من يد الى أخرى ، أكثر من كونها تراكما للحقوق أو الأصول ذاتها .

والى جانب مسألة الاصطلاح تقف مسألة الجوهر ، فاذا كان انتقال الثروة هو كل ما يتصل بالعملية ، فلماذا لا يكون التطور الكافى لمؤسسات الاقراض — مثل الوساطة المالية بين الطبقة القديمة والطبقة الجديدة — كافيا لوضع الوسائل الكفيلة بقيام الصناعة فى أيدى الطبقة الاخيرة ؟ ولماذا يجب أن نبحث عن أى عملية تاريخية أكثر تعقيدا من تلك — مثل وقوع ثورة اجتماعية — كشرط لقيام رأسمالية صناعية ؟

فاذا كان ثمة استجابة لهذا التحدى ، فانه يجب أن يكون هناك شيء أكثر من مجرد انتقال للثروة ، لأن هناك أسبابا لا تفسر دوافع الازدهار الكامل للرأسمالية الصناعية عن طريق مجرد انتقال حقوق الثروة الى أيدى طبقة برجوازية ، ولكن تفسرها من خلال تركيز ملكية الثروة في أيدي

محدودة . وسيتضح فيما يلى أنثمة أسبابا من هذا النوع، وهو ما سنعود اليه بعد قليل . ولكن اذا كانت مثل تلك الأسباب موجودة ، فانها تضفى طابعا خاصا على تراكم رأس المال باعتباره عملية تاريخية ، وسوفنستخدم مصطلح التراكم — من الآن فصاعدا — للاشارة الى تركز ملكية حقوق الثـروة وكذلك انتقالها .

وتنقسم السبل المختلفة التى تزيد عن طريقها طبقة من الطبقات من حجم ملكيتها الى نوعين رئيسيين من السبل : يتمثل أولهما فى أن تقوم تلك الطبقة بشراء حقوق الملكية من أصحابها الاصليين عن طريقمبادلتها بوسائل استهلاكية أو بوسائل ترفيه . وبعبارة أخرى فان تلك الملكية قد تبـاع نقدا أو مقابل سلع استهلاكية ، وفى مثل تلك الحالة يزيد الملاك القـدامى من اسـتهلاكهم ، أو من أرصدتهم المالية ، فى مقابل استبدالها بأراضيهم أو غيرها من الأشياء الثابتة كسبائك الفضة مثلا . كما أن الطبقة الجديدة تنقص من أرصدتها المالية ، وتقلل من استهلاكها الى الحد الأدنى ، حتى تستطيع أن تمتلك أشياء ثابتة . ويمكن القول فى الحالة الاخيرة أن تلك الطبقة تمول مشترياتها عن طريق « الادخار » . وكان ينظر دائما الى الطريقة التى يتم بها الحصول على ثروة ثابتة بواسطة ادخار الدخل على أنهـا الشـكل الوحيد الذى يمكن أن يأخذه التراكم أو — على الأقل — أخـذه بالفعل ، وقام عدد من النظريات التى ترجع أصل الرأسمالية الناجمة عن المكاسب المفاجئة للدخل التى تحصل عليها البورجوازية الناشئة فيما قبل عصر الرأسمالية الى هذا الافتراض . ويقصـد بتلك المكاسب المفاجئة ، تضخم الأرباح نتيجة لتغيير العملة ، أو ارتفـاع ايجارات المسـاكن ، أو افتتاح طريق جديد للتجـارة بصورة مفاجئة .

ولكن هناك سبيل آخر ، استطاعت عن طريقه الطبقة الجـديدة أن تزيد من ملكيتها للثروة الثابتة ، لعله لعب الدور الاكثر أهمية فى هـذا الصدد . فقد تحصل البرجوازية على نوع معين من أنواع الملكية عنـدما يكون ذلك النوع رخيصا بشكل غير عادى ، (وفى أكثر الحالات تطـرفا تحصل عليها بالاكراه) ، وعندما تصبح قيمة تلك الملكية أكثر ارتفـاعا فى فترة لاحقة نتيجة تغير قيمتها فى السوق ، فانهم يستبدلون بها الأشـياء الأخرى (مثل القوى العاملة ، أو المعدات الصناعية) التى تظل قيمتهـا منخفضة نسبيا . ومن خلال هذا الاستبدال المزدوج ، تحصل البرجوازية على نصيب أكبر من مجمل الثروة فى المجتمع .

ومن الملامح الأساسية لذلك السبيل من سبل التركز ، أن نتـائجه تعتمد على زيادة قيمة رأس المال ، وليس على الدخل العادى أو مدخراته. ولكن لا بد من تدخل ظروف خاصة حتى تحدث تلك الزيادة على نطـاق

واسع ، فان الانتقال المزدوج ينقسم الى مرحلتين : مرحلة التملك ومرحلة التحقيق . ومن الضرورى ان تدخل ظروف على درجة كافية من القوة لترفع قيمة تلك الملكية أو الملكيات فيما بين هاتين الحقبتين بغض النظر عن وجود طبقة من الأفراد يتوافر لديها الاستعداد لشراء تلك الملكية فى المرحلة الاولى أو التخلى عنها فى المرحلة الثانية . ووجود مثل تلك الظروف الخاصة ضرورى — بلا ريب — ولو كانت محدودة ، حتى يحدث تراكم ملحوظ عن طريق ادخار الدخل ، ما دامت جهود البرجوازية لاحراز نوع معين من الملكية — كالأرض مثلا — تؤدى بدورها الى زيادة الضغط على قيمتها (١) . كما أن محاولات البرجوازية للتخلى عن هذه الملكية — حتى تستثمر أموالها فى الصناعة — قد تؤدى الى انخفاض الضغط على قيمتها لغير صالحهم ، اذا غابت تلك الظروف . وبذلك تصبح محاولة التراكم فاشلة ، وقد يترتب على ذلك تناقص الملكية بين مرحلة الامتلاك ومرحلة التحقيق ، بدلا من زيادتها . وقد تؤدى تلك الخسارة فى قيمة راس المال الى احباط محاولة البرجوازية للاثراء عن طريق ادخار بعض الدخل . ولهذا السبب يتضح أن حيازة الملكية عن طريق الادخار لا تسفر عن تراكم راس المال تراكما كبيرا اذا لم تكن هناك ظروف مساعدة .

وعلى ذلك فان العامل التاريخى اللازم لتراكم الثروة فى أيدى البرجوازيه ، يتمثل فى بعض المؤثرات التى تؤدى الى تخفيض قيمهالاغراض التى تسعى البرجوازية الى الحصول عليها خلال مرحلة الامتلاك ، وزيادة قيمتها النسبية خلال مرحلة التحقيق . وتتمثل تلك المؤثرات فى خلق الظروف التى تجعل الملاك السابقين للارض فى حاجة ماسة الى المال ، أو تجعلهم يسرفون فى الانفاق بصورة غير عادية ، عندئذ يكونوا أكثر استعدادا للتخلى عن أراضيهم بثمن بخس خلال المرحلة الأولى ، والتى تؤدى فى المرحلة الثانية الى جعل وسائل الانتاج (أو بعض عناصرها العامة) رخيصة بشكل غير عادى .

ولا يمكن حدوث ذلك فى الأحوال الطبيعية ، ولكن يمكن حدوثه فى

---

(١) يجب أن نتذكر أن الأغراض العادية للتركز فى تلك الايام كانت محدودة ، فعلى حد قول الاستاذ تاونى : « كانت مدخرات القطاع الأكبر من السكان تتفاوت تبعا لاختلاف أوضاعهم : من القمح ، الى مخزون المواد الخام ، الى الأبقار ، والأثاث ، والحلى والنقود . وهى تلك الأشياء التى تنتقل من شخص الى آخر عن طريق الارث ، والتى كان الناس يسعون الى تراكمها » .

(Introduction to Thomas Wilson's A Discourse Upon Usury, 103-4)

ظل ظروف مختلفة لا تحدث — على الأقل — فى الأحوال التى تكون فيها السوق حرة ، قائمة على المنافسة السليمة . وقد تحدث نتيجة لسياسة حازمة تفرضها الدولة ، كما قد تكون نتيجة لتدهور فجائى فى النظام القديم للمجتمع قد يترك أثرا مزدوجا ، فيؤدى الى افقار واضعاف أولئك الذين يرتبطون بأسلوب الانتاج القديم ، ويقدم للبرجوازية فرصة لتحقيق بعض المكاسب السياسية ، ومن ثم تؤثر عن طريقها فى توجيه السياسة الاقتصادية للدولة . فاذا حدث مثل ذلك كان باستطاعتنا أن نفسر الملامح الأساسية للانتقال من المجتمع الاقطاعى الى الراسمالية التى ذكرناها فى الفصل الأول من هذا الكتاب : وهى أن الرأسمالية كأسلوب للانتاج لم تنم نموا كافيا الا حين بلغ المجتمع الاقطاعى أقصى درجات التفكك . واذا كان ذلك التفكك يشكل — فى حد ذاته — العامل التاريخى الذى فتح الباب أمام تراكم رأس المال ، فان نمو الانتاج الرأسمالى لا يوفر بذاته الدافع الرئيسى لذلك التفكك ، اذ كان يجب أن تنقضى حقبة يتحطم خلالها أسلوب الانتاج الصغير — الذى كان سمة المجتمع الاقطاعى — تحطما جزئيا ، أو يخضع لرأس المال ، وبذلك تصاغ سياسة الدولة — التى كانت تقع تحت نفوذ البرجوازية الجديدة — بشكل يحقق أهداف البرجوازية (٢) . وكان على المجتمع الجديد أن يبرز من خلال ازمة النظام القديم ، ومن بين أنقاضه .

وعندما نمعن النظر فى التغيرات الفعلية التى حدثت فى انجلترا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، يتضح لنا أن المصاعب الاقتصادية التى وقعت فى الحقب المختلفة — سواء فيما بين كبار ملاك الأراضى الاقطاعيين أو صغارهم — ووضعتهم موضع الباعة المعسرين ، ودفعتهم الى رهن أراضيهم كضمان للقروض ، قد لعبت الدور الأكبر فى تيسير شراء الأراضى أمام البرجوازية الصاعدة . وهنا كانت قوة الظروف تضغط بشدة على الملاك ، مثلما كانت الحال بالنسبة لفلاحى سير توماس مور الفقراء، الذين « دفعوا عن طريق الابتزاز الى بيع كل ما يملكون » . وبالاضافة الى الرهون العقارية كانت هناك سبل أخرى للوقوع فى ربقة الدين — فى تلك الفترة — سواء كانت ديون خاصة ، أو ديون للدولة ، تقدم بشروط

---

(٢) جدير بالذكر أن الصراع السياسى فى عصر تيودور المتأخر ، كان الدافع اليه اتجاه التشريعات التيودورية ، الى المحافظة على استقرار المجتمع الريفى (مثل مقاومة حركة الاسيجة والمضاربة بالاراضى) ، والاقتصاد الحرفى فى مجتمع المدينة ، عن طريق الحيلولة دون تفكك نظام الملكية القديم .

استثمار سهلة . ومغزى تلك الديون يتصل بالقضية التى نبحثها الآن ، فهى تعطى دخلا اقل من الفرص التى تتيحها لاقتناص ملكية المدنيين ، أو تحقيق مغانم عن طريق المضاربة ، من وراء بيع الديون ، عندما يهبط معـــدل الفـــائدة .

وبمرور الزمن اضافت الطبقة الجديدة الى مكانتها الاجتماعية ونفوذها السياسى فرصا اخرى ، نشأت من ممارسة القوة الجبرية ، أو الحيـل القضائية ، أو النفوذ السياسى ، اتجهت الى انتزاع الملكية وفق شروط تتفق مع مصلحها . ويقدم حل ملكيات الاديرة على يد ملوك التيودور ، والاستيلاء على الأراضى الملكية وبيعها فى عهد الكومنولث فى القرن السابع عشر مثالا لذلك . ولكن كانت هناك ايضا فرص أقل للاستحواز على الملكية بثمن بخس، تحت ظروف النفوذ القهرى ، وذلك فى حالة التجارة الخارجية ، وخاصة التجارة الاستعمارية . فكما سنرى كان هناك قدر كبير من الاستحواز على الملكية عن طريق القوة والنهب .

وقدمت زيادة المعروض من المعادن النفيسة (٣) فى القرن السادس عشر ، ظروفا خاصة ، لعبت دورا هاما فى تاريخ تراكم رأس المـــال ، بما تبعها من تضخم فى الأسعار . وهو الدور الذى يشار اليه — عادة — عند التحدث عن الدخول البرجوازية التى جاءت ثمرة تضخم الأسعار . ورغم اهمية هذا العامل ، الا انه لم يكن عاملا فريدا فى حدوث التغيرات النقدية التى طرأت على تراكم الثروات البرجوازية ، كما لم يكن عاملا رئيسيا على المدى البعيد . اضف الى ذلك أن تضخم الأسعار — كان بلا ريب — عاملا قويا فى تيسير انتقال الأراضى الى أيـــدى البرجوازية ، حيث كان مـــلاك الأراضى يسعون للحصول على اموال — كهدف يطلب لذاته — فى مقـــابل القيمة التقليدية للاراضى ، واتجهت اسعار الأراضى الى الهبوط رغم زيادة قيمة السلع الاخرى .

ولكن المرحلة الثانية التى تمر بها عمليات التراكم لا تقل أهمية عن الاولى ، فهى تعد مكملة لها ، وفيها تتحقق أهداف التراكم الأصلية أو تباع

---

(٣) يتحدث ماركس عن « زيادة العرض من المعادن النفيسة منـــذ القرن السادس عشر ، باعتباره عاملا أساسيا فى تاريخ تطور الانتـــاج الراسمالى » ، ولكنه يشير هنا الى الحاجة الى « كمية من النقـــود تكفى لتداول وتكوين المدخرات » . ويضيف الى ذلك أن « ذلك لا يمكن تفسيره على أن المدخرا تالكافية يجب أن تتكون أولا قبل أن يبدأ الانتاج الراسمالى لانهما يتطوران معا » .

(*Capital*, vol. II, 396).

(على الأقل جزئيا) لتيسير سبيل استثمار حقيقى فى الانتاج الصناعى، وهو بيع الأغراض الأصلية للتراكم من اجل الاستحواز (أو ايجاد) آلات غزل القطن ، وبناء المصانع ، ومنشآت الحديد ، والمواد الخام ، والقوى العاملة . وتعد الشروط التى يجب توفرها لتيسير ذلك الانتقال النهائى الى الاستثمار الصناعى ، النقيض التام لتلك الشروط التى افسحت الطريق أمام المرحلة الأولى ، وذلك فى اغلب الأحوال . فزيادة حجم ديون الدولة ، أو الاسراف الفردى فى الاستدانة ، أو قيام ظروف غير عادية لصالح شراء الأراضى ، وظهور اتجاه نحو اكتناز الاموال ، (يؤدى الى ارتفاع معدل الفائدة) — وهى نفس الظروف التى نما عن طريقها التراكم البرجوازى للثروة — تلعب فى المرحلة الثانية دورا ذا تأثير عكسى ، حيث أن أى اتجاه عام لتحويل الثورة من تلك الأشكال القديمة الى رأس مال صناعى يؤدى — فى مواجهة مثل تلك الظروف — الى زيادة حدة تدهور الشكل الأول ، ويحد من زيادة التحول ، أو ينتج عنه افتقار الملاك السابقين بشكل ملحوظ . ويتطلب ذلك قيام عرض مرن ورخيص للسلع التى تستثمر فيها البرجوازية اموالها ، كبديل للسوق الضيقة — ذات الحاجة المرنة الى الأصول — التى تنصرف البرجوازية عنها .

وهذا الشرط على درجة كبيرة من الأهمية ، حيث أن وجود دافع ايجابى لاستثمار الأموال فى الصناعة ، لعب دورا حاسما فى تلك الحقبة يفوق الدور الذى لعبه اختفاء القيود على مبيعات الأشكال الأخرى من الاصول . وتشكل المتطلبات الاولى فى هذه الحالة وجود احتياطى ضخم للعمل ، وسهولة الحصول على المواد الخام ، مع سهولة انتاج الادوات والآلات . وبغير تلك الشروط لا يستطيع الاستثمار الصناعى الوقوف على قدميه ، وتشل حركة تقدمه مهما بلغ حجم الثروة والمكانة التى حققتها البرجوازية من قبل . فالاهتمام الملحوظ بخطورة ارتفاع الأجور — فى أواخر القرن السابع عشر — مع زيادة السكان والحاجة الى استخدام الأحداث(٤)، والاصرار المتزايد للاقتصاديين — فى القرن الثامن عشر — على خطورة ديون الدولة (٥) ، ومزايا حرية التجارة ، يعد من أعراض الاهتمام المتزايد بمتطلبات الوضع الجديد .

وسيعالج الفصل التالى عملية تكوين البروليتاريا التى لا يمكن أن يتوفر بدونها عرض كبير ورخيص للعمل ، ما لم نقم بالاشارة الى شىء يرتبط بعمل القنانة . فلم يكن بالامكان تحول قوة العمل « الى سلعة » على نطاق

---

(4) T.E. Gregory in Economica, vol. 1, No. 1.

(5) Adam Smith, Wealth of Nations, BK. V, Chap. 3.

واسع كاف ، اذا غاب الشرط الاساسى لقيام فائض القيمة فى الصناعة ، باعتباره قطاعا اقتصاديا « طبيعيا » . وقد أسىء فهم تلك العملية التى أساسية لتحقيق النضج الكامل للراسمالية الصناعية ، التى كانت الثورة الصناعية بالنسبة لها مفتاح مظاهر معينة للتراكم البدائى . وتقدم — فى نفس الوقت — اجابة للاعتراض المنطقى على الفصل بين مرحلتى التراكم اللتان حاولنا أن نميز بينهما : مرحلة الامتلاك ، ومرحلة التحقيق (أو تحول ثروة البرجوازية الى استثمار صناعى) .

وقد يعن لنا سؤال : لماذا لا نعالج هاتين المرحلتين باعتبارهما متعاقبتان أكثر من كونهما متلازمتان ؟ لماذا لا نأخذ فى اعتبارنا التراكمات البرجوازية الأولى للاراضى والديون ، بدلا من أن تنظر اليها على أنها انتقال للملكيات الى الموجة التالية من المستثمرين البرجوازيين ، وهلم جرا بشكل تلازمى ؟

وفى مثل تلك الحالة يجب أن تكون هناك قطاعات من البرجوازية الصاعدة تلعب دور المستثمرين لنوع معين من الاصول ، وقطاعات أخرى تلعب — بالتالى — دور باعة تلك الاصول . ومن ثم لا يكون هناك داع لافتراض وجود مرحلتين منفصلتين فى عملية التراكم ، لكل واحدة منهما متطلباتها الخاصة بها ، اتجهت البرجوازية فى المرحلة الاولى منهما الى استثمار أموالها فى احراز حقوق الملكية — كالأراضى مثلا — بدلا من أن تستثمر الأموال فى وسائل الانتاج الجديدة .

ولا ريب أننا قد بسطنا الصورة بشكل كبير من خلال بحثنا عن الأساسيات . فقد تداخلت المرحلتان فى بعضهما البعض — الى حد ما — فى القرن السابع عشر بما لا يدع مجالاً للشك ، واستمر التراكم — الى حد ما — طوال الوقت بواسطة اجتناء الارباح من خلال تمويل التجارة الواسعة ، والصناعة المنزلية ، ولم يقتصر استثمار الثروة — التى وجهتها البرجوازية الى الأراضى — على الرهون العقارية — ونقل الأصول القائمة الى أيديها ، ولكن اتجه بعضها الى تحسين تلك الأراضى .

غير أن تداخل المرحلتين لم يكن — على ما يبدو — كاملا ، ولا يكاد أن يبلغ حد الكمال ، لسبب رئيسى ، هو أن شروط الاستثمار الصناعى المربح ، لم تكن قد نضجت — فى القرون اولى — نضوجا تاما . وكانت الاستثمارات الأخرى ، تفضل الصعوبات والعقبات والسيولة المحدودة لراس المال المخصص للمشروعات الصناعية . ولم تبرز الشروط الرئيسية الضرورية لاجتذاب الاستثمارات الى الصناعة على نطاق واسع ، حتى تقدمت فترة التركز بشكل كاف يكفل ازاحة الملاك السابقين ، وخلق طبقة من المعدمين ،

وبعبارة أخرى كانت المرحلة الأولى للتراكم — وهى مرحلة تركز الملكيـة القائمة وما يتبعه من فقدان الطبقة القديمة لأملاكها — تطورا ضروريا لخلق الظروف الملائمة للمرحلة الثانية . ولمـا كان من الضرورى أن تنقضى فترة فاصلة تستكمل خلالها المرحلة الأولى وظيفتها التاريخية ، فمن الضرورى أن نعتبر المرحلتين منفصلتان زمنيا .

ولا تبدو ملامح ذلك التراكم البدائى من خلال الانتقال البسيط للملكية من طبقة قديمة الى طبقة أخرى جديدة ، حتى لو كان ذلك الانتقال يؤدى الى تركز الملكية فى أيدى حفنة قليلة من الناس ، ولكنها تبدو فى انتقـال الملكية من الملاك الصغار الى البرجوازية الصاعدة ، بما يترتب عليه من افقار أولئك الملاك الصغار . وتبرر تلك الحقيقة التى أغفلت كثيرا اهتمام ماركس بظاهرة كحركة الأسيجة ، باعتبارها شكلا من أشكال ما أسـماه « بالتراكم البدائى » ، وكان تأكيده على هـذه الحقيقة — فى الغالب — موضع نقد على أساس أن تلك الظاهرة تعد احدى مصادر ثراء البرجوازية. فالغنى وحده ليس كافيا لأنه يجب أن يرتبط بفقدان أفراد كثيرين لملكياتهم ، يتجاوز عددهم أضعاف أعداد أولئك الذين أثروا على حسابهم . ولكن ذلك النقد يجب أن يوجه فى الحقيقة الى أولئك الناقدين أنفسهم ، لأن تلك العوامل المتنوعة التى تدخل فى عملية التراكم ، والتى أكد عليها الكثير من الكتاب — مثل الديون والمكاسب الفجائية والايجـارات العالية ومغـانم الربا — استطاعت أن تؤثر تأثيرا حاسما فقط ، بقدر مساهمتها فى الفصـل بين القطاعات المتشابهة من صغار المنتجين ، وبين وسائل الانتاج . وقصـور النظريات التى تفسر قيام الرأسمالية من خلال تأثيرات التغيرات النقـدية أو نفوذ الحكومة المالى (كالديون والتسليح .. الخ) يرجع — فى حقيقة الأمر — الى أنها تهتم فقط بمظاهر الثراء ، ولا تقدم تفسيرا لكيفية نشـوء جيش كبير من البروليتاريا فى مجتمع من الملاك المنتجين .

وثمة شروط أخرى معينة تعد ضرورية لتحقيـق النضـج الكامل للرأسمالية الصناعية ، فقد تأخر الاسـتثمار فى الصناعة فى القـرون الأولى (كما سنرى) لا كنتيجة لقلة العرض فى سوق العمل فحسب ، بل نتيجة لقصور تطور الوسائل الانتاجية والأسواق . كما تأخر الاستثمار فى الصناعة — أيضا — نتيجة بقاء نظام النقابات الحرفية فى المدن ، وقيـام الشركات التجارية الاحتكارية الكبرى ، على نحو ما رأينا من قبـل . وكان تحول كل تلك الظروف مرهون — الى حد ما — بتحلل أسلوب الانتـاج السابق الذى تركز حول المنتج الصغير والسوق المحلية . وتظل الرأسمالية الصناعية محدودة الانتشار قليلة العائد حتى تتغير تلك الظروف جميعـا ، وتعد التربة لنمو الرأسـمالية الصـناعية ، دون أن تتعهدها الامتيـازات السياسية والحماية الحكومية بالرعاية .

٢

أشرنا — فيما سبق — الى أهمية الارتباك المالى الذى تسببه الحروب والأزمات الاقتصادية فى دفع ملاك الأراضى الى رهن أراضيهم لدى تجار المدن . وتبع الهبوط فى قيمة الأراضى — الذى حدث عند نهاية القرن الرابع عشر — أزمة فى زراعة الضياع الكبيرة شهدها القرن الخامس عشر ، وكذلك هلك العديد من العائلات وفقدوا ثرواتهم خلال حرب الوردتين ، فتداولت الأيدى الأرض خلال هذين القرنين على نطاق واسع ، وحصلت البرجوازية على ثروتها الجديدة ، كما حصلت على ألقاب الشرف . فنجد عائلة سيلى التى اشتهرت بتجارة الصوف ، والتى كانت تتجر بما تزيد قيمته على ألفى جنيه سنويا من الصوف ، فيما بين انجلترا والأراضى المنخفضة ، تنفق أرباحها على الصقور والخيل ، وتزوج بناتها لأفراد ينتمون الى العائلات الغنية النبيلة (٧) . وقال فيهم الاستاذ بوستان : « أنه من المفيد لنا أن نرقب مصالح تلك العائلة ، وهى تنتقل من ماركلين الى اسكس ، حيث نجد هناك الفروع الجديدة لتلك العائلة مندمجة فى مجتمع الاقليم ، منصرفة تماما الى الاشتغال بمتعة الصيد » (٨) . كذلك نجد فى كتاب « حياة عائلة بيركلى » فى أوائل القرن الخامس عشر ، ما يشير الى انهم « يبيعون اقطاعياتهم ولا يشترون غيرها » ، كما انحدر عدد كبير منهم الى طبقة العامة .

وتقدم التماس الى الملك — عام ١٥١٤ — أرجع مساوىء العهد وآثامه الى زيادة عدد التجار المغامرين ، وصناع الاقمشة ، والصاغة ، والجزارين ، والدباغين ، وغيرهم من الأفراد الجشعين ، الذين « يستحوزون يوميا على الكثير من المؤسسات التى لا يستطيعون شغلها أو ادارتها » . وفى أواخر القرن السادس عشر ، نجد تشريعا يشير بدقة الى الآثار التى ترتبت على انتقال ملكية الأراضى خلال القرن ، ويعبر عن قلق الأعيان من الاضطراب الاجتماعى الذى قد ينجم عنه . وسعى أعيان مناطق غرب انجلترا لاضافة مادة الى مرسوم عام ١٥٧٦ ، تحد من انتقال الأراضى الى تجار الأقمشة فى ولتشير وسومرست وبلوستر شاير ، نصت على الا تتجاوز ملكية كل فردمن هؤلاء ٢٠ اكرا (٩) ، وذلك تعبيرا عن مخاوفهم من توسع تجار الأقمشة فى الاقليم فى شراء الاراضى فى تلك الحقبة . وهناك القليل من الأدلة التى تثبت أن ثمة محاولات بذلت لتطبيق تلك المادة ، ومن المؤكد أنها لم تحقق قدرا كبيرا من النجاح فى مواجهة تلك الموجة .

---

(7) Cely Papers, XV.
(8) M. Potan in Econ. Hist. Review, vol. XVII, 6.
(9) 18 Eliz. C. 16,

وتتمثل الأزمة المالية لعائلات النبلاء الكبيرة فيما حدث على نطاق واسع في القرن السادس عشر ، فقد أصبح دوق نورفولك مدينا بمبلغ يتراوح ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ جنيها (وهو ما يعادل ستة أضعاف هذا المبلغ الآن) ، رهن مقابلها ثلاث اقطاعيات لدى دائنيه . واستدان لورد هنتجدون ، ولورد ايسكس ، مبلغا يعادل ثلاثة أضعاف دين دوق نورفولك ، ورهن لورد ايسكس أربعة اقطاعيات ضمانا لقروضه ، لدى ثلاثة من تجار الخمور ، واحد تجار الأقمشة . بينما وقع دوق ليسنر في ربقة ديون قيل انها بلغت ٥٩ الفا من الجنيهات . وعندما حلت اقطاعيات الاديرة وحدها « وزعت أراضي بلغت قيمتها السنوية نحو ٨٢٠ الفا من الجنيهات برأسمال يبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ر١٦ من الجنيهات بعملة اليوم ، على ألف من الافراد دفعة واحدة ، وبيع ما تبقى من أراض كانت قد طرحت للايجار من قبل عند نهاية عصر التيودور » (١٠) . واستعادت عائلة بيركلي ثروتها في عهد اليزابث عن طريق بيع ثلاث اقطاعيات لأحد كبار تجار لندن بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، ولاحظ الاستاذ تاوني أن « مراسلات بيرلي في العقد الاخير من حكم اليزابيث ، تبدو وكأنها خزانة افلاس للنبلاء والأعيان » (١١) .

وبعد ذلك بنصف قرن كانت ديون الملكيين في عهد الكومنولث لتجار المدينة قد بلغت وحدها ما لايقل عن مليونين من الجنيهات (١٢) . وكانت معظم استثمارات طبقة التجار الناشئة في الضياع الزراعية تحمل طابع المضاربة ، أما في الحالات التي اختفت فيها نية المضاربة فان التقدم الاجتماعي ، أو تأمين رأس المال ، كان الدافع الأساسي لذلك . وفي بعض الحالات قامت الشركات التجارية في المدينة بشراء الاراضي كما كانت الحال بالنسبة لاقطاعية نوتنجهام شاير بنورث ويتلي ، التي كانت موضوعا لملتمس تقدم به الفلاحون الى الملك شارل الاول في عام ١٦٢٩ ، فذكروا أن المالك « قد أسعده بيع الاقطاعية في مدينة لندن ، التي باعتها بدورها الى السيدين جون كارترايت وثو من أعيان جراندل » (١٣) . وبيع الكثير من الضياع المشتراه عندما انخفضت ايجاراتها ، واتيحت الفرصة لتسييجها ، فباعها ملاكها الجدد مرة ثانية . وفي حالة نورث ويتلي ، كانت المخاوف التي اثارت مقدمي الالتماس ترجع الى أن « السيد كارترايت والسيد براندل سينتزعان

---

(10) A.H. Johnson, The Disappearance of the small Landowner, 78.

(11) Tawney in Econ. Hist. Review, vol. XI, No. 1, 11-12.

(13) Ibid.

(13) English Economic History : Select Documents, Ed, Bland, Brown, Tawney, 259.

من الفلاحين المستأجرين لأرض والغابة ، عندما تنتهى عقود ايجارهم .. وبذلك يصبح أصحاب الالتماس بلا عمل او مأوى » . وظهرت فئـــة من المشتغلين بتجارة الأرض فى غمار عمليات تقسـيم أراضى الأديرة فكانوا « يشترون الضياع الكبيرة أفرادا أو أزواجا أو كشركات فى جميع أنحـاء انجلترا ، ثم يقسمونها ويبيعونها فيما بعد .. وكان ثمة أفراد حصلوا على اراضى كانت لعشرين أو أكثر من الأديرة ليقوموا ببيعها فيما بعد » (١٤) .

ونجد فى القارة الاوربية تكرارا لتلك الظاهرة ، ففى المانيا دفع ضيق ذات اليد الفرسان وقطاع كبير من النبلاء الى التوسع فى رهن أراضيهم لدى تجار المدن ، وحدث نفس الشىء فى الاراضى المنخفضة بعد توقيـع معاهدة كمبراى عام ١٥٢٩ (١٥) . ونسمع عن احد الجزارين فى أورليانز بفرنسا « أثرى عن طريق اقراض الأموال حتى آل اليه قسم كبير من بيوت المدينة ، فاشترى الأفران والطواحين والقصور من النبلاء » (١٦) . وقامت ثروات الفوجر الشـــهيرة على أساس رهن منـــاجم الفضة والضـــياع الامبراطورية ، وكون أقرانهم الولسر من سكان المدينة ثرواتهم عن طريق المضاربة بمناجم الفضة فى التيرول ، والنحاس فى المجر ، والفضـــة فى اسبانيا .

وكان نمو المؤسسات المصرفية ، وتوسع الملك والدولة فى الاستدانة، من بين العوامل القوية التى طورت التراكم البرجوازى . ففى أوربا أثرى رجال البنوك من وراء معاملات الصرف ، واستثمار ضرائب الدولة ، وعوائد المدينة ، والاقراض . فنشأ كاسا دى جيورجيو — ذائع الصيت — من تمويل قرض مدينة جنوة . وكان هؤلاء المصرفيون « لا يتورعون عن اعتصـــار المدينين .. وكانوا يحصلون فى الغالب على فائدة قدرها ٥٠٪ ، أو حتى ما يزيد على ١٠٠٪ من الاساقفة الذين يعانون ضائقة مالية » (١٧) . ونجد فى ايطاليا — فى بداية القرن الرابع عشر — اساقفة يقترضون خلال عقد واحد ما يزيد على أربعة ملايين فلورين من خمس من البيوت المصرفية فى فلورنسا ، وحقق الفورجر فى القرن السادس عشر — « أرباحا تراوحت

---

(14) Liljegren, op. cit., 118-19.

(15) Pirenne, Economic and Social History of Medieval Europe, 82; Schapiro, Social Reform and the Reformation, 59, 63, etc; J. Wegg, Antwerp, 1477-1599, 293.

(16) F.L. Nussbaum, History of the Economic Institution of Modern Europe, 117.

(17) Pirenne, Op. cit., 132.

ما بين ٠٠٠ر١٧٥ و ٠٠٠ر٥٢٥ من الدوكات فى السنة بواسطة تقديم قروض الى ملوك اسبانيا وجباية مواردهم »(١٨) .

ومن المعروف أن عادات البذخ أو الانهيار الاقتصادى كان من أبـرز العوامل لزيادة نشاط المرابين وتضخم ثرواتهم . وكان تجار الأقمشـة فى انجلترا يشتغلون بخصم الكمبيالات ، واشتغل كتبة العقود الرسـمية كسماسرة للقروض ، كما كانوا يقبلون الودائع . وطور الصاغة عادة اقتران ودائع المعادن النفيسة ، باصدار الكمبيالات ، وتقديم القـروض . وكانت قروض التاج الانجليزى قد بلغت — فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر — ابعادا كبيرة . فبدأ التجار الانجليـز يحلون محـل اليهود واللمبارديين كدائنين للتاج . وعلى سبيل المثال ، توسع تجار الشركات الاحتكارية فى تقديم القروض الى الجانبين المتحاربين فى حرب الوردتين (١٩) ، واستمروا فى اقراض التاج على فترات متباعدة حتى سنوات الحرب الأهلية .

ولكن اقراض الأموال لم يكن امتيازا شاملا للبرجوازية العليا ، سواء كان اقراضا للتاج أو الأفراد الذين يعانون ضائقة مالية ، فنجـد عددا من تجار الأقمشة فى ولتشاير يرغمون — عام ١٥٢٢ — على تقديم قرض للملك فى حدود خمسين جنيها لكل منهم ، وفى فترة متأخرة من ذلك القرن كان عدد من تجـار الأقمشة من بين خمسـة وسبعين من أعيان ولتشـاير استجابوا — فى عام ١٥٨٨ — الى طلب عاجل من الملك ، فقـدموا له قروضا تراوح ما بين خمسة وعشرون وخمسون جنيها لكل منهم (٢٠) .

ويذكر الاستاذ تاونى عن عصر تيودور أن « سماسرة القروض كانوا فئة دنيا من الطغاة الذين صورهم كتاب الدراما ، اذ كانوا يتجرون بالحاجات الضرورية لأصحاب الدكاكين الفقـراء ، والحرفيين المعـوزين ، واثارت أعدادهم وابتزازهم المذهل ، تعليقات كتاب الشئون الاقتصادية المصطبغة بالدهشة . وعلى قمة هؤلاء الطغاة ، كانت هناك أرستقراطية صغيرة من المولين الكبار ، كان معظمها من الأجانب الذين تخصصوا فى المعـاملات المصرفية .. وحصلوا على عمولات ضخمة بمسـاعدة الحكومة على تدبير ما تحتاجه من قروض .. وبين هؤلاء وأولئك .. يقع عدد كبير من وسطاء القروض ، التى كان يشتغل بها التجار والمحامون . واصطادت شـباكهم

---

(18) Nussbaum, Op. cit., 119.

(19) Power and Postan, Studies in English Trade in the Fifteenth Century, 315.

(20) G.D. Ramsey, Op. cit., 47.

عمليات الرهن العقارى ، وتمويل المشروعات الصـــغيرة ، والاستثمار فى الديون الحكومية .. وكان التطور المالى الذى حدث خلال النصف التالى ثمرة نشـــاط تلك البرجوازية الراسخة ، أكثـــر من كونه نتيجـــة ضربات الراسماليين الكبار » (٢١) .

ونجد بين مائة من مرابى نورفولك « ثلاثة من المرابين البؤساء » الذين كان اثنان منهم يتعاملان فيما يعادل مائة الف جنيه لكل منهما ، بينما « نجد المرابى فى مدينة قحلة مثل ليك ، التى كانت بعيدة عن مراكز التجـــارة والصناعة ، استطاع أن يكون ثروة مقدارها الف جنيـــه » (٢٢) . وكانت الضرائب عاملا مساعدا للتجار الانجليز ــ منذ وقت مبكر ــ لا يمكن تمييزه عن عمليات قروض الدولة ، وساهم فى هذا المجال كل من كبار تجـــار الصادرات فى لندن وهل وبريستول وتجار الأقمشة فى الأقاليم . وكما لاحظ ماركس فيما يتعلق بحاجة الدولة المتزايدة للاموال « أصبح الدين العـــام احد العوامل القوية للتراكم البدائى . اذ كان بمثابة العصا السحرية التى منحت المال القدرة على النمو ، ومن ثم تحول الى رأسمال دون حاجـــة الى أن يتعرض للمتاعب والمخاطر التى تنشـــأ عن توظيفه أو حتى اســـتغلاله فى الربا » (٢٣) .

لقد كان حكم آخر ملوك التيودور ــ بالضرورة ــ فترة انتقال ، كما أن المد الاقتصادى بدأ يتجه بقوة نحـــو الاستثمار الصناعى ، قبل السنوات الأخيرة من حكم اليزابيث . واصبحت الأحوال أكثر ملاءمة لهذا الشـــكل من أشكال التراكم فى انجلترا فى القرن السابع عشر . وبدأ استثمار رأس المـــال فى تحسين الزراعة ينتشر على نطاق اوسع مما كان عليه فى عصر التيودور . وازدادت شعبية الشركات المساهمة ، وانتشر بيع الاســـهم بصورة علنية (بالمزاد احيانا) ، مما يشير الى وفرة الأموال المستثمرة ، والرغبة فى استثمارها فى ذلك النوع من أنواع الثروة .

وظهرت طائفة من أصحاب المشروعات والمشتغلين بالأوراق الماليـــة ، برعت فى فن تداول العروض ، وبيع السندات ، كان نشاطها ــ فى الغالب ــ اقل فائدة فى تشجيع الاستثمار الدائم ، ولكنه كان يعود بالفوائد الجمة على جيوبهم الخاصة . وحدث نفس الشىء فى باريس حيث وجدت طائفة من « تجار المشروعات » الذين يذكر ديفو عنهم أنهم « كانوا يتخفون وراء

---

(21) Introduction to Wilson's Discourse upon Usury, 92.

(22) Ibid, 89.

(23) Capital, vol. 1, 779.

الكبار ، ويختلفون الى مكاتب موظفى الدولة ، ويعقدون أجتماعات سريعة مع الجميلات من سيدات المجتمع » . وبحلول عام ١٧٠٣ ، كان رأس المال المستثمر فى أسهم الشركات المساهمة الانجليزية يقدر بمائية مليين جنيه (٢٤) . وكان القسم الأكبر من تلك الأسهم — ولعله النصف — يمثل رأس المال المستثمر فى التجارة الخارجية ، وليس فى الصناعة المحلية .

غير انه يجب ان يضاف الى ذلك المجموع استثمارات الأفراد المشتغلين فى حقل التعدين ، والصناعات المعدنية ، والتجار أصحاب ورش الصناعة اليدوية ، وذلك فى اطار تنظيم الصناعة المنزلية . واذا كان من الممكن أن نأخذ بتقديرات Petty وكنج كقرائن ، فان قيمة الملكيات الفردية تضاعفت فى العشرين عاما التى تلت عودة الملكية . وبينما كانت الاجور الحقيقية تتجه الى الارتفاع — على مر القرن — بلغت أدنى مستوى لهما فى بدايته ، وظلت طوال القرن أدنى من المستوى الذى بلغته فى فجر عصر التيودور . وعلى حين استمر الاتجاه نحو شراء أراضى المزارع ، بين العناصر حديثة العهد بالثراء فى المدن ، وبصفة خاصة أراضى التاج والأراضى الملكية المصادرة خلال عهد الكومنولث (٢٥) ، فان ارتفاع أسعار الأراضى والعقارات فى انجلترا — فى النصف الثانى من القرن — كان دافعا ملحوظا لتوجيه الأموال نحو الاستثمار فى الصناعة والشركات المساهمة ، بدلا من المضاربة بالأراضى التى اجتذبت الأثرياء الجدد ، فى القرن السابق على ذلك القرن (٢٦) .

وقد يبدو — للوهلة الأولى — وكأن ظاهرة المكاسب التى تحققت من وراء التجارة الخارجية فى ذلك العصر ، قد عرقلت الاستثمار فى الصناعة، بتحويل رأس المال والمشروعات الى ذلك المجال الأكثر فائدة . وليس ثمة شك فى صحة ذلك — الى حد ما — ويفسر لنا سبب ذلك الاهتمام المحدود ، الذى وجهته الارستقراطية البرجوازية الجديدة فى عصر التيودور ، نحو تنمية الصناعة ، كما يفسر لنا تزايد المكاسب السهلة للمغامرين فى حقل التجارة الخارجية بسرعة جعلتها ذات تأثير رجعى .

ولا شك ان بعض المكاسب التى حققتها المغامرات التجارية فيما وراء البحار ، كانت مذهلة . فقيل أن فاسكو داجاما عاد الى لشبونة — فى عام

---

(24) W. R. Scott, Joint Stock Companies, vol. 1, 161, 340-2, 357-60, 371.

(25) Christopher Hill in Erg. Hist. Review, April 1940.

(26) Ehrenberg, Capital and Finance in the Age of the Rennaissance, 364.

١٤٩٩ — بحمولة غطت نفقات رحلته بما يوازي ستون ضعفا ، وأن دريك عاد الي جولدن هند بغنيمة قدرت قيمتها ، بما يتراوح ما بين نصف ، ومليون ونصف ، من الجنيهات الاسترلينية ، حصل عليها في رحلة بلغت تكاليفها ، خمسة آلاف جنيه . وأن شركة الهند الشرقية حققت في القرن السابع عشر أرباحا بلغت نسبتها ١٠٠٪ (٢٧) . واعتبر رالى الارباح التى تبلغ نسبتها ١٠٠٪ « عائدا صغيرا » ، اذا ما قورنت بما يمكن تحقيقه من ربـــح « اذا أرسلت السفن للصيد » . واعتبرت التجارة الافريقية التى كانت تحقـــق تجارة العبيد فيها ربحا لم تتجاوز نسبته ٥٠٪ ، تجارة معتدلة المكاســـب جدا . وتكونت شركة جديدة لاحتكار تجارة العبيد — بعـــد عودة الملكية — (ساهم فيها دوق يورك والامير روبرت) حققت أرباحـــا تراوحت ما بين ١٠٠٪ و٣٠٠٪ .

ورغم انتشار الطفيليين في مجال التجارة الخارجية ، ظلت فـــرص الاستثمار خارج اطار الدوائر الاحتكارية محدودة بالنسبة للافراد . وكان على الطفيليين — بصفة عامة — أن يقتنعوا بفرص الكسب المتاحة فيالتجارة الداخلية أو الصناعة اليـــدوية . واذا لم يكن الأمر كذلك ، فان ضـــغط المنافسة كان كافيا — بلا ريب — لوضع حد للارباح الاستثنائية التى كانت تحققها تجارة الليفانت ، أو تجارة الهند ، والهبوط بمستوى تلك الارباح الى الحد الطبيعى . وكان ذلك المجال يتمول ذاتيا عن طريق اعادة استثمار أرباح تلك التجارة ، ولهذا السبب كان بريق مكاسب التجارة الخارجية اقل تأثيرا على الاستثمار في ورش الصناعة اليدوية — بالنسبة للطبقة حديثة العهد بالثراء — أكثر مما كان متوقعا . أضف الى ذلك أن ثمـــة طرقا غير مباشرة ساعد عن طريقها ازدهار التجارة الخارجية في عهد التيودور ، على تنشيط الاستثمار الصناعى في ذلك القرن . فقد عرفت بعض الثروات التى حققها المشتغلون بالتجارة الخارجية طريقها الى المشروعات الصناعية — ما في ذلك شك — على حين أدى اتساع الأسواق فيما وراء البحار — كمـــا سنرى — وخاصة أسواق المستعمرات ، الى زيادة أرباح الصناعة اليدوية في انجلترا في القرن السابع عشر .

ولكن بينما كانت هناك بعض الفوائد التعويضـــية التى عادت على الصناعة من وراء نشاط شركات التجارة الخارجية ، فان زمام المبادرة في الاستثمار الصناعى لم يكن في يد تلك الشركات . اذ لم تتقبـــل البرجوازية

---

(27) Earl Hamilton in Economica, Nov. 1929, pp. 348-9; J. E. Gillespie, The Influence of Overseas Expansion on England to 1700, 113 seq.; W.R. Scott, op. cit., vol. 1, 78-82, 87.

العليا — المهتمة بأسواق التصدير — على ذلك الاتجاه الجديد ، الذى امتلك زمام المبادرة فيه قطاع البرجوازية الوسطى ، التى كانت — فى معظمها — اقل ثراء واقل امتيازا من الفئة العليا ، غير أنها كانت اكثر منها انتشارا . اضف الى ذلك أنه على حين كانت شركات مثل « التجار المغامرين » والشركات التجارية فى عهد اليزابيث ، تقدم — فى بداية نشاطها — سوقا متسعة للصناعات الانجليزية ، فان ظاهرة القيود التى صحبتها ، والمستمدة من الامتيازات الاحتكارية ، واستبعاد « الطفيليين » ، اصبحت اكثر وضوحا عند نهاية القرن السادس عشر وعلى مر القرن السابع عشر . فتحديد عدد المشتغلين بالتجارة ، والاهتمام الاكبر بالشروط التجارية على حساب حجم التجارة ، ترتب عليه اعاقة تقدم الاستثمار الصناعى ، ودفعت بهم الى الوقوف فى وجه أولئك الذين ارتبطت ثرواتهم بالتوسع فى الصناعة .

وارتبطت المصالح الصناعية — تبعا لذلك — بمقاومة الاحتكارات ، والعمل على اطلاق حرية التجارة . ولكن تلك المعارضة للاحتكار لم تكن غير مشروطة بأى حال من الأحوال . لقد أصبحت حرية التجارة الداخلية والخارجية فى انجلترا — حقا — فى القرن التاسع عشر جزء لا يتجزأ من ايديولوجية الراسمالية الناضجة ، غير أنها كانت ظروفا خاصة باعتبارات معينة ، واستقبل مبدأ حرية التجارة في البلاد الأخرى بتحفظات أساسية. وكان المد قد بدأ فى التحول لصالح الامتيازات الاحتكارية والقيود التنظيمية فى موطن سميث ذاته ، وكذلك فى اتجاهات مانشستر الليبرالية ، قبل أن يبلغ القرن التاسع عشر نهايته . ولم تكن الصناعة الانجليزية فى عصر الثورة الصناعية فى حاجة الى سوق متسعة الأرجاء لتصريف منتجاتها فحسب ، بل كانت ايضا فى حاجة الى المواد الخام (التى كان يستورد غالبيتها من الخارج وبصفة خاصة القطن) ، وكذلك المواد الغذائية الرخيصة باعتبارها ضرورة أساسية لجيش العمال المتنامى ، هذا اذا لم يكن حقل الاستثمار فى الاشكال الجديدة للانتاج مكبلا بالقيود .

على حين كانت انجلترا فى ذلك الوقت قادرة باعتبارها مستوردة للقمح والقطن ، ورائدة في مجال الآلات الصناعية الجديدة والتى كانت تكسب كل شيء ، ولا تخسر شيئا ، من وراء فتح الأسواق الخارجية امام مصنوعاتها ، كانت قادرة علي رفع مبدأ حرية التجارة الخارجية الى مستوى المبدأ العام . وهو ماكانت تعجز عنه البلاد الأخرى ، وبصفة خاصة البلاد التى كانت تعتمد على الاكتفاء الذاتى فى الزراعة وليس على استيراد المواد الغذائية مثل ألمانيا ، أو كانت مكتفية ذاتيا فى المواد الخام مثل أمريكا ، تلك البلاد التى تأثرت بسياسة حماية الصناعة الناشئة . وحيثما

كان الانتاج الزراعى يغطى حاجة الاستهلاك المحلى ، ويفى بمتطلبات التصدير كانت تلك السياسة لا تعنى أبعاد المنافسة الصناعية الاجنبية عن السوق المحلية فحسب ، بل تسعى لرفع مستوى اسعار السلع الصناعية محليا ، بينما تحتفظ بأسعار السلع الزراعية عند المستوى العالمى ، وبذلك توجه شروط التجارة داخل حدودها الى مصلحة الصناعة ، تماما مثل ما كان يحدث من قبل بين المدن والمستوطنات فى ظل نظام الرأسمالية التجارية . وبعبارة اخرى ، وجهت الراسمالية انظارها فى أوربا — فى بلاد مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا فيما بعد — وايضا الولايات المتحدة الامريكية ، نحو ما يمكن ان نسميه « بالسياسة الاستعمارية الداخلية » التى مارسها راس المال الصناعى تجاه الزراعة ، قبل ان يزداد اهتمامه بأسواق تصدير المنجات الصناعية .

وتقدم الأراضى المنخفضة مثالا فريدا لتسبب مكاسب التجارة الخارجية فى اعاقة نمو الصناعة ، فبغض النظر عن الازدهار الرأسمالى فى القلاع الاولى لصناعة الأقمشة ، فقد كان الاستثمار الصناعى — فى القرون المتأخرة — ثابتا عند موضعه ، وبزت انجلترا هولندا فى مجال تقدم الانتاج الراسمالى فى القرن الثامن عشر . فقد حالت الثروات التى حققتها التجارة الأجنبية بين راس المال وبين الصناعة . واصبحت السندات البريطانية هدفا رئيسيا للمضاربة فى بورصة امستردام ، وبذلك زحزحت السندات الانجليزية سندات شركة الهند الشرقية الهولندية عن موقعها ، وكان « الرأسمالى الهولندى لا يكاد يحصل على فائدة قدرها ٥٪ من استثماراته فى الأوراق المالية الانجليزية ، عن طريق الاتصال بأحد الوكلاء فى لندن ، وقد يصل ربحه فى الاوقات العادية الى ما يتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ عن طريق المضاربة » (٢٨) .

وكان تجار الاستيراد والتصدير الذين ارتبطت مصالحهم بابقاء الباب مفتوحا أمام المنتجات الأجنبية ، على درجة من القوة ، مكنتهم من الوقوف فى وجه مطالبة الصناعة الهولندية بتطبيق سياسة الحماية الجمركية . بينما عبرت ندرة العمل عن نفسها من خلال ارتفاع تكلفة العمل ، التى وقفت حجر عثرة فى طريق الاستثمار الصناعى . وفى نفس الوقت تعرضت صناعة الكتان الهولندية لأزمات شديدة نتيجة تناقص صادراتها فى مواجهة المنافسة الانجليزى (انخفض انتاج صناعة تجهيز الاقمشة فى هارلم الى اكثر من

---

(28) C.H. Wilson, Anglo-Dutch Commerce and Finance in the Eigteenth Century, 62.

النصف ، فيما بين بداية ونهاية القرن الثامن عشر ، ونقص عدد مصانع التجهيز من عشرين مصنعا الى ثمانية مصانع)(٢٩) .

ويذكر ولسون أن « القروض الهولندية فى القرن الثامن عشر ، أعاقت تطور الصناعة الهولندية ، وأرجأت ذلك التطور بصورة مباشرة وغير مباشرة .. فقد اعترضت مواقف احتكار تجار الاقمشة الانجليزية ، وحلفائهم من رجال المصارف ، مجرى رأس المال المحلى ، فمنعت حدوث ما أسماه اونوين بتسميد الصناعة بواسطة رأس المال التجارى .. وتأجل التطور الاقتصادى لهولندا بسبب تدفق رأس المال المحلى الى الاستثمارات المالية الخارجية » (٣٠) . وكان دخول هولندا المراحل الأولى من الطريق الى الرأسمالية ، لا يحمل ضمانا لاكمال الرحلة على ذلك الطريق .

وسنذكر بالتفصيل أهمية اتساع سوق الصادرات ، فى توسيع حقل الاستثمار الصناعى بالنسبة لانجلترا ، منذ منتصف القرن الثامن عشر وما تلاه ، فى فصل تال . ويمكن أن نتبين بعض ملامح تلك الأهمية ، عندما نرى كيف كانت السوق الوطنية للمصنوعات ، محدودة النطاق فيما قبل تلك الفترة . لقد أدى تطور البرجوازية الوسطى الغنية فى المدن، الى ايجاد سوق أساسية لمنتجات الصناعة الحرفية حقا ، وبذلك كان نمو البرجوازية وزيادة اعدادها وكذلك ثروتها شرطا هاما لتشجيع الصناعة . فكانت تلك البرجوازية المتوسطة الميسورة أهم كثيرا — فى ذلك الصدد — من حفنة التجار الأمراء . غير أن تلك البرجوازية الصاعدة كانت طبقة جشعة ، أنفقت على المنتجات الصناعية ، ما يقل عن القيمة الحقيقية للدخل الذى جمعته من التجارة والصناعة ، وزيادة انفاقها — فى هذا المجال — كان تاليا لنمو الصناعة اليدوية وليس دافعا لها . وفى نفس الوقت كان تحديد مستوى معيشة الجماهير — الذى يعد شرطا لزيادة تراكم رأس المال — قد وضع قيودا ضيقة على السوق الا فيما يتصل بالسلع الكمالية.

ومنذ وقت مبكر عندما امتدت صناعة المنسوجات الصوفية خارج حدود النقابات الحرفية واقتصاد المدينة ، كانت تلك الصناعة الانجليزية الرئيسية تعتمد على أسواق التصدير بدرجة كبيرة . كما واكب التوسع فى صناعة المنسوجات فى انجلترا — فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر — اتساع أسواق المنسوجات الانجليزية فى الأراضى المنخفضة والمانيا . ورغم أن السوق الخارجية امتصت قدرا أقل من جملة الانتاج

---

(29) Tbid., 61.

(30) Ibid., 200-1; also cf. C.H. Wilson in Econ. Review, vol. IX, 113

الانجليزى مما تستهلكه فى الوقت الحاضر (فبلغ حجم البضائع الانجليزية فى الأسواق الخارجية فى مطلع القرن الثامن عشر ما يتراوح ما بين ٧٪ — ١٠٪ من الانتاج) ، الا أن مانتو يشير الى أن « الأمر كان يحتاج الى قدر كبير من الاختمار ، حتى تحدث تغييرات جذرية مؤثرة ذات حجم كبير » (٣١). فمن بين الصناعات التى ميزت عصر التيودور نتبين كم قدمت تلك الصناعات لسوق التصدير ، وكم قدمت لسد حاجات الاثرياء ، وذلك مثل صناعات الجلود سواء كانت تتصل بصناعة الأحذية أو الصنادل ، وصناعات القبعات، والقفازات ، والجوارب ، والملابس الداخلية ، والسيوف ، والسكاكين ، والزنك .

وحدث نفس الشىء بالنسبة للصناعات الرئيسية التى كانت دعامة الرخاء الاقتصادى فى فرنسا — فى القرن السابع عشر — فى ظل نظام كولبير ، مثل صناعات الأقمشة المزركشة ، والزجاج ، والحرير ، والسجاد ، والخزف ، فقد كانت تلك الصناعات ترتبط بتلبية الحاجات الكمالية لدوائر البلاط بصفة رئيسية (٣٢) . وكان الاستثمار الصناعى يتقدم بشكل مرضى حتى تطورت الآلات ، ولكنه كان محدود النطاق فى الصناعات المعدنية ، بغض النظر عن طلبات الحكومة التى تغطى الأغراض العسكرية .

فقد كان الطلب الحكومى دافعا لتطور الصناعات المعدنية فى أواخر عصر التيودور وخلال عصر ستيوارت ، كما أن التوسع فى صناعة المنسوجات الصوفية ، وحاجة تلك الصناعات الى أدوات التمشيط ، افسح المجال — بصفة رئيسية — لتطور صناعة الأسلاك المعاصرة . وبغض النظر عن ذلك ، كانت الحاجة الى المعادن كافية لأن تجعل صناعة المسامير فى الاقاليم الغربية من انجلترا وصناعة الادوات اليدوية وبعض منتجات الحدادة ، تتفوق على غيرها من الصناعات . كما أن زيادة الطلب على السفن ، الذى دعمته البحرية بقوة ، فى عصر التيودور فى القرن السادس عشر ، ومراسيم الملاحة فى القرن السابع عشر ، أدى الى رخاء الموانى الانجليزية .

وبذلك كانت الفكرة القائلة بأن الانفاق الحكومى يؤدى الى مولد الرأسمالية الصناعية تتضمن جانبا من الصحة . فذلك الانفاق على جانب من الأهمية باعتباره عاملا مساعدا (ليس الا) فى خلق الظروف الملائمة

---

(31) P. Mantoux, Industrial Revolution in the Eighteenth Century, 105.

(32) Joseph Aynard, La Bourgeoisie Française, 296-300.

للاستثمار الصناعى ، تلك الاهمية التى كانت فى الغالب على درجة من الكبر حتى أن التطور الاجتماعى فى البلاد كان مختلفا بالنسبة لهـا ، كما يوضح ذلك الاثر الذى تركته طلبات السلاح فى عهد بطرس الأكبـر على الصناعة الروسية الناشئة رغم انها لم تكن مكتملة النضج .

كذلك ادى بناء البيو تالريفية فى عصر التيودور بانجلترا ، وادخـال الطراز الجديد من بيوت المزارع على يد أثرياء الفلاحين (وهو بيت كامل ثابت الدرج ، بدلا من السلم المتحرك الذى كان يستخدم عند نهاية حـكم اليزابيث) ، والعدد الكبير من البنايات التى شيدت فى لندن ، فى السنوات العشرين التى تلت الحريق الكبير ، الذى وقع فى عام ١٦٦٦ ، ادى الى توفير الدافع المباشر لتنشيط الصناعات المتصلة بالبناء ، كما أثر بشـكل غـير مبـاشر فى الصـناعات الأخرى ، بدرجـة لا نجد مثيـلا لها فى القرون الأخـرى .

لقد كان نمو الراسمالية فى حد ذاته يدفع الى تطوير سـوقها ما فى ذلك شـك ، وقد تحقق ذلك عن طريقين : **أولهما** ، الارباح التى جنتهـا والمجالات التى شجعت عليها ، **وثانيهما** ، عن طريق اتجاهها الى تحطيم الاكتفاء الذاتى للوحدات الاقتصادية القديمة مثل القرى الاقطاعية ، لتجذب الجانب الأكبر مـ نالسكان وحاجاتهم الى فلك المبادلة . ومن ثم كان ظهور الزراعة الرأسمالية فى انجلترا فى القرن السادس عشر وما صـحبه من ظهور طبقة من الفلاحين الميسـورين ، الذين ارتبطـوا بالسوق كبـاعة ومستهلكين معا ، أمرا على جانب متميز من الاهمية . ويلاحظ — على سبيل المثـال — ارتفاع مستوى وسائل الراحة فى بيوت الفلاحين الميسورين ، خلال ذلك القرن ، فى كثير من انحاء انجلترا ، وخاصة فى المنـاطق التى شـاعت فيها تربية الأغنـام ، ويتجـلى ذلك فى تأثيث بيـوت اولئـك الفـلاحين .

ولكن الاستثمار فى الصناعات الجديدة أو التوسع فى الصـناعات القائمة — فى بداية عصر الصناعة — حدت منه الفكرة التى سادت عندئذ ، والتى كانت تذهب الى أن سوق السلع محدودة ، وان المشروعات الجديدة تستطيع ان تحقق النجاح اذا فتحت أسواق جديدة فى الخارج ، أو حصلت على امتيازات سياسية تساعدها على شـق طريقها بنجاح فى الأسـواق القائمة على حساب منافسيها . وكان يجب أن تمحى فكرة ضرورة ايجـاد « مخرج » للمنتجات الصناعية ، وما ارتبط بها من تهيب تجارى ، حتى تشيع روح التفاؤل التى كانت عنصرا جوهريا للانشطة الرائدة فى عصر الثـورة الصناعية ، ويفسح المجال أمام النمو المتزايد فى قوى الانتاج الصناعى ،

الذى اتاحت الثورة الصناعية الفرصة أمامه ، كما كان من الضرورى أن يأخذ السوق فى اتساعها أبعادا لم تكن لها من قبل فى عهد الصناعة الحرفية . ولكن من المفهوم أن البرجوازية ــ بما فيها القطاع الأكثر اهتماما بالمشروعات ــ كانت تتطلع الى تنظيم التجارة والامتيازات السياسية ، حتى تضمن أن تعود مشروعاتها عليها بالربح ، وذلك قبل أن تصبح الامكانيات الكبيرة لعصر الآلات الجديد ، والتقسيم الجديد للعمل الذى جلبته تلك الآلات ، واضحة للعيان .

٣

اختلف الاقتصاديون فى تقدير أهمية اتساع سوق الصادرات بالنسبة للمرحلة الثانية للتراكم البدائى ، التى ميزناها عن الفكر الاقتصادى الخاص بالاستثمار الصناعى فى المرحلة الأولى ، فذهبوا الى أن اتساع سوق الصادرات ، يحتل مكانا متواضعا فى عملية التراكم . وعلى اية حال، اصبح التأكيد على تلك الظاهرة أكثر وضوحا فى الفكر الاقتصادى على مر الزمن ، ولم يكن ذلك التأكيد من ناحية أخرى ــ يميز ما يسمى بالمدرسة التجارية ، عن المدارس التى تلتها فى أواخر القرن الثامن عشر ، وخلال القرن التاسع عشر ، ولكن ميزها تأكيد من نوع آخر .

فقد اعتبر آدم سميث ومدرسته اتساع الأسواق لازما لنمو الانتاج والاستثمار ، ولم يكن يختلف فى ذلك مع سابقيه . وكانت المدرسة كلاسيكية أكثر تفاؤلا بالنسبة لقدرة السوق على النمو ، مع تقدم الصناعة وتقسيم العمل سواء بسواء ، غير انهم عرفوا الكثير عن أهمية ذلك النمو . ويتميز الكتاب الاقتصاديون الذين ظهروا فى الفترة السابقة على القرن الثامن عشر ، عن أقرانهم الذين ظهروا منذ ذلك القرن ، باعتقادهم أن التنظيم الاقتصادى شرط أساسى لتحقيق أى ربح من التجارة ، وللابقاء على نسبة الربح بين الاسعار فى سوق الشراء والأسعار فى سوق البيع . وكان هذا الاعتقاد يمثل جانبا كبيرا من فكرهم ويقوم على اساس افتراضى، ويعد تعميما غير قابل للمناقشة يتصل بالنظام الاقتصادى المعروف لهم .

ولم يكن النفوذ السياسى شرطا ضروريا بالنسبة للطبقة البرجوازية الناشئة ، لتحقيق تقدمها فى عصر التراكم البدائى فحسب ، بل أن ريع الأرض كان الشكل الطبيعى الوحيد للفائض فى مجتمع يقوم على اسلوب الانتاج الصغير ، ولا تزال الصناعة فيه عند أولى مدارج تطورها ، تعتمد على استخدام العمل المأجور . وهى فكرة نجدها ــ فى أكمل صيغة لها ــ ضمن افكار مدرسة الطبيعيين الفرنسية الشهيرة فيما يتعلق بالعمل المنتج

والعمل العقيم . فكانت انتاجية العمل لا تزال منخفضة ، ونادرا ما كان عدد العمال الذين يستخدمهم الراسمالى الواحد كبيرا . وبذلك يصعب علينا أن نتصور امكانية تحقيق أرباح جوهرية بصـــورة « طبيعية » ، عن طـــريق الاستثمار فى الانتاج . وجرت العادة على اعتبار الفائدة ، ابتـــزاز للمنتج الصغير على حساب حاجته أو اقتطاع من ريع الأرض ، ومن ثم نظمـــت بواسطة المبدأ القائل « ريع اكبر مســـاحة من الأراضى يستطيع مال الربا أن يجنيـــه » (٣٣) .

فاذا تعرض التجار أو المشتغلون منهم بالاستثمار فى ورش الصناعة اليدوية لمنافسة مطلقة فأى مصدر للربح يتبقى لهم ؟ قد يكفى الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ، لتغطية نفقات التاجر ويوفر له ــ اذا حالفه الحظ ــ ما يكفى لسد حاجته المعيشية . غير أنه كان من الصعب على الكتاب المعاصرين أن يروا امكانية تكوين ثروة متواضعة فى ظل المنافسة المطلقة . ومن ثم لا نعجب عندما نجد الربح ــ فى تلك الفترة ــ يعد ثمرة المضاربة الناجحة التى تحقق الاستفادة من فروق الأسعار ، ذلك الربح الذى قـــد يختفى بسرعة اذا ازداد عدد الأفراد المقبلين على شراء السلع من اجـــل بيعها . فكان تجار تلك القرون يشبهون أصحاب الامتيازات الصناعية اليوم، فيخشون اولئك الذين ينافسونهم ، ويهددونهم بانتزاع ثمرة مشروعاتهم ، مما يسفر عن احباط تلك المشروعات .

وبدون تحديد عدد المشتغلين بالتجارة وحماية فروق الأسعار بين ما يشتريه التاجر ويبيعه يحرم رأس المال التجارى من ضربات الحظ المفاجئة، ولا يتوفر له مصدر مستمر للدخل . فالمنافسة وفائض القيمة قد لا يتلازمان طويلا ، ولذلك كان من الطبيعى افتراض أن معين التجارة والصناعة قد ينضب ، وانهما قد تفقدان الحافز على المغامرة لاستثمار الامـــوال فى ذلك المجال اذا غاب التنظيم عنهما ، ولا تستطيع الطبقة البرجوازية أن تلتمس الى الوجود سبيلا .

وحتى يحدث التقدم التقنى الضرورى لزيادة انتاجية العمل ، فان الفكرة القائلة بوجـــود فائض انتاج صناعى مستمد من استثمار رأس المـــال فى استخدام العمل المأجور ، كوظيفة اقتصادية « طبيعية » ، والذى لا يحتاج الى تنظيم سياسى او احتكارى لايجاده أو المحافظة عليه ، لا تكاد تجـــد ما تستند اليه . أضف الى ذلك أن فكرة الموضوعية الاقتصادية (اقتصاد يعمل

---

(33) W. Petty, Economic Writings, vol. 1, 48; cf. also Turgot, The Formation and the Distribution of Riches, Sections, lvii, JViii,

وفق قوانين من صنعه ، بصورة مستقلة تماما عن الارادة الواعية للانسان) التى تمثل جوهر الاقتصاد السياسى الكلاسيكى ، لا تكاد تحرز تقدما ، ما بقى فائض القيمة يعتمد فى انتاجه على التنظيم الواعى .

ويدخل ذلك كله — كما ذكرنا — ضمن الفكر التجارى ، والشكل الذى عبر به كتاب المدرسة التجارية عن أفكارهم يبدو أقل تجانسا من أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين فى تأكيدهم على « مبادىء النظام التجارى » ، كما تتمثل فى تلك الأفكار . فتنوعت السياسات التى تبنوها ، وذهب بعضهم الى القول مع شومبيتر بانكار وجود (سياسة تجارية تتضمن أى أهداف أو أغراض اقتصادية محددة) (٣٤) . والنقود هى الخط العام الذى يتركز عليه الانتباه فى كتاباتهم ، التى ان لم تكن مرادفة للثروة ، فانها على أية حال عنصر جوهرى أساسى فى ثروة الأمة . وهى الفكرة التى عدها آدم سميث ضربا من المحال ، والتى أعاد اللورد كينز اليها اعتبارها عندما اعترف بالإرتباط البديهى بين وفرة النقود وانخفاض معدلات الفائدة فى دفع عجلة الاستثمار والعمالة . وهنا أيضا نجد كتابا ينكرون على المدرسة التجارية هذا العنصر من عناصر الوحدة فيقرر ليبسون أن « تراكم الأموال لم يكن من بين أسس المدرسة التجارية .. وأن البناء الرئيسى للفكر التجارى (١٥٥٨ — ١٧٥٠) قام على ما يشبه مفهوم ميداس للثروة » (٣٥) . وربما صح ذلك التأكيد على أن الفائدة التى تعود على الأمة من امتلاك كمية كبيرة من المعادن الثمينة ، لا تعد عنصراً رئيسيا أو عاما فى أفكار التجاريين كما كان يعتمد من قبل . ويصدق ذلك على الكتاب التجاريين المتأخرين الذين يتميزون عن « مدرسة السبائك » القديمة ، التى كانت تعتبر اجتذاب « الكنوز » الهدف الرئيسى للتجارة الخارجية . غير أن تدفق الذهب والفضة فى القرن السابع عشر كان هدفا استمروا فى السعى اليه — من حين لآخر — مهما ادعوا أن اهتمامهم بالملكية يفوق اهتمامهم بالمال كعامل لدفع عجلة التجارة، وأمسكوا عن التأكيد عليه قبل أن يبلغ القرن نهايته .

وكان المفكرون التجاريون يستخدمون — على الأرجح — قاعدة تقليدية ، يعتبرونها مفيدة — من نواحى أخرى — عند معالجتهم للمنفعة التى تعود من وراء اجتذاب الكنوز الى النظام التجارى ، تماما كما كان الاقتصاديون المتأخرون يستخدمون قاعدة الحد الأقصى للمنفعة ، لتبرير سياسة حرية العمل Laissez-faire . ويبدو واضحا أن خلق توازن فى صالح التجارة عن طريق التوسع فى الصادرات مع عدم ارتباط ذلك بادخال

(34) Schumpeter, Business Cycles, vol. 1, 234.

(35) Lipson, Econ. History (3rd Edn.), vol. 11, lxxx, lxxxvii.

البضائع الاجنبية الى السوق الوطنية ، كان الشغل الشـــاغل للكتاب الاقتصاديين فى القرن السابع عشر ، كما انه اضفى على كتاباتهم طابع الاتساق . فقد كان الهدف العام لتلك المدرسة التوسع فى الصـــادرات ، باعتبارها اضافة خالصة الى حجم المبيعات فى السوق الوطنية المحدودة ، التى تفتقر الى المرونة . وكان تدفق المعادن هو الشرط الضرورى لتحقيـــق مثل ذلك التوازن التجارى (فى غيبة الاستثمارات الخارجيـــة) . ولكن الهدف الرئيسى الذى كانوا يسعون اليه ، هو ايجاد سوق اضافية للســـلع وليس للمعادن التى كانت مجرد وسائل لتحقيق ذلك الهدف .

ومن الواضح أنهم بينما اقاموا نظريتهم على اساس ايجـــاد ميزان تجارى ملائم ، اهتموا ــ بنفس الدرجة ــ بالفوائد التى تعود من وراء الحصول على شروط مناسبة للتجارة ، اي الشراء بثمن بخس والبيع بثمن مرتفع . وبينما كان الميزان التجاري محل تقديرهم ، كانت الشروط التجارية المناسبة هامة وتشغل ــ فى بعض الاحيان ــ جانبا كبيرا من اهتمامهم . ولم يناقشوا العلاقة بين الاثنين الا نادرا ، كما لم يهتموا بتوضيحها .

لكن بعض الكتاب ذكروا أن معيار الأهمية ليس فى مقدار المـــال الذى يتوفر فى بلد ما ، ولكن الاهم من ذلك مقدار المال الذى يتوفر فى ذلك البلد بالنسبة لما تملكه البلاد الاخرى . وابرز مثال لذلك قول كوك : « اذا لم تكن ماليتنا اكثر من مالية الامم المجاورة لنا ، فاننى لا اهتم اذا كنا لا نملك سوى خمس المالية التى لدينا الآن » (٣٦) . فمن المتوقع أن الميزان التجارى المناسب ، الذى يجلب الذهب الى البلاد ، يؤدى الى رفع مستوى الأسعار فى السوق الوطنية ، كما يؤدى الى تخفيض مستوى الأسعار فى البلد الذى نزح منه الذهب ، فتنخفض ــ بالتالى ــ أسعار المنتجـــات التي تستورد من الخارج ، وتزيد اسعار السلع المصدرة .

وكان لوك ــ على سبيل المثال ــ واضحا عندما اعتبر ذلك جوهـــر المسألة عنده ، وقال أن الضرر الذى يعود على البلد الذى تقل امواله عما لدى الأمم الأخرى ، يتمثل فى أن « ذلك يجعل بضائعنا الوطنية تباع بثمن بخس ، ويجعل كل البضائع الأجنبية غالية الثمن » . ومنذ وقت مبكر أوضح هيلز ومالنز ، أن اهتمامهم الرئيسى لا ينصب على كمية الصادرات ، ولكنه ينصب على العلاقة بين أسعار التصدير والاستيراد ، عن طريق استعراض مضار تخفيض قيمة العملة الانجليزية ، على سعر الصرف الاجنبى (نتيجة تخفيض العملة الذى أبدى هيلز مخاوفه ازاءه ، والمضاربة فى سوق الصرف

---

(36) Coke, Treatise, III, 45; Cit. Heckscher, op. ct., 239.

الأجنبى على حد ظن مالينز) مما يجعل الصادرات الانجليزية « رخيصة جدا » ، والبضائع الاجنبية غالية جدا . وبعبارة اخرى ، لم تكن السياسة التي روج لها اولئك الكتاب تختلف عن سياسة رفع قيمة العملة الحديثة ، (رغم أن ميسلدن قدم اقتراحا مناقضا — في وقت من الأوقات — دعا فيه الى رفع قيمة العملات الأجنبية ، لمنع الأجانب من الشراء من انجلترا) .

واذا ارتفعت الأجور — وكذلك الاسعار — فى البلاد نتيجة اجتذاب الاموال ، فان الفائدة التى تعود على التاجر او الصانع تقل بالطبع ، نتيجة ارتفاع تكلفة الصادرات . ولكن يبدو ان المفكرين التجاريين افترضوا أن التنظيمات الاقتصادية التى تفرضها الدولة ، تضمن عدم حدوث ذلك كما انهم بذلوا اهتماما محدودا بالآثار الممكنة التى قد تنتج عن مثل هذهالسياسة نتيجة تدهور سعر الطلب ، الذى يستطيع المشترى الأجنبى أن يدفعه ، أو يرغب فى دفعه فى السلع المصدرة الى سوق بلاده ، ومن ثم تتسبب فى رد فعل فى اتجاه ايجاد فائض فى الواردات .

وثمة اشارة الى ذلك الاعتراف ، وردت فى احدى فقرات كتاب مان « المالية الانجليزية والتجارة الخارجية » ، ذكر فيها أن « جميع الناس يوافقون على أن وفرة المال فى مملكة ما ، يجعل بضائعها الوطنية اغلى ثمنا ، بقدر وفرة دخل بعض الناس من أرباحهم ، ولذلك فهى منافية للمنفعة العامة فيما يتعلق بكمية التجارة ، لأنه كلما توفرت الأموال ادى ذلك الى ارتفاع اسعار السلع ، وكلما ارتفعت اسعار السلع انخفض استخدامها واستهلاكها » (٣٧) . ويذكر هيلز خلال الحوار الذى اداره بين « الطبيب » و« الفارس » ، حول موضوع الانتقام ، أن الصادرات الانجليزية ضرورية بالنسبة للاجانب . مما يشير الى أن ازدياد انكماش الطلب الأجنبى على البضائع الانجليزية كان أمرا مسلما به بين كتاب ذلك العصر . ويتحدث مان فى موضع آخر عن بيع الصادرات بأسعار مرتفعة ، فيشير الى أن « ارتفاع الأسعار لم يؤد حتى الآن الى انخفاض كمية المبيعات » .

ولا يتضح — للوهلة الأولى — سبب افتراضهم انكماش الطلب الاجنبى بتلك السهولة ، على حين كان السبب الرئيسى الذى جعلهم يعتقدون أن الصادرات تستطيع أن تشق طريقها فى اسواق البلاد الأخرى بأسعار مرتفعة ، دون أن يترتب على ذلك انخفاض فى كمية التجارة ، يرجع الى أن ظروف القرن التاسع عشر لم تدر بخلدهم ، حيث أصبحت الأسواق

---

(37) Mun, England's Treasure, Pol. Econ. Club Ed. of Tractson Commerce, 138.

البديلة متاحة — بصفة عامة — للبلاد ، ولكنهم كانوا يأخذون فى اعتبارهم الظروف التى يمارس فيها ضغط على البلاد الأخـري التى تتجه اليهـا التجارة الانجليزية ، قد يصل الى حد الارغام .

لقد كانت سياستهم تعتمد فى نجاحها — بشكل رئيسى — على تطبيقها على نظام التجارة الاستعمارية ، حيث كان باستطاعة النفوذ السياسى ان يضمن للبلد المستعمر احتكار السوق . ويكمن مغزى النظريات التجارية — التى وضعها المفكرون التجاريون — فى تطبيقها على النظام الاستعمارى غير المستقل . ويمكن اضافة نقطة أخرى الى دفاعهم ، اذا أخـذنا فى الاعتبار انهم يتحدثون بلسان راس المال الصناعى ، أكثر من تعبيرهم عن راس المـال التجارى ، (أو لعلنا نستطيع القول أنهم يتحدثون باسم راس المال التجارى الذى كان قد استحوز على مصالح مباشرة فى الانتاج) . ولأن التجارة التى دارت بخلدهم ، كانت تعنى تبادل المنتجـات الصناعية الانجليزية ، بمنتجات المستعمرات التى كانت تتضمن المواد الخام بصـفة رئيسية ، وبذلك دخلت كعنصر فى تكلفة الصناعة . ومن ثم كانت اى شروط مناسبة للتجارة ، تؤدى الى تخفيض تكلفة الانتاج الصناعى بالنسـبة لأسعار البضائع المصنعة ، مما يترتب عليه زيادة الأرباح الصناعية .

فقد كانت المنتجات الصناعية محور اهتمامهم عندما كانوا يتحدثون عن زيادة الصادرات ، وكان اهتمامهم بضغط حجم الواردات لا يمتد الى استيراد المواد الخام ، (ولكن العكس) ، وهو ما تشهد به كتابات الكتاب المعاصرين. وعرف كولبير « مجمل عمل التجارة » ، بأنه يرتكز فى « تسهيل اسـتيراد السـلع التى تخـدم الصـناعة الوطنية ، وفرض الحظر على السـلع المصنعة (٣٨) . وتمثل جانب من دفاع مان عن تجارة شركة الهند الشرقية ، والترخيص الذى حصلت عليه لتصدير السبائك ، فى أن تلك التجارة جلبت المواد الخام للصناعة . وأعلن كوك أن البضائع المستوردة ، قد تفـوق قيمة المال ، اذا استخدمت فى الصناعة . وابدى جون هيلز أسفه — منذ وقت مبكر — على تصدير المواد الخام ، وكرر المطالبة بفرض قيود على تصدير الصوف الخام ، واطلاق حرية تصدير القمح لعلاج الكساد الزراعى .

واصبحت الاجراءات الرامية الى التحكم فى انتاج المستعمرات، فضلا عن الوسائل الجبرية التى كانت تتخذ سبيلا لخدمة حاجات البلد المستعمر ، موضع اهتمام السياسة التجارية عند نهاية القرن السابع عشر وخـلال النصف الأول من القرن الثامن عشر . فقد جاء فى تقرير لمفوض التجارة

---

(38) Heckscher, op. ct., 146.

والزراعة عام ١٦٩٩ أن « النية اتجهت الى وضع أسس زراعاتنا فى أمريكا، بحيث لا ينتج السكان الذين يشتغلون بتلك الزراعات ، شيئا يماثل انتاج انجلترا » . واتخذت الخطوات الكفيلة بتحريم انتاج المستعمرات لبضائع مصنعة ، تنافس انتاج الصناعة الانجليزية الذى يصدر للخارج ، ومنع تصدير الكثير من منتجات المستعمرات الى الأسواق غير الانجليزية . وكان يرتجى من وراء ذلك أن تمسك انجلترا بزمام تجارة المستعمرات . وعلى سبيل المثال ، منع سكان المستعمرات الامريكية من تصدير البضائع الصوفية بموجب مرسوم صدر فى عام ١٦٩٩ ، بينما اقتصر تصدير التبغ والسكر من تلك المستعمرات على انجلترا والمستعمرات الانجليزية الأخرى .

وخلال تولي روبرت والبول رئاسة الوزراء ، منحت الاعفاءات الجمركية لصناعات مثل صناعة الحرير ، لتشجيع تصديرها الى الخارج ، بينما الغيت الجمارك المفروضة على المواد الخام مثل مواد الصباغة والقنب الهندى والأخشاب . ولكن حرمت صناعة القبعات فى المستعمرات ، لصالح الصناعة الانجليزية . وحظر على ايرلندا تصدير المنتجات الصوفية ، حتى لا تنافس المنسوجات الصوفية الانجليزية فى الأسواق الاوربية ، كما حرم عليها الاتجار مع المستعمرات الأخرى الا من خلال لندن (٣٩) .

وحدد لورد سترافورد سياسته فى ايرلندا عام ١٦٣٦ بأنها تهدف الى « احباط الارهاصات الصغيرة لصناعة المنسوجات .. بقدر استطاعتى » ، حيث أنه « يخشى جانبها اذ قد تضر بتجارتنا ذاتها عن طريق انقاص مبيعاتنا من الاقمشة ، كما انهم سيجدون أنفسهم فى حاجة الى جلب الأقمشة من عندنا ما داموا لا ينتجون الصوف بأنفسهم » (٤٠) . كما ذكر المؤرخ الاقتصادى لايرلندا — فى القرن التاسع عشر — أن « الفلاح الأيرلندى الذى كان يتولى تربية الأغنام ، وكذلك تاجر الصوف الخام ، كانا يلزمان بعدم تصدير صوفهم الى أى مكان آخر بخلاف انجلترا ، ومن ثم يمكن باستطاعتهم أن يثبتوا السعر عند الحد الأدنى الذى يناسبهم » (٤١) . وبينما سمح باستيراد الحديد الغفل والقضبان الحديدية من المستعمرات فى عام

---

(39) C.F. Brisco, Econ. Policy of Robert Walpole, 160, 185.

(40) English Economic History: Select Documents, Ed. Bland, Brown, Tawney, 47.

(41) G. O'Brien, Econ. Hist. of Ireland in the Seventeenth Century, 186.

١٧٥، لصالح صناع الحديد الانجليز ، فرض الحظر على اقامة المسابك أو افران الصهر فى المستعمرات ».

وعلى حد قول احـد الكتاب ، كانت السياسة السـابقة « تدل على زياده تدخل المدينه فى شئون الدولة » (٤٢) . فقد كانت تلك السـياسة الاحتكاريه تشبه السياسه التى مارستها المدن فى علاقاتها مع الريف المحيط بها فى المراحل الأولى لتطورها . وكذلك العلاقة التى قامت بين التجار المشتغلين بالصناعة الذين كونوا الشركات الاحتكارية من ناحية ، والعمال الحرفيين من ناحية أخرى . كما كانت استمرارا لما كان يعد ـ دائما ـ الهدف الرئيسى لسياسة الاحتكار . وثمة ما يماثلها فى سياسات مدن مثل فلورنسا او البندقية او أولم أو بروج أو ليوبك فى القرنين الثـالث عشر والرابع عشر ، وهى الظاهرة التى اطلقنا عليها اسم « استعمار المدينة » فى الفصول الأولى من هذا الكتاب .

وتم تحقيق الهدف الذى يرمى الى تخفيض تكلفة الصناعة المحلية عن طريق الاحتفاظ بالأجور عند ادنى حد لها ، تلك السياسة التى يشير اليهـا الاستاذ هكشر ـ بدقة ـ على أنها « تحقق ثراء البلاد عن طريق افقـار غالبية رعاياها » ، وأنها « تتجه الى الاحتفاظ بجماهير السكان عند مستوى معين من الفقر ، حتى تجعلهم دواب حمل جيدة لقلة » من مواطنيهم (٤٣) .

غير أن التنظيمات الاحتكارية بدأت تمتد الى المستعمرات ، التى كان عليها أن تظل موردا للمنتجات الزراعية الرخيصة ، لمصلحة الصـناعة المتنامية ، فى اقتصاد الدولة المستعمرة . وكان مبرر تلك السياسة ، تأثيرها الكبير فى خلق فرص متزايدة للربح لصالح رأس المال الصناعى ، عن طريق رفع مستوى أسعار المنتجات الصناعية ، وخفض مستوى أسعار المنتجات الزراعية ، ضمن اطار اقتصاد منضبط يجمع ما بين الدولة المسـتعمرة ومستعمراتها (٤٤) . ذلك التأثير الذى يترتب عليه (كما رأينا) تحقيـق فائض فى صادرات الدولة المستعمرة ، قد يؤدى الى امتصاص الذهب من البلد المستعمر وزيادة تدفق الذهب على الدولة المستعمرة .

وفى ضوء هذا المخطط ، الذى يرمى الى خلق ندرة فى أسـواق البيع ، ورخص ووفرة فى أسواء الشراء يتحقق « الخوف من البضائع » ؟ ويتأكد القول الذى يذهب الى ان « أحدا لا يستطيع أن يحقق الكسب الا على

(42) N.S.B. Gras, Introduction to Economic History, 201-2.
(43) Heckscher, op. cit., vol. II, 153, 166.
(44) James Mill, Elements of Pol. Economy, 3rd Ed., 213.

حساب خسارة الآخرين » ، وبذلك يمكن فهم ما أكد الأستاذ هكشر على أنه الجوهر الأساسى للفكر التجارى .

وكانت تلك السياسة — شأنها شأن غالبية المشروعات الاحتكارية — تتعرض لمخاطر انخفاض حجم المبيعات مع زيادة أسعارها . ولكن الوصول الى هذه النتيجة — أو تجنبها — يعتمد على مدى نجاح الضغوط الاقتصادية والسياسية ، فى تخفيض التكاليف فى المستعمرات ، عن طريق ارغام تلك المستعمرات على العمل بجد لتوفير سلع للشراء بنفس الكمية التى كانت متاحة من قبل . وغالبا ما كانت تلك الضغوط السياسية كافية — بلا ريب — لارغام تجارة المستعمرات على الاستمرار ، مع تخفيض الربح نتيجة الابتزاز .

وكانت الرحلات الكشفية فى عصر تيودور (على حد تعبير سومبارت) « ليست فى أغلب الأحوال الا حملات غزو فائقة التنظيم ، لنهب الأراضى الواقعة فيما وراء البحار » . واستخدمت نفس العبارة فى فرنسا للاشارة الى الملاحين ، والقراصنة ، و« الرجال الذين ارسلوا سفنهم التجارية فى القرن السادس عشر من دييب أو الهافر أو روين أو لاروشيل الى أفريقيا وأمريكا ، وكانوا بحارة وقراصنة فى نفس الوقت » (٤٥) . وكما لاحظ الفريد مارشال « كان من النادر أن تجلب الفضة والسكر الى أوربا دون اراقة دماء » .

ولم تكن السياسة الاستعمارية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر تختلف الا قليلا — فى قسوة وضراوة استغلالها — عن السبل التى اتبعها الصليبيون وتجار المدن الايطالية المسلحون فى سلب الأراضى البيزنطية فى الشرق . واشتد الضغط على الفلاحين الهنود لتربية دود القز ، من أجل انتاج الحرير الخام للتصدير . واستنكر بورك Burke تصرفات « الأيدى التى انتزعت القماش فى الهند من فوق الأنوال ، أو سلبت فلاحى البنغال نصيبهم القليل من الأرز والملح .. وأشارت الاسهم الكبرى لشركة الهند الشرقية الى أنها حولت قوتها على مر الزمن الى أرباح ، وكانت شركة خليج هدسون تشترى فراء السمور فى مقابل بضائع قيمتها سبعة أو ثمانية شلنات . وباع الروس الاواعى الحديدية الى أهالى الالتاى مقابل ما يساوى ملؤها من جلود السمور . وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية تدفع لمنتجى الفلفل — من الوطنيين — عشر الثمن الذى كان يباع به فى هولندا . واشترت شركة الهند الشرقية الفرنسية بضائع فى عام ١٦٩١ مقابل ٤٨٧,٠٠٠

---

(45) Sombart, Quintessence of Capitalism, 70, 72.

جنيها ، وباعتها فى فرنسا بمبلغ مليون و...ر..٧ من الجنيهات .. وكانت تجارة الرقيق مصدرا آخر لثروات طائلة فى المستعمرات . فقد كانت زراعة قصب السكر والقطن والتبغ تعتمد على عمل العبيد » (٤٦) .

وقيل عن بريستول أنه « لا توجد فيها طوبة الا وكانت مشيدة بملاط من دم العبيد » (٤٧) . ولم يقتصر الأمر على تصدير المذنبين، والأطفال المتسولين، والصعاليك الى المستعمرات لسد حاجة العمل ، بل اصبح اختطاف الأطفال — لنفس الغرض — تجارة مربحة ساهم فيها الحكام وسيدات البلاط (٤٨) . « ولم تكن الشركات التجارية الكبرى تختلف عن شركات جنوة التى كانت سابقة عليها ، فيمكن أن توصف بأنها قد شنت غزوات شبه حربية ، دعمتها الدولة ، وأسبغت عليها حقوق السيادة »(٤٩) .

فكان النظام التجارى — باختصار — يمثل استغلال الدولة المنظم للتجارة ، الذى لعب دورا — على جانب كبير من الأهمية — فى تكوين الصناعة الرأسمالية ، فكانت تلك هى السياسة الاقتصادية الضرورية فى عصر التراكم البدائى . وبلغ من أهميتها — فى ذلك الوقت — أن بعض الكتاب التجاريين كانوا يعالجون مكاسب التجارة الخارجية باعتبارها الشكل الوحيد للفائض ، ومن ثم يعدونها المصدر الوحيد لكل من التراكم ودخل الدولة (وعلى العكس اكد الطبيعون على الريع باعتباره المنتج الصافى) .

وعلى سبيل المثال ، أعلن مان أنه اذا رغب الحاكم « فى جمع كمية من المال ، أكبر مما يجنيه من ترجيح كفة ميزان تجارته الخارجية ، فانه يلحق الأذى برعاياه ، ويجعلهم يصبحون عبئا عليه » (٥٠) . وذكر دافينان أن التجارة الداخلية لا تحقق ثراء الأمة ، ولكنها تنقل الثروة من شخص الى آخر ، بينما تمثل التجارة الخارجية اضافة خالصة الى ثروة البلاد . ومن الواضح أن دافينان يعنى بقوله « اضافة خالصة لثروة البلاد » زيادة الفائض تماما كما فعل الطبيعيون ، عندما اعتبروا « انتاجية » الزراعة ، نقيضا « لعقم » الصناعة .

وفيما يتصل بالشروط المنظمة للتجارة ، نجد اختلافا أساسيا فى البعد

---

(46) Nussbaum, op. cit., 123.

(47) Eric Williams, Capitalism and Slavery, 61.

(48) J.E. Gillespie, Influence of Oversea Expansion on England to 1700, 23-7.

(49) Sombart, Quintessence, 73.

(50) Mun, England's Treasure by Forraign Trade, 68.

بين الفكر الاقتصادى — فى ذلك الوقت — والفكر الاقتصادى المتأخر ، الذى صيغ على النمط « الكلاسيكى » ، وهو الاختلاف الذى تردد المعلقون المحدثون فى تقبله . فقد جرت عادة الاقتصاديين المحدثين على التعامل بجداول العرض وجداول الطلب التى تعد عوامل ثابتة فى القضية التى يعرضون لها ، كما انهم يرتبطون بمواقف فكرية اساسية معينة لافراد مستقلين ذاتيا . وترتب على ذلك اعتبار أن رفع الأسعار بالنسبة للمشترين ، أو تخفيض الأسعار بالنسبة للموردين بواسطة الاحتكارات ، يؤدى — بالتالى — الى انقاص المشتريات أو المبيعات : وثمة نقاش متزايد فى السنوات الأخيرة حول « منحنيات العرض المنحدر » (وخاصة فى حالة العمل) ، وحول « التأثير الممكن على الدخل » ، و« التأثير البديل » لتغير الأسعار ، وامكانية حدوث تحول فى جداول الحاجة للمستهلكين ، نتيجة للاعلانات ، أو للضغط المتزايد لوسائل البيع .

غير أنه من الصعب التخلص من العادات الفكرية التقليدية ، وقد تمسك الكتاب الاقتصاديون — الذين ينتمون الى المدرسة التجارية — بتقاليد مختلفة ، فكان تصورهم لأحوال العرض والطلب ، يشبه ما نسميه اليوم « المنتجات النظامية » ، فرأو فيها المرونة الشديدة فى مواجهة الضغوط السياسية . ويبدو أن تغيير الأحوال التى تتحكم فى شروط التجارة لصالح شخص ما — اى تضع السوق فى قالب يخدم مصلحته كان الهدف الطبيعى للسياسة التجارية ، واصبح الشغل الشاغل لواضعى تلك السياسة .

وفيما يتعلق بالسوق الداخلية ، يفترض أن الخبرة قد علمتهم ، أن مثل تلك الاجراءات ، تتوقف بسرعة عند حد معين ، وخاصة عندما يكون الميدان قد شغل بالامتيازات القائمة والتنظيمات الاحتكارية . وهنا لا يستطيع التاجر أن يوسع مجال نشاطه الا اذا كان ذلك على حساب غيره ، ولذلك اعتبرت التجارة الداخلية عاجزة عن تحقيق فرص أكبر للربح ، اذا فرض عليها المزيد من القيود . ولكن الوضع كان مختلفا فى الاراضى البكر الواقعة فيما وراء البحار ، بسكانها الوطنيين الذين يستغلون ويستعبدون ، والمستوطنين المستعمرين المستقرين اقتصاديا ، حيث كانت امكانات التجارة الجبرية ، والسلب تبشر بالثراء الواسع .

٤

لعل الخلافات بين المتقدمين والمتأخرين من كتاب المدرسة التجارية ، أكثر وضوحا من نقاط الاتفاق . ومن بين الخلافات البارزة ، موقفهم من حظر التصدير أو الاستيراد فى فترات متباينة ، وبصفة خاصة موقفهم من

مختلف أنواع السلع . ففى القــرنين الرابع عشر والخامس عشر ، نظمت السياسة الاقتصادية التصدير ، لا بالنسبه للمعادن الثمينة فحسب ، بل بالنسبة للمنتجات كالقمح والصــوف . ومن ناحية اخــرى ، اتجهت تلك السياسة الى تشجيع بعض الواردات (مثل الخمور التى كانت تسد حاجة الطبقات العليا فى المجتمع) . ورغم أن بعض تلك القيود ــ وبصــــفة خاصة تخفيض صادرات الصوف الخام ــ كانت لصالح الصناعة المحلية ، فان التأكيد على مثل تلك القيود كان يتناقض مع الفكرة الأخيرة ، اذ كان رخص الأسعار ــ فى تلك الفترة ــ يعد فضيلة من الفضائل ، وكان التصدير موضع شك لأنه لا يؤدى الى وفرة السلع فى البلاد .

ويتحدث الاستاذ هكشر عن تلك السياسة ، التى يسميها « سياسة العرض » على أنها جاءت نتاجا لظروف « الاقتصاد الطبيعى » الذى كشف عن الغرض الحقيقى للمبادلة والوفرة ، دون أن يحجبه « قناع النقود » . ولكن يبدو من المعقول افتراض أن التأكيد على رخص الأسعار ينتمى الى الفترة السابقة على نمو الصناعة الراسمالية ، عندما كانت انجلترا ــ بالدرجة الأولى ــ منتجة للمواد الغذائية ، والمواد الخام ، وكان من مصلحة المستهلك (وخاصة سكان المدينة) والتاجر ، أن تظل مصادر الطلب رخيصة وحتى عندما تطورت الصناعة فانها كانت تولى رخص المواد الخام اهتماما يفوق اهتمامها بتوسيع الأسواق الخارجية . وبينما كان التجار يهتمــون بتجارة التصدير استطاع أقوياء النفوذ منهم ــ مثل شركات الاحتكار ــ أن يحصلوا على تراخيص خاصة لهذا الغرض واستفادوا استفادة مباشرة من القيود التى فرضت على اشتغال الآخرين بتلك التجارة .

وتأخر التأكيد على فضائل التوسع فى التصدير ، حتى ظهرت مصالح صناعية قوية متميزة عن المصالح التجارية ، فكان من مصلحة الصانع أن تتسع سوق تصريف منتجاته بقدر الأمكان ، كما كان من مصلحته الحد من استيراد السلع المنافسة . وكان من مصلحته ــ حقا ــ تشجيع خفــض اسعار المواد الخام ، والمواد الغذائية الضرورية لعماله ، تلك الحقيقة التى رأينا المدرسة التجارية تضعها فى اعتبارها عندما روجتلتصدير المصنوعات، وتقييد استيراد السلع ، فيما عدا المواد الخام ، والسلع التى تسد حاجة الترف الاستهلاكى .

غير أن مركز الثقل انتقل من موضعه ــ على أية حال ــ وأصبح بيع الصادرات موضع الاهتمام الرئيسى . وعلى سبيل المثال ، كان القماشون ــ بعد تطور صناعة الأقمشة الصوفية ــ يقفون الى جانب حظر تصــــدير الصوف ، بينما كانت مصالحهم تقتضى التوسع فى تصدير الأقمشة الصوفية، تماما كما فعل المشتغلون بتجهيز الأقمشة (وهم منافسو شركة التجـــار

المغامرين ، الذين كونوا شركة « تجار الملك المغـامرين » فى عام ١٦١٤ لتصدير الأقمشة المصبوغة ، والذين لم تعمر شركتهم طويلا) فقد تحمسوا للتصدير ، ما دامت الصادرات لا تتضمن الأقمشة غير المصبوغة . وبينما قدم الدباغون وتجار الجلود التماسا فى القرن السابع عشر لرفع الحظر على تصدير الجلود ، قدمت شركة لندن لصـناعة الأحذية التماسا آخـر لتجديد الحظر ، على زعم ان تصدير الجلود « سوف يؤدى الى تدهور حال آلاف العائلات التى تشتغل بتصنيع الجلود ، والتى يزيد أفرادها مائة مرة، عن عدد الدباغين ومصدرى الجلود » .

وفى عام ١٦١١ أعلن جيمس الأول فى كتاب المعدلات سياسة « اعفاء وتحمل كل أنواع التجارة التى تخدم استقرار رعايا مملكتنا فى أعمـالهم (كالقطن الخام وغزل القطن والحرير الخام والقنب الهندى) » ، وانقاص الضرائب على المصنوعات الوطنية — فى نفس الوقت — مع ابقاء الحظر القائم على تصدير أنواع معينة من المواد الخام . وصدر مرسوم فرض الحظر بصفة خاصة على تصدير الصوف (رغم استمرار منح اعفاءات معينـة عن طريق بيع التراخيص الملكية لصالح المالية العامة) . واستمر العمل بتلك السياسة فى عهد كل من شارل الأول وكرومويل ، وادمجت ضمن مرسوم البرلمان فى عهد عودة الملكية (٥١) .

واعفى مصدروا الأقمشة من جميع الضرائب فى عام ١٧٠٠ ، وفرض حظر على واردات الحرير والبفتة من الهند وفارس والصين بعد نـزاع مع شركة الهند الشرقية ، واتهامها بأنها تستورد المنسوجات الشرقية لتعمـل على تحطيم الصناعة الانجليزية . واستمرت معارضة تصدير القمح حتى منتصف القرن السابع عشر ، وربما كان السبب فى ذلك تأثير سـعر القمح بشكل مباشر على ثمن العمل . ولكن عندما اتخذ الاستثمار الراسمالى فى الزراعة أبعادا واسعة — بعد عودة الملكية — استبدل بسياسة تقييد تصدير القمح سياسة فرض ضرائب على الواردات وتشجيع تصدير القمح.

وبذلك بدا كتاب القرن السادس عشر الذين دعوا الى اطلاق حرية تصدير المنتجات الصناعية وكأنهم مفكرون تقدميون ، يحررون الفـكر من التحيز المبتذل ، غير أن ذلك يعد تجاوزا للحقيقة ، لأنه كان من الصـعوبة بمكان أن تتفق آراء السبائكيين مع تقييد التصدير . ولأن الـكتاب الذين أشاروا الى التناقض ، وتناولوا العلاقة بين تدفق السبائك وفائض تصدير البضائع ، كانوا يعترضـون طريق نظرية التجـارة الخارجية . وكان من الطبيعى — بالنسبة لهم — افتراض أن « الكنوز » مرغوبة لذاتها ، حتى وان

(51) Lipson, op. cit., vol. III, 21-3.

كانت تلك الفكرة لا تلقى قبولا الآن ، لانتهــاء المرحلة التى كان التــراكم البرجوازى فيها يتخذ شكل اكتناز النقود أو السبائك أو شراء الأراضى ، كما أن التمسك بتلك الأغراض القديمة للتراكم ، يعوق الاستثمار الصــناعى الذى اصبح طابع البرجوازية . ولا نملك أن نوجه الكثير من النقد الى هذا الافتراض عندما نجــده يتلاءم مع ادعاء حماية السوق المحلية وفك عقال الصــادرات .

وتم التخفيف من سياسة تقييد تصدير السبائك نتيجة لتلك الآراء من ناحية ، ونتيجة لاصرار شركة الهند الشرقية (ربما بصورة أكبر) من ناحية أخرى . ويدور الجدل الأساسى — المتعلق بهــذا الموضوع — حــول أن الواردات التى تصدر فى مقابلها السبائك مرغوب فيهــا ، اذا كانت تلك الواردات تتكون من المواد الخام ، وينتج عنها التوسع فى الصادرات عن طريق تشجيع الصــناعة ، فتجلب — بالتالى — المزيد من الكنــوز الى البــلاد .

ولكن فى النصف الثانى من القرن السابع عشر بدأ يختفى تمــاما الافتراض القائل بأن اكتناز النقــود مرغوب لذاته ، وليس كأداة لتطــوير شروط تجارية أكثر جلبا للربح . وبهذا الصدد لا يؤخذ فى الاعتبار الــكم المطلق للنقود فى بلد ما كمتطلب أساسى للثراء ، ولكن يراعى مقدار المــال الذى يملكه ذلك البلد بالمقارنة بالبــلاد الأخرى .

ورغم أنه كان من النادر اغفال الرأى القائل بأن كل زيادة من الأموال فى رصيد بلد ما تعد نافعة ، فقد بدأ التأكيد على تلك الظاهرة يتحــول تدريجيا . فبينما كان دافينان — على سبيل المثال — يشايع وجهات نظــر السبائكيين ، بالقول بأن زيادة الصادرات التى تدفع قيمتها بالســبائك ، تحدد « الربح الذى تحققه أمة ما عن طريق التجارة » ، نجده يتحول كثيرا عن وجهة النظر القديمة ، الى القول بأن الذهب والفضة ليسا الا مجــرد « مقياس للتجارة » ، وأن « الانتاج الطبيعى أو الصناعى هو محور التجارة وأصلها » . وذهب الى أن القول بأن « الذهب والفضة أبعد من أن يكونا الشىء الوحيد الذى يستحق أن نطلق عليه اسم كنوز الامة أو ثروتها ، ففى حقيقة الأمر تأتى النقود فى مؤخرة ما اعتــاد الناس على احصــائه فى معاملاتهم مع البلاد الأخرى » ، وكان محور اهتمامه الرئيسى الفائدة التى تعود من وراء التوسع فى التصدير عن طريق الاحتفاظ بالتكلفة عند حــد منخفض (٥٢) .

(52) Devenant, Essay on the East India Trade, 1697, 31, and Discourses on Public Revenues, 15-16, also Lipson, Economic History of England, vol. III, 65-6.

ولا يعنى ذلك أن آراء مفكرى تلك الحقبة ـ التى دارت حول آثار السياسة التجارية ـ لم تكن مشوشة من نواحى عدة : فالطابع المميز لكل الأيديولوجيات أنها على حين تعكس وتفسر عالمها المعاصر ، فان ما تعكسه يختص ـ فى نفس الوقت ـ بزاوية معينة ، ومن ثم تخفى الحقيقة وتشوهها . لقد ألقى الضوء على علاقات معينة ـ فى المراحل التاريخية التى تعرض لها أولئك الكتاب ـ بينما غابت علاقات أخرى عن أنظارهم ، وأصبح يكسوها الغموض . ولا تكاد أيديولوجية تلك الفترة ـ التى شهدت بداية ظهور رأس المال الصناعى ـ أن تركز على الافتراض القاطع الذى يذهب الى أن الخير كل الخير فى زيادة أرباح طبقة معينة الى أقصى حد ممكن .

وما دامت تلك الايديولوجية قد ظهرت فى شكل المبدأ القسائل بأن التجارة يجب أن تخضع للمصالح العامة للدولة ، وتجلت السلطة الحاكمة فى شخص الملك ، فانه من المنطقى أن نربط معاملات التجار الذين كانت أرباحهم تقاس بمقدار المال الذى يتبقى بعد انجاز كل عمليات البيع والشراء بالمعاملات الاقتصادية للملك . وكلما كان تفكير الكاتب واتعيا كلما كان أكثر وعيا بأن ذلك ليس الغاية الحقيقية للسياسة . غير أن ذلك الافتراض يضرب فى أعماق التقاليد التى يستمد منها الكاتب فكره ، وحتى تحدث تغيرات جذرية كافية فى الظروف يترتب عليها حدوث تغير ثورى فى الفكر ـ يقوم على مجافاة التقاليد بصورة واضحة ـ يصبح مسار المواءمة طبيعيا ، بصورة تجعل الجيل الذى ينشأ فى ذلك العصر يستطيع اتباعه .

وظل التجاريون يلوكون حديثا عن البحث عن السبائك ، ونتيجة لذلك ظل التناقض الرئيسى يرعى الزيف ويبذر الاضطراب ، رغم تزود أولئك المفكرين بأصول التفسير الحديث للظواهر الاقتصادية ، ومن أمثلة ذلك ، الخلط بين شروط التجارة والميزان التجارى ، وبين أرباح الشركة التجارية ومغانم الأمة ، والاتجاه الى ارجاع الزيادة فى الربح الشامل الى التجارة الخارجية واستيراد التوابل . واستمر المفكرون يقبلون بنتائج ذلك المذهب الاقتصادى ، مثل قول نابليون أنه يمكن تحطيم انجلترا اذا بيعت اليها البضائع زمن الحرب ، وان صادراتها يمكن أن تتوقف مما يترتب عليه نزوح الذهب منها ، أو رأى دافينان الذى يذهب الى أن قيام حرب داخل بلد من البلاد سوف يؤدى الى افقارها بصورة أقل مما لو قامت تلك الحرب على أرض أجنبية ، لأن تكاليف الأولى لا يتضمن تصدير السبائك .

وارتبط بمسألة الحماية المركزية ، عدد من الموضوعات التابعة لها . فقد كان الربا ـ على سبيل المثال ـ موضع اهتمام عدد من كتاب تلك الفترة . وعلى أية حال رأى الكتاب الاوائل ـ على ما يبدو ـ علاقة سببية

بين وفرة النقود وانخفاض أسعار الفائدة ، فكانوا هنا يتبعون الجدل الذى ثار فى عصر تيودور حـول الربا والرغبة فى تحريمه ، مع فارق واحـد ، فبينما شاركوا كتابا — مثل توماس ولسون — الرغبة فى تخفيض سـعر الفائدة ، فكروا فى تحقيق ذلك عن طريق الاجراءات التى طالبوا بها ، وليس عن طريق التحريم القانونى . وكما اشار الاستاذ فينر « أنهم عرفوا النقود اسما براس المال .. ويمكن تفسير الكثير من آرائهم اذا اعتبروا النقود ورأس المال متطابقان حقيقة لا اسما » (٥٣) .

ولكن مثل تلك المطابقة لا تعد مفهـومة فى العصر الذى كانت فيـه المشروعات لا تزال فى المهد فحسب ، بل انها تعكس جانبا كبيرا من الحقيقة. فقد كان الراسمالى الفرد فى حاجة الى السيطرة على الموارد اذا أراد أن يكون رائدا اقتصاديا ، ولا يحد من نطاق محاولاته — فى عصر لم يكن قد تطور فيه الاقراض — عدم وفرة الموارد المطلوبة (مثل القوى العاملة ، أو المواد الخام ، أو حقوق التعدين) ، ولكن يحد منها — كذلك — عدم وفرة وسائل السيولة التى يمكن عن طريقها تعبئة تلك الموارد . وعلمته التجربة (أو على الأقل تركت انطباعا فى ذهنه) أنه « عندما تصبح النقود وفيرة فى النظام » لا تزيد فرص الاستدانة فحسب ، بل تصبح الأسواق أكثر قدرة على الحركة . وأن ذلك يعنى مبيعات أحسن وأسرع ، وفترة أقصر بين الانتاج والبيع ، يتم خلالها توفير الامدادات اللازمة .

غير أنه كان من النادر أن يستقر ذلك المظهر من مظاهر السياسـة التجارية فى اذهان الناس وان يصبح — بصفة عامة — موضع اهتمـام بالارباح المتزايدة التى يتم اجتناؤها من وراء شروط التجارة المتطورة . وبدأ أهم كتاب أواخر القرن السابع عشر وما بعده ، ينكرون بوضوح تام وجود اى رابطة بسيطة بين النقود وسعر الفائدة . وبدلا من ذلك أكدوا (ومن بينهم هيوم) على نمو التجارة ونمو طبقة رأسمالية ، ومن ثم على نمـو احتياطيات راس المال باعتباره الطريق المؤكد لخفض أسعار الفائدة . وفى منتصف الطريق بين وجهات النظر تلك وقف بعـض الكتاب يؤكدون على اهمية الاكتناز (سواء فى شكل نقود أو سبائك) فى تحول رؤوس الاموال المتاحة للاستدانة عن التجارة ، ومن ثم تعز الاستدانة على التجار وغيرهم، ممن ينفقون على حياة البذخ والدعة التى اعتبرت ملمحا خاصا للارستقراطية كالاكتنـاز تماما .

وكان هناك خلاف شديد بين أولئك الكتاب فيما يتصل بشركة الهنـد الشرقية وشركة التجار المغامرين ، اللتان كانتا تشكلان قاعـدة تنظيرهم

---

(53) Viner, Studies in the Theory of International Trade, 31,

الاقتصادى . وشاركهم فى ذلك كتاب النشرات المشاهير فى عهد ستيوارت. وكتب ميسيلدن يروج الدعوة لشركة التجار المغامرين ، التى كان يشـــغل منصب نائب رئيسها ، خلال معارضته لماليتز الذى كان شريكا لكاكايين فى الشركة المنافسة ذات الطالع السىء التى كانت تسمى شركة « تجار الملك المغامرين » . فبينما كان ميسيلدن يدافع — فى نشرته الأولى — عن الشركات صاحبة الامتياز ، انتقد (ضمنيا) شركة الهند الشرقية والترخيــص الذى يخول لها تصدير السبائك . وان كان قد عدل عن هذا الراى عندما التحق بخدمة شركة الهند الشرقية . كما أن مان — الذى كان ابنا لأحد تجــار الأقمشة ومديرا لشركة الهند الشرقية — قدم فى كتابه «حديث عن التجارة»، ما أصبح يعرف بالاتجاه الأكثر لبرالية فى فكره (وهو تخفيف القيود على تصدير السبائك واستبدال نظرية « الميزان العام » بـ « الموازين الأخرى ») كحجة خاصة بشركة الهند الشرقية فى مواجهة الانتقادات التى وجهــت اليها . ويصدق نفس الشىء على ما كان يعد — بصفة عامة — اتجاهات « للتجارة الحرة » ، نادى بها كتاب أواخر القرن السابع عشر ، مثـــل تشايلد ودافينان ونورث ، الذين كانوا ينتمون الى حزب المحافظين (فى وقت كانت فيه شركة الهند الشرقية مؤسسة مرتبطة بذلك الحزب) ، كما يصدق على الانتقادات التى وجهت الى شركة « التجار البريطانيين » التى كان يمتلكها رجال ينتمون الى حزب الأحرار ، وسياستها الرامية الى تحريم التجارة مع فرنسا » (٥٤) .

وكل من يتأمل كتابات التجاريين — من خلال المنظار الحديث — ربما التمسنا له العذر اذا اســتنتج أن تأكيدهم على ميزان تجارى فى صـــالح الدولة ، تضمن رغبة غير واضحة فى زيادة سعر الفائدة عن طريق تشجيع الاستثمارات الخارجية . ولكن ذلك التفسير لا يؤيده الا أدلة قليلة . ولا ريب أن قدرا معينا من الاستثمار الخارجى ، يحدث فى تلك الفترة التى كانت تربو على قرن من الزمان ، كان يقدر بالكثير بالنسبة لذلك العصر . ولا تمثل الأرباح التى يحققها رأس المال الموظف أرباح التجارة فحسب ، بل تمثل — كذلك — رأس المال الثابت المستغل فى المعـدات ، وتحصين المحطـــات التجارية فى الخارج ، وبناء السفن ، والرشاوى التى تقدم لأعيان البلاد الأجنبية لتأمين حسن نواياهم (كما كانت الحال فى الشرق) ، وفى زراعات العالم الجديد غير أن ذلك النوع من الاستثمار — القــائم بذاته — كان مكملا للمشروعات التجارية ، أكثر من كونه مشروعات مستقلة ، مع بعض استثناءات قليلة ، مثل زراعة قصب السكر فى الهند التى كان يعمل بهـــا

---

(54) E.A.J. Johnson, Predecessors of Adam Smith, 57-62, 73-6, 145-9.

العبيد من الزنوج . وكان اهتمام رجال الاعمال والمنظرين الاقتصاديين — على السواء — ينصرف بالضرورة الى شروط التجارة ، اكثر من انصرافه الى ظروف الاستثمار في الخارج . وهنا يكمن الاختلاف الجوهرى بين النظام الاستعمارى القديم لعصر الرأسمالية التجارية والنظام الاستعمارى للامبريالية الحديثة ، اذ لم يكن تصدير رأس المال قد حقق أبعادا ملحوظة، كما لم يكن قد احتل مكانا رئيسيا على مسرح النظام الاقتصادى .

ولكن عاد التأكيد على الاستثمار الى الظهور مرة اخرى فى كتابات مفكرى أواخر القرن السابع عشر ، مثل كتابات الاحرار الذين كانوا على صلة بشركة التجار البريطانيين . واعتقد ان هذا التأكيد يزودنا بمفتاح لفهم أوجه الاختلاف بين أفكار كتاب الفترة المتأخرة وأفكار أولئك الذين ينتسبون الى الفترة المتقدمة . ولكن الاستثمار الذى اشار اليه أولئك الكتاب المتأخرون اشارة ضمنية ، كان يختص بزيادة الاستثمار فى الداخل وليس فى الخارج وهو ذلك الاستثمار الناتج عن التوسع فى أسواق التصدير . وفسرت — على أيديهم — دعوى الميزان التجارى الملائم بما لا يعدو عن كونه ميزانا مبسطا للبضائع كما هو الحال بالنسبة للعمالة الناتجة عن التجارة . اذ يجب تنظيم التجارة حتى تحقق الصادرات فرص عمالة تفوق تلك الفرص التى تحققها الواردات فى الخارج ، وهو ما اعتقدوا بامكانية تحقيقه اذا صدرت السلع المصنعة واقتصر الاستيراد على المنتجات الخام .

ولا يثير التأكيد الجديد على العمالة الدهشة ، كما يبدو لأول وهلة ؛ فقد كان اهتمام الكتاب التجاريين يتركز على الفائض أو الانتاج الصافى بعد دفع أجور العمال ، واعتبروا التجارة الاستعمارية المنظمة بعناية بصورة تخدم مبدأ « الشراء بثمن بخس والبيع بثمن مرتفع » ، السبيل الأمثل لزيادة حجم ذلك الفائض بصورة تفوق مقدار رأس المال المستثمر فيها . وكانت بؤرة اهتمامهم تتركز على المكاسب الاحتكارية التى تعود من وراء تجارة معينة ، فى عصر كان فيه الاستثمار الصناعى أقل تطورا ، وسادت فيه المصالح الاحتكارية للشركات صاحبة تلك الامتيازات ، وتبعا لذلك تركز الانتباه على شروط التجارة الملائمة .

ولكننا نلاحظ حدوث تحول — فى أواخر القرن السابع عشر — فى الاهتمام بحجم الطلب على الصادرات ، بالنسبة لمنتجات الصناعة المحلية . فزيادة الصادرات تعنى زيادة فرص استخدام العمالة فى الصناعة المحلية، وتمثل زيادة استخدام العمالة توسيع مجال الاستثمار فى الصناعة (تماما مثل زيادة مساحة الأرض فى الاقتصاد الزراعى) ، لأن توظيف كل عامل

جديد يعنى انتاج فائض جديد ، وزيادة استخدام العمالة تعد اضافة الى الفائض . على حين أن تغير شروط التجارة (ومن ثم التغير المفترض فى الأسعار بالنسبة لمعدل التكلفة) يتجه الى زيادة معدل الربح الذى يمكن تحقيقه من استثمار راسمال معين . وبذلك يظل هدف السياسة التجارية (الى حين على الاقل) ، تحقيق التوسع فى حجم التجارة — التى يمكن شراؤها بشروط تجارية ملائمة — بتوظيف حجم أكبر من راس المال عند حد معين من الربح . ويتحول مركز الاهتمام كلية — بالطبع — الى حجم التجارة وزيادة ذلك الحجم .

وكانت قاعدة هجوم آدم سميث على « احتكارات التجارة الاستعمارية » ، أنها أدت الى تضييق كل محاولة لتوسيع نطاق السوق لصلحة تثبيت مجموعة من الأسعار الاحتكارية . وكتب مانديفل فى مطلع القرن الثامن عشر — متابعا ذلك النقد — فقرر أن « الشراء أساسه المقايضة ، ولا تستطيع أمة أن تشترى بضائع الأمم الأخرى ما لم يكن لديها ما تشتريه تلك الأمم منها . . وانه اذا رفضنا شراء بضائع (الأمم الأخرى) سدادا لقيمة مصنوعاتنا ، فانهم لن يستمروا فى التجارة معنا ، ولكنهم يقنعون أنفسهم بشراء ما يحتاجونه من الأمم الراغبة فى شراء ما رفضنا نحن أن نشتريه » (٥٥) . ولكن استمرت المصالح الصناعية الجديدة تتأثر — فى ذلك الوقت — بنظام القيود والحماية . ولم يهتز النظام الاستعمارى نتيجة الثورة الامريكية وظل الكثير من احتمالات استغلاله قائما . وتبعا لذلك كان التأكيد الجديد على استخدام العمالة بمثابة تطعيم للبناء النظرى القديم .

ويلمس هذا العامل المزدوج فى كتابات التجاريين المتأخرين هامش مسألة جد أساسية . ولا يقابلنا هذا التناقض الجوهرى فى تلك الفترة فحسب ، بل نلتقى به على مر تاريخ الرأسمالية . فالصناعة تحتاج الى اتساع مستمر فى الأسواق ، حتى تستطيع أن تتوسع وتجد مجالا لتراكمات جديدة لراس المال . غير أن المحافظة على ربحية رأس المال المستثمر — او زيادة تلك الربحية — يحتاج الى اللجوء الى فرض قيود احتكارية — من وقت لآخر — تضع السوق فى الوضع الملائم ، وتقلل من احتمالات حدوث توسع جديد . وتخفيض مستوى معيشة الجماهير هو الشرط اللازم للربح الذى يتحقق نتيجة تضييق نطاق السوق التى يخدمها الانتاج .

وقد عبر هذا التناقض عن نفسه — فى بداية ذلك النظام — من خلال الصراع الذى نشب بين مصالح الجيل القديم من الرأسماليين ، الذين كانت

(55) Mandeville, Fable of Bees (Ed. 1795), 58 (Remarks on line 180).

لهم اقدام راسخة فى التجارة والربا — حيث كانت بداية ظهور راس المال — وبين مصالح الجيل الجديد من المستثمرين فى المجالات التجارية الجديدة ، أو فى الصناعات أو فى أساليب الانتاج الأكثر حداثة . ويجدر بنا أن نوجه النظر الى هذه الحقيقة حتى يمكننا فهم الأسباب التى دفعت القطاعات القديمة الراسخة من البرجوازية الى أن تصبح — بسرعة — ذات ميول رجعية ، وتبدى استعدادها للتحالف مع بقايا الاقطاع ، أو مع نظام اوتقراطى ، للمحافظة على الأوضاع الراهنة فى وجه التغيرات الاكثر ثورية .

وعبر ذلك التناقض عن نفسه فى القرن السابع عشر ، فى الصراع بين راس المال الصناعى الناشىء وأمراء التجارة باحتكاراتهم الممتازة . كما عبر ذلك التناقض عن نفسه فى مطلع القرن التاسع عشر ، فى تحدى الطبقة الجديدة من الراسماليين الصناعيين لارستقراطية الاحرار وللنظام التجارى ككل . وكانت الشكوى من راس المال الصناعى الناشىء — فى كل حالة من تلك الحالات — لا ترجع الى أن النظام الاحتكارى القائم لا يحقق للصناعة قسطا معقولا من الأرباح التجارية ، ولا يدخلها فى دائرة الامتيازات ، ولكن كانت الشكوى تتركز على أن الاحتكارات حدت من نمو الصناعة ، وحالت دون اتساع نطاق الاستثمار الصناعى .

والى جانب ذلك الاهتمام الجديد بايجاد ميادين متسعة للاستثمار ، جاء اهتمام آخر باحتمالات جديدة تقوم على زيادة كثافة حقل الاستثمار القائم ، عن طريق ادخال تحسينات فنية ، تزيد من انتاجية العمل . وما كاد يتم استيعاب تلك الاحتمالات ، حتى كانت لها نتائج ثورية ، على كل من الفكر الاقتصادى والتطبيقات العملية . ولا نجد فى القرن السابع عشر الا اشارات قليلة لذلك الادراك . ووقع على عاتق الاقتصاديين الكلاسيكيين أو يستوعبوا كل من احتمالات ودلالا تانتاجية العمل المتزايدة ، وتفسير تلك الدلالات بوضوح ودقة . ولكن الاشارات التى نجدها — حول عام ١٧٠٠ — فى كتابات الكتاب الذين تأثروا بجو الاكتشافات العلمية والفنية للقرن السابع عشر ، تشير الى ذلك الجو السائد . ومثال لذلك آراء كتاب مثل جرو أو Postlethwayt ، القائلة بأن أتوم السبل لتحقيق الثروات يكمن فى تطوير المخترعات ، التى تؤدى الى «الاقتصاد فى القوى العاملة» . وثمة دلالات للاتجاه الذى كان قد بدأ راس المال الصناعى فى البحث عنه حين أصبح عصر الإختراعات الصناعية حقيقة واقعة .

الفصل السادس

نمـــو البروليتاريا

١

شكلت السمات المتباينة للانواع المختلفة من المستعمرات ، الموضوع الرئيسى للجـدل الذى دار بين الكتـاب الأوائل الذين عالجوا المشـاكل الاسـتعمارية . ومن بين الاختلافات الرئيسية التى كانت موضـع نقاش بينهم ، تلك الخلافات التى قامت بين مستعمرات (مثل نيو انجلند) ــ التى كانت تضم فى الغالب مجموعة من صـغار الملاك ــ ومستعمرات (مثـل فرجينيا) حيث تركزت ملكية الأرض فى يد حفنة من الملاك ، وقام بفلاحة الأرض طبقة من الأجراء . فعكست الأخيرة النظام الاجتماعى فى الوطن الأم ، ومن ثم كانت موضع اعجاب الكتاب ذوى الميول الارستقراطية المحافظة . على حين نالت الأولى تقدير أنصار الحرية والمساواة ، باعتبارها نموذجا للمجتمع المثـالى الجديد . وما لبث أن اتضـح أن الفرق الجوهرى بين النظامين ، يكمن فى السياسة التى أتبعتها السلطة الحاكمة تجاه بيع الأراضى وتحديد مواقعها .

وحيثما كانت تمنح هبات الأراضى بأسعار صورية ــ أو بالتقسـيط المريح ــ قام مجتمع من صغار المزارعين ، لا يعمل فيه الا عدد ضئيل من الأجراء . وعلى النقيض من ذلك كان بيع الأراضى فى مساحات كبيرة يساعد على قيام مجتمع كبار الملاك الذى تبرز فيه الفوارق الطبقية الحادة بين الملاك والمعدمين . وعلى حد قول جيبون ويكفيلد فى عبارته المشهورة « تتيح وفرة الأرض ورخصها فى المناطق التى تقل فيها الكثافة السكانية ، لكل من يرغب فرصة التملك ... ويؤدى رخص الأرض الى ندرة العمل ... كلما رخص ثمن الأرض ، وكان جميع السكان احرارا ، بحيث يستطيع كل فرد ان يحصل على قطعة من الأرض حسبما يشاء . فاذا أخذنا فى اعتبارنا نصيب العمل من الانتاج لا يعز العمل فحسب ، بل يصبح من الصعب تجميع العمـال بأى أجر ممكن »(١) .

(1) Gibbon Wakefield, A View of the Art of Colonization, 325 England and America, vol. 1, 247.

وأصبح واضحا لأولئك الذين يرغبون فى اقامة علاقات انتاجية رأسمالية فى العالم الجديد ، أن قصر ملكية الأرض على اقلية من الناس وحرمان الأغلبية من أن تنال أى نصيب من الملكية ، يجب أن يكون حجر الأساس فى محاولاتهم تلك . وقاد ادراك نفس الحقيقة — فى عصر أحدث — الادارة الاستعمارية فى مناطق معينة من أفريقيا الى تخفيض الاحتياطى السكانى للقبائل الوطنية ، وفرض الضرائب على ما تبقى من ذلك الاحتياطى بغرض الاحتفاظ بالقوى العاملة اللازمة لأصحاب الأعمال من البيض .

وكان ذلك ماثلا فى اذهان أولئك الذين لاحظوا التغيرات التى صاحبت الثورة الصناعية فى المجتمع الريفى فى انجلترا ، فنجد مؤلف « عرض جلو سترشاير » يسجل — عام ١٨٠٧ الرأى القائل بأن « أكبر الآثام التى ترتكب فى حق الزراعة هو وضع العامل موضع الاستقلال (كالسماح له بامتلاك قطعة من الأرض) ومن ثم يتحطم البناء الطبقى للمجتمع » . وذكر مفكر آخر من كتاب نفس الفترة أن « الفلاحين يحتاجون باستمرار الى العمال ، تماما كما يحتاج اليهم رجال الصناعة ، وهم أولئك الرجال الذين لا يكسبون عيشهم الا من كدهم والذين يمكن الاعتماد عليهم »(٢) .

والقول بأن الراسمالية تشترط وجود طبقة من البروليتاريا أصبح اليوم شائعا . غير أن الكتاب الذين اختصوا تطور رأس المال — بأشكاله المختلفة وجوهر الروح الراسمالية — بقدر كبير من التحليل ، نادرا ما كانوا ينتبهون الى أن وجود تلك الطبقة أمر متوقع فى ظروف تاريخية معينة . وربما كان ذلك يرجع الى حيل مرابى لومبارديا ، والمشتغلون بتجارة الأوراق المالية فى امستردام ، كانت أكثر بريقا من قصة الصعاليك الذين كانوا يكوون بالنار ويشنقون ، والفلاحين الفقراء الذين كانوا يطاردون وتنتزع ملكياتهم .

فقد رأينا — فى الفصل السابق — أن ما يسمى « بالتراكم البدائى » ، هو العملية التى تكونت من العمل ورأس المال باعتبارها نتاجا مشتركا . ويتجلى ذلك فى تركيز الملكية ، عن طريق الضغوط الاقتصادية ، والاحتكار ، والربا ، أو انتزاع الملكيات انتزاعا فعليا من ناحية ، كما يتجلى فيما يترتب على ذلك من فقدان الملاك السابقين لملكياتهم ، من ناحية أخرى . فكل نوع من أنواع الملكيات يقوم على أنقاض نوع أقدم منه ، اذ يتحقق نضج الملكيات الكبيرة من خلال ابتلاع الملكيات الصغيرة .

ولا تنشأ الطبقة الراسمالية نتيجة الحرص والتقتير — على نحو ما ذهب

---

(2) W. Hasbach, A History of the English Agricultural Labourer 103, 136.

اليه الاقتصاديون بشكل تقليدى ــ ولكنها تنشأ من انتزاع ملكيات الآخرين ، عن طريق المميزات الاقتصادية أو السياسية . وحتى تبلغ الرأسمالية ــ كنظام انتاجى ــ مرحلة النضج فى راى ماركس : « يجب ان تواجه مجموعتان متباينتان من ملاك السلع بعضهما البعض ، وتتناقضان معا : ملاك المال ، ووسائل الانتاج ووسائل العيش ، الذين يسعون لزيادة قيمة ما يملكونه عن طريق شراء عمل الآخرين من ناحية ، والعمال الأحرار الذين يبيعون قوة عملهم من ناحية أخرى ... ومع وجود ذلك الاستقطاب للسلع فى السوق ، تتحقق الشروط الأساسية للانتاج الرأسمالى . فالنظام الرأسمالى يشترط انفصال العمال عن ملكية الوسائل التى يحققون بها عملهم ... وعلى ذلك فان ما يسمى بالتراكم البدائى ، ليس الا العملية التاريخية لفصل المنتج عن وسائل الانتاج ... وانتزاع المنتج الزراعى (الفلاح) من الأرض ، هو أساس العملية كلها »(٣) .

ولعل أحد أسباب ذلك الاهمال الشائع لتلك الظاهرة ، الافتراض الواضح بأن ظهور جيش احتياطى من العمال ، كان نتيجة لزيادة عدد السكان ، الذى أدى الى وجود المزيد من الأيدى العاملة ، التى لم تتوفر لها فرص العمل فى الأعمال المتاحة ، وزيادة عدد الأفواه التى تعجز الأرض الزراعية ــ المتاحة فى ذلك الوقت ــ عن توفير الطعام لها . والمهمة التاريخية للرأسمالية ، هى منح هذا الجيش المتزايد من الأيدى العاملة فرصة العمل .

فاذا صح هذا القول ، يمكن أن نتحدث عن البروليتاريا باعتبارها ذات نشأة طبيعية ــ وليست تنظيمية ــ وأن نعالج التراكم ونمو البروليتاريا ، باعتبارهما عمليتان مستقلتان عن بعضهما البعض . ولكن هذا التصور الناقص يعجز عن مواكبة الحقائق . فالواقع ان السكان كانوا يزيدون بنسبة بسيطة فى القرون التى شهدت تزايد البروليتاريا . كما أن وفرة أو ندرة احتياطى العمل فى البلاد المختلفة ، لم تكن ترتبط بالاختلاف النسبى فى معدل النمو السكانى فيها . لقد صاحب الثورة الصناعية فى انجلترا ــ حقا ــ زيادة سريعة غير عادية فى السكان ، ولكن ثمة ــ أيضا ــ أسباب أخرى لتضخم احتياطى العمل فى تلك الحقبة : مثل اختفاء الفلاحين كطبقة ، وانهيار الصناعات الحرفية .

ولا ريب أن الرأسمالية الصناعية تسد حاجتها المتزايدة الى القوى العاملة ــ عند قيامها ــ عن طريق معدل الزيادة الطبيعى للبروليتاريا ، بقدرتها الذاتية على النمو ، على نحو ما يرى بعض الكتاب . ففى خلال

---

(3) Marx, op. cit., 737-9.

القرن التاسع عشر — على سبيل المثال — زاد سكان أوربا بما يعادل مرتأن ونصف عما كانوا عليه من قبل . ولكن لم يزد سكان انجلترا خلال القرون الثلاثة التى ثبتت الراسمالية الصناعية فيها أقدامها ، (بين منتصف القرن الرابع عشر ، والوقت الذى قدره جريجورى كنج) الا بمليونى نسمة (من ٣ر٥ : ٥ر٥ مليون نسمة) . وفى القرن السادس عشر عم فرنســـا (وباء المتسولين) مثلما عم انجلترا ، وربما بشكل اكبر . فقيل ان عدد المتسولين بلغ — فى باريس وحدها — ثمانون ألفا عند نهاية القرن الخامس عشر . وقدر احد المعاصرين نسبة المعوزين من سكان باريس — فى مطلع القرن السابع عشر — بربع سكان المدينة . وأعلن أسقف مونتوبان فى نفس القرن، أنه « فى أسقفيتى التى تضم ٧٥٠ أبراشية يموت ٤٥٠ شخصا يوميا نتيجة نقص الطعام »(٤) غير أنه من المحتمل أن يكون تعداد السكان فى فرنسا — عام ١٧٠٠ — ظل على ما كان عليه فى القرنين الرابع عشر والسادس عشر . وربما كان القرن الذى اشتهر « بوباء المتسولين » هو القرن الذى شـــهد انخفاض تعداد السكان فى فرنسا(٥) . وواضح أن الاهتمام ينصرف بالدرجة الأولى الى العوامل التى تؤثر على توزيع السكان على الطبقات الاجتماعية المختلفة ، أكثر من انصرافه الى تلك التى تؤثر على مجمل تعداد السكان .

والعوامل المسئولة عن زيادة جيش المعوزين فى انجلترا — فى القرن الذى تلا معركة بوسوارث — معروفة . فقد لعب كل من حـــل الاقطاع ، وملكيات الأديرة ، وتسييج الأراضى لتربية الأغنام ، والتغير الذى طرأ على طرق الفلاحة ، دورا فى ذلك . واذا كان عدد الذين اضيروا من وراء تلك الاجراءات محدود بمقاييس اليوم ، فان عددهم — فى ذلك الحين — كان يزيد عن حاجة العمل . لقد كان ذلك هو العصر الذى التهمت فيه الأغنام الناس، والعصر الذى افرغت فيه « الوحوش الشرهة » القرى من سكانها ، عندما « سلبت أملاك الفلاحين تحت ضغط العنف أن عن طريق الابتزاز ، فأجبروا على بيع ممتلكاتهم والرحيل عن قراهم ، وهم فقراء محطمون » ، والعصر الذى « اخترع فيه السادة وسائل جديدة لافقار فلاحيهم بزيادة الغرامات الى الضعف ، ثم الى الثلاثة أضعاف ، حتى بلغت الآن الســـبعة أضـــعاف ، وانتزعوا منهم كل ما يمكن انتزاعه ، ووضعوا أيديهم على ما بحيازتهم من أراضى » . وهو العصر الذى عومل فيه المعـــوزون معـــاملة قطاع الطرق واللصوص والمتشردين ، فوقعوا تحت طائلة العقوبات التى وردت بتشريعات

---

(4) F.L. Nussbaum, History of the Economic Institutions of Modern Europe, 108.

(5) Levasseur, La Population Française, vol. 1, 169, 202-6; D'Avenel, Paysans et Ouvriers, 370.

التيودور ، والتى كانت تقضى بكيهم بالنار ، وجلدهم ، وشنقهم علنا ، وتمزقهم اربا .

وتقدم لنا الاقطاعيتان اللتان كانتا تقعان فى نورثمبرلاند ، وامتلكهما شخص يدعى روبرت ديلافال ، تصويرا دقيقا لما حدث فى قطاع كبير من الريف . فتذكر وثيقة معاصرة « انه كان يوجد اثنى عشر فلاحا فى اقطاعية سيتون ديلافال ... سلبهم المدعو روبرت ديلافال أراضيهم ، أو أرهقهم بفرض غرامات كبيرة عليهم ، ورفع قيمة ايجار الأراضى الى ثلاثة جنيهات للقطعة ، وسحب منهم أجزاء من أحسن أراضيهم ومراعيهم بالاستيلاء عليهم ، واجبارهم على ترك مراعيهم . وبعد أن سيج أرض المراعى على نفقتهم ، ألزمهم بدفع غرامة كبيرة ، وفرض عليهم دفع تعويضات عن المبانى التى يقيمونها عليها . لقدسلبهم كل شىء — فى عام واحد — ورفض أن يرد اليهم الغرامة أو التعويض الذى حصل عليه ، بعد أن قام بتقويض المبانى . وكانت الحيازات التى انتزعت من الفلاحين تكفى بالكاد ، فقد كانت مساحة كل منها تبلغ ستون اكرا من الأراضى الصالحة للزراعة » .

وفى اقطاعية هارتلى التى كان يملكها نفس الشخص ، « كان هناك خمسة عشر قنا ، لديهم ما يكفيهم من الخيول والأثاث ، فقدوا كل شىء الآن ، وكأن العشرين سنة الماضية لم تكن » ، وتحولت ٧٢٠ اكرا من الأراضى الزراعية التى كان يملكها « ملاك احرار » الى مراعى ، « واصبحت ملكا لشخص واحد »(٦) . وبينما لم تكن حوادث كهذه ذات طابع مميز فى كل الاقطاعيات الأخرى (البعيدة عنها) ، أو جميع المقاطعات الانجليزية ، فانها لم تكن حوادث فردية بأى حال من الأحوال . وكان الاتجاه العام فى ذلك الوقت يسير نحو انتزاع الحيازات الزراعية الصغيرة التى تنتج ما يسد رمق الفلاحين ، وادماجها فى مزارع كبيرة .

وكانت تلك العملية مستمرة ، أو (على الأقل هناك أدلة على وجودها)، فنجد من بين الستة عشر اقطاعية — التى فحص الأستاذ تاونى حالاتها — نحو ثلثى مساحة الأراضى الزراعية فى ثمان منها يقع فى حوزة رجل واحد ، كما أن ما يربو على ثلاثة أرباع مساحة الأراضى الزراعية فى سبع اقطاعيات أخرى وقع تحت يد رجل واحد ، وهو صاحب الضيعة فى كل حالة من تلك الحالات . وكتبت على خريطة لاقليم (ليستر شاير) — عام ١٦٣٠ — عبارة

(6) Quoted in Tawney, Agrarian Problems in the Sixteenth Century. 257-8.

تشبه ما يكتب على شواهد القبور هى : « هنا المكان الذى كانت تقع فيه مدينة واتبرو »(٧) .

وليس من الغريب أن نجد الريف الانجليزى فى عهـد تيودور موطنا للاجئين من « المتشردين والشـحاذين » ـ الذين ورد ذكرهم فى الوثائق الرسمية لتلك الحقبة ـ يتدفقون على المدن بحثا عن مأوى أو عمل ، أو ينزحون الى القرى ذات الحقول المفتوحة ليلتمسوا لأنفسهم مأوى غـير آمن ، على حافة الأرض المشاع أو البور . والى النوع الأخيرمن المتشردين الذى ربما كان أحسن حظا، يشير أحد كتاب النشرات فى القرن السابع عشر بقوله : « فى كل أو معظم المدن التى تقع فيها الحقول المفتوحة التى تستخدم على المشاع ، هناك حشـد من النزلاء الطفيليين ، وسكان الأكواخ غـير القانونية التى أقيمت رغم القانون » . وتزيد من تذمر أصحاب الأعمال من احتياطى العمل لأنهم كانوا « كسالى لا يقبلون العمـل ـ عادة ـ الا اذا حصلوا على أجور أكبر مما يرغبون فى دفعها لهم »(٨) وكان اخضاع أولئك الفلاحين الفقراء لمشيئة السـادة ، يتطلب حرمانهم حتى من تلك القطـع الصغيرة من الأرض ، التى لا زالوا يتشبثون بهـا .

وبينما لم تكن آثار حركة الأسيجة كبيرة فى القرن التالى (حيث اقترنت بتحويل بعض المراعى الى اراضى زراعية) ، استمرت حتى عام ١٦٠٠ ، وبلغت ذروة جديدة فى الضجة التى صاحبت الثورة الصناعية . وكانت آثار تلك الحركة فى عصر التيودور من حيث تركز الملكيات الكبيرة وزيادة أعـداد المعدمين ، متواضعة اذا ما قورنت بأثارها عنـدما بلغت الذروة فى القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وارتبطت بتلك الآثار ارهاصات الراسمالية الصناعية ـ التى شهدناها عند نهاية القرن السادس عشر ، وفى عصر ستيوازت ـ بصورة واضحة . ولكن عمت الشكوى من نقص الأيدى العاملة ، على مر القرن الذى أعقب عودة الملكية . ولابد أن يكون لضـعف تطور الجيش البرولتارى ـ ذلك الوقت ـ أثره فى تعويق نمـو الاستثمار الصناعى ، فيما بين عهد آخر ملوك ستيوارت ونهاية حكم جورج الثـالث .

وعلى أية حال ، استمر ايقاع انتزاع الملكيات سريعا فى منتصف القرن

---

(7) Quoted in Tawney, Agrarian Problems in the Sixteenth Century, 223, 259-61.

(8) ff. Hasbach, History of the English Agricultural Labourer, 77-80.

الثامن عشر ، « فحدد احد المعجبين بحركة الأسيجة ــ واحــد الذين لم يبالغوا فى تقدير آثارها السيئة ــ عدد المزارع الصغيرة التى ابتلعتها الملكيات الكبيرة فيما بين عامى ١٧٤٠ و ١٧٨٨ بأربعة أو خمســة من تلك المزارع ــ فى المتوسط ــ فى كل واحدة من الابراشيات ، وبذلك يصبح عددها أربعون أو خمسون الفا فى انجلترا كلها »(٩) . على حين لم تصــل نسبة الأراضى المسيجة فى بداية الحركة فى عصر تيودور الى ١٠٪ من مســاحة الأراضى الزراعية ، حتى فى المقاطعات الأربعة التى كانت أكثر تأثرا بتلك الحركة .

وخلال القرن الثامن عشر ، والنصف الأول من القرن التاسع عشر ، « بلغت نسبة الأراضى المسيجة ــ بواسطة مراسيم تسييج الحقول المشاع والأراضى البور ــ ما يتراوح ما بين ٢٥٪ الى ٥٠٪ ، وهبطت الى نسبة ٥٪ فى ستين مقاطعة فقط . وعلى حين لم تتأثر بتلك الحركة الا ٢٥ مقاطعة من بين الأربعون مقاطعة ــ فى مطلع تلك الفترة ــ فان مراسيم التسييج امتدت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الى ٣٦ مقاطعة »(١٠) . أضف الى ذلك أن مجموع مساحة الأراضى التى سيجت ــ فى الفترة المتأخرة ــ بلغت ثمانية أو تسعة أضعاف تلك التى سيجت فى الفترة المبكرة ، وشملت حوالى خمس المساحة الاجمالية للاراضى الزراعيــة فى انجلترا(١١) . ومن المثير للدهشة أن يتحرك ضمير رجل كاللورد *ليستر ليدلى بالاعتراف الصريح* التالى : « اننى أبدو مثل الغول فى الحكايات ، فقد أكلت جميع جيرانى » .

ولكن ذلك لا يعد مقياسا لأبعاد التغير فى الملكية الزراعية فى الاتجاه نحو استبدال الملكيات الكبيرة المحدودة العدد ، بالملكيات الصغيرة المتعددة . فبالاضافة الى انتزاع الملكية بالقوة ، كانت الديون التى أثقلت كواهل الكثير من صغار الملاك أو حرمانهم من الأعمال الاضافية التى كانوا يمارسونها فى الصناعة المنزلية فى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، أو معاناتهم من منافسة الملاك الكبار الذين كانوا يستخدمون طرقا جديدة للانتاج تحتاج الى رأس المال ، قد دفعتهم الى التنازل عن ملكياتهم للفلاحين الأكثر ثراء ، دون أن يكون هناك انتزاع واضح للملكيات .

وفيما يتعلق بتأجير الأراضى كان ثمة اتجاه واضح بين كبــار الملاك لتفضيل تأجير مساحات كبيرة من الأرض لعدد محدود من الفلاحين ، على تأجيرها فى مساحات صغيرة لعدد كبير منهم . وعلى سبيل المثــال ، يربط

---

(9) Mantoux, Industrial Revolution in Eighteenth Century, 177.

(10) A.H. Johnson, op. cit., 90.

(11) Ibid, 90-1.

آرثر يانج دعواه الى زيادة الايجارات بالنصيحة القائلة : « اذا اردت أن تحصل على زراعة جيـدة ، فاجمـع خمس عشر أو عشرين من المزارع (الصغيرة) فى مزرعة واحدة ، بمجرد وفاة مستأجريها الحاليين » . ومنذ العقد الثانى من القرن الثامن عشر بدأ ظهور اتجاه ملحوظ ــ فى منـاطق معينة من انجلترا ــ نحو استبدال العقود السنوية للايجار ، بالعقـود الايجارية لمدى الحياة . ونجد فى بعض الضياع « علامات على قيام محاولات نشـطة لشراء مصـالح المستأجرين لمدى الحيـاة ، بلغت درجة الحملة الواسعة »(١٢) . وانعكست آثارها على ذلك المستأجر الصغير ــ بصـفة رئيسية ــ الذى تأثر بتلك العمليات ، وبما تبعها من ارتفاع فى ايجـارات الأراضى .

« وكان كبار الملاك يرون فى المزرعة الجيدة ، تلك التى يزرعها فلاحون كبار يستحوز كل منهم على ٢٠٠ اكرا او أكثر »(١٣) . وكتب آدنجتون ــ عند منتصف القرن الثامن عشر ــ ما يشـير الى أنه كان من الشائع أن نجد فى مناطق متعددة من انجلترا ، ستة فلاحين يزرعون أرضا كان يزرعها ثلاثون أو أربعون فلاحا من قبل . وقدم أحـد المؤرخين المحدثين ــ الذين تعرضوا للتغيرات الزراعية التى سبقت الاشارة اليها ــ استنتاجات تستند الى الأدلة المتوفرة ، تشير الى أن « ثمة تجميع ملحوظ للضياع ، ونقص نسبى فى عدد الملاك الصغار ، فيما بين بداية القرن السابع عشر وعـام ١٧٨٥ ، وبصفة خاصة مقاطعات ميدلاند » . كما وجد ــ على سبيل المثال ــ أن عدد الملاك الأحرار الذين يملكون أراضى تقل مساحتها عن مائة اكر ، فى أربعة وعشرون ابراشية من ابراشيات مقاطعة أكسفورد ، قد تناقص بما يزيد على النصف ، كما تناقصت مساحة الأراضى التى تندرج ضـمن تلك الملكيات بمقدار الثلثين . بينما كان عدد الملاك فى عدد من ابراشيات جلوستر « قد تناقص الى ما يقرب من الثلث ، كما تناقصت مساحة ملكياتهم الى اقل من الخمس »(١٤) .

ولم يكن ما ذكره جولد سميث فى عمله « القرية المرحة الحلوة اجمل المروج » حيث كانت « قوة الرجل الغنى تزداد ، وتهدم قوى الرجل الفقير » ، وحيث :

بدت أيدى الطغاة وسط عرائشك ،
وأحزن الدمـار كل خضرتك ... ،

---

(12) H.J. Habbakuk, in Econ. Hist. Review, vol. x, No. 1, 17.

(13) Ibid, 15.

A.H. Johnson, op. cit., 132-3.

وقبض سيد واحد فقط على الأرض كلها ،
وضاق نصيبك فى زراعة ســهلك البسام .

لم يكن ذلك مجرد تصوير خيالى ، أو كان استثناء لمـا كانت عليه الحال فى انجلترا فى القرن الثامن عشر .

وصاحب تأثير حركة الأسيجة — فى عصر التيودور — ازدياد انغلاق النقابات الطائفية فى المدن على نفسها ، مما سد طريق الحصول على عمل فى المدينة ، أمام النازحين الى المدن ، فيما عدا العمل كأجراء . وحال تضييق متطلبات الانتماء الى الطائفة ، وتكاليف الرسوم التى كان يجب دفعها حتى يرقى الصانع الى مرتبة المعلم ، والمتطلبات الدقيقة لانتاج قطعة فنية ، دون الصانع — الذى لا يملك تلك المتطلبات — وتجاوز مرتبة عامل المياومة . كما أن بعض المدن وضعت العقبات فى طريق قبول الوافدين الجدد ، وسعت لطرد الجماعات المختلطـة — التى كانت تتكون من العاطلين ، والبـاعة الجائلين ، والحرفيين — الذين كانوا يستقرون حول أسوار المدينة(١٥) . وقال سيسل فى خطبة القاها عام ١٥٩٧ « اذا ذهب الفقراء الذين سلبت بيوتهم الى السكنى مع الآخرين ، القينا عليهم القبض بموجب قانون النازحين، واذا تجولوا خارج المدينة خضعوا لقانون الفقراء الذى يقضى بجلدهم » .

ولمـا كانت الضـياع المسيجة تعنى الاحتكار ، فقد كانت المنافسـة الضارية هى وجهها الآخر ، الذى يؤدى الى حدوث الكساد فى المناطق غير المسيجة . وحدث نفس الشىء فى ظل احتكار الحرف التى بينما كانت تشكل عقبة فى طريق الصناعة الراسمالية ، يسرت للراسمالية ، سبيل العمـل — بغير قصد — عن طريق تضـخيم مراكز أولئك الذين جعلتهم ظروفهم يتماشون مع ارادة السيد . وحتى عندما تفكك نظام الطوائف الحرفية ، أو تأثر بنمو الصناعة الريفية الذين كانوا يقفون عند أول درجاته — الا قليلا . وكلما كثر عدد الحرفيين فقدوا استقلالهم ، واصبحوا فى حالة تقرب من وضع البروليتاريا ، يرتبطون بالراسمالى نتيجة عجزهم عن الحصول على رأس المـال المستخدم ، ويزداد وقوعهم فى ربقة الدين . وادت كثرة عدد الصبية — التى دفع اليها تزايد سيطرة رأس المال على الانتاج فى كل مكان — الى زيادة عدد أولئك الذين قدر لهم أن يقضوا حياتهم كلها عمالا اجراء ، مهما توفر الطموح لديهم .

ومع التطور التقنى ، أصبح طريق التقدم مسدودا تماما أمام عمال

---

(15) Tawney, Agrarian Problem, 276-7; E.M. Leonard, English Poor Relief, 107-.

المياومة وصغار المعلمين الحرفيين ، دون حاجة الى وضع قيود على الدخول فى سلك الطوائف الحرفية ، ولكن بسبب رأس المــال الذى يتطلبه الانتاج . وظلت تلك الحرية ضرورية بالنسبة لأولئك الذين لم تتوفر لديهم الوسائل اللازمة لاقامة المصنع ، وتحقيق سمعة جديرة بالتقــدير ، واقامة علاقات عمل ، أو الحصول على التدريب اللازم ، الا فى الأعمال التى لا تتطلب واحدا من تلك الشروط ، أى العمل اليدوى المأجور . تلك الأعمال التى ساعدت الحرية ــ حديثة النشأة ــ التى تمتعت بها سوق العمل على شغلها بواسطة وفرة الأيدى الراغبة فى العمل والخالية من المــال .

وربما كان من الخطأ ــ على أية حال ــ أن نفترض أن البروليتــاريا شكلت قطاعا هاما من السكان ، سواء فى القرن السادس عشر أو القرن السابع عشر . فقد ظل عددها محدودا ، كما فرضت القيود القانونية على حراكها ، لحماية المزارع الكبيرة التى يمتلكها أثرياء الفلاحين من معــاناة الحاجة الى الأيدى العاملة ، ولأن معظم العمل كان يتم على يد أولئك الذين احتفظوا ببعض الارتباط بالأرض ، حتى لو كان ذلك الارتباط واهنا ومزعزعا. وقدر الأستاذ كلافام حجم البروليتاريا الريفية فى بريطانيا ــ فى القرن السابع عشر ــ بحوالى نصف مليون نسمة ، ونسبة الملاك الأحرار الى الفلاحين بحوالى ١٫٧٤ : ١(١٦) .

ويبدو جليا أن نمو الصناعة الرأسمالية قد أصيب بالشــلل ــ حتى نهاية القرن الثامن عشر ــ وذلك بعد الدفعة القوية التى ساعدت على نمو الصناعة من خلال رخص الأيدى العاملة ووفرتها فى القرن السادس عشر ، وعلى الرغم مما حدث فى عصر التيودور من أضعاف نسبى لجيش العمل ، وعدم وفرته فى الأماكن الملائمة لتركز الصــناعة . وفى نفس الوقت ، كان وجود عدد كبير من الفلاحين الصغار الذين لا يزالوا يتشبثون بالأرض ، دون أن توفر لهم ما يكفى لمعاشهم ــ على ما يبدو ــ عاملا هاما فى نمو نظــام الانتاج المنزلى ، واجتذاب رأس المال الى الاستثمار فى الصناعة المنزلية ، بدلا من اتجاهه نحو التركز فى نظام المصنع أو ورشة الصناعة اليدوية .

ويفسر هذا الاتجاه نحو استمرار ارتباط الفلاحين بالأرض لتشجيع الصناعة الريفية ، والحيلولة دون تكوين عرض متحرك للأيدى العاملة ، استمرار النماذج الرأسمالية ذات الطابع البدائى ، وتأخر نمو نظام المصنع

---

(16) Cambridge Historical Journal, vol. 1, 95.

وكان تعداد سكان انجلترا وويلز عند نهاية ذلك القرن يبلغ حوالى ٥٫٥ مليون نسمة وفق تقدير جريجورى كنج .

فى البلاد التى كان التراكم البدائى فيها اقل تطورا . ولم يقتلع ذلك القطـــاع من انصاف البروليتاريا الريفية من الأرض ، وترفع العقبات التى تعــوق حركة العمل من القرية الى المدينة ، حتى مجىء الفترة التى شهدت الثورة الصناعية . عندئذ استطاعت الصناعة الرأسمالية ان تبلغ أقصى درجات نضـــجها .

وان من يرقب ما كان عليه تطــور البروليتاريا من تخلف — فى تلك القرون المبكرة — الى الدرجة التى ظل عندها القسر يستخدم لتوفير الأيدى العاملة . وتتجلى الخشية من أن يعجز احتياطى العمل عن تلبية حاجات الزراعة والصناعة — بصورة واضحة — فى الاجراءات التعنتية ، التى كانت تعد من المقومات الطبيعية للسياسة العامة فى تلك الفترة . وفى الأوقات التى كان نقص الأيدى العاملة فيها ملحوظا ، أو التى برزت فيهـــا حاجة استثنائية الى القوى العاملة ، يتم اللجوء الى اتخاذ اجراءات معينة مثل مثل ضغط العمل . ومن النتائج المفزعة لذلك ، ارتفاع الأجور فى حالة تجاوز الطلب على الأيدى العاملة العرض المتاح منها فى الســـوق .

ومنذ طبعت مراسيم ولوائح العمال الصادرة عام ١٣٤٩ و ١٣٥١ لمعالجة النقص فى الأيدى العاملة الذى أعقب طاعون الموت الأسود ، وضع القانون الحد الأقصى للاجور ، أو خول الحكام المحليين سلطة تحديده . ولم تفرض تلك اللوائح عقوبات على اى محاولة من جانب العمال أو الصناع لتحسين شروط العمل فحسب ، بل فرضت كذلك عقوبات صارمة على العامل الذى يقبل أن يتقاضى أجرا يزيد عما حددته اللائحة . ولم تكتف اللوائح بذلك ، بل نصت على أن أى قادر على العمل دون سن الستين — رجلا كان أم امرأة ، قنا كان أم حرا — يفتقر الى وسائل العيش المستقلة ، يجبر على العمل بالأجور المنصوص عليها بتلك اللوائح ، كما قيدت — فى نفس الوقت — حرية العمال فى الحركة(١٧) .

وبعـــد ذلك بقرنين من الزمان ، خولت تشريعات اليزابث الحـــكام المحليين حق وضع الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور . ونص مرسوم صدر فى عام ١٦٠٤ على فرض غرامة على تاجر الأقمشة الذى « لا يدفع أجورا تتفق مع ما تقرره اللوائح » وحرم على معلمى صناعة الاقمشـــة — الذين يشغلون مناصب الحكام — الاشتراك فى تحديد الأجور فى صناعتهم . ولكن ذلك كان فى الوقت الذى أدى فيه التضخم السريع فى الأسعار ، الى الاخلال

---

(17) B.H. Putnam, Enforcement of the Statutes of Labourers, 71 seq.

بالحدود التى وضعتها اللوائح القديمة للأجور — وخاصة فى الريف — الى الحد الذى كان من المقدر له أن يخل بالتوازن بين الصناعة والزراعة ، الذى سعت سياسة التيودور الى المحافظة عليه . وعلى سبيل المثال ، جاء فى تقارير من بعض المناطق فى الأقاليم الغربية من انجلترا — فى العقد الثانى من القرن السابع عشر — أن الأجور لم ترتفع خلال السنوات الأربعين السابقة ، رغم أن الأسعار تضاعفت(١٨) . ومن المحتمل أن تكون الأسعار قد تضاعفت (على أساس الفضة) فى سائر أنحاء انجلترا فى القرن السادس عشر ، بينما ارتفعت الأجور بنسبة ٤٠٪ فقط(١٩) .

اضف الى ذلك أن عدد المعدمين والمعوزين قد ازداد — فى ذلك الوقت — بالدرجة التى تكفى لازالة الأخطار التى تنجم عن زيادة المؤثرات غير الملائمة للعرض والطلب . كما أبدى المسئولون — فى ذلك الوقت — حنقهم على « العدد الكبير من المتشردين العاطلين الذى فاضت به البلاد » . وبينما كانت المواد الخاصة بالحد الأدنى للأجر تبدو — فى الواقع — ذات نصوص ملزمة ، كان لها — على ما يبدو — تأثير ضئيل على حماية العامل من شروط الاستخدام السيئة ، لأن الحكام كانوا يعيدون اصدار نفس لوائح الأجور التى وضعوها من قبل سنة بعد أخرى دون تعديل ، رغم استمرار الارتفاع فى تكاليف المعيشة(٢٠) .

ويصف ثورولد روجرز لائحة الصناع الصادرة فى عام ١٥٦٣ التى اعادت تنظيم الأجور ، بأنها جعلت العمل فى الزراعة اجباريا بالنسبة لكل الأفراد الذين لا يشتغلون بأعمال اخرى ، وحظرت على المستخدمين مغادرة مدنهم أو ابراشياتهم دون الحصول على ترخيص كتابى ، لأن « غالبية اللوائح الصارمة كانت تعمل على افقار العامل الانجليزى وخفض مستواه »، ذلك الخفض الذى أتمه مرسوم الاستيطان بعد ذلك بقرن من الزمان ، و « وجعل العامل قنا بغير أرض ، وهى ظاهرة كانت تنذر بالسوء فى ميدان الزراعة »(٢٢) . وفى بعض الفقرات الشهيرة ، أعلن نفس الكاتب ان « ثمة

---

(18) G.D. Ramsay, op. cit., 69.

(19) Earl J. Hamilton in Economica, Nov. 1929, 350-2 ; George Wiebe, Zur Geschichte der Preisrevolution des xvl und XVII Fahrhunderts, 374 seq.

(20) Lipson, op. cit., vo. III, 258, 276.

(21) Thorold Rogers, History of Agriculture and Prices, vol. V, 628; Six Centuries of work and wages, vol. 11, 433.

مؤامرة دبجها القانون — منذ عام ١٥٦٣ حتى عام ١٨٢٤ — ودبرتها العناصر صاحبة المصلحة فى نجاحها ، تهدف الى بخس العمـــال الانجليز أجورهم ، وربطهم بالأرض ، وحرمانهم من الأمل ، والهبوط بهم الى درجة من الفقر لا منجاة منها . . . فقد شغل القانون الانجليزى والقائمون عليه — لأكثر من قرنين من الزمان — بالهبوط بمستوى العـــامل الانجليزى الى أدنى حـــد للكفاف ، والقضاء على كل المحاولات المنظمة للتعبير عن السخط ، ومضاعفة العقوبات التى تفرض عليه عندما يفكر فى حقوقه الطبيعية »(٢٢) .

وعندما لا يكون عرض العمل — حتى فى ظـــل تلك الظروف — كافيا (كما كانت الحال فى صناعة التعدين) ، كان من الشائع أن يمنـــح التاج المنظم حق تسخير العمال ، أو أن يقرر معاقبة المذنبين الذين يمتنعون عن العمل أو يفرون منه بالاعدام شنقا . وحدث ذلك فى حالة مناجم الرصاص بجنو بويلز — فى عصر ستيوارت — التى فر منها الكثير من المذنبين ، رغم العقوبات التى كانت تتهددهم ، وأعلنوا أنهم « يفضلون الاعدام شنقا على أن يظلوا مرتبطين بهـــذا العمل »(٢٣) .

وكان الالزام يقع — على مر تلك الحقبة — فى خلفية سوق العمل . فنصت تشريعات التيودور على الزام العاطلين بالعمل قسرا ، كما جعلت البطالة جريمة يعاقب عليها بأقسى صنوف العقاب . ونص قانون صدر فى عام ١٤٩٦ على معاقبة المتشردين والعاطلين بالحبس لمدة ثلاثة أيام بلياليها ، فاذا تكرر منهم ذلك عوقبوا بالحبس مدة ستة أيام بلياليها . وحـــكم على المشردين بلندن — فى عام ١٥٣٤ — بأن « يشد وثاقهم الى مؤخرة العربات ، وان يجلدوا بالسياط . . .وتطوق أعناقهم بأغلال من الحديد » . وقضت اللائحة المزعجة التى أصدرها ادوارد السادس بأن كل من يرفض العمل « يجب أن يكوى على صدره بقضيب من الحديد الملتهب ، ويصبح عبدا لأى شخص يبلغ عن مثل تلك الحالات لمدة عامين » ، وأن من حق السيد أن يسوق عبده الى العمل « بضربه وتقييده بالسلاسل أو غير ذلك من الوسائل المهينة » ، وأن يجعله عبدا لمدى الحياة ، أو يكويه على خديه أو جبهته اذا حاول الهرب .

وقضى قانون اليزابث بمعاقبة الشحاذين بحرق صوان الأذن اليمنى فى المرة الأولى ، ومعاقبتهم بالاعدام اذا عادوا الى التسول مرة أخرى ، ثم خففت العقوبة الأولى بدوافع انسانية — فى عام ١٥٩٧ — الى جلد المتسول

(22) Six Centuries, vol. 11, 398.

(23) D.J. Davies, Econ. Hist. of S. Wales Prior to 1800, 81.

على ظهره العارى حتى يلتهب جلده(٢٤) . وعندما أصبحت ندرة العمل تشكل أزمة حادة — بعد عودة الملكية — وخشيت طبقة الملاك من تكرار التمرد على نحو ما حدث فى عهد الكومنولث ، ارتفعت الأصوات بالمطالبة بتدخل القانون للابقاء على الأجور عند حد منخفض ، واجبار الفقراء على العمل والتوسع فى نظام بيوت العمل ، و « الاصلاحيات » ، والقضاء على ظاهرة التشرد كلما ازداد مداها(٢٥) .

وكانت التشريعات فى القارة الأوربية أكثر اجحافا ، فشهد القرن السادس عشر فى الأراضى المنخفضة وفرنسا (وفى ألمانيا) ازدياد حدة الفقر ، وتضخم جيش العمال ؛ كما كان القرن الذى تدنت فيه الأجور الحقيقية للعمال . وحاولت الحكومة التدخل للمحافظة على تدنى الأجور ، فى الوقت الذى تضاعفت فيه الأسعار ، بشكل أكثر حدة مما كانت عليه الحال فى انجلترا . وتوبلت محاولات اتحاد العمال بالعقوبات الصارمة ، وعوقب المضربون عن العمل بالجلد والسجن والنفى . وارتبط العمال بالعمل لفترات طويلة ، كانت تربو — فى الغالب — على بضع سنوات ، واذا تركوا العمل طوردوا كما يطارد الهاربون من الخدمة العسكرية . وفى القرن التالى — الذى كان من أكثر القرون معاناة من ندرة العمل — شن كولبير حربا لا هوادة فيها على الفقراء ، تفوق تلك التى شنها نظام التيودور فى انجلترا . واجبر أولئك الذين لا تتوفر لهم سبل العيش على الاختيار بين النفى من البلاد أو العبودية الأبدية للخدمة على السفن .

ونظمت حملات « صيد المشردين » فى هولندا وفرنسا لسد حاجة السفن الى البحارة ، وتعرضت المحاكم للضغط حتى تصدر أحكاما بالعبودية الأبدية فى خدمة السفن كعقوبة على أتفه التهم . وكانت هناك عمليات تجنيد دائمة للعمال لخدمة المؤسسات المتنوعة التى تتمتع بالامتيازات ، وفرضت غرامات باهظة على الآباء الذين لا يلحقون أولادهم بالصناعة . وتضاعف عدد اصلاحيات العاطلين باعتبارها مؤسسات تأديبية تقوم على العمل الجبرى ، وكأن نزلاؤها يؤجرون للعمل فى المشروعات الخاصة ، كما أجرت الاصلاحيات — أحيانا — الى المقاولين(٢٦) .

---

(24) E.M. Leonard, Early History of English Poor Relief, 25; F.M. Eden, State of the Poor, Ed. Rogers, 10-18.

(25) T.E. Gregory, in Economica, No 1, p. 45.

(26) Cole, Colbert, vol. II, 433; G. Rusche and Kirchheimer, Punishment and Social Structure, 41-5 ; 53-4; P. Boissonnade, Colbert, 1661-83, 256-269,-8; P. Boissonnade, La Socialisme d'Etat; L'Industrie et Les Classes Industrielles en France, 1453-1661, 303-8.

اذا كان تكوين البروليتاريا — على النحو الذى بيناه — قد لعب دورا هاما فى تطور الرأسمالية التى نعدها موضع اهتمامنا ، فمن المتوقع ان يصبح باستطاعتنا تتبع الصلة الوثيقة بين المراحل الرئيسية لتلك العملية ، والأحوال السائدة فى سوق العمل — كما تعكسها حركة الأجور الحقيقية — وبالتالى الصلة بين تلك العملية ونمو الصناعة . ولا يصعب العثور على مثل تلك العلاقة ، فمن الحقائق المسلم بها ، أن الأجور الحقيقية ارتفعت فى انجلترا — بشكل ملحوظ — خلال القرنين السابقين على حوادث عصر التيودور ، وهى الفترة التى شهدت ندرة العمل ، التى بلغت حـدا عاليا — نسبيا — عند نهاية القرن الخامس عشر . وتشير التقـديرات الى أن الأجور الحقيقية ربما كانت قد ازدادت بمقدار النصف او الضعف — مقدرة بأسعار القمح — خلال العقود الأولى من القرن الرابع عشر ونهاية القرن الخامس عشر . ولكن بدأ يحدث العكس — بعد عام ١٥٠٠ — وفقد العمال ما كسبوه خلال قرنين من الزمان ، بل فقدوا ما يزيد عليه .

وفى السنوات الأخيرة تركز الاهتمام على ما يسمى بثورة الأسـعار كعامل هام فى الانتقال من العصور الوسطى الى العصر الحديث . فأرجع الأسـتاذ هاملتون « الأثر الكبير الذى تركه اكتشـاف أمريكا على تقـدم الرأسمالية » الى تدفق الذهب والفضة من أمريكا الى اوربا فى ذلك القرن ، ودعا اللورد كينز — فى فقرة مأثورة — مؤلفى « تاريخ كمبردج الحديث » الى تسجيل ذلك ، لأنهم « لم يذكروا هذه العوامل الاقتصادية التى شكلت عصر اليزابث ويسرت له سبيل التقدم »(٢٧) . واختلفت الآراء حول ما اذا كان التأكيد على تلك العوامل — الذى يتردد كثيرا — يتسم بالمبالغة ، وان كانت تلك العوامل ذات تأثير قوى لا يستطيع انكاره الا القليلون . وعلى اية حال لا يهمنا — فى هذا المقام — حجم ذلك التأثير ، بقدر ما يهمنا المدى الذى ذهبت اليه تلك التأثيرات التى حققتها ثورة الأسعار ، والتى كانت تقررها حالة سوق العمل — اى حجم احتياطى العمل — فى زمان معين ، أو مكان محدد ، حيث وقعت تلك الظاهرة النقـدية .

ومن الشائع ان ثورة الأسعار — التى مست أسعار جميع السـلع على السواء — قد لا تكون ذات تأثير ملحوظ على النظام الاقتصادى . وعلى اية حال ، لم تكن لها تلك التأثيرات التى تطبع العصور بطابع معين ، والتى يتحدث عنها أولئك الكتاب . وأعطى التأثير الذى تركه تضخم الأسعار — فى عصر التيودور — على الدخول النسبية للطبقات المختلفة ، أو على قيمة

---

(27) Earl J. Hamilton in Economica, Nov. 1929, 344; J.M. Keynes, Treatise on Money, vol. II, 156.

الملكيات ، لذلك التضخم مغزاه الخاص . ويرجع جانب من ذلك التأثير الذى لعبه التضخم — بلا ريب — الى اتجاهه نحو افقار طبقة الملاك القديمة على نحو ما رأينا . وهم أولئك الذين كان الريع الخالص عندهم ثابتا (أو كان عاجزا — على الأقل — عن مواكبة ارتفاع مستوى الأسعار) ، ومن ثم اتجهوا الى ترك أراضيهم للبرجوازية الصاعدة بقيمة منخفضة .

وربما كان الطلب المتزايد على الصوف — فى ذلك القرن — والمكاسب التى حققها كبار الملاك من نظام الأسيجة — التى أثرت على قيمة الأراضى — قد أعاق تأثير ذلك التضخم اعاقة جزئية . ولكن لابد أن تأثير التضخم قد ظل على جانب من الأهمية ، بينما كان تأثير التغير النقدى على حركة الأسعار الحقيقية أقل أهمية . ولا ريب أن الدور التاريخى لثورة الأسعار اعتمد على ذلك التأثير اعتمادا كبيرا ، الى الحد الذى عجزت عنده الأجور عن مواكبة ارتفاع أسعار السلع ، فأثرى جميع أصحاب الأعمال وأصحاب رأس المال ، على حساب انخفاض مستوى معيشة الطبقة العاملة ، وخلقت ثورة الأسعار « تضخم الأرباح » الذى تحدث عنه اللورد كينز باعتباره مسئولا عن تلك « السنوات الذهبية .. التى شهدت مولد الرأسمالية الحديثة » وباعتباره « منبع وأصل الاستثمارات البريطانية الخارجية »(٢٨) ، وبذلك يتمثل السؤال الحاسم فيما اذا كانت الأجور قد تحركت مع حركة الأسعار ، أو عجزت عن اللحاق بها .

ومن هذه الناحية ، كانت آثار التضخم النقدى أبعد ما تكون عن الاتساق . وبينما كانت الأجور الحقيقية تبدو — فى أسبانيا — متأثرة بثورة الأسعار فى النصف الأول من القرن السادس عشر ، عادت الى الارتفاع بعد ذلك ، وعند حلول عام ١٦٢٠ كانت أعلى مما كانت عليه فى عام ١٥٠٠ . ويشير كل من تقرير الأستاذ هاملتون (الذى يستند الى الأرقام التى أوردها ثورولد روجرز ووايب) ، والفهرس — الذى وضعه الأستاذ نوب وجون — الى أن الأجور الحقيقية فى انجلترا كانت فى عام ١٦٠٠ ، أقل من نصف ما كانت عليه قبل ذلك بقرن من الزمان(٢٩) .

ونعود الى اللورد كينز — مرة أخرى — حيث يقول : « ترتبط عظمة أسبانيا بتضخم الأرباح فى الفترة من ١٥٢٠ حتى ١٦٠٠ ، ويرجع أفول نجمها

---

(28) Earl J. Hamilton, op. cit., 155-9.

(29) Earl Hamilton, American Treasure and the Price Revolution in Spin, 1501-1650; Thorold Rogers, History of Agriculture and Prices, vol. IV; Wiebe, Zur Geschichte des Preis-revolution des XVI u. XVII Fahrhunderts, p. 374 seq.

الى انكماش الأرباح فى الفترة من ١٦٠٠ حتى ١٦٣٠ . وتأخر ظهور قـوة انجلترا — فى نفس الحقبـة — بتأثير عرض الأموال الجـديدة على نظامها الاقتصادى ، الذى بلغ ذروته فيما بين عامى ١٥٨٥ و ١٦٣٠ . وفى العام الذى شهد موقعة الأرمادا وانتهت فترة تضخم الارباح بالنسبة للملك فيليب، وبدأت بالنسبة للملكة اليزابث »(٣١) .

فاذا كان للعامل النقدى مثل ذلك التأثير المتباين بتباين الظروف التى يقع فيها ، فمن المفروض أن تلعب الشروط السائدة فى سـوق العمل الدور الحاسم فى تقرير نتيجة تأثير ذلك العامل . لأنه — على حـد قول فيبر — « تعتمد الاتجاهات التى تنشأ عن تدفق المعادن الثمينة على طبيعة نظـام العمل »(٣٢) . واذا التمسنا مثالا لذلك الاتجاه وجـدنا أمامنا هذا المثـل البسيط : فعندما تأثرت بريطانيا فى القرن السادس عشر بثورة الأسعار ، حدث فائض فى سوق العمل ، وذلك فى أعقاب الحوادث التى بيناها والتى جعلت من حكم اليزابث عصر « وباء التسول » والمشردين والمعدمين ، الذين قضت عليهم التشريعات البربرية بالكى او الشنق علنا . وحدثت وفرة مماثلة فى العمل تمثلت فى ذلك الجيش الجرار من المشردين الذى كان الطابع المميز لفرنسا والمانيا فى ذلك القرن ، والذى كان نتاجا للظـلم وانتزاع ملكيـات الفلاحين وتضييق فرص الالتحاق بطوائف الحرف(٣٣) .

وعلى النقيض من ذلك كان هناك طلب كبير على الأيدى العـاملة فى أسبانيا من جانب المؤسسات الاقطاعية والكنيسة ، حيث اتيحت للعمـال فرصة الهجرة الى العالم الجديد للعمل كجند مرتزقة ، كما تناقص عـدد السكان نتيجة طرد العرب من البلاد ، وازداد السكان تناقصا عند نهـاية القرن السادس عشر بسبب الطاعون . اضف الى ذلك أن مرحلة التراكم البدائى لم تكن قد بدأت بعد فى ذلك البلد ، الذى كان لا يزال اقطاعيا .

لقد نضب معين احتياطى العمل فى انجلترا فى النصف الأول من القرن التالى حقا ، وبدأ ظهور ندرة حقيقية فى العمل مع نمو الصناعة فى عصر ستيوارت ، والتباطؤ الذى حدث فى حركة الأسيجة وتوسيع المزارع ، تلك الندرة التى استمرت حتى نشطت حركة الأسيجة — من جديد — ووقعت الثورة الصناعية . وحدث نفس الشىء فى أوربا ان لم يكن لأسباب أخرى ،

(31) Keynes, op. cit., 161.
(32) M. Weber, General Economic History, 353.
(33) Ruche and Kirchheimer, Punishment and Social Structure, 11-14; E. Levasseur, La Population Française, vol. I, 189; E. M. Leonard, Eng. Poor Relief, 11-13.

ففى المانيا — على سبيل المثال — ادت الآثار السكانية المدمرة لحرب الثلاثين عاما الى حدوث اختناق فى النشاط الاقتصادى الى حين . ولكن الأجور الحقيقية كانت ثابتة خلال تلك الفترة ، وان قلت عن المستوى الذى بلغته عند نهاية القرن الخامس عشر . واتجهت الأجور الى الارتفاع خلال القرن السابع عشر فى كل من انجلترا (فى عهد الكومنولث) ، وفرنسا (خلال العقود الأولى من ذلك القرن ، قبل ان تعيد التشريعات الجائرة تخفيضها مرة اخرى) . واخيرا ظهر فى انجلترا اتجاه آخر لتخفيض الأجور الحقيقية مع حركة الأسيجة الجديدة ، التى كانت اشد عنفوانا — فى أواخر القرن الثامن عشر — وزادت من جيش الفلاحين الفقراء بعد أن انتزعت منهم ما بقى فى أيديهم من ارض المشاع ، وذلك فيما بين الستينات من القرن الثامن عشر ونهاية الحروب النابليونية(٣٤) . وكان ذلك الاتجاه مصاحبا لمرحلة جديدة من مراحل التوسع الصناعى .

وتقدم انجلترا النموذج الكلاسيكى فى استبدال الملكيات الكبيرة محدودة العدد بالملكيات الصغيرة العديدة ، ويرتبط بالطبقة الراديكالية لذلك التغير الانتقالى النسبى المبكر الى الرأسمالية الصناعية بصورة واضحة . فاذا كانت الطريقة الكلاسيكية لانتزاع الملكيات هى الطريقة التى تنشأ بها البروليتاريا ، يصبح من الصعب أن نتفهم نمو الرأسمالية فى بعض بلاد أوربا ، اذا كان ذلك النمو — فى بدايته — أكثر تخلفا وأقل ثباتا . ويمكن أن نجد ظروفا مشابهة لتلك التى سادت فى انجلترا ، فى مناطق معينة من أوربا وليس فى القارة كلها — فى بداية القرن التاسع عشر . فنجد فى فرنسا فى عام ١٧٨٩ مزارع كبيرة فى بعض أنحاء فرنسا مثل بيكاردى ، وأرتوا ، وايل دى فرانس ، تماثل تلك التى كانت موجودة فى انجلترا فى القرن الثامن عشر . « فقد اخذت حفنة من كبار الملاك الفرنسيين تضم المزارع الى بعضها البعض ، وتؤجر الحيازات المتجمعة الى الأثرياء »(٣٥) . ولكن — حتى فى تلك الاقاليم — لم تتجاوز مساحة الأراضى التى كانت تزرع بهذه الطريقة مقدار الخمس . وفى معظم انحاء فرنسا أجر « النبلاء — بلا استثناء — اراضيهم — الى صغار الفلاحين ، بعد أن قاموا بتجزئتها الى مساحات صغيرة »(٣٦) . وكان القليل من العمال — الذين يبيعون قوة عملهم — من المعدمين ، وذلك فى المناطق الواقعة خارج الأراضى المنخفضة ، ونورماندى وبيكاردى ، وبورجنديا ، وبريتانى ، وما حول فرساى . وكان هناك فلاحون

---

(34) Hasbanch, op. cit., 116-31, 174-6.

(35) J.H. Clapham, Economic Development of France and Germany, 17.

(36) Ibid, 17,

فقراء — من أنصاف البروليتاريا — لا زالوا يمتلكون قطعا صغيرة من الأرض، التي — وإن لم تكن تكفى لسد حاجة عائلاتهم — الا أنها كانت كافية لانقاذهم من وهـــدة الفقر(٣٧) .

وفى بعض أنحاء شمال فرنسا ، كان ما يتراوح بين ٦٠٪ — ٧٠٪ من الفلاحين يملكون أقل من هكتار واحـــد من الأراضى الزراعية . وتراوحت نسبة من كانوا يمتلكون أقل من خمسة هكتارات ما بين ٨٠٪ — ٩٠٪ من مجموع الملاك (وتعد الهكتارات الخمسة الحد الأدنى للارض التى تكفى لسد حاجة العائلة الواحدة) . بينما كان هناك — فى نفس الوقت — اقلية ضئيلة من الفلاحين الأغنياء(٣٧) . ولم يؤد التوسع فى شراء أراضى الكنيسة وأراضى النبلاء — المصادرة خلال عصر الثورة الفرنسية — بواسطة البرجوازية ، ومن يسميهم سى Sée « أرستقراطية الفلاحين » ، الى قيــام حركة اسيجة على الطراز الانجليزى . وبذلك اصبح البرجوازى مستأجرا ، بدلا من رجل الدين ، أو الفلاح الغنى ، ولكن التأجير الحقيقى للمزرعة وادارتها ، لم يطرأ عليه أى تغيير .

وكانت هنا كحركة اسيجة فى شلزويج ، وهولشتين ، والدانمرك — على الطراز الانجليزى فى أواخر القرن الثامن عشر ، ونالت تلك الحـــركة تأييد الحكومة فى الدانمرك . كما حدث تطور مماثل فى جنوب الســـويد ، « فانهار الاطار القديم للحياة الريفية قبل أن توجه اليه أى ضربة حاسمة من اعلى »(٢٨) . ولكن الأوضاع فى غربى المانيا كانت مماثلة لتلك التى سادت فى فرنسا ، فبينما كان هناك اتجاه نحو انتزاع الملكيات الصغيرة وتجميعها فى أيدى كبار الملاك ، كان ذلك الاتجاه اقل تطورا نسبيا ، نتيجة ضـــعف الفرسان من ناحية ، ولأن الأمراء كانوا يميلون الى اصدار التشريعات التى تستهدف المحافظة على النظام الاقتصادى القديم (تماما مثل ملوك التيودور فى انجلترا) من ناحية اخرى . ولم تكن هناك طبقة محددة المعالم من المعدمين فى الريف — حتى ذلك الوقت — ولكن كان هناك أنصاف بروليتاريا ، على نحو ما كانت عليه الحال فى فرنسا — تتكون من أولئك الذين كانت حيازاتهم لا تكفى لسد حاجتهم ، فاشتغلوا لدى الفلاحين الأثرياء ، وشكلوا العمالة الطارئة المأجورة فى ضياع الســـادة .

---

(37) Ibid, 18.

(38) H. Sée, Economic and Social Conditions in France during the Eighteenth Century, 2-6, 17-21.

(39) Clapham, op. cit. 32.

واختلف الأمر في شرقي ألمانيا حيث ازداد تركز اليكر الأقوياء عنه في غربها ، فكان الاتجاه نحو انتزاع الملكيات وتوسيع مساحة حيازات كبار الملاك من اليكر يحرز تقدما سريعا في الكثير من الاقاليم ، « وتطورت الأمور في بعض أنحاء بوميرانيا حتى اختفى في الغالب الفلاح الحقيقي الذي يعيش على ريع حيازته »(٣٩) . وعندما ألغيت القنانة في بروسيا بموجب مراسيم شتاين وهاردنبرج ، وكان على الفئة الأكثر امتيازا من الأقنان (ويشبهون المالك الانجليزي الصغير) أن يتنازلوا عن جزء من حيازتهم (يبلغ أحيانا ثلث المساحة ونصفها أحيانا أخرى) للسيد على سبيل التعويض ، بينما انتزعت — في حقيقة الأمر — حيازات فقراء الفلاحين ، والذين كانوا أقنانا بمحض ارادتهم ، وأصبحوا يشكلون احتياطيا للعمل في مزارع اليكر .

وكان تحرير الفلاحين في ولايات البلطيق الروسية — في عهد القيصر اسكندر الأول — مصحوبا بانتزاع حيازاتهم ، حتى أصبح الأقنان السابقون يشكلون بروليتاريا معدمة ، كانت لا تزال ترتبط بالأرض ، وأرغمت على العمل عند السادة على أساس تعاقدي صوري . أما بالنسبة لبقية أنحاء روسيا ، فقد قضى مرسوم التحرير — الصادر في ١٨٦١ — باحتفاظ الفلاحين بالأرض التي كانت في حوزتهم من قبل ، ولم تحدث عمليات انتزاع للملكية على نطاق واسع كتلك التي حدثت في بروسيا وولايات البلطيق . وعوض ملاك الأقنان عن ذلك بمبالغ دفعتها لهم الدولة ، على أن تحصلها من الفلاحين على أقساط لمدة تسعة وأربعون عاما(٤١) . ونتج عن تطبيق نظام التعويض هذا نقص مساحة الأراضي المخصصة للفلاحين عن تلك التي كانت لهم عند صدور مرسوم التحرير ، وكان ذلك النقص محدودا على مستوى روسيا كلها ، ولكنه كان يصل الى ٢٥٪ في حزام الأراضي السوداء التي تقع شرقي الدنيبر ، حيث كانت الحيازات صغيرة بصورة لا نظير لها في الكثير من المناطق . وأدخل تعديل على القانون بضغط من كبار الملاك أصبح من حق الفلاح بمقتضاه أن يختار بين دفع التعويض وبين الاحتفاظ بربع متوسط الحيازة المخصصة له ، وشجع كبار الملاك فلاحيهم على الاختيار الثاني في المناطق التي كانت ترتفع فيها قيمة الأراضي ، وبذلك كثرت أعداد ما كان يسمى « بحيازات الفقر » .

---

(40) Ibid., 37. Cf. also F.A. Ogg, Economic Development of Modern Europe, 203.

(٤١) وقد ألغيت تلك الأقساط في عام ١٩٠٥ نتيجة للثورة التي وقعت في ١٩٠٥ — ١٩٠٦ .

ونتج عن ذلك خلق طبقة من انصاف البروليتـاريا فى تلك الأقاليم ، دفعتها عدم كفاية ريع حيازتها الى العمل فى المزارع الكبيرة القريبة ، أو فى الصناعة لقاء أجر ، ودفعوا الى « مجاعة تأجير » قطعة من الأرض بإيجار مرتفع ، أو مقابل العمل فى مزرعة المالك ، وهى الظاهرة التى ميزت نصف القرن التالى لحركة الفلاحين . وقد قوى ذلك الاتجـاه مع التطورات التى تبعت ذلك ، وانعكست على اقتصاديات القرية الروسية فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، التى سنأتى على ذكرها فيما بعـد . وأصبح قطاع الأقنان السابقين الذين تحرروا دون أن تكون لديهم حيازات زراعية يشكلون « مصدرا للجيش الصناعى الجديد »(٤١)) .

٢

وثمة سبيل آخر لظهور البروليتاريا نجده على نطاق واسع ، قد يكون أكثر تخلفـا ــ ولكنه أقل غضولا ــ من ذلك الذى أدى الى ظهـورها فى انجلترا ، والذى قام على انتزاع الملكيات ، وتوسيع مساحة المزارع الكبيرة ، باعتبارهما خطان سياسيان صادران من أعلى . ويتمثل ذلك السـبيل فى التناقض الاقتصادى ، الذى يوجد داخل مجتمعات صغار المنتجين ، إلا فى الحالات التى قامت فيها مؤسسات تحول دون حدوث تفاوت اقتصادى . وابرز عوامل ذلك التناقض ، هى التناقضات التى تظهر ــ مع مرور الزمن ــ فى كم الحيازة الزراعية أو كيفها ، وملكية وسائل الفلاحة والدواب . وتلعب الديون دور العامل المساعد فى انتزاع ملكية الأرض انتزاعا نهائيا . وفى هذا الصدد يبرز مثلان واضحان لأسس العملية التى يصبح عن طريقها المنتج الصغير خادما لرأس المـال أو بروليتاريا .

ولعل تلك العملية لا تتجلى بوضوح فى أى مكان مثلما كان ذلك فى حالة المجتمعات التعدينية ، التى كانت تقوم ــ منذ القدم ــ بممارسة « التعـدين الحر » . والمثال الذى تقدمه تلك المجتمعات ذا مغزى خاص ، لأن القانون والعرف كانا يكفلان الاستقرار لتلك المجتمعات ، التى تضم صغار المنتجين وتحفظ حقوق بسطاء الناس ــ غير أن القوى المؤدية الى التناقض الاقتصادى والتفكك النهائى لتلك المجتمعات ، سادت ــ رغم ذلك ــ فى نهاية الأمر .

وتضمنت الأقاليم التى قام فيها حق « التعدين الحر » ــ وهو حـق عرفى كان يؤكده عادة مرسوم ملكى ــ غابة دين ومناطق تعدين القصدير فى كورنوول وديفون المعروفة باسم « مناجم القصدير » ومناجم الرصاص فى دربى شاير وتلال مندب والستون فى كمبرلاند . وجرت العادة أن يتمتع

(42) G.T. Robinson, Rural Russia under the Old Regime, 89, also 83 - 92.

كل من يقيم فى تلك المناطق ـــ سواء كان قنا أو سيدا ـــ بحق عرف باسم حق « الالتزام » الذى يبيح له التنقيب عن المعادن لحسابه ، مقابل دفـــع رسوم الى الملك أو الى صاحب حقوق السيادة المحلية على المنطقة . ومتى حصل على هذا الحق لا يمكن مصادرته الا اذا عجز عن متابعة عمله أو خالف قوانين التعدين . وكلما كان احتياطى الخام متوفرا ، حالت حقوق « الالتزام » دون أن تصبح ملكية المناجم احتكارا لفئة قليلة من الناس .

وكان حجم الحيازة التعدينية يحدد ـــ بصورة واضـــحة ـــ كما كان « متاحا لأفقر قن أن يصبح سيد نفسه ، اذا نال حق التعدين ، وســـجل حدوده فى محكمة معينة »(٤٢) . ونص قانون التعدين فى مندب على أنه بعد حصول المشتغل بالتعدين على الترخيص الخاص بذلك يصبح « مطلق الحرية فى التنقيب بغابة مندب وأن يحفر الأرض أينما وحيثما يجد ذلك فى صالحه » . وكانت مساحة المنطقة المصرح بها تحدد أما عن طريق القاء الفأس ، أو عن طريق دق « خازوقين خلال ٢٤ ساعة »(٤٣) . وفى كورنوول وديفون ضمن استقلال المشتغل بالتعدين ، عن طريق المحافظة على حقه فى الحصـــول على المياه الجارية لغسل المعدن الخام ، والحطب اللازم لصهر المعدن . وفى دربى شاير ، سمح له بقطع الأخشـــاب من غابات الملك ، وفى سومرست وكمبر لاند كان من حقه أن يصهر المعدن المستخرج أينما يشاء(٤٤) .

وتعد تلك المجتمعات التعدينية موازية لنقابات الطوائف فى المـــدن من بعض النواحى ، فقد ضمنت حقوقها بمراسيم خاصة ـــ كنقابات الحرف تماما ـــ وتمتعت بسلطات قضائية فى المسائل المتصلة بالحرفة ، فكان لها منذ وقت مبكر محكمة للتعدين لمعالجة المسائل الفنية . وفى منطقة مناجم الرصاص ، كان ـــة مجلس خاص لسن التشريعات التى تنظم التعـــدين واستغلال المناجم. وكان الفارق الأساسى بينها ، خلو المجتمعات التعدينية من القيود التى تحد من قبول أعضاء جدد ، فاباحة حق التعدين لكل من يرغب فى ذلك ، افسح المجال أمام الحصول على حقوق تعدين جديدة .

ولم تكن هناك منظمات خاصة للتعدين فيما عدا محكمة التعدين ومجلس مناجم الرصاص . ولا يوجد دليل على أن الرجال الأحرار المشتغلين بالتعدين سعوا لاقامة نقابة حرفية خاصـــة بهم ، فيمـــا عدا غابة دين حيث كان

(43) G.R. Lewis, The Stannerier, 35.

(44) V.C.H. Somerret, II, 367.

(45) Saltzmann, Industries in the Middle Ages, 46; V.C.H. Cornwall, 1, 526; Somerset, II, 368; Derby, II, 326.

المشتغلون يتجهون الى وضع تنظيم يخضع له الجميع ويحدد اعمالهم . وهنا نجـد نواة المساومة الجماعية فى البيع وتحديد للحد الأدنى لأسعار البيع بواسطة « المساومين » الذين تعينهم محكمة المشتغلين بالتعدين . وعلى نقيض المناطق الأخرى ، كان دخول مجتمع التعدين فى غابة دين قاصرا على أبناء أصحاب حقوق التعدين ، والصـبية الذين كانوا يعملون فى منـاجم المنطقة . وللحيلولة دون تركيز النفوذ فى يد حفنة قليلة ، حظر على المعدنين امتلاك أكثر من أربعة خيول أو امتلاك عربة أو مسبك ، ولحمايتهم من تدخل الوسطاء كان نقل الفحم والمعدن الخام قاصرا على المعدنين أنفسهم(٤٦) .

ورغم وجود تلك النظم — التى استهدفت تحقيق المساواة بين المعدنيين — لابد ان ثمة اتجاهات وجدت بينهم تسير على نحو مغاير لقاعدة المساواة ، فلابد أن من سبقوا غيرهم فى التعدين بتلك المناطق أو قادهم الحظ الى مناطق جديدة ، وكانت فرص الحصول عليها ممكنة ، لا تكاد المزايا التى حققتهـا الفئة المحظوظة تقدم أساسا لتناقض طبقى . وما دامت فرص العمل المستقل متاحة للجميع يختفى الأساس الذى تقوم عليه طبقة تبيع قوة عملها للآخرين لعدم امتلاكها البديل لذلك . غير أن المزايا التى تحققت لتلك الفئة المحظوظة قد تصـلح أساسا لقيام طبقة من الكولاك بينهم ، ولكن التناقضـات تظل ضئيلة — نسبيا — ما لم تتدخل قوى خارجية ، واحتفظت مناطق التعدين الحر بطابعها المميز كمجتمعات متجانسة للمنتجين الصغار تخلو من التناقضات الحـادة .

وكان ظهور ما يسمى بنظام « اتفاقيات التكلفة » — فى القرن الرابع عشر — على درجة كبيرة من الأهمية أن لم يكن مقدمة لسلسلة من المؤثرات التى أخلت بنظام تلك المجتمعات التعدينية . حيث كان يعفى أحد الشركاء فى الجماعة التعدينية من ممارسة العمل ، مقابل حصوله على مبلغ نقدى . وباع الكثير ممن كانوا يمتلكون حقوق التعدين تلك الحقوق — أو نصيبا منها — الى اعيان الأقليم ، أو القس ، أو تجار المدن المجاورة ، بدلا من أن يتصرفوا بصورة مغايرة . ونتيجة لذلك نجد أشخاصا مثل توماس الصائغ ، وريتشارد السباك ، وتوماس الزنكى ، وتسيس بودمن ، ورئيس دير سانت لادوس ، وكاتب لوست وزيل ، ورؤساء دير تيوارد راتش وجبل سانت ميخائيل ، ومجموعة متنوعة من التجار مسجلون فى سجلات « منتجى الرصاص » .

وفى تطور لاحق ، نلتقى بنظام « الاتاوات » حيث كان ملاك حقـوق التعدين يؤجرونها لمجموعة من العمال — أو لأحد المعلمين الصغار — مقابل

(46) Lewis, op. cit., 168-73; V.C.H. Gloucester, 11, 233-4.

الحصول على قسط من الانتاج ، اذا لم تتوفر لديهم الرغبة فى استغلال المنجم بانفسهم(٤٧) . ولكن صناعة استخراج الرصاص لم تتأثر بذلك ، طالما كانت هناك فرص متاحة للتعدين الحر . وظلت احتمالات قيام طبقة تستمد دخلها من ملكية حقوق التعدين — وليس من ممارسة نشاط إنتاجي — ضئيلة ، حيث كان المستأجرون لا يحصلون من أصحاب حق التعدين الا على نصيب يعادل الانتاجية القصوى لمناجمهم ، مقدرة على أساس حد معين للاستغلال ، والا لجأ مستأجر المنجم الى الحصول على حق التعدين لنفسه — فى موقع آخر — وعدل عن التأجير . وبعبارة أخرى ، فان الفائض الوحيد الذى يمكن تحقيقه ، يتمثل فى الفرق فى قيمة الايجار .

وعلى اية حال ، نسمع فى القرن الرابع عشر عن منتج للرصاص يدعى ابراهام استخدم ٣٠٠ عاملا ، كما نسمع عن « بعض الأثرياء من المشتغلين بصناعة الرصاص فى كورنوول ، الذين استولوا على مناجم الرصاص بالقوة، والزموا العمال بالعمل فيها رغم ارادتهم ، مقابل بينى Penny واحد كل يومين ، بينما كانوا يستخرجون ما تقدر قيمته بعشرين بنس فى اليوم الواحد، ومنعوا الذين يشتغلون لحسابهم من تصنيع وبيع الرصاص الذى ينتجونه بأنفسهم »(٤٧) غير أن تلك الحالات كانت استثنائية ، ولكن من الواضح أن ثمة عوامل كانت تسعى لحرمان المعدنين الأحرار من استقلالهم الاقتصادى. ومن أهم تلك المؤثرات المزايا الاقتصادية المتنامية التى تمتع بها أصحاب المسابك وتجار المعدن الخام ومشترى الرصاص ، تلك الامتيازات التى أدت الى زيادة تبعية المعدنين الأحرار لهم .

وتشير السجلات القديمة الى أن بيع الرصاص كان قاصرا على يومين فى العام الواحد ، حيث كان الرصاص يدمغ بدار السكة فى مدينة معينة ، وتحصل عنه الضرائب التى يحددها القانون . ونسمع — فى مطلع القرن الرابع عشر — عن شكوى منتجى الرصاص من أن احتكار تجارة الرصاص كان يتركز فى مدينة لوست وزيل ، التى تقع على مسافة بعيدة من مناطق التعدين(٤٩) . وأدى عدم انتظام البيع ، وبعد مكان التسويق عن مناطق التعدين ، الى وضع المنتج الصغير فى موضع يضر بمصالحه . فكان يفتقر الى وسائل تمويل عملياته ، خلال الشهور الستة التى كان عليه أن يبيع انتاجه فى ختامها . وقد يعجز عن دفع تكاليف نقل انتاجه الى المدينة التى يتم فيها التسويق . على حين كان المنتج الذى يملك بعض رأس المال ، أو يستمد دخله من مصادر أخرى غير التعدين ، اقدر على ذلك كله .

(47) Lewis, op. cit., 189-90; V.C.H. Cornwall, II, 593, 556.
(48) Lewis, op. cit., 189-90.
(49) Ibid., 210; V.C.H. Cornwall, I, 558-9.

ونتج عن ذلك وقوع المعدنين الأحرار ، ومستأجرى حقوق التعدين ، فى دائرة التبعية الأثرياء المعدنين أو الوسطاء ، الذين كان باستطاعتهم أن يقرضوهم رأس المـال اللازم لهم ، ويرتبون أمر نقل انتاجهم الى المدينة التى يباع فيها . وبدأت التجارة الحـرة فى الرصاص — التى كانت شرطا ضروريا لاستـمرار التعدين الحر — فى الاختفاء . وأصبح اقراض المـال للمعدنين الصـغار ، ومستأجرى حقوق التعدين — الذى يعرف باسـم « الاعاشة » — شائعا بصورة متزايدة ، وادى الى زيادة أعبـاء الديون الملقاة على كواهل المشتغلين بالتعدين الذين لا يملكون سـوى مناجمهم . وبذلك كانت شروط المساومة التى يعملون فى ظلها تسير لغير صالحهم ، وتستقطع أرباحها من قوتهم الضرورى . وبحلول القرن السـادس عشر ، أصبح مستأجر حق التعدين غارقا فى التبعية لغيره ، وزادت حالته سـوء نتيجة تطبيق نظام ضريبة النقل ، وهبط دخله الى مستوى الأجر المجرد الذى لا يقيم الأود . وأخلى نظام تأجير التعدين مكانه — فى نهاية الأمر — لنظـام تأجير المناجم لرؤساء العمال عن طريق المناقصات ، مقابل حصولهم على أجر بالقطعة ، هبطت به المناقصات الى أدنى مستوى ممكن(٤٩) .

وحاول هنرى السابع أن يعمل على تحسين تلك الحالة المؤسفة بتحديد موضعين آخرين للسكة ، يدمغ فيهما الرصاص « لأن الفقراء من مستخرجى الرصاص كانوا عاجزين عن الاحتفاظ بانتاجهم حتى تحين فرصة بيعه بثمن مناسب ، عندما لم يكن هناك سوى داران للسكة » . ونص الأمر الصادر فى عام ١٤٩٥ على أنه « لا يجب أن يمتلك فرد أو أفراد — تكون فى جوزتهم أراضى تزيد قيمة غلتها على ١٠ جنيهات — أى منجم للرصاص ، باستثناء الأفراد الذين يمتلكون تلك المناجم بطريق الارث ، أو أولئك الذين يملكون مناجم تقع فى أراضيهم » . ولكن تلك الاجراءات كانت محدودة الأثر فى ضبط الاتجاهات التى بيناها . ولعلها تأخرت كثيرا حتى أحكمت التبعية قبضتها على الكثير من المشتغلين بالتعدين ، واستطاع الكثيرون اثبـات ملكيتهم لحقوق التعـدين بطريق الارث . وبغض النظر عن تلك الاجـراءات التى اتخذت — فى مطلع عهد التيودور — يذكر رانل لويس أن « قانون التعدين الانجليزى الذى اتسم بروح حرية العمل ، ترك مستخرجو الرصاص غـير المنظمين بدون حمـاية ، ووضـعهم تحت رحمة الوسـطاء ومحتـكرى السوق »(٥٠) .

ولكن كان ثمة عبء أكبر يثقل كواهل المنتجين . فقد اسس احتكار لشراء المعدن ، بدعوى تحقيق الاستقرار فى سوق الرصاص ، وتوفير الأموال

(50) L.L. Price, West Barbary, 37.
(51) Lewis, op. cit., 211.

لصناعته . وقد أثار ذلك الاحتكار احتجاج كل من نقابة صناع الزنك فى لندن ومنتجى الرصاص . وسواء استفاد متوسطو أصحاب مصالح الرصاص وهم التجار المحليون وأصحاب المسابك وأثرياء المشتغلين بالتعدين — أو لم يستفيدوا ، فان عمال المناجم لم يحققوا أى فائدة . وعلى العكس من ذلك استطاع الاحتكار أن يخفض أسعار شراء الرصـــاص من المنتج ، وزاد فى نفس الوقت — فى أسعار بيع الرصاص الى صناع الزنك ، وظل ســـعر الرصاص الخام عند ذلك المســـتوى المنخفض فى مواجهة ارتفاع أســـعار التصدير . وتوقف الاحتكار عن العمل خلال عهد الكومنولث ، مما أدى الى ارتفاع سعر شراء الرصاص الخام من ٣ الى ٦ جنيهات لكل مائة مثقال . ومع ارتباط ذلك بانهيار نظام الدمغة الذى يحدد أيام البيع ، يبدو أن أجور مستأجرى المناجم وعمال التعدين — الذين كانوا يعملون على أساس نظام المناقصة — قد ارتفعت الى مستوى ٣٠ شلنا فى الشهر(٥١) .

ولكن عاد كل من احتكار الشراء ونظام السكة من جديد — مع عودة الملكية — وانخفضت الأجور الى النصف . وترتب على ذلك وقوع حوادث شغب فى فارموث وترورو ، حيث طالب عمال التعدبن باطلاق حرية بيـــع الرصاص ، والغاء الاحتكار ، ذلك الطلب الذى عارضه مستخرجو الرصاص الأثرياء(٥٢) . ولكن مقاومة عمال التعدين لم تكن مجدية ، ومع نهاية القرن السابع عشر أصبح خضوع المنتجين لرأس المـــال خضوعا تاما . وهنـــاك مرحلتان من الربا ميزتا ذلك الخضوع : يأتى فى قمتهما التجار الاحتكاريون الذين قدموا القروض الى معلمى صناعة استخراج الرصاص ، وتجـــاره ، والمشتغلين بسكه . ومع خفض السعر الذى كانوا يشترون به الرصاص ، حققوا حـــدا للربح بلغ حوالى ٦٠٪ . وقدم معلمو صـــناعة استخراج الرصاص ، وتجـــاره ، والمشتغلون بســـكه القروض — بدورهم — الى مستأجرى المناجم والمشتغلين بنظام المناقصة ، وحققوا بدورهم حدا للربح بلغت نسبته ٨٠٪ أو ٩٠٪ وبحلول عام ١٧٠٠ ، تحول ملاك المسابك الى أصحاب لمناجم الرصاص — بدلا من أن يشتغلوا بتقديم القروض لجماعات العمال — واستخدموا أولئك العمال فى مناجمهم لقاء أجر بالقطعة(٥٣) وبذلك ترك الاستغلال على أساس الربا مكانه لنظام الأجور الرأسمالى .

وليس لدينا الا النذر اليسير عن مناطق التعدين الحر الأخرى ، ومن ثم يصعب علينا أن نتتبع العوامل التى حكمت الانتقال من التعدين الحر الى

---

(52) Ibid., 220; V.C.H. Cornwall, I, 558-9.

(53) Lewis, op. cit., 220.

(54) Lewis, 214-16; H. Levy, Monopoly and Competition, 9.

العمل المأجور ، غير أن الاطار العام يظل واضحا . فقد أصبحت تنظيمات الحماية التى وضعها المشتغلون بالتعـــدين فى غابة دين ، والتى قووا عن طريقها انفسهم ، أكثر شيوعا على مر الزمن . وجرت العادة على انتخاب الأثرياء ليصبحوا معدنين أحرار ، تقليدا لنقــابات الحرف المدنيــة . وقام أصحاب حقوق التعدين بتأجــير مناجمهم لأفراد من خارج جماعتهم ، رغم الحظر الواضح لمثل ذلك التصرف . ولكن احتكار صهر الخام كان العــامل الأكثر قوة فى تفسخ الجماعة التعدينية القديمة . فقد منح التاج تراخيصا لأفراد من الرأســماليين لاقامة افران للصهر فى الغــابة — أواخر القرن السادس عشر — وادى ذلك الى القضاء على المسابك القديمة ، كما أدى الى وقوع هبات بين صفوف المعدنين الأحرار الذين جأروا بالشــكوى من « التعدي المتزايد على حقوقهم من جانب حملة التراخيص الملكية »(٥٤) .

ولقيت تلك الامتيازات ضربة قاضية — فى عام ١٦٤٠ — عندما منح الملك حق اســتغلال مناجم الغابة كلها الى الســير جون ونتر مقابل جعل سنوى يدفعه للملك يتراوح ما بين ١٠ آلاف و ١٦ الفا من الجنيهات . وترتب على ذلك وقوع هبات أخرى ، تبعها رفع دعوى قضائية ، ولكن المعدنين الأحرار عجزوا عن اثبات حقوقهم .

وخلال العقود القليلة التالية تناقصت حقوقهم تناقصا كبيرا ، والغى — فى عام ١٦٧٨ — الحظر الذى كان مفروضا على نقل الفحم والمعدن الخام بواسطة أفراد من الخارج . وبعد ذلك بتسع سنوات تنازل المعدنون الأحرار عن حقهم فى تحديد أسعار البيع . وازداد تدفق الرأسماليين القادمين على التعدين عن طريق استخدام وسائل جديدة ، وتسويق الانتاج بشكل أيسر ، حتى أصبح التعدين الحر فى نهاية الأمر مجرد ذكرى عابرة(٥٥) . غــير أن قانون التعــدين ترك أثرا ملحوظا — خلال فترة سريانه — فأجل تعــدى المستغلين الرأسماليين ، وأبرز دليل على ذلك ، أنهم عجزوا عن — تثبيت أقدامهم فى المنطقة حتى نهاية القرن السابع عشر .

وكان لاحتكار صهر المعدن الخام — فى منديس — أثر كبير فى تفكك نظام المعدنين الأحرار . ولم تعد مواد قانون التعدين — التى ضمنت حرية مستخرجي المعادن فى صهر انتاجهم اينما شاءوا — موضــع احترام ملاك الأرض ، و « بذل اللوردات الأقوياء كل جهــد ممكن ، للتأكد من أن خــام

---

(55) V.C.H. Gloucester, II, 225; Lewis, op. cit., 208.

(56) V.C.H. Gloucester, II, 225-8.

الرصاص المستخرج من أراضيهم ، يصهر فى الأفران التى يملكونها »(٥٦) .
ونحو نهاية القرن السادس عشر قدم المضاربون والمغامرون رأس المال الى المشتغلين بالتعدين ، مقابل « أجزاء » أو أنصبة من الانتاج . كما أن المعدنين — الذين كانوا يعانون ضائقة مالية — رهنوا مناجمهم مقابل مبالغ نقدية . ونسمع أن « تجار برستول ، وأعيان المناطق المجاورة ، وجباة الضرائب المحليين ، شاركوا فى تلك اللعبة » . فكان باستطاعة من يتوفر لديهم المال ، التعمق فى استغلال المناجم ، والوصول الى الاحتياطى الأكثر غنى بالمعدن . وربما كانوا فى وضع أفضل مكنهم من تحاشى احتكار صهر وتسويق ما ينتجونه منها . وعلى أية حال ، أبعد المعدنون الفقراء ، الذين يفتقرون الى رأس المال — تدريجيا — واصبحوا يشتغلون بالأجر عند الطبقة الجديدة من ملاك المناجم . ولكن السجلات المعاصرة لا تقدم لنا أى تفاصيل عن تلك التطورات(٥٧) .

وفى مناجم الفضة بسكسونيا ، نستطيع أن نضع أيدينا على تطورات مماثلة لتلك التى حدثت فى انجلترا . فقد جرت عادة السادة الاقطاعيين على تأجير حقوق التعدين الى جمعيات من العمال الأحرار ، اذا لم تتوفر لهم الرغبة فى استخراج المعادن لحسابهم عن طريق استخدام عمل الأقنان . وقامت تلك الجمعيات بادارة المناجم بصورة تعاونية على نسق الجمعيات الروسية . ولما كان التأجير يتم — بصفة عامة — على أساس تقديم نصيب من الانتاج للسيد ، فقد تمتعت تلك الجمعيات بامتيازات معينة وحماية خاصة منحها لها السيد الاقطاعى . ومنحت تلك الجمعيات — فى بعض الحالات — اعفاء من الخضوع للقانون الاقطاعى شأنها فى ذلك شأن مجتمعات المدن . وعندما تزدهر المنطقة ترقى الى مستوى المدينة الخاصة بالتعدين ، وتحصل على درجة معينة من الحكم الذاتى ، وعلى حق اقامة محكمة محلية، وأن يكون لها قانونها الخاص بها .

ولا ندرى ما اذا كانت تلك الجمعيات — التى تمتعت بامتيازات خاصة — تضم فى الأصل أقنانا يتمتعون بقدر من الامتيازات ، أو فلاحين ، أو حرفيين ومن لم يكن لهم انتماء الى طبقة رقيق الأرض ، ومن المحتمل أن يكونوا من تلك الطبقة الأخيرة . ولكن مع حلول القرن الرابع عشر ، أصبح عدد منهم يتمتع بقدر من الثراء والاستقلال ، وباع الكثيرون حقهم فى الجمعية ، أو نصيبهم فيها ، الى أناس من خارجها مثل : أصحاب الضياع المحليين ، أو القساوسة او تجار المدن .

---

(57) V.C.H. Somerset, II, 368.
(58) Ibid., 374-6.

وشجع السادة الاقطاعيون نظام التأجير لقاء قدر من الانتاج من أجل تحقيق استغلال أمثل لمناجمهم . ويبدو أنهم اشترطوا أن يكون المستأجرون من العمال المعدمين ، وأن يستبعد الفلاحون الذين يمتلكون أراضى زراعية من التأجير ، وزودوا المستأجرين ببعض الأدوات . ونظرا لكون المستأجرين من المعدمين ، لم يكن أمامهم وسائل بديلة لكسب العيش ، ومن ثم كانوا على استعداد للتنازل الى الجمعية عن جزء كبير من ثمرة كدهم .

وبذلك قام حد فاصل بين أعضاء الجمعيـــة الذين يمتلكون المنجم ، والذين كانوا بدورهم مجرد مستأجرين يحصلون على دخلهم من امتلاكهم لحق استغلال المناجم ، والمستأجرين لقاء حصة من الانتاج ، الذين استأجروا المنجم من الجمعية ، وتولوا استغلاله مقابل قدر من الانتاج . وكان نظام التأجير بالحصة يشبه ذلك النظام الذى ساد فى مناجم الرصاص الانجليزية من حيث وقوعه فى منتصف طريق التحول الى نظام العمل بالأجر . وبمرور الزمن اتجه نظام العمل بالأجر الى الحلول محل نظام التأجير لقاء نصيب من الانتـــاج ، « نتيجة زيادة التفاوت فى القدرة على المســـاومة بين الفريقين المعنيين »(٥٨) .

وتدخل فى سكسونيا عامل آخر لاستكمال تدنى مستوى مستأجرى المناجم مقابل نصيب من الانتاج الى درجة الأجراء ، تماما كما حدث فى غابة دين ومندبس . وتمثل ذلك العامل فى قيام احتكار صهر المعدن وشراء الخام . واستندت حقوق احتكار الصهر الى امتيازات اقامة مصانع للصهر ، اشتراها المشتغلون بتلك الحرفة من السادة الاقطاعيين . وفى القرن الخامس عشر « تقدم لنا السجلات أدلة على تزايد صـــعوبة البيع ، وترددت شـــكاوى مستأجرى المناجم — مقابل حصص الانتاج — من الشروط غير المناسبة التى فرضها عليهم تعسف مشترى الخام وأصحاب أفران الصهر »(٥٩) . وأقام الامبراطور مكسمليان دارا منافسة للصهر ليخفف عن هؤلاء عناء الاحتكار ، استجابة لمطالبهم ، لتولى صهر الخام الخاص بمستأجرى المناجم ، واتخذ فرديناند اجراء مماثلا فى اقليم الغابة السوداء . ولكن الحرص على علاج المشكلة لم ينتج الا فى تقديم حل مؤقت لها . فنسمع أحيانا عن اتجاه عمال التعدين الى تكوين نقابات حرفية لحماية مصـــالحهم وتنظيم الاضرابات . ولكن حالتهم استمرت فى التدهور على مر القرن السادس عشر . فحل نظام الانتاج بالقطعة أو نظام العمل لوقت محدد ، محل نظام استئجار المنجم لقاء حصة من الانتاج . وأصبح من الشائع — عند نهاية القرن السادس عشر —

---

(59) Lewis, op. cit., 180, also 74.

(60) Ibid., 1800.

تأجير المناجم للراسماليين الذين يســتخدمون فى استغلالها عمــالا أجراء « واستمر ذلك حتى نجد — بمرور الزمن — مستأجر المنجم يبدو فى صورة رجل الصناعة الذى يسلب أعضاء الجمعيات ... كل من حقوقهم »(٦٠) .

ولا ريب أن الخطوط الرئيسية لقصة المجتمعات التعدينية ، يمكن أن نجد تكرارا لها فى تاريخ الكثير من مجتمعات الفلاحين ، حيث تقدم قصــة الفلاحين الانجليز فى القرون الأولى — التى لم تدون بعد — نموذجا مماثلا . وفيما يتعلق بالفلاحين الروس دار جدل بين الاشتراكيين الديمقراطيين عند نهاية القرن التاسع عشر ، يتصل بالعوامل التى فعلت فعلها فى مجتمع القرية الروسية ، التى كانت تضرب بجذورها فى أعماق المير mir أو كومون القرية . واشار كتاب المدرسة الشعبية الى أن المير تمثل نواة اشتراكية المستقبل ، وانه من الممكن تجنب التطور الراسمالى عن طريق المحافظة على الملامح التقليدية لاقتصــاد القرية . وذهب الماركسيون — وبصفة خاصــة لينين — من ناحية أخرى ، الى أن اقتصاد القرية كان مقدرا له أن يتفكك فى مواجهة تأثير السوق ، وتطور بالفعل فى الاتجاه نحو الزراعة الراسمالية مع نمو التمايز الطبقى بين الفلاحين . وقد لعب الربا (الى جانب عقــود القروض المتنوعة شبه الربوية عينا أو عملا) دورا رئيسيا فى ذلك التطور . وكان باستطاعة الفلاح الذى يتوفر لديه المال اكثر مما يتوفر لجيراته — نتيجة حسن الادارة أو الحظ — أن يستأجر من المالك مساحة اضافية من الأرض ، ويدبر الدواب وأدوات الفلاحة اللازمة .

ولكن الفلاح الفقير لم يكن فى وضع يمكنه من أن يحذو حذو جاره الغنى لعدم وفرة الامكانات لديه ، فاذا استأجر أرضا كان عليه أن يخضع لنظــام المقاسمة فيتقدم نحو نصف المحصول لمالك الأرض ، أو أن يستأجر الأرض مقابل العمل ، حيث كان عليه أن يعمل فى مزرعة مالك الأرض بدلا من سداد الايجار . وكان تأجير الفلاح الفقير للأرض — على هذا النحو — يختلف عن حالة الفلاح الغنى الذى يشترى أو يؤجر أرضا اضافية ، لأن ذلك الاستئجار كان دليلا على الفقر ، وعلى عجز ذلك الفلاح الفقير عن تدبير ما يسد رمق عائلته من حيازته فى حدود وسائل الزراعة المتاحة له . ونتيجة لذلك أجبر — تدريجيا — على دفع قيمة ايجاريه باهظة فى ظل نظامى المقاسمة والعمل . وكان ذلك هو ما يسمى « بمجاعة الاستئجار » الذى نسمع عنه كثــيرا فى الأدب الريفى الروسى فى ذلك العصر . ولا ريب أن رخص قيمة العمــل الذى كان يحصل عليه كبار الملاك والفلاحون الأثرياء فى ظل أشكال الاستغلال التقليدى ، كان عقبة كأداء فى طريق تحسين طرق الزراعة واستخدام الميكنة

---

(61) Ibid., 181-3.

ـ بصفة خاصة ـ على نحو ما يذكر لينين ، فى كتابه : « تطور الرأسمالية فى روسيا » .

ولكن الفلاحين الفقراء كانوا يفتقرون ـ غالبا ـ الى الدواب وأدوات الزراعة وتقاوى القمح اللازمة لزراعة حيازتهم ، اكثر من افتقارهم الى المزيد من الأرض . ووضعت قلة رأس المال حدا لمساحة الأرض التى يستطيع الفلاح أن يزرعها ، مما جعله يعتمد على جيرانه الأثرياء فى سد هذا النقص . وجرت العادة فى معظم القرى (فيما عدا أوكرانيا وروسيا البيضاء) على اعادة توزيع أراضى الكومون ـ من حين لآخر ـ على الفلاحين وفق المساحة التى يستطيع كل منهم أن يزرعها . ومن ثم يتوقع المرؤ من مثل هذا النظام أن يؤدى الى وضع أسس التفاوت الاقتصادى . ولكن هذا التوزيع الدورى للأرض ، لا يخدم مصلحة الفلاح الذى يفتقر الى المعدات أو تقاوى القمح . ونتيجة لذلك كانت الحيازات الكبرى من الأرض تذهب الى الفلاحين الميسورين ، الذين اجروا تلك الحيازات ـ بدورهم ـ الى رفاقهم الفقراء ، على أساس نظام المقاسمة . وفى تلك الحالة لا يستطيع الفلاح الفقير أن يستخدم الدواب ، وأدوات الزراعة فى فلاحة الأرض : وعندئذ كان عليه أن يستأجرها ـ بدورها ـ من زميله الغنى ، مما جعله فى وضع العامل الأجير الذى يغطى العجز فى ريع حيازته الضئيلة عن طريق العمل فى فلاحة أرض غيره مقابل نصيب من المحصول كأجر عينى . أضف الى ذلك أن الفلاحين الأغنياء أو الكولاك على نحو ما يذكر ستبنياك ، « امتازوا على منافسيهم العديدين بقدرتهم على ابتزاز الفلاحين ... لأنهم كانوا أعضاء بارزين فى كومون القرية » ، ومن ثم كانوا فى وضع مكنهم من استخدام « السلطة السياسية الكبرى التى كانت الادارة الذاتية للمير تمارسها على الأفراد من أعضاء الكومون »(٦١) .

ولكن سداد قيمة ايجار الأراضى عينا لم يكن كافيا ، لأن الفلاح كان يحتاج الى المال ـ فى مواسم بعينها ـ لسداد الضرائب أو شراء التقاوى . ولجأ الفلاح الفقير الى رفيقه الغنى لاقتراض الأموال فى مواجهة تلك الحاجة الى المال التى تتجدد من حين لآخر . وبذلك أضيف الى اعتماد الفلاح الفقير على زميله الغنى فى اقتراض الأموال اللازمة لمعدات الزراعة ، واعتماده عليه ـ ايضا ـ فى بيع محصوله من القمح ، علاقة التبعية التى تقوم بين الدائن والمدين . ونظرا لاتجاه تلك العلاقة الى التفاقم ، فانها تنتهى الى انتزاع حيازة الفلاح انتزاعا نهائيا لصالح الدائن . وجرت العادة على أن يحدث « حوالى مرتين فى العام خلال موسم تحصيل الضرائب وموسم البذر

(62) Stepniak, The Russian Peasantry, 55.

... أن يبدى الفلاح استعداده للتضحية بأى شىء لانقاذ أسرته من الجلد ، وذلك تحت ضغط حاجته الشديدة الى المال أو البذور . وخلال بضعة أعوام ، يتحول الفلاح — عادة — الى بروليتارى بلا أرض »(٦٢) .

وفى مرحلة تالية قام الكولاك — الذين وسعوا مساحة حيازاتهم ، واصبحوا مؤجرين للأرض وأدوات الزراعة ، واشتغلوا بتجارة القمح على نطاق محلى ، واقرضوا المال للفلاحين — بوضع أسس الصناعة الريفية وبداوا فى استخدام زبائنهم المعدمين ومدينيهم فى نظام الانتاج المنزلى . وغالبا ما كان أولئك الراسماليين المشتغلين بالصناعة الريفية يحققون بعد ذلك ثراء كافيا للانتقال الى المدينة ، وأن يصبحوا ملاكا لمصانع حديثة . وكون الكثيرون منهم (مثل عائلة ارتامانوف التى يذكرها جوركى فى روايته : الخراب) عصب الطبقة الراسمالية الروسية ، على حين غرق جيرانهم الفقراء فى اعماق التبعية ، حتى اثقلت الديون والضرائب كواهلهم ، ولم يعد باستطاعتهم المحافظة على حيازاتهم الضئيلة ، والتحقت أسرهم بصفوف البروليتاريا الريفية ، أو اصبح بعض افراد الأسر — على الأقل — من أنصاف البروليتاريا الذين يعوضون النقص فى دخلهم من حيازاتهم بالعمل فى المناجم أو المدن الصناعية القريبة منهم(٦٣) .

والأمثلة التى تشير الى نمو التفاوت الطبقى ، والتحول الى نظام الأجور ، التى نجد — غالبا — ما يماثلها فى المجتمعات الريفية فى أى اقليم من اقاليم العالم ، مفيدة فى هذا الصدد ، لعدة أسباب : فهى تشير الى أنه بينما يكون اختفاء الحيازة الحرة للأرض ذا أهمية بارزة فى المجتمعات البدائية ، الا أنه ليس العامل الوحيد — أو العامل الرئيسى — فى خلق طبقة تابعة من الأجراء ، كما يظن البعض أحيانا(٦٤) . فهناك عوامل أخرى مثل الديون أو الاحتكار قد تسلب المنتج الصغير استقلاله ، وتؤدى الى فقدانه لملكيته كلما وجدت الحيازة الحرة للأرض . ولا يبدو واضحا — فى نفس الوقت — أن التفاوت الاقتصادى لا يؤدى الى انقسام المجتمع الى طبقتين

---

(63) N.I. Stone in Political Science Quarterly, XIII, 107 seq.

(64) Ibid., also Lenin, «Development of Capitalism in Russia» and «The Agrarian Question in Russia» in Selected Works, vol. I; L.A. Owen, Russian Peasant Movement, 1917, 88 seq.; G. Pavlovsky, Agricultural Russia on the Eve of the Revolution, 107-8, 199-206.

(65) Achille Loria in Economic Foundations of Society, 1-9; and Analyse de la Propriete Capitaliste.

احداهما طبقة أصحاب الأعمال ، والأخرى طبقة الأجراء التابعين لهم ، الا اذا كانت ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض قاصرة — بصورة أو بأخرى — على الفئة الميسورة من المجتمع .

وتصور هذه الأمثلة كيف يكون الاقتصاد القائم على المنتجين الصغار ، مفتقرا الى الاستقرار فى مواجهة مؤثرات الانتاج من أجل السوق — وخاصة اذا كانت السوق بعيدة — الا اذا كان نظام المنتجين الصغار يتمتع ببعض المزايا التى تكفل له القوة ، أو تتخذ بعض التدابير اتكفل له الحماية ، وبصفة خاصة لأعضائه الأكثر فقرا وضعفا . ومن ثم يكون النفوذ السياسى وتدخل الدولة ذا مغزى من حيث النتائج التى يمكن تحقيقها .

واخيرا تقدم تلك الأمثلة تصويرا للدور الذى لعبه كل من الاحتكار والربا فى الاثراء المستمر للطبقة الممتازة ، وزيادة اخضاع الطبقة التابعة . فالربا يكون عادة ذا وجهين فى مرحلة التراكم البدائى : يتجه أحدهما نحو الطبقة الحاكمة القديمة ، أى نحو الفرسان أو البارونات أو الأمراء أو الملوك الذين تدفعهم حاجتهم الى المال الى البحث عنه بأى وسيلة وبأى ثمن ، ويتجه الوجه الآخر نحو اكثر هؤلاء الضحايا معاناة ، وهم صغار المنتجين المعوزين . ويصعب القول ما اذا كان اسراف أحد هؤلاء الضحايا ، أو فقر الآخر ، هو المصدر الأكبر لاثراء المرابين . ولكن بينما كان النوع الأول من الصفقات — بما يترتب عليه من انتقال نهائى من ملكية الأصول الثابتة من يد الطبقة الحاكمة القديمة الى الطبقة الجديدة — عاملا قويا فى تنمية ثروة البرجوازية ، فان النوع الآخر من الصفات لم يؤد الى تلك النتيجة فحسب ، بل ساعد — أيضا — على توفير فرص استثمار تلك الطبقة — التى يعد وجودها عاملا حاسما — موالها فى الانتاج . وحتى حققت تلك الطبقة وجودها ، وفرت لها نوعيتها مزايا هامة ، لأن هدفها الدائم هو الاستثمار على حساب الآخرين . فهبات الطبيعة بالنسبة لها محدودة ، لأن مصادر التعدين قد تنفذ ، والربا يبدو كدود العلق : يدمى المصدر الذى يتغذى منه ، وحتى العبيد ينتهى أمرهم الى الموت . ولكن البروليتاريا تتميز بنوعيتها الثمينة ، فهى لا تعيد انتاج نفسها عبر الأجيال ، بل تعيد انتاج نفسها على نطاق واسع (ما لم يثبت العصر الحاضر عكس ذلك) .

الفصل السابع

الثورة الصناعية والقرن التاسع عشر

(١)

عندما نصل الى مرحلة الثورة الصناعية ، تواجه دراسة كهـذه ، مشكلة رئيسية تتصل بمدى التطور وأبعاده المختلفة . فنجد المواد الخام — فى صورة سجلات حقيقية — بين أيدينا ، غنية بالمادة ، حيث يختــزن الكثير من تلك المواد (ان لم يكن جميعها) ويصنف على أيدى أحرزت خبرة فى هذا المجال . وتحفل الصورة — المتقنة الصنع — بالكثير من التفاصيل ، حتى أن كل من يدفعه الفضول الى الاقتراب منها برغبة تذوق المنظر وتمثله، يقع فى مأزق محير . وقد لا يستطيع رسم شىء سوى بعض الخطوط التى تحتفظ بالقليل من نوعية الأصل ، أو قد يصبح غارقا فى تتبع التفاصيل التى يعجز عن الالمام بها . ومن ثم يرسم صورة ممسوخة لما فعله الآخرون . وحتى اذا استطاع التخلص من ذلك المأزق ، ونجح فى أن يعكس الصورة بشكل كامل ، فان مثل ذلك العمل يعتمد — بالضرورة — على بعض أسس الاختيار التى قد لا يتفق عليها اثنان من الباحثين .

فلم يتبق لنا الا القليل مما لم يرد ذكره بالفعل فى أعمـال الباحثين الآخرين ، مما يمكن أن نتناوله ، فيما يتعلق بالملامح الرئيسية للاحـداث الاقتصادية التى شهدها القرن التاسع عشر فى انجلترا أو أوربا أو أمريكا . فثمة ثغرات فى مجرى تلك الحوادث اذا ملئت ، أضاءت الأركان التى لا تزال غارقة فى الظلام . ولكن القرن الذى عرف الطباعة الرخيصة ، وانتشـار المعرفة على نطاق عالمى ، خلف لنا مصادر وثائقية تفوق ما تخلف عن أى قرن آخر قبله ، حتى لا يترك لنا أدنى شك فيما كانت عليه الملامح الرئيسية لتلك الحوادث ، أو كانت عليه الخطوط الرئيسية لصورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية التى قد نواجهها ، اذا ما قدر لنا أن نعيش فى ظل ظـروف اجتماعية كتلك التى سادت أيام بت Pitt أو بيل أو جلادستون .

غير أن الصعوبة التى تواجه الاقتصادى المعاصر الذى يعالج مادة ترجع الى مئات السنوات للاسترشاد بها ليست مشكلة الحيرة أمام وفرة

تلك المادة . فمن الغريب أن الصعوبة تكمن فى عكس ذلك لبعض أعتبارات ؛ فثمة فقر فى نوعية معينة من المادة التى يحتاج اليها ، وعندما ينتقل من الوصف الى التحليل ، ومن الخطوط العريضة لتطور تلك الحوادث الى بواعثها ، ومن تفاصيل الصورة ــ كما تبدو عند نهاية كل مرحلة زمنية ــ الى حركتها ، يجد نفسه غارقا فى دياجير الظلام . ولا ريب ان ذلك الظلام يرجع ــ بصفة جزئية ــ الى أن التساؤلات التى يحتاج المؤرخ الاقتصادى الى طرحها نادرا ما يجد لها صياغة كافية أو صحيحة ، فى شكل المادة المناسبة للاجابة عليها . ولكن ذلك يرجع ــ فى حالات معينة ــ الى أن المادة التى تتطلبها الاجابة على تساؤلات بعينها ليست متاحة بعد . وقد يظن المرؤ ــ لأول وهلة ــ أن ذلك يرجع الى أن حوادث هذا القرن قريبة من انظارنا ، ومن ثم تمكننا وفرة التفاصيل المسجلة من الوصول الى مستوى مختلف من الرؤية حتى أن بحثنا عن بواعث تلك الفترة يكمن ــ بصفة خاصة ــ فى التساؤلات التى نطرحها . غير أن الانعكاس الكامل لملامح صورة تلك الحوادث يفترض أن تفسيرها يكمن فى الظروف الموضوعية التى تواجهنا فى هذه الفترة ، فالنظام الاقتصادى الذى بزغ من الثورة الصناعية نما فى حقيقة الأمر بشكل معقد واختلف كثيرا فى جوهره عن مظهره بالصورة التى تجعل تفسيره أكثر صعوبة .

فاذا وقفنا بعيدا عن صورة تلك الحوادث ، وتركنا المنظر كله يبرز ملامحه أمام أعيننا ، فلا بد أن يبهرنا ملمحان بارزان : أولهما واكثرهما الفة، حقيقة ان ايقاع التغير الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، فيما يتعلق ببنية الصناعة والعلاقات الاجتماعية ، وحجم الانتاج ، واتساع التجارة وتنوعها، لم يكن طبيعيا ــ بالمقارنة بمستوى ايقاع التغير فى القرون السابقة ــ حتى انه حول أفكار الناس عن المجتمع تحويلا جذريا ، من المفاهيم الثابتة ــ بصورة أو بأخرى ــ لعالم قدر للناس فيه أن يظلوا مرتبطين من جيل لآخر بنوع الحياة الذى حدد لهم عند مولدهم ، وحيث كانت مخالفة التقاليد مجافية للطبيعة ، الى مفهوم التقدم باعتباره قانونا للحياة ، وباعتبار اطراد التقدم دلالة طبيعية على اى مجتمع يعيش جوا صحيا . وعلى حد تعبير ماكولاى ، أصبح التقدم الاقتصادى اعتبارا من عام ١٧٦٠ « ينذر بالسرعة » . ومن الجلى أن تفسير الحياة الاقتصادية للقرن التاسع عشر لا بد أن يكون ــ بصفة أساسية ــ تفسيرا لتغيره وحركته ، أكثر من وضوح ذلك فى اى حقبة تاريخية أخرى .

وثانى هذين الملمحين ، يتمثل فى أن الحوادث الاقتصادية تقدم فى القرن التاسع عشر (أو على الاقل فى الثلاثة أرباع الاولى منه ، فى انجلترا) خليطا من الظروف الملائمة ــ بصورة استثنائية ــ لازدهار المجتمع

الرأسمالى . وقد كان العصر الذى شهد التغير التكنولوجى الذى زاد من انتاجية العمل ، كما شهد زيادة سريعة غير طبيعية فى مراتب البروليتاريا ، كما شهد أيضا سلسلة من الحوادث التى وسعت حقول الاستثمار وسوق السلع الاستهلاكية معا ، بدرجة لم يسبق لها مثيل . فقد رأينا كيف أعاق ضيق السوق نمو الصناعة الرأسمالية فى القرون السابقة ، واعترضت الانتاجية المنخفضة ــ التى فرضتها أساليب الانتاج فى تلك الحقبة ــ طريق توسعها ، وكانت ندرة العمل تضع تلك العقبات فى طريق الصناعة الرأسمالية من وقت لآخر . وتم ازاحة تلك العقبات ــ بصورة نهائية ــ فى عصر الثورة الصناعية . وواجهت تراكم رأس المال والاستثمار آفاق أرحب اتساعا ، قامت بتغذيتهما من مختلف جوانب المؤشرات الاقتصادية .

ولا يكاد يبدو أن تزامن تلك الظروف الجديدة والملائمة ــ التى أثرت على عرض العمل والانتاجية والأسواق ــ فى الظهور لا يرتبط ببعضه البعض . واعتبر القليل من الباحثين أن الأدلة المتاحة كافية لايجاد اجابة كاملة عن الطبيعة الخاصة بتلك العلاقة التى تربط تلك الظروف ببعضها البعض . ولكن من الجلى أنها كانت ــ الى حد كبير ــ نتاج مرحلة التطور التى كانت الرأسمالية قد بلغتها فى بريطانيا بالفعل ، وليست نتيجة عرضية لظروف خارجة عن اطار عملية التطور تلك . فمن المعروف الآن أن زيادة السكان ترجع الى هبوط معدل الوفيات ، أكثر من رجوعها الى زيادة معدل المواليد . وقد يكون تحسين الرعاية الطبية ، والاهتمام بالصحة العامة الذى أدى الى هبوط معدل الوفيات ــ من ناحية ــ انعكاسا لندرة العمل فى مطلع القرن الثامن عشر ، بقدر ما كانت مخترعات القرن الثامن عشر التى تستهدف التخفيف من الاعتماد على العمل أيضا رد فعل لذلك . وكان توسع السوق فى حد ذاته نتاجا مشتركا للمخترعات ، والتوسع فى تقسيم العمل ، وارتفاع نسبة الانتاجية ، وزيادة السكان (كما يؤكد ذلك على الأقل قانون ساى الذى لا يلقى التقدير الآن) .

ولكن كيفما كانت الدرجة أو الشكل اللذان ارتبطت بهما تلك العوامل عند بروزها ، ليس ثمة سبب يدعو الى اعتبار ارتباطهما المستمر جزء من النظام الطبيعى ، أو أن ذلك الارتباط مقدر له البقاء (وذلك فيما عدا الصيغ الأكثر تطرفا من قانون ساى) . غير أن ذلك ما افترضه ــ بجلاء ــ الكثير من كتاب القرن التاسع عشر ، انلم يكن معظمهم . وأحاط الربع الاخير من القرن التاسع عشر مثل تلك الافتراضات بالشكوك ، وعمق القرن العشرين تلك الشكوك ، حتى بلورت فى فترة ما بين الحربين العالميتين ــ على وجه التحديد ــ آراء مختلفة تمام الاختلاف . ورغم أن تلك الآراء كانت غريبة ــ فى بدايتها ــ الا أنها تحظى اليوم بقبول على نطاق واسع . ويذهب ذلك

الرأى ، الى أن الوضع الاقتصادى الذى ساد خلال المائة عام التى تقع بين عامى ١٧٧٥ — ١٨٧٥ ، لم تكن اكثر من مرحلة انتقال فى تاريخ الراسمالية نتيجة مجموعة من الظروف لم يقدر لها أن تحقق الانتقال فحسب ، بل خلقت نقيضها على مر الزمن ، أو على حد تعبير أحد الكتاب المحدثين ، « لم تكن سوى فورة علمانية هائلة »(١) .

ومن الشائع الآن — أن التحول الذى طرأ على بنية الصناعة الذى عرف باسم « الثورة الصناعية » (٢) ليس حدثا يمكن تحديد وقوعه بعقد أو عقدين من الزمان . وكان عدم تطور الصناعات المختلفة — بدرجة متساوية — من الملامح البارزة لتلك الحقبة ، ولم تعجز التواريخ الخاصة بالصناعات المختلفة — أو حتى ببعض أقسام الصناعة الواحدة (ناهيك عن الصناعة فى البلاد المختلفة) — عن تحديد زمن المراحل الرئيسية لتطور تلك الصناعات فحسب ، بل كثيرا ما كان التحول فى بنية صناعة معينة ، يتم من خلال عملية تستغرق نصف قرن من الزمان .

ويكمن جوهر التحول فى التغير الذى يدخل على طبيعة الانتاج ، الذى يرتبط عادة بادارة الآلات بالقوى غير البشرية وغير الحيوانية . وأكد ماركس على أن التغير الحاسم يتمثل —فى حقيقة الأمر — فى تثبيت الأدوات التى كانت تتولى تشغيلها الأيدى البشرية من قبل فى الآلة ، ومنذ تلك اللحظة « حلت الآلة محل الأداة .. بغض النظر عما اذا كان الانسان ، — أو بعض الآلات الأخرى — الدافع لذلك » . والمهم أنه يحدث « بعد تشغيل الآلات التى تؤدى بأدواتها نفس العمليات التى كانت تؤدى من قبل بواسطة العامل بأدوات مماثلة » . ويشير ماركس — فى نفس الوقت — الى أن

---

(1) J.R. Hicks, Value and Capital, 302 F.

(٢) يرجع أول استخدام لهذا المصطلح الى أرنوند توينبى فى محاضراته التى طبعت عام ١٨٨٧ ، وقيل أن « سك هذا المصطلح » يرجع الى تاريخ طبع تلك المحاضرات .Beales in History Vol. XIV, 125 وفى الحقيقة استخدم انجلز هذا المصطلح عام ١٨٤٥ فى كتابه « أحوال الطبقة العاملة فى انجلترا » فى عام ١٨٤٤ ، ويرجع اليه الفضل فى ابتكار هذا المصطلح
CF. Mantoux, The Industrial Revolution in Eighteenth Century, p. 25.

ويبدو أن المصطلح كان شائعا بين الكتاب الفرنسيين منذ عشرينات القرن التاسع عشر .

(Cf. A. Bezanson, Quarterly Journal of Economics, vol. XXXVI, p. 343).

« الآلة الواحدة تحتفظ بطابع محدود ، طالما اعتمدت على قوة الانسان وحدها . . وانه لم يستطع أى نظام آلى ان يتطور بصورة كاملة قبل أن تحل الآلة البخارية محل القوى المحركة القديمة » (٣) .

وحقق ذلك التغير الحاسم ــ على اية حال ــ تحولا جذريا فى عملية الانتاج سواء تم تحديده بتحويل الاداة من اليد البشرية الى الآلة ، أو بإدارة الادوات بواسطة مصدر جديد للقوة . ولم يتطلب ذلك تركز العمال فى مكان عمل واحد هو المصنع فحسب (فقد حدث ذلك احيانا فى الفترة السابقة فيما كان يسميه ماركس « ورشة الصناعة اليدوية ») ، ولكنه فرض على عملية الانتاج طابعا جماعيا ، باعتباره نشاط نصف آلى ونصف آدمى معا . ومن بين سمات هذه العملية الجماعية اتساع نطاق تقسيم العمل الى درجة من التعقيد لم تتحقق من قبل ، واتساعه الى درجة لا يمكن تخيلها ، فى ظل ما كان قائما ــ من الناحيتين الوظيفية والجغرافية ــ فى وحدة الانتاج الواحدة .

وثمة سمة أخرى تتمثل فى زيادة الحاجة الى نشاط المنتج البشرى ، ليتسق مع وقع حركات العملية الآلية ، ذلك التحول الفنى فى التوازن ، الذى كانت له انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية ، التى تمثلت فى زيادة اعتماد العامل على رأس المال ، وفى زيادة الدور الذى يلعبه الراسمالى باعتباره قوة قسرية تنظيمية تفرض على المنتج البشرى فى تفاصيل عملياته الانتاجية . ويعلن اندرو اور فى كتابه فلسفة الصناعات ــ بلهجة المنتصر ــ أن « الهدف الأكبر » للآلات الجديدة يكمن فى أنها تقود الى « تحقيق مساواة العمل » ، والاستغناء عن القدرات الخاصة للعامل الماهر « ذى الارادة الذاتية والجموح » وهبطت بجهد العمال « الى ممارسة أعمال تتسم بالحذر والمهارة ، عندما يركزون على عملية واحدة ، يتم اتقانها بسرعة على أيدى الشباب » (٤) .

فقد كان العمل يعتبر فى الزمن القديم نشاطا بشريا يتسم بالطابع الفردى ــ بصفة عامة ــ بمعنى أن المنتج كان حرا فى اختيار وقت العمل وطرازه ، بينما لم تكن الادوات التى يستخدمونها تزيد على كونها امتدادا لاصابعه . وكانت الآلات التى تتسم بها تلك الفترة ــ على حد قول مانتو ــ « ايجابية فى يد العامل ، وكانت قوته العظيمة ، ومهارته الفطرية أو

---

(3) Capital, vol. I, pp. 308, 378.

(4) Andrew Ure, The Philosophy of Manufactures, Ed. 1835, 20-1.

المكتسبة ، أو ذكاؤه ، يحدد التفاصيل الدقيقة للانتاج » (٥) . ولم تفرض علاقات التبعية الاقتصادية بين المنتجين وبعضهم البعض أو بينهم وبين التجار — بشكل مباشر — عن طريق ضرورات الانتاج ذاته ، ولكنها فرضت عن طريق ظروف خارجة عن اطاره ، فقد كانت تلك العلاقات علاقات بيع وشراء الانتاج المصنع أو نصف المصنع ، أو غير ذلك من علاقات الدين ، التى تطرأ على عرض المواد الخام أو أدوات الانتاج الحرفية .

ويصدق هذا على « ورش الصناعة اليدوية » حيث كان العمل يتجمع فى مكان واحد . ولكنه كان يمثل — بصفة عامة — عنصرا فى وحدات فردية ، ولا يعد نشاطا يعتمد على بعضه البعض يتطلب الارتباط ببعضه البعض عضويا ، اذا كان عليه أن يحقق عملا . على حين كان الحرفى فى النظام القديم يجمع ما بين أدوات الانتاج البشرية وغير البشرية ، وكان قادرا على البقاء ، لأن الأدوات غير البشرية ظلت ضئيلة الحجم ، ولا تعدو أن تكون امتدادا لليد البشرية . ولكنه عجز عن أن يجد لقدمه موضعا فى الظروف الجديدة ، لأن الحد الأدنى لحجم الوحدة الانتاجية بلغ من الكبر حدا لم يعد باستطاعته السيطرة عليه ، ولأن العلاقات بين الأدوات الانتاجية الآلية والبشرية كانت قد تغيرت . وأصبح المال ضروريا الآن لتمويل المعدات المعقدة التى يتطلبها الشكل الجديد للوحدة الانتاجية . وظهر دور جديد لنوع من الراسماليين ، فلم يعد الراسمالى يلعب دور المرابى أو التاجر ، ولكنه أصبح يلعب دور رجل الصناعة ، الذى ينظم ويخطط عمليات الوحدة الانتاجية ، ويفرض نظاما شموليا على جيش من العمال ، سلبت حقوقه الاقتصادية ، واجبر على اداء واجباته الثقيلة فى خدمة الآخرين ، تحت سياط الجوع واشراف سيده .

وكان ذلك التحول حاسما فى مظاهره المتعددة لدرجة يستحق عندها أن يسمى بالثورة الصناعية ، ولا يكفى شىء مما ورد فى الوصف الكلاسيكى الذى قدمه توينبى لذلك التغير لتبرير اهمال المصطلح ، الذى يميل اليه أولئك الذين يتمسكون بمبدأ الاستمرارية . وذلك التبرير يعتمد على سرعة التغير التقنى ذاته بدرجة اقل من اعتماده على العلاقة الوثيقة بين التغير التقنى وبنية الصناعة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، كما يمتد الى مغزى مؤثرات ذلك التفكير على تلك العلاقات . فقد حدث التحول — حقا — فى بعض الصناعات فى وقت مبكر عنه فى الصناعات اخرى ، وبينما تعالج تلك الحوادث — التى وصفناها — بأنها ثورة وعلى أنها مجموعة مرتبطة ببعضها البعض ، فان توقيت تلك المجموعة من الحوادث فى الخطوط

---

(5) Op. cit., 193.

المختلفة للانتاج لا يوحى بوجود اى علاقة وثيقة بين بعضها البعض . كما انه لم يكن من المتوقع أن تكون على هذا النحو اذا اخذنا فى اعتبارنا الطابع المتباين لمختلف فروع الصناعة والمشكلات التقنية المختلفة تمام الاختلاف التى كان على كل منها أن تجد حلا لها قبل أن تحتل الآلات التى تدار بالقوى المحركة ميدان الصناعة . ولعل ما يجدر بالملاحظة اصرار أسلوب الانتاج القديم على الاستمرار فى البقاء ، واحتلاله مكانا واضحا لعدة عقود من الزمان ، حتى فى الصناعات التى غزا نظام المصنع الحديث جانبا من ميدانها .

ويرى أرنولد توينبى أن ثمة « أربعة اختراعات كبرى » ، كانت مسئولة من الثورة التى حدثت فى صناعة القطن هى : « المغزل الذى اخترعه هارجريفز فى عام ١٧٧٠ ، والاطار المائى الذى اخترعه أركرايت قبل ذلك بعام ، ومغزل كرومبتون المسمى بالبغلة الذى اخترع عام ١٧٧٩ ، ومغزل البغلة الذى يعمل ذاتيا واخترعه كيلى عام ١٧٩٢ » ، ورغم ذلك « لم يحدث كل من تلك المخترعات الثورة الصناعية وحده » ، اذا لم يكن جيمس وات قد اخترع الآلة البخارية فى عام ١٧٦٩ ، التى استخدمت فى صناعة القطن بعد ذلك بخمسة عشر عاما . ويضيف توينبى الى تلك الروابط الحاسمة فى عملية التغير النول الآلى الذى اخترعه كارترايت عام ١٧٨٥ (الذى لم يستخدم على نطاق واسع حتى العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر) . وفيما يتعلق بالمؤثرات التى أصابت صناعة الحديد يذكر اختراع طريقة الصهر بالفحم فى مطلع القرن الثامن عشر ، « واستخدام الآلة البخارية فى أفران الصهر عام ١٧٨٨ » (٦) .

واعتبر انجلز نول هارجريفز « أول اختراع مهد الطريق لظهور تغيرات جذرية فى أوضاع العمال الانجليز » ، ويربط ذلك بادخال أركرايت « لعناصر جديدة تماما تمثلت فى الربط بين مميزات مغزله ومغزل هارجريفز » وبين النول الآلى وآلة وات البخارية (٧) . وجرت العادة على اضافة المكوك الطائر — الذى اخترعه كاى عام ١٧٣٣ — الى هذه السلسلة من المخترعات الحاسمة ذات العلاقة المبكرة ، وهو ذلك الاختراع الذى وصفه أوشر بأنه « اختراع ذا أهمية استراتيجية » وضع حلا للصعوبات التى رآها ليوناردو صعوبات حاسمة (٨) ، وترتب عليه ما وصفه

---

(6) Lectures on the Iudustrial Revolution of the Eighteenth Century, 90-1.

(7) Engels, Op. cit., 4-6.

(8) P.A. Usher, History of Mechanical Inventions, 261.

مانتو بأنه « نتائج لا يمكن تقديرها » . وكذلك آلة النسيج التى اخترعها بول ويات فى نفس السنة (التى كانت قريبة الشبه من آلة آركرايت) ولكنها لم تحقق نجاحا عمليا ، وبقيت معروفة على نطاق ضيق ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تم الربط بين اختراع دادلى لطريقة صهر الحديد بالفحم الحجرى عام ١٦٢١ وقيام داربى باستخدام الفحم فى الصهر فى كولبر وكدال فى العقود الأولى من القرن الثامن عشر ، وطريقة كورت لمزج الأكسجين بالحديد المنصهر (عام ١٧٨٤) وصناعة الحديد . وعلى نحو مشابه كانت آلة وات البخارية ترتبط بآلة نيوكومن الهوائية التى اخترعت عام ١٧١٢ ، والتى كان « الهواء يشكل المصدر الفعال للضغط فيها ، غير أن تشغيلها الحقيقى كان يعتمد على انتاج البخار » ، وآلة سافرى التى اخترعت عام ١٦٩٨ والتى كانت تقوم على مبدأ الفراغ الناتج عن البخار المضغوط . ولكن كل من هذين الاختراعين كان يرتبط باستخدامهما العملى لنزح المياه من المناجم والأعمال المائية (٩) .

ذكرنا من قبل أن التغيرات التى نربط بينها وبين الثورة الصناعية قد ظهرت بالفعل فى مجالات معينة منذ نهاية عصر التيودور . وبينما تعد تلك الحالات استثنائية، الا انها لا تخلو من الأهمية ـ بأى حال من الأحوال ـ كما توضح ذلك كتابات الأستاذ نيف . ولكن الأساليب التقنية الأحدث ـ التى عرفتها تلك الفترة ـ لم تعرف طريقها الى التطبيق فى الصناعات الرئيسية للبلاد (وذلك فيما يتعلق بتأثيرها على العمالة والبناء الاجتماعى) .

فتلك المشروعات التى اتخذت شكل المصانع ، لم تزد عن كونها طلائع معزولة للراسمالية الصناعية ، حتى لو كان وزنها أكبر مما جرت العادة على افتراضه . فقد اعتمد عدد منها على حماية الدولة ، والامتيازات السياسية ، أكثر من اعتماده على الصراع الاقتصادى من أجل البقاء . فورش مثل تلك التى امتلكها جاك فى نيوبورى أو ورش حرف النسيج كانت تعد بالكاد « مصانع » بمفهوم القرن التاسع عشر « للصناعة » ـ حتى لو أطلق عليها ذلك الاسم ـ فهى أقرب الى ما وصفه ماركس « بورش الصناعة اليدوية » .

اضف الى ذلك ، أن ثمة أمثلة نادرة صناعة التى ظلت تعتمد على الجهود الفردية والتى كانت محدودة النطاق ومبعثرة من حيث الانتاج، حتى لو كانت علاقاتها الاقتصادية تميل الى أن تكون رأسمالية الطابع بحكم خضوعها للتاجر المشتغل بالصناعة اليدوية أو لنظام الانتاج المنزلى . وحتى

(9) A.P. Usher, History of Mechanical Inventions, 307-9.

اختراع وليم لى الشهير لآلة صنع الجوارب فى عام ١٥٨٩ لم يؤد الى قيام نظام المصنع ، ولكنه ادى فقط الى قيام علاقات رأسمالية (بمعنى اعتماد المنتج اقتصاديا على الرأسمالى) على أساس الانتاج الفردى المنزلى فى ظل تأجير آلات حياكة الجوارب ، الذى شرحناه من قبل .

وعلى نقيض ذلك حققت آلة نثر الحرير — التى اخترعها لومب عام ١٧١٧ — انتقالا الى نظام المصنع ، « بأدواتها التى تدار ذاتيا ، وانتاجها المستمر غير المحدود ، وقلة تخصص من يديرونها »(١٠) . ولكن تأثيرها ظل رغم ذلك محدوداً ، فيؤكد مانتو ان آلة لومب « لم تؤد الى اختراع جديد » ، فقد ظل جون وتوماس لومب « رائدان أكثر من كونهما صاحبا مبادرة .. ، وكان ذلك نذيرا ببدء الثورة الصناعية ولكنها لم تكن بعد قد بدأت » (١١) .

وفى صناعة الحديد ، شهد كل من عصر تيودور وستيوارت — حقا — قيام بعض الأفران العالية الكبيرة ، التى استثمرت فيها مبالغ كبيرة من رأس المال ، وكانت تقوم بأربع عمليات هى الطرق ، والصهر بآلات تدار بقوة دفع المياه ، والدرفلة الآلية ، والقطع . ولكن طالما كان الصهر يتم باستخدام الفحم النباتى ، فان تلك الأفران الصغيرة ظلت مبعثرة وسط الغابات ، دون أن ينجم عنها تأثير اقتصادى ملموس . اذ كانت وفرة الوقود تحد من حجمها كما تحدد موضعها . ولم تظهر مصانع الحديد الحديثة ذات الحجم الكبير — كظاهرة اقتصادية — الا بعد الوصول الى حل للمشكلات الفنية المترتبة على استخدام الفحم فى الصهر ، كما أن التوسع فى انتاج المعدن كان يعوقه فى الكثير من فروع تلك الصناعة — ندرة الحديد الغفل (١٢) .

ومن المعترف به الآن أن السرعة التى غزت بها الثورة الميادين الرئيسية للصناعة — عندما وفرت مجموعة المخترعات الحاسمة وسائل ذلك الغزو — كانت أقل مما يظن البعض . ففى مجال انتاج الحديد ، تم الانتقال من نظام أفران صهر قديمة الصغيرة حجم التى تعتمد على الفحم النباتى اعتمادا كاملا ، عند نهاية القرن الثامن عشر (رغم أن تلك الأفران كانت لا تزال تنتج نحو خمس انتاج بريطانيا من الحديد الغفل فى عام ١٧٨٨) . وبحلول عشرينات القرن التاسع عشر كانت الطرق الجديدة التى اخترعها كورت تستخدم فى المناطق المنتجة للحديد فى انجلترا ، وجاءت

---

(10) Mantoux, op. cit., 199.

(11) Ibid., 201.

(12) Ibid., 195.

المطرقة البخارية التى اخترعها ناسمايث لتكمل عملية التحول . وعلى حين كانت قيمة مصانع كولبروكديل تقدر بخمسة ءلاف جنيه عام ١٧١٥ ، كان « انشاء مجموعة كاملة من الوحدات الانتاجية فى صناعة الحديد لا يتكلف اقل من خمسين الف جنيه عام ١٨١٢ وفق تقــدير توماس آتوود ، وكان المصنع الذى تبلغ طاقته الانتاجية ٣٠٠ طن من القضبان الحديدية اسبوعيا يتكلف — عام ١٨٣٣ — ما يتراوح بين خمسين الف ومائة وخمسين الــف من الجنيهات » (١٣) .

ولكن صناعات تشغيل المعادن كانت اكثر تخلفا ، فكانت صــــناعة المسامير فى بلاك كنترى لا تزال — فى الثلاثينات — بأيدى صغار المنتجين، الذين يديرون ورشـــا صغيرة واستمرت على هذا النحو حتى السبعينات . حيث كان صاحب ورشة المسامير يمتلك مخازن يوزع منها المواد الخـــام وطلبات الانتاج على منتجى المسامير فى المنازل ، أو يؤجر مســـاحات من الدكاكين المجـــاورة لمخزنه لمنتجى المســـامير الذين لا يملكون مســـابك خاصة بهم .

وفيما يتعلق بصناعة المعادن فى برمنجهام — بصفة عامة — يذكر لنا كاتب معاصر فى عام ١٨٤٥ ، أن تلك الصناعة « اتجهت الى التشرذم .. مثل الزراعة فى فرنسا » . وفى عام ١٨٥٦ كان « معظم أصحاب ورش الصناعة اليدوية يستخدمون خمسة أو ستة من العمال فقط .. ، خـــلال الستون عاما الأولى من القرن التاسع عشر » وفى جميع أنحاء ذلك الاقليم « كان التوسع فى الصناعة يعنى .. زيادة فى عدد أصحاب ورش الصناعة اليدوية ولا يعنى تركز الانشطة الانتاجية فى مصانع كبيرة » (١٤) .

وفيما يتعلق بصناعات البنادق والمجوهرات والسلع المعدنية والسروج وعدة الخيل ، شهدت ستينات القرن السادس عشر تواجد عــــدد من العمليات الانتاجية المجزاة الى جانب بعضها البعض فى الوحدة الانتاجية الصغيرة التى يملكها فرد يوزع العمل على حرفيى الصناعة المنزلية . وعجز ظهور القوة البخارية — فى كثير من الأحوال — عن تحويل تلك الصناعات الصغيرة الى صناعات تقــوم على أساس نظام المصـــنع . وقسمت « المصانع » الى عدد من الورش المنفصلة عن بعضها البعض ، تتصل بها

---

(13) T.S. Ashton, Iron and steel in the Industrial Revolution, 163.

(14) G.C. Allen, Industrial Development of Birmingham and the Black Country, 1860-1927, 113-14.

أنابيب تربطها بآلة بخارية ، حيث كانت الورش تؤجر الى صغار المنتجين الذين يحتاجون الى قوة البخار لعمليات انتاجية معينة (١٥) .

وفيما قام أول مصنع للسكاكين فى شيفلد فى عشرينات القـــرن التاسع عشر ، كان « كبار صناع السكاكين » — حتى الستينات — يلجأون الى تصنيع جانب من انتاجهم لدى صناع صـــغار . ولكن الكثيرون ممن اشتغلوا بما يسمى بالمصانع فى حقيقة الأمر يعملون لحسابهم ، فيستأجرون القوة المحركة التى يوفرها المصنع وينتجون فى بعض الأحيان لحســـاب آخرين (١٦) .

وفى ضوء حقائق كهذه ، ذهب الاستاذ كلافام الى أن العمل الخارجى فى انجلترا ، فى عهد جورج الرابع ، كان « لا يزال شكلا سائدا » من أشكال الرأسمالية الصناعية ، فعلى الرغم من أنه كان « يفقد الأرض — من ناحية — لصالح المصانع الكبيرة ، كان يكسب أرضـــا — من ناحية أخـــرى — على حساب الانتاج المنزلى والانتاج الحرفى » (١٧) . ولم ينتشر استخدام الأنوال البخارية فى صناعة القطن الا فى الثلاثينات ، بعد ما يزيد عـــلى نصف قرن من ظهور مخترعات آركرايت وكرومبتون ، وبعد مرور نصف قرن على اختراع كارترايت ، عندئذ كان استخدام مغزل هارجريفز فى طريقه الى الاختفـــاء .

وحققت الآلة انتصارها فى صناعة الصوف خلال الخمسينات ، فكان نحو نصف المشتغلين بصناعة النسيج فى يوركشاير يعملون فى المصانع عام ١٨٥٨ . وكانت صناعة الجوارب والملابس الداخلية لا تزال — حتى عام ١٨٥١ — تعتمد على نظام الانتاج الحرفى الصغير (بلغ عدد المعلمين فى تلك الصناعة ١٥ الفا ، كانوا يســـتخدمون ٣٣ ألف عامل ميـــاومة) ، الذى يستخدمه رأسماليون وفق نظام الانتاج المنزلى . وكان دولاب صـــناعة الجوارب وآلة برونل الاسطوانية قد بدأ يعكسان آثارهما على تلك الصناعة. وكانت المصانع التى تستخدم ما يزيد على مائة عامل فى صناعة القطن ، لا تتجاوز ربع المصانع القائمة فى ذلك الحين ، كما لم يتجاوز عددها العشر فى صناعة الصوف . بينما كان الانتاج يتركز بشكل متزايد فى أيدى منتجين، يستخدم كل منهم أقل من عشرة عمال ، فى صناعات مثل الملابس والأحذية.

---

(15) Ibid., 151.

(16) J.H. Clapham, An Economic History of Modern Britain: the Railway Age, 33, 99, 175.

(17) Ibid., 178.

وتحول انتاج الأحذية ، من نظام ورشة الصناعة اليدوية ، الى نظام المصنع، في الربع الأخير من ذلك القرن ، عندما استخدمت ماكينة بلاك وغيرها من الآلات الاوتوماتيكية التى تم جلبها من أمريكا (١٨) .

وترتب على بقاء الصناعة المنزلية ، وورش الصناعة اليدوية — حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر — نتائج هامة بالنسبة للحياة الصناعية والمشتغلين بالصناعة ، نادرا ما استوعبها الكتاب . فقد كان ذلك يعنى أن الطبقة العاملة لم تتخذ طابع بروليتارية المصنع حتى الربع الأخير من ذلك القرن . واحتفظ العمال — قبل ذلك الوقت — بالطابع الذى ساد فى مطلع عهد الرأسمالية ، فيما يتصل بعاداتهم ومصالحهم ، وطبيعة علاقات استخدامهم ، وظروف استغلالهم ، على حد سواء . وظلت قدرتهم على التنظيم ووضع المخططات البعيدة المدى غير متطورة ، مما جعل أفق اهتمامهم يتركز على الصناعة — أو حتى على الأقليم — أكثر مما يتركز على الطبقة . وكان بقاء التقاليد الفردية للحرف — وما يتصل بها من طموح للوصول الى مرتبة صاحب العمل — يقف حجر عثرة فى طريق انتشار ونمو النقابات العمالية ، ناهيك عن الوعى الطبقى . وعكست الخلافات داخل حركة الشارتيين التناقض بين عمال المصانع فى المدن الشمالية الذين توجه اليهم فيرجوس أوكونور بدعواه ، وحرفيى مدينة لندن الذين تبعوا لوفت ومعلمى الحرف فى بلاك كنترى .

ونتيجة عدم التجانس بين القوى العاملة — التى كانت لا تزال بدائية — استمرت سيطرة رأس المال على العمل فى الازدياد . ونظرا للطابع البدائى الذى اتسمت به علاقة الاستخدام — التى بقيت شائعة — واستمرار تقاليد العمل التى كانت سائدة فى مرحلة سابقة ، تعطل نمو الانتاجية ، واضيف المزيد الى أشكال الاستغلال الصغيرة ، التى ارتبطت بساعات العمل الطوال ، العمل المضنى ، واستخدام الأطفال ، والجزاءات ، والأجر العينى، وغياب الرعاية الصحية أو السلامة البدنية . وفى وقت متأخر كعام ١٨٧٠ لم يكن الرأسمالى الكبير يستخدم الكثير من العمال استخداما مباشرا ولكن كان يلجأ الى مقاول وسيط لمده بالعمال ، يعد موظفا ، وصاحب عمل صغير فى نفس الوقت . فقد كان العامل الماهر فى منتصف القرن التاسع عشر يلعب — فى حقيقة الأمر — دور مقاول العمل ، ويحمل السمات السيكلوجية والشكلية لهذا النوع من العمل .

ولم يكن ذلك النوع من العلاقات سائدا فقط فى الصناعات التى كانت لا تزال تحتل مسرح الانتاج المنزلى بما كان فيها من رؤساء صناع البنادق

(18) Ibid., 33-5, 94-5, 143-193.

أو المسامير ، أو السروجية ، أو الحدادين المشتغلين بصــناعة العربات ، أو السباكين الذين يتبعهم صناع منزليون يعملون تحت اشرافهم . فقد كان نظام مقاولى العمال سائدا حتى فى المصـــانع ، وهو نظام يتيح الفرصــة للطغيان الدنىء ، والغش من خلال الأجر العينى والدين ، ودمغ الأجور فى بيوت عامة ، التى خاضت ضده النقابات العمالية الأولى معركة قوية وشاقة . كما نجد عمال أفران الصهر فى صناعة الحديد ، يحصلون على أجورهم من الرأسمالى ، وفقا لعدد الأطنان التى ينتجها الفرن ، ويستخدمون مجموعات من الرجال والنساء والأولاد والخيول ، لتشغيل الفرن أو مراقبة الصب . كما نجد المقاولين فى مناجم الفحم يأخذون على عاتقهم ادارة المنجم لانجـــاز قدر معين من الانتاج ، مستخدمين فى ذلك معاونيهم . وكان بعض هؤلاء ، يستخدم ١٥٠ رجلا ، يضعهم تحت اشراف ملاحظين يراقبونهم أثناء العمل . وفى وحدات درفلة الحديد كان هناك المعلم وفى وحدات الصناعة المعدنية ، ومصانع السلاسل كان هناك المشرف ، الذى يســـتخدم عشرين أو ثلاثين عاملا فى وقت واحد ، وحتى النساء العاملات فى مصانع الأزرار كن يستخدمن مساعدات من البنات(١٩) . وعندما أدخل نظـــام المصنع على الصـــناعات المعدنية الصغيرة فى برمنجهام ، « لم تبد فى الأفق الفكرة القائلة ، بأن صاحب العمل يجب أن يجد أماكن العمل والمصنع والمواد الخام ، وأن يتولى الاشراف على تفاصيل العمليات الصناعية »(٢٠) .

فقد استمرت الأوضـــاع القديمة فى البقاء ــ حتى داخل المنشـــآت الكبيرة ــ مثل خصم مبالغ من الأجور تمثل قيمة استئجار مكان العمل وقيمة القوة المحركة والاضاءة . واستمر العمال ــ من ناحيتهم ــ فى التمســك بالعادات التى شاعت فى ورش الصناعة المنزلية ، فكانوا يمســكون عن العمل يومى الاثنين والثلاثاء ، ويركزون عمل الأسبوع كله فى ثلاثة أيـــام منه(٢١) . وكان على الصناعات المعدنية أن تنتظر ادخال الآلة الغازية (التى حلت محل نظام تأجير القوى البخارية القديمة الى مقاولى الباطن) ، وتطور المواصفات ، وتقوية الحديد المشغول بالصلب (لتطويعه للمكابس والأدوات الآلية) حتى تستكمل انتقالها الى نظام المصنع الحقيقى ، وتؤثر بذلك على « تقريب نوع العمل المستخدم فى مختلف الصناعات المعدنية ، نتيجة تشابه الأساليب الآلية المستخدمة »(٢٢) .

---

(19) Allen, op. cit., 146, 160-5.
(20) Ibid., 159.
(21) Ibid., 166.
(22) Ibid., 448.

ويبدو أن الكثير من الكتاب الذين نظروا الى الثورة الصناعية باعتبارها سلسلة مستمرة من التغيرات استمرت حتى ما بعد القرن التاسع عشر ، اكثر من كونها تغيرا واحدا ، استخدموا المصطلح كمرادف لثورة تقنية خالصة . وهم بذلك يفقدون القدرة ، على رؤية المغزى الخاص لذلك التحول، فى بنية الصناعة ، وفى العلاقات الاجتماعية للانتاج ، الذى ترتب على التغير التقنى عند مستوى حاسم معين . واذا ركزنا اهتمامنا على التغير التقنى — بالدرجة الأولى — فمن الصحيح والهام ان ذلك التغير كان منذ بداية وقوعه يشكل عملية مستمرة . ولا ريب أن علينا أن ننظر الى تلك الحقيقة — باعتبارها ملمحا بارزا لمرحلة نضج الراسمالية — بمجرد وقوع مرحلة التحول الحاسمة ، وبداية النظام الصناعى ، فى كل تلك السلسلة من الثورات فى الأساس التقنى للانتاج .

فقد أصبح التقدم التقنى عنصرا فى الكيان الاقتصادى ، وأصبح متقبلا باعتباره كيانا طبيعيا ، وليس باعتباره شيء استثنائى ومتغير . فمع وصول القوة البخارية ، أزيحت الموانع التى كانت تقف فى وجه التعقيد الآلى ، وانتشار الالات ، وكبر حجم العمليات التى تستطيع الالات انجازها . وتطلبت الثورة التقنية — الى حد ما — تراكم قوة دافعة ذاتية ، طالما أن كل تقدم فى الالة كانت له نتائجه التى تتمثل فى زيادة تخصص الوحدات، والفريق البشرى الذى يتولى ادارتها ، وكذلك تقسيم العمل عن طريق تبسيط حركات العمل الفردية ، مما يسر سبيل التوصل الى المزيد من المخترعات التى جعلت الحركات المبسطة تؤدى بواسطة الآلة .

وارتبط بهذا الاتجاه التراكمى ، اتجاهان آخران : أولهما اتجاه نحو زيادة انتاجية العمل ، ومن ثم (ثبات أو على الاقل ارتفاع نسبى للاجور الحقيقية) زيادة حجم فائض القيمة التى يمكن أن يستمد منها تراكم جديد لراس المال ، وثانيهما ، اتجاه نحو زيادة تركيز الانتاج وملكية راس المال . وكان ذلك الاتجاه الأخير — الذى يسلم به اليوم كقاعدة ثابتة — ثمرة زيادة تعقد المعدات الفنية ، التى هيأت التربة لتغير أكثر حسما فى بنية الصناعة الراسمالية ، وخلق «المؤسسة الراسمالية» الاحتكارية (أو شبه الاحتكارية) التى نجدها فى العصر الحاضر .

ولا يزال يحتوى تاريخ ميلاد تلك المجموعة من المخترعات الحاسمة — فيما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر — على الكثير من النقاط الغامضة . وبينما لا نعرف أصول تلك المخترعات حتى نقف على دوافعها ، لا نستطيع أن نعتبرها حوادث عرضية لا تتصل بالاوضاع الاقتصادية التى نبتت منها ، على نحو ما يذهب البعض من أن ليس ثمة صلة بين الاثنين . ولا ريب أنه ينظر الآن الي المخترعات الصناعية باعتبارها نتاجا اجتماعيا ،

بمعنى أنه ليس لها تطور مستقل بها ، وأن كل مخترع يرث المشكلات — وبعض ما يساعد على حلها — عن سابقيه . فالتساؤلات التى ترد فى ذهن المخترع ، والمواد التى يستخدمها فى مشروعه ، تتحدد بواسطة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحاجات الزمن . وعلى حد قول بيلز : « يبدو المخترع (فى عصرنا) معبرا عن طموح اليوم أكثر من كونه مبتكرا له » (٢٣).

وبينما كانت مخترعات القرن الثامن عشر — بلا ريب — تمت ببعض الصلة الى المنجزات العملية للقرن السابع عشر ، كان جانب ملحوظ من ملامحها يشير الى أنها نتاج جهد رجال عمليين مارسوا التجربة وحرصوا على معرفة حاجات الصناعة فى ذلك الوقت . وعلى سبيل المثال ، كانت بحوث بويل وغيره من العلماء حول مبادىء قوانين الضغط فى الغازات ، أحد الشروط الأساسية التى قادت الى اختراع المحركات الهوائية والبخارية. وعرفت المشاكل العملية لاستخدام الفحم فى صهر المعادن طريقها الى الحل — من ناحية أخرى — قبل استيعاب كيمياء المركبات المعدنية استيعابا دقيقا . فالمشاكل التى وضعها رجال الصناعة والاختراع أمام أنفسهم لم تكن تصاغ كافتراضات مسبقة ، ولكنها نبتت من خلال التجارب الكاملة التى مرت بهم .

أضف الى ذلك ، أن مجرد حل مشكلة من المشكلات — من ناحية المبدأ — ليس كافيا بـ بالنسبة للاختراع الناجح ، وهو ذلك الاختراع الذى يترك أثرا على التطور الاقتصادى . وهناك الكثير من الأمثلة على الفجوة — التى تلاحظ من حين لآخر — بين اكتشاف المبدأ والتعبير عنه فى شكل انجاز حقيقى . كما أن هناك أيضا أمثلة على الفجوة التى تنشأ بين انجاز مشروع ، وتبنية باعتباره فكرة تجارية . ولا يجب أن نتذكر فحسب ما سماه أوشر « تعقد عملية تحقيق الانجاز ، لأن الاختراع الناجح يمثل — بصفة عامة — ذروة مجموعة من الاكتشافات المرتبطة ببعضها البعض ، وتستقل أحيانا عن بعضها البعض — فى بداية الأمر — وتعتمد فى حلها على مختلف الأيدى (٢٤) .

ولكن يجب علينا — أيضا — أن نتذكر أن القدرة والخبرة التى يتطلبها الانجاز الناجح وتطبيقاته ، تتوفر غالبا عند المنظم الصناعى ، أكثر من توفرها لدى من يشتغل فى المعامل . ولا يتحقق نوع من الخبرة ، أو

(23) Beales, History, vol. XIV, 128.

(24) R.C. Epstein, Industrial invention in Quarterly Journal of Economica, vol. VI, 242-6.

القدرات الذهنية ، أو الوسائل المادية أو المالية ، التى تجعل المشروع ممكنا من الناحية الاقتصادية ، ما لم تكن الظروف الاقتصادية ملائمة لذلك ، أى حتى يبلغ التطور الاقتصادى مرحلة معينة . كما أنه من المحتمل الا تتخذ المشكلة شكلها النهائى ، الذى يدعو الى ضرورة ايجاد حل صناعى معين . وعلى الرغم من ان بات وبول قد صمما ونفذا آلة الغزل ، لم تظهر آلة مماثلة لها تحمل نفس فكرتها الابعد خمسة وثلاثين عاما ، حيث قدر لتلك الآلة أن تكون ذات مستقبل اقتصادى . ولعل ذلك يرجع الى أن آركرايت كان يتمتع بالاحساس العملى الذى افتقر اليه الرجلان اللذان سبقاه . ورغم ذلك أعاق نقص المال آركرايت عن تحقيق النجاح — فى المراحل الأولى — وان كان سوء حظه اقل من سوء حظ بات وبول فى هذا المجال . كما يبدو أن داد دادلى قد اكتشف طريقة استخدام الفحم فى صهر الحديد عام ١٦٢٠ (اذا جاز لنا أن نأخذ بروايته) ولكن داربى استخدمها استخداما ناجحا بعد ذلك بقرن من الزمان . وصنع برونل اختراعه الخاص بصناعة الجوارب عام ١٨١٦ ، ولكنه لم يستخدم بصورة فعالة الا فى عام ١٨٤٧ . زد على ذلك ان تطور المحرك البخارى كان عليه ان ينتظر حدوث تحسينات نوعية فى فن انتاج الحديد ، حتى يصبح بالامكان صناعة غلايات واسطوانات اكثر قدرة لضمان الضغط العالى للبخار ، وصناعة آلات على درجة من البساطة والدقة لتأدية الأغراض المحددة بواسطة الأدوات الآلية القادرة على تشكيل الأجزاء المعدنية بدقة كافية (٢٥)

وبينما حددت الظروف السائدة فى الصناعة — فى نفس الوقت — شكل الاكتشاف الذى يمكن التوصل اليه ، فان احوال الصناعة دفعت المخترعين — وهدت افكارهم وايديهم — الى تصنيع تلك المخترعات . فقد كان اكتشاف طريقة صهر الحديد باستخدام الفحم استجابة لمشكلة فرضها — فى بعض الأحيان — تفاقم ندرة الوقود الخشبى . وجاء اختراع كاى للمكوك الطائر حلا لصعوبة التوسع فى استخدام المادة الخام ، بسبب قصر ذراع النساج (بالقاء المكوك من يد لاخرى) . ونال المخترعون — فى ستينات القرن الثامن عشر — تشجيعا واضحا فى صورة جائزتين قدمتهما جمعية تشجيع الفنون والصناعات « لأحسن مخترع يحقق غزل ست خيوط من الصوف او الكتان او القطن او الحرير فى وقت واحد ، ولا يتطلب الا عمل شخص واحد » ، للتغلب على قصور الغزل عن تلبية حاجات النساجين ، الذين يعملون لحساب التجار ، وخاصة فى المواسم « التى يشتغل فيها الغزالون بحصاد محاصيلهم ... ويصعب على (اصحاب ورش الصناعة اليدوية) الحصول على ايدى عاملة تكفى لتوفير الغزل

(25) Usher, Op. cit., 320.

لنســــاجيهم » (٢٦) . وبذلك لم تكن المخترعات التى ادخلت على العـــالم الحديث تتصل فى تقدمها ببعضها البعض فحسب ، بل كانت تتصـــل بحالة الصناعة ، والمصادر الاقتصادية ، وطبيعة المشاكل المتعلقة بالمشتغلين بها فى مطلع عصر الراسمالية ، التى كانت بمثابة التربة التى وفرت لها سبيل النمـــو .

ويتضح بما فيه الكفاية ، ان حالة الصناعة لم تكن لتجعل منها — قبـــل الوصول الى تلك المخترعات — حقلا مناسبا لاستثمار رأس المال على اى نطاق وأسع . فقد كان الربا والتجارة وبصفة خاصة التجارة التى تحظى بالامتياز — كما كانت الحـــال فى تلك الايام — تحقق أرباحا اكثر ارتفاعا ، حتى اذا أخذنا فى أعتبارنا الصدف الكبرى التى تدخل فى ذلك . ومن الخطأ — طبعـــا — أن نعتبر فترة الابتكار التقنى فترة قائمـــة بذاتهـــا ، ونعتبر القرون التى تلتها فترة جمود تقنى كامل (٢٧) .

فقد شهدت العصور الوسطى المتأخرة ظهور آلة تجهيز الأقمشة والعجلة المائية . وشـــهد القرنان الســـادس عشر والســـابع عشر مجموعة من الاكتشـــافات التى أدت الى تأسيس عدد من نماذج المصـــانع الاولى ، مثل تحسين المضخات التى يسرت سبيل التعدين على اعماق كبيرة، والدراسات

---

(26) Mantaux, op. cit., 220.

(٢٧) ورد ذكر المختـــرعات العديدة التى ظهـــرت على مر القـــرون فى التقرير النهائى للجنة الاقتصادية الأمريكية على النحو التالى :

القـــرن العـــاشر	:	٦	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الحـــادى عشر	:	٤	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الثـــانى عشر	:	١٠	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الثـــالث عشر	:	١٢	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الرابـــع عشر	:	١٧	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الخـــامس عشر	:	٥٠	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الســـادس عشر	:	١٥	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الســـابع عشر	:	١٧	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الثـــامن عشر	:	٤٣	مخترعات صناعية رئيسية
القرن التـــاسع عشر	:	١٠٨	مخترعات صناعية رئيسية
القـــرن العشرين (حتى عام ١٩٢٧)		٢٧	مخترعات صناعية رئيسية

The Executive Secretary of the US Temporary National Economic Committee, Final Report, P. 105.

العلمية الخاصـــة بانطلاق القذائف والبندول ، ودراســـة هيوجين للحركة الدائرية ، التى طبقت عمليا فى صناعة الساعات وغيرها من الآليات المماثلة غير أن مرحلة الآلة البخارية تجاوزت ذلك كله ـــ رغم ارتباط تلك المخترعات ببعضها البعض ـــ لان ارتباط الآلة البخارية باختراع الآلات الذاتية الحركة، فتح مجالا للاستثمار فى « الاستغناء عن العمل البشرى » الذى كان موازيا لتلك المخترعات فى اتساعه ووفرته ، بينما قدمت المعرفة الجديدة بتطبيقات نظرية المكونات المعدنية ـــ فى نفس الوقت ـــ أساسا ماديا لم يكن متاحا من قبل ، لمعدات الصـــناعة التى ازدادت أدواتها الآلية فى النمو والضـــخامة والتعقيـــد .

ونتيجة للتغير قدر لأسلوب الانتاج القديم ـــ الذى كان يعتمد على الانتاج الحرفى الصغير ـــ ان يقتلع ، رغم تمســـكه بالبقاء . وتضخمت بروليتاريا المصنع بدخول الكثير من المنتجين الصغار فيها ، الذين كانوا يعتمدون على الانتاج الصغير فى كسب عيشهم . واتسعت الشقة الاقتصادية بين طبقـــة السادة والأجراء ـــ بشكل ملحوظ ـــ وكذلك بين الملاك والمعدمين ، نتيجـــة الحواجز الاقتصـــادية ، حيث كانت اقامة وحدة انتاجية تفرض الانتقال من طبقة الى اخرى .

ومما يثير بعض الدهشـة ، أن اقتصاديى ذلك الزمان ، اعتبروا أن بطء تراكم رأس المال يكمن فى الحد الاساسى للتقدم الاقتصادى ، وليس فى تلك الحدود التى اعترضت ميدان الاستثمار . وكان يجب عليهم التســـليم بأن تدخل الحكومات فى التجـــارة ، او النقص فى عرض العمـــل ، يكفى لتجميد التقدم عند حد الركود ، رغم وفرة المعروض من رأس المال ، وتطور فروع الصناعة المختلفة بالقدر الكافى . وتتميز روح التفاؤل التى شاعت فى ذلك الوقت فى رد ريكاردو على مالتوس الذى اكد على الاخطار التى تنجم عن زيادة الانتاج ، والتخمـــة التى تنجم عن « نقص الحاجة الفعالة » . وكان ريكاردو يذهب فى رده الى أن مالتوس أبرز (حيثما سمحت الظروف بتراكم سريع لرأس المال ، يحدث هبوط فى قيمة السلع ، بالنسبة لقيمة قوة العمل يترتب عليه انخفاض فى الأرباح) ما يشير الى ضرورة أن تكون هناك حاجة خاصة للسكان (٢٨) ، تلك الحاجة التى لا تفتقر الى اشباع ، اذا كان الغذاء المتاح كافيا للمحافظة على معدل الوفيات عند حد منخفض .

وكان ريكارود يعنى بتلك « الحاجة الى الســـكان » ـــ طبعا ـــ تحـــول السكان الى بروليتاريا ، ترغب فى تأجير نفســـها لملوك الصناعة الجدد .

---

(28) Ricardo Notes on Malthus, P. 169

وهى حاجة حيوية للرأسمالية الجديدة الآخذة فى التوسع ، ولا يمكن سد تلك الحاجة ، دون حدوث التطورات التى ألمحنا اليها فى الفصل السابق ، ودون ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للبروليتاريا ارتفاعا كبيرا . ورغم أن تأثير مخترعات ذلك العصر ، كان يتجه نحو «الاستغناء عن القوى البشرية» أدت الفرص الكبيرة التى أتاحتها تلك المخترعات بتوسيع مجال الاستثمار الى زيادة ملحوظة فى الحاجة الى العمل . وقد لاحظنا أن معدل الوفيات قد هبط فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، وظل معدل المواليد عند مستوى مرتفع خلال السنوات الحاسمة للثورة الصناعية .

أضف الى ذلك أن الصناعة التى قامت فى مدن شمال غربى أنجلترا الصناعية ، كانت قادرة على اجتذاب عرض هائل من المهاجرين الايرلنديين الجياع . فقدمت بذلك احتياطى هام للعمل غذى الحاجة الى العمال غير المهرة فى صناعة البناء فى لندن — عند منتصف القرن الثامن عشر — وساعد على توسع المدن الصناعية التى ظهرت فى عصر الثورة الصناعية ، ووفرت العمل اللازم لاقامة السكك الحديدية فى الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر (٢٩) .

وعاد معدل الوفيات الى الارتفاع منذ نهاية الحروب النابليونية بعد أن كان قد بلغ ادنى مستوى له حوالى عام ١٨١١ ، واستمر فى الهبوط حتى أواخر الثلاثينات ، رغم التحول الذى طرأ على تركيب الأعمار بصورة تلائم انخفاض معدل الوفيات . وكان ذلك الارتفاع فى معدل الوفيات — الذى تركز بين الأطفال فى المدن الكبرى — ثمرة الضيق الاقتصادى ، والظروف التى سادت فى المدن الصناعية الجديدة فى تلك الحقبة ، بمساكنها غير الصحية التى تنبعث عنها الروائح الكريهة ، والتى خلقت تربة ملائمة لانتشار « حمى الأعصاب والأمراض الناجمة عن فساد الهواء » . والكوليرا التى كتبت عنها السيدة جاسكل وغيرها فيما بعد .

وبدأ معدل المواليد فى الهبوط عند نهاية الثلاثينات ، ولم يعد الى ما كان عليه — فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر — رغم ارتفاعه النسبى بين عامى ١٨٥٠ — ١٨٧٦ (قياسا على المتوسط فى عقد من الزمان) (٣٠) واصبح تفاؤل الاقتصاد السياسى الكلاسيكى بأن الجيش البروليتارى

---

(٢٩) كانت نسبة السكان الايرلنديين الذين يقيمون فى لانكشير عند منتصف القرن التاسع عشر تبلغ ١٠٪ من سكان المدينة . انظر :
J.H. Clapham in Bulletin of the International Committee of Historical Sciences, 1933, 602.

سيزداد حجما بالدرجة التى يتطلبها تراكم رأس المال ، لا يستند الى ارض صلبة — عند نهاية القرن — بما تميزت به تلك الحقبة من هبوط فى معدل الزيادة الطبيعية للسكان ، وبانقضاء مرحلة « التراكم البدائى » .

وبينما أعطت زيادة السكان دفعة قوية ، لاجتذاب أولئك الذين كانوا يكسبون عيشهم من مزاولة الأنشطة الصغيرة فى الزراعة أو الحرف المنزلية ، الى صفوف البروليتاريا خلال الثورة الصناعية ، لم تكن الزيادة المجردة فى السكان لسد حاجة الصناعة . ولم يكن وجود قوة العمل — كسلعة — وجودا مجردا ، ولكنها كانت متاحة بكميات وفيرة فى الأماكن التى احتاجت اليها ، ومن ثم كان حراك القوى العاملة شرطا ضروريا . ومن وجود الجوع كدافع قوى لطلب العمل وافتقار العمل الى التنظيم لا تجد الكثير من العوامل التى يشار اليها اليوم باعتبارها معوقا للحراك ، مكانا لها . وأصبح باستطاعة الاقتصاديين القول بأن زيادة الطلب على العمل ، مهما بلغ حجمها عندما تكون سوق العمل حرة ، ولا يقيدها تدخل المشرعين أو دعاة الاحسان ، تجتذب بصفة عامة عرض العمل الذى يكفى لسد حاجتها خلال فترة قصيرة .

ويجب أن نعى دائما أن كل من الاقتصاديين وملوك الصناعة ، لا يركزون اهتمامهم على وفرة العرض فى سوق العمل فحسب ، بل يهتمون كذلك بثمن العمل ، عندما يتحدثون عن ارتباط وفرة العمل بعرضه . وأنهم لا يريدون أن يكون عرض العمل كافيا لشغل عدد من الأعمال المتاحة فحسب ، ولكنهم يريدون أن يكون العمل كافيا الى حد وجود فائض كبير ، يجعل العمال يتصارعون بضراوة — مع بعضهم البعض — طلبا للعمل ، مما يؤدى الى الحيلولة دون ارتفاع ثمن تلك السلعة كلما ازداد الطلب عليها . وتتحقق تلك الشروط — بصورة كاملة — عندما يوقف العمل بقوانين التسوية ، وتصبح لوائح الأجور التى وضعتها الحرف القديمة وصدقت عليها المحاكم المحلية ، عديمة الجدوى فى نهاية الأمر . ويرجع تركيز الهجوم والحقد على نظام سبيهملاند ، الى أنه ظل — خلال الفترة التى تلت الحروب النابليونية — العقبة الوحيدة أمام مرونة عرض العمل الذى كانت ترغب فيه الصناعة .

وبغض النظر عن ذلك وما صاحبه من قيام حركة الأسيجة وتحطيم الحرف الريفية الذى أدى الى زيادة تضخم السكان فى الريف ، كانت انجلترا

---

(30) Clapham, op. cit., 53-5; T.H. Mershall in Econ. Hist. Supplement, No. 4 to Econ. Journal, Jan. 1929; G.T. Griffith, Population Problem in Age of Malthus, 28, 36.

تتمتع بشروط استثنائية توفر سوق العمل اللازمة للرأسمالية الصناعية ، وبينما عبر تضارب المصالح بين ملاك الأراضى ورأس المال الصناعى ، عن نفسه فى الصراع الذى دار حول قوانين القمح (« ذلك التصرف الذى أنهى الاستبداد الاقطاعى » ، على حد قول أندرو أور) ، كان قانون التسوية (الذى وصفه آدم سميث بأنه « قانون سىء التدبير ... يقدم دليلا على الاعتداء على الحرية الطبيعية والعدالة ») يتجه — فى بداية الأمر — الى استبعاد أولئك الذين لا يدفعون الضرائب فى الابراشية . وظل نظام سبينهملاند ، المحاولة الفريدة للمحافظة على احتياطى العمل فى الريف ، والحد من تحركه نحو المدينة . وفى عام ١٨٣٤ أخلى ذلك النظام الطريق « لقانون الفقراء الجديد » ، الذى أطلق عقال حرية التجارة فى سوق العمل.

وبرهنت تلك القيود التى فرضت على حركة العمل فى البلاد الأخرى ، على أنها كانت — أحيانا — معوقا خطيرا لنمو الصناعة الحديثة ويكفى أن نأخذ مثلان من تلك البلاد لاثبات ذلك . فقد سبق أن أوردنا حالة ولايات البلطيق ، حيث منع الفلاحون من مغادرة أماكن اقامتهم — بعد تحرير الأقنان — حتى يظل العمل الرخيص متاحا للضياع الكبيرة . ولعب نظام كومون القرية فى بقية أنحاء الامبراطورية الروسية بعد عام ١٨٦١ ، بما امتاز به من التزام جماعى بآداء الضرائب ، والعقبات التى وضعت فى طريق انتقال حيازة عائلة الفلاح — تلك العقبات التى ظلت قائمة حتى صدور تشريعات ستليبن بعد عام ١٩٠٥ — لعب دورا فى اعاقة تدفق العمل من القرية الى المدينة ، ومن الأقاليم التى تمتعت بفائض فى العمل ، الى الأقاليم التى كانت تعانى الحاجة اليه لتشغيل المصانع والمناجم . وكانت الشكوى مستمرة من نقص العمل فى بروسيا — خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين — حيث كانت الضياع الكبيرة التى يملكها أفراد من كبار الملاك ، تنتشر على نطاق واسع . وتكررت جهود السياسيين المعبرين عن مصالح الينكر لوضع حد لذلك « الهروب من الأراضى »(٣١) .

وكانت العقبات التى تعترض طريق هجرة احتياطى العمل الريفى الى المدن — فى تلك البلاد — تتمثل فى اختلاف ثمن العمل فى الأقاليم الريفية عنه فى مناطق التوسع الصناعى . ففى روسيا القيصرية — على سبيل المثال — كان اختلاف الأجور شائعا بين الأقاليم الريفية البعيدة والمراكز الصناعية الكبرى ، فوصل الى نسبة ٢ : ١ (ويقيم ذلك الاختلاف البرهان على أهمية ذلك العامل ، فى الابقاء على الحرف الريفية ، كمنافس للصناعة الحديثة) . وكان الاختلاف فى الأجور اليومية مماثلا لذلك فى غربى وشرقى المانيا فبلغت

---

(31) W.H, Dawson, Evolution of Modern Germany, 266 seq.

نسبته منذ نهاية القرن التاسع عشر من ٩ر١ الى ١٥ر١(٣٢) . وبذلك كانت الرأسمالية الانجليزية فى وضع أحسن — بالمقارنة بتلك البلاد — بفضل حرية سوق العمل . ونادرا ما كانت الشروط فى سوق الشراء ثابتة ومستمرة على هذا النحو .

ولكننا نلتقى بتناقض واضح ، يتعلق بوفرة ورخص القوى العاملة زمن الثورة الصناعية . فهناك عدد كبير من الأمثلة ، التى نستنتج منها أن اختراع واستخدام الآلات الجديدة التى أتاحت فرصة « تقليل الاعتماد على العمل » بدرجة كبيرة ، قد لقيت دفعة قوية بواسطة الندرة النسبية للعمل فى القرن الثامن عشر . وأنها حدثت فى الغالب فى مناطق كان العمل فيها رخيصا — بصورة غير عادية — حتى أن أساليب الانتاج الحرفى فى الورش الصغيرة — أو غيرها — كانت قادرة على البقاء .

ومن الواضح أن الكثير من مخترعى القرن الثامن عشر ، كانوا يعتبرون توفير العمل هدفا مبدئيا . فقد كتب يات على سبيل المثال — ما يشير الى أن أبرز الفوائد التى تعود من وراء استخدام آلة الغزل التى اخترعها ، هو توفير العمل الذى تتطلبه عملية الغزل بمقدار الثلث ، ومن ثم تزيد من ارباح رجل الصناعة(٣٣) . ومن المعروف جيدا أن ندرة الغزالين — التى انقصت المعروض من الغزل الى الحد الذى لم يكن يكفى لسد حاجات النساجين — دفعت الى الاسراع بادخال آلات الغزل على تلك الصناعة . وفى عام ١٨٠٠ ، عقد التجار اجتماعا فى مدينة لانكشير بهدف النظر فى ادخال تحسينات على النول الآلى لمواجهة النقص فى عدد النساجين . وأدلى أحد كتاب النشرات المعاصرين (عام ١٧٨٠) بوجهة نظره ، فذكر أنه « ربما كانت مدن نوتنجهام ، وليستر ، وبرمنجهام ، وشيفلد ، وغيرها ، قد نقدت الأمل فى التجارة الخارجية ، ما دامت تستمر فى اعاقة تقدم قيمة العمل اليدوى عن طريق تبنى كل التحسينات الحاذقة التى يتوصل اليها العقل البشرى »(٣٤) .

وربما كان تأثير ذلك العامل لا يستحق أن نركز الاهتمام عليه ، بين غيره من العوامل الأخرى التى أنتجت مع بعضها البعض الثورة الصناعية ، وأن نعتبره مؤثرا فى توقيت التغير التقنى ، وتحديد نقطة البدء فى استخدامه.

---

(32) Ibid., 273.

(33) Mantoux, op. cit., 217.

(34) Liliam Knowles, Industrial and Commercial Revolutions in the Nineteenth Century, 31-2.

ولكن مهما كانت درجة التوكيد التى نعطيها له ، فان التناقض يبدو واضحاً : فالثورة الصناعية تعد نتاجا لمجموعة من القوى التاريخية تتوازن عند قدر معين من الارتباط ، وليست نتاجا لواحدة من تلك القوى بمفردها . فوجود أحد العناصر المعدنية (على سبيل المثال) بقدر محدود ، قد يكون ضروريا لانتاج نوعية معينة من السبيكة المعدنية ، غير أن وجوده — فى نفس الوقت — بنسبة زائدة ، قد يحدث تغييرا جذريا فى نوعية تلك السبيكة . وقد يكون صحيحا — بالتالى — أن وجود عرض العمل البروليتارى المتاح بثمن يقل عن مستوى معين ، شرط ضرورى لنمو الصناعة الرأسمالية . وأن وجود هذا العنصر الهام (العمل الرخيص) بدرجة متفاوتة ، بالنسبة لغيره من العناصر الأخرى الضرورية ، قد يؤدى الى تأخير حدوث التغير التقنى الذى قدر له أن يعجل بقدوم النظام الاقتصادى الجديد . ولعل قصور عرض العمل ، عن مواكبة العوامل الأخرى فى عملية التطور الرأسمالى ، فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، قد عجل بوقوع تلك التغيرات التقنية التى فتحت آفاق تقــدم جـــديد .

ولكن اذا لم يكن العمل قد أصبح وفيرا عند مطلع القرن التاسع عشر — على نحو ما حدث — فلابد أن يخفف تقدم الصناعة الحديثة — الذى كان قد بدأ بالفعل — من سرعته ، أو حتى يتوقف عن متابعة التقدم . ولكن يجب أن يكون هناك اتفاق تام على أن التغير التقنى — فى تلك الفترة — كان يقوم على توفير العمل سواء تأثر بمستوى الأجور أو لم يتأثر به ، وهو طابع التغير التقنى الذى ميز القرن التاسع عشر كله . فاذا صح ذلك ، كان هذا الاستنتاج بالغ الأهمية ما دامت الرأسمالية قادرة بتوسعها على توفــير الزيادة المتوازنة لجيش البروليتاريا ، طالما ظلت المخترعات تتسم بذلك . ومن ثم أصبح باستطاعة رأس المال ، أن يتقدم بمعدل سرعة ملحوظ يفوق الزيادة فى عرض العمـــل .

ومن الحقائق المعروفة ، انه بينما جاء رأس المال الذى مول التكنولوجيا الجديدة — بصفة رئيسية — من البيوت التجارية والمراكز التجارية مثــل ليفربول ، جاء الأفراد الذين ملكوا زمام الصناعات الجديدة ، وأخذوا زمام المبادرة فى توسيعها من أصول متواضعة . فكانوا ينتمون الى معلمى الحرف ، أو أثرياء الفلاحين الذين يملكون رأسمال صغير قاموا بتنميتــه عن طريق مشاركة التجار الأكثر ثراء ، فجلبوا معهم عزيمة البرجوازية الريفية الصغيرة التى لا تلين وطموحها الجسور . وكانوا اكثر من أولئك الذين قضوا معظم وقتهم فى بيوت التجارة أو السوق معرفة بتفاصيل عملية الانتاج ، ومن ثم ادراك امكانات التكنولوجيا الجديدة واستخدامها استخداما ناجحا . وكان من بين أولئــك الرجال الجـــدد معلمى حرف الســـاعاتية ، والتبعات ،

والاسكافية ، والنساجين ، كما كان من بينهم الفلاحون والتجار(٣٥) . فقد كون الفلاح الثرى — الذى اشتغل بصناعة النسيج من قبل كعمل اضافى — ثروة متواضعة ، جعلته يملك بعض رأس المال ، كما جعلته يعتاد الصناعة ، وكان يمتلك الأرض التى يستطيع عن طريق رهنها أو بيعها أن يزيد من راسماله .

وكان الكثير من الأسماء الجديدة التى لمعت فى مطلع القرن التاسع عشر ينتمى الى تلك الطبقة مثل بيل ، وفيلدن ، وستروت ، ويدجوود ، وولكنسن ، ودأربى ، ودافيد ديل ، واسحق دويسون ، وكروشاى ، ورادكليف . وبينما كان كارترايت نجل أحد الأعيان وزميل كلية مجدالين ، كان من بين زملائه المخترعين هارجريفز النساج ، وكرومبتون الذى جاء من أسرة تنتمى الى صغار الملاك ، وآركرايت الذى بدأ يشق طريقه بامكانات مادية متواضعة ، رغم أن زوجته الثانية جلبت اليه بعض المال . ولم يقم أى من افراد تلك المجموعة من المشاهير الثلاثة الأول ، بتأسيس منشأة صناعية كبيرة .

ولكن على الرغم من وجود اتجاه ديمقراطى بين رواد الصناعة الحديثة ، كان يجعل مصالحهم تتناقض تناقضا حادا مع مصالح عائلات حزب الأحرار القديمة ، والتجار الاحتكاريين ، الذين كانوا يحتمون وراء اللوائح التجارية والامتيازات الاقتصادية ، يجب أن نتجنب الوقوع فى المبالغة، فنظن أنهم قد تعالوا على أصولهم المتواضعة بفضل المشروعات الصناعية ، على نحو ما فعل المعجبون بهم من المعاصرين مثل سميلز . فقد كان من النادر أن ترتفع مكانة رجل الا اذا توفر له رأس المال منذ البداية . وقام رادكليف بتنظيم انتاج نساجى القرية ، وكان يزود — فى وقت من الأوقات — نحو ألف نول يدوى بالعمل واستطاع ديل (حما روبرت أوين) أن يجد امكانات مادية مماثلة لتنظيم صناعة النسيج المنزلية بفضل عمله ككاتب عند تاجر اقمشة ، وذلك قبل أن يصبح مؤسسا لمصانع نيولانارك . وجاء القليل من أولئك الرواد من بين عمال المياومة أو الأجراء ، ومن بين أولئك الذين يدينون ببدايتهم الى ضربة حظ أو الى حماية الآخرين .

وحتى أولئك الذين بدأوا الصناعة الحديثة مستندين الى ميزة رأس المال أو العلاقات التجارية ، كانت صعوبة الحصول على الامكانات المادية

---

(35) Cunningham, Growth (Modern Times, II), 619; Gaskell, Artisans and Machinery, 32-3, 94-5; Radcliffe, Origin of Manufacturing, 9-10; S.J. Chapman, Lancs. Cotton Industry, 24-5; Marx, Capital, vol. I, 774.

الكافية التى تحتاجها التكنولوجيا الجديدة لبداية المشروع ، تغل يدهم عن توسيع نطاق (على نحو ما حدث لآركرايت ثاقب الفكر مثلا) . وفى القطاعات الصناعية التى توسعت السوق فيها بسرعة أقل ، كان المجال أقل اتساعا لأولئك الرجال الجدد . ولذلك نجد ذوى الامكانيات الصغيرة ، أقل انتشارا بين هؤلاء . وفى منطقة وست ريدنج بيور كشاير ، نجد ملاك المصانع الجديدة ينتمون فى الغالب الى طبقة التجار الرأسماليين(٣٦) ، بينما كان صغار رؤساء النساجين يقنعون بادارة مصانع تقوم على نوع من التعاون .

وفى صناعة الحديد والآلات ، واجهت الرجال ذوى الامكانات المحدودة عقبات كأداء . ونتبين ذلك من الشكاوى التى ترددت حول صعوبة زيادة رأس المال بواسطة الاقتراض وكانت الأصوات ترتفع بالشكوى فى هــذا النوع من الصناعات بصورة غير عادية . فكتب بولتن — على سبيل المثال — الى شخص يدعى بيتر بوتوم ، كان قد طلب منه أن يتخذ من أخيه صبيا : « لا أعتقد أن ذلك يناسب أخاك ، لأن مثل هذا المشروع لا يقبل استخدام متوسطى الثراء ، فهــو يتطلب ما يزيد على ما لدى التــاجر الغنى ، لأن الشخص الذى تربى فى مثل هذا المشروع ، اما أن يكون عاملا أجيرا فيه ، أو أن يكون مالكا لثروة كبيرة »(٣٧) . وكان بولتون هذا يعكس ما تعلمه من تجربته الشاقة ، فبعد أن باع جزءا من الأرض التى ورثها عن أبيه ، وحصل على ثلاثة آلاف جنيه من مزرعة زوجته ، كان مضطرا الى اقتراض خمسة آلاف جنيه من أحد أصدقائه الميسورين ، بالاضــافة الى بعض القروض الصغيرة الأخرى ، وكان يعانى فى وقت من الأوقات من صعوبة دفع الفوائد المستحقة على الديون التى اقترضها على هذا النحو(٣٨) .

ومن بين الثمانية والعشرون رجلا من « رجال الاختراع والصناعة » الذين خلدهم صمويل سمايلز ، والذين تتوافر عنهم تفاصيل دقيقة ، جــاء أربعة عشر رجلا من طبقة صغار الملاك أو الفلاحين الميسورين ، ومعلمى حرف النسيج ، والاسكافية ، ونظار المدارس ، وما شابههم . وجاء ستة منهم من بين صفوف الطبقة الوسطى الثرية ، وكان ثمانية فقط من بينهم يمتون بالصلة الى أصول عمالية »(٣٩) ومن بين هؤلاء الثمانية والعشرون رجلا أصبح ثمانية أفراد منهم رأسماليين على قدر من الأهميــة ، ومن بين

---

(36) Cunningham, op. cit., 618; Mantoux, op. cit., 271.

(37) J. Lord, Capital and Steem-Power, 91; also 108.

(38) E. Roll, An Early Experiment in Industrial Organization, 10-11.

(39) Samuel Smiles, Men of Invention and Industry and Industrial Biography.

هؤلاء كان واحد فقط — هو نلسن — ينتمى الى أصل عمالى ، « وكان عليه أن يترك ثلثى أرباح اختراعه (لشركائه) ليضمن رأس المال والنفوذ الضرورى لجعل ذلك الاختراع شائع الاستخدام »(٤٠) أما السبعة الآخرون ، فكانوا ينتمون الى الشريحة الدنيا أو المتوسطة من الطبقة الوسطى .

وحقق القليل من الرواد الذين ينتمون الى أصل عمالى والذين كتب عنهم صمويل سمايلز تقدما — كرجال للصناعة — بجهودهم الخاصة . ومات هنرى كورت فقيرا ، فتبنى ريتشارد كروشاى اختراعه ، وبذلك اثبت على حد تعبير سمايلز — أن « الذكاء أهم بالنسبة لتكوين الأموال من الاختراع ، والقدرة على ادارة الأعمال أهم من المهارة الصناعية »(٤١) واستطاع جوزيف كليمنت — بفضل عمله وتدبيره — أن ينال وظيفة فى لندن ويرقى الى درجة المشرف ، وكان عند وفاته رئيسا لورشة صغيرة تستخدم ثلاثين عاملا . أما فوكس فكان ابنا لأحد الخدم ، استطاع بمواهبه أن يجذب اهتمام مخدوم أبيه الى اختراعه ، وبذلك استطاع أن يضمن رأس المال الذى بدأ به مشروعه الصغير . أما موراى فكان صبى حداد ترقى ليصبح ميكانيكيا ماهرا باحدى شركات ليتز الهندسية كمكافأة على التحسينات التى ادخلها على الصناعة ، ثم اصبح بعد ذلك شريكا فى مصنع صغير للآلات فى المدينة . كما اصبح ريتشارد روبرت شريكا ميكانيكيا فى شركة قدم لها راس المال رجل يدعى شارب . بينما كان كوينج ابنا لفلاح المانى اقترض مالا لاقامة شركة للطباعة فى انجلترا ، ولكن كان نصيبه الفشل ومات فقيرا .

واكثر تلك السلسلة من السير اشراقا ، سيرة بيانكونى الذى كان يجمع بين الحظ ودقة العمل ، وبراعة الاستفادة من فرص الحظ ، التى ساهمت فى رفعه من اصوله المتواضعة ، الى مصاف الرأسماليين الناجحين . فقد بدأ حياته صبيا عند بائع مطبوعات متجول يرتبط بأيرلندا ، ثم أقام محلا لحسابه مستثمرا فى ذلك بعض المال الذى تركته له أسرته الريفية التى كانت تقيم فى لومبارديا . واستخدم بيانكونى امكاناته المادية ببراعة فى شراء الجنيهات من الفلاحين — فى وقت كان الذهب فيه مرتفع القيمة — مستغلا جهل مواطنيه بسوق الذهب لتحقيق أرباح كبيرة . وعن طريق تلك المكاسب التى حققها من وراء المضاربة بالجنيهات الذهبية ، أقام خطا للعربات ذات العجلتين فى المناطق المجاورة لووتر فورد ، ليجتذب الفلاحين الذين كانوا فى حاجة الى وسيلة للسفر . واخيرا استطاع أن يجمع ثروة صغيرة عن طريق تأجير عرباته لأحد المرشحين فى انتخابات ووترفورد ، ثم توقف عن

(40) Smiles, Industrial Biography, 159.
(41) Smiles, Industrial Biography, 114.

خدمة ذلك المرشح ، وانتقل الى خدمة منافسه ، وبذلك ساعد المنافس على كسب الانتخابات ، وحصل منه على مكافأة قدرها ألف جنيه جزاء تغييره المفاجىء لمبدأه . وعندئذ اصبح لديه رأس المال الذى جعل باستطاعته « التحكم فى سوق الخيول والعلف » ، وعندما أدركته المنية كان قد أصبح من الشخصيات الثرية المحترمة(٤٢) .

وجاء معظم راس المال المستثمر فى صناعة المنسوجات القطنية من التجار . وحصل آركرايت على رأس المال اللازم لاختراعه — فى بداية الأمر — عن طريق اقتراض المال من مصرف محلى بنوتنجهام ، ثم اقترض المال — فيما بعد — من اثنين من التجار الأثرياء أصحاب ورش صناعة الجوارب اليدوية . واستطاع رادكليف — أحد رجال الصناعة الجدد البارزين — أن يقيم مصنعا ، عندما شارك تاجرا اسكتلنديا يتجر مع مدينتى فرانكفورت ولايبزج ، ولكنه « تضعضع فى سنواته الأخيرة ، واصبح يعتمد على الآخرين فى الحصول على رأس المال »(٤٣) . وكان من الشائع أن « يمكن التاجر المشتغل باستيراد القطن رجل الصناعة الشاب من أن يقيم مشروعه ، عن طريق اعطائه قطنا على الحساب لمدة ثلاثة شهور ، بينما كان تاجر التصدير يقدم مثل تلك المساعدة ، عن طريق شراء انتاج رجل الصناعة اسبوعا بعد أخر . وعن طريق تدفق رأس المال من التجارة استطاعت غالبية المشروعات الصناعية الأولى فى لنكشير ، أن تبدأ فى العمل وأن تتوسع فى صناعة المنسوجات القطنية »(٤٤) .

وكان التجار الراسماليون يلعبون دور رجال الصناعة — أحيانا — فى لنكشير ويور كشاير ، فاشتغل ناثان روتشيلد بصناعة المنسوجات والصباغة وامداد رجال الصناعة الآخرين بالمواد الخام ، بينما كان يتجر برأسمال قدره ٣٠ الف جنيه استمده من والده . وكانت تجارته تدور بين ما نشستر وفرانكفورت ، والشرق . وبعد أن تضاعف رأسماله ثلاث مرات فى أقل من عشر سنوات ، نقل مجال اهتمامه الى سوق المال بلندن . ومع وجود مثل تلك المكاسب ، لا نكاد نعجب من أن رجال الصناعة والاقتصاديين الذين عاشوا ذلك العصر ، لم يشغلوا انفسهم بالخوف من أن يفوق الاستثمار الصناعى اتساع ميدان الاستثمار .

---

(42) Smiles, Men of Invention and Industry, passim.

(45) G. Unwin in introduction to G. W. Daniels, Early History of the Cotton Industry, xxx,.

(44) Ibid,

٢

اذا عدنا الى طابع التغير التقنى ونتائجه فى القرن التاسع عشر ، يقفز فى أذهاننا سؤال هام يحتاج الى اجابة : كيف يستطيع التغير التقنى أن يهيء — بالدرجة الأولى — فرصة تعميق حقل الاستثمار ، بمعنى توفير فرصة استثمار رأس المال بمعدل متزايد للارباح ؟ لقد كان الرأى القائل باستطاعة التغير التقنى تحقيق ذلك — غالبا — موضع خلاف . وعندما نثبت تلك المسألة نصل — مباشرة — الى قلب مشكلة القوة الدافعة للتقدم الرأسمالى ، التى كون عنها اقتصاديو القرن الأخير مثل تلك الآراء المتفائلة .

ولا يبدو أن ثمة أسباب كافية لتوقع أن يؤدى التغير التقنى الى زيادة ربحية الاستثمار ، مهما غلب عليه طابع توفير العمل . وبينما يتجه التغير التقنى ، الذى يزيد من انتاجية العمل (فى رأى ريكاردو) ، الى زيادة الثروات (أو مجمل المنافع) ، فليس من الضرورى أن يؤدى ذلك التغير الى زيادة القيم التى يخلقها ، ما دام العمل المستخدم فى انتاج كمية كبيرة من السلع لن يزيد عن العمل الذى كان متطلبا من قبل لانتاج كمية أصغر . وبعبارة أخرى ، يكون تأثير التقدم متمثلا فى خفض التكاليف ، ومن ثم الأسعار . وبينما تزيد كمية الانتاج ، فان سعر الوحدة المنتجة والربح الذى يتحقق منها يصبح صغيرا نسبيا . وبذلك بدا انكار أن تحسين انتاجية العمل يزيد بالضرورة معدل الربح ، من أكثر النتائج التى توصل اليها ريكاردو شططا .

ولكن تلك النتيجة تصلح للمناقشة كلما اتسع المجال لذلك ، ويبدو انها تدمت الأساس الذى قامت عليه الفكرة الواضحة فى الفكر الكلاسيكى ، الذاهبة الى أن التغير التقنى لا يحتاج — بالدرجة الأولى — الى ادراجه بين العوامل التى تتحكم فى ربحية رأس المال . وتبعا لهذا الرأى (كما رأينا) يتحدد حقل استثمار رأس المال — بالضرورة — بواسطة عرض العمل ، ويتحدد الأخير بظروف عرض الغذاء الذى يقيم أود جيش العمال . ولما كانت المدرسة الكلاسيكية مشغولة بالتهديد بتناقص العائد من الأرض (وفى غيبة حرية الاستيراد) ، فقد اتجهت الى تركيز الاهتمام على الأثر المحدود لذلك العامل ، واستبعاد العوامل الأخرى ، وهو خطورة ارتفاع تكاليف المعيشة مع نمو السكان ، وما يؤدى اليه من ارتفاع فى تكلفة القوى العاملة ، وهبوط فى الأرباح نتيجة لذلك(٤٥) .

---

(45) Ricardo, Principles, 398-9.

وفى غمرة تلك المناقشة ، نعرض لراى ماركس الشهير الذى يذهب الى أن ثمة أسباب تقنية خالصة لهبوط معدل الربح ، ومن ثم يلازم عملية راس المال ذاتها اتجاه نحو الاحباط . وكانت تلك حقيقة بسيطة ادركها بعض الاقتصاديين من قبل (مثل سنيور ، ولونجفيلد) ولكنها لم تحتل عندهم مركز الأهمية ، ونادرا ما كانت تدخل فى نسيج أفكارهم ، باعتبار أن التغير التقنى يتجه الى زيادة « معدل احتياطى العمل المتاح » ، اى نسبة المعدات الراسمالية (مقدرة على أساس قيمتها) الى العمل المستخدم فى الانتاج الجارى . ويتجه معدل الربح على اجمالى راس المال (سواء كان يدفع مباشرة فى شكل أجور الى العمال ، أو كان يدخل فى المعدات الراسمالية) الى الهبوط ، اذا أخذنا فى اعتبارنا « معدل فائض القيمة » ، أو نسبة قيمة المنتج الى قيمة القوى العاملة المستخدمة مباشرة فى صنع ذلك المنتج (فى شكل الأجور) .

ولكن فى نفس الوقت الذى أعلن فيه ماركس هذا المبدأ ، أكد على امكانية حدوث تأثير آخر للتقدم التقنى يختلف تماما عن سابقه . فاذا أثر التقدم التقنى على انتاج ما يكفل الحياة للعمال ، كما يؤثر على الخطوط الأخرى للانتاج — اى اذا أدى الى رخص سلع الأجر والسلع التى لا تدخل فى الأجر — يؤدى الى رخص المنتجات الصناعية فحسب ، بل يؤدى الى رخص قوة العمل ذاتها . حقا قد يجد الراسمالى — الذى يستخدم قوة عمل معينة — نفسه مالكا لانتاج يساوى نفس القيمة الاجمالية قبل التقدم التقنى وبعده (ما دامت قيمة كل وحدة من وحدات المنتج قد رخصت نتيجة للتغير) . ولكن اذا انخفضت الأجور — فى نفس الوقت — بسبب رخص غذاء العمال ، فان القوى العاملة تمتص نسبة صغيرة من تلك القيمة المنتجة ، وتزيد نتيجة لذلك نسبة — وكم — الربح المتاح للراسمالى .

ويشير ماركس الى انه « حتى يمكن حدوث هبوط فى قيمة القوى العاملة ، يجب أن تزيد انتاجية العمل فى فروع الصناعة التى يحدد انتاجها قيمة قوة العمل ، سواء كانت تتعلق بوسائل المعيشة التقليدية أو تستطيع الحلول محل تلك الوسائل ... ولكن الزيادة فى انتاجية العمل فى تلك الفروع الصناعية التى لا تسد الحاجة الى ضرورات الحياة — أو وسائل انتاج تلك الضرورات — لا تمس قيمة قوة العمل » . ويذكر فى موضع آخر أن « قيمة السلع تتناسب تناسبا عكسيا مع انتاجية العمل ... ففائض القيمة النسبى — على العكس — يتعادل مباشرة مع الانتاجية ... ومن ثم هناك اتجاه فطرى عند راس المال يدفعه الى الاصرار على زيادة انتاجية العمل ، لتخفيض قيمة السلع ، وبذلك تنخفض قيمة العامل نفسه »(٤٦) .

(46) Capital, vol. I (Unwin ed.) 304-5, 577.

وعلى ذلك فاننا نستطيع أن نتحدث عن توسع حقل الاستثمار كنتيجة لتحسين الآلات ، حيثما كان التغير التقنى يترك أثرا شاملا على رخص قيمة الانتاج ، فان التحسين الذى يدخل على فنون الصناعة ، ويؤدى الى تخفيض قيمة قوة العمل ، بالنسبة لجمل قيمة انتاجها . وثمة ملاحظتان تتناسيان بوضوح مع هذا المقام : أولاهما أن أثر التقدم التقنى يضعف كلما ارتفعت انتاجية العمل (اذا اخذنا فى اعتبارنا التأثير النسبى على الربح) . فعندما تنخفض انتاجية العمل ، وتحصل الأجور على نصيب كبير نسبيا من صافى الإنتاج ، فان التحسين الذى يدخل على قانون الصناعة ، ويؤدى الى تخفيض قيمة السلع — وبالتالى قيمة قوة العمل — بقدر معين ، يزيد الفائض المتاح كربح للراسمالى بقدر كبير نسبيا . ولكن فى المرحلة التى تتحقق عندها درجة عالية من الانتاجية ، حيث يصبح الفائض الذى تنتجه كل وحدة من وحدات العمل كبيرا ، فان رخص السلع — وبالتالى قوة العمل — بقدر معين ، يزيد الفائض بنسبة اقل ، حتى يصل الى الحد الذى يصبح عنده العمال ليسوا بحاجة الى الأجور ، لأن سلع الأجور أصبحت سلعا مجانية (على حد قول ماركس)(٤٧) وفى تلك الحالة لا يترك تحسين الانتاجية آثارا أبعد على حجم الفائض . ومن ثم نتوقع أن يصبح ذلك التأثير أقوى — كتقليل ما أطلقنا عليه إسم « توسع حقل الاستثمار » — فى مرحلة متقدمة من مراحل الراسمالية الصناعية ، أكثر منه فى مرحلتها المبكرة والأكثر بدائية ، عندما كانت انتاجية العمل أصغر حجما .

أما الملاحظة الثانية ، فتتمثل فى أنه لا يوجد « قانون حديدى » كذلك الذى قال به لاسال ، يقوم على أن اى رخص فى قيمة المواد التى تدخل فى اعاشة العمال ، يترتب عليه — بالضرورة — هبوط مماثل فى تكلفة العمل بالنسبة لصاحب العمل . ويتوقف حدوث ذلك — أو عدم حدوثه — على حالة سوق العمل فى زمان معين ومكان محدد . فالظروف التى تلائم مثل ذلك الاتجاه ، هى تلك التى يكون فيها عرض العمل مرنا للغاية ، حيث يكون هناك فائض كبير للعمل أو يكون ذلك الفائض فى طريق التكوين . ففى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حيث كانت سوق العمل تفتقر الى التنظيم وكان العمال لا يتمتعون بميزة المساومة المستمرة فى مواجهة صاحب العمل ، يمكن بلا ريب افتراض أن الأمور قد سارت على هذا المنوال . وعلى أية حال ، كلما فاق عرض العمل الحاجة اليه (تلك الحاجة التى كانت تحقق بمعدل تقدم اقل من معدل تراكم رأس المال فى عصر توفير العمل) ، وكان هناك جيش احتياطى للعمل يمكن تجنيده باستمرار ادى ذلك الى استمرار الضغط العكسى على قيمة العمل .

---

(47) Capital, vol. III, P. 290.

ولكن عندما تتغير تلك الظروف بدرجة معينة ؛ وبصفة خاصة عندما يصبح العمل منظما لممارسة المساومة الجماعية ، قد يصبح الناتج الصافى للتقدم التقنى مختلف تماما . فقد لا يترتب على رخص قيمة سلع الأجور رخص مماثل فى قيمة قوة العمل ، ولا يتمثل جانب من النتائج التى تترتب على ذلك — أو حتى جانب كبير منها — فى زيادة ربحية رأس المـــال ، ولكنه يتسبب فى ارتفاع الأجور الحقيقية . ففى نصف القرن الأخير أو ثلاثة أرباع القرن التى شهدت التقدم الصناعى فى بلاد مثل : بريطانيا ، والولايات المتحـــدة الأمريكية ، كانت العملية التى أطلقنا عليها اسم « توسع حقل الاستثمار » كنتيجة للتقدم التقنى ، الذى زاد من انتاجية العمل ، ذات أهمية ضئيلة . أو لعبت — على الأقل — دورا أكثر تواضعا ، من ذلك الذى لعبته فى عنفوان تطور الراسمالية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

ورغم أن التمييز بين الاستثمار والغرض الاستثمارى يبدو أمرا مبدئيا ، فان مناقشة مثل ذلك الأمر كانت ينتهى الى الفشل فى الفصل بين مؤثرات التقدم التقنى ، والمؤثرات الناجمة عن التراكم البسيط لرأس المـــال ، مثل أثر التغير الذى يحدث فى المعرفة التقنية مع راسمال ذا كم معين ، وأثر زيادة تراكم رأس المـــال فى حالة معينة من حالات التقنية . وقد يكون من النادر أو المستحيل — من الناحية العملية — الفصل بين هذين النوعين من أنواع التغـــير .

غير أن عدم التوفيق فى التمييز بين النوعين — بغرض التحليل — يترتب عليه زيادة اضطراب الفكر . كما أن ثمة صعوبة أخرى لا يسلم فيهـــا من اللبس افتراض « حالة معينة من حالات التقنية » ، فقد تشـــير الى حالة المعرفة التقنية السائدة مع تطبيقها الذى يخضع للتنوع ، أو تشير الى حالة الأساليب التقنية السائدة والمستخدمة بالفعل . فاذا افترضنا أن التقنيـــة ثابتة فى المثل الأخير ، فانه يترتب على ذلك أن زيادة تراكم رأس المال لا مفر لها من أن تأخذ شكل تضاعف عدد المصانع والآلات ذات الطابع المعين ، وهى العملية التى يشار اليها اليوم « بتوسيع » رأس المال ، والتى سماها ماركس : « زيادة فى رأس المال مصحوبة بتكوين تقنى دائم لرأس المال »(٤٨) .

ومع مضاعفة عدد الآلات تتضاعف الحاجة الى العمل الذى يديرها ، فاذا لم يتسع نطاق عرض العمل باتساع رأس المال ، فان عملية التوســـع قد تتوقف عند مرحلة معينة . ويتم الوصول الى نقطة لا تجد عندها المصانع الجديدة العمل الكافى لسد حاجتها ، ويتركز التوسع فى الاستثمار فى رفـــع

(48) Capital, vol. I, 625-35.

قيمة العمل حتى يختفى الربح وتقع الأزمة . وهنا يصبح أمامنا صورة قريبة الشبه بالصورة الكلاسيكية . فتقدم الصناعة يحد منه — بالضرورة — معدل اتساع حجم الجيش البروليتارى . وعلى العكس تعتبر البطالة (الناجمة عن صعوبات التسويق مثل ما قد ينتج من الاعتراض المفاجيء لعملية الاستثمار ، وهو ما سنعود اليه فيما بعد) أحد أعراض النقص الكامل لرأس المال .

ولكن حتى اذا نحينا مشكلة حاجة السوق جانبا — الى حين — فمن المنطقى أن نشك فيما اذا كان ذلك يعكس صورة حقيقية للوضــع فى بلد نضجت فيه الراسمالية مثل انجلترا فى القرن التاسع عشر ، كما أن ثمــة تساؤل عما اذا كان باستطاعتنا أن نجد فى الأزمة الاقتصادية للقرن التاسع عشر ما يتفق مع هذه الصورة بمنتهي الدقة . وثمة ما يشير الى وجود شيء كهذا فى الكساد الذى حدث فى السبعينات — كما سنرى — ميز الوضــع الاستثمارى ، ولكن من الصعب أن نجد ذلك فى المناسبات الأخرى فى القرن التاسع عشر ، وبالتالى لا نجد ما يتفق معها بدرجة كبيرة . وربما كان أكثر انطباقا مما يتصوره الاقتصاديون فى الوقت الحاضر باتجاههم نحو التنوع المستمر .

ومن المسائل الشائعة المثيرة للجــدل أن المنظم لا يواجه — بصفة عامة — فى أى وقت من الأوقات بشكل تقنى فريد يجد الاستثمار فيه عمليا ، ولكنه يواجه باختيار بين بضعة أشكال تقنية وبعضها البعض . وبعبارة أخرى ، يواجه المنظم بمجموعة من البدائل التقنية . ويتقرر الاختيار الحقيقى بينها ، عن طريق تقدير معدلات الربح المجزية التى تتحقق من الاستثمار فى كل منها ، فى ظل أوضاع معينة . وقد تكون البدائل العملية التى تواجهه أصغر فى العدد مما يعتقده الاقتصاديون ، وبذلك يكون اختياره محدودا . وعندما يكون التغير التقنى آخذا فى التقدم بقفزات واسعة (من وجهة النظر الاقتصادية) ويكون كل اختراع بمثابة علامة على الطريق ، يصبح الفرق بين الانتاجية العضوية للاساليب المختلفة كبيرا — من الناحية العملية — بالدرجة التى قد لا تترك للمنظم الا فرصة اختيار محدودة ، أو لا تتيح له فرصة الاختيار على الاطلاق . وفى هذه الحالة تحدد الخطوات التى تقطعها التاريخ فى طريق الاختراع ، الطريقة التى تتبناها الصــناعة فى وقت من الأوقات .

ولكن فى الفترات التى يتقدم فيها التغير تدريجيا ، عن طريق ادخــال تحسينات وتعديلات صغيرة فى العملية الآلية التى تتسم بنيتها العامة ومبادئها الأساسية بالثبات الى حين ، فان مجال الاختيار العملى يتسع أمام المنظم . وحتى عندما ارتفع صوت الثورة الصناعية — عند نهاية القرن الثامن عشر — كانت أمام الغزال فرصة الاختيار بين مغزل هارجريفز ، وبغلة كرومبتون ،

أو أن يختار ـــ فى مطلع القرن التاسع عشر ـــ ما بين النول المائى أو النول الذى يدار بقوة البخار . ويمكن القول أن الاختلاف فى الانتاجية العضوية للبدائل ـــ رغم كبره ـــ قد لا يبلغ من الكبر درجة تجعل الاختلاف بين العمل الرخيص والعمل النادر ، يعجز عن التأثير فى الاختيار بين تلك البدائل .

واذا كانت الحال كذلك ، فانه يترتب عليه أن تكون صورة الاستثمار الراسمالى ـــ الذى يتقدم فى مواجهة حالة الثبات التى تتسم بهـــا المعرفة التقنية ـــ أكثر واقعية (مثل وجود مجال معين فى الطرق البديلة) من أسلوب تقنى معين يستخدم فى كل صناعة على حدة . وفى مثل تلك الظروف ، يتجه استثمار رأس المال نحو الاتساع ـــ فى بداية الأمر ـــ عن طريق مضاعفة عدد المصانع التى تنتمى الى ذلك النوع ، والتى تبرهن على أنها أكثر ربحية فى الظروف القائمة . وتستمر فى ذلك ـــ كحد أدنى للمقاومة ـــ طالما كان هناك فائض كاف من العمل (أو توسع سريع فى عرض العمل بصورة كافية) يسمح باقامة مصانع جديدة واستئجار العمال لتشغيلها ولتحقق التقـــدم على حـــد سواء .

ولكن عندما يصبح العمل نادرا ـــ بمجرد استنزاف الفائض أو هبوط معدل الزيادة الى حد أدنى من زيادة رأس المال ـــ وتكون هناك علامات على تأثير تلك الندرة بما يؤدى الى ارتفاع قيمة العمل ، يصبح ثمة اتجاه (متفق عليه) عند المنظم للبحث عن بديل ، فيختار أحد البدائل التقنية المتاحة أمامه . وينجم عن ذلك أن يتجه التحول فى اختياره نحو الأخذ بطريقة تقنية تكون أكثر توفيقا للعمل من تلك التى كان يستخدمها من قبل ، وهى الطريقة التى كانت أقل ربحية فى ظل الأوضاع القديمة ، ولكنها أصبحت الآن البديل المفضل عندما أصبح العمل اللازم لتشغيلها غير متوفر . وسمى هذا الاتجاه بنقيض « توسع » رأس المـــال ، اتجاه نحو « تعميق » رأس المال . ووصف التغير فى الطريقة التقنية الذى يرتبط بهذا الاتجاه بأنه « متأثر » بنمو رأس المال الذى ينشد الاستثمار وبالتغير فى تكلفة العمل ، أكثر من كونه « ذاتى »، بمعنى أنه ناشىء عن اضافة جديدة الى رصيد المعرفة المتاح(٤٩) ويمكن أن تبدو نسبة الربح فى هذا الوضع الجديد أصغر مما كانت عليه ، قبـــل أن يؤدى « التوسع » فى استثمار رأس المال الى رفع الأجور بسرعة .

ولكن بينما يصل التحرك نحو « التعميق » الى وضع يحقق ربحا أكبر مما لو كان « التوسع » قد استمر ، يمثل ـــ على هذا النحو ـــ محـــاولة جزئية « للاعتصار » الذى يتحقق بواسطة ندرة العمل . وكلا الوضعين

---

(49) J.R. Hicks, Theory of Wages, 125 seq.

يتميز بربحية منخفضة من الوضع الأصلى (أى قبل المضى فى عملية الاستثمار الى المدى البعيد وقبل أن يصبح العمل نادرا) . وعلى ذلك فان هذا الوضع هو ما اعتبره ماركس ـــ بالدرجة الأولى ـــ اتجاه نسبة الربح الى الهبوط « الذى يقوى التأثير المعوق .. للزيادة النسبية فى فائض القيمة » ، وكلما كان مجرى الحوادث يضخم من هذا النموذج ، فمن المتوقع أن تستهلك عملية استثمار راس المال كل الفرص المتاحة لها باستمرار ، الا فى حالة توفير امكانيات توسيع حقل الاستثمار (على النحو الذى شرحناه الآن) للراسمالى بواسطة الابتكار الذاتى للمخترع ، وهو الابتكار الذى يمكن تطبيقه فى انتاج أشياء تدخل فى ميزانية العمال .

وهناك صعوبتان تتعلقان بهذا التحليل الذى فصلناه فيما سبق . ويأتى فى المحل الأول ، صلاحية الرأى القائل بأن الارتفاع العام فى الأجور يؤدى الى الاسراع فى تبنى الطرق الأكثر توفيرا للعمل ، استنادا الى افتراض غاب من بالنا ، هو ـــ على وجه التحديد ـــ أن الأجور لا ترتفع فحسب ، بل تنخفض ايضا نسبة الفائدة التى تحصل على رأس المال فى نفس الوقت . فاذا كان كل ما يحدث هو ارتفاع فى تكلفة العمل ، كما أن ذلك الارتفاع ينسحب على صنع الآلات وكذلك تشغيلها ، فان تكلفة صنع آلة أكثر تعقيدا وتوفيرا للعمل سوف تزداد (ومن ثم تزداد فوائد راس المال الذى يقترض من أجلها) بنفس درجة زيادة تكاليف تشغيل الآلات الأقل توفيرا للعمل . فاذا كانت العقبة التى تقوم فى طريق اقامة الآلة الأولى تتمثل بالضرورة فى التكلفة الكبيرة لانشائها ، فان تلك العقبة ستظل قائمة ما دامت تكلفة الانشاء ستزيد بنفس القدر الذى تزيد به تكلفة العمل اللازم للتشغيل ، والذى يستهدف ادخال تلك الآلة توفيره . ولكن اذا هبطت نسبة الفائدة ـــ فى نفس الوقت ـــ فان تكلفة الآلة الأكثر تعقيدا (التى تتطلب توظيف رأسمال كبير تخصم منه الفائدة) ترتفع بنسبة أقل من تكلفة الطريقة المنافسة .

وكان هـذا الافتراض الأخير ـــ على ما يبدو ـــ طبيعيا بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين الذين تقبلوه ضمنا . فقد قادهم رأى ريكاردو القائل بأنه « اذا ارتفعت الأجور ، انخفضت الأرباح » ، الى استنتاج أن الهبوط فى توقعات الربح ينتج عنه ـــ بالضرورة ـــ تقليل نسبة الفائدة . ولكن الفكر الاقتصادى الحديث يتجه الى تحدى تلك الضرورة ، ويثير الشك فيما اذا كان من المتوقع هبوط نسبة الفائدة فى مثل تلك الظروف . اذا كان الأمر كذلك ، فان طريق تجنب تلك الظروف ـــ بالأخذ بالطرق الأكثر توفيرا للعمل ـــ يصبح مسدودا فى وجه الراسمالية ، واذا فاقت عملية الاستثمار ومجاعة العمل التى تخلقها حدود موارد الجيش الاحتياطى الصناعى ، فانهـا تؤدى الى هبوط سريع فى الأرباح . والنتيجة الوحيدة التى قد تترتب على ذلك هى

وقوع ازمة اقتصادية والحاق الشلل بعملية الاستثمار ، حتى يظهر اختراع جديد يزيد من انتاجية العمل ، ويتيح فرصا جديدة امام الاستثمار المربح لراس المـــال . وتتدعم تبعا لذلك فرص وقوع فترات تتميز بالركود المزمن بصورة او باخرى .

أما الصعوبة الثانية ، فتتصل بالخط الفاصـــل بين التغير التقنى ـــ « المتأثر » بالزيادة فى راس المال المستثمر ـــ والتغير « الذاتى » فى المعرفة التقنية ، الذى يغير مجال الاختيارات التقنية المتاحة كلية . فهل من السهل حقيقة أن نضع خطا فاصلا بين الاثنين ولو لغرض التحليل ؟

عندما تتغير الأحوال ، فان المنظم لا يسحب ببساطة النشرة الخاصة بآلة جديدة من درج مكتبه ـــ حيث كانت تقبع انتظارا للظروف الملائمـــة لاستخدامها اقتصاديا ـــ ولكنه يطلب من مهندسيه ـــ أو قســـم الأبحاث والتصميم ـــ بحث امكانية ايجاد طراز جـــديد من الآلات ، أو ادخال بعض التعديلات على الآلات الموجودة ، بصورة تسمح بتوفير العمل بأقل تكلفة اضافية ممكنة . ولا ريب انه من المحتمل ـــ على نحو ما راينا ـــ أن عددا من الاختراعات المتميزة المبكرة قد صنعت بدوافع كهذه . وفى عملية التغير التاريخى الحقيقية التى تواجهنـــا ، لم يكن الاختراع عملية قائمة بذاتهـــا لا تخضع لتقدم استثمار راس المال ، كما لم تكن عملية استثمار راس المال منفصلة عن تأثيرها على نمو المخترعات ، التى تؤثر بدورها على عمليـــة الاستثمار ، بتأثيرها على الربحية . ويفيد هذا التمييز الذى اوردناه فى بيان الدور الذى لعبه كل من العنصرين فى عملية واحدة ، طالما كان باستطاعتهما الانفصال عن بعضهما البعض دون وقوع تحريف خطـــير للحقيقة . ولكن لا يجب أن يقودنا ذلك الى الاعتقاد بأن حقيقة هذين العاملين لا تمثل نوعا من التبعية المتداخلة ، وانه لا يمكن معالجة نتائجها باعتبارها نتاجا مشتركا .

ويعنى ذلك أن افتراض ما يؤثر على التغير التقنى أو تراكم راس المال ـــ على المدى البعيد ـــ افتراضا مبدئيا ، أقل سهولة مما يظن أحيـــانا . فسوف يعتمد ذلك كثيرا على دقة تركيب العناصر الداخلة فى عملية مشتركة ، وتستطيع الدراسة التجريبية للظروف الحقيقة وحدها أن تلقى الضوء على ماهية تلك العملية . ونوع التمييز الذى نتحدث عنه يتسم بالأهمية ـــ ما فى ذلك شك ـــ ويعـــد تبسيطا مبدئيا يساعدنا على أن نحتفظ فى أذهاننـــا بأساسيات العملية الحقيقيـــة . ولكن ذلك كله يجعل باســـتطاعتنا القول ـــ على هذا المستوى من التحليل ـــ بأن توسع الراسمالية سيظل ـــ بصفة مستمرة ـــ مشروطا بالصراع والتداخل بين توسع راس المال الذى ينشد فرص الاستثمار من ناحية ، وشروط توظيفه المربح من ناحيـــة أخرى .

ويتحول الجانب الآخر الى طابع التغير التقنى ، ونسبة الزيادة فى الجيش البروليتارى ، وعرض الموارد الطبيعية (أو الامكانيات الهامة) لتوفير الطعام للعمال والمواد الخام اللازمة للعملية الصناعية ، ويترتب كل منها على الآخر ــ الى حد ما ــ على النحو الذى بيناه . وثمة أسباب ــ ذكرناها ــ تجعلنا نتوقع أن تضيق امكانات توسع فرص الاستثمار المربح ، كلما استمر تراكم رأس المـــال .

لم نشر الى الأسواق فى هذا التبسيط المبدئى للعوامل التى يعتمد عليها التغير . غير أنه من البديهى أن توسع الأسواق يجب أن يكون ــ من نواحى متعددة ــ حدا حاسما للنسبة التى يمكن أن تتوسع بها الراسمالية . وقد أعطى آدم سميث ــ رائد المدرسة الكلاسيكية ــ أهمية كبرى لحجم السوق ، باعتباره عاملا يتحكم فى التوسع فى تقسيم العمـــل (ومن ثم تطور الآلات بصورة ضمنية) . ولكن الا يوجد سبيل مختلف وأكثر مباشرة ، يتحدد عن طريقه استثمار رأس المال بواسطة اتساع السوق ، أى أن الربح الذى يمكن تحقيقه من استثمار قدر معين من رأس المال ، يعتمد على ما اذا كانت الحاجة الى المنتجات الصناعية كبيرة أم صغيرة ؟

وبمجرد أن نأخذ بهذا الاعتبار ، ويصبح واضحا أن ثمة مجال ابعد ، قد يوسع عنده التغير التقنى حقل استثمار راس المال . وهو مجال يختلف تماما عما تحدثنا عنه فيما سبق ، اذا لم يكن يختلط معه . ذلك المجال الذى خلق فيه اختراع الأنوال الآلية حقلا جديدا لاستثمار راس المـــال فى توسيع صناعة الآلات البخارية ، أو خلق اختراع الطائرة ــ فى العصور الحديثة ــ حقلا جديدا للاستثمار فى مصانع الطائرات .

ومن الواضح أنه اذا اتسعت الأسواق جنبا الى جنب مع نمو أرصدة رأس المال المستثمر ، فانها لا تترك أثرا يضع جدا على تطور راس المال (رغم أن تكوين الحاجة يؤثر على الطريقة التى يوزع بها مجمل معين لراس المال، ومن ثم على النمو النسبى للصناعات المختلفة) . وقد أسقط الاقتصاديون الذين ينتمون الى مدرسة ريكاردو هذا العامل من حسابهم ، مدفوعين الى ذلك بافتراض معين . ومن ثم كان باستطاعتهم اعتبار أن الاستهلاك يعتمد دائما الى الانتاج ــ بدلا من العكس ــ وهو افتراض أن كل الدخل الذى يتحقق سواء بواسطة العامل أو الراسمالى أو مالك الأرض ، ينفق فى وحدة زمنية معينة بصورة ما ، حتى أنه مع تزايد مجرى الدخل يظـــل الدخل والانفاق وتحصيل النقود وتدفقها ، على درجة واحدة ــ بصورة أو بأخرى ــ مع فارق زمنى فقط .

ويرجع الانفاق — على هذ النحو — الى المصروفات المباشرة على السلع الاستهلاكية (الذى يسمى أحيانا « الاستهلاك غير الانتاجى ») ، كما يرجع ايضا الى ما يسمى عادة « بالاستهلاك الانتاجى » ، وهو ما ينفقه المنظمون الراسماليون على استئجار العمل الاضافى وشراء السلع الراسمالية الجديدة . وفى مثل تلك الظروف تزيد الحاجة الى السلع الاستهلاكية والسلع الراسمالية مع أى زيادة تحدث فى المعدات الصناعية ، ولا يكون وجود أى مشكلة من مشاكل الحاجة ناتج عن النقص المطلق للحاجة ، ولكنها تكون ناجمة — فقط — عن التوازن الدقيق أو النسبة التى توزع بها تلك المعدات الصناعية الجديدة بين هذين النوعين الرئيسيين من الصناعة ، أو بين فروعها الجوهرية المتنوعة وبعضها البعض .

وكان ادخال هذا الافتراض فى بناء مذهب ريكاردو احد التبسيطات البارعة التى تناسيت — فى الغالب — مع الفكر المرتبط بها ، كما تعد محورا للمراحل الأولى للتحليل ، ولكنها لم تكن مجرد حيلة بارعة ، لأنها تبدو — فى الغالب — ساذجة بداهة . لقد كان لها — على الأقل — ما يبررها فى ظروف ذلك الزمان . وعندما ننظر الى العالم الحقيقى — سواء عندئذ أو اليوم — نجد أسبابا مهملة تبرر عدم الأخذ بذلك الشرط الحاسم . فالنظام الرأسمالى لا يتضمن طريقة آلية يقرر الناس بواسطتها توفير جانب من دخلهم (بمعنى الامتناع فى فترة زمنية معينة عن انفاق كل دخلهم على الاستهلاك ، ومن ثم زيادة — أو محاولة زيادة — النقود التى يمتلكونها) تتسق مع القرارات التى يتخذها المنظمون — أو من شابههم — لتوسيع المصانع ، وتكوين احتياطياتهم من المواد الخام أو السلع المصنعة ، بغرض التوسع . ورغم أن العادة قد جرت على الاعتقاد بأن معدل الفائدة يقدم الأداة التى يتطلب وجودها بين مجموعتين من القرارات ، يعترف الاقتصاديون اليوم على نطاق واسع بأن تلك الأداة لا تلائم الغرض على أحسن الفروض ، هذا اذا كان ثمة اداة من هذا النوع .

وهناك سبيل آخر لتقرير هذه المسألة يعد شائعا اليوم ، هو انه ليس ثمة آلية فى الاستثمار (ومن ثم لا يوجد مثل ذلك فى الدخل والاستهلاك الناتج عن توظيف معين لذلك الاستثمار) تظل عند مستوى يكفى لخلق الحاجة التى تحتفظ بتشغيل المعدات الصناعية القائمة بكامل طاقتها . ومن ثم يكون هناك — او من المحتمل أن يكون هناك — قصور فى الحاجة وراء نمو المعدات الانتاجية — من وقت لآخر — وفى اغلب الأحيان . وبذلك تمنع تلك المعدات من أن تستخدم استخداما كاملا ، ومن أن تحقق الربح الذى كان باستطاعتها أن تحققه فى ظروف أخرى . وكما سنرى ، هناك أسبابا تدعو الى الاعتقاد بأن شروط القدرة الانتاجية المتزايدة فى العصر الحديث ، أصبحت متأصلة بصورة أو بأخرى .

غير أن الوضع كان مختلفا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وكانت هناك مجموعة من الظروف التى تفسر سبب اتجاه الفكر الكلاسيكى الى الأخذ بذلك الرأى المتفائل . فقد كانت تلك الفترة تتسم بثراء استثنائى ، فى المؤثرات التى تتجه نحو زيادة الطلب على كل من السلع الاستهلاكية ، والسلع الراسمالية . وكانت الأوضاع فى تلك الفترة تتسم بالتدخل المستمر للعوامل التى تتجه الى توسيع نطاق السوق ، والتى أصبحت تعتبر عوامل طبيعية ، وتعد من الملامح الدائمة للعصر الجديد الذى استهل بمبدأ حرية العمل . وكان الابداع التقنى ابرز تلك العوامل الدافعة ، الذى لم يخلق تلك المجموعة الجديدة من الآلات التى رأينا أمثلة منها من قبل فحسب ، بل خلق صناعة جديدة — أو مجموعة من الصناعات الجديدة — تحتاج الى انتـاج الآلات التى تخدم هذا الاتجاه نحو الميكنة . ودعمت الظروف الاستثنائية للتجارة الخارجيـة فى بريطانيا — فى وقت من الأوقـات — من آثار تلك العوامل ، كما دعمتها — أيضا — المؤثرات التى طرأت على حاجة السكان ، هذا بالاضافة الى زيادة سكان المدن الذين تضاعف عددهم بسرعة لا مثيل لها.

كانت الحاجة الى السلع الراسمالية محـدودة فى القرن أو القرنين السابقين على الثورة الصناعية — بصورة نسبية ومطلقة — وكانت ابعاد ما يمكن أن يسمى بالسلع الراسمالية بالتالى ضـئيلة . وكان النشـاط الاستثمارى — كما رأينا — يتركز على ميدان البناء العادى ، الذى اتسـع حجمه فى فترات معينة مثل اعادة بناء لندن بعد الحريق الذى اصابها ، وبناء السفن . وتركزت أنشطة البناء العادية فى الاصلاحات الجارية — مثل ترميم السقوف التى كانت تعتبر صناعة محلية هامة فى الريف على الرغم من صغر حجمها — وبناء الأكواخ لايواء السكان المتزايدين . ويضاف الى ذلك التوسع فى بناء البيوت الريفية ، وبناء الكنائس وتشييد مزارع الفلاحين الميسورين وصوامعهم الواسعة ، التى ميزت السنوات الأكثر رخاء فى عصرى التيودور وستيوارت فى انجلترا . كما مثل القرن الثامن عشر ذروة النشاط العمرانى بسبب نمو المدن ، وبصفة خاصة مدينة لندن . فازدهرت صناعات معينة — مثل صناعات الأدوات والمسامير فى غربى انجلترا — كان معظمها من نصيب الحرفيين المنزليين ، أو الحرفيين المشتغلين فى ورش الصناعة اليدوية.

ولكن القليل من تلك الصناعات افسح مجال استثمار رأس المال . فقد كانت الآلات الأولى تصنع من الخشب ، وتقام فى موقع العمل بواسطة الرجال الذين يستخدمونها ، وعن طريق حرفيين يشتغلون لحسابهم ، وكانت الأجزاء المعدنية الضرورية هى التى تصنع فقط فى أماكن بعيدة . وتحول الحرفيون — مثل النجارين وصناع الأقفال والسـاعاتية — الى صـناعة العجلات أو المغازل أو الأنوال ، كلما تطلب الأمر ذلك . وعندما تعقدت الآلات ، وبدأ

ظهور المصانع الأولى ، أصبح الصناع ومصممى المصانع يحتلون مراكز هامة ، تلك الصناعة التى كانت (وفقا لرواية أحد المعاصرين) « فرعا من فروع النجارة (مع بعض المساعدة التى يقدمها الحداد) ولكنه كان عملا شاقا ، وان كان غاية فى البراعة »(٥٠) وكانت صناعة الحديد محدودة المجال بذاتها ــ فكان هناك ٥٩ فرنا لصهر الحديد ، موزعة على ١٨ مقاطعة ، تنتج ١٧ الفا من الأطنان سنويا(٥١) ــ وكان الجانب الكبير من سوقها يعتمد على أوامر الطلب .

ولا ريب أن الخشب كان المادة الخام لكل صناعة ، الى الحد الذى يجعلنا لا نستطيع انكار ذلك(٥٢) فكانت وسائل النقل والأوعية تصنع من الخشب . كما كانت تصنع منه أيضا السفن ، والجسور ، وعربات المدافع ، والجانب الأكبر من البيوت . ومثلت الصناعات الخشبية القسم الأكبر من الصناعة الحرفية القديمة بأدواتها البسيطة التقليدية .

وكانت السوق الوطنية للمواد المصنعة الاستهلاكية ضيقة ، كما لاحظنا من قبل ، وكانت السوق الخارجية البالغة الأهمية بالنسبة للمصنوعات الصوفية لا تزال ترزح تحت قيود وشروط النظام التجارى . وقدرت حمولة السفن التى غادرت الموانى الانجليزية عام ١٧٠٠ بما لا يزيد على ٣١٧ الف طن ، أو ما يتراوح بين ١٪ و ٢٪ من حركة البضائع فى ليفربول وحدها اليوم(٥٣) .

وبوقوع الثورة الصناعية تغير هذا الوضع تغيرا جذريا ، فعند منتصف القرن الثامن عشر تضاعفت حمولة السفن التى حملت البضائع المصدرة للخارج الى مثلى ما كانت عليه عند بداية القرن ، وازدادت تجارة التصدير بعد ذلك زيادة ملحوظة . وفيما يتعلق بصناعة المنسوجات ، نجد ثمة ما يشير الى أن زيادة الطلب على المنسوجات فى الخارج فاقت الطاقة الانتاجية ، وكانت دافعا رئيسيا للتغير التقنى فى النصف الأخير من ذلك القرن . وبحلول عام ١٧٨٥ تجاوزت الصادرات المليون طن ، وزاد الرقم الى ثلاثة أضعافه فى العقدين الأخيرين من القرن . وبلغت قيمة الصادرات ــ مقدرة بالجنيهات الاسترلينية ــ عند نهاية القرن ثلاثة أمثال ما كانت عليه عند منتصفه وخمسة أمثال ما كانت عليه عند بدايته(٥٤) وكانت قيمة

---

(50) Mantoux, Op. cit., 221.
(51) L.W. Moffit, England on the Eve of the Revolution, 147.
(52) J.U.Nef, Rise of the British Coal Industry, Vol. 1, 191.
(53) Mantoux, op. cit., 102.
(54) Ibid., 103-4.

صادرات المنسوجات الصوفية والقطنية فى عام ١٨٠٠ تبلغ نحو ٣٠٪ من قيمة جملة الصادرات . وبلغت قيمة المنسوجات والمصنوعات المرتبطه بها فى عام ١٨٥٠ نسبة ٦٠٪ من جملة قيمة الصادرات التى تضاعفت خلال نصف قرن .

ومنذ اصبحت الآلات تدار بقوة البخار ، وازدادت المعدات الانتاجية عددا وتعقيدا ، كما ازدادت الأجزاء المعدنية المستخدمة فيها ايضا ، لم تبرز الحاجة فقط الى اقامة مبانى خاصة تنصب فيها تلك الآلات ، ومساكن يأوى اليها العمال فى المناطق القريبة من المصانع الجـديدة فحسب ، بل ظهرت الحاجة الى مصانع متخصصة فى انتاج الآلات . وقبل عـام ١٨٠٠ كانت المؤسسة الوحيدة المتخصصة فى انتاج الآلات هى مشروع سوهو الذى اقامه بولتون ووات ، وانتج نحو ٣٠٠ آلة عند ذلك التاريخ ، كان أكثر من ثلثها خاصا بمصانع النسيج وما تراوح بين الخمس والسدس خاصا بصناعة التعـدين .

ولم تظهر قبل العشرينات من القرن التاسع عشر مصانع متخصصة فى صناعة الآلات سواء فى لندن أو فى لانكشير(٥٥) . وكان اختراع الأدوات الآلية الجديدة بواسطة براما ومود سلاى — قبل نهاية القرن — وبصفة خاصة مخرطة القطع وذراع قطع الشرائح ، الأسـاس الذى قامت عليه فروع أكثر تخصصا فى صناعة انتاج الآلات . وكان « الاقتصاد الخارجى » الرئيسى لكل صناعة معينة فى تلك الفترة (من الصناعات التى يعتمد عليها تطور عدد من الصناعات الأخرى بدرجة كبيرة) يستند الى التوسع الجديد فى الهندسة الميكانيكية المتخصصة .

والقت زيادة انتاج الآلات وصيانتها — بدورها — عبئـا جديدا على صناعة الحديد واستخراج الفحم والمعادن الخام . فبلغ انتاج الحديد عام ١٨٣٥ المليون طن ، وتضاعف ذلك الانتاج ثلاث مرات خلال العشرون عاما التالية . أما انتاج الفحم الذى ثبت عند ست ملايين طن فى نهاية القرن الثامن عشر ، فقد بلغ العشرين مليونا بحلول عام ١٨٢٥ ، وحـوالى ٦٥ مليونا عند منتصف الخمسينات من القرن التاسع عشر(٥٦) .

وفيما يتعلق بالحاجة المحلية الى السلع الاستهلاكية ، تضاعفت تلك الحاجة بدورها مع زيادة السكان وتوسع المدن ، حتى اذا لم تكن تلك الزيادة

(55) Clapham, op. cit., vol. I, 152-3.

(56) Ibid., 425, 431.

قد بلغت المدى الذي يتوقعه المرء بسبب ظروف معاناة الجماهير وقلة دخولها .ولكن اذا كان باستطاعة بروليتاريا المصانع أن توفر بنسات قليلة تفيض عن حاجات العيش الضرورية ، فلا حد للاشياء التي يمكنهم شراءها الان من السوق ، على حين كانت تلك الأشياء تصنع من قبل في البيوت . فلم تتدهور صناعة النسيج المنزلي لصالح انتاج المصنع فحسب ، بل ادت زيادة السكان الى زيادة عدد الشيلان والقباقيب التي كانت تحتاجها كل عائلة من العائلات .

وهناك بعض الشك في ان التأثير المترابط لتلك العوامل كان يميل الى الاتساع — بدرجة غير متوازية — في الفترة التي أعقبت الحروب النابليونية ، ولكن في أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر ، بدأ ظهور نشاط جديد فاق في الأهمية الأشكال السابقة للانفاق الاستثماري ، بامتصاصه لرأس المال والسلع الرأسمالية . وحتى عندما نطلق على العقود التي شكلت منتصف القرن التاسع عشر « عصر السكك الحديدية » ، فاننا نعجز في الغالب عن استيعاب الأهمية الاستراتيجية الفريدة التي احتلها بناء السكك الحديدية في التطور الاقتصادي لتلك الفترة استيعابا كاملا ، فالسكك الحديدية ذات فائدة تغيب عن تقديرنا من حيث امتصاصها لرأس المال بدرجة كبيرة ، ولا يفوقها في ذلك الا معدات الحرب الحديثة وتكاد تتساوى من هذه الناحية مع العمران المدني الحديث .

ولا يعني ذلك القول بأن السكك الحديدية كانت المصدر الوحيد للطلب على الحديد في تلك الحقبة ، فثمة مشروعات كبيرة قامت على الحديد في ذلك العصر مثل بناء المرافق المقامة على اعمدة حديدية مصبوبة ، ومن أمثلتها في الأربعينات مرفأ سوث اند الذي نجد وصفا له في مصدر معاصر بأنه « قد بلغ من الطول حدا عادي ، يمتد مسافة ميل ونصف فوق مياه الخليج الضحلة »(٥٧) . ولكن الخط الحديدي الذي امتد الى الفي ميل في انجلترا في الفترة ١٨٤٧ — ١٨٤٨ ، ربما يكون قد استهلك ما يقرب من نصف مليون طن من الحديد لصناعة القضبان والكراسي وحدهما ، اى ما يعادل ربع انتاج الحديد في تلك الفترة . ووفقا لما يذكره توك ، يسر الانفاق على اقامة الخطوط الحديدية سبيل العمل الثلاثمائة ألف عامل في السنة في الفترة التي بلغت فيها تلك الانشاءات ذروتها(٥٨) وبحلول عام ١٨٦٠ كان قد بلغ طول الخطوط الحديدية التي اقيمت في بريطانيا العظمى وشمالي ايرلندا نحو عشرة آلاف ميل ، وازداد هذا الرقم بمقدار النصف مرة اخرى بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٧٠ .

---

(57) The Times, Oct. 3. 1844.
(58) Took and Newmarch, History of prices, vol. v, 357,

ولم يكن بناء السكك الحديدية فى انجلترا يمثل كل جوانب قصة أهمية السكك الحديدية للاستثمار وللصناعة الثقيلة فى بريطانيا . وعلى الرغم من أننا عندما نتحدث عن تصدير رأس المال نعنى — بصفة عامة — الثمانينات من القرن التاسع عشر والعقد السابق على عام ١٩١٤ ، لا يجب أن ننسى أن الاستثمارات الخارجية لعبت دورا لا يمكن انكاره فى منتصف القرن التاسع عشر . فقد أخذت الاستثمارات الخارجية — فى تلك الحقبة — شكل اقراض الأموال الى الحكومات بصفة رئيسية ، ولم تأخذ شكل الاستثمار المباشر كما حدث فيها بعد . ولكن تلك الاستثمارات كانت توجه الى بناء السكك الحديدية على نطاق واسع ، وبذلك قدمت مخرجا مربحا لرأس المال ، وساعدت على متابعة تصدير السلع الراسمالية البريطانية .

فقد صاحب ذروة انشاء السكك الحديدية البريطانية فى الأربعينات بناء السكك الحديدية فى أوربا ، وتبع ذلك التوسع فى بناء الخطوط الحديدية الأمريكية . وكان متوسط راس المال المصدر من بريطانيا — فيما بين عامى ١٨٥٠ و ١٨٧٥ — يقدر بخمسة عشر مليونا من الجنيهات ، بالاضافة الى اعادة استثمار الأرباح الناتجة عن الاستثمارات السابقة التى بلغت — فى السبعينات — خمسين مليونا من الجنيهات(٥٩) . وشهدت الخمسينات زيادة ملحوظة فى تصدير السلع الراسمالية ، فتضاعفت قيمة صادرات الحديد والصلب فى السنوات الثلاث الأولى من ذلك العقد وبلغت — فى أوائل السبعينات — خمسة أمثال ما كانت عليه عام ١٨٥٠ .

وفيما بين عامى ١٨٥٦ و ١٨٦٥ ، بلغت قيمة صادرات قضبان السكك الحديدية ٣٥ مليونا من الجنيهات . وبلغت تلك الصادرات — فيما بين عامى ١٨٦٥و١٨٧٥ — ثلاثة وثمانين مليونا من الجنيهات(٦٠) وبحلول عام ١٨٥٧ ، كانت صادرات الحديد والنحاس والقصدير تبلغ خمس اجمالى الصادرات البريطانية . وفيما بين عامى ١٨٥٧ و ١٨٦٥ ، تحولت رؤوس الأموال الانجليزية الى الاستثمار فى السكك الحديدية الهندية والمرافق العامة ، وكانت جميع طلبات الحديد للسكك الحديدية الهندية توجه غالبا الى المصانع البريطانية(٦١) .

واستمر انشاء الخطوط الحديدية فى روسيا وأمريكا فى خلق طلب كبير على قضبان السكك الحديدية البريطانية فى الستينات ، ورغم أن بناء السكك

(59) L.H. Jenks, Migration of Capital, 332 and 413.

(60) Ibid., 174.

(61) Ibid., 207 seq.

الحديدية الإلمانية قد تم عند حلول عام ١٨٧٥ ، فان بناء السكك الحديدية الروسية بلغ ذروته فى التسعينات عندما اقيمت حوالى ١٦ الف ميــل من الخطوط الحديدية . وبينما استمر بناء السكك الحديدية الأمريكية فى التدهور حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ذب النشاط عام ١٨٨٧ فى بناء الخطوط الحديدية فى الولايات المتحــدة ، التى بلغ طولها عنــدئذ ١٣ الف ميل(٦٢) . و لاريب أن طول الخطوط الحديدية الأمريكية قد تضاعف خلال الفترة من ١٨٦٥ — ١٨٩٥ الى أربع أو خمس مرات ، رغم ان نسبة متزايدة من معدات الخطوط الحديدية الأمريكية كانت تعتمد على المصادر الأمريكية — وليس البريطانية — عندما بلغ القرن نهايته .

وقد زاد طول الخطــوط الحديدية فى الولايات المتحــدة الأمريكية ، والأرجنتين ، والهند ، وكندا ، واستراليا معا من ٦٢ الف ميل عام ١٨٧٠ الى ٢٦٢ الف ميل عام ١٩٠٠ . وحتى فى السنوات السبع الســابقة على عام ١٩١٤ صدر الرأسماليون الانجليز خطوطا حديدية الى البلاد التى تقع فيما وراء البحار بلغت قيمتها ٦٠٠ مليون جنيه ، وهى البــلاد التى كانت تهتم بصفة رئيسية بانتاج المواد الخام والمواد الغذائية(٦٣) .

ولكن مثل تلك العوامل التى وسعت مجــال السوق — على نحــو ما أشرنا — كانت ذات طبيعة انتقالية . فتأثيرها تأثير وقتى وليس تأثيرا مستمرا ، بمعنى انه كان هناك حدا معينا للخطوط الحديدية التى تحتاجها منطقة بعينها على سطح الأرض . فظهور مجموعة معينة من الاختراعات التى تخلق الحاجة لصناعة ما ، لانتاج شكل جــديد من الآلات ، يمكن ان تؤدى الى اقامة تلك الصناعة الجديدة مرة واحدة ، ولكنها لا تستمر فى ايجاد صناعات جديدة . ويذهب البعض احيانا الى أن مثل تلك العوامل تبــدو انتقالية فقط اذا ركزنا انتباهنا على كل مثال منها على حدة ، وانه ليس ثمة سبب واضح يحول دون جعلها بداية لخط متصل من العوامل الأخرى ، ومن ثم تمارس تأثيرا اتساعيا مستمرا على ظروف الحاجة .

ولماذا لا تصبح مجموعة معينة من المخترعات كالأطفال الذين يتحولون بدورهم الى أحفاد ، فيتطلب كل جيل من تلك المخترعات صناعة للالات أكبر وأكثر تعقيدا من ذى قبل ، أو على الأقل يحافظ على الحاجة لصناعة الالات بواسطة المبتكرات التقنية التى يوجدها ؟ وحتى اذا بلغ بناء الخطوط الحديدية حد التشبع ، الا يؤدى التقدم الاقتصادى الى ايجاد أغرض جديدة — تختلف

(62) D.L. Burn, Economic History of Steelmaking, 78.
(63) A.K. Cairncross, Home and Foreign Investment in Great Britain, 1870-1930.

عن بناء الخطوط الحديدية — تساعد على التوسع فى الاستثمار والتوسع فى الصناعة الثقيلة مثل الصناعات الكهربائية ، أو مد أنابيب البترول فى القارات المختلفة أو بناء الطرق العالية ؟ (٦٤) .

ومن الصعوبة التوصل الى اجابة لتلك التساؤلات ، بغض النظر عن ملاحظتنا لما حدث بالفعل على مر الزمن ، وهى مسألة سنعود اليها فيما بعد . وتقرير ما اذا كانت مثل تلك الحوادث تعيد انتاج ذاتها ، يعتمد — بوضوح — على التغير الكامل لتركيب العملية التاريخية المتداخلة ، أى يعتمد على تغيير الوضع كله الذى يعد جزء لا يتجزأ منها ، ولا يمكن اسقاطه من سماتها باعتبارها من فصيلة واحدة .

ولكن ثمة أسبابا خاصة تدعو الى الاعتقاد بأن ذلك العصر الذهبى للراسمالية — الذى أوردنا ذكره — عصر انتقالى . وترتبط تلك الأسباب بما نعنيه بالطبيعة الأساسية للاستثمار فى المعدات الانتاجية ، وهى حقيقة ان كل محاولة للاستثمار تترك رصيدا من المعدات الانتاجية أكبر من ذى قبل . وعلى نحو ما ذهب اليه الدكتور كاليشكى ، تحدث الأزمات فى ظل الراسمالية لأن « الاستثمار لا ينتج فحسب ، بل يخلق أيضا الانتاج ... ومأساة الاستثمار أنه يسبب الأزمات لأنه مفيد »(٦٥) .

فاذا افترضنا أن الاستثمار يستمر بمعدل سنوى ثابت ، فى ظل عوامل دافعة كتلك التى شرحناها ، ينتج عن ذلك زيادة مقابلة فى المعدات الانتاجية للصناعة ، بما فى ذلك الصناعات التى تنتج سلعا استهلاكية . وحتى تتمكن تلك المعدات الراسمالية المتزايدة من العمل بكامل طاقتها ، وتحول دون هبوط الأرباح التى تعود على أصحابها من ورائها بسبب عدم استخدامها استخداما كاملا ، لا يجب الاحتفاظ بمستوى الاستهلاك عند حد معين ، ولكن يجب زيادته باستمرار بنفس الدرجة . فاذا لم يحدث ذلك فان تأثير هبوط الأسواق يؤدى — ان عاجلا أو آجلا — الى توقف عملية الاستثمار .

وفى المجتمعات الطبقية التى يحد الفقر فيها من استهلاك جماهير السكان ، بينما يذهب فائض الدخل — الذى يزيد عن الأجور — الى أيدى الأثرياء ، الذين بلغ استهلاكهم بالفعل حد التشبع أو الذين يتطلعون الى

---

(٦٤) انظر تفاصيل هذا الرأى فى :
Schmpeter, Capitalesm, Socialism and Democracy.

(65) Kalecki, Essays in the Theory of Economic Fluctuations, 148-9.

تحقيق التراكم ، فان قصور الاستهلاك عن معدل نمو المعدات الرأسمالية ، يلعب دورا هاما واضحا فى اعاقة الاستثمار . وحتى يمكن — بالتالى — التخلص من ذلك الاتجاه ، فان العوامل الدافعـــة ، التى اصطلحنا على تسميتها بعوامل وسيع مجال السوق (سواء نشأت حاجة جديدة للصادرات، أو نشطت حاجات جديدة من استهلاك الأثرياء) ، لا يجب أن تنتج نفسها فحسب ، بل يجب أن يخلق كل جيل منها الجيل الذى يخلفه بقدر أكبر من حجمه . ولا يقدم مجرى الحوادث دليلا على أن حدوث ذلك يعد أمرا متوقعا.

٣

وأصبح ما عرف بالكساد الكبير — الذى بدأ فى عام ١٨٧٣ وتخللته فترتى انتعاش فى عامى ١٨٨٠ و ١٨٨٨ ، واستمر حتى منتصف التسعينات — يعد حدا فاصلا بين مرحلتين من مراحل تطور الرأسمالية : المرحلة المبكرة التى كانت فيها الرأسمالية فى عنفوان ازدهارها يحدوها التفاؤل ، والمرحلة التالية المضـــطربة الأكثر ترددا ، والتى يمكن القول أنهـــا حملت علامات الشيخوخة والتدهور . وهى الفترة التى أطلق عليها انجلز عبارته المشهورة « انهيار ... الاحتكار الصناعى الانجليزى » ، كما أنها المرحلة التى كانت الطبقة العاملة الانجليزية فيها قد « فقدت وضعها الممتاز ... وما كان لها من اشتراكية فى انجلترا »(٦٦) .

وثمة تباين كبير بين سمات تلك المرحلة ومغزاها وأسبابها . فقد كانت ابعد ما تكون عن الركود الذى أكد عليه بصفة خاصة المعلقون المحدثون . واذا أخذنا فى اعتبارنا الأرقام القياسية للانتاج والتقدم التقنى ، فانها كانت — فى حقيقة الأمر — على النقيض تماما . وكانت بالنسبة للعمال الأجراء — الذين احتفظوا بوظائفهم — فترة مكاسب اقتصادية أكثر من كونها فترة خسارة . ولكننا لا نستطيع أن ننكر أنها كانت فترة أزمة اقتصادية ، بمعنى أنها شهدت صراعا حادا بين نمو القوى الانتاجية وربحيـــة المشروعات ، وتشير كل الدلالات الى أن ثمة تغيرات أساسية معينة وقعت فى الأوضاع الاقتصادية — فى حالة الرأسمالية البريطانية على الأقل — فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

ويعتمد الكثير من تقديرنا لمغزى تلك المرحـــلة — بالضرورة — على تشخيصنا لها . فبينما كانت بعض الملامح الظاهرية المعينة للكساد الكبير —

---

(66) Preface to 2nd Edition of The Condition of the working Class in England.

وما ترتب عليه من حوادث ارتبطت به عند بدايته — واضحة بما فيه الكفاية، فان ثمة عدد من التساؤلات الأساسية لا تزال الاجابة عليها محاطة بالغموض . والتساؤل الذى يعتمد عليه الكثير من الأدلة ، يتعلق بالوزن النسبى للعوامل المتنوعة — التى تسببت فى حدوثه — والتى حدث من نطاق ميدان الاستثمار ، الذى تحدثنا عنه فيما سبق .

ولا يمكن — بالطبع — أن نرجع الكساد الكبير الى واحد من تلك العوامل ، لأننا يجب أن نعتبره نتاجا لها جميعا . فميدان الاستثمار — كما رأينا — له أبعاد متعددة ، واذا تحدثنا عن ضيق نطاقه أو عدم مرونته ، فان عدم المرونة تلك لابد ان ترجع الى بعد دون غيره من الأبعاد الأخرى . غير انه قد يكون من الجائز أن نتحدث عن حد معين باعتباره عاملا حاسما ، بمعنى أن اى توسع عملى فى الاتجاهات الأخرى لا يقوم عوضا عن ضيق ذلك الاتجاه .

ومن الأهمية بمكان ، أن نقرر (اذا كاء باسطاعتنا ذلك) الأهمية النسبية للعوامل المتنوعة التى كانت من الأسباب المباشرة للكساد . وعلى سبيل المثال ، الى اى مدى ادى الاعياء الاقتصادى فى السبعينات الى التشبع الجزئى لغرض الاستثمار بالمعنى الذى تحدثنا عنه — اى حدوث هبوط فى نسبة الربح نتيجة سرعة تراكم رأس المال على ذلك النحو ، الذى فاق امكانات زيادة فائض القيمة التى يمكن تحقيقها من عملية الانتاج ، حتى لو كانت الحاجة الى السلع قد اتسعت مع اتساع الانتاج سواء بسواء ، ولم يحدث تقييد خطير للاسواق ؟ أو الى اى مدى كان ذلك الكساد يرجع الى عجز الحاجة الفعالة عن ملازمة التوسع فى الانتاج — اى الى تضاؤل عوامل التوسع التى تحدثنا عنها ، وعجز الاستهلاك عن الزيادة بزيادة القوى الانتاجية الموجه نحو انتاج السلع الاستهلاكية سواء بسواء ؟

من المحتمل أن تكون هناك بعض الأدلة على وجود الشكل الأول من الظروف التى ازدادت فيها — فى حقيقة الأمر — الأجور الحقيقية للعمال فى العقود الوسطى من القرن ، لأن ذلك يمكن أن يؤخذ كدليل مبدئى على حقيقة أن الحاجة الى العمل كانت قد بدأت تفوق الزيادة فى الجيش البروليتارى ، وأن الظروف التى كان يخشاها أتباع ريكاردو قد مرت بالفعل . فارتفعت الأرقام القياسية للاجور — وفق تقدير الاستاذ باولى — من ٥٨ فى عام ١٨٦٠ الى ٨٠ عند عام ١٨٧٤ (باعتبار ١٩١٤ = ١٠٠) ، كما ارتفعت الأجور الحقيقة من ٥١ الى ٧٠ فى السنوات ذاتها(٦٧) كذلك

(67) Bowley, Wages and Income in the United Kingdom since 1860, 34.

ارتفعت تكلفة العمل فى صناعة البناء — فيما بين عامى ١٨٦٠ و ١٨٧٥ — بما يقرب من نسبة ٥٠٪ ، وهو ما يفوق الزيادة فى تكلفة المواد الأولية ، مما كان له مغزاه الكبير بالنسبة للاستثمار(٦٨) . وساهمت زيادة الأجور تلك — بلا ريب — فى زيادة تنظيم العمال المهرة نتيجة لاندماج النقابات على المستوى القومى فى الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر .

وشهدت الستينات سرعة غير طبيعية فى استثمار راس المال ، وتوسع كبير فى انتاج المعدات الانتاجية الصناعية . وعلى سبيل المثال ، ازداد الانتاج العالمى من الحديد الغفل — فيما بين عامى ١٨٦٦ و ١٨٧٢ — من ٨ر٩ مليون طن الى ٤ر١٤ مليونا من الأطنان ، وجاء خمس تلك الزيادة من بريطانيا وحدها . واقيم نحو ثلاثين فرنا جديدة من افران الصهر فى اقليم كليفلاند وحده — فيما بين عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٤ — مما ادى الى زيادة القوى الانتاجية فى ذلك الاقليم بنسبة ٥٠٪ . وفى منطقة حجر الدم بكمبرلاند وشمالى لانكشير بلغت نسبة الزيادة فى القوى الانتاجية ٢٥٪ فى مطلع السبعينات ، وزاد عدد الأفران التى تستخدم الفسفور الخام فى لنكولنشاير من ٧ الى ٢١ فرنا فى خلال أربع سنوات(٦٩) . وقدرت الزيادة فى راس المال المستثمر فى مصانع الحديد ككل بثلاثة اضعاف ، وفى التعدين بضعفين ، وذلك فيما بين ١٨٦٧ — ١٨٧٥(٧٠) .

اضف الى ذلك ان الأجور بلغت حدا كبيرا من الارتفاع فى العامين السابقين على الأزمة الاقتصادية مباشرة ، وكانت نسبة البطالة فى عام ١٨٧٣ (وفقا للمادة غير الدقيقة الخاصة تلك الفترة) لا تكاد تتجاوز ١٪ . وكانت معدلات الفائدة منخفضة — بصورة استثنائية — طوال السبعينات . وكانت اسعار الخصم فى شتاء عام ١٩٧١ — على وجه الخصوص — (وفقا لتقرير الايكونومست) « ادنى كثيرا من المستوى » الذى كان من المتوقع أن تبلغه فى ضوء اتساع التجارة(٧١) . وهى الظاهرة التى ارجعها الفرد مارشال الى « أن مقدار رؤوس الأموال التى تنشد فرص الاستثمار كان يتزايد الى الحد الذى ادى الى هبوط سعر الخصم على الرغم من الاتساع الكبير الذى بلغه حقل الاستثمار »(٧٢) . وكانت التغيرات التقنية السريعة تمتص كمية متزايدة من راس المال ، لتوفر قدرا معينا من حركة العمل .

---

(68) G.T. Jones, Increasing Returns, 89.

(6) D.L. Burn, op. cit., 21.

(70) D.H. Robertson, A Study in Industrial Fluctuations, 33.

(71) Economist, Jan. 27, 1872.

(72) Official Papers, 51.

ولكن على الرغم من ذلك لابد أن تكون نسبة امتصاص الانتاج للعمل (التى لا تتوافر حولها احصاءات يمكن الاعتماد عليها) قد ازدادت زيادة كبيرة جدا

وهناك الكثير مما يمكن قوله ، حول وجهات النظر التى عبر عنها بعض الكتاب المعاصرين فيما يتعلق بالكساد . فهبوط الأسعار فى السبيعنات والثمانينات لم تسببه المؤثرات النقدية المرتبطة بعرض الذهب — على نحو ما أجمع الاقتصاديون عليه — ولكنه كان نتيجة طبيعية لهبوط التكاليف الذى جلبته التغيرات التقنية التى حدثت فى السنوات القليلة السابقة عليه . وقدر ويلز — الذى كتب فى أواخر الثمانينات عن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا — أن توفير الوقت والجهد فى عملية الانتاج فى السنوات الأخيرة ، بلغ نسبة تراوحت ما بين ٧٠٪ — ٨٠٪ « فى القليل » من الصناعات ، كما بلغت نسبتها أكثر من ٥٠٪ « فى الكثير منها » ، وتراوحت ما بين الثلث والخمسين فى المتوسط فى عملية الانتاج كلها(٧٣) . ومن المحتمل أن تكون التكلفة الحقيقية للعمل فى السلع الانتاجية قد انخفضت بنسبة ٤٠٪ فى بريطانيا فيما بين عامى ١٨٥٠ و ١٨٨٠ . وعلى اية حال ، يبدو أن هناك أدلة كافية على أن هبوط الأسعار لم يكن فى حد ذاته علامة على انخفاض الطلب . ومن ناحية اخرى ، اذا فسر هبوط الأسعار على أنه يرجع الى التقدم التقنى وهبوط التكاليف ، فان تدهور الأرباح وطبيعة الكساد يظلان بلا تفسير . وفيما يتعلق بهذه الناحية ، من المهم أن نتذكر التمييز بين الاتجاهين اللذين قد تتقدم نحوهما الزيادة فى أرصدة رأس المال المستثمر ، واثارهما المميزة : فقد تتخذ الزيادة — فى المحل الأول — شكل تمويل المخترعات التقنية التى تزيد من نسبة « توفير العمالة » وتزيد من انتاجية العمل . ودعنا نفترض أن أسعار البيع — فى تلك الحالة — قد هبطت بنفس نسبة انخفاض التكلفة الحقيقية مقدرة على أساس العمل ، ثم قد يهبط معدل الربح باعتباره نتاجا للتغير ، ما لم يهبط سعر القوى العاملة — أيضا — بما فيه الكفاية لزيادة الفائض المتاح كربح بدرجة كافية للحيلولة دون ارتفاع ما أسماه ماركس بـ « التركيب العضوى لرأس المال » (مثل الزيادة فى نسبة الميكنة .. الخ، لتوجيه العمل المتأثر بالتقدم التقنى) .

وقد تأخذ الزيادة فى رأس المال — فى المحل الثانى — شكل مضاعفة عدد المصانع والمعدات الانتاجية ، فتزيد بذلك من استخدام العمل ، ومن ثم يزيد الانتاج ، دون أن تنخفض التكاليف بالضرورة . وفى مثل هذه الحالة يحدث هبوط فى الربحية اذا عجز التوسع فى السوق أو فى عرض العمل عن مواكبة التوسع فى الطاقة الانتاجية ، ويكون هبوط أسعار البيع — فى تلك

---

(73) D.A. Wells, Recent Economic Changes, 28.

الحالة ـ دليلا افتراضيا على أن الطاقة الانتاجية قد فاقت ـ فى حقيقة الأمر ـ زيادة الطلب . ويزيد من صعوبة مهمتنا أن الاستثمار اتخذ ـ فى تلك الفترة ـ هذين الشكلين معا ، بنسب يصعب تقديرها .

اذا كانت انتاجية العمل قد ازدادت ـ خلال تلك الفترة ـ بمثل هذه الدرجة الكبيرة ، يتوقع المرؤ ان يجد بعض الزيادة التعويضية فيما اسماه ماركس بـ « فائض القيمة النسبى » . فقد راينا ـ على اية حال ـ ان الأجور قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا ـ فيما بين عامى ١٨٦٠ و ١٨٧٤ وحتى بعد عام ١٨٧٤ ـ بدلا من أن تنخفض ، على حين كانت اسعار البيع آخذة فى الهبوط بنسبة اقل من نسبة هبوط الأجور . وبذلك لا يبدو أن ثمة ادلة كثيرة على أن ذلك العامل التعويضى كان يحظى بقدر من الأهمية قبل عام ١٨٧٣ او حتى بعـــده .

لقد انخفضت أسعار المواد الغذائية ـ حقا ـ انخفاضا ملحوظا فيما بين السبعينات والتسعينات بالنسبة لأسعار المواد المصنعة نتيجـــة فتح المناطق الداخلية فى امريكا بواسطة السكك الحديدية ، والتقدم السريع لحركة النقل عبر المحيط . ولكن ذلك الانخفاض فى اسعار المواد الغذائية ، تم فى ظروف كان فيها العمل على درجة من القوة ، مكنته من مقاومة حـــدوث تخفيض كبير للاجور ، كذلك الذى حدث فى أوائل القرن فى ظروف مشابهة . وترتب على ذلك زيادة الأجور الحقيقية بصفة رئيسية ، على حين أثر ذلك فى تخفيض قيمة القوة العاملة بالنسبة لأصحاب الأعمال بدرجة ضئيلة .

وكانت الأحداث التى وقعت فى سوق الاستثمار الخارجيـــة ـ التى كانت تحتل مكانا قياديا فى حقل الاستثمار ـ من بين الأسباب الكبرى لأزمة ١٨٧٣ . ويجب أن نتذكر أن الاستثمارات الخارجية كانت تمثل ـ قبل ذلك التاريخ ـ صمام أمان هام يحول دون اتجـــاه عملية التراكم الى تجـــاوز امكانيات التوظيف المربح فى انجلترا . وكانت تلك الاستثمارات الخارجية متواضعة بالمقارنة بالأبعاد التى اتخذتها فيما بعد ، ولم تكن ـ بأى حال من الأحوال ـ تمثل نشاطا محبطا كما ستبين لنا الأحداث ذلك ، ولكنهـــا كانت عاملا لا يجب انـــكاره .

فقد ارتبط تالبداية المباشرة للازمة باحكام اغلاق ذلك الصمام الأمنى . ففيما بين عامى ١٨٦٧ و ١٨٧٣ ، كانت هناك سلسلة من القروض قدمت لمصر ، وروسيا ، والمجر وبيرو ، وشيلى ، والبرازيل ، بالاضافة الى عدد من القروض الخاصة بالسكك الحديدية ، وعدد من المشروعات التى اكتنفتها الشبهات . وقدم الرأسماليون الانجليز جانبا كبيرا من المليارى دولار التى استثمرت فى السكك الحديدية الأمريكية فيما بين ١٨٦٧ ـ ١٨٧٣ . ويذكر

السير روبرت جيفن أن « الاستثمار الخارجى كان قد أصبح النشاط المفضل لعدة سنوات فيما قبل عام ١٨٧٣ »(٧٤) . وكان افلاس أسبانيا ، والتوقف عن سداد الفائدة المستحقة على الدين التركى ، بمثابة « دش » بارد أصاب الاستثمارات السائدة . وتسببت الصعوبات المالية فى بلاد « كانت تعتمد بصورة أو بأخرى على رأس المال الانجليزى ، ورأس المال الوافد من بلاد أخرى » — مثل النمسا — وجنوب افريقيا فيما بعد ، « التى كانت تعد ملكا لانجلترا » ، وروسيا — فى حدوث شلل مفاجىء فى سوق القروض الخارجية على حد تعبير جيفن(٧٥) .

وبعد ضبط عملية الاستثمار — بشكل مبدئى — كانت النتيجة زيادة تشجيع الاستثمار فى السوق المحلية (فى انجلترا) ، بدلا من السوق الداخلية . وتفسر هذه الحقيقة واحدا من الملامح الأكثر غموضا التى اتسم بها الكساد ، وهو الحد الذى استمر عنده الانتاج والطاقة الانتاجية — على السواء — فى الزيادة بمعدل يختلف قليلا عما كانت عليه الحال فى العقد السابق على ١٨٧٠ . وكان ذلك التوسع فى الطاقة الانتاجية ملحوظا — بصفة خاصة — فى الصناعات التى تنتج سلعا رأسمالية ، عند منتصف السبعينات . فاستمر عدد افران الصهر فى الازدياد ، وزادت الأرقام القياسية لانتاج السلع الرأسمالية عامة من ٣ر٥٥ فى عام ١٨٧٣ ، الى ٦ر٦١ فى عام ١٨٧٧(٧٦) .

وعند نهاية عام ١٨٧٧ انهارت الاستثمارات المحلية أيضا ، كما انهارت الاستثمارات الخارجية قبل ذلك ببضع سنوات . ولكن — على الرغم من ذلك — لم تنخفض الأرقام القياسية لانتاج السلع الرأسمالية الا بمقدار ٨ر. فى عام ١٨٧٩ ، عما كان عليه فى عام ١٨٧٧ . ورغم أن نسبة البطالة كانت تزيد على ١٠٪ لم تهبط الأرقام القياسية للانتاج فيما بين عامى ١٨٧٣ و ١٨٧٩ الا قليلا (من ٦٢ الى ٦٠)(٧٧) .

وساعد تنشيط الاستثمار المحلى على حدوث انتعاش قصير الأجل فيما بين ١٨٨٠ — ١٨٨٣ . ولكن الزيادة المستمرة فى الطاقة الانتاجية — فى تلك الفترة — فاقت ما كانت عليه قبل عام ١٨٧٣ ، ونتج عنها ضغط عكسى على الأسعار ومعدلات الربح فى منتصف الثمانينات . وكما لاحظ جوشن فى عام ١٨٨٥ ، « وجد الرأسماليون صعوبة بالغة فى الحصول على عائد

---

(74) Sir Robert Giffen, Economic Enquiries and Studies, vol. 101.
(75) Ibid., 102.
(76) ff.W. Rostow, Loc. cit., 154.
(77) Ibid.

مجز لرؤوس أموالهم » . فقد هبط سعر الحديد بنسبة ٦٠٪ أو أكثر من ذلك على مر عقد كامل من الزمان ، وهبط سعر الفحم بما يزيد على ٤٠٪ وبينما كان الصلب يباع بسعر ١٢ جنيها فى عـام ١٨٧٤ ، أصبح يبـاع بأربعة جنيهات وخمس شلنات للطن الواحد فى عام ١٨٨٤ .

ويرجع الكثير من ذلك الهبوط فى الأسعار ـ كما رأينا ـ الى اقتصاديات التكلفة الناجمة عن التقدم التقنى . فقدر مقدار العمل اللازم لانتاج طن واحد من القضبان الحديدية بنصف ما كان عليه عند منتصف القرن . وكان رخص الصلب يرجع ـ بصفة جزئية ـ الى اقتصاديات العملية الأساسية الجديدة (التى أبطأت الصناعة البريطانية ـ على أية حال ـ فى الأخذ بها وكانت تميل الى اهمالها) . وكان من الممكن صناعة صلب بسمر وبيعه فى انجلترا عام ١٨٨٦ بربع سعر بيع الطن فى عام ١٨٧٣ ، وأصبح انتاج طن قضبان الصلب يحتاج الى نصف كمية الفحم التى كان يحتاجها فى عام ١٨٦٨ (٧٨) . وكانت اقتصاديات انتاج السلع الاستهلاكية ـ فى جملتها ـ اقل لفتا للنظر ، ولكنها محل الاعتبار على أى حال . فعلى سبيل المثال ، هبطت التكلفة الحقيقية فى صناعة المنسوجات القطنية ـ خلال السبعينات ـ بنسبة ٥ر٪ سنويا فى المتوسط . والحقيقة الجديرة بالملاحظة أنه أمكن تأسيس ما يقرب من ٤٠٠ شركة من شركات الأقطان الجديدة فيما بين عامى ١٨٧٣ و ١٨٨٣ .

ومن الممكن أن تكون تغيرات الأسعار قد ادت الى هبوط الأجور بنسبة ضئيلة ، فقد انخفضت الأجور بنسبة تقل عن ١٠٪ فيما بين عامى ١٨٧٤ و ١٨٨٠ ، وظلت بعدها ثابتة ـ بصـورة أو بأخرى ـ أو حتى ارتفعت ارتفاعا ضئيلا(٧٩) . ولكن يبدو واضحا ، أن هبوط الأسعار الذى نتج عن زيادة الطاقة الانتاجية ، لابد أن يكون قد فاق فى معظم الاتجاهات الحد الذى يمكن تفسيره على ضوء انخفاض التكلفة وحدها . فقد اتضح للجنة الملكية لكساد التجارة والصناعة ـ وفقا لمـا جاء بشهادة السير لوثيان بل ـ أن انتاج الحديد الغفل ازداد فى العالم كله بنسبة ٨٢٪ فيما بين عامى ١٨٧٠ و ١٨٨٤ ، وزاد الانتاج البريطانى وحده بنسبة ٣١٪ ، مما سـاعد على « حدوث انخفاض كبير فى الأسعار » تجاوز كل هبوط تعويضى فى التكلفة ، ونتج عن ذلك (على حد قول الشاهد ، ولا شك أن رجال الصناعة يميلون الى المبالغة فى مثل تلك المناسبات) أن « العمال كانوا يحصلون على الأرباح كلها ولا يتبقى لمنتجى الجديد شىء »(٨٠) .

---

(78) D.A. Wells, op. cit., 28.
(79) Bowley, op. cit., 8, 10, 30, 34.
(80) Final Report of Royal Commission, p. viii.

ووجدت اللجنة فى تقريرها النهائى أن ثمة ظروفا مشابهة سادت فى صناعة الفحم ، أما بالنسبة لصناعة النسيج « فقد تناقصت الأرباح بشكل أكبر » ، فى مقابل الانتاج الذى « ظل على ما كان عليه أو زاد » . وتمثلت الاستنتاجات العامة التى توصلت اليها اللجنة فيما يتعلق بالصناعة والتجارة ككل فيما يلى : « نعتقد أن ... القدرة الانتاجية الفائضة ، كانت من بين أبرز ملامح التجارة خلال السنوات الجارية ، وأن الكساد الذى نعانى منه الآن قد يفسر جزئيا فى ضوء هذه الحقيقة ... والســمة البارزة للظروف الراهنة التى تميز — فى رأينا — هذه الفترة عن فترات الكساد السابقة ، تتمثل فى طول الوقت الذى استمر خلاله فائض القدرة ... ونحن مقتنعون أن انتاج السلع — بصفة عامة — وتراكم رأس المال فى هذه البلاد ، قد ازداد بنسبة تفوق نسبة الزيادة فى السكان وخاصة فى السنوات التى ساد خلالها الكساد »(٨١) .

وخلع معلق حديث هذا التفسير لظاهرة « فائض القدرة » التى اتسم بها الكساد الكبير ، فذكر أن : « الانتاج كان يزداد ، بينما كان عرض العمال محدودا ، فرأس المال لا يعد بديلا كافيا للعمل . ورغم استخدام الآلات التى توفر الحاجة الى العمل ، فان نتائجها على الصناعة — ككل — لم تكن واسعة النطاق بدرجة تكفى لتقليل الحاجة الى العمل بصورة حادة تسمح بتخفيض الأجــور »(٨٢) .

وعندما نعود الى أخذ مؤثرات عوامل السوق بعين الاعتبار ، فان الأدلة على مساهمتها فى الكساد تبدو أكثر وضوحا ، وتتوفر الاشارات الى أن « عوامل التوسع » — التى احتفظت بالطلب — فى بداية القرن أخذت فى الاسترخاء ، أو على الأقل عجزت عن التأثير فى الطاقة الانتاجية — بالقدر الذى تحتاجه الزيادة الكبيرة — اذا كان عليها أن تستخدم استخداما كاملا .

لقد استمرت قوة دفع المخترعات فى الزيادة حقا ، ومن المحتمل أن تكون نسبة عدم استعمال الميكنة (التى ترتب عليها زيادة الطلب على المعدات البديلة على مر عقد كامل من الزمان) قد ازدادت بدلا من أن تقل (فيمــا عدا بعض الاستثناءات القليلة) . ويقوم شاهدا على ذلك عملية بسمر فى صناعة الصلب ، واستخدام التوربينات والمحركات البحرية المتطورة ، والماكينات الهيدروليكية ، والأدوات الميكانيكية (التى تحسنت بدرجة كبيرة نتيجة تطور أدوات القياس وانتشار عادة استخدام القياس فى التشغيل)

---

(81) Ibid., ix and xvii.

(82) Rostow, Loc. cit., 150.

وادخـــال قواديس الصـــلب فى صناعة الدقيق ، وادخـــال افران سيمنس الصهريجية فى صناعة الزجاج ، وكذلك ادخال ماكينات الحياكة ، والكبس المتناوب .

ورغم ذلك ، ثمة قسط كبير من الأسباب يدعونا الى افتراض أن التأثير « النسبى » الذى تركته هذه المخترعات على سوق السلع الرأسمالية كان أقل قوة — بدرجة ملحوظة — من الأثر الذى تركته المخترعات فى النصـف الأول من القرن على صناعة السلع الرأسمالية الأصغر حجما فى ذلك الوقت.

كما أن صـــناعة بناء السكك الحديدية ، التى كانت تعد دافعا قويا للاستثمار الرأسمالى عند منتصف القرن ضاق نطاقها — على الأقل — فى مواجهة تنشيط بناء السكك الحديدية فى أواخر الثمانينات (حتى اذا لم يكن باستطاعتنا أن نقول ذلك) وانتشارها فى أفريقيا وآسيا ، حيث لم تكن قد بلغت بعد حد التشبع . فضاعفت طول السكك الحـديدية فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات السبع السابقة على الأزمة ، وشـيدت أمريكا خلال السنوات الأربع الأخيرة منها حوالى ٢٥ الف ميل من الخطوط الحديدية(٨٣) . وبعد عام ١٨٧٣ تجمدت مشروعات انشاء الخطوط الحديدية فجأة ، وكان ذلك التوقف المفاجىء الذى صاحب الأزمة المالية عامى ١٨٧٣ و ١٨٧٤ سببا فعالا مباشرا لتدهور تلك الصناعة . اضـف الى ذلك أن استخدام قضبان الصلب كبديل لقضبا ن الحديد — بما تميزت به من طول العمر — كان عاملا اقتصاديا مناسبا — فى نفس الوقت — فى ايجاد الحاجة البديلة للمعدن ، التى نشأت عن طول الخطوط الحديدية القائمة بالفعل .

وكان الانكماش الحاد فى الطلب على الصادرات ذا أهمية خاصة بالنسبة للصناعة البريطانية ، ويرجع ذلك الانكماش — بصورة جزئية — الى تدهور الاستثمار الخارجى وتوقف طلبات بناء السكك الحديدية . ففى السنوات التى سبقت عام ١٨٧٣ مباشرة ، زادت الصادرات البريطانية زيادة كبيرة من حيث الكم ، كما زادت قيمتها كذلك . ففيما بين عامى ١٨٦٧ — ١٨٧٣ زادت التجارة الخارجية البريطانية بما يتجاوز الثلث ، وبحلول عام ١٨٧٣ كانت جملة الصادرات تزيد بنسبة ٨٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٨٦٠ . كما أن الزيادة فى صادرات الحديد والصلب كانت ملحوظة ، فبلغت نسبتها ٦٦٪ فى الفترة بين عامى ١٨٦٨ و ١٨٧٢ وحدها .

ثم انحسر المد بصورة غير متوقعة ومزعجة ، فبحلول عام ١٨٧٦ نقصت قيمة صادرات المنتجات البريطانية بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالذروة التى بلغتها

(83) Clapham, op. cit., vol. III, 381.

عام ١٨٧٢ . وهبطت الصادرات الى الولايات المتحـدة وحدها بمقـدار النصف ، كما نقصت صادرات الحديد والصلب بمقدار الثلث من حيث الكم ، وبما يزيد على ٤٠٪ من حيث القيمة(٨٤) . وكان التدهور شديدا بصـفة خاصة فى سوق القضبان الحديدية . ورغم أن بناء السكك الحديدية فى أمريكا شهد انتعاشا حذرا فى عام ١٨٧٨ ، وعاد اليه النشاط مرة أخرى فى عـام ١٨٨٢ و ١٨٨٧ ، فان نسبة كبيرة من معدات السكك الحديدية الأمريكية جاءت ـــ بعد أوائل السبعينات ـــ من صناعة الحديد والصلب المتنامية . ولم يحدث أن عانت الصادرات البريطانية مثل هذا الهبوط الشديد فى ظروف الكساد السابق ، على حد قول السير روبرت جيفن(٨٥) . ورغم انتعاش الصادرات عام ١٨٨٠ وانتعاشها عام ١٨٩٠ ، لم تفق قيمة الصـادرات الذروة التى بلغتها عام ١٨٧٢ ـــ ١٨٧٣ الا بعد نهاية القرن . .

أضف الى ذلك أن تدهور الصادرات كان مصحوبا بزيادة ملحوظة فى فائض الواردات المنظورة على الصادرات المنظورة . وعلى حين بلغت قيمة الصادرات فى عام ١٨٨٣ ، ٢٤٠ مليون جنيه فقط (كانت قيمتها فى عـام ١٨٧٩ ، ٥ر١٩١ مليون جنيه فقط) مقارنة بقيمتها فى السـنوات العشر السابقة ، التى بلغت ٣٧١ مليون جنيه فقط .

اذا كان ثمة بعض الغموض حول أسباب الكساد الكبير ، فان هنـاك قدر أقل من الغموض فيما يتعلق بآثاره على الرأسمالية البريطانية . فبعد أن لاحظ رجال الأعمال الآثار الشديدة التى ترتبت على المنافسة ونجم عنها انخفاض الأسعار وحد الربح ، أبدوا اهتماما متزايدا لاتخاذ اجراءات من شأنها الحد من المنافسة ، مثل السوق التى تتمتع بالحماية أو الامتيازات ، واتفاقيات الأسعار والانتاج . وجاء ذلك الاهتمام بأخطار المنافسة المطلقة فى الوقت الذى ازداد فيه تركز الانتاج ـــ وخاصة فى الصـناعة الثقيلة ـــ فوضع أسس التوسع فى تركيز الملكية وسياسة التحكم فى الأعمال .

وظهر هذا التركز فى الصناعات الجديدة فى المانيا والولايات المتحـدة قبل ظهوره فى بريطانيا ، حيث كان بناء الأعمال ـــ التى تأسست فى الجزء الأول من القرن ـــ قد تطور بصورة أكثر فردية ، وكانت التقاليد المرتبطة بذلك البناء أكثر حرصا على البقاء . . ففى البناء العضوى للاقتصاد ، تميل العظام القديمة الى النمو بسرعة كما هو الحـال فى التركيب العضـوى للانسـان .

---

(84) Giffen, Inquiries and Studies, vol. I, 104-6.

(85) Ibd., 105.

وشهدت أمريكا فى السبعينات ظهور الترستات ، التى نمت واتسعت بدرجة كافية لجعل الحاجة ماسة الى اصـــدار تشريع ضـــدها فى أواخر الثمانينات ، وصدور قانون شرمان الكاسح عام ١٨٩٠ الذى وجه ضـــد « الاتحاد من أجل التحكم فى التجارة » . وتكونت جمعيات المنتجين بصناعات الحديد والفحم فى المانيا فى السبعينات ، وتضاعف عددها فى تلك الصناعات وفى غيرها خلال العقود الثلاثة التالية ، حتى بلغت فى عام ١٩٠٥ — وفق تقدير لجنة الكارتل — حوالى ٤٠٠ كارتلا ، وكان هذا التطور — على نحو ما جاء فى عبارات ليفمان داعية الكارتيلات — « نتاجا ... للتطور الحديث للصناعة ، بما صحبه من منافسة متزايدة ، وزيادة فى المخاطر التى يتعرض لها رأس المـــال ، وهبوط الأرباح »(٨٦) .

ولم تأخذ الأشكال الثابتة لاتفاقيات الأسعار ابعادا ملحوظة فى انجلترا حتى مطلع القرن العشرين ، كما أن بداية حركة الاندماج فى صناعة الحديد والصلب (التى كانت على نطاق أكثر تواضعا مما شهدته أمريكا) ترجع الى أواخر التسعينات(٨٧) . ولكن يجدر بنا ملاحظة أن اتفاقية صناع السكك الحديدية الدوليين (لاقتسام سوق التصدير) التى شارك فيهـــا المنتجون البريطانيون ، كما أن بداية حركة « التجارة العادلة » التى دعت الى الحد من تدفق المنتجات الأجنبية على الســـوق المحلية البريطـــانية ، ترجع الى الثمانينات .

وكان الكساد الذى حدث فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر فى انجلترا لا يتسم — نسبيا — بالتوسع فى فائض القدرة الانتاجية ، الذى كان ملمحا بارزا من ملامح الكساد الثانى الكبير الذى حدث فى فترة ما بين الحربين . فقد كان ذلك الكساد — أساسا — ناتجا عن المنافسة المهلكة ، وتدهور الأسعار على نحو شبيه بما نجده فى الكتب الكلاسيكية . ومن بين الاختلافات الرئيسية بين حوادث الفترة الأولى وحوادث الفترة المتأخرة التى يمكن مقارنتها من نواحى عدة : انتشار السياسة الاحتكارية التى تهـــدف الى مواجهة هبوط الطلب ، عن طريق تحـــديد الانتاج ، والمحـــافظة على الأسعار خلال الفترة التى وقعت بين الكسادين .

لقد اقتبسنا فيما سبق وصف الأستاذ هكشر للمرحلة التجـــارية فى القرون المبكرة بأنها شغلت بـــ « الخوف من السلع » . وكانت المرحـــلة الجديدة التى بدأت بالفعل فى الثمانينات ، والتى كانوا يتحدثون عنها باعتبارها

---

(86) Dawson, Evoluton of Modern Germany, 174. Cf. also H. Levy Industrial Germany, 2-18.

(87) Burn, op. cit., 229; also Clapham, op. cit., vol. III, 221.

مرحلة الرأسمالية التجارية الجديدة ، مشغولة البال بخوف مماثل ، ذلك الخوف الذى تحول من خشية السلع الى الخوف من الطاقة الانتاجية .

واتسم العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر باهتمامات أخرى ، أعادت الى الأذهان الرأسمالية التجارية التى شهدتها القرون المبكرة ، وهو الاهتمام بالمجالات ذات الامتياز فى التجارة الخارجية . وارتبط بذلك الاهتمام، اهتمام آخر بمجالات الاستثمار الخارجى . وكان هذا الاهتمام بالاستثمار الخارجى علامة مميزة لتلك المرحلة لم يسبق لها نظير فى الطراز الأول من الرأسمالية التجارية . وميز هذا الاختلاف التناقض بين عصر التراكم الرأسمالى غير المتطور ، وأواخر أيام الرأسمالية الصناعية .

فقد كانت الحاجة الى ايجاد آفاق جديدة لحقل الاستثمار ، وتصدير رأس المال ، والسلع الراسمالية ، من الملامح الهامة لتلك الرأسمالية الناضجة . فاستيقظ ــ فى الثمانينات ــ شعور جديد بالقيمة الاقتصادية للمستعمرات ، وتزامنت تلك اليقظة فى الدول الأوربية الصناعية الثلاث الكبرى . فخلال ذلك العقد ــ على نحو ما يشير ليونارد وولف ــ « تم استيلاء الدول الأوربية على خمسة ملايين ميل مربع من أراضى افريقيا ، يسكنها ما يزيد على ستين مليون نسمة . أما بالنسبة لآسيا فقد ضمت بريطانيا بورما خلال تلك السنوات العشر ، وأخضعت شبه جزيرة الملايو وبلوخستان لسلطانها ، بينما اتخذت فرنسا الخطوات الأولى نحو اخضاع وتقسيم الصين باستيلائها على آنام وتونكنج . ونشب ــ فى نفس الوقت ــ صراع بين الدول الأوربية الثلاث الكبرى حول جزر المحيط الهادى(٨٨) .

وبدات دوائر الأعمال فى مراكز مثل برمنجهام وشيفلد تطالب بأنه « يجب تعويض خسارة السوق الأمريكية عن طريق الحصول على سوق المستعمرات » ، ودعا جوزيف تشمبرلين الحكومة الى حماية الأسواق المحلية مع اتخاذ خطوات « لخلق أسواق جديدة » فى الخارج ، ورفع كأسه عدة مرات ليشرب نخب « التجارة والامبراطورية ، لأن الامبراطورية ــ أيها السادة ــ اذا أردنا التعبير عنها ، تعنى التجارة »(٨٩) .

وكان هناك تيار مماثل فى المانيا ، حيث نادى بعض الكتاب ــ عند

---

(88) Leonard Woolf, Economic Imperialism, 33-4.

(89) Speech to the Congress of the Chambers of Commerce of the Empire, London, June 10, 1896; also speech at Birmingham, June 22, 1894; also L. Woolf, Empire and Commerce in Africa, 18.

نهـاية القرن ـــ باشتراك المانيا فى سياسة التوســع خارج أوربا كبداية متواضعة ، ثم كقرار حاسم » ، وأنه يدفعها الى هذا « الزيادة الهـائلة لانتاجها الصناعى وتجارتها » . وتحدثوا عن النشاط الألمانى فى الشرق الأدنى على أنه « يفعل ما نفعله فى أجزاء أخرى من العالم ، يبحث عن أســواق جديدة لصادراتنا ، ومجالات جديدة لاستثمار رؤوس أموالنا »(٩٠) .

ولخص روستو أثر تجربة الكساد الكبير على الراسماليين على النحو التــالى : انهم « بداوا يبحثون عن مخرج (من مأزق ضيق حدود الربح) فى الأسواق الخارجية المضمونة للامبريالية الايجابية ، وفى الحماية الجمركية ، والاحتكارات ، واتحادات رجال الأعمال »(٩١) .

وأصبح اتساع حقل الاستثمار ، والبحث عن أسواق جديدة ، حتى تظل المعدات الانتاجية تعمل بكامل طاقتها ، والتسابق على تقسيم المناطق المختلفة فى العالم الى أراضى معلقة وأسواق تتمتع بالامتيازات ، أصبح بسرعة كبيرة نظاما عصريا . ولم تكن اتفاقيات الأسعار شيئا جديدا ، فقد كانت شائعة بين صناع الحديد الحرفيين فى أوائل القرن ، كما لم يكن تصدير راس المــال حدثا جديدا . ولكن هذا الاهتمام الجديد كان بمثــابة تركز للمصالح مختلف تمام الاختلاف ، نتج عنه تخطيط للاستراتيجية الاقتصادية متباين تماما عن ذلك الذى كان يدور بأذهان رواد الصناعة زمن ريكاردو .

لم يقتصر الكساد الكبير ـــ الذى تتبعناه فى انجلترا ـــ على ذلك البلد وحده بأى حال من الأحوال . فقد كان وقعه شديدا ـــ كذلك ـــ فى المانيــا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية . ورغم ان فرنسا كانت أقل تصنيعا ، فان وقع الكساد فيها خفيفا ، واتخذ مسارا هينا . وفى حقيقة الأمر ، كانت بداية الأزمة فى المانيا أشد وقعا مما كانت عليه فى انجلترا ، فهبط استهلاك الحديد الألمانى فيما بين عامى ١٨٧٣ ـــ ١٨٧٧ بنسبة ٥٠٪ .

وعلى أية حال ، اتخذت نتائج الكساد فى البلاد الأخرى مسارا مختلفا بعض الاختلاف . فقد تدهورت الصناعة الراسمالية التى نشأت فى روسيا فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، نتيجة الأزمة التى وقعت فى منتصف السبعينات ، واستمر فيها الكساد الى عشرة أعوام أو خمسة عشر عاما . ولكن شهدت التسعينات انتعاشا سريعا ، دفع اليه الاهتمام المتجدد ببناء السكك الحديدية . وازداد عدد المصانع عند ذروة الاســتثمار التى تلت الكساد بمقدار النصف ، وتضاعف انتاج الصناعة الحديثة(٩٢) .

---

(90) Dawson, op. cit., 345, 348.
(91) Loc. cit., 158.
(92) P. Liashchenko, Istoria Narodnovo Khoziaistva, S.S.S.R. vol, 1, 138.

وفى المانيا ، كانت هناك عناصر توسع دفعت الى الانتعاش الاقتصادى، أسرع مما حدث فى أى مكان آخر ، وزودته بقــوة جديدة . لأن الثــورة الصناعية كانت عندئذ فى بدايتها ، وكانت محــدودة النطاق حتى تحققت الوحدة الألمانية . وبرهنت الحوادث التى وقعت فى الفترة ١٨٦٦ — ١٨٧٢ على أنها نقطة تحول حاسمة فى التطور الاقتصادى لألمانيا . فشهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن ، توسعا سريعا فى العمران المدنى فى المانيا ، وارتفع معدل السكان سنويا — خلال النصف الثانى من القرن — عمــا كان عليه خلال النصف الأول منه . ولعب نمو الصــناعات الكهربية والصــناعات الكيماوية (بدرجة اقل) ، دورا هاما فى دفع عجلة الانتعاش ، وخاصة فى اواخر التسعينات .

واعطت سياسة « توسيع الحدود » فى الولايات المتحدة ، بما وفرته من امكانات للاستثمار والأسواق ، واحتياطى العمل الذى زاد نتيجة الهجرة ونتيجة الزيادة الطبيعية الكبيرة فى السكان ، الراسمالية الأمريكية قدرة على المقاومة فى الربع الأخير من القرن التاســع عشر ، لم تتوفر للراســمالية البريطانية الأقدم نشأة . واستمرت روح الأعمــال التجارية المتفــائلة ، الواثقة من أن الأسواق وعرض العمل لا يستطيعان أن يسلبا الرواد من رجال الأعمال مكاسبهم ، استمرت — لبضعة عقود — تحقق انجازاتها فى مجال التنظيم التقنى والصناعى . واستمر بناء الســكك الحديدية — كما رأينا — يمتص فى القارة الأمريكية كل رأس المال ومنتجات الصناعة الثقيلة المتنامية حتى السنوات الأخيرة من القرن . وازداد سكان الولايات المتحدة بما يقرب من العشرين مليون نسمة من المهاجرين الأوربيين ، فتضــاعف السكان ثلاث مرات فيما بين عامى ١٨٦٠ و ١٩٠٠ . ولا ريب ان قارة أمريكا الشمالية قد شهدت — حتى العقد الأول من القرن الحالى — ما يمكن أن نسميه بـــ « الاستعمار الداخلى » الذى يفسر تأخر الولايات المتحدة الأمريكية فى تحويل أنظارها نحو الامبريالية الجديدة ومهازلها .

وثمة بعض الشك فى أن انتعاش تصدير رأس المــال — فى انجلترا — والفرص التى أتاحتها الامبريالية الجديدة ، كانت العامل الأساسى فى ظهور مرحلة الرخاء الجديدة فيما بين عامى ١٨٩٦ و ١٩١٤ . وادى ذلك الصيف الهندى الى تلاشى ذكريات الكساد الكبير من الأذهان . وتحسنت ســمعة التجارة ، بعد أن كانت قد تلطخت خلال سنوات الكساد . وتجدد الايمان بأن الرأسمالية قد قدر لها أن تجعل التقدم الاقتصادى أبديا . وأصــبح الحديث عن الاشتراكية يتردد من جديد فى التسعينات وفى العقد الأول من القرن العشرين كبشرى طريق جديدة ، بينما تطور حزب العمال البريطانى حتى أصبح قوة سياسية بعد عام ١٩٠٦ . غير أن الاعتقاد بالرأســمالية

كنظام للعمل لم يتزعزع فى انجلترا ـ بشكل خطير ـ فى العقد السابق على الحرب العالمية الأولى .

وفى حقيقة الأمر ، كانت الاستثمارات الخارجية قد انتعشت بالفعل فى الثمانينات تحت ضغط الحركة الاستعمارية الجديدة ، وتحول أنظار سوق الاستثمار نحو أمريكا الجنوبية ـ وخاصة الأرجنتين وشيلى والبرازيل ـ ونحو كندا والهند . وكانت مضاربات الأراضى فى الأرجنتين ، وتطوير صناعة النترات فى شيلى ، من العوامل الهامة فى احياء النشاط الاستثمارى عام ١٨٨٧ وانهياره عام ١٨٩٠ ، وارتبطت ـ بصفة خاصة ـ باسم أسرة بارنج التى تورطت كثيرا فى أمريكا الجنوبية(٩٣) .

وعادت الاستثمارات الخارجية ـ فى عام ١٨٨٨ ـ الى بلوغ الرقم الذى كانت عليه عند عام ١٨٧٢ (وفقا لتقديرات هوبسون) ، أى انها تجاوزت ٨٢ مليونا من الجنيهات . ولكنها عادت الى الانخفاض فى التسعينات الى المستوى الذى بلغته فى منتصف السبعينات . فبلغت ـ فى عام ١٨٩٤ ـ ٢١ مليونا من الجنيهات فقط ، و ١٧ مليونا فقط فى عام ١٨٩٨(٩٤) . وشهدت تلك السنوات قيام أمريكا ببعض عمليات اعادة شراء السندات الأجنبية التى كانت تملكها بريطانيا من قبل .

ولم تلعب الاستثمارات الخارجية دورا ملحوظا عند بداية الانتعاش الذى حدث عام ١٨٩٦ . فقد اتخذ ذلك الانتعاش ـ فى حقيقة الأمر ـ مكانه ، فى مواجهة هبوط حاد فى الصادرات الى الأمريكتين واستراليا وجنوب أفريقيا . وحدثت فيما بين عامى ١٨٩٧ و ١٩٠٠ تلك الزيادة الدرامية فى أرقام الصادرات الأمريكية ، التى أدت الى صدور مقالات فى الدوريات الأمريكية تحت عنوان « الغزو الأمريكى لأوربا »(٩٥) .

وكان من أهم الأسباب المباشرة للانتعاش الاقتصادى ـ فى تلك السنة ـ اختراع الدراجات وبلوغ صناعة الدراجات ذروتها فى برمنجهام ، وايضا بناء السفن ، واقامة عدد معين من الخطوط الحديدية فى انجلترا ، و (الى حد ما) الانشاءات الكهربية . وكان الدور الذى لعبته الاستثمارات الخارجية والأسواق الخارجية يتمثل فى المحافظة على الانتعاش ، وبصفة خاصة احياء النشاط ، بعد ظهور علامات انتكاس جديد فى السنوات الأولى من القرن العشرين .

---

(93) Wesley Mitchell, Business Cycles, 47-8.
(94) C.K. Hobson, Export of Capital, 204.
(95) Wesley Mitchell, op. cit., 60, 69.

وكان عام ١٩٠٤ هو العام الذى شهد بداية ارتفاع مد الاستثمارات الخارجية البريطانية على نطاق واسع . فأعقبت قرض الترانسفال ، قرض يابانى ، وقروض كندية وأرجنتينية ، لتمويل مشروعات السكك الحديدية . وكان المجرى الرئيسى لرأس المال البريطانى يتجه نحو كندا والارجنتين ، كما اتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى ، ونحو البرازيل وشيلى والمكسيك ، وبدرجات أقل نحو مصر وغرب وشرق أفريقيا والهند والصين . وكانت الأغراض المفضلة لتلك الاستثمارات تتمثل فى : السكك الحديدية ، والموانى ، والمرافق العامة ، والبرق ، والترام ، والتعدين ، والزراعة ، وشركات الأراضى والرهن العقارى ، والبنوك ، والشركات التجارية ، وشركات التأمين .

ولكن هوبسون أشار — فى عام ١٩٠٦ — الى أنه قد تطور « خلال السنوات القليلة الماضية اتجاه نحو الاستثمار فى المشروعات الصناعية » ، مثل صناعة المنسوجات والحديد والصلب والورق فى كندا ، وصناعة الجوت فى الهند ، والمنسوجات والحديد فى روسيا ، و « يبدو أن العقبات التى كانت تعترض طريق الاستثمار الصناعى الخارجى الناجح قد أزيحت »(٩٦) .

وبلغ مقدار رأس المال المصدر للخارج — فى عام ١٩٠٦ — ١٠٤ مليونا من الجنيهات ، وبذلك فاق الذروة التى بلغتها الاستثمارات الخارجية فى عامى ١٨٧٢ و ١٨٩٠ . وبلغت تلك الاستثمارات ١٤١ مليونا من الجنيهات عام ١٩٠٧ ، أى ما يزيد عن الرقم الذى بلغته تلك الاستثمارات عام ١٨٩٠ بما يقرب من ٧٥٪ . ورغم الضوابط التى ظهرت فى عامى ١٩٠٨ — ١٩٠٩ ، تقفز رقم الاستثمارات الخارجية الى ٢٢٥ مليونا من الجنيهات عام ١٩١٣(٩٧) . وكان رأس المال البريطانى المستثمر فى الخارج يمثل نحو ثلث أو ربع ما كانت تملكه الطبقة الرأسمالية البريطانية عند بداية الحرب ، وربما فاقت الاستثمارات الخارجية — قليلا — صافى الاستثمارات الداخلية فى بريطانيا عندئذ(٩٨) . وكان نحو نصف تلك الاستثمارات موجودا فى المستعمرات والممتلكات البريطانية فى الخارج ، وكانت نسبة كبيرة من النصف الآخر بالأمريكتين(٩٩) . وخلال عامى ١٩١١ — ١٩١٢ « زادت رؤوس الأموال المصدرة للخارج بنسبة ٣٠٪ عما كانت عليه خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، كما بلغت رؤوس الأموال المصدرة للخارج — خلال كل من

---

(96) C.K. Hobson, op. cit., 158-60.
(97) Hobson, op. cit., Clapham, vol. III, 53.
(98) Cairncross, op. cit., 223.
(99) Sairncross, 247,

السنتين — حدا لم تبلغه فى أى سنة من سنوات الذروة فى الثمانينات والسبعينات »(١٠٠) .

وقفزت صادرات السلع — فى نفس الوقت — وان اتسمت حركتها بالبطء فى السنوات الأولى للانتعاش التالية لعام ١٨٩٦ . فارتفعت قيمة صادرات المنسوجات والمصنوعات البريطانية الى ٢٨٢ مليونا من الجنيهات بحلول عام ١٩٠٠ ، بعد أن كانت قد بلغت ٢٢٦ مليونا من الجنيهات فى عام ١٨٩٥ (و ٢٦٣ مليونا فى عام ١٨٩٠) . وكان ذلك التحسن فى الصادرات موزعا بالتساوى بين البلاد الأجنبية ، والمستعمرات والممتلكات البريطانية (ويرجع ذلك الى أن مناطق مثل أمريكا الجنوبية كانت تعد « مجالات نفوذ اقتصادى » حيوية لبريطانيا فى ذلك الوقت ، وكانت تصنف ضمن البلاد الأجنبية) .

وبحلول عام ١٩٠٦ ، بلغ رقم الصادرات ٣٧٥ مليونا من الجنيهات . وكانت الصادرات الى المستعمرات والممتلكات البريطانية ، تمثل نحو ثلث اجمالى الصادرات . وفى نفس السنة التى اتسمت بالرخاء ، بلغت قيمة صادرات الحديد والصلب ما يزيد على ضعف ما كانت عليه عام ١٨٩٠ ، وكانت تزيد من حيث الكم بنسبة ٧٠٪ ، ومن حيث القيمة بنسبة ٣٠٪ ، عن أرقام الصادرات لعامى ١٨٩٠ و ١٩٠٠ .

وتتجلى العلاقة بين تصدير السلع الرأسمالية والاستثمارات الخارجية — بوضوح — فى أن صادرات الحديد والصلب سجلت — حتى عام ١٩٠٤ — زيادة متواضعة فى الكم فى منتصف التسعينات فقط ، وكانت أقل فى الفترة ١٩٠٣ — ١٩٠٤ مما كانت عليه فيما بين عامى ١٨٨٧ — ١٨٩٠ . وبعد عام ١٩٠٤ أخذت صادرة الحديد تزداد كما وقيمة . كما زادت صادرات الآلات — وخاصة آلات النسيج — فيما بين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٣ ، وبلغ متوسطها السنوى حوالى ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى الفترة ١٨٨١ — ١٨٩٠ . وازدهرت صناعة بناء السفن بازدهار صناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية ، وبلغت فى عام ١٩٠٦ الحد الذى وصفته الايكونوست بأنه « نشاط لا مثيل له » ، فانتجت ما يزيد على المليون طن فى العام .

وقد لاحظ الأستاذ كلافام ان « زيادة الصادرات بنسبة ٥٠٪ فيما بين عامى ١٩٠١ — ١٩٠٣ ، وعام ١٩٠٧ كان يمثل — اساسا — زيادة فى الاستثمار ... وعظم شأن رجال الصناعة — ومن شابههم — معتضخم

(100) Clapham, op. cit., 61.
(101) op. cit., 79.

حجم الصادرات ... واتجهت الموارد نحو الاستثمارات الخارجية ، أكثر من اتجاهها الى تعمير المدن البريطانية القذرة ، لأن الاستثمارات الخارجية كانت تبدو — ببساطة — أكثر تحقيقا للربح »(١٠٢) . ولكن الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية لم تشترك وحدها فى تلبية زيادة الطلب ، « فقد ساد الاعتقاد فى ذلك الوقت ، بأن جذور الرفاهية تمتد الى ما وراء البحـــار . وجاءت الشكاوى الوحيدة خلال السنوات الثلاث (١٩٠٥ — ١٩٠٧) من الصناعات التى تعتمد اعتمادا كليا على السوق المحلية »(١٠٣) . ورغم أن المنسوجات والمنتجات التى تعتمد عليها كانت تشكل ثلث تلك الصادرات فقط (بلغت قيمتها ٦٠٪ من جملة الصادرات عام ١٨٥٠) ، بلغ اجمالى ياردات المنسوجات القطنية المصدر فى الفترة ١٩٠٩ — ١٩١٣ نسبة ٤٪ مما كان عليه فى الفترة ١٨٨٠ — ١٨٨٤(١٠٤) .

ولكن كان ثمة عناصر معينة تضمنتها الظروف التى سادت فى العقد الأول من القرن العشرين ، جعلت النظرة الى الرأسمالية البريطانية تختلف كثيرا عنها فى فترة السكون التى مرت بها عند منتصف القرن التاسع عشر ، وتختلف عن السنوات المزدهرة الممتـــدة من ١٨٦٧ — ١٨٧٣ قبـــل هبوب العاصفة المدمرة . ففى المحل الأول ، كان سكان انجلترا يزيدون بنسبة أقل مما كانت عليه الحال قبل ذلك بأربعة أو خمسة عقود . فقد زاد عدد سكان انجلترا وويلز واسكتلنده بنسبة ٩٪ فيما بين السنوات الخمس الأولى من القرن العشرين ، والسنوات الأربع السابقة على الحرب العالمية الأولى . على حين كان السكان يزيدون — فى منتصف القرن التاسع عشر — بنسبة تراوحت بين ١٢٪ و ١٣٪ كل عشر سنوات (١٠٥) . وفى نفس الوقت ، كان تراكم رأس المال يحرز تقدما سريعا بصورة ملحوظة . وازداد عدد العمال المشتغلون بنسبة ٥٠٪ فى السنوات الأربعين السابقة على الحرب العالمية الأولى (أى فيما بين عامى الازدهار ١٨٧٣ و ١٩١٣) ، على حين ازداد اجمالى رأس المال المستثمر داخل بريطانيا بنسبة تفوق ٨٠٪ ، وزاد اجمالى رأس المال المستثمر فى الخارج بنسبة ١٦٥٪(١٠٦) .

ومن ناحية ثانية ، على حين كانت الاستثمارات الداخلية والخارجية تتقدم بسرعة ملحوظة (اذا ما قورنت بفترة البطء النسبى ١٨٦٥ — ١٨٩٥)،

---

(102) op. cit., 53.
(103) Ibid., 52.
(104) Ibid., 66.
(105) D. Glass, Population Policies & Movements, 13.
(106) Cairncross, op. cit., 223.

وكانت المعدات الانتاجية تزيد نتيجة لذلك بنسبة ٢٠٪ كل عشر سنوات ، فان ثمة ما يشير الى أن التقدم نحو تحقيق انخفاض تكلفة الانتاج الصناعى كان بطيئا . فكانت صناعة الفحم — كما يذكر الأستاذ كلافام — تبدو « من حيث الكفاية على درجة أسوأ من الركود ، الذى كانت عليه قبل عام ١٩٠٠ » . ومن المحتمل أن يكون هبوط حقيقى فى كفاية صناعة البناء قياسا على انتاجية العمل فيما بين ١٨٩٠ — ١٩١١ ، وفى صناعة القطن « كانت غالبية اقتصاديات الآلات ثابتة لوقت طويل . ولم تحدث أى تحسينات أساسية فى أفران صهر المعادن وقطع الغيار الخاصة بها فيما بين عامى ١٨٨٦ — ١٩١٣ . ولم تكن ثمة محاولات لاعادة تنظيم الصناعة بصورة تجعل العمل أكثر انتاجية »(١٠٧) .

واستنتج اثنان من الكتاب المحدثين ، انه منذ عام ١٨٧٠ « كانت الصناعة الانجليزية متخلفة عن بقية صناعات العالم ، بصورة نسبية ومطلقة » . فقد كانت تتسم « باهمال التطور التقنى ... ونقص المرونة » ، بينما كان منظموها « ليسوا على استعداد لانفاق رأس المال الكثير الذى تتطلبه الميكنة على نطاق واسع ... مع اهمالهم الطويل الأمد لتطوير المصنع والمؤسسة » نتيجة لذلك(١٠٨) .

وفى المحل الثالث ، ثمة دلائل على أن ما يسمى « بشروط المبادلة التجارية » بين بريطانيا وسائر أنحاء العالم — أى نسبة الواردات التى حصلت عليها فى مقابل الصادرات — التى أصبحت تميل بصورة متزايدة الى صالحها فى أواخر القرن التاسع عشر ، اتجهت الى عكس ذلك فى العقد السابق على الحرب العالمية الأولى . وكانت تلك الحركة لا تزال ضئيلة فقط ، وربما كانت لاتزيد عن مجرد توقف للاتجاه السابق .

ولكن لما كانت تلك الظاهرة تؤثر على معدل اسعار المواد الغذائية ، والمواد الخام التى تشتريها بريطانيا ، والسلع المصنعة التى تبيعها ، فان أى تغير فى تلك الشروط كانت تترتب عليه نتائج حاسمة . لأن معدل الأسعار اثر على مستوى التكاليف الصناعية تأثيرا مباشرا عن طريق أسعار المواد الخام ، وبشكل غير مباشر عن طريق تكلفة معيشة العمال ، بالنسبة الى مستوى أسعار بيع المصنوعات ، ومن ثم اثر على حد الأرباح المتاحة .

---

(107) Clapham, op. cit., 69-70; G.T. Jones, Increasing Returns, 98 and passim.

(108) T.H. Burnham & G.O. Hoskins, Iron and Steel in Britain, 1870-1930, pp. 70, 80, 101, 148, 155.

ويبدو أن ذلك التغير قد عكس تحولا ملحوظا فى الأوضاع الاقتصادية العالمية ، بالنسبة للبلد الذى ظل يتمتع — لوقت طويل — بالريادة فى ميدان الصناعة .

وقد رأينا أن تصدير رأس المال كان يتجه نحو تطوير النقل والمنتجات الأولية فى القرن التاسع عشر . وعن طريق رخص المنتجات الأولية المتاحة لبلد رأسمالى متقدم كبريطانيا ، كانت الاستثمارات الخارجية بمثابة تعزيز لفوائد رأس المال المستثمر محليـــا ، فكانت كل زيادة فى مجال التجـــارة الخارجية تزيد من اتساع دائرة المكاسب التى يتم اجتناؤها عن هذا الطريق .

ولكن تلك الظاهرة لم تكن سوى مرحلة انتقالية فى تاريخ الرأسمالية على النطاق العالمى . وبانتقال المناطق الأخرى من العالم من مرحلة الانتاج الأولى الى مرحلة الانتاج الصناعى وحتى الى الصناعات التى تنتج ســـلعا رأسمالية ، فان شروط المبادلة بين الصادرات المصنعة فى البلاد الصناعية الأكثر تقدما ، وبين المنتجات الأولية ، لم تعد تتجه لصالح تلك البلاد . بل اتجهت الى عكس ذلك ، ومن ثم حرمت البلاد الصـــناعية الأكثر تقدما من مصدر من مصادر رخائها (قياسا على الربح) فى المرحلة المبكرة من تطور العـــالم .

وكلما كان الأمر يتعلق بالمؤثرات التى تمس الأسعار التى تحصل بها الصناعة على القوى العاملة ، فمن المحتمل أن يكون هناك وافد جديد الى الأفق أكثر أهمية ، اذ أن مشكلة رأس المال والعمل ، أو المشكلة الاجتماعية، أو الصراع الطبقى — على اختلاف المصطلحات التى تطلق عليها — سببت القلق فى دوائر رجال الأعمال فى العديد من المناسبات على مر القرن الماضى. وأدت أحيانا أخرى — الى ظهور عبارات العدل و « الخبز والمرح » ،وظهور الحديث عن ضرورة انسجام المصالح بين الطبقات باســـتمرار الزيادة فى الانتاج الصناعى .

وعند نهاية القرن التاسع عشر ، كان العمل أكثر تنظيما من ذى قبل ، وامتد ذلك التنظيم ليشمل العمال غير المهرة مع ظهور « النقابة الجديدة » ، وأوشك اقتحام العمال لميدان السياسة أن يجلب حقبة جديدة تعترف فيها الدولة بالمساومة الجماعية ، والارهاصات الأولى لوضع حد أدنى للاجور بموجب القانون . واقتربت السنوات التى حققت فيهـــا الحركة النقـــابية اتساعا فى العدد والقوة على نحو لم يشهده أى عقد آخر من الزمن ، وبلغت حدا مؤثرا على نظام الصناعة لم يسبق له مثيل . وربما ثبت تلك التطورات الرعب فى قلوب أشباح صناع الحديد فى العصر الفيكتورى أو أقطاب صناعة القطن ، اذا رأوا تلك النقمة الآلهية التى لم يحلموا بها خلال حياتهم .

الفصل الثامن

فترة ما بين الحربين وما بعدها

١

شهدت السنوات العشرين ــ التى وقعت ما بين الحربين العالميتين ــ استمرار الاتجاهات المميزة التى شكلت الملامح الاقتصادية للعقد الأول من القرن العشرين من نواحى عدة ، كما أنها ــ بالاضافة الى ذلك ــ كانت استمرارا لتلك الاتجاهات على مستوى أكثر تقدما ، وبايقاع أسرع . واتفقت الآراء ــ فى العشرينات ــ على أن أصول العلل الاقتصادية ــ فى ذلك الوقت ــ ترجع الى الخلل الذى خلفته الحرب والاضطراب النقدى الذى حدث بعدها ، وأن تلك العلل ستنقضى كخلل مؤقت ، بمجرد تحقيق « الاستقرار » . ورأى بعض الباحثين أن من الممكن تحقيق « الاستقرار » بسهولة ، باستعادة قدر من معدلات الاسعار « الطبيعية » ، وأصبح ذلك بمثابة صيغة سحرية تقدم بديلا للفكر الواقعى .

ووقف الى جانب هذا الرأى تحليل من جنسه وأن كان أكثر منه مرونة ، فقيل أن ثمة تحولات بنيوية حدثت فى الجسد الاقتصادى نتيجة الحرب من ناحية ، ونتيجة التغيرات البعيدة المدى فى شروط الانتاج والأسواق من ناحية أخرى ، ورغم أن عناصر الاحتكاك فى الظروف القائمة حالت دون اعتياد تلك التغيرات ، فليس من الممكن تحقيق ذلك الاعتياد ــ بعد حين ــ اذا استعادت المشروعات حريتها ، وكذلك اذا استعادت التجارة حريتها فقط . والتمس الرأى القائل بأن أعراض الأزمة الاقتصادية كانت وقتية ، الدليل الذى يدعمه فى مواجهة التناقض الذى قام بين المتاعب التى عانت منها أوربا ، والرخاء الذى اتسمت به بعض المناطق الأخرى من العالم .

فقد بدأت مرحلة الرخاء فى أمريكا قبل انقضاء العشرينات ، وأدت الى خلق روح من التفاؤل تصل الى درجة الغرور . اذ ساد الاعتقاد ــ فى أمريكا الشمالية ــ أن ثمة مصيرا مرموقا ينتظر بلادها التى كانت ــ بالدرجة الأولى ــ بلاد الرأسمالية المتسعة الارجاء ، والمشروعات الحرة وأنهما

ستتخلص من مشكلة الندرة ، وتتمكن من اثراء مواطنيها ، بل واثراء العالم كله . وأعلنت « لجنــة التغيرات الاقتصادية الحاليــة » التى تكونت فى السنة المصيرية (١٩٢٩) برئاسة الرئيس هوفر — بثقة تامة — أن « أمامنا — من الناحية الاقتصادية — حقل لا حدود له ، فهناك حاجات جديدة سوف تخلق طريقا لا نهاية له لحاجات أحــدث ، بنفس السرعة التى يتم بهــا اشباع هذه الحاجات ... فقد لمسنا فقط اطراف ما لدينا من امكانات » .

واذا أمعنا النظر فى تلك الفترة ، نجد أن طابعها يعد من بين عجائب العصر الحديث . ولم يكن مقدرا لهذا التفاؤل أن يعمر طويلا ، فقد تحطمت أحلام اقتصاديات الألف عام بشدة عند وقوع أحداث الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣١، وحلول أزمة اقتصادية على نطاق عالمى تفوق الكساد الكبير الذى شــهدته الســبعينات والثمانينات . وفرضت الحقائق الدامغة لتلك الســـنوات العجاف — بما جلبته من افلاس مفاجىء ، وهجر للمصانع ، وما تفرع عنها — على العقول الرشيدة استنتاج أنه لا بد أن يكون ثمة عيب فى النظام الاقتصادى أكثر تأصلا من ذلك التكيف الهزيل ، أو معدلات الاسعار المتقلبة. وأن المجتمع الرأسمالى أصبح مصابا بما تشير كل الشواهد الى أنه مرض مزمن ، وأن الخطر يكمن فى أن ذلك المرض قد يصبح قاتلا .

ولا نجد صعوبة فى تعريف فتــرة ما بين الحــربين باطارها الكبير ، فملامحها الرئيسية تتطابق — ببساطة — مع ملامح الصورة التى تدور فى أذهاننا عن العصر الاحتكارى . وتبدو الملامح الاساسية لتلك الفتــرة — بوضوح — على محياها بصورة تجعلها فى غير حاجة الى تحليل . وتشهد بذلك التناقضات التى قامت بين تلك الفترة ، والحقبة التى شهدت الكساد الكبير فى أواخر القرن الماضى . فتحديد الاسعار فى مجمــوعة كبيرة من الصناعات الهامة ، والاحتفاظ بحد معين للربح ، بدلا من انهيار الاسعار ، وتحديد الانتاج بدلا من تخفيض التكلفة الذى رأى فيه رجال الصـــناعة والسياسيون علاجا مفضلا ، وتصعيد فائض القدرة الانتاجية والبطالة ، باصرار وأبعاد لا نظير لها .

ولا تغيب عن الصورة الدلائل على « خشية القدرة الانتاجية » التى تميزت بها الرأسمالية التجارية الجديدة — والتى سبق لنا الحديث عنها — كما تتجلى أيضا فى سياسات الحماية الجمركية ، وانتشار حصص الكارتل، ومشروعات التحديد على نطاق واسع . ويتجلى كذلك فى تزايد الحملات الاعلانية الواسعة النطاق ،وارتباط الدعاية التجارية بالاسواق ذات الامتياز، وفى العبادة العالمية لفوائض الصادرات . وتركت تلك الملامح اثرها على السياسات الاقتصــادية للحكومات ، وتعقبت كل اقتــراح باعادة تنظيم

الصناعة ، وكل مشروع لاعادة البناء الصناعى . وفرضت الحذر والتحفظ الذى وصل — فى بعض الاحيان — الى درجة شل الارادة كلما كان هناك مشروع ، والى محو طعم المغامرة ، والقضاء على روح المخاطرة . ودعت تلك الملامح الاقتصاديين الى طرح التقاليد القديمة التى عمرت على مدى قرن من الزمان ، وصياغة نظرية اقتصادية ذات ملامح جديدة تماما .

وحتى نوضح ما ذكرناه ، نختار نموذجا يتعلق بالطريقة التى نتوقع أن يعمل بها تنظيم الرأسمالية الصناعية القائم أساسا على درجة عالية من الاحتكار . وحتى تصبح المقارنة واضحة بين النموذج الذى نقدمه وعالم الحقيقة ، ونوجه أنظارنا الى البحث عن الأساسيات ، سنبالغ فى تبسيط نموذجنا بالتمسك بجوانب معينه منه ، وحذف ملامح معينة نتوقع وجودها فى أى نظام حقيقى ينتمى اليه هذا النموذج .

وقد يتسم هذا النموذج — فى المحل الأول — بوجود فجوة كبيرة غير طبيعية بين السعر والتكلفة ، مما قد يترتب عليه زيادة حد الربح — بصورة غير طبيعية — واحتمال انخفاض نصيب الدخل الصناعى الذى يذهب الى الاجور انخفاضا غير طبيعى أيضا . ويشير نموذجنا — من ناحية ثانية — الى أن انخفاض الطلب فى أسواق بعينها — أو فى الأسواق عامة — يتبعه انخفاض فى الانتاج وليس فى الأسعار (نظرا لرغبة الاحتكاريين فى زيادة الأرباح وقدرتهم على ذلك بواسطة المحافظة على الثمن فى مواجهة هبوط الطلب) .

ونتيجة لذلك يتجه هذا النظام — من ناحية ثالثة — الى الاتسام بزيادة انخفاض قدرة تشغيل المصنع والمعدات ، ووجود احتياطى كبير من البطالة فى القوى العاملة بصورة غير طبيعية ، وخاصة فى الوقت الذى تصاب فيه الأسواق بالكساد . وطالما سادت ممارسات الضوابط التى تعمل باتساق مع وحدات كبيرة خفية من المعدات الثابتة ، فان ظروف فائض القدرة تصبح ظروفا دائمة ، كذلك يصبح وجود احتياطى عمل متضخم وجودا دائما . وبعبارة أخرى ، فان « خشية القدرة الانتاجية » سوف ينتج عنها — فى تلك المرحلة — تعطيب جانب كبير من القوى الانتاجية الموجودة أو التقليل من استخدامها ، بينما يعبأ الجيش الصناعى الاحتياطى بواسطة ضوابط متعمدة للانتاج .

ومن ناحية رابعة ، يفترض وجود اتجاه نحو هبوط نسبة الاستثمارات الجديدة نتيجة تردد الاحتكارات — التى تحصنت بالفعل فى مجالات معينة — فى زيادة القدرة الانتاجية ، وبسبب العقبات التى توضع فى طريق المؤسسات الجديدة التى تقتحم تلك المجالات المقدسة . وفى أكثر الحالات تطرفا ، قد

تصبح كل صناعة مؤسسة مغلقة تماما ـــ ان لم تكن ضمن شركة ضخمة واحدة ـــ يذب عنها الدخلاء ، تماما كما كان يحدث فى نظام نقابات الحرف من قديم الزمان ، الى درجة أن « المجالات الحرة » الباقية ، التى لا يمنع الوافدون الجدد من دخولها ، ولا تحكم الاستثمار فيها ضوابط معينة ، قد تصبح متنفسا لرأس المال الذى لا يجد مخرجا له فى الصناعات الاحتكارية، فيندفع نحو الصناعات « الحرة » ، ويرفع من نسبة زيادتهـــا . ويؤدى التزاحم على ذلك المجال ـــ على أية حال ـــ الى انخفاض معدل الربح فى تلك الصناعات ، بقدر ما يزداد فى الصناعات الأخرى الخاضعةللاحتكار، حتى يصل الى نقطة يتجه عندها الاستثمار الجديد الى الابطاء من حركته . ويتسم مثل هذا الوضع بتناقض بارز : فان تركز الثروة والارباح الذى جلبه الاحتكار يتجه الى زيادة الرغبة فى الاستثمار من ناحية ، على حين تضيق الفرص المتاحة للاستثمار (دون المساس بمعدل الربح فى المجالاتالخاضعة للاحتكار) من ناحية أخرى ، ويترتب على هذا التناقض زيادة البحث عن مخرج خارجى للاستثمار ، أى الدخول فى مجالات تقع خارج نطـــــاق الصناعة الاحتكارية ، أو ضم مجالات جديدة مثل المجالات «الاستعمارية»(١) .

ومن ناحية خامسة ، قد ينتج عن هبوط معدل الاستثمار الداخلى ، تضييق نطاق سوق منتجات الصناعة الثقيلة (ما لم يتم تعويض ذلك الهبوط بالتوسع فى تصدير رأس المال لتطوير المستعمرات) . بينما قد يؤدى وجود جمهور من العاطلين ، والانتقال من الاجور الى الارباح ـــ الذى تحدثنا عنه ـــ الى هبوط الاستهلاك ، وكساد سوق السلع الاســـتهلاكية . ومن ثم نتوقع أن تتسم مرحلة الرأسمالية الاحتكارية بهبوط غير عادى فى الأسواق، وتناقص مزمن فى الطلب ، وهو عامل لا يؤدى الى تعميق الكساد وتعويق فترات التنشيط فحسب ، بل يزيد من تفاقم مشكلة فائض القدرة الانتاجية المزمنة الطويلة الأمد ، ويؤدى ـــ كذلك ـــ الى تفاقم مشكلة البطـــالة . أضف الى ذلك ، أن من المحتمل أن تصبح أسواق الصناعة الثقيلة أكثـــر هبوطا ، حتى أن تلك المرحلة تتميز بأزمة خاصة للصناعة الثقيلة ، وبظهور الأعمال التى تركز تركيزا خاصا على خلق أسواق جديدة للسلع الرأسمالية تتمتع بالامتيازات ، والقضاء على الصناعات المنافسة فى البلاد الأخرى ، والاستيلاء على أراضى تلك البلاد .

وأخيرا ، نتوقع وجود اتجاه نحو تعرية عظام البناء الصناعى ، فى كل من الصناعات التى تسيطر عليها أشكال راسخة من التنظيم الاحتكارى ، وفى الصناعات التى تتميز بشكل أقل تحكما من أشكال الكارتل ، ينتج عنه

---

(1) Paul Sweezy, Theory of Capitalism Development, 275-6.

تجميد الاطار القائم لكل صناعة ، عن طريق تخصيص حصة معينة من الانتاج للمؤسسات المختلفة ، ولا يعنى ذلك ان التنظيم الاحتكارى يخلو تماما من العناصر التقدمية ، فقد يكون فى وضع أحسن لتنظيم البحوث ، وقد يكون أبعد نظرا من الشركات الصغيرة ، كما قد يكون قادرا على تركيز الانتاج فى أكثر المصانع كفاية ، وهو ما يحدث فى حالة المنافسة غير المتكافئة .

ويذكر شومبيتر أن المؤسسة الاحتكارية الكبيرة تحتفظ بمستوى غير عادى للمبادرة البناءة ، لأنها تستطيع أن تحشد موار دكافية لوضع استراتيجية للمشروع على نطاق طموح ، وأنها تكون على درجة كافية من القوة لتحمل المخاطر ومواجهة السلبيات التى قد تخيب آمال المنظم الأضعف احتمالا . ويبدو أن هذا الرأى يتجاهل الوقت والطاقة اللذان تستنفذهما الاحتكارات فى ترسيخ مواقعها فى مواجهة زحف المخترعات المنافسة ، وفى مقاومة زحف الوافدين الجدد الى الميدان من رجال الأعمال . كما يبدو أنه يتجاهل حقيقة أن الآثار غير الملائمة التى تتركها الطرق الجديدة على قيمة راس المال ـ المتورط فى استخدام طرق أقدم (من خلال استخدام المصانع القديمة لفترة طويلة) ـ سوف تترك أثرا بارزا على الاحتكار يقوده الى التخلف ، لم يكن ليبلغه فى ظل ظروف التنافس المتعدد العناصر .

صحيح أن الاعتبارات الأكثر أهمية التى تؤثر على تقييم الاحتكار ، هى ـ بلا ريب ـ آثاره على التطور الاقتصادى ، وليس آثاره على التوازن الاقتصادى التى يركز التحليل الاقتصادى اهتمامه الرئيسى عليها من الآن فصاعدا . وتبدو تلك الآثار ذات طابع تراكمى ، وقد لا تغير من المعدل الذى تقع به التغيرات فحسب ، بل تغير مجرى تطور النظام الاقتصادى كله ـ فى مرحلة معينة ـ على نحو ما فعلت منذ أربعة أو خمسة قرون .

وما يبدو حاسما فى مثل هذا النظام ، هو أن بؤرة الاهتمام تتحول ـ بشكل كبير ـ من اعتبارات الانتاج والتكلفة الانتاجية ، الى اعتبارات السيادة المالية والتجارية . فتتحول ـ على سبيل المثال ـ الى البناء الهرمى لملكية الشركات أو للمؤسسات التى ترتبط بعقود مع بعضها البعض أو تتصل بالبنوك اتصالا مباشرا ، أكثر من تحولها الى ترقية مستوى صناعة ما ، أو ايجاد الوضع الأمثل لها .

وتولدت عادة التحصين لا عادة المغامرة ، الا اذا كانت المغامرة تستهدف الاستيلاء على أراضى كاملة ، أو توجيه ضربة الى أولئك الذين يؤدى نشاطهم الى انتقاص قيمة الاصول الاحتكارية . والمكاسب التى تتحقق بطريق المناورة لتحسين الوضع الاستراتيجى لمؤسسة ما ـ من أجل زيادة قيمة ما يسميه فبلن بـ « حد الأصول غير الملموسة التى تتمثل فى السحب الراسمالى

للكفاية » — تبدو أكثر اغراء من أى مكاسب يمكن تحقيقها بطريق المبادرة فى مجال الانتاج ».

ونتيجة لذلك ، يمثل الجزء المتزايد من قيمة رأس المال وتوقعات الربح التى تعد مقياسا ودافعا لسياسات الأعمال التجارية ، تمثل — فى العالم الرأسمالى المعاصر — القوة المعوقة والمحدد للانتاج ، ولا تمثل القوة المطورة له ، وهو التطور الذى تعبر عنه (على حد تعبير فبلن) الحقيقة القائلة بأن « من مميزات الوضع الحالى للاعمال وتحكمها فى الصناعة ، أن القيمة الأسمية الاجمالية — أو حتى سعر السوق الاجمالى — للسندات القابلة للبيع التى تغطى مجموعة معينة من المعدات الصناعية والموارد المادية ، والتى تخول لحاملها حق الملكية ، تتجاوز دائما — وبقدر كبير — اجمالى القيمة السوقية للمعدات والموارد التى تخول السندات الحق فى امتلاكها »(٢) . وبعبارة أخرى ، يصبح النظام الصناعى مثقل الكاهل — بصورة متزايدة — بالتكاليف الباهظة غير الانتاجية ، ويتضخم نتيجة الحرب الضروس التى يشنها « البارونات الاقتصاديون » الجدد (على حد تعبير أحد كتاب التايمز) ، الذين يحاربون من أجل مراكزهم وسيادتهم فى عصر المنافسة الاحتكارية .

وليس من الصعب أن نقتفى أثر ما يماثل هذا النموذج الذى أوردناه فى الحوادث الأخيرة فى انجلترا . وتعد بعض نقاط التشابه أكثر لفتا للنظر عندما نقارنها بما يماثلها فى بعض البلاد الاوروبية الأخرى أو فى أمريكا فى الثلاثينات . وتفتقر انجلترا — لسوء الحظ — الى وجود مسح شامل لفائض القدرة الانتاجية . ولكن فيما يتعلق بأمريكا ، لدينا تقدير معهد بروكنز — الذى كثر الرجوع اليه — الذى يشير الى أن فائض قدرة المصانع والمعدات بلغ ٢٠٪ عام ١٩٢٩ ، وهو العام الذى شهد ذروة الرخاء الاقتصادى فى تلك البلاد ، وزادت تلك القوة الانتاجية الضائعة فى العام الذى شهد أدنى حدود الكساد ، فأصبحت نسبتها ٥٠٪ .

وثمة بعض الأدلة المماثلة على الأحوال التى سادت فى الصناعات الأساسية فى انجلترا ، وعلى تكامل المشروعات الحديثة « لتحطيم الآلات » للتخلص من فائض القدرة الانتاجية مثل مشروع شركة بناء السفن المحدودة ، وقانون مغازل القطن (ناهيك عن ذكر المشروعات الزراعية لتحديد مساحة الزراعة التى ربما كانت ذات وضع خاص) ، وتشير تلك الأدلة الى أن المشكلة كانت ذات أبعاد يمكن مقارنتها بما كانت عليه فى أمريكا ، ميزت

---

(2) Veblen, The Vested Interests, 105.

الوضع هنا وهناك ، حتى لو كانت نسبة الـ ٥٠٪ من فائض القـدرة الانتاجية تعد مبالغة فى تدهور النشاط فى انجلترا فى أوائل الثلاثينات .

وثبت متوسط البطالة فى بريطانيا ـ خلال العشرينات ـ عند نسبة ١٢٪ ، ثم ارتفع فى أوائل الثلاثينات الى رقم لا مثيل له من قبل ، فبلغ عدد العاطلين ثلاثة ملايين نسمة . وكانت نسبة البطالة بين العمال الخاضعين للتأمين ١٨٫٥٪ فى السنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ ، أو ما يقرب من أربعة أضعاف ما كانت عليه تلك النسبة قبل عام ١٩١٤ ، وما يقرب من ضـعف نسبة البطالة فى أى من سنوات العقود الاربعة السابقة على عام ١٩١٤. وقدر عدد العاطلين فى أمريكا فى سنوات الكساد الكبير ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ بـ ١٣ مليون نسمة أو ما يزيد عن ذلك .

وبلغ عدد العاطلين ـ فى الدول الصناعية الكبرى جميعا ـ ما يقرب من ٢٥ أو حتى ٣٠ مليون نسمة . وبينما امتصت العمالة ما نسبته ١٫٥٪ سنويا من العمال العاطلين خلال السـنوات الخمسة عشر الممتـدة من ١٩٢٣ ـ ١٩٣٨ ، فان تلك الزيادة خلفت وراءها جيشا احتيـاطيا من العاطلين بلغ من الضخامة عند نهاية تلك الفترة ما كان عليه فى بدايتها . وذلك على الرغم من نشاط اعادة التسلح فى أواخر الثلاثينـات ، ورغم هبوط معدل الزيادة الطبيعية للسكان عما كان عليه فى القرن السابق على عام ١٩١٤ .

واذا قارنا الذروة التى بلغتها العمالة بعد الحرب العالمية الأولى بما كانت عليه الحال عام ١٩٣٩ ، نجد أن العمالة الاجمالية قد ازدادت (فى الصناعات الخاضعة للتأمين) خلال تلك الفترة بحوالى ٢٠٪ ، ولكن زاد عدد العمال الذين يبحثون عن عمل بنسبة ٢٨٪ . وكانت زيادة العمـالة محدودة فى الصناعة خلال تلك الفترة ، بينما انخفضت العمالة فى الصناعات الاستخراجية بما يقرب من الثلث .

وشهد العقد السابق على الحرب ، العديد من الدراسات التى تتعلق بتجميد الأسعار الناجم عن سياسات المحافظة على الأسعار والقيود التى فرضتها المؤسسات الرأسمالية ، وخاصة فى أمريكا . وجاء فى الكتابات الخاصة بأمريكا فى ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ـ حيث كان هبوط الأسعار أبطأ منه فى الكسادات السابقة ـ أن الوضع اتسم « بالعمل على حمـاية القيمة بقوة ، وما يتصـل بذلك من تردد فى تخفيض الأسـعار » ، وأعطت تلك الظروف للكساد « طابعه المعمر والأكثر ايلاما » على نحو يفرق عما حدث فى

الكسادات السـابقة(٣) . وقدم التقـرير الختامى وتوصـيات « اللجنـة الاقتصادية القومية المؤقتة » الدليل على أنه : « قد تناقص انتاج صناعاتنا نتيجة السياسة الاحتكارية ، أو المجموعات الصناعية المسيطرة ، من أجل المحافظة على الأسعار وتأمين الأرباح » . وأشارت احدى المذكرات التى قدمت الى نفس اللجنة بشأن اتجاه الأسعار الى أن « ثمة اتجاها نحـو تخفيض الانتاج على نطاق واسع ، فيما عدا الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٣ التى هبطت فيها الأسعار . وعلى حين ظلت الأسـعار على ما كانت عليـه ، انخفض الانتاج انخفاضا كبيرا »(٤) .

ولعل أكثر الأدلة لفتا للنظر ، المقارنة التى عقدها معهد ألمانى — وتضمنها العرض الاقتصادى لعصبة الأمم — بين هبوط أسعار المنتجات الخاضعة لتحكم الكارتلات أو المنظمات المشابهة ، والمنتجات التى تسوق فى ظـل درجة معينة من تنافس الأسعار . وتشير تلك المادة الالمانية الى انخفـاض الارقام القياسية لأسعار النوع الاخير من المنتجات فيما بين عامى ١٩٢٩— ١٩٣٣ ، الى معدل ٤٥ر٧ (١٩٢٦ = ١٠٠) ، على حين انخفض النـوع الأول من المنتجات الى ٨٣ر٥ . وبعبارة أخرى ، فان هبوط أسعار المنتجات التى يحكمها الكارتل لم يتجاوز ثلث مقدار الهبوط الذى حدث فى أسـعار السلع التى تخضع لظروف الاسواق الحرة(٥) .

ونجد تناقضا مماثلا فى التطورات المختلفة لأسعار السلع الانتاجية، والسلع الاستهلاكية ، خلال سنوات الأزمة . وكان انخفاض الأسـعار فى النوع الأول من هذه السلع ، أقل كثيرا منه فى النوع الثانى . وهى نتيجة أكثر بروزا لأنها كانت على النقيض تماما مما حدث فى السـنوات السـابقة على عام ١٩١٤ . وعلى سبيل المثال ، هبطت أسعار السـلع الانتـاجية فى الولايات المتحدة الأمريكية خـلال أزمة ١٩٠٧ — ١٩٠٨ الى ما يعادل ضعفى نسبة هبوط أسعار السلع الاستهلاكية ، وهبطت ألمانيـا بما يوازى ثلاثة أمثال نسبة هبوط السلع الاستهلاكية .

ويبعث هذا التناقض على الدهشـة للوهلة الأولى ، لأن صـافى الاستثمار هبط هبوطا شديدا بعد عام ١٩٢٩ أكثر من هبوطه فى الأزمات السابقة . ورغم أن هبوط الطلب الاجمالى على السلع الانتاجية (بما فى

---

(3) F.C. Mils, Prices in Recession and Recovery, 17.
(4) Final Report and Recommendations of T.N.E.C., 23; T.N.E.C. Monograph No. 1, 51.
(5) Economic Section of the League,World Economic Survey 1931-2, 127-9; World Economic Survey 1932-3, 62.

ذلك الصيانة والانشاءات الجديدة) قد لا يكون كبيرا كما يبدو للوهلة الأولى — وحتى لو كان كبيرا — فليس ثمة سببا يدعونا الى توقع أن يكون له تأثير كبير على اتجاه الأسعار . وليس هناك شك فى أن هذا التناقض يرجع الى زيادة نسبة المؤسسات الاحتكارية فى الصناعة الثقيلة ، بقدر ما يرجع الى « المقاومة الشديدة لصناعة المعدات الرأسمالية التى تحظى بدرجة عالية من التنظيم ، والتى دخل الكثير منها فى كارتلات ، وكانت عملية التنظيم تثقل كاهلها بالتزامات رأسمالية كبيرة »(٦) .

كذلك كان الهبوط فى أسعار الجملة للمنتجات الزراعية — فى الأسواق العالمية — يفوق الهبوط فى أسعار السلع المصنعة ، ففى الولايات المتحدة الامريكية — على سبيل المثال — هبطت أسعار المواد الخام بنسبة ٤٩٪ ، وفى المانيا بنسبة ٣٥٪ فيما بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ . بينما هبطت أسعار المنتجات الصناعية بنسبة ٣١٪ فى الأولى ، و٢٩٪ فى الثانية(٧) . ولكن — فيما يتعلق بالزراعة — هناك عوامل معينة أثرت على الانتاج والعرض تفسر تدهور الأسعار ، وكان هذا التفاوت الكبير بين مجموعات الأسعار المختلفة من الملامح البارزة لازمة ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، وهو ما أصبح يعرف باسم « مقص الأسعار » — وهو المصطلح الذى وضع لوصف تباين حركات أسعار المنتجات الصناعية والزراعية فى روسيا عام ١٩٢٣ — وترك ذلك التفاوت أثرا ضارا على شروط المبادلة الطبيعية وعلى حجم التجارة ، بما ترتب عليه من تحولات فى الدخل النسبى والقوة الشرائية ، كما ترك أثرا كبيرا فى الفوضى المالية التى حدثت فى تلك السنوات .

ولما كانت التغيرات فى الأرباح تحد شنتيجة للتغيرات فى الانتاج والتغيرات فى الأسعار ، فاننا نتوقع وجود تذبذب فى الارباح بين سنوات الرخاء وسنوات الكساد . أضف الى ذلك ، أنه لما كنا نشير الى الفرق بين اجمالى الايرادات واجمالى التكاليف عندما نتحدث عن صافى الربح — الذى قد لا يمثل فرقا كبيرا بين الاثنين من حيث الكم — فان هذا الفرق قد يختفى تماما عند حدوث أى هبوط نسبى صغير فى الأسعار (ومن ثم فى الايرادات) . وقد نتوقع — تبعا لذلك — اختفاء صافى الربح ، أ وحتى فتح الطريق أمام الخسائر ، فى أشد سنوات الكساد سوء .

وقد منيت الارباح الصناعية فى مطلع الثلاثينات — حقا — بهبوط شديد . ولكن الدرجة التى نمت بها المحافظة على الارباح — عامة — تثير

---

(6) World Economic Survey, 1931-2, 133.

(7) Ibid., 61.

الدهشة ، على النقيض مما يمكن توقعه فى مثل ظروف المنافسة المطلقة للاسعار . ولا تقدم لنا التقديرات القائمة على أساس توزيع الارباح على المساهمين كل اطراف هذه الظاهرة . كما أننا لا نستطيع استيعاب المركز الحقيقى للارباح استيعابا كاملا ، الا اذا علمنا الحقائق المتعلقة بزيادة الاحتياطيات وتقييم الأصول .

ولكن حقيقة أن أرباح الأسهم الممتازة والعادية ، احتفظت — فى انجلترا — بمتوسط يزيد على ٦٪ حتى فى أسوأ سنوات الأزمة ١٩٣١ — ١٩٣٣ (فى مقابل ٥ر١٠٪ عام ١٩٢٩)(٨) ، ولم تهبط فى أى سنة من السنوات الى أقل من ٦٪ (وفقا للارقام القياسية للربح التى أورها لورد ستامب) ، وهو أمر يثير العجب فى تلك السنوات العجاف .

ولا يمكن أن نصل الى ادلة على توزيع الدخل ، ولا تشير التقديرات الخاصة بنصيب العمال من الدخل القومى — منذ بداية القرن — الى وجود تغير ملحوظ فى تلك النسبة ، سواء خلال سنوات الأزمة ، أو على المدى البعيد . ولكن تلك التقديرات تعجز عن الكشف عن مثل هذا الاتجاه، ولا يرجع ذلك الى أن الاحتكار لم يكن قد ازداد أو أنه لم ينجح فى تحقيق أثره المتوقع ، ولكنه يرجع الى أن آثار الاحتكار المتمثلة فى تخفيض نصيب العمال من الدخل قد أحاطها الغموض ، بسبب التأثير العكسى للعوامل العرضية ، التى لعبت دورا فى نفس الوقت(٩) .

فاذا أخذنا نصيب الأجور من صافى انتاج الصناعة (باعتباره يتميز عن الدخل القومى ككل) ، فان الوضع يبدو مختلفا . وفى هذه الحالة ، نستطيع أن ندرك أن نصيب الأجور كان يتجه الى الانخفاض على المدى البعيد ، وهو « انخفاض بطىء ولكنه مستمر » . واتجه نصيب الأجور الى الهبوط فى الولايات المتحدة الامريكية على مر العشرينات وفى مطلع الثلاثينات حتى عام ١٩٣٣ ، ثم ارتفع مرة أخرى خلال سنوات السياسة الجديدة New Deal ، وهبط نصيب الأجور فى ألمانيا « هبوطا حادا » فيما بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٢ الى « مستوى لم يبلغه من قبل » . أضف الى ذلك أن تلك النسبة كانت أكثر انخفاضا فى ألمانيا والولايات المتحدة (حيث كان الاحتكار يتطور — بصفة عامة — تطورا رصينا) منها فى بريطانيا ، وكانت أكثر انخفاضا فى ألمانيا عنها فى البلاد الأخرى منذ عام ١٩٣٢(١٠) .

---

(8) World Economic Survey, 1934-5, 130.
(9) M. Kalecki, op. cit., 32-4.
(10) Dr. L. Rostas on «Productivity in Britain, Germany and U.S.A in Econ. Journal, April 1943, 53-4.

واشار السير وليم بفريدج الى أن التذبذب الشديد فى الانتاج فى بريطانيا بين الرخاء والكساد — الذى اتجه الى التناقص فى العقــــود السابقة على عام ١٩١٤ — زاد زيادة ملحوظة فيما بين الحربين ، وأصبح « أكثر حدة عما كان عليه منذ منتصف القرن التاسع عشر »(١١). وأوضحت الأرقام القياسية الخاصة بالنشاط الصناعى — التى أوردها — هبوطا يزيد فيما بين عامى ١٩٢٠ — ١٩٣٨ أكثر من مرتين عما كان عليه فيما بين عامى ١٨٨٧ — ١٩١٣ ، وما يقرب من ضعف ما كان عليه فيما بين عامى ١٨٦٠— ١٨٨٦ (قياسا على مستوى التدهور) ، بينما بلغ الهبوط فى صناعات البناء وحدها فى الفترة ١٩٢٠ — ١٩٣٨ ثلاثة أمثال ما كان عليه فى ربع القرن السابق على عام ١٩١٤ ، وأكثر من ضعف ما كان عليــه فيما بين عامى ١٨٦٠ — ١٨٨٦(١٢) . وكانت أزمـــة ١٩٢٩ — ١٩٣٢ على حــد تعبير الايكونومست « ورد من المصائب ، وقداس ارهاب ضد النحس المتزايد ».

وقيل أن الانتاج « خفض فى غالبية البلاد الصناعية الى مستويات لم يكن من السهل الهبوط اليها قبل عام ١٩٢٩ »(١٣) . وبلغ هبوط الانتـــاج فى الولايات المتحدة فى صيف ١٩٣٢ ما نسبته ٥٥٪ ، قياسا على الذروة التى بلغها عام ١٩٢٩. ووقفت الارقام القياسية لانتاج السلع المتعلقـــة بصناعة البناء فى عام١٩٣٣ عند حد يقل عن ثلث ما كانت عليه عام ١٩٢٩. وتراوح الهبوط فى البلاد الأخرى بين ٢٥٪ و٥٠٪ ؛ وبلغ فى المانيـــا وتشيكو سلوفاكيا وبولندا — عام ١٩٣٢ — حدا لم يبلغه فى بريطـــانيا والسويد .

وكان تدهور الانتاج فى الصناعة الثقيلة أوسع نطاقا ، فقد هبـــط انتاج الحديد الغفل فى البلاد الصناعية الستة الكبرى معا بنسبة ٦٤٪ فى مارس ١٩٣٢ ، قياسا على مستوى الانتاج عام ١٩٢٩(١٤) . وهبط اجمالى الدخل القومى فى عدد كبير من البلاد (من حيث القيمة) الى النصف . وفى نفس الوقت انخفضت قيمة التجارة الدولية الى اقل من ٤٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٢٩ ، كما انخفض حجمها بنسبة ٧٤٪ عما كان عليه فى تلك الســـنة .

وبغض النظر عن شـــدة الأزمة وصرامتها ، فانها كانت واســـعة

---

(11) William Beveridge, Full Employment in a Free Society, 294.
(12) Ibid., 293, 312-13.
(13) World Economic Survey, 1932-3, 12.
(14) World Economic Survey, 1931-2, 92.

الانتشار . وعلى حد تعبير أحد الاقتصـاديين الامريكان : « كانت ضراوة الكساد الثانى بعد الحرب وصعوبة التغلب عليه ، ترجع — فى جانب كبير منها — الى انتشـار الأزمة على نطاق عالمى . فلم تنج منها أى أمة من الأمم — فيما عدا روسيا السـوفييتية — وتأثرت المراكز الصـناعية والمستعمرات على السواء بآثار الانهيار الشامل »(١٥) .

ولم تكن عالميـة الأزمة ملحوظة — على هذا النحو — خلال أزمـة العشرينات التى كانت تعد بمثابة متاعب ضرورية أصابت أوربا التىأفزعتها الحرب . وبعد كساد قصير فى ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، بدأت أمريكا فترة رخـاء امتدت ثمانى سنوات ، أدت الى زيادة حجم الانتاج فى عام ١٩٢٩ بنسبة ٣٤٪ عن المستوى الذى بلغه عام ١٩٢٢ ، وبنسبة ٦٥٪ عن المسـتوى الذى بلغه عام ١٩١٣ . وكان معدل الانشاءات الجديدة كبيرا فيما بين عامى ١٩٢٥ — ١٩٢٩ ، فزاد الطلب على الآلات فى الولايات المتحدة بنسبة ٩٠٪ ، وعلى المعدات الانشائية بنسبة تقرب من ٥٠٪ . ومن الملاحظ أن معدل زيادة انتاج السلع الرأسمالية فى تلك الفترة (الذى ارتفع بنسبة ٧٠٪ فيما بين عامى ١٩٢٢ — ١٩٢٩) بلغ ضعف الزيادة فى السلع الانتاجيـة (بينما كانت نسبة الزيادة فى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة أكبر منهـا فى السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، ويرجع ذلك الى التوسع فى نظـام البيع بالتقسيط كشكل من أشكال المنافسة الاحتـكارية) . ولا ريب أن « المعدات اللازمة لانتاج السلع الاستهلاكية المعمرة قد ازدادت — بصورة استثنائية — بمعدل سريع » ، فدفعت الاقتصاديين الى التساؤل عما اذا كانت « نسبة كبيرة من الطاقات الانتاجية للبلاد قد خصصت لاقامة المعدات الرأسمالية »(١٦) .

ولكن بالاضافة الى ذلك الحجم الكبير للاستثمارات الداخلية ، شهدت مرحلة الرخاء هذه توسعا فى تصدير رأس المال الامريكى الى الخـارج ، و« ورغم أن انتقال البلاد من مركز المدين الى مركز الدائن لم يتم بصورة فجائية كما قد يظن البعض ، فان السرعة التى حصلت بها على الاستثمارات الخارجية لا تتوازن مع خبرة أى بلد دائن كبير فى العصور الحديثة »(١٧) . واتخذ الكثير منتلك الاستثمارات شكل الاستثمار المباشر منخلال المؤسسات الأمريكية أو تحت سيطرتها (من خلال شركات تابعة أنشئت خصيصا لذلك

---

(15) F.C. Mills, Prices in Recession and Recovery, 37.

(16) F.C. Mills, Economic Tendencies in the U.S., 280-1.

(17) U.S. Dept. of Commerce, The United States in World Economy, 91.

الغرض ، أو شركات يسيطر عليها الراسماليون الامريكان ، مثل الشركات التابعة لستاندرد أويل أو جنرال موتورز) ، واستثمرت ثلاثة مليارات من الدولارات — خلال ذلك العقد — في هذا الشكل من أشكال الاستثمار(١٨) .

وحدث توسع على نطاق ملحوظ — كذلك — في الدول غير الاوروبية خلال العشرينات . وبحلول عام ١٩٢٥ ، كانت احصاءات الانتاج العام في أمريكا الشمالية تشير الى وجود زيادة قدرها ٢٦٪ عن المستوى الذي بلغته عام ١٩١٣ ، وبلغت تلك الزيادة ٢٤٪ في البلاد الأخرى غير الأوربية (وكانت الزيادة لا تزيد عن ٢٪ في جميع بلدان أوربا الراسمالية)(١٩) . وكان قسط كبير من هذه الزيادة في انتاج المواد الأولية ، ولكنه تضمن معدلات كبيرة للزيادة في صناعات بعينها في بلاد أمريكا الجنوبية واليابان .

وعلى ذلك ، فان حقيقة وجود تناقض بارز بين أوضاع القارات المختلفة في العشرينات ، يجعل انتشار أزمة عام ١٩٢٩ على نطاق عالمي أكثر اثارة للعجب . ولا ريب أنه عندما وقعت الأزمة في الصناعة الامريكية عام ١٩٢٩ ، كان انهيار الانتاج الذي نجم عنها أشد ضراوة منه في العالم كله ، وأكبر مما كان عليه في بريطانيا والسويد وفرنسا . ويقدر سولومون فابريكانت متوسط الزيادة في الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ١٨٩٩ — ١٩٣٧ بمرتين وثلاثة أرباع المرة ، أي بمعدل سنوي نسبته ٣ر٥٪ ، وأنه على مر تلك العقود الاربعة حدثت تسع مناسبات عاني فيها الانتاج الصناعي من الانهيار الكامل ، كانت غالبيتها تستمر لمدة عام واحد فقط . وكان الانكماش الذي حدث فيما بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٢ على نقيض السنوات الثلاثين السبقة « أشد ضراوة وأطول عمرا » . وبحلول عام ١٩٣٢ هبط الانتاج الى المستوى الذي كان عليه عام ١٩١٣ ، وفي عام ١٩٣٧ — بعد الأزمة ببضع سنوات — لم يستطع الانتاج الصناعي أن يبلغ مدى أبعد من الذروة التي بلغها عام ١٩٢٩(٢٠) . وهبط في السنوات التالية عن المستوى الذي بلغه عام ١٩٣٧ ، فتشير الارقام القياسية للانتاج الصناعي التي نشرها المجلس الاتحادي للاحتياطات الى أن الانتاج الصناعي قد انخفض من ١١٣ في عام ١٩٣٧ (١٩٢٩ = ١١٠) الى ما لا يزيد عن ٨٨ عام ١٩٣٨ ، وهو هبوط يبلغ من الحجم ما بلغه الهبوط في الانتاج الذي عانته بلدان أوربا بعد عام ١٩٢٩ .

---

(18) Ibid., 100-1.

(19) World Economic Survey, 1931-2, 23.

(20) Solomon Fabricant, Output of Manufacturing Industries 1899-1937, 6-7, 44.

وكان الانتعـــاش الذى شهده العالم الراســـمالى ككل ــ بعد عام ١٩٣٢ ــ انتعاشا تجريبيا ، وليس انتعاشا فعليا . فمن الواضح أن النظام الرأسمالى فقد المرونة التى كانت له من قبل . وعند منتصف الثـــلاثينات يصف العرض الاقتصادى لعصبة الامم الانتعاش بأنه « سطحى أكثر منـــه أساسى » ، وأنه « يتقدم ببطء وبدون فعالية » . و(عند الحديث عن الوضع فى عام ١٩٣٥ ، بعد الانهيار الذى حدث عام ١٩٢٩ بست سنوات) يعترف العرض أن الرؤية الاقتصادية كانت « مشوشة ولا تبشر بالامل » ، وأنه قد يكون من « الخطأ التظاهر بأن الدليل على وجود زيادة فى النشـــاط الاقتصادى فى مناطق كثيرة ، يكفى للإشارة الى أن الكساد قد انتهى »(٢١) . وفى السنة السابقة على ١٩٣٥ ، يذكر العرض أنه : « فى الكســـادات السابقة اعتمدت المشروعات على الفرص المتجددة للربح ، تحت نفـــس الظروف التى كانت موجودة قبل وقوع الكساد ، وذلك بعد فترة طـــويلة ومريرة من اعادة البناء والاستقرار . وفى الوقت الحاضر ، تخرج المشروعات من عملية اعادة البناء لتجد فى مواجهتها ظروفا مختلفة تماما »(٢٢) .

وتوقف وجود هذا الوضع المختلف ــ بدرجـــة كبيرة ــ على زيادة اجراءات الانضباط ، واعادة تنظيم العملة التى كانت السبيل الذى اتخذته المشروعات الرأسمالية والحكومات التى تعبـــر عن المصالح الرأســـمالية كاستجابة لتحدى الأزمة . زد على ذلك أن الوضع كان مختلفا من ناحيـــة أخرى ذات مغزى كبير ــ حتى فى عامى ١٩٣٦ و١٩٣٧ ــ عنـــدما أصبحت دلالات الانتعاش أكثر شيوعا وأقل تجريبا . فمرحلة الانتعـــاش فيما بين عامى ١٩٣٣ ــ ١٩٣٧ كانت على نقيض الفترات المماثلة السابقة فى اتساع مداها الذى كان الانتاج فيه يعتمد على السياسة الحكومية(٢٣) ، كسياسة العملة أو سياسة الحماية الجمركية ، وكتخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى فى عام ١٩٣٢ مثلا ، وما تبعه من دفع عجلة الصادرات البريطانيـــة الى حين ، واعتمد الانتاج كذلك على السياسات الحكومية التى تستهدف تخفيض سعر الفائدة ومن ثم تنشيط حركة البناء ، واعتمد ــ أخيرا ــ على الانفاق العسكرى الذى بدأ بشكل كبير فى ألمانيا ، وبصورة أقل فى بريطانيا .

وبعبارة أخرى ، فان زيادة الطلب ــ سواء من جانب الاستثمار فى السلع الرأسمالية ، أو من جانب الاستهلاك ــ الذى أدى الى الاسراع

---

(21) World Economic Survey, 1934-5, 6-7, 275.

(22) Ibid., 1933-4, 14.

(23) Ibid., 10-12.

بتوقف انتعاش الثلاثينات ، لم يبلغ أبعادا ملحوظة سواء داخل النظام ذاته أو من خلال قدرته على المرونة ، حتى فى أمريكا ذاتها . ولكنه أعتمد على الدافع الذى جاء من خارج النظام ، ونبع من مصدر سياسى ، متخذا شكل الانفاق الحكومى ، والاجراءات الحكومية لدفع عجلة الاستثمار ، وحماية الأسواق ، والمحافظة على مشروعات معينة .

وكما أشارت الايكونومست فى مقال بعنوان « تحويل انجلترا الى كارتل » : « أصبحت الدولة تبدو بالنسبة للصناعة — منذ عام ١٩٣٢ — كالسفينة الحربية ، أو رجل الشرطة ، فهى توزع أفضالها على الصناعة ، ... واذا تحول موقف الصناعة من الدولة » الى موقف ثورى « يتحول رجل الشرطة الى (بابا نويل) »(٢٤) .

٢

غير أننا عندما نتناول تفاصيل تلك الفترة — فى انجلترا وغيرها من البلاد — يواجهنا عدد من الملامح الخاصة بها لا تتلاءم مع النموذج الذى حددناه فيما سبق ، تبدو على نقيض ذلك النموذج لاعتبارات معينة . أولها ، يتصل بالمدى الذى بلغته الأجور الحقيقية لاولئك الذين احتفظوا بأعمالهم خلال سنوات الأزمة — فى مطلع الثلاثينات — اذ بقيت أجورهم على ما كانت عليه أو حتى ارتفعت قليلا ، على الرغم من الأبعاد غير الطبيعية التى أخذها جيش احتياطى العمل فى كل البلاد . وكان هذا الملمح من ملامح الكساد أبرز فى انجلترا منه فى غيرها ، واحتفظ — من هذه الناحية — بوضع مواز لما كانت عليه الحال فى السبعينات من القرن التاسع عشر .

وهبطت الأجور فى بريطانيا — فى حقيقة الأمر — الى أقل من نسبة هبوطها بعد عام ١٨٧٣ ، وذلك فى الصناعة ككل . وكانت نسبة انخفاض الأجور فى البلاد الاخرى أكبر كثيرا منها فى انجلترا ، فقدر الهبوط فى تكلفة العمل بنسبة ٢٠٪ فيما بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ فى ألمانيا ، وبنسبة تراوحت بين ٣٠٪ و٤٠٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية(٢٥) .

ولا تستعصى تلك الظاهرة على التفسير . فهى تعبر — بوضوح — عن قوة تنظيم العمل التى لم يسبق لها مثيل ، رغم النكسة التى أصابت المنظمات العمالية بعد انهيار الاضراب العام البريطانى عام ١٩٢٦ ، ورغم انخفاض انخفاض عضوية النقابات منذ عام ١٩٢٠ ، فكان ذلك التنظيم قادرا

(24) Economist, March 18, 1939.

(25) World Economic Survey, 1933-4, 51-2.

على الاحتفاظ بالاجور فى الصناعات التى بلغت حدا كبيراً من التنظيم ، بينما ادى نشاط مجلس التجارة الى اضعاف الضغط الذى سببته رعونة المنافسة فى سوق العمل ، التى اثرت على الأجور فى الصناعات غير المنظمة (كما حدث ذلك بنجاح فى الكثير من البلاد) .

أو بعبـــارة أخرى ، تقـــــوم هـــذه الحقيقة دليلا على أن حركة الجيش الاحتياطى الصناعى الذى اعتمدت عليه الراسمالية — بصـــورة تقليدية — للمحافظة على تنظيم القوى العاملة ورخص قيمتها ، قد توقفت عن مزاولة وظيفتها الطويلة الأمد (فى بريطانيا على أية حال) ، أو عـــلى الأقل جانبا كبيراً من تلك الوظيفة . وفيما عـــدا ألمانيا — حيث أدخلـــت الفاشية نظام أمناء العمل وتجميد الأجور كبديل عن تصفية نقابات العمال — كانت الراسمالية تفتقر الى الممارسات التى تحل محل النقابات .

ولكننا نحتاج الى تفسير للزيادة الواقعية فى الأجور الحقيقية فى تلك الفترة (مهما كانت تلك الزيادة ضئيلة) ، غير ارجاعها الى قوة العمل المنظم ، وقدرته على تحقيق مكاسب دفاعية . وكانت تلك النتيجة ترجع — بالدرجة الأولى — الى رخص قيمة المواد الغذائية الواردة من الخارج — كما حدث تماما فى السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر — التى كانت نتيجة مباشرة لحركة « مقص » أسعار المواد الزراعية والصناعية فى السوق العالمية ، التى اشرنا اليها من قبل . وفى حقيقة الأمر ، كانت تلك هى الحال التى سادت خلال العشرينات كلها ، مقارنة بأوضاع الفتـــرة السابقة على عام ١٩١٤ ، فقد هبطت أســـعار الواردات البريطانية بالنسبة لمتوسط أسعار الصادرات البريطانية . ولكن النسبة بين الاثنين كانت تتجه — بشكل أكبر — لصالح الانجليز .

ولمـــا كانت بريطانيا قد احتفظت بسياستها التقليدية التى تستهدف حرية استيراد المواد الغذائية ، فقد انعكس هذا التباين الحاد بين شروط المبادلة فى الصناعة والزراعة على هبوط تكاليف المعيشة ، ومن ثم ارتفاع الأجور الحقيقية ، وهو ارتفاع لم يؤد الى ارتفاع تكلفة الأجور فى الانتاج الصناعى البريطانى لاعتماده على العلاقات الخارجية للبلاد . ومن أبرز الأمثلة على ذلك هبوط قيمة القمح المستورد على مدى عامين بما يقـــرب من ثلثى قيمته فى السوق العالمية . ولو لم يحدث ذلك لازدادت حال الطبقة العاملة البريطانية سوءاً عما كانت عليه فى تلك السنوات التى شـــهدت مسيرات الجوع وغياب الأمان .

وبدون تلك الظاهرة ، ما كان باستطاعتنا أن نشهد زيادة انقســـام العمال (على نحو موازٍ لما حدث فى الثمانينات من القرن التاسع عشر)

الذى وقع بين العمال الذين عضتهم الأزمة بأنيابها ، ورفاقهم المحظوظين الذين بلغت نسبتهم ٤٠٪ من الطبقة العاملة ، وكانوا محصنين ضد البطالة خلال سنوات الكساد . كما نشهد الظاهرة العجيبة التى تمثلت فى بقاء بريطانيا بعيدة عن التيارات الاجتماعية والسياسية التى اجتاحت مناطق واسعة من أوربا ، والظاهرة المتناقضة التى حيرت الكثير من المراقبين ، وتمثلت فى وجود أساليب الاحتجاج والثورة السائدة بين الجماهير المهددة فى وسائل عيشها — جنبا الى جنب — مع الأساليب المحافظة وليس مع الأساليب الراديكالية ، وتجلى ذلك فى مواقف كل من الجناح الصناعى والجناح السياسى فى الحركة العمالية الرسمية .

والملمح الثانى من الملامح الخاصة بتلك الفترة التى نلاحظها فى تلك السنوات ، يبدو — للوهلة الأولى — أقل قابلية للتفسير ، ويتجلى ذلك الملمح فى أن انتاجية العمل حققت نسبة زيادة غير عادية ، لا فى أمريكا وحدها ، بل وفى بريطانيا أيضا . ومن الجدير بالملاحظة أن تلك الزيادة فى الانتاجية استمرت خلال سنوات الأزمة (كما حدث فى السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر) .

ويمكننا أن نقدر الزيادة فى انتاجية العامل الواحد بالصناعة البريطانية فيما بين عامى ١٩٢٤ — ١٩٣٠ بنسبة ١٢٪ ، وخلال سنوات الكساد ١٩٣٠ — ١٩٣٤ زادت عن ذلك بنسبة تراوحت بين ١٠٪ — ١١٪(٢٦) . وعندما نصور نوع التغيرات التى تتصل بتلك الظاهرة ، قد نلاحظ أن « طاقة المحركات الكهربية التى تم ادخالها فى كل الصناعات ازدادت بنسبة ٣٧٫٢٪ ، فيما عدا أغراض الانارة » فيما بين عامى ١٩٢٢— ١٩٣٠(٢٧) . وتعد تلك الزيادة متواضعة اذا ما قورنت بما حدث فى الولايات المتحدة . فقد قدرت الزيادة فى انتاج العامل الواحد فى الصناعة الامريكية بنسبة ٤٣٪ على مدى السنوات العشر الواقعة بين عامى ١٩١٩ — ١٩٢٩(٢٨) ، وزادت عن ذلك بنسبة ٢٤٪ فيما بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٣(٢٩) .

ويمكن ملاحظة وجود نفس الظاهرة فى البلاد الراسمالية الأخرى فى تلك الفترة ، فقد ارتفع انتاج العامل فى السويد فيما بين ١٩٢٠ — ١٩٢٩ بنسبة تقرب من ٤٠٪ ، وبينما « كان عدد العمال المشتغلين قد ازداد

(26) Witt Bowden in Journal of Pol. Economy, June 1937, 347 seq
(27) Ibid., 368.
(28) F.C. Mills, Economic Tendencies in the U.S., 192, 290.
(29) World Economic Survey, 1933-4, 10.

فى المانيا بنسبة ٥٪ عام ١٩٢٩ عما كان عليه عام ١٩٢٥ ، أرتفعت الارقام القياسية للانتاج بنسبة ٢٧,٥٪ » ، وبذلك حققت « زيادة سنوية فى انتاج العامل بلغت نسبتها حوالى ٥٪ »(٣٠)

ومثل تلك الزيادة المدهشة فى الانتاجية تقدم — للوهلة الأولى — الدليل على وجود قدر كبير من التقدم التقنى ، وفى حالة بريطانيا ، تحقق بعض التقدم فى التنظيم الصناعى وفى المعدات (تحت شعار « الترشيد »)، وهو ما كانت تفتقده البلاد — كما رأينا — فى العقود السابقة مباشرة على الحرب العالمية الأولى . ولم تكن حركة الترشيد فى بريطانيا — فى العشرينات — أكثر من مجرد محاولة لتصويب اتجاه الانتاج . ولكن لما كانت تلك التحسينات غير قاصرة على بريطانيا وحدها ، فلا بد أن لها مغزى آخر يزيد عن كونها اتباعا متوانيا للتغيرات التى تنتمى الى العقود الاولى . ويشير ملز — عند حديثه عن أمريكا — الى أنه قبل عام ١٩٢٣: « كان العامل الرئيسى فى زيادة الانتاج ، يتمثل فى ازدياد حجم الطبقة العاملة » ، غير أنه منذ ذلك التاريخ « حلت المعدات التقنية الأكثر تقدما ، والمؤسسات المتطورة ، والمهارة المتزايدة للقوى العاملة ، محل عدد من الأدوات فى زيادة الانتاج »(٣١) .

وسواء قدم اتجاه الاستثمار نحو « تعميق » رأس المال تفسيرا للقوة المتزايدة لعمال المنظمين ، أو كان ذلك — على حد قول بول سويزى — علامة على تيقن الاحتكار من أن « توفير العمل اصبح هدفا للتقنية الراسمالية — أكثر من ذى قبل — أن معدل ادخال الطرق الجديدة سوف يستهدف الاقلال من فرص المساس بالقيمة الحالية لرأس المال »(٣٢) ، أو كان ذلك دليلا على وجود موسم حصاد جديد للانجازات العلمية ، على درجة كافية من القوة لفرض التقدم الصناعى على الرغم من القيود التى تمثلت فى ركود الأسواق والعصر الاحتكارى ، فان الثورة التقنية كانت ذات نتائج بارزة ، حتى ذهب البعض الى حد قارنتها بالأحداث التى وقعت عند نهاية القرن الثامن عشر .

وعلى اية حال ، لم يكن من بين نتائج تلك الظاهرة ما كان يمكن توقعه من قبل . فلما كانت تتحرك فى ظروف تختلف عن ظروف التوسع فى الحاجة السابقة ، فقد ساعدت على زيادة مشكلة البطالة ، ما دام

---

(30) Course and Phases of the Word Economic Depression, 66-7.

(31) F.C. Mills, op. cit., 291.

(32) P. Sweezy, op. cit., 276.

تأثيرها يستهدف انقاص مقدار العمل البشرى الذى يستخدم لتحقيق قــدر معين من الانتــاج ، دون تحقيق زيادة تعويضية فى اجمالى الانتــاج بدرجة كافية . ولا ريب أن حقيقة هبوط العمالة فى الصناعة الامريكية فيما بين عامى ١٩٢٣ ــ ١٩٢٩ بنسبة تراوحت بين ٧٪ ــ ٨٪ ، على حين زاد حجم الانتاج بنسبة ١٣٪(٣٣) ، دفعت الى ظهور كتابات حول « البطــالة التقنية » باعتبارها من خصائص العصر الحديث . ونظرا لأن ذلك التقدم لم يكون موزعا توزيعا عادلا بين مختلف الصناعات ومختلف البلاد ، وحتى بين فروع الصناعة فى البلد الواحد ، فقد كان له أثره الفعال فى اضــطراب معدلات الأسعار وشروط التجارة الذى كان من ملامح أزمة مطلع الثلاثينات، ما كان له أثره فى الصراع الحاد للمصالح الذى نتج عنه .

ولما كانت تلك المخترعات المخفضة للتكلفة قد ادخلت على بيئة صناعية كانت المنافسة فيها واهنة وعاجزة ، فان ظهورها كان يمثل بداية فترة من التناقص المزمن فى قدرة العمل وهبوط الربحية فى كل مكان . ولم يعــد ثمة وجود للحركة الطبيعية التى حل عن طريقها أسلوب التكلفة المنخفضة محل أسلوب التكلفة العالية على مر الزمن ، وبدلا من أن تتم تصــــفية الأخير ، عاد يفرض وجوده من حين لآخر ــ على مشروعات الصــناعة بتحديد الأسعار أو حصص الانتاج ، ليكبح الاسلوب الأول ويمنعه من ابراز طاقته الكامنة . ويتضح ذلك ــ بصفة خاصة ــ فى عدد من المنتجات الأولية من بينها المطاط والسكر والبن والقصدير .

ولكن لا تتوفر لدينا أمثلة لذلك فى حقل الانتاج الصناعى ، وفى مثل تلك الحالات ، كان لزيادة القدرة الانتاجية ــ فى صورة استخدام أساليب حديثة ورخيصة ــ أثر رئيسى فى وقوع الأزمة الصناعية ، التى لم يترتب عليها اعادة البناء على أساس جديد ، ولكنها أدت الى وقوع وباء مشروعات القيود ، ونشوب صراع بين منتجى التكلفة المنخفضة ومنتجى التكلفة العالية حول تحديد الحصص وأهداف الأسعار التى يرمى اليها التحديد .

غــير انه من الخطأ أن نستنتج أن مثل تلك التغيرات كانت تفتقر ــ حتى فى الثلاثينات ــ الى أن تكون مصحوبة بزيادة الانتاج ، أو أن الاستثمار اتخذ ــ فيما بين الحربين ــ شــكل « التعميق » لا « التوسيع » . ومن الصحيح أن نقول أن زيادة الانتاج الصناعى فى بريطانيا استمرت ــ بصورة أبطأ ــ خلال هذين العقدين مما كانت عليه من قبل ، بينما كان الانتــاج الصناعى فى الولايات المتحدة لا يزال عام ١٩٣٩ دون المســتوى الذى كان

---

(33) F.C. Mills, op. cit., 290.

عليه قبل ذلك بعشر سنوات . ومن الصحيح ايضا أن الانتاجية فى الصناعات الرئيسية البريطانية كانت مصحوبة بنقص فى اجمالى الانتاج على مــــر معظم سنوات الفترة ، على حين ازداد الانتاج والعمالة بمعدلات تثير العجب وكثيرا ما استخدم هذا للدلالة على انه كان لا يزال هناك توسع فى ظروف السوق ، وأن الانتعاش كان مجرد مسألة تكيف بنيانى مع مظاهر الحاجة المتغيرة . وصحيح ــ طبعا ــ أن كل عناصر التوسع كانت لا تزال تتوفر فى السوق ، وقد يكون من غير المعقول أن نقتنع بأن الحاجة الى كل من السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية لم تكن قادرة ــ بعد عام ١٩٢٩ ــ على تحقيق أى زيادة ملحوظة من جديد .

ولكن عندما نتمعن فى الأسباب التى أدت الى زيادة الانتاج فى بريطانيا فى العشرينات وفى النصف الأول من الثلاثينات (أى قبــل أن يبرز الدافع الخاص باعادة التسلح) ، فاننا نجد أن تلك الزيادة كانت نتاجا لأســباب خاصة ، لا تقدم دليلا على ممارسة تأثير يمكن مقارنته بما حدث فى القرن التاسع عشر ، سواء من حيث الاتساع أو الثبات (وذلك بالنســبة للقدرة الانتاجية المعاصرة) .

وكانت الصناعات الرئيسية المتقدمة ــ فى تلك الفترة ــ هى الصناعات الهندســية الكهربية ، والنقل البرى ، والسيارات ، والطائرات ، والحرير الصــناعى ، والصناعات الغذائية . وتضاعف عدد العمــال المشتغلين فى الصناعة الكهربية فيما بين عامى ١٩٢٤ ــ ١٩٣٧ ، كما تضاعف انتاج تلك الصناعة فيمـــا بين عامى ١٩٣١ ــ ١٩٣٧(٣٤) . كذلك تضاعف انتـــاج السيارات ــ الذى كان قد تأثر بشدة بأزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ ــ فيما بين عامى ١٩٢٩ ــ ١٩٣٧(٣٥) . وحدث خلال الثلاثينات توسع ملحوظ فى صــناعة البناء ، وخاصة البيوت التى يعرضها للبيع بناة من الأفراد . كما حدثت بعض الزيادة أيضا فى صناعة المعادن غير الحديدية لارتباطها بصناعة السيارات والطائرات والصناعات الكهربية .

وساهمت ثلاثة عوامل رئيسية فى تحقيق تلك الزيادة : أولها ، الأثر الذى نجم عن رخص أسعار المواد الغذائية ــ الذى تحدثنا عنه ــ الذى أدى الى زيادة فائض الدخل فى أيدى القطاع الميسور من الطبقة العاملة ، مثل العمال المشتغلين فى جنوب انجلترا ، الذى كان أكثر رخـــاء ، حيث كانت البطالة محدودة نسبيا ، وكذلك فى أيدى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى

---

(34) Britain in Recovery (a Report of the Econ. Section of the British Association), 256-259.

(35) Ibid., 62.

التى خلقت حاجة الى سلع معينة كالملابس واجهزة الراديو والأثاث والمنازل الجـــديدة .

وثانى تلك العوامل ، يتمثل فى أن نشاط الدولة فى ميادين معينة ترك أثرا لا مثيل له من قبل فى القرن التاسع عشر ، رغم اتخاذه أبعادا متواضعة فى العشرينات والثلاثينات . فأنفقت معظم الـ ٢٧ مليونا من الجنيهات التى تكلفتها الشبكة الكهربية خلال سنوات الكساد فى مطلع الثلاثينات ، وكان ذلك عاملا هاما فى سوق الصناعات الكهربية . وتأثرت صناعات السيارات والحديد والصلب بالسياسة الجمركية الجديدة ، وأدت سياسة « النقـــود الرخيصة » التى مارستها الخزانة البريطانية بعد عام ١٩٣٢ ، الى جانب ضمان القروض المقدمة الى جمعيات البناء ، الى تنشيط صناعة البناء خلال ذلك العقد .

وثالث تلك العوامل ، يتمثل فى الزيادة التى نتجت ـــ بصفة جزئية ـــ عن الاختراعات التقنية ، التى أعادت الى الأذهان ذكريات الزيادة التى حدثت فى العقود الســـابقة . وكان أبرز الاختراعات التى أصـــبحت ذات مغزى اقتصادى خاص فى القرن الحالى ، اختراع آلة الاحتراق الداخلى والآلات الكهربية . فقد أدى الاختراع الأول الى ظهور صناعات جديدة كصـــناعة السيارات والطائرات والنقل البرى ، كما كانت لها تطبيقات مهمة فى الزراعة لم تتوصل اليها القوى البخارية من قبل . أما الكهرباء ـــ التى كان تطورها فى بريطانيا متخلفا من قبل ـــ فقد أدت الآن الى خلق مجالات اســـتثمارية ارتبطت بها مثل : كهربة الريف ، والتدفئة بالكهرباء ، وكهربة العمليـــات الصناعية ، والقاطرات ، وصناعة أجهزة الراديو . وكان جانبا كبيرا من الاستثمار ـــ فى ذلك الوقت ـــ يتمثل فى تجمع رأس المال والمشروعات فى مجالات كان دخول الوافدين الجدد اليها لا يزال ـــ الى حـــد ما ـــ مباحا نسبيا ، مما أدى الى ايجاد فجوة فى اطار النظام الاحتـــكارى ، أو فرض التوسع فى مجالات لم تكن قد ارتادتها الكارتلات بعد . وفيما يتعلق بالزيادة فى أنشطة التوزيع ، التى دار حولها الكثير من الجدل ، فمن الواضح أنهـــا ترجع ـــ فى جانب كبير منها ـــ الى أعراض مضاعفة التكاليف غير الانتاجية التى كانت حادثا عرضيا فى عصر المنافسة الاحتكارية ، لم يتخذ فيها الصراع شكل تخفيض الأسعار ، ولكنه اتخذ شكل حملات البيع التى تؤثر على الطلب وتستهدف ضم ســـوق خاصة .

ولكن مع نهاية الثلاثينات ، كانت هناك علامات فى بريطانيا وفى أمريكا على أن تلك العوامل التوسعية كانت آخذة فى الاختفاء . فمع نهاية عام ١٩٣٧ كانت صناعة السيارات والصناعات الكهربية قد تجاوزت بالفعل ذروتها ، وبدأ انتاج السيارات والأثاث فى الهبوط الذى لم يؤد الى ايقافه الا ارتفاع

نسبة الانفاق العسكرى على مر عام ميونخ . كما كانت هناك علامات على بداية الهبوط فى صناعة البناء تجلت فى قلة مشاريع البناء عام ١٩٣٨ ، رغم أن انخفاض نشاط تلك الصناعة قد تأخر (كما حدث أيضا فى صناعة بنـــاء السفن) بفاصل زمنى كبير يقع بين توقيع العقود وتنفيذها(٣٦) .

ويبدو أن ثمة « بعض الأدلة ... على أن الاستهلاك بلغ ذروته فى ربيع أو صيف عام ١٩٣٧ »(٣٧) . وتحدثت الايكونومست فى صيف عام ١٩٣٩ ـــ بلهجة مريرة ـــ عن « الاتجاه الدائم للاقتصاد الأمريكى نحو الانكماش الذى لا يمكن مقاومته ـــ مؤقتا وبشـــكل متأرجح ـــ الا بالانفاق الحـــكومى » ، وتحدثت عن « تحول الانتعاش فى أمريكا الى نقطة مات عندها الملك (كما فى الشطرنج) » ، وكذلك أشارت الى « نكسة محققة » وقعت فى ربيع ذلك العام . ونعلم عن انتعاش الاقتصاد البريطانى الذى ســـاعد عليه تزايد الانفاق العسكرى ، أنه « يجب الحذر فى التنبؤ باستمراره »(٣٨) . وعلى حد قول السير وليم بفردج : « كان هناك تكرار لما حدث فيما بين عامى ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٢ ، أو حتى أكثر منه » . ولكن رغم أن وقوع الحرب قد عجل بقيام أزمة جديدة ، فان نشاط التسلح قد ساعد ـــ بلا ريب ـــ فى مجالات معينة على ارجاء المتاعب الى المستقبل فى صورة فائض الطاقة الانتاجية ، التى برهنت على أنها شق رحى ثقيلة تطوق عنق الصناعة اذا ما عاد الاعتماد ـــ مرة أخرى ـــ على الطلب الخاص كسبيل لتقرير النشاط الانتاجى والعمالة .

وثمة رأى ـــ على سبيل المثال ـــ ورد قبيل الحرب ، يذهب الى أن « الزيادة الكبيرة الحالية فى طاقة انتاج الصلب قد تبرهن على أنها مربكة ماليا بمجرد الانتهاء من برنامج اعادة التسلح والبدء فى هبوط الانتـــاج عن الذروة التى بلغها عام ١٩٣٧ .... وتعد استعادة حجم الصادرات هامة ، اذا ظل الانتاج مماثلا للطاقة الانتاجية »(٣٩) .

وثالث ملامح الأوضاع الاقتصادية فيما بين الحربين ـــ التى تتناقض مع النموذج الذى حددناه فيما سبق تناقضا واضحا ـــ هو أنه الى جانب الاتجاه نحو تركز الانتاج والتحكم والتوسع فى أنواع المؤسسات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية ، كان هناك اصرار ملحوظ من جانب الشركات الصغرى على البقـــاء . ولا يجب أن نعجب ـــ بالضرورة ـــ لبقاء تلك الأشـــكال

---

(36) Britain Recovery, 64.
(37) Ibid., 65.
(38) The Economist on «A Distorted Boom», June 3, 1939.
(39) Britain in Recovery, 372.

الاقتصادية التى تنتمى الى مرحلة مبكرة داخل اطار العالم الحديث . فقد كانت تلك المؤسسات ملمحا بارزا فى كل مرحلة من مراحل التاريخ الاقتصادى . وبدون ادراك المدى الذى يكون عنده كل نظام اقتصادى « نظاما مختلطا » بدرجة ما ، يصبح من الصعب استيعاب الحركة الاقتصادية والتطور الذى يتأثر الى درجة كبيرة بتداخل تلك العوامل المتصارعة ، استيعابا تاما . وكما رأينا ، تواجدت أسواق المدن وعوامل الاقتصاد النقدى وحتى العمل المأجور ، مع الاقتصاد الطبيعى الاقطاعى جنبا الى جنب . واستمر وجود الحرفى والنقابة الحرفية المحلية ، فى الفترة التى غلب عليها طابع الصناعة اليدوية الرأسمالية ونظام الانتاج المنزلى . بينما استمرت عناصر نظام الانتاج المنزلى والورش الحرفية الصغيرة حتى أواخر القرن التاسع عشر ، أو حتى الى اليوم .

ومما يثير دهشتنا حول بقاء المؤسسات الصغيرة اليوم — بصفة خاصة — واصرارها على البقاء ، لمواجهة حقيقة أن جوهر الاحتكار يتمثل فى طبيعته الشمولية ، هو أن تلك المؤسسات الصغيرة نجحت فى تحقيق أهدافها الى درجة مكنتها من السيطرة على حقل نشاطها كله . وقد ترجع دهشتنا الى اعتبارين : أولهما ، أن ما يهمنا هنا ليس عدد تلك الوحدات ولكن وزنها الاقتصادى ، لأن تركز الانتاج (بمعنى التحكم فى الانتاج) سوف يتجه دائما الى أن يصبح أكبر مما يبينه مجرد استعراض لعدد من الوحدات الاقتصادية ، وأنه يتحكم فى المجالات الصناعية الهامة وخطوط الانتاج ذات الأهمية الرئيسية . وثانيهما ، أن ثمة طرقا مختلفة قد تلجأ اليها المؤسسة الكبرى — حتى اذا لم تكن تتحكم فى قطاع كبير من الانتاج الصناعى — لممارسة القيادة الصناعية او السيطرة على العديد من المشروعات الصغرى المستقلة — التى تظل تنافسها ظاهريا — عن طريق اتفاقية صناعية أو بواسطة نفوذ المؤسسة الكبرى فى بعض الصناعات المساعدة أو الكارتل ، أو بواسطة الصلات التى يقيمها المشروع الكبير مع البنوك ، أو عن طريق التهديد بازاحة المشروع الصغير عن الطريق اذا أظهر التحدى لجاره الكبير ، وقد تكفى تلك الطرق لجعل المشروعات الصغيرة تقبل بالقيادة الواقعية للمشروع الكبير . غير أن عامل الدهشة يظل باقيا حتى لو فعلت تلك السبل فعلها .

والحقائق الخاصة بالتركز الصناعى فى العالم الحديث ثابتة لا تحتاج منا الى توكيد . ففى بريطانيا — كما هو معروف — كان هذا الاتجاه ملحوظا بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى ، وان كانت ممارساته اقل قوة مما حدث فى المانيا وأمريكا . وكما لاحظ التقرير الختامى للجنة الصناعة والتجارة فى العشرينات : « تشير المعلومات المتاحة الى وجود اتجاه قوى فى هذا البلد والبلاد الصناعية الأخرى نحو زيادة حجم المشروعات المشتغلة بالانتاج ، وهو اتجاه لا تشير الدلائل الى أنه قد بلغ حدا معينا » .

ويبين البحث المعروف الذى أعده السير سيدنى تشابمان والأستاذ آشتون — فى عام ١٩١٤ — أنه فى صناعة المنسوجات القطنية « تضاعف حجم شركة الغزل (النموذجية) فيما بين عامى ١٨٨٤ — ١٩١١ »(٤٠) . وفى عام ١٨٨٤ كان القليل من شركات الغزل يملك ما يزيد على ٨٠ الف مغزل ، بينما كان أكثر من ثلث تلك الشركات فى عام ١٩١١ قد بلغ ذلك الحجم ، على حين هبط عدد شركات الغزل الصغيرة — التى كانت تملك ٣٠ ألف مغزل فأقل فيما بين عامى ١٨٨٤ — ١٩١١ — من النصف الى ما دون الثلث .

وفى صناعة الحديد الغفل « كان متوسط الطاقة الانتاجية فى المصنع ، اذا أخذنا فى حسابنا حجم افران الصهر والعدد الذى تملكه منها كل شركة » ، قد بلغ أكثر من الضعف فيمـا بين عامى ١٨٨٢ — ١٩١٣ ، وما يقرب من الثلاثة أضعاف فيما بين عامى ١٨٨٢ — ١٩٢٤(٤١) . وفى عام ١٩٢٦ كانت هناك ١٢ مجموعة كبيرة من منتجى الحديد تقوم بانتاج ما يقرب من نصف الانتاج الاجمالى للحديد الغفل وما يقرب من ثلثى انتاج الصلب ، وفى عام ١٩٣٩ كانت ثلاث من الشركات الكبرى تنتج ٣٩٪ من اجمالى انتاج الحديد والصلب(٤٢) . واذا اخذنا الصناعة البريطانية ككل نجد أن نحو نصف الانتاج وما يقرب من نصف العمالة كان يتركز — عام ١٩٣٥ — فى الوحدات الانتاجية الكبرى التى تستخدم كل منها أكثر من ألف عامل(٤٣) .

وفى المانيا ، هبطت نسبة شركات الفحم التى كانت تنتج أقل من ٥٠٠ ألف طن سنويا من ٧ر٧٢٪ عام ١٩٠٠ الى ٧ر٢٣٪ عام ١٩٢٨ ، بينما زادت نسبة شركات الفحم التى تنتج ما يتراوح بين النصف مليون والمليون طن سنويا من ٢ر٢٧٪ الى ٢ر٦٠٪(٤٤) . وارتفع انتاج أفران صهر الحديد فى المانيا فيما بين عامى ١٩١٣ — ١٩٢٧ بنسبة ٧٠٪ للفرن الواحد (٤٥) ، وكان ما يقرب من ثلاثة أرباع انتاج الحديد والصلب فى عام ١٩٢٧ يتركز فى أيدى خمسة من كبار المنتجين(٤٦) .

---

(40) Journal of Royal Statistical Society, April 1914.

(41) Committee on Industry & Trade, Factors in Industrial and Commercial Efficiency, 4.

(42) Com on Ind. & Tr., Survey of Metal Industries; H. Leak & A. Mlizels, paper to Roy. Statis. Soc., Feb. 20, 1945.

(43) Ibid.

(44) H. Levy, Industrial Germany, 26.

(45) Ibid., 57.

(46) Comm. on Ind. & Tr., Survey of Metal Industries, 33.

وفى فروع معينة من الصناعات الكيماوية ، كانت هناك نسبة كبيرة من التركز ــ بصورة غير عادية ــ تصل الى درجة الاحتكار الكامل فى بعض البلاد . « ووفقا لما جاء فى تقرير لبنك درسدنر ، كانت شركة فاربن تنتج نحو ١٠٠٪ من الانتاج القومى لصباغة الخيوط الصناعية فى المانيا عام ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ ، وكانت شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية المحدودة تتحكم فى ٤٠٪ من الانتاج البريطانى ، وكانت مؤسسة كوهلمان تنتج نحو ٨٠٪ من الانتاج القومى فى فرنسا . وكان الترست الألمانى مسئول عن ٨٥٪ من الانتاج القومى للخيوط الآزوتية ، بينما كانت شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية مسئولة عن حوالى ١٠٠٪ من الانتاج البريطانى ، ومؤسسة كوهلمان عن حوالى ٣٠٪ من الانتاج الفرنسى ، وشركة مونتكاتينى عن ٦٠٪ من الانتاج الايطالى ، وكانت شركة ديبون دى نيمور فى الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم فى نسبة هائلة من الانتاج القومى ما فى ذلك شك »(٤٧) .

وكان ثمة اتجاها نحو التركز فى الولايات المتحدة يفوق ذلك الذى كان موجودا فى انجلترا قبل عام ١٩١٤ وبعده . وتشير الأرقام القياسية للانتاج بالمؤسسة الواحدة فيما بين عامى ١٨٩٩ ــ ١٩١٤ وفقا لما جاء بدراسة ملز للانتاج فى نحو ٦٠ صناعة الى « وجود اتجاه واضح نحو الانتاج الكبير ، مع هبوط عدد المؤسسات ، فيما عدا الفترة الواقعة بين عامى ١٩٠٤ ــ ١٩٠٩ » . كما أن فترة الرخاء التى شهدتها البلاد فيما بين عامى ١٩٢٣ ــ ١٩٢٩ » انخفض فيها عدد المؤسسات بنسبة ٢ر٦٪ مع ارتفاع الانتاج بنسبة ٥ر٢٠٪ فى المؤسسة الواحدة » . وعلى حين كان عدد المؤسسات فى الصناعات التى خضعت لتلك الدراسة « مرتفعا قليلا » خلال السنوات الثلاثين الواقعة بين عامى ١٨٩٩ ــ ١٩٢٩ ، زاد الانتاج بنسبة ١٩٨٪ للمؤسسة الواحدة ، بينما هبط عدد المؤسسات فى العقد الأخير من تلك الفترة بما يقرب من الخمس ، وارتفع الانتاج بالنسبة للمؤسسة الواحدة بما يزيد على الثلثين . ويستنتج المؤلف ان « تلاحم وتركز الانتاج فى المؤسسات التى تنتج كميات كبيرة من السلع استمر بايقاع أسرع خلال العقد الأخير (أى فى العشرينات) منه فى أى فترة مماثلة »(٤٨) .

وحسبما ورد فى التقرير النهائى للسكرتير التنفيذى للجنة المؤقتة للاقتصاد القومى ، فان هذا « الاتجاه نحو زيادة حجم المؤسسات الصناعية فى العقود الثلاثة الماضية » كان يشير الى « وجود زيادة غير عادية » فى

---

(47) Levy, op. cit., 66.

(48) F.C. Mills, op. cit., 45, 300-1.

الثلاثينات(٤٩) ، وخلال الفترة فيما بين عامى ١٩١٤ — ١٩٣٧ ارتفع متوسط عدد العمال فى المؤسسة الواحدة بنسبة تراوحت بين ٣٥٪ — ٣٨٪ ، وارتفع الحجم الحقيقى للانتاج فى المؤسسة الواحدة بين ٨٠٪ — ٨٥٪(٥٠) .

والدليل الأكثر اثارة للانتباه ، على درجة تلاحم السيطرة المالية فى الأعمال التجارية الأمريكية ، يتمثل فى الاستنتاج الذى ورد بالدراسة المضنية التى قام بها برل ومينزحول الثروة الأمريكية المتضامنة والتى يكثر الرجوع اليها . وتشير تلك الدراسة الى أن ما لا يزيد عن ٢٠٠ شركة كانت تتحكم فيما يقرب من نصف الثروة المتضامنة غير المصرفية فى أواخر العشرينات ، وأن تلك المؤسسات الضخمة قد نمت بصورة جعلت حجمها يزيد مرتين أو ثلاث مرات عن حجم المؤسسات غير المالية الأخرى ، وأنه اذا كان معدل نمو المؤسسات الكبرى قد ظل ثابتا فيما بين عامى ١٩٠٩ — ١٩٢٩ ، فان الأمر يحتاج الى أربعين عاما (وثلاثين عاما بمعدل النمو فى الفترة ١٩٢٤ — ١٩٢٩) حتى تبتلع هذه المؤسسات الكبرى جميع النشاط الانتاجى وبصفة خاصة النشاط الصناعى(٥١) .

وقامت اللجنة المؤقتة للاقتصاد القومى (وهى تنتمى الى وكالة الأوراق المالية والصرف) بدراسة من نفس النوع ، كشفت عن أن نصف أرباح أسهم المائتى شركة كانت تذهب الى ما لا يقل عن ١٪ من المساهمين(٥٢) . وفى قطاع الصناعة ، قدمت خمسون شركة حوالى ٢٨٪ من القيمة الاجمالية للانتاج (و ٢٠٪ من صافى قيمة الانتاج) ، وكان يعمل بها سدس عمال الصناعة . بينما تحكمت المائتا شركة الكبرى فى ٤١٪ من القيمة الاجمالية للانتاج (و ٣٢٪ من صافى القيمة) ، واستخدمت ٢٦٪ من العمال المشتغلين بذلك القطاع(٥٣) . ويذكر برل ومينز عند تلخيصهما لما توصلا اليه من نتائج :
« ان قيام المؤسسات الحديثة أدى الى تركز القوة الاقتصادية التى تستطيع أن تقف مع الدولة العصرية على قدم المساواة ... (والتى) ترى من الممكن أن تحل محل الدولة فى المستقبل كشكل من أشكال المؤسسة الاجتماعية المسيطرة » .

---

(49) T.N.E.C., Final Report of Exec. Secretary, 32.
(50) T.N.E.C., Monograph No. 27, 4.
(51) Berle & Means, The Modern Corporation and Private Property.
(52) T.N.E.C., Investigation of Concentration of Economic Power, Monograph No. 29, 13.
(53) Final Report of Executive Secretary of T:N:E.C., 45-6.

ولكن بقى فى انجلترا — فى نفس الوقت — نحو الف شركة مستقلة فى صناعة تعدين الفحم (رغم أن أربعة أخماس الانتاج جاءت من حوالى ٣٠٠ شركة ، كانت كل منها تستخدم أكثر من ألف عامل) . وظلت صناعة القطن (وخاصة النسيج) وصناعة الصوف فى يد الشركات الصغيرة . ففى مجال صناعة القطن ، كان عدد شركات الغزل فى العشرينات يتراوح ما بين ٨٠٠ — ٩٠٠ شركة (لم يتحد من بينهم أكثر من ٢٣٠ شركة بما فى ذلك شركات النسيج) ، كما كان عدد شركات النسيج يزيد على ٩٠٠ شركة . وكان متوسط عدد العمال فى المؤسسة الواحدة — حتى فى الولايات المتحدة — فى صناعة الصوف لا يتجاوز ٢٠٦ عاملا ، رغم أن ذلك كان يمثل ضعف متوسط العمالة منذ عام ١٨٩٩ ، وصحب ذلك تناقص فى عدد المؤسسات . وفى صناعة الأحذية البريطانية كانت هناك ٨٠٠ شركة فردية تستخدم كل منها ما لا يزيد ١٥٠ عاملا فى المتوسط .

وكانت الوحدات الانتاجية الصغيرة سائدة فى الكثير من فروع الصناعات الهندسية وصناعة الأثاث ، ورغم الزيادة الحالية فى عدد الشركات المساهمة فى قطاع البناء ، ظلت تلك الصناعة قاصرة على المؤسسة التى يملكها رجل واحد أو عدد من الشركاء فى صورة المقاولات أو المضاربة بالمبانى(٥٥) .

ونجد فى الصناعة البريطانية ككل حقيقة تثير العجب ، تتمثل فى أن متوسط عدد العمال المستخدمين فى المصنع الواحد من المصانع التى شملها احصاء الانتاج لعام ١٩٣٥ كان حوالى ١٢٥ عاملا فقط (وفى الأنشطة غير الصناعية حوالى ١٧٢ عاملا) ، وأنه كان هناك ٣٠ الف شركة تستخدم الواحدة منها — فى منتصف الثلاثينات — ما يتراوح بين ١٠ — ١٠٠ عاملا ، وكانت تضم نحو خمس عمال الصناعة ، وأنه — بالاضافة الى ذلك — كان هناك ١٣٠ الف مؤسسة أخرى فى قطاع الصناعة (و ٧١ الفا فى الأنشطة غير الصناعية) تستخدم كل منها ما لا يزيد عن عشرة عمال ، وكان حجم العمالة فى هــذا النوع من المشروعات يبلغ نحو نصف المليون عامل(٥٦) .

ويوجد — فى هذا الصدد — تناقض بين بريطانيا من ناحية ، والمانيا والولايات المتحـدة من ناحية أخرى ، على الأقل فيما يتعلق بالصناعات الرئيسية ، فبالمقارنة بالألفى منجم التى كان يملكها ما لا يزيد عن الف مشروع

---

(54) Comm. on Industry and Trade, Survey of Textile Industries, 24-5, 257.

(55) H. Leak and A. Maizels, op. cit.

(56) Fifth Census of Producton, 1935, Final Summary Tables,

مستقل فى صناعة الفحم البريطانية — عند نهاية العشرينات — بلغ عدد مناجم الفحم فى ألمانيا ١٧٥ منجما كانت تملكها نحو ٧٠ شركة . وكان المتوسط السنوى للطاقة الانتاجية لأفران صهر الحديد البريطانية عام ١٩٢٩ لا يتجاوز ٤٨ الف طن ، مقابل ٩٧ الف طن فى المانيا ، و ١٣٨ الف طن فى الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن الشركات الصغرى التى كانت تستخدم أقل من عشرين عاملا شكلت — حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية — ما يزيد على تسعة أعشار الشركات فى جميع الأنشطة الانتاجية ، وكانت تستخدم نحو ربع العمالة(٥٧) .

وعلى ذلك ، يبدو أن ما كان سائدا فى قطاعات كبيرة من الصناعة هو تطور أشكال التحكم الاحتكارى أوشبه الاحتكارى فى الانتاج والأسعار ، الذى يسمح ببقاء الشركات الصغرى مع خضوعها للسيطرة والضوابط بمختلف الطرق . وكان من المهام الرئيسية للاتحادات التجارية والكارتلات ، تنظيم وحدات الانتاج الصغيرة والتنسيق بين سياستها التسويقية . وحدث ذلك — فى بعض الأحوال — فى الصناعات التى لم تكن الظروف التقنية تعمل فيها لصالح الوحدات ذات الحجم الكبير ، اما بسبب التخلف التقنى (كما كانت الحال فى بعض الصناعات البريطانية) أو بسبب بعض المسائل المتعلقة بتطبيق التقنية فى انتاج السلع التى تتولى تلك الصناعات انتاجها . وفى حالات اخرى ، كان ذلك نوعا من أنواع الاتفاق المؤقت بين المؤسسة الكبرى ومنافسيها الصغار ، احتفظت بمقتضاه المؤسسة الكبرى بسيطرتها على السياسة التسويقية للصناعة كلها .

وطالما كانت الحال كذلك ، فاننا قد نصبح فى وضع نجد عنده تلك الارتباطات تحتوى فى ذاتها على عيوب النقيضين : فبينما دعمت مصالحهما ، شجعت — فى نفس الوقت — المشروعات الصغرى على البقاء . وطالما كان طابع التنظيم الصناعى والتقنى يستطيع الاستمرار فى البقاء ، لأن بناء الصناعة القائم تجمد نتيجة فتور المنافسة والقيود التى فرضت على الصناعة من خلال نظام حصص الانتاج ، يتأخر تقدم الصناعة وتزداد الفوارق بين الوحدة الانتاجية ذات التكلفة العالية والوحدة الانتاجية ذات التكلفة المنخفضة، وتتم التضحية بميزة تركز الانتاج فى الوحدات الأكثر كفاية .

غير أن الشركات الصغرى استمرت فى النمو بسرعة (وتضاعفت اعدادها) ، لتلبية حاجات الشركات الأكبر الى مركبات معينة أو خطوط

---

(57) T.N.E.C., Final Report of Exec. Secretary on Concentraton of Economic Power, 298.

خاصة أو مساعدة مراحل معينة للانتاج فى الفترات التى يبلغ فيها الطلب ذروته . فلعبت تلك الشركات الصغرى دور مقاولى الباطن بالنسبة للشركات الكبرى فى ظل نظام الانتاج الحديث ، ومارست نشاطها بين الرأسماليين الكبار والصغار — كما بينت ذلك تجربة الحرب — حيث كانت ملامح هــذا النوع من العلاقات تنتشر فى الانتاج الحربى .

وحيثما وجدت تلك الأشكال المتنوعة من العلاقات الصناعية ، يزداد — بوضوح — عدم التيقن من التطور ، ومن الظروف ، وتفاوت المصـــالح بين مختلف مراتب الأعمال الرأسمالية ذاتها فى العصر الحاضر . ولكن مع وجود ذلك التباين ، تبقى — حتى اليوم — عناصر هامة للمنافسة على نسق نموذج القرن التاسع عشر — حتى لو كانت تلك المنافسة « ناقصة » وبعيدة تماما عن النموذج المتواتر فى الكتب — على أطراف الصناعة الضـــخمة وفى جيوبها ، وأيضا فى بعض الأجهزة « الذاتية » للبلد الإقتصادي بصورة لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال .

٣

ركز بعض الباحثين على نشوء الطبقة الوسطى الجديدة باعتباره ملمحا من الملامح المحدثة للرأســمالية فى مرحلتها الأخيرة ، وتحــدث ديربن عن « برجزة » البروليتاريا ، التى سكنت البيوت المتسعة ذات الحــدائق ، واشترت أجهزة الراديو والأثاث بالتقسيط ، باعتباره تطورا حدث فى القرن العشرين لم يتنبأ به ماركس ومدرسته(٥٨) . ويعنى هذا التركيز — افتراضا — أن الرأسمالية فى مرحلتها الأخيرة تجد الصراع الطبقى وقد خفت حدته ، فتنعم — نتيجة لذلك — باستقرار أكبر مما كان لها من قبل(٥٩) .

من المؤكد أن متطلبات الصناعة الحديثة تسببت فى زيادة حجم موظفى المكاتب والفنيين بشكل مطلق ونسبى معا ، واكتسبت تلك الفئات أهمية فى عملية الانتاج لم يسبق لها مثيل فى أيام التقنية الأكثر بدائية . والى جانب ذلك تدهور شأن النظام القديم من الحرفيين المهرة لصالح العمال انصاف المهرة الذين يراقبون عمل الآلات ، مما أدى الى ظهور نوع جديد من الفنيين الأعلى مرتبة الذين يتقاضون رواتب شهرية . وقد قدر عدد ذوى الرواتب فى بريطانيا بما يزيد عن أربعة ملايين نسمة — أى ما يبلغ حوالى خمس العمالة فى مطلع الثلاثينات — وكانوا يحصلون على حوالى ربع الدخل القومى ، وزاد عددهم

---

(58) Durbn, Politics of Democratic Socialsm, 107 seq.

(59) Ibd., 112.

بحوالى الثلث عما كان عليه عام ١٩١١ (عندما كانوا يمثلون نحو سدس العمالة تقريبا) ، وجاءت معظم الزيادة فى عددهم فيما بين عامى ١٩٢١ — ١٩٢٨(٦٠) . كما أنه من الثابت أيضا — على نحو ما رأينا — أن العمال الذين كانوا أسعد حظا لاحتفاظهم بوظائفهم خلال سنوات الأزمة استطاعوا تحسين أوضاعهم ، حتى عندما كان أولئك الذين يعملون فى المناطق التى عانت الكساد وفى الصناعات التى أضيرت من جراءه يعانون أسوأ الأحوال .

ولكن لا يجب أن يترتب على تلك الحقائق كل ذلك الاهتمام الذى ناله هؤلاء من جانب بعض الباحثين . فتلك الفئة الجديدة من الفنيين وموظفى المكاتب لا تعد — بأى حال من الأحوال — من شرائح الطبقة الوسطى ، كما كانت الحال بالنسبة لمعلمى الحرف القدامى فى الحقبة التى شهدت الصناعة اليدوية الراسمالية ، بالمفهوم الذى يتحدث به ماركس عن الطبقة الوسطى التى كانت — عندئذ — فى طريقها الى الاختفاء . فقد كان أولئك المعلمون الحرفيون يتمتعون ببعض الاستقلال الاقتصادى — ولو بنسبة ضئيلة — بحكم كونهم ملاكا صغارا ومنظمين ، فكانوا يمثلون وحدات اقتصادية فردية تتصل بالسوق اتصالا مباشرا ، واستخدموا عمل الآخرين ، وارتبط نشاطهم الانتاجى بوسائل الانتاج التى كانوا يمتلكونها ويتحكمون فيها بأنفسهم . ومن ثم احتلوا مكانا خاصا فى المجتمع باعتبارهم يمثلون أسلوب الانتاج الصغير .

ولا تتجاوز تلك الفئة التى تضم « العمال الذين يشتغلون لحسابهم » (على حد تعبير التصنيف الاحصائى) فى بريطانيا اليوم ٦٪ من العمالة . المستقلين معا بنسبة ١٤٪ فى العشرينات ، وفى نفس الفترة التى ازداد فيها عدد العمال ذوى الرواتب بسرعة كبيرة . ويستنتج كلارك من ذلك ، ومن حقيقة أن « القسم الأكبر من الزيادة فى عدد ذوى الرواتب يتمثل فى الشريحة العليا » التى كان يحصل كل فرد فيها على ما يزيد على ٢٥٠ جنيها سنويا ، أن تلك الزيادة تمثل — الى حد كبير — الزيادة فى استبدال الموظفين ذوى الرواتب بأصحاب الأعمال المستقلين (وقد يكون ذلك نتيجة نمو الشركات المساهمة والمؤسسات الكبرى ، مع حدوث انخفاض مقابل فى عدد الأعمال التجارية الصغرى)(٦١) .

فاذا تذكرنا أن ثلاثة أرباع ذوى الرواتب كانوا يمثلون — قبل الحرب — أولئك الذين يحصلون على أقل من ٢٥٠ جنيها فى السنة ، ومن ثم كانوا من

---

(60) Colin Clark, National Income and Outlay, 38, 100-1; Durbn, op. ct., 370-1.

(61) Colin Clark, op. ct., 38-40, 100-1,

حيث الدخل على مستوى ذوى الأجور المجزية من العمال اليدويين ، وأن تلك الفئة عانت من البطالة — فيما بين الحربين — بدرجة أقل كثيرا مما عانى العمال اليدويون المهرة ، وأنهم أصبحوا ينتظمون فى نقابات عمالية شأنهم شأن العمال اليدويين ، وأن ما يقرب من ٩٠٪ من العمالة كانت تتكون من أولئك الذين يعملون على أساس تعاقدى (يجنون عن طريقه كل دخلهم فيما عدا جزء بسيط منه) ، فانه لا يتبقى لدينا — على ما يبدو — الا القليل من الشك فى الطابع البروليتارى الشامل للمجتمع البريطانى اليوم ، الا اذا جاء ذلك الشك من جانب الذين يعرفون البروليتاريا « بالبروليتاريا الشمولية » ، وأولئك الذين يفترضون أن العامل يفقد انتماءه الى الطبقة العاملة اذا لم تكن ثيابه رثة بالية ، أو اذا أتيحت له الفرصة ليكسب جنيها او جنيهان فى السنة كفائدة على سندات الادخار ، أو اذا حصل على بعض البطاطس من حصة معينة .

ومن بين التطورات الأخرى التى شهدتها الرأسمالية الحديثة ، وحظيت بقسط كبير من اهتمام الباحثين المحدثين ، ظهور ما سمى بـ « الراسمالية الغائبة » أحيانا ، وبـ « انفصال الملكية عن التحكم » أحيانا أخرى . وغالبا ما يعتقد البعض بأن انتشار الشركات المساهمة كان له تأثير ديمقراطى على الملكية والتحكم فى الأعمال التجارية ، ومنح للمدخر الصغير نصيبا فى المؤسسة ، ووضع المنظم صاحب رأس المال الصغير على قدم المساواة مع المنظم الثرى . غير أنه لا يتوافر الا القليل من الأدلة على وجود ذلك التأثير .

وعلى العكس ، لم يؤد نمو نظام الشركات — على ما يبدو — الى العمل لصالح تركز الملكية بدلا من اعاقة ذلك التركز(٦٢) فحسب ، بل ساعد نظام الشركات على تحقيق درجة عالية من تركز التحكم من الناحية الواقعية . فقد اتاحت الأشكال الحديثة للشركات الفرصة لمضاعفة عنصر المؤجرين ، الذين يحصلون على نصيبم من الأرباح ويستحوزون على الحق القانونى لملكية أجزاء من المعدات الصناعية ، ولكنهم — فى حقيقة الأمر — بعيدون عن الصناعة (وغالبا ما كانوا لا يعلمون عنها شيئا) . وباعتبارهم مجرد ملاك لحقوق قانونية اسمية ، فان دورهم الاقتصادى يعد سلبيا تماما ، ولما كانوا بعيدون عن العملية الانتاجية الفعلية ، فانه لم يكن باستطاعتهم ممارسة التحكم فى الانتاج ، حتى لو رغبوا فى ذلك .

---

(62) J. Steidi in «Capital Entreprise and Risk» in Oxford Economiç Papers, No. 7, March 1945, 40-3.

وحالت بعض الملامح الاجرائية للشركات المساهمة — مثل تفويض التصويت — بين صغار حملة الأسهم وممارسة أى تأثير على سياسة الشركة ، وأحيانا يتم اقصاؤهم تماما عن موقع التأثير عن طريق تقسيم الأسهم الى فئتين احداهما تعطى لأصحابها حق التصويت ، والثانية لا تخول لهم هذا الحق ، وبذلك تتحقق سيطرة النوع الأول — الذى تتركز غالبيته (أو قسم كبير منه) فى أيدى أقلية من أصحاب المصالح — على سياسة الشركة .

وعندما ترتبط مثل تلك السمات بالأجهزة المالية كالترست أو الشركات القابضة التى تحتفظ بحق التصويت ، تقل فاعلية تثير غالبية حملة الأسهم على سياسة الشركة . وينتج عن ذلك تركز السيطرة الفعلية على سياسة الشركة بشكل يفوق ما قد يبدو من فحص الحقوق القانونية للملكية ، وقد يؤدى ذلك الى تضارب المصالح — من حين لآخر — بين المؤجرين ومجموعة الادارة ، من أجل فرض اتجاهات ذات دوافع مالية محضة (تتعلق بالتغيرات قصيرة الأمد فى قيمة رأس المال) على سياسة الشركة . كما يترتب عليه — زيادة على ذلك — تحويل مضمون حقوق الملكية — على خلاف الشكل القانونى — لتوجيه ضربة قاضية الى فكرة الملكية الخاصة ، التى تحتل مكانة مرموقة بين مبررات الرأسمالية(٦٣) . وبذلك تختلط اعتبارات النفوذ باعتبارات الربح فى تلك المرحلة الجديدة من مراحل تطور « الامبراطوريات الاقتصادية » .

ومثل ذلك الخلط الذى امتازت به رأسمالية القرن العشرين ، لا يحمل أى أهمية بالنسبة للتاريخ المعاصر . غير أن ثمة تفسيرات معينة خلعت عليها لا تجد ما يدعمها من الحقائق ، فقد أسرع البعض الى استنتاج أن الانفصال بين الملكية والتحكم كان كاملا لدرجة أن التحكم فى سياسة الشركة لم يعد له وجود فى الرأسمالية على الاطلاق ، وأن الرأسمالية لم تعد رأسمالية بكل ما تحمل الكلمة من معنى . بل اعتقد أحد الكتاب أنه اكتشف « الثورة الادارية » كظاهرة عالمية فى عصرنا .

ولكن يبدو أن ذلك التفسير يعتمد على سوء فهم بعض المادة التى تضمنتها دراسة برل ومينز . فقد أشارت اللجنة القومية الاقتصادية المؤقتة الى أنه فى الحالات التى تحققت فيها « سيطرة الادارة » (وهو ما اصطلح برل ومينز عليه) ، فان الحالات التى تحققت فيها تلك السيطرة من خلال أفراد لا يملكون رأس المال (أو يملكون مقدارا ضئيلا منه) كانت قليلة جدا .

---

(63) Berle & Means, op. cit., 7-9.

وأنه بينما كانت السيطرة تتحقق من حين لآخر على يد أفراد قلائل وفئات محدودة من المساهمين فى رأس المال ، كان الأفراد الذين مارســـوا تلك السيطرة ـــ فى معظم الأحوال ـــ من كبار المساهمين . « فقد كانت السندات التى بأيدى مجموعة من أصحاب المصالح ـــ فى حوالى ١٤٠ مؤسسة من بين ٢٠٠ مؤسسة ـــ كبيرا بالدرجة التى تبرر تصنيف تلك الشركات على أنها خاضعة لسيطرة الملكية بصورة أو بأخرى » ، ومن بين الـــ ٢٥٠٠ من الموظفين والمديرين فى المائتى شركة الذين امتلكوا ما يربو على مليـــارى دولار من رأس مال تلك الشركات ، كان هـــذا القدر من رأس المال يتجمع فى أيدى ٢٥٠ رجلا شغلوا المراكز التنفيذية الهامة فى تلك الشركات(٦٤) . وبعبارة أخرى ، بينما كان الانفصال بين الملكية والتحكم على درجة كبيرة من الأهمية ، لم يعد هذا الانفصال كونه انفصالا جزئيا ، وسار على نهج الفصل بين عدد كبير من صغار الملاك وعدد صغير من كبارهم .

ومن بين مظاهر التركز الحديث للقوة الاقتصادية ـــ التى تحتل مكانا بارزا فى الجـــدل الحالى ـــ التحريف الذى لا مناص منه والذى خلع على الديمقراطية الســـياسية . فعلى حد تعبير هنرى والاس(٦٥) ، اغتصـــب « البارونات الجدد » الذين ينتمون الى عصر « الامبراطوريات الاقتصادية .... سيادة الشعب » . ولا يعد مثل هذا الكلام مجرد بلاغة لفظية ، لأن رأس المال يستطيع شراء النفوذ السياسى من خلال تأثيره على الصحافة ووسائل توجيه الرأى العام ومالية الأحزاب ، ويتمكن ـــ من حين لآخر ـــ من تحويل الحكومات المحلية والقومية الى أجهزة للتعبير عن مصالحه ، حتى لو كان من النادر استيعاب مضمون النظرية السياسية .

وفيما يتعلق بالسياسات الجمركية والاستعمارية ـــ وحتى السياسة الخارجية ـــ تتوفر الأمثلة على ذلك النفوذ بصورة لا تدع مجالا للشك فى معرفة مراكز القوة الحقيقية التى تتصل بتلك الأمور . فقد كتب الأستاذ فيس عن العقود التى سبقت حرب ١٩١٤ مباشرة ، فقال أن : « عادات المجتمع البريطانى وبناءه ساهم فى تقوية الانســـجام القومى للفعل (بين المـــال والسياسة) . ففى الدوائر الصغرى للسلطة اتحدت القوة المالية مع القوة السياسية ، وتماثلت أفكارهما . وجلس المســـاهمون فى البيوت

---

(64) T.N.E.C., Monograph No. 29, Distribution of Ownership in the 200 Largest Non-Financial Corporations, 56-7, 104 seq.; P. Sweezy on «The Illusion of the Managerial Revolution» in Science and Society (N.Y.), vol. VI, No. 1.

(65) Henry wallace, Speech at Chicago, Sep. 11, 1943.

المالية الهامة فى مجلس العموم أو بين اللوردات ، حيث أتيح لهم الاتصال بالوزارة بسهولة .... وعندما حصلت الصناعة والتجارة — التى بلغت درجة فائقة من التنظيم — على نصيب متزايد فى تقرير مجرى السياسة البريطانية ، زادت الحاجة الى قيام الحكومة باستخدام سلطة الدولة لمعاونة الصناعة البريطانية على ضمان فرص الاستثمار والعقود فى الخارج ، واستسلمت الحكومة لتلك الحاجة »(٦٦) . وبناء على ذلك استخدمت الحكومة البريطانية التهديد بالقوة للحصول على الامتيازات للشركات البريطانية فى الصين ، وفى حالة اليونان « ساندت الحكومة مجموعة بريطانية منظمة تحكمت فى قدر هائل من الاستثمارات ، فى مواجهة تلك الجمهورية الصغيرة » ، وفيما يتصل بافريقيا « دفعت وزارة المستعمرات الى ممارسات تجاوزت قواها الذاتية ... وأصبحت الحكومة والمشروعات الخاصة — غالبا — جزء فى آلة واحدة »(٦٧) .

ولا حاجة الى القول ، أن مثل تلك الظروف لم تكن قاصرة على انجلترا وحدها فى عصر الامبريالية ، ففيما يتعلق بألمانيا ، يلاحظ نفس المؤلف « المشاركة الكاملة فى الجهود بين الحكومة والبنوك » ، وأن الحكومة « تستمد القوة من الاستثمارات الخارجية الألمانية » ، بينما — فى حالة فرنسا — « نشطت الدبلوماسية الفرنسية للعمل فى ست من عواصم دول البلقان للحصول على امتيازات السكك الحديدية والبنوك لرأس المال الفرنسى »(٦٨) .

ولكن تصرفات تلك القوة الاقتصادية المركزة المهولة تجاه العمل تبدو أكثر وضوحا ، فهى تلعب دور السلطة التى لا تتصرف من خلال الحكومة ، ولكنها تتصرف بشكل مستقل عن الأجهزة الحكومية . وقد يبدوتأثير رأس المال على الحياة السياسية — فيما لا يتصل بالبروليتاريا — تأثيرا فضوليا أحيانا . ونحن نعلم الان بالفظائع التى تعرضت لها الطبقة العاملة فى انجلترا فى أوائل أيام الحركة النقابية ، حتى لو كانت مثل تلك الأمور مقبولة — فى ذلك الوقت — لكونها تمثل قطاعا كبيرا من النظام التقليدى الراسخ لا يثير الا تعليقا محدودا . ونحن نعلم الان عن الفظائع التى ارتكبتها شرطة الصناعة ضد العمال ، ودفع الأجور عينا ، وطرد العمال الذين يغضبون سادتهم من البيوت التى كان يملكها أصحاب الأعمال ، وسلطة صاحب العمل التى كانت تمتدالى القضاء على العامل بسبب افكاره أو نشاطه عن طريق حرمانه من العمل وادراج اسمه على القائمة السوداء عند أصحاب

---

(66) H. Feis, Europe the World's Banker, 1870-1914, 87, 96.

(67) Ibid., 98-9, 102, 111.

(68) Ibd., 144, 187.

الأعمال ، ومحاباة القضاة المحليين لأصحاب الأعمال عند تطبيق القانون أو تفسيره ، الذى حرم الطبقة العاملة — لوقت طويل — من حق الاتحاد وحق تكوين الجمعيات السياسية المستقلة .

ومع انتصارات الحركة النقابية فى الفترة المعاصرة التى تمثلت فى النضال من أجل الاعتراف بالنقابات والاعتراف القانونى بالمساومة الجماعية ، تحولت الفظائع التى ارتكبها رأس المال ضد العمل فى انجلترا بصورة كبيرة وان كانت غير الكملة — الى نوع من ذكريات الماضى ، ومنيت المحاولات التى استهدفت تقوية اتحاد الشركات فى مواجهة الحقوق الجديدة التى اكتسبتها الحركة النقابية بالفشل الذريع ، حتى فى صناعة التعدين بعد هزيمة عمال المناجم فى النضال المرير الذى وقع عام ١٩٢٦ .

وفضلا عن البلاد التى سادتها الفاشية ، تقدم لنا أمريكا الدليل الكامل على السلطات التى مارستها المؤسسات الكبرى لحرمان العمال من حقوقهم فى الاتحاد والتعبير عن آرائهم . فقد خابت آمال المشرعين الاتحاديين بعد صدور القانون القومى لعلاقات العمل عام ١٩٣٥ . ووردت تفاصيل تلك القصة فى السجلات الضخمة الخاصة بلجنة التحقيق المنبثقة عن مجلس الشيوخ ، والتى عرفت باسم « لجنة لافوليت » . وتفوح من بعض أطراف تلك القصة رائحة العصور الوسطى ، حيث كانت المؤسسات الصناعية الكبرى تستخدم العصابات ضد عمالها . وتدخلت دوائر الأعمال والادارة المحلية بأساليب شبيهة بتلك التى تتبعها المافيا ، فلجأت الى استخدام الجواسيس الخصوصيين والرشوة والاغتيال على نطاق واسع .

ونظم الاتحاد القومى للصناع — وهو اتحاد يضم فى عضويته ٢٠٠ جمعية من جمعيات أصحاب الأعمال فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف فروع الصناعة — حملة واسعة النطاق لمقاومة ما استهدفه القانون القومى لعلاقات العمل الذى اعترف لنقابات العمال بحق التفاوض باسم أعضائها مع أصحاب الأعمال اذا كانت تمثل عمال الصناعة تمثيلا كافيا . فقامت جمعية أصحاب الأعمال فى لوس أنجلوس بحض الشركات على رفض الدخول فى أى مفاوضات مع النقابات ، ومارست الضغط (من خلال البنوك) على أصحاب الأعمال الذين رفضوا الانضمام اليها ، وأقامت مكتبا خاصا لمد الشركات بمخربى الاضرابات ، ووثقت صلتها بالشرطة بغرض التجسس على العمال .

ويشير التقرير الى أن « الأعمال والمصالح المالية ذات النفوذ الكبير فى لوس انجلوس سعت سعيا حثا لتخريب سياسة العمل القومية الخاصة بالمساومة الجماعية ، كما عبر عنهسا القانون القومى لعلاقات العمل ...

فنظموا سلسلة من المؤامرات للقضاء على الحريات المدنية للعمال ....؛ وعقدوا محالفة مع الصحافة المحلية والشرطة المحلية والموظفين المحليين الذينخولت لهم سلطة تطبيق القانون . ويكمن وراء سياستهم — غير القانونية والمعادية للمجتمع — تركز القوة الاقتصادية والسياسية التى تكفل ايقاف تطبيق القانون والعرف الخاص بالأمة محليا .... ونظموا التدخلات التآمرية ضد المساومة الجماعية ، وشمل ذلك اتخاذ الاجراءات على نطاق واسع ضد النقابات مثل : التجسس ، واستخدام المتخصصين فى تخريب الاضرابات ، واللجوء الى الأسلحة الصناعية كالقوائم السوداء والتمييز العنصرى وغيرها من الأسلحة المشابهة .... ويقف كبار رجال الأعمال والصناعة وراء تلك الحركة الواسعة القوية ، وكذلك المجموعات المالية والمصرفية ، وكبار رجال الصحافة المحلية — وحتى الان — مجموعة كبيرة من الموظفين الحكوميين » .

ولم تنفرد كاليفورنيا بذلك وحدها ، « فلم تكن الا رمزا لمناطق أخرى كثيرة فى أنحاء مختلفة من البلاد »(٦٩) . وقامت فى المناطق الريفية من كاليفورنيا — فى نفس الوقت — « مجموعات مشابهة للمزارعين المتحدين (الذين كانت تمولهم المصالح الرأسمالية الكبرى) ... استمرت فى اقامة نظام للطغيان قد يجلب العار على الأمة ويثير اهتمامها » ، فى محاولة لسحق الحركة النقابية الناشئة بين صفوف عمال الزراعة ، فنظموا « رعبا أحمرا » استخدموا فيه البنادق والجاسوسية والعنف(٧٠) .

وأنفقت الشركات الأمريكية الكبرى مثل : مؤسسة الجمهورية للصلب، ومؤسسة الولايات المتحدة للصلب ، وشركة كارنيكى ، وشركة بيت لحم للصلب ، وشركة جوديير للاطارات ، مبالغ طائلة على شراء الأسلحة والذخيرة ، واستخدمت فرقا من الحرس المسلح ضد العمال المضربين ومنظمى نقابات العمال . ولم تتضمن تلك « الأسلحة الصناعية » المسدسات وبنادق الجيش والمدافع سريعة الطلقات فحسب ، بل اشتملت على مدافع الماكينة من النوع المستخدم فى الجيش ، و « كميات هائلة من الغازات والمعدات المتصلة بها » ، بما فى ذلك بنادق الغاز والقنابل الغازية التى « لا يجوز استخدامها الا فى تنفيذ عمل عدوانى ذا طبيعة عسكرية ، ضد حشود كبيرة من الناس » . ولا ريب أن المؤسسات الصناعية كانت تشترى الغاز المسيل

---

(69) Report on Violations of Free Speech and Rights of Labour : Employer's Associations and Collective Bargaining in California (1943), Pt. VI, 792-3, 1019-1021.

(70) Report on Employer's Associations in California Pt. VIII (1944), esp. pp. 1375-80, 1617.

للدموع « بكميات أكبر من تلك التى تحتاجها الشرطة فى بعض مدننا الكبرى » ، ويدحض الحجة القائلة بأن الهدف من امتلاك الشركات لتلك الأسلحة استخدامها للاغراض الدفاعية المحضة، حقيقة أنها كانت تستخدم ــ بصفة عامة ــ ضد جموع المضربين خارج حدود المصانع ، وليس ضد الحشود التى تهاجم تلك المصانع . واستخدمت فى حالات خاصة « لم يكن فيها أى تهديد بتدمير المصانع فى أى وقت من الأوقات » على حد قول اللجنة(٧١) .

ويتحدث لافوليت نفسه ــ فى تقريرين موجزين ــ عن « اغتصاب الحراس الخصوصيون المأجورون لسلطة الشرطة ، والوكلاء المستأجرون غالبا من وكالات المخبرين ، الذين كان الكثيرون منهم من ذوى السوابق الاجرامية » ، باعتباره قد أصبح أمرا « سائدا فى الكثير من أنحاء البلاد ، ... حيث لم يكن باستطاعة أحد من مسئولى النقابة أن يتجول دون أن يعرض حياته للخطر » . كما تحدث عن « تهديد الحكومة الديمقراطية » الذى أصبح غريزيا عند « المنظمات الكبرى لرجال الأعمال ... بالوسائل التى تصبح بها المصالح المالية المعنية قانونا بذاتها »(٧٢) .

وتصور سجلات تلك الجيوش الخاصة ــ بالتفصيل ــ الأغراض التى استخدمت فيها تلك « الأسلحة الصناعية » . فقد استخدمت فى « الارهاب » (أى أرهاب الأفراد فى الأوقات والأماكن التى تتطلب ذلك)(٧٣) ، وتجنيد الجواسيس داخل كل نقابة عمالية لا لمجرد التجسس ، ولكن لتمزيق أوصال النقابة والقيام بدور استفزازى(٧٤) . فقاموا بشن الغارات على الأفراد لضربهم ، وأطلقوا النار على المنظمين النقابيين ، وخربوا الاجتماعات والمظاهرات ، وحطموا مكاتب النقابات(٧٥) .

ويشير أحد التقارير الى أن استخدام نظم الشرطة الخاصة أدى الى « اغتصاب السلطة العامة ، وافساد موظفى الدولة ، وظلم مجموعات كبيرة من المواطنين الذين يخضعون لسلطة الدولة ، وانحراف ممثلى

---

(71) Report onViolations of Free Speech, etc.; Industrial Munitions 185-7, 123.

(72) La Follette, Report dated May 12, 1936, and Interim Report dated Jan. 5, 1938.

(73) Report on Private Police Systems, Harlem County (1939), 53.

(74) Report on Industrial Espionage (1937), 63.

(75) Report on Industrial Munitions, 80-4, 86-7, 104, 109-10.

الحكومة »(٧٦) . وكان أولئك الذين يجندون فى فرق الشركات — فى الغالب — « رجالا من ذوى السوابق الاجرامية »(٧٧) ، وكانت العصابات المتخصصة فى تخـريب الاضرابات « تضم فى معظما نوعا خاصـا من البلطجية ... المتمرسين بأعمال العنف ، والذين ينتمون — أحيانا — الى العصابات »(٧٨) . وفى احدى المدن التى كانتتدخل تحت سيطرة مؤسسة الجمهورية للصلب « انتهكتالحريات المدنية وحقوق العمـال على يد شرطة الشركة ، وطرد منظمو النقابة من المدينة »(٧٩) .

وفى احدى المدن التى امتلكتها شركة الفحم فى اقليم هارلان ، لم تكن الشركة تملك البيوت والمحلات فحسب ، بل كان تمتلك سجنا كذلك . وعلى حين قام حرس الشركة « باضطهاد سكان المدينـة ، وزوارها من منظمى العمال » ، فانهم كانوا يمثلون «القوة القانونية الوحيدة »(٨٠) . وفى جميع أرجاء الاقليم « قامت العصابات الخاصة بارهاب أعضاء النقابة ، .... وكانوا بمثابة قوة احتياطية لرجال الشرطة الخصوصيين » ، ومارسوا حكما ارهابيا ضد عمال المناجم ومنظمى النقابة . وكان وكلاء الشريف و « عصابات السفاحين » الذين استخدمتهم شركات الفحم « يطلقون النار باستمرار على منظمى النقابات ، من كمائن أقاموها على الطرق فى الريف وعلى بيـوتهم الخاصة . واختطفوا موظفى النقابة وعذبوهم ، ونسـفوا بيوت منظمى النقابة بالديناميت » . بينما قاموا — فى نفس الوقت — « بتخريب وافساد ذمم موظفى الشريف ... فضلا عن المجاملات المالية غير العادية » ، على نحو ما فعلوا مع وكيل النيابة وقاضى الاقليم(٨١) . غـير أن حكم الارهاب كان موجها ضد العمال الذين كانوا « يمارسون الحقوق التى كفلها لهم الباب السابع (فقرة أ) من القانون القومى للانعاش الصناعى » .

ولا نستطيع أن نضع خطا فاصلا بين الأساليب الفاشية وسياسات العمل « الطبيعية » التى مارستها المؤسسات الرأسمالية الكبرى . ويقوم استخدام مثل تلك الأساليب دليلا على تزايد القوة غير المسئولة فى وحـدات الأعمال الاقتصادية الحديثة ، حتى لو كانت تلك الأساليب استثنائية (ويقدم النموذج الأمريكى الدليل على أنها كانت أبعد ما تكون عن ذلك) . كما يقوم

---

(76) Ibd., 214.

(77) Ibd., 211.

(78) Report on Strike-breaking Services (1939), 136.

(79) Report on Private Police Systems, Harlan County, 211.

(80) Ibid., 208, 48-52.

(81) Ibd., 209-11, 88-111.

دليلا على التهديد المستمر من جانب « تركز القوة الاقتصادية التى يمكن أن تقف مع الدولة الحديثة على قدم المساواة .... وقد تتفوق عليها » . وحين تأخذ سياسة المؤسسات الرأسمالية شكل تمويل وتسليح حركة سياسية كبرى للاستيلاء على أداة الحكومة ، وسلب الأشكال التنظيمية المعارضة صفتها القانونية ، والقضاء على الآراء المعادية ، فاننا نواجه — منطقيا — مرحلة تتجاوز حدود ما شرحناه من قبل .

٤

سنحت لنا الفرصة — عدة مرات لملاحظة التسلط المتزايد للرأسمالية الصناعية فى مرحلتها الأخيرة الذى اقترن بتحديد الأسواق ، ذلك التسلط الذى لا نجد ما يوازيه فى القرن التاسع عشر الا قليلا ، فيما عدا سنوات الركود التى شهدت الكساد الكبير . وارتبط ذلك بحقيقة أن زيادة الاستهلاك وفرص الاستثمار المربح ، تخلفت — بصورة مزمنة — عن اللحاق بنمو القوى الانتاجية . ولكن ثمة — على ما يبدو — سببا أبعد لذلك التسلط يرتبط بطبيعة التقنية الحديثة . فقد أصبح هناك اعترافا — على نطاق واسع — بأن التغيرات التقنية التى لحقت بالقوى الانتاجية ، وميزت القرن العشرين — وخاصة فترة ما بين الحربين — تفوق فى الأهمية ما نلحظه فى ذلك الوقت . ونادرا ما فطن الباحثون الى احتمال أن تكون تلك التغيرات التقنية قد تسببت فى حدوث بعض التغيرات الجذرية فى مجمل القضية الاقتصادية ، وفى ردود الأفعال من جانب المنظمين الرأسماليين .

وتضمنت التغيرات التقنية فى الفترة المعاصرة عددا من الملامح المشتركة، التى يشار اليها عادة من خلال التعريف الغامض « الانتاج الكبير »(٨٢) . وأبرز تلك الملامح ادخال طرق التدفق المستمر (التى ساعد عليها — الى حد ما — استخدام الكهرباء كقوة محركة) التى تم عن طريقها التحكم فى حركة الانتاج بمراحله المختلفة من خلال عملية آلية واحدة . « ومن الملامح الأساسية لنظام الانتاج الكبير الحديث ، تسلسل الآلات والعمليات ، بطريقة

---

(٨٢) بدأ استخدام طرق « الانتاج الكبير «mass production» فى أمريكا فى العقد الأول من هذا القرن ، ولكنها لم تستخدم فى الصناعة الهندسية البريطانية حتى ما بعد عام ١٩١٨ . وقد أشار أحد الكتاب الى تلك الطرق بقوله : « لقد بدأت بالصدفة ، شأنها شأن الكثير من الحركات الكبرى . ولم يكن استخدامها عند بدايتها بغرض تقليل تكلفة الانتاج ، ولكنها استخدمت لزيادة معدلات الانتاج » .

(L.E. Ord, Secrets of Industry, 15).

تقلل من تناول الأيدى لها ، وتحدد ترتيب التجميع والعمليات الأخرى ، على سير ناقل متحرك باستمرار أو بالتناوب ،مع تقسيم العمليات بدرجة كبيرة ، وعلى مستويات ثابتة »(٨٣) . وبهذه الطريقة ، تم التنسيق بين المراحل المتعاقبة للانتاج ، التى كانت تعد من قبل عمليات منفصلةعن بعضها البعض، كما تم تداخلها فى بعضها البعض . وبذلك أصبح الانتاج مستمرا بعد أن كان متقطعا .

ولم يؤد ذلك التطور والتوسع فى تقسيم العمل ، الى تجزئة العمليات الانتاجية بصورة أكثر تعقيدا فى مختلف مراحل تدفق الانتاج فحسب ، بل أخضع ـ كذلك ـ العمليات التى يؤديها العامل للآلة بصورة أكثر خطورة من ذى قبل ، وبذلك لم يبق الا القليل من مبادرة الطراز القديم من الحرفيين كعامل انتاجى مستقل (يتحكم فى ايقاع الانتاج بواسطة حركات عمله الذاتية) . وفى أكثر الحالات تطرفا ، أصبح العامل مجرد منبه للآلة . ولكن بينما كان العامل يبدو من ناحية « عبدا للآلة » بصورة كاملة ـ وهى الظاهرة التى ركز عليها نقاد الصناعة متهمين بذلك « عصر الآلة » لا الرأسمالية بالتسبب فى التقليل من قيمة الانسان ـ حظى العامل فى ظل التقنية الحديثة بنوع جديد من الاستقلال من ناحية الجهد على الأقل. وبدلا من أن تكون الآلة « مجرد امتداد لأصابع العامل » ، أصبحت تمثل عاملا ذاتيا انتاجيا حل محل أطراف الانسان وأصابعه ، وأصبح عمل الانسان قاصرا على مراقبة الآلة (أو كان فى طريقه الى ذلك) .

ومن ثم كان على العمال أن يكتسبوا حاسة جديدة تعطيهم قوة التحكم فى أطراف العملية الآلية التى تتبع أطرافهم وأغراضهم . وأصبح هناك تركيز جديد على الدور الفعال واليقظ الذى يلعبه العمل فىالانتاج ، لا على أساس الشعور بالانتماء الى حرفة متميزة ، ولكن على أساس جديد ، يجد فيه الانسان نفسه بمثابة العقل والأعصاب بالنسبة للآلات ، ويعمل باتساق تام مع فريق بشرى كجزء لا يتجزأ من ذلك الفريق ، وقامت ـ على الأقل ـ احتمالات وجود صفة جديدة ومكانة جديدة للانسان كمنتج يختلف فى النوعية عن الحرفى الفردى القديم ، ولكنه لا يقل عنه منزلة . تلك الاحتمالات التى كلما تناقضت مع واقع الوضع الاجتماعى ، تترك أثرا سيكلوجيا على العمل يزيد من تطلعاته . ويزداد وقوف الانسان الذى يلعب دورالعامل الفنى فى عملية الانتاج ، على طرفى نقيض مع القوة العاملة كسلعة ، التى تعد دعامة ارتكاز الرأسمالية .

---

(83) H. Jerome, Mechanization in Industry, 395

وتعتبر الوحدة الوثيقة العرى التى توفرت للعملية الانتاجية ، وجعلت كل جزء منها يتداخل فى الآخر على نحو شبيه بالتنسيق بين الآلات الموسيقية المختلفة فى الجوقة الواحدة أكثر أهمية من تلك الأشكال الجديدة لتقسيم العمل وعلاقة العمال بقوى الانتاج الآلية من عدة نواح : اذ يجب أن يكون الانتاج عبارة عن عملية متوازنة توازنا رأسيا تخضع لايقاع عام ، وأى خلل يصيب جزء من أجزائها يربك العملية كلها . وتمتد حاجات هذه العملية المتوازنة — غالبا — الى ما وراء حدود ما كان يعد من قبل مشروعا منفصلا وتؤدى الى تداخل الوحدات — التى كانت من قبل وحدات ذاتية — تداخلا رأسيا تحت سيطرة واحدة ، كما قد تؤدى الى تجمع الوحدات جغرافيا فى مكان واحد بعد أن كانت تعد مراحل انتاجية منفصلة .

وهناك أمثلة متنوعة لتلك الأشكال الأحدث من الانتاج المتدفق المستمر والمتداخل ، لكل منها خصائصها التى تميزها عن نظائرها . ففى كثير من فروع الصناعات الكيماوية الثقيلة نجد الشكل الأكمل للتنسيق الآلى للعمليات المتعاقبة باعتبارها مجمل تقنى فردى وذاتى معا . ونجد فى الصناعات المعدنية الوحدات المختلفة التى تنتج ألواح الصاج والأسياخ والكمرات ، تتداخل مع بعضها البعض فى وحدة أفران الصهر وفحم الكوك وأفران الصلب، كما نجد فى الصناعات الهندسية سيور التجميع المستمرة فى صناعة السيارات والطائرات وما شابهها (وان كانت أقل تميزا من غيرها) . ونجد نظام النقل بالسيور فى الصناعات التجهيزية الأخرى كصناعة الملابس الجاهزة . وقيل أن « المصنع الحديث الذى ينتج السيارات أو ماكينات الحياكة أو الساعات أو الأحذية يشبه النهر ، حيث تتدفق العناصر المختلفة من الأقسام المتعددة ، كما تتدفق الروافد ، وتتجمع فى مجرى واحد لتجهيز الانتاج عند قسم التجميع »(٨٤) .

ونلاحظ فى تلك الأشكال تطور الانتاج على اعلى مستوى كعملية ميكانيكية متحدة — وهو ما اصطلح انجلز على تسميته بـ « الانتاج الاجتماعى » — وعلى نقيض الانتاج الفردى الدقيق لنظام « ورشة الصناعة اليدوية » الذى بدأت به الراسمالية . واحتفظت الصناعة — حتى بعد الثورة الصناعية — بالكثير من طابع تلك المرحلة المبكرة التى نبتت منها ، واستمرت كذلك لفترة طويلة على مر القرن التاسع عشر — على الأقل — مثل ورشة الخراطة فى الصناعة الهندسية ، أو مغزل البغلة فى صناعة المنسوجات ، حيث كان الخرط ومراقبة البخار فى المغازل يمثل عملية قائمة

(84) Recent Economic Changes in the U.S., vol. I, 90.

بذاتها ، يتحكم فى سرعتها عامل واحد ، ويمكن ايقافها أو تشغيلها بصــورة منفصلة عن العمليات الأخرى .

وكان من أهم النتائج التى ترتبت على ذلك أنه كان من الممكن تعديل المصنع ككل ، عن طريق تغيير عدد تلك الوحدات الفردية العاملة ، وعن طريق تغيير الايقاع المستقل لكل وحدة على حدة . ولكن امكانية تحقيق ذلك أخذت فى الاختفاء عندما تركت تلك الأشكال الفردية للانتاج مكانها للتقنية الأكثر حداثة . ولم يعد بالامكان تغيير الانتاج بتلك البساطة وعلى هــذا النحو المستمر . وأصبحت قدرة العملية الآلية الموحدة تفرض الانتـــاج ، فقد تصل الى الصـــفر اذا توقفت الآلات ، أو قد تصل الى ما يعادل القدرة الطبيعية للعملية الانتاجية فيتدفق انتاجها ، ولكنها لا تتخذ موقعا وسطا بين الاثنين (أو لا تستطيع ذلك دون مواجهة صعوبات لم يسبق لها مثيل) .

وفى الصورة التقليدية التى رسمها الاقتصاديون للكيفية التى تتحـــرك بها العمليات الاقتصادية ، اعتبروا عدم استمرارية العرض وشروط التكلفة ظواهر استثنائية ، كما اعتبروها تحتل مكانا ضئيل المساحة بالقـــدر الذى لا يجعلها ذات بال بالنسبة لحجم الانتاج الذى رأيناه . وسواء كان عـــدم الاستمرارية يرجع الى الوحدات الكبيرة أو الى تلك التى لا تقبل التجزئة من وحدات المشروع ، أو الى عنـــاصر « العرض المشـــترك » ، فقد اعتبرت استثنائية ، حتى أن البناء النظرى قام على افتراض أن عالم الاقتصاد يتميز بالتنوع المستمر .

وترجع أهمية المخترعات التقنية — التى وصفناها — الى أن التقنية المتكاملة ، وعناصر « الطلب المشترك » ، والعرض المشترك ، التى بثت الصلابة فى نظام العلاقات الاقتصادية (فقللت مثلا من احتمالات الاستبدال) ازدادت أهميتها زيادة كبيرة ، سواء عند تطبيقها على المركبات ، أو العوامل الانتاجية المساعدة ، أو على المنتجات النهائية . أضف الى ذلك أن الصلابة فرضت عن طريق تطبيق الأحوال التقنية ، لا على المراحل المتتابعة فى عملية الانتاج أو المنتجات الثانوية فحسب ، بل على تدفق انتاج المصنع أو مجموعة المصـــانع ككل .

ولا ريب أنه يندر وجود مثل هذا الثبات المطلق ، حيث يصعب تغيير حجم المصنع نفسه أو معدل انتاج المصنع بمجرد تشغيله . وعندما تصبح عملية الانتاج عملية موحدة ، وليست مجموعة من العـــوامل المتناهية فى الصغر ، لابد من وجود حد أدنى لحجم المصنع — على الأقل — لا يمكن تجاوزه . وعندما تزيد التكاليف الثابتة أو الاضافية ؛ وتتناقص التـــكاليف المباشرة أو الأصلية (أو المتنوعة) معـــا ، ينخفض — فى نفس الوقت —

الانتاج الذى يصدر عن مصنع معين (عن طريق تزويده — مثلا — بقوة عاملة أقل حجما مما يتطلبه الانتاج) . وكانت التغيرات التقنية فى الماضى تتجه — بصفة عامة — الى زيادة نسبة التكاليف الثابتة الى التكاليف الأصلية ، ولكن مجرد حدوث تغير فى تلك النسبة لا يؤدى — بالضرورة — الى تغيير الطريقة التى يتقرر بها الانتاج فى مواجهة حالة طلب معينة .

وما يبدو جديدا فى ذلك النوع من التغيرات التقنية — التى نتحدث عنها — هو انها تقلل فعلا من أنواع التكاليف التى يمكن تصنيفها كتكاليف مباشرة (مطلقا ونسبيا) باضافة العمل اليها باعتباره جزء لا يتجزأ من العملية الآلية الموحدة . ومن ثم تتحول الأجور الى نوع من التكاليف الاضافية (أى التكلفة التى لا يمكن خفضها بتخفيض الانتاج) . واذا خفضت التكاليف المباشرة (الأصلية) بدرجة كافية ، فقد لا تترك اثرا ذا بال على القرارات الخاصة بالانتاج التى تتخذها المؤسسة .

اضف الى ذلك ، أن نفس التغير فى الوضع التقنى الذى يحول الأجور الى نوع من التكاليف الاضافية ، ويضخم — فى نفس الوقت — من حجم هذا النوع من التكاليف التى يمكن تفاديها عن طريق اغلاق المصنع (أو وحدة انتاجية معينة منه) اغلاقا تاما ، لا يمكن تغييره — بالضرورة — عن طريق تحقيق أى تخفيض فى الانتاج يقلل من تلك التكاليف . وبعبارة اخرى ، تختفى التكاليف الأخيرة عندما يصبح الانتاج صفرا ، ولكنها ستظل قائمة بمقدار ثابت عند أى مستوى ايجابى للانتاج .

واعتقد أن هذا النوع من التكاليف ينطبق على ما أسماه كهن « التكاليف الاضافية الجارية » . فالطريقة الوحيدة التى يستطيع بها صاحب العمل خفض الأجور — فى الظروف التى نتحدث عنها — هى ايقاف العملية الآلية دفعة واحدة ، لأن جميع ما يدفعه من أجور قد يصبح « تكاليف اضافية جارية » . ووجود « التكاليف الاضافية الجارية » الكبيرة بالنسبة للتكاليف المباشرة والتكاليف الاجمالية ، يعنى أنه حتى لو كان من الممكن تغيير معدل تدفق الانتاج ، فان مثل هذا التغيير قد يصبح — رغم ذلك — غير عملى اقتصاديا ، ما دام اى تخفيض فى الانتاج (فى مواجهة هبوط الطلب مثلا) سوف يجعل من ايقاف الانتاج البديل المفضل ، عندما يؤدى الى تخفيض صافى الايرادات (التكاليف المباشرة مطروحة من اجمالى الايرادات) الى ما دون « التكاليف الاضافية الجارية » . وفى أكثر الحالات تطرفا ، لن يكون المستوى المتوسط للانتاج — الذى يقع بين القدرة الانتاجية الكاملة والتوقف الكامل للانتاج — عمليا .

وقد يكون من العبث — طبعا — افتراض أن ذلك الوضع يوجد من حين لآخر فى صورته المتطرفة . كما لا يمكن القول أن الاتجاه اليه يشيع فى كل الصناعات ولكن يبدو أن ما يشبه ذلك الوضع قد نتج عن التطور التقنى فى العقود الزمنية المعاصرة ، وهى تطورات تولدت بشكل كبير من استخدام القوة الكهربية واستخدام الكيمياء الصناعية الحديثة . ونجد ذلك فى مجالات صناعية هامة ، وخاصة فى الصناعة الكيماوية التى يتوقع أن تصبح من الصناعات الرئيسية فى المستقبل .

وفى حالة صناعة الحديد والصلب ، نجد أمثلة بارزة على ذلك فى بعض فروعها وان لم يكن فى كل الفروع ، وبصفة خاصة فى النوع الحديث من المصانع المتداخلة فى بعضها البعض . فبالنسبة لأفران الصهر ، لا يمكن تجزئة الفرن كوحدة ، تلك الوحدة التى اتخذت حجما كبيرا فى عصرنا (لتحقيق كفاية التشغيل) . وسواء كان الاحتفاظ بذلك الوضع مجديا ، أو كان على خلاف ذلك ، وعلى الرغم من امكانية تشغيل الفرن ببطء — بصورة أو بأخرى — عن طريق تغيير مقدار الهواء الذى ينفث فى كمية الحديد الخام ، فان امكانية تغيير حجم الانتاج لا تتجاوز حدودا معينة ، ولا يتغير — فى تلك الحالة — حجم العمل المتطلب لتشغيل الفرن بنسبة ملحوظة .

ويتكون المصنع عادة من عدة أفران ، ومن ثم يبدو أن من السهل تغيير حجم الانتاج ، مع تعديل التكلفة تعديلا نسبيا ، عن طريق تغيير عدد الأفران التى تنجز عملية الصهر . ومن النادر أن يكون ذلك عمليا من الناحية التطبيقية — على أية حال — الا اذا كانت الأفران ذات قدرة انتاجية صغيرة ، وكان المصنع على درجة من الكبر تسمح له باحتواء عدد كبير من تلك الأفران التى تعمل بجانب بعضها البعض . ويحول دون استخدام تلك الطريقة — بصفة خاصة — التكاليف الباهظة التى يتطلبها ايقاف الفرن واعادة تشغيله ، مما يجعل الانتاج يصمد فى وجه كل شىء فيما عدا التغير فى الطلب الذى يتزايد ويتوقع استمراره على المدى البعيد . ففى أفران الصهر « قد يكون ايقاف الفرن او بدء تشغيله مكلفا ، كما أن ايقاف الفرن قد يتسبب فى حدوث تلف جسيم لجانب من الوحدة » .

اضف الى ذلك ، أنه يعتبر — فى الغالب — « من الأفضل أن يتضمن مصنع الصلب عدة أفران تزود الخلاط بالحديد لضمان انتظام الانتاج »(٨٥) . وفى حالة أفران الكوك ، يزداد وضوح تلك العوامل التى تدفع الى ثبات الانتاج . « فان بطانة السليكا تتحطم اذا بردت الفرن ، ومن ثم كان استمرار

---

(85) D.L. Burn, Economic History of Steelmaking, 521, 522.

التشغيل ضروريا » ، وعلى الرغم من أنه كان من الممكن تخفيض الانتاج — بقدر محدود — عن طريق انقاص كمية الخام ، « تظل قوة العمل — غالبا — دون تغيير » ، وتكون تكاليف العمل الاجمالية واحدة تقريبا فى حالة الانتاج الصغير والانتاج الكبير(٨٦) . وعلى نقيض ذلك ، يمكن ضبط الانتاج بسهولة فى أفران الصلب عن طريق ابطال تشغيل احد تلك الأفران ، لأن تكاليف ايقاف وتشغيل ذلك النوع من الأفران ليست كبيرة ، كما أنها توقف — عادة — فى العطلات الأسبوعية . وفى وحدات تشغيل الحديد ، تتبع عادة طريقة تغيير عدد نوبات العمل لمواجهة التغيرات التى تطرأ على الطلب .

ويعد وجود المنتجات المشتركة عاملا اضافيا يدفع على ثبات الانتاج فى مصانع الحديد والصلب الحديثة المتداخلة ، فاستخدام المنتج المشترك لعملية ما يعد مكونا أساسا لعملية اخرى ، مثل استخدام غاز أفران الصهر فى تسخين افران الصلب ، أو استخدامه كوقود لتشغيل محطة قوى كهربائية تخدم مصنع الصلب والوحدات المرتبطة به ، يدفع الى ثبات الانتاج . ومن ثم لا يمكن تغيير حجم الانتاج فى وحدة معينة من وحدات المصنع المتداخل المعقد ، دون التأثير على انتاج الوحدات الأخرى ، فتدفق الانتاج لا يمر بمراحل مختلفة فحسب ، بل ترتبط المنتجات المختلفة فى المصنع المعقد ببعضها البعض .

وتصدق على الصناعات الكيماوية اعتبارات مماثلة ، وهى الصناعات التى عرفها أحد الكتاب بقوله : « صناعة المنتجات الثانوية والانتاج المشترك بالدرجة الأولى »(٨٧) . وعلى حد قول نفس الكاتب : « فى حالة التخلص الكامل من المنتج الثانوى داخل المركب ذاته ، يستحيل انقاص انتاج السلعة الرئيسية ، اذا ارتبطت بتوليد الطاقة (كما فى حالة تزويد المناجم ومصانع الصلب وتشغيل الحديد فى المصنع المتداخل بالطاقة المستمدة من الأفران) . ومن ثم لا يمكن تخفيض الانتاج فى حالة الحديد الغفل ، دون تقليل المنتج الثانوى (الطاقة) الذى يعد ضروريا لتشغيل المصانع المعقدة »(٨٨) .

غير أن امكانية تغيير الانتاج أكبر — نوعا ما — مما يشير اليه الكاتب ، لأنه من الممكن تغيير نسبة الحديد الغفل الى الخردة فى أفران الصلب . ولكن هذا التغيير فى حجم الانتاج يعد تغييرا عمليا فى حدود ضيقة نسبيا فقط ، ومن

---

(86) Ibid., 522.

(87) Von Beckerath, Modern Industrial Organization, 80.

(88) Ibid., 80-1; Cf also E.A.G. Robinson, Structure of Competitive Industry, 95.

ثم تبقى الحقيقة الراسخة التى تقرر سياسة الانتاج فى الوحدة الانتاجية المعقدة فى عصرنا الحالى ، فسواء كانت تختص بالصناعات المعدنية أو الكيماوية ، تتقرر فى حدود ضيقة ، ما دام حجم وانتاج المصنع قد ثبت ، وما دام الاستثمار الأصلى قد استغل بالفعل . وعلى أية حال ، فان التغيرات التى طرات على التقنية الحديثة سلبتتلك الصناعات مرونة الانتاج التى تتحدث عنها الكتب الاقتصادية ، وجعلت التقنية تغالى فى فرض نفسها على صناع القرارات الاقتصادية .

وطالما كان الانتاج الصناعى الشمولى موضع اهتمامنا (باعتباره انتاجا متميزا عن انتاج المصنع الفردى) ، يتدعم الاتجاه نحو تعديل الانتاج عن طريق التوسع فيما يمكن تسميته بـ « صناعات المؤسسة الواحدة » ، أو حتى « صناعات المصنع الواحد » ، مع تطور التخصص . وقد فشل الاقتصاديون فى ايجاد تعريف محدد للصناعة ، وقد يبدو أن ايجاد مثل ذلك التعريف الجامع المانع من الصعوبة بمكان . فمن الشائع أن كلمة « صناعة » تعنى عادة طبقة عريضة من المنتجات المتماثلة ، التى ترتبط بالعديد من المصانع والمؤسسات . ومن ثم يشار الى الحديد والصلب — عادة — على انهصناعة ، واحيانا نجد مرجعا يعالجه تحت تعريف واحد يحمل عنوان « الصناعة المعدنية » .

ولكن التوصل الى تعريف للصناعة اكثر تحديدا — بغرض الدراسة الاقتصادية — يعد أمرا ضروريا ، ويتطلب المنطق من الاقتصادى تحديد انتاج سلعة معينة ذات سوق منفصلة ، بمعنى أن المنتجات المماثلة لا تعد — من الناحية العملية — بدائل دقيقة لها . وكلما اقتربنا من ذلك ، كلما ضاقت دائرة تعريف الصناعة ، وكلما كانت « سلعة » بعينها أو « خط » معين من السلع يمثل المنتج (اذا كان الانتاج منظما بكفاءة) لا تنتجها عدة مؤسسات وانما ينتجها مصنع واحد متخصص (أو قسم واحد من مصنع معقد) . فاذا أمكن تحقيق ذلك ، يصبح احتكار عرض السلع المتميزة اكثر شيوعا ، وتصبح المنافسة بين المؤسسات العديدة التى تخدم نفس السوق اقل شيوعا مما قد يبدو — للوهلة الأولى — عندما تعرف الصناعة على نطاق أوسع ، وعندما يتم التوكيد على تجانس نطاق واسع ومتنوع من المنتجات اكثر من التوكيد على عدم تجانسها .

وركز الاقتصاديون اهتمامهم — عندما يأخذون فى اعتبارهم ضبط الانتاج والثمن مع الحاجة بصورة آلية — على ثلاث متغيرات رئيسية : أولها ، عدد المؤسسات (أو المصانع) فى « صناعة » ما ، وثانيها ، حجم كل مصنع ، وثالثها ، مقدار « العوامل الأولية » (العمل والمواد الخام) التى

تمتزج بـ « العوامل الثابتة » فى كل مصـــنع فى اى وقت من الأوقات ، أو « مقدار الانتاج » لمصنع فردى .

وتستبعد الطريقة الأولى لتغيير الانتاج فى صـــناعة ما ، اذا كان نوع معين من المنتج احتكارا لمصنع واحد . ويعد النـــوع الثانى من التغـــير فى الانتاج ممكنا خلال فترة تبلغ من الطول حدا كافيا لاعادة بناء المصنع الذى يتخذ مثالا لذلك ، وتقل امكانيته ــ بمرور الزمن ــ كلما فرضت التقنية حدا على أحجام المصانع التى يمكن اختيارها من الناحية العملية (نتيجة العوامل التى لا تقبل التجزئة) . ويتجه النوع الثالث من التغير فى الانتاج ــ كما رأينا ــ الى أن يكون أكثر تحديدا من ذى قبل بواسطة ملامح معينة للطرق التقنية الحديثة ، ومع وجود مثل تلك العوامل الهامة التى لا تكفل الاستمرارية فى كل مستوى من تلك المستويات ، قد يبدو ضبط الايرادات بالنسبة للتكاليف عند حد معين ضبطا جيدا ، على النحو الذى تعرف به النظرية الاقتصادية المشكلة الاقتصادية ــ بقدر كاف من العمومية يجعلها تصدق على اى نوع من النظم الاقتصـــادية ــ يبدو ذلك الضـــبط وكأنه على درجة متناقصـــة من السداد ، وتكون الأوضاع الاقتصادية والقوى الحاسمة التى صاغته مختلفة الشكل عما جرت العـــادة على افتراضه .

ونتائج التطورات التقنية الجديدة متنوعة ، ويبدو بعضها ابعد مـــدى مما يمكن افتراضه . وأول تلك النتائج ، أن هذه التطورات تزيد من نطاق وقوع تغيرات هامة فى التقنية والبناء الصناعى بخطى ثورية لا عن طريق التتابع التدريجى ، ومن ثم تزيد ــ فى نفس الوقت ــ من أخطار تعرية عظام البناء الصناعى نتيجة تردد المنظمين أو عدم قدرتهم على مواجهـــة التكاليف والأخطار التى ترتبط بمثل هذا التطور الواسع النطاق . وتأثرت دراســـة العمليات الاقتصادية ــ بصورة متزايدة ــ بالاعتراف بأن ما يسمى بـ « أفق الزمن » عند رجال الأعمال يلعب دورا كبـــيرا فى تقرير توقعـــات المنظمين وأفعالهم ،ويعد فيصلا فى الاختيار بين النظرة القصيرة المدى والنظرة البعيدة التى يرجع اليها الكثير من التطور الذى بلغته الصناعة .

ونظرا لعدم التأكد من خطط ونيات المؤسسات والصناعات الأخرى ، ترجح كفة الرؤية القصيرة المدى ــ دائما ــ على الرؤية البعيدة المدى بما لا يتوفر لها من وزن ، وكل زيادة فى التكاليف التى تنفق على المبتـــكرات ــ وهى تكاليف واضحة للعيان يمكن تقديرها ، بينما تعد ثمار الابتكار غير ملموسة أو مضمونة ــ تزيد من رجحان كفة النظرة قصيرة المدى والاتجاه نحو الابقاء على الحالة الراهنة المألوفة . ويعج التاريخ المعاصر بالأمثلة على ذلك الترجيح فى الصناعة البريطانية خاصة . وهناك علامات على أن اتجاه التطورات الحديثة يزيد من ذلك الترجيح .

ويشير فون بيكراث الى أن تزايد العلاقة الداخلية للاجزاء المتعددة فى المؤسسة الانتاجية فى الصناعة الحديثة ، لا « ينقص من قابلية المصنع المعقد للتكيف مع تذبذب الطلب على منتجات اقسامه المختلفة » فحسب ، بل يزيد كذلك من صعوبات ملاحقة التحولات التقنية والابتكار . « فلا يمكن تغيير التركيب الآلى للعمل ،كما يكلف التحول الآلى للمصنع — عادة — ادخال تغييرات باهظة التكاليف للنظام كله . وكلما تكاملت الميكنة ، تضخمت التكاليف »(٨٩) .

ويشير روبنسون — على نحو مشابه — الى انه « كلما كانت المؤسسة على درجة عالية من الاتقان والتخصص فى المعدات ، كانت أقدر على ملاءمة القدرة الانتاجية مع ايقاع الانتاج القائم ، وكلما كان تغيير معداتها مكلفا وصعبا ، كانت حركتها وتوافقها مع عمل الآلات الثقيلة الغريبة أكثر تعقيدا »(٩٠) .

وطالما كانت الحال على هذا النحو ، قد يتطلب الأمر مبالغ كبيرة لتمويل اعادة التنظيم ، تفوق طاقة المؤسسة الكبرى ، ولا يمكن تغطيتها من احتياطياتها (الا اذا كانت تلك الاحتياطيات قد تراكمت على المدى البعيد على مر عقد أو عدة عقود من الزمان — على الأقل — نتيجة ظروف تجارية مربحة غير عادية) ، أو تغطيتها عن طريق اصدار عادى لرأس مال جديد . وينتج عن ذلك زيادة اعتماد الصناعة على معاونة البنوك فى تمويل المبتكرات التقنية ، أو على المؤسسة المالية المرتبطة بالبنوك ، أو حتى على الدولة ، ومن ثم يؤدى ذلك الى تقوية الاتجاه نحو ما اصطلح على تسميته بـ « رأس المال المالى » ، وحتى نحو « رأسمالية الدولة » .

وثانية النتائج المترتبة على التطورات الجديدة فى الظروف التقنية ، تتمثل فى أن المخاطر الخاصة بتشغيل مصنع حديث ، فى ظل نظام اقتصادى لا يخضع للتخطيط (حيث تكون ذبذبات الطلب غير محسوبة بدرجة كبيرة) قد تحول دون الأخذ بنظام المصنع الحديث ، وتفضيل شكل تقنى أقدم وأقل كفاية . وقد تواجه المنظم حقيقة أن المصنع يمكن تشغيله تشغيلا مربحا بطاقته الانتاجية الكاملة أو التى تقترب من الكمال ، وانه اذا كان الطلب اقل من الخسائر التى قد تتحقق نتيجة لعدم مرونة التكاليف ، والتى قد تجعل المنظم يواجه صراعا بين المالية المثلى نوعا وحجما والتقنية المثلى ، وقد يجد نفسه فى موقف تفضيل الأولى على الثانية .

---

(89) Von Beckerath, op. ct., 86-7.

(90) E.A.G. Robinson, lp. cit., 85-6.

وعلى سبيل المثال ، فان افران الحديد والصلب الأمريكية الضخمة ، ترجع ضخامتها الى الفرصة الكبرى التى أتاحت للمصانع الأمريكية الاحتفاظ بطاقة التشغيل الكاملة فى مواجهة السوق المحلية الكبيرة والمضمونة ، وذلك اذا ما قورنت بأفران الصلب البريطانية . واتجت مصانع الصلب الحديثة فى الاتحاد السوفييتى الى الضخامة بشكل أكبرمما حدث فى نظيرتها الأمريكية نتيجة الخطط الخمسية الاستثمارية ، وتوفر امكانية الربط بين الطاقة الانتاجية فى الصناعة الثقيلة والطلب على منتجات تلك الصناعة ، كما أن تقنين الانتاج فى تلك الصناعة كان أبعد مدى منه فى أمريكا(٩١) .

ويرتبط بذلك الصراع بين المالية المثلى والتقنية المثلى ، الاتجاه المعروف نحو « المنافسة الاحتكارية » التى تأخذ شكل مضاعفة نوعيات الانتاج ، والاحتفاظ لكل منتج بسوق خاصة أو عملاء معينين يرتبطون بكل مؤسسة ، بدلا من الصراع من أجل الوصول الى طرق لتخفيض الأسعار . وقد خاض أصحاب هذا الاتجاه معركة ضد تقنين الانتاج ، سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو السلع الرأسمالية ، ونتج عن ذلك ظهور عدد كبير من السلع والمصانع لكل منها سوقها الخاصة بها ، بدلا من ظهور عدد صغير من تلك السلع والمصانع تخدم سوقا أكبر وأقل تفوقا ، يمكن الاستفادة فى انتاجها بمنجزات الطرق التقنية الحديثة . وعرف الانتاج الكبير بأنه « فن صناعة الكمية القصوى بأدنى حد من التغير »(٩٢) .

وفى بعض الحالات ، كان الاختلاف فى الكفاية مدهشا بين الانتاج الذى يتميز بالتنوع الوفير — نسبيا وعلى نطاق محدود — والانتاج الأكثر تقنينا الذى يقوم على نطاق أوسع . ويشير كالدور الى أن « أسعار ما قبل الحرب كانت أعلى — فى كثير من الحالات — بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف فى السلع الاستهلاكية المعمرة — مثل : الأثاث ، واجهزة التدفئة والطبخ ، والمكانس الكهربية ، واجهزة الراديو ، والثلاجات ، أو حتى السيارات — مما كان يجب أن تكون عليه تلك الأسعار اذا تمت الاستفادة بمنجزات الانتاج الكبير المقنن ، ومما اذا كانت قد سوقت بطريقة على قدر معقول من الكفاية » . وأورد حقيقة أن « انتاجية العامل فى الساعة فى صناعة السيارات الأمريكية ، كانت تفوق انتاجية العامل فى الساعة فى صناعة السيارات البريطانية بثلاثة أو أربعة أضعاف » ، وذلك كدليل على ما يحققه تقنين

---

(91) Gosplan, The Second Five Year Plan, 138-9.

(92) L.C. Ord, op. cit., 35.

الانتاج الكبير فى بلد كانت السوق فيه كبيرة قياسا بعدد النوعيات المنتجة(٩٣) .

وثالثة النتائج المترتبة على التطورات التقنية الجديدة ، تتمثل فى أن ثمة وضعا ترتب على ذلك ، فرضت فيه أولوية غير عادية للاجراءات الرامية الى توسيع حجم السوق ، أو الى تجميد الطلب . فقد أشرنا ــ فيما سبق ــ الى اتجاه الاحتكار نحو تخفيض الانتاج من أجل المحافظة على الأسعار . وعندما تحول الظروف التقنية ــ التى تعمل على تثبيت الانتاج ــ دون اشباع غريزة الأعمال الراسمالية تلك ، يبدو وأن ما قد يترتب على ذلك هو اعتدال تذبذب الانتاج والعمالة ، وتصبح سياسة الأعمال الرأسمالية اقل مجافاة للاثار الاجتماعية للانتاج مما قد توحى به نظرية الاحتكار عامة .

واذا استقر الرأى على اتخاذ اجراءات لصالح الوحدة الانتاجية الأقل كفاية ذات القدرة الانتاجية الصغيرة ، أو حيثما كان ذلك غير عملى ، أو اختير هذا البديل لسبب ما ، فان ظروف التكلفة سوف تشجع على المحافظة على الانتاج عند مستوى يقترب من مستوى الطاقة الانتاجية الكاملة ، حتى فى مواجهة انكماش الطلب .

ويكون الاختيار الأخير ناتجا عن تذبذب السعر لفترة وجيزة ، وخاصة عندما يتم الانتاج من أجل التخزين (أو عند القيام باصلاحات أو صيانة للوحدات الانتاجية ، كما يحدث ــ أحيانا ــ فى المؤسسة المعدنية الكبرى) ، حتى يمكن الاحتفاظ بالانتاج دون تضحية كبيرة بالثمن نتيجة لذلك . ولكن عندما يكون تخزين الانتاج صعبا ، أو يعد ضربا من ضروب المخاطرة ، فان ذبذبة الطلب ــ التى يتوقع دوامها ــ من المحتمل أن تشجع على الاختيار الحاسم بين تشغيل المصانع بكامل طاقتها الانتاجية أو اغلاقها ، أو اغلاق بعض أقسام وحدات المصنع ، بما يترتب عليه من عدم استمرارية الانتاج وتذبذبه بصورة بالغة . كما يتم اللجوء الى الاجراءات التى من شأنها تحطيم الطاقة الانتاجية ، مثلما كانت الحال فى بعض الصناعات فيما بين الحربين عندما كان الطلب غير كاف . وبعبارة أخرى ، قد يأخذ تخفيض الطاقة الانتاجية شكل المصانع المهجورة وينجم عنه تحطيم الآلات ، اكثر مما يؤدى الى تخفيض حجم التشغيل وتخفيض القوى العاملة تخفيضا جزئيا .

ولكن مهما كان اثر ذلك على سياسة الانتاج ، فمن الواضح أن

---

(93) The Times, Jan. 10, 1945, Feb. 1945; CF also: Dr. L. Rostas, Industrial Production, Productivity and Distribution in Britain, Germany and U.S., 1935-7; Economic Journal, April 1943, 46.

الصناعة الاحتكارية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ اجراءات للمحافظة على الطلب ، اذا كان ثمة دليل على وجود ظروف تجعل من الصعب تخفيض الانتاج والمحافظة على الأسعار . ونستطيع القول أنه عندما تدعو الضرورة الى الاختيار بين تشغيل المصانع بطاقتها الكاملة والتوقف عن الانتاج ، تجد سياسة الأعمال الرأسمالية ــ الرامية الى تحقيق الحد الأقصى للربح ــ ان لا بديل أمامها سوى بذل الجهود لتوسيع السوق ، حتى لو تطلبت تلك الجهود نفقات كبيرة . ولكن اذا لم تكن هناك ضرورة لذلك ، فان ارتباط التكاليف المباشرة أو المتنوعة ــ المخفضة نسبيا ــ بالتكاليف الكبيرة الثابتة ، وخاصة بتكاليف التشغيل غير المتنوعة أو « التكاليف الاضافية » ، قد تجعل اتخاذ مثل تلك الاجراءات البديل الوحيد للخسائر .

ويمكن أن نبسط المسألة بشكل آخر بالقول بأن الحد الاجمالى للربح فى كل وحدة انتاجية جديدة ــ فى ظل تلك الظروف ــ كان كبيرا بالدرجة التى تعطى أولوية غير عادية للاجراءات الخاصة بزيادة الطلب . واذا كانت تلك الاجراءات ناجحة بدرجة كافية ، فانها لا تجعل المبيعات كفيلة بامتصاص الطاقة الانتاجية الكاملة للمصنع فحسب ، بل قد تؤدى ــ كذلك ــ الى ارتفاع سعر البيع . وكلما كانت المحافظة على الأسعار موضع اهتمام السياسة الاحتكارية بالدرجة الأولى ، كانت الحملات الكبيرة التى تستهدف المحافظة على الطلب موضع اهتمامها بالدرجة الثانية .

وقد تأخذ مثل تلك السياسة أشكالا متنوعة ، لكل منها مكانة فى التاريخ الاقتصادى المعاصر . فقد تأخذ شكل حملات البيع المنسقة ، والمقاطعة المنظمة لمصادر العرض المنافسة ، والاستيلاء على الأسواق وتحصينها بالحماية ، وزيادة التحكم فى استخدام المنتج أو التأثير عليه ، أو ممارسة ضغط سياسى لضمان مساعدة الدولة والهيئات العامة باعتبارها مستهلكة لتلك المنتجات . ولكن بينما تكون تلك الاجراءات ناجحة فى زيادة ثروة مؤسسة ما ــ أو حتى الصناعة ككل ــ بسحب الطلب من المنافسين ، فانها سرعان ما تبلغ حدودا خطيرة كخط سياسى عام . ففى حالة صناعة السلع الاستهلاكية ، يشكل مستوى دخل غالبية المستهلكين حدا على تلك الصناعات . ولا يمكن زيادة مستوى دخل غالبية المستهلكين الا على حساب التفاوت فى الدخول ، ومن ثم على حساب دخل طبقة الملاك . وفى حالة صناعة السلع الاستثمارية ، يعتمد توسيع السوق على زيادة نسبة الاستثمار التى تحد منها « خشية القدرة الانتاجية » وتردد الرأسماليين فى زيادتها .

وهناك اجراءان من الاجراءات المناسبة للتأثير على مبيعات أى قسم كبير من اقسام الصناعة الراسمالية ، يأتيان فى مقدمة الاجراءات الأخرى . اولهما ، السيطرة السياسية على الأراضى الأجنبية التى تستهدف فتح تلك الأراضى من اجل تطوير وحماية الأسواق ذات الامتياز ، والتى كانت ملمحا بارزا للتوسع الراسمالى منذ العقود الأخيرة من القرن الماضى . وثانيهما — واكثرهما حداثة — انفاق الدولة على التسلح ، فى مواجهة متطلبات الحرب الميكانيكية فى القرن العشرين ، بما لها من أثر كبير على سلسلة كاملة من الصناعات وخاصة الصناعة الثقيلة . واعطى اسلوب ذلك الانفاق الحكومى للمجتمع الراسمالى ميزة فريدة تتمثل فى صنع أدوات الدمار بدلا من زيادة أدوات الانتاج ، كما أنها تخلق طلبا لا حدود لاشباعه . ولا عجب أن استراتيجية الأعمال الراسمالية قد أصبحت — فى ضوء هذين الاجراءين الهامين — ذات طابع سياسى ، الى درجة قد لا نجد لها مثيلا الا فى مطلع تاريخ البرجوازية .

وقد ارتبط هذان الخطان معا فى الاقتصاد الفاشى — وبصفة خاصة فى المانيا النازية — حيث كان التوسع الاقليمى على يد الدولة يصاحب تنظيم الاقتصاد الطبيعى السلمى على اسس اقتصاد الحرب الذى يرتكز على الأوامر التى تصدرها الدولة لطلب السلاح . فكان كل طرف من أطراف تلك السياسة يدعم الطرف الآخر . وارتبط بهما خطان سياسيان آخران هما : التوسع فى اتخاذ الاجراءات الخاصة بسيطرة الدولة على الاقتصاد ، بما فى ذلك التحكم فى الاستثمار والأسعار ، وتصفية نقابات العمال لاخضاع العمال للاجراءات التعسفية الرامية الى التحكم فى الأجور .

وتذكرنا تلك الاجراءات بنظام الضوابط الاقتصادية التى نجدها فى مراحل معينة من بداية تاريخ الراسمالية ، حيث كان التحكم فى الأجور يشكل — على وجه الخصوص — قاعدة تثبيت سوق العمل عند وضع تصبح فيه الأعمال أكثر وفرة من الأيدى العاملة ، وايقاف أى حركة لزيادة الأجور قد تنشأ عن زيادة الطلب . ونتيجة لذلك ، « كان هناك هبوطا ملحوظا فى معدلات الأجور الحقيقية ، وكذلك هبوط فى القوة الشرائية للعمال » فيما بين عامى ١٩٣٣ — ١٩٣٨ ، فى مواجهة الزيادة الكبيرة فى العمالة ، بينما « كانت حدود الربح مرتفعة بصورة غير عادية بالمقارنة بالظروف التى كانت سائدة فى البلاد الأخرى ، أو بتلك التى سادت فى ألمانيا فى العشرينات »(٩٤) .

---

(94) K. Mandelbaum in The Economics of Full Employment (Oxford Institute of Statistics), 194-62.

وفى نفس الوقت ، وضع التحكم فى الاستثمار حداً على التوسع فى القـــدرة الانتاجية ، ففرض حظر على ادخال المعدات الجديدة فى الصـــناعات دون الحصول على موافقة رسمية مسبقة ، وكانت تلك الاجراءات فى مقـــدمة الجهود التى بذلتها الحكومة النازية للتحكم فى الاقتصاد(٩٥) .

وأضاف الاقتصاد الفاشى ـــ بسياسته الرامية الى التوسع الاقليمى ـــ اضافتان هامتان الى الامبريالية القديمة . فقد اتجهت انظار الامبريالية فيما قبل عام ١٩١٤ نحو المناطق الزراعية المتخلفة من العالم ، وكان تصـــدير رأس المال فى مقدمة اهتماماتها . وكانت أهداف الاستثمار تتركز ـــ بصفة رئيسية ـــ فى تطوير الانتاج الأولى مثل : التعدين ، والمزارع ، والسكك الحديدية ، والبرق ، وتشييد الموانى ـــ وهى جميعا تمتص رأس المال بدرجة عالية ـــ والصناعات المتصلة بتشغيل المواد الخام المحلية بنسبة محدودة .

ولكن تطور الصناعة فى المناطق المستعمرة ـــ اذا كان ثمة تصـــنيعا واسع النطاق قد حدث ـــ كان يحد منه احتمال ظهور آثار عكسية ضارة لا يمكن تجنبها على قيمة رأس المال المستثمر فى صناعات مماثلة فى البـــلد المستعمر . كما أن عملية التصنيع تلك يترتب عليها ـــ بالطبع ـــ استقلال المستعمرة اقتصاديا . وكان من المتوقع أن تتجه المجموعات ذات المصالح ـــ التى تجد مخرجا لرأسمالها فى تطوير المستعمرات ـــ الى جعـــل ذلك التطور يتجه لخدمة مصالحها الاستثمارية فى بلادها ولا يقف منافسا لها ، كما تتجه الى التأكد من عدم ظهور منافسين فى أسواقها المختارة .

وكلما كانت الجماعات ذات المصالح فى المستعمرات هى نفس الجماعات صاحبة المصالح فى الصناعات الرئيسية فى بلدها الأصلى أو كانت منتمية الى تلك الجماعات ، كانت الأمور فى المستعمرات تسير على النحو الذى بيناه . ولكن حتى اذا كانت تلك المجموعات منفصلة عن بعضـــها البعض ، فمن المتوقع أن تقوم الدولة الامبريالية ـــ باعتبارها حامية لمصالح رأس المال جميعا ـــ بتشكيل السياسة الاقتصادية الاستعمارية بصورة تراعى فيهـــا الآثار التى قد تلحق بقيمة رأس المـــال فى بلدها .

ومن ثم كانت قيمة تلك المستعمرات كحقول للاستثمار تتسبب دائما فى اعاقة تطورها الصناعى ـــ على اسس ذاتية بأى صورة من الصور ـــ من أجل الحفاظ على الاقتصاد الاستعمارى كامتداد لاقتصاد البلد الامبريالى ، تماما كما كانت تفعل الرأسمالية التجارية فى العصور السابقة . وبمرور الزمن أصـــبح الدافعان الاقتصاديان الرئيســـيان للامبريالية يتناقضان مع

(95) Otto Nathan, The Nazi Economic System, 154-62.

بعضهما البعض (وهما الرغبة فى توسيع نطاق حقل الاستثمار ، والرغبة فىتوسيع نطاق السوق لتصريف المنتجات الصناعية للبلد الامبريالى) .

وشهدت فترة الحرب العالمية الأولى والعشرينات ، نمو الروح القومية فى المستعمرات باعتبارها علامة مميزة لتلك المرحلة التاريخية . ولما كانت تلك الحركة قد نشأت كرد فعل مضاد لاستغلال المستعمرات لمصلحة الدول الراسمالية الكبرى ، فقد غلب عليها الطموح الى تحقيق الاستقلال للمستعمرات — بالمفهوم الاقتصادى والسياسى — بتبنى سياسات التصنيع، والاستقلال عن رأس المال الأجنبى ، والسياسة الجمركية المستقلة ، والسياسات المالية التى تخدم هذه الغاية . وبدأت تلك المطامح تحقق بعض النجاح فى فترة ما بين الحربين ، وان كان ذلك النجاح محدودا .

وبانتهاجهم هذا السبيل ، وضعوا الحواجز فى طريق تصاعد امتيازات رأس المال الأجنبى فى المستعمرات . وبذلك نالت أسواق المستعمرات فرصتها ، بعد أن كانت عاملا لتوسيع مجال الاقتصاد الرأسمالى وحقلا لاستثماراته . وضاقت — على الأقل — فرص زيادة التوسع فى تلك الميادين على النمط التقليدى . فقد كانت الحواجز الجمركية التى تعطى الأفضلية للصناعات الوطنية ، ومقاطعة البضائع الأجنبية والطرز الأجنبية ، والاتجاه نحو اتباع سياسة مصرفية مستقلة ، وسحب الامتيازات السياسية والاقتصادية الخاصة بالأجانب — كالحقوق الاقليمية فى الصين — كانت جميعها مبادىء سائدة بين الحركات القومية فى المستعمرات ، ومن ثم أصبح من الممكن أن تمتد تلك الحركات الشعبية — التى استجمعت قواها اليوم فى الهند والصين والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية — الى أفريقيا فى الغد . فاذا قدر للامبريالية أن تستمر فى لعب دورها كقوة تسعى لتوسيع نطاق الراسمالية فى العالم ، فان عليها أن تبحث عن أراضى جديدة أو أن تغير من خططها .

وهذا ما حاولت الفاشية أن تفعله الى حد كبير . وربما دعت الضرورة المانيا الفاشية الى أن توجه أنظارها نحو البلاد الأوربية المجاورة لها ، وهى البلاد التى كانت مصنعة بالفعل أو مصنعة تصنيعا جزئيا . فلم يكن هناك متسعا للاستثمار الراسمالى على نحو ما كانت الحال فى أفريقيا أو الصين بالنسبة لرأس المال البريطانى أو الفرنسى أو الألمانى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبذلك لم يكن تصدير رأس المال جوهر تلك السياسة الفاشية ، ولكن تلك السياسة اتجهت — بدلا من ذلك — الى ربط اقتصاديات تلك البلاد بالاقتصاد الألمانى ، فحولتها الى كواكب اقتصادية مستقلة تدور فى فلك اقتصادى واحد . وتضمنت تلك السياسة اجراءات للتخفيف من التصنيع فى تلك البلاد (جزئيا على الأقل) ، تلك الاجراءات

التى أصبحت هدفاً رئيسياً لنظام هتلر الجديد فى أوربا ، كما جاء — على سبيل المثال — فى الخطبة الشهيرة التى ألقاها الدكتور فنك فى يوليو ١٩٤٠ ، واعتبر هدفا لسياسة بعيدة المدى وليس لسياسة قاصرة على زمن الحرب(٩٦)

ووجدت الصناعة الألمانية فى تلك البلاد — التى دارت فى فلك المانيا — أسواقا مفضلة ، مارست فيها الاحتكار أو ما يشبه الاحتكار . وفيما يتعلق بالصناعة الثقيلة ، غطت أوامر الدولة التى تستهدف سد حاجتها الى السلاح الدور الذى كان من الممكن أن يلعبه تصدير رأس المال فى ايجـاد مخرج لتصريف منتجات تلك الصناعة . وبذلك اتخـذ التشابه مع الرأسـمالية التجارية مرحلة أكثر تقدما ، بينما كان — فى نفس الوقت — يتناسب مع أحوال الاقتصاد الحديث الذى تحتل الصناعة الثقيلة جانبا كبيراً منه .

ومما يسر سبيل اخضاع تلك البلاد المجاورة لالمانيا ، أن الطبقـة الحاكمة فيها كانت واقعة تحت تأثير الخوف من الثورة الاجتماعية بحكم كونها بلادا رأسمالية ، ودفعها ذلك الخوف الى التحالف مع الحركة التى قضت على الصراع الطبقى فى بلادها ، ورفعت لواء التحالف ضد الكومنترن فى الخارج . وبدلا من أن يؤدى مخطط التدخل السياسى الفاشى الجـديد الى التعبير عن اصرار القومية على البقاء ، نجده يتجه الى حجب العداء الطبقى داخل كل كيان قومى خلال فترة ما بين الحربين ، وبذلك كان يضرب بجذوره فى أعماق العلاقات الطبقية الواقعية للمجتمعات الرأسمالية الناضـجة فى العـالم المعـاصر .

وبمجرد تحقيق السيطرة السياسية على تلك البلاد المجاورة لألمانيا ، كانت السبل التى اتبعت لتثبيت اقتصاديات تلك البلاد فى فلك الرايخ — الى درجة ما — سبلا مبتكرة . وتضمنت تلك السبل الاستحواز على الأصـول الصناعية لتلك البلاد عن طريق البنوك الألمانية أو الفروع المحلية للبنـوك الألمانية (ذات الاستحواز الذى اتخذ — فى الغالب — شكل تمويل القروض لصالح المانيا فى غرف المقاصة المحلية ، أو عن طريق فتح الاعتمادات دون أن يترتب على ذلك تحويل أى مقابل للبلد المعنى لتغطية عمليات الشراء) ، وذلك بواسطة انتظام صناعاتها فى اطار مشروعات الاحتـكار التى تنظمها الدولة والتى جربت بالفعل فى المانيا ، وبواسطة توسيع نطاق نظام الكارتلات الاجبارية — التى ازدادت فى المانيا بعد صـدور قانون ١٩٣٣ المعروف — لتشمل جميـع البلاد التابعة لهـا ، وعن طريق تجميع موارد المواد الخام من خلال الأجهزة المركزية التى تتحكم فيها .

---

(96) C. W. Guillebaud in Econ. Journal, Dec. 1940.

ومن الأمثلة الأولى على تطبيق تلك السياسة ، الاتفاقية الألمانية ـ الرومانية التى ابرمت فى مارس ١٩٣٩ . فبمقتضى تلك الاتفاقية وضع برنامج لتطوير رومانيا ثم الاتفاق عليه ، تصبح رومانيا بموجبه منتجة للمواد الأولية والمواد الغذائية ، ويصدر معظم بترولها ومواردها الأولية الى المانيا ، بينما منح راس المال الألمانى امتيازات واسعة لتطوير انتاج المواد الخام . وبالنسبة للاقاليم الزراعية السلافية الواقعة الى الشرق — التى استهدفت الحرب اخضاعها — اتخذت سياسة تشبه العودة الى الوضع الذى كان فيه المنتجون المحليون أقنانا للسادة الألمان ، ذلك التطور الذى يعيد الى الأذهان التوسع الألمانى شرق نهر الألب فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر .

وعلى أية حال ، وضعت تلك السياسة على أسس جعلتها تمثل نوعا من الامبريالية المتطورة الأكثر نهبا لخيرات البلاد ، والأكثر فظاظة وتعنتا ، والأكثر تنظيما وروتينية ، وتتبع — الى حد كبير — النسق الذى سار عليه اقتصاد المزارع المجهزة بالأساليب التقنية الحديثة ، ولكنها تعتمد على عمل السكان المقهورين الذين يعيشون على الكفاف .

ويمكن أن نرى ملامح ذلك النظام فى المخطط الاقتصادى الألمانى الذى وضع لبولندا ، فقد ألحق القسم الغربى — الأكثر تقدما من الناحية الصناعية ـ بألمانيا ، وسكنه الألمان ، وطرد منه السكان البولنديون ، فيما عدا القليل من العمال غير المرة الذين شكلوا طبقة مهضومة تحصل على أجور منخفضة . وقسم القسم الشرقى مما كان يعرف ببولندا قبل عام ١٩٣٩ (ويعرف الان بأوكرانيا أو روسيا البيضاء) الى مناطق زراعية بالدرجة الأولى — فيما عدا القليل من المواقع انتاج المواد الأولية والصناعات الغذائية — تحت الادارة الألمانية ، اعتمد فيها الانتاج على العمل المحلى الرخيص ، ووضعت قيود على الاستيراد فى تلك المنطقة ، وخاصة استيراد المواد الغذائية والمواد الأولية اللذان منعا منعا باتا . بينما تم تأمين تصدير فائض انتاج المواد الأولية الى المانيا عن طريق نظام اجبارى فرض على الفلاحين تسليم حصص معينة من انتاجهم(٩٧) .

ومن الواضح ان ثمار الاستغلال فى ظل هذا النظام الامبريالى الهائل المبتكر ، الذى يحكم قبضة احتكار الدولة على مساحة كبيرة من القارة الأوربية ، لم تكن تنعم بها الطبقة الرأسمالية الألمانية والفئة البيروقراطية الجديدة فحسب ، بل كان ينعم بها — بدرجة ما — اقل الناس شأنا فى الشعب الألمانى .

---

(97) Polish Fortnightly Review, pubd. by Polish Ministry of Informations, Jan. 15, 1943.

وعلى اية حال ، تتناقض الفاشية الألمانية مع الرأسمالية التجـارية فى جانب واحد على الأقل . فقد اتبع الاقتصاد الألمانى فى أواخر الثلاثينات سياسة استيراد الفوائض ، بدلا من تقديس مبدأ تصدير الفوائض الذى كان هدفا تقليديا للامبريالية الحديثة والرأسمالية التجارية على حد سـواء . ويرجع ذلك الى نقص المواد الأولية اللازمة لتغذية برامج التسلح ، والى نقص العملة الأجنبية التى تمكنها من شراء تلك المواد من السوق العالمية ، تلك الظروف التى أعطت للاستحواذ على فائض الصادرات من البلاد التى مارس عليها ألمانيا ضغطا سياسيا أو اقتصاديا أولوية هامة .

وتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق اتفاقيات مقاصة الصرف الثنائية مع بلاد جنوب شرقى أوربا بطرق أصبحت شائعة اليوم . فقد انعكس فائض الاستيراد على الاعتمادات المتزايدة لصالح ألمانيا فى حساب المقاصة ، الذى يعنى أن فائض الصادرات كان — فى حقيقة الأمر — يمول عن طريق البنوك المركزية للبلاد التى تدور فى فلك الرايخ ذاتها (طالما كان فائض الاستيراد مستمرا) . وكانت تلك الطريقة بمثابة قرض سلعى تقدمته تلك البلاد لألمانيا، لم تتردد ألمانيا فى سداده ، وكا نلها مطلق الحرية فى السداد — وقتما تشاء — فى صورة سلع من انتاجها ، لها مطلق الحرية فى تحديدها .

ونتج عن هذا النظام رفع مستوى أسعار السلع الزراعيـة فى تلك البلاد التابعة لألمانيا بالنسبة لأسعار المنتجات الصناعية (حيث كان معظم ما تستورده ألمانيا يتكون من المنتجـات الزراعية ومنتجات الصـناعات الاستخراجية) ، ومن ثم ادت الى عدم تشجيع الصناعة المحلية ، وربطت مصالح المصدرين فى تلك البلاد بالسياسة الألمانية .

وعلى اية حال ، اذا نظرنا الى ذلك الالحاح على استيرادالفوائض نجده نتيجة لسياسة تستهدف تحويل شروط التجارة مع البلاد الدائرة فى فلك الرايخ لصالح ألمانيا ، وهو الهدف الذى سعت الرأسمالية التجـارية الى تحقيقه ، على ما رأينا فى فصل سابق ، وكان ذلك « الاسـتغلال من خلال التجارة » هدفا رئيسيا لمشروع شاخت ، وما ارتبط به من مراقبـة للنقد . واتبع ذلك المشروع بسلسلة من الاتفاقيات وضع بواسطتها نظـام أسعار الصرف مع ذلك النوع الجديد من « البلاد المستعمرة » بطريقة حققت زيادة ضرورية فى قيمة المارك (ومن ثم رخصت قيمة منتجات تلك المستعمرات المقدرة على أساس المارك ، وارتفعت أسعار الصادرات الألمانية المقدرة على أساس عملات « المستعمرات ») . ومن أبرز تلك الاتفاقيات ، تلك التى عقدت مع رومانيا عام ١٩٣٩ ورفعت سعر الصرف للمارك من ٤١ الى ٥٠ لي . وحددت فيما بعد أسعار الصرف بين ألمانيا والبلاد المحتلة بطريقة

مماثلة ، فخفضت — على سبيل المثال — قيمة الجلدر الهولندى والفرنك الفرنسى والفرنك البلجيكى .

وكان جوهر تلك السياسة على النحو التالى : حلت أوامر طلب السلاح محل الحاجة الى أسواق التصدير كوسيلة للابقاء على الطاقة الانتاجية الكاملة للصناعة الألمانية ، وكفل تحكم الدولة والكارتل فى الانتاج الضمان للحيلولة دون ايجاد فائض فى القدرة الانتاجية . وأصبح اهتمام رجال الصناعة لا يتركز الان على مجرد الحصول على كميات كبيرة من المواد الخام ، ولكن أصبح منصرفا الى تخفيض الأسعار التى يمكن أن تحصل بها الصناعة على تلك المواد ، وتخفيض أسعار السلع التى ينفق فيها العمال أجورهم ، من أجل زيادة نطاق حد الربح .

ويتجلى انشغال الوضع الاقتصادى الحديث بقضية الطلب فى البلاد الديمقراطية أيضا — كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية — حتى لو أخذ ذلك أشكالا أخرى . ويتضح ذلك من رغبة رجال الصناعة — أو على الأقل قطاعا معينا من بينهم — فى التطلع نحو الدولة لاصدار أوامر طلبات السلاح الى المؤسسات الصناعية بعد الحرب ، فتتولى الدولة — بذلك — تمويل برنامج واسع للانفاق من أجل الابقاء على السوق . وذلك فى مواجهة تفاقم مشكلة توقف الانفاق الحكومى الذى أملته ظروف الحرب ، وذكريات الظروف التى شهدتها الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ وما أثارته من تطلعات . فكان قطاع كبير من عالم الأعمال الرأسمالية الأمريكى على استعداد للتغاضى عن توسع الدولة فى الانفاق — وحتى الدعوة اليه — باعتباره سياسة سلمية طبيعية بعد الحرب . وفى نفس الوقت ، وافقت الحكومة البريطانية عام ١٩٤٤ على المبدأ الجديد الذى أقر المقترحات المقدمة للحكومة لزيادة الانفاق من أجل المحافظة على الطلب ، « باعتباره من الأهداف الأولية والمسئوليات التى تستهدف المحافظة على مستوى عالى ثابت من العمالة بعد الحرب »(٩٨) .

لقد ظلت تلك الاقتراحات — حقا — محصورة داخل اطار السياسة التقليدية « للمرافق العامة » ، وبذلت محاولات اضافية من جانب الصناعة الرأسمالية لتثبيت الاستثمار عن طريق الانفاق الحكومى ، حتى يتوقف ويستمر تبعا للحالة العامة للسوق بالنسبة للسلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية . وبذلك لم تقترح — بالضرورة — توسيع مجال الانفاق الحكومى ، وكانت موضع النقد لانها « اهتمت غالبا بتوقيت الطلب ، ولم

---

(98) White Paper on Employment Policy, CMd 6527.

تقترح شـيئا لزيادته »(٩٩) . وخصصت المقترحات الأخرى ــ كتلك التى قدمها السير وليم بفردج ــ دورا كبيرا مستمرا للانفاق الحكومى فى الاقتصادى السلمى . واشارت الدلائل الى أن منطق الحوادث سيدفع الحكومات فى المستقبل الى سلوك هذا المسلك ، حتى لا يتعرض بناء المجتمع الرأسمالى للخطر .

ولكن تبنى مثل تلك الوسائل باعتبارها سياسة طبيعية فى زمن السلم قد يواجهه صعوبات معينة حاسمة ، تلك الصعوبات التى لا تمس الظروف الانتاجية بالدرجة الأولى ، ولكنها تنشأ من العلاقات الاجتماعية الخاصة التى تكون الأسلوب الرأسمالى للانتاج . ولابد أن تؤدى تلك الاجراءات التى تستهدف علاج مشكلة فائض القدرة الانتاجية ــ فى المحل الأول ــ داخل اطار « خشية القدرة الانتاجية »(١٠٠) ، التى قدمت التجربة الاقتصادية فيما بين الحربين أدلة عديدة عليها . وقد تصبح تلك الخشية أقل الحاحا مما كانت عليه فى الثلاثينات ، طالما استطاع الانفاق الحكومى الابقاء على الطلب . ولكن طالما ظلت زيادة الربح الدافع الذى يحكم الأعمال الرأسمالية ، فان تلك الخشية تظل ماثلة فى الأذهان . ومن ثم فان الاجراءات التى تستهدف الابقاء على الطلب ، واتاحة الفرصة للصناعة للعمل بكامل طاقتها ، لا يجب أن تؤدى الى زيادة المعدات الصناعية الرأسمالية ، اذا قبلت بذلك المصالح الرأسمالية وخاصة فى الصناعات التى تتوفر فيها للمؤسسات الاحتكارية الوسائل والرغبة لوضع حد للطاقة الانتاجية .

ويواجه كل اقتراح بتوجيه الانفاق الحكومى الى الاستثمار فى خطوط انتاجية تنافس رأس المال الفردى معارضة شديدة ، على أساس أنها تعرض قيمة رأس المال الحالية للخطر . وابرز مثل لذلك ، معارضة أصـحاب المصالح الرأسمالية لمشروع وادى التنيسى الأمريكى الذى هدد بمنافسة رأس المال الخاص المستثمر فى المرافق العامة . ويحقق الاتفاق على التسلح فائدة للرأسمالية ــ التى لا تتعرض لمثل هذا التناقض ــ تتجاوز حدود التقدير . فهو ينشد وجهة جديدة لمنتجات الصناعة الثقيلة خارج اطار الصناعة ذاتها ، ومن ثم يلعب دورا شبيها بالدور الذى لعبه بناء السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر . ولكن بغض النظر عن بناء المســاكن والطرق ومشروعات

---

(99) W. Beveridge, Full Employment in a Free Society, 269.

(100) CF. V. Gaiev, «Plans for the Full Employment of Labour Power after the War» in Voina i Rabotchi Klass (War and the Workng Class) No. 11, 1944, p 20, W

الكهرباء ، ثمة القليل من أغراض الاستثمار الحكومى الدائم يستطيع الصمود فى وقت السـلم .

واذ ركبت الصناعة الراسمالية راسها ، وقبلت بالحاجة الى الاستثمار الحكومى المساعد فى الصناعات الاستهلاكية ، باعتباره السبيل الوحيد لايجاد سوق ملائمة لتصريف منتجات الصناعة الثقيلة ، فانها تستبدل بذلك شبحا بآخر . وفى تلك الحالة ، لا يمكن تفادى ظهور مشكلة فائض القدرة الانتاجية فى صناعات السلع الاستهلاكية مرة أخرى ، الا اذا زادت القوة الاستهلاكية فى نفس الوقت — عند جماهير المستهلكين ، تلك الزيادة التى لا يمكن تحقيقها على نطاق واسع الا اذا قلت الفوارق فى الدخل التى تميز المجتمع الراسمالى ، عن طريق شن غارات مكثفة على نصيب الملكية من الدخل . غـير أن من الممكن ايجاد مخرج للمنتجات الصناعية عن طريق تمويل التصنيع فى البلاد المستعمرة على نطاق واسع ، ومن ثم زيادة حجم سوق السلع الراسمالية بمد صناعة المستعمرات بالمعدات اللازمة ، وكذلك توسيع حجم سـوق السلع الاستلاكية بزيادة القوة الشرائية التى تنتج عن زيادة حجم العمالة فى الصناعة القائمة بالمستعمرات وفى الأعمال الانشائية .

ولكن ذلك لا يوفر الا حلا مؤقتا ، يستمر عقدا أو عقدان من الزمان . وقد يؤدى — على المدى البعيد — الى الاستقلال الاقتصادى للمستعمرات التى كانت تابعة اقتصاديا من قبل ، ومن ثم يقضى على الميزات الاحتكارية التى تمتع بها راس المال فى البلاد الامبريالية من قبل ، والتى كانت زيادتها من أهداف الامبريالية الفاشية ، على نحو ما رأينا .

غير أن مشكلة فائض القدرة الانتاجية اتخذت اليوم — وخاصـة فى الصناعة الأمريكية — أبعادا توفر لتلك الوسائل القصيرة المدى السـيطرة عليها بواسطة قطاع هام من المصالح الراسمالية ، حتى لو كان ذلك على حسـاب بعض الميزات البعيدة المدى التى يعد بقاءها لفترة طويلة أمرا مشكوكا فيه . وحيثما ساد الشك والريبة ، تصبح الوسائل القصيرة المدى التى تحقق مغانم سريعة ، أكثر جاذبية من الاستراتيجيات البعيدة المـدى التى تبشر بمكاسب أكبر وأكثر استمرارا اذا قدر لها النجاح .

وطالما أن التفاؤل غير المحدود الذى صاحب موجة الرخاء الأمريـكية — فى العشرينات — قد رد على أعقابه ، أصبح البديل بالنسبة للكثـير من الصناعات يتمثل فى الاختيار بين الابقاء على حالة التشغيل بالطاقة الانتاجية الكاملة أو مواجهة انهيار لا يتحقق فى ظله اى ربح . الى الحد الذى تبلغ عنده « القوى الانتاجية التي أوجدها أسلوب الانتاج الراسـمالي الحديث

درجة التناقض الحاد مع أسلوب الانتاج ذاته »(١٠١) . وقدر النمو فى القوى الانتاجية والقوى العاملة فى أمريكا خلال الفترة ١٩٤٠ — ١٩٤٥ بما يتطلب زيادة حجم السوق بمقدار يعادل انتاج ما يتراوح بين ١٠ — ٢٠ مليونا من العمالة (مقارنة بعام ١٩٤٠) ، اذا تم الابقاء على التشغيل بالطاقة الكاملة. وليس ثمة دليل على أن الراسمالية الأمريكية قادرة على الاستمرار فى زيادة تصدير رأس المال أو زيادة الاستهلاك على نطاق واسع داخل البلاد بما يقترب من ذلك القدر من الضخامة .

ولكن شكلت تلك السياسات جميعا صعوبة أبعد وأكثر اهمية بالنسبة للمجتمع الرأسمالى . فكل قطاع من قطاعات الصناعة الرأسمالية سيستفيد من أى توسع فى سوقه الخاصة ، على أن لا يكون ذلك على حساب قيام منافسين جدد فى مجال تلك الصناعة . ولكن بمجرد أن يصبح اتساع السوق عاما ، ولا يترتب عليه تشغيل المصنع بكامل طاقته فحسب ، بل بكامل عمالته ، فان تحولا يحدث فى توازن سوق العمل . وعلى حد تعبير السير وليم بفردج : تصبح سوق العمل « سوق الباعة أكثر من كونها سوق المشترين »(١٠٢) . ويختفى احتياطى العمل ، وتهتم السياسة الحكومية بمنع ظهوره من جديد . وينتزع سلاح النظام الصناعى الذى يعتمد عليه المجتمع الراسمالى اعتمادا دائما ، والذى يعد التخفيف من حدته أمرا شديد الحساسية ، على نحو ما رأينا(١٠٣) .

ولا يعنى ذلك أن العمال سوف يفضلون البطالة على العمل ، ويتوقفون عن العمل بعد ما يزول عنهم خطر الجوع ، على نحو ما ذهب اليه بعض الباحثين فى مبالغاتهم التى لا سند لها . ولكنه يعنى أن البروليتاريا تصبح فى وضع أقوى مما كانت عليه فى أى مرحلة سابقة من تاريخها ، ويمكنها من التأثير على شروط استخدامها . وسوف يترتب على ذلك ارتفاع حاد فى حركة الأجور ، وزيادة فى نصيب البروليتاريا من الدخل القومى ، الذى يصبح

---

(101) F. Engels, Anti Duhring, 179.

(102) W. Beveridge, Full Employment in a Free Society, 19.

(103) M. Kalecki in Political Quarterly, Oct. - Dec. 1943, 326; Cf. Oxford Institute of Statistics, Economics of Full Employment, 207.

فى متناول العمل المنظم ، وتفقد طبقة الملاك الحماية الاقتصادية فى مواجهة هذا التهديد ، الا اذا حدث تضخم مستمر وحاد فى الأسعار (نتيجة عـدم وجود مرونة فى استهلاك الاغنياء — على سبيل المثال — الذين تتوافر لديهم احتياطيات النقود التى تحافظ على اسـتهلاكهم فى مواجهة أي ارتفـاع فى الأسعار) ، أو عادت البطالة الى الظهور من جديد .

ولا يترتب على ذلك ارتفاع عام فى مستوى الأجور فحسب ، بل يترتب عليه حدوث تغيير جذرى فى بناء الأجور النسبية ، كأن تزيد الجاذبية النسبية للاعمال الاكثر خطورة وصعوبة التى كانت تخصص لها أجور منخفضة فى سوق العمل فى الظروف التقليـدية . ومن الجلى أنه فى مثـل تلك الظروف يتعرض استقرار المجتمع الطبقى لتهديد خطير ، وأنه إذا لم يتحقق الدخل عن طريق المساهمة فى النشاط الانتاجى ، وتحقق عن طريق استمرار بقـاء حقوق الملكية ، فقد يتسبب ذلك فى الانكار الذاتى للقانون من جانب العمل . ولا يرجع ذلك الى أن العمل يفقد القدرة على تقرير خضوعه لأولئك الذين يملكون ادوات الانتاج ، ويرفض اداء الضريبة التى كان يدفعها لهم لعدة قرون خلت . وعلى حين يتواجد المجتمع الطبقى بشريحتى الدخل المتناقضتين ، اللتين جاءت احداهما عن طريق الامتياز الاقتصادى وليس عن طريق النشـاط الانتـاجى ، قد يعن لنا التساؤل عما اذا كان باستطاعة العمل الاحتفاظ بذلك الانكار الذاتى لفترة طويلة .

وليس من الصعب أن نرى الانزعاج الذى يترتب على مثل هذا الوضع يقف وراء الكثير من تردد قطاعات معينة فى تبنى سياسة العمـالة الكاملة بلا تحفظ . ويبدو ذلك الانزعاج وراء الكثير من الجدل النقدى المعاصر فيما يتعلق بفوائد نظام العملة الذى يعمل « أوتوماتيكيا » ، بالمقارنة بالأشكال المختلفة « لنظم العملة الموجهة » القادرة على خدمة أهداف سياسات حكومية معينة . ومن الواضح أن الفائدة الحاسمة التى يجدها البعض فى النظـام الأول ، لا ترجع الى أوتوماتيكيته ، ولكنها ترجع الى أنه يشكل ضابطا ذاتيا على أى ارتفاع فى مستوى الأجور عن طريق الاتجاه نحو خلق البطالة ، تلك البطالة التى رفعت من مجال السياسة البشرية وعادت الى الظهور كنتيجة للنظام الطبيعى .

ويذكر اللورد كينز — على سبيل المثال — فى معرض تفسـيره لتلك الظاهرة أن « خطأ غطاء الذهب يرجع الى اخضاع سياسات الأجور الوطنية

الى املاء خارجى »(١٠٤) . واكد الأستاذ جراهام — من جامعة برنستون — أن « غطاء الذهب الأصلى لا يخضع سياسات الأجور للامــلاء عن طريق سلطة متحكمة فى مكان ما ، ولكنه يجعلها نتيجة لقوى مجهولة » ، واعترض اعتراضا شديدا على أى « نظام نقدى حر تماما » ، لأنه قد يعجز عن « الحد من اتجاهات مثل زيادة الأجور عن الحدود التى يمكن عنـدها الاحتفاظ بمستوى ثابت للاسعار » ، وانه « اذا رفضنا القبول بتهديد البطالة تحت أى ظروف كائنا ما كانت ، فقد نضطر تحت أى اتجاه (طبيعى) الى زيادة الأجور بشكل أسرع من كفاية العمل ، والى دفع أى أجور يطلبها العمال مهما بلغ قدرها »(١٠٥) .

وعلى ضوء تلك الظروف ، استنتج البعض أن الراسمالية — اذا قدر لها الاستمرار — لابد أن تمر فى كل مكان بمرحلة يسود فيها نوع من الفاشية، على الأقل الى درجة تدعو الى ممارسة الدولة لاجراءات تعسفية ضد العمال، فيما يتعلق بالأجور خاصة . ويرى هؤلاء فى كل تطور جديد فى الاتجاه نحــو راسمالية الدولة خطوة فى هذ الاتجاه ، ما دام ضغط الجماعات الاحتكارية سوف يتجه الى خدمة مصالحها ، مهما كانت دوافع تحكم الدولة فى الانتاج . وسوف تطالب تلك المصالح بحل الحركة النقــابية المستقلة وتقييــد حرية العمل ، وتقوية الاحتكار عن طريق فرض الجزاءات القانونية ، واستخدام قوة الدولة فى الخارج للسيطرة على البلاد التابعة وتنظيم حياتها الاقتصادية على نحو ما فعل نظام هتلر الجديد فى أوربا . وفى مقابل ذلك تنتقل البــلاد التابعة من العلاقة التعاقدية ، الى وضع تكبل فيه الصناعة بالقيود ، عن طريق اقامة نوع جديد من نظام النقابات المهنية التى ترعاها الدولة . ويرتبط بذلك احتمــال قيام عصر الفروسية الجــديد ، الذى يؤله فيه من يحملون السلاح ، باعتباره متطلبا لكل الصفقات الاقتصادية المربحة ، ومصدرا لأوامر الطلب التى تصدرها الدولة والتى تعتمد عليها الصناعة الحديثة فى استمرار انتعاشها .

ولا ينقصنا الدليل على وجود مثل تلك الاتجاهات بين البلاد الديمقراطية الراسمالية فى العقد السابق على الحرب العالمية الثانية ، فقد اتخذ تدخل

---

(104) Econ. Journal, June - Sep. 1943, 187.

(105) Econ. Journal, Dec. - Dec. 1944, 422-9.

الدولة فى الصناعة ــ غالبا ــ شكل تقوية الاحتكار لا تقليم أظافره (مثل قانون مناجم الفحم البريطانية عام ١٩٣٠ ، وسياسة الحكومة البريطانية تجـاه صناعة الصلب) ، كما اتخذ شكل خدمة أهداف التحكم فى الانتاج وتقليل القدرة الانتاجية بدلا من زيادتها (مثل قانون مغازل القطن البريطانية الصادر فى ١٩٣٦ ، وتسجيل الحكومات المعينــة فى المشروعات الدولية للتحـكم فى السلع) ، واتخذ شكل اعطاء الصناعات المفلسة قوة دافعة للحيلولة دون انهيار قيمة راس المال ، ولم يتخذ شكل التخطيط على نطاق واسع لاعادة بناء الاقتصاد من أجل المصالح الاجتماعية . وقد أوجزت السيدة بربارا ووتون وصف تلك السياسة بأنها « أكثر معاداة للتخطيط منها ميلا اليه » ، وأنها تقوم على مبدأ « انبات ورقة واحدة من الحشيش فى الموضع الذى كانت تنبت فيه ورقتان من قبل » .

ولم تظهر فكرة قيام الدولة بالعمل على ابطاء حركة الابتـكار التقنى ــ خشية ما تسببه من دمار اقتصادى لأولئك الذين اسـتثمروا أموالهم فى الطرق الانتاجية الأقدم ــ فى المانيا وحدها . فلراسمالية الدولة التى تعنى تدعيم احتكار الدولة ــ بالقيود الاحتكارية ، وتضخيم حجم الاحتكار عن طريق العقوبات التى يفرضها القانون ــ سجل حافل يعد بمثابة تحذير من الطريق الوحيدة التى قد تسلكها رأسمالية الدولة . وليس ثمة شك فى أن هنـاك الكثيرون من بين طبقة الملاك الذين يتمنون من أعماق قلوبهم السير على هذه الطريق .

وما يوصف عادة برأسمالية الدولة يتضمن عددا من النوعيات المختلفة تمام الاختلاف فى محتواها الاجتماعى ومغزاها ، ويرجع الاختلاف بينها الى اختلاف شكل الدولة ، وظروف العلاقات الطبقية السائدة ، والمصالح الطبقية التى تخدمها سياسة الدولة . والعامل الشائع بين تلك النوعيات المختلفـة هو تواجد الملكية الراسمالية وتشغيل الانتاج من خلال نظام للسيطرة العامة على العمليات الاقتصادية تمارسه الدولة ، التى تأخذ على عاتقها تحقيق أهداف لا تتسم بها المؤسسة الفردية . وقد يتضمن هذا النظام ــ أو لا يتضمن ــ قدرا من المؤسسات الانتاجية المؤممة التى تديرها الدولة .

واستخدم لينين مصطلح رأسمالية الدولة بمعنى « توحيد الانتاج الصغير النطاق » تحت ادارة الدولة ، وقد طبق هذا النظام فى روسيا ــ عام ١٩١٨

وفى مطلع العشرينات ــ فى ظروف مارست فيها الدولة السوفييتية السيطرة على نوع مختلط من النظام الاقتصادى ، اشتمل على الكثير من المشروعات الخاصة التى كان بعضها غير راسمالى (اقتصاد زراعى صغير ومتوسط) ، وكان بعضها الاخر ذا طابع راسمالى (مثل المشروعات ذات الامتيازات فى العشرينات والمؤسسات الخاصة غير المؤممة فى عام ١٩١٨) . واستخدم لينين المصطلح ــ فى نفس الوقت ــ عند الاشارة الى الاقتصاد الالمانى قبل الحرب العالمية الأولى(١٠٥) . وقد يمتد هذا المعنى ليشمل النظام الاحتكارى الذى تنظمه الدولة ــ الذى تحدثنا عنه فيما سبق ــ ويعد الاقتصاد الفاشى الشكل الأكثر تطورا منه .

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية حدث تغير كبير فى السياسة والاقتصاد ، ولم تكن الظروف عند نهاية الحرب توحى بضرورة تكرار ما حدث بعد عام ١٩١٨ ، أو تكرار الاتجاهات التى سادت فى الثلاثينات . بل كان ثمة ما يدعو الى استنتاج مختلف تماما فى عالم قهرت فيه الفاشية كشكل سياسى ومذهب اقتصادى وايديولوجية ممقوتة .

فقد حدث تغير كبير بعد سنوات الحرب فى ميزان القوى بين الامم وبعضها البعض ، وفى ميزان القوى بين الطبقات وبعضها البعض . وتحطم الكثير مما رأيناه من قبل ــ حتى أواخر العشرينات على الأقل ــ مما كان يعد جزءا لا يتجزأ من البناء الاقتصادى للمجتمع . ويتضح للعيان أن الوسائل التى جربت فى العقود الأولى من القرن العشرين ، لم تعد تكفى لتحقيق نتائج معينة فى الظروف المعاصرة ، وأنها ــ حتى لو كانت قادرة على العمل ــ تعجز المصالح التى قد تكسب من وراء تطبيقها عن جعلها ذات أثر فعال .

ومن ابرز التغيرات التى نتجت عن الحرب العالمية الثانية زيادة نفوذ الاتحاد السوفييتى فى أوربا وآسيا ، وصاحب ذلك توسع القطاع من العالم الذى خلعت فيه الراسمالية عن عرشها ، ووضعت أسس شكل جديد من اشكال الاقتصاد ، هو الاقتصاد الاشتراكى . وأدى ظهور ما تسمى بـ « الديمقراطيات الجديدة » فى شرقى وجنوب شرقى أوربا والصين الشيوعية الى حدوث تحول جذرى أخل بالتوازن فى كل من أوربا وآسيا . وفى نفس

(105) Selected Works, vol. IX, 169.

الوقت ، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب بقوة انتاجية متزايدة بشكل كبير ، وحملت لواء قيادة العالم الراسمالى بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الراسمالية المعاصرة .

وعلى الرغم من الآمال التى بعثها الائتلاف بين الدول الغربية الرأسمالية والاتحاد السوفييتى زمن الحرب واتفاقية بوتسدام بعد الحرب ، زادت حدة التوتر بين العالمين الاشتراكى والراسمالى . وعلى حين تطور التوتر بين هذين العالمين فيما عرف بـ « الحرب الباردة » على الصعيد الدولى ، زادت حدة الصراع داخل كل بلد بين اتباع العالم الجديد (الاشتراكى) واتباع العالم القديم (الراسمالى) . ولا ريب أن ذلك لا يتجاوز ما نتوقعه فى مرحلة التغير الثـورى .

وانقضى اليوم الذى كان من الممكن أن يتحقق فيه « الاقتصاد المختلط » الذى علق الكثيرون عليه الآمال لتحقيق وضـع ثابت مسـتقر . وبرهنت الحكومات الائتلافية التى قامت على نطاق واسع لتوحيد المصالح الطبقية للبرجوازية والبروليتاريا على أساس من الوحدة الوطنية لاعادة بناء الاقتصاد بعد الحرب ، على أنها أشكال انتقالية غير ثابتة ، وسرعان ما انقسمت اما الى اليمين واما الى اليسار . ومن طبيعة الأشكال الاقتصادية والاجتماعية الانتقالية أن تتضمن عناصر من النظم المختلفة ، وتستند الى توازن مزعزع للقوى الطبقية المتصارعة ، ويترتب على ذلك أن تكون لكل طبقة مشاكلها الخاصة بها . ولمـا كانت تلك الطبقات غير مسـتقرة بفطرتها ، فانهـا لا تستطيع أن تقدم أكثر من مجرد طريق وسط وهمى .

لقد رأينا كيف واجهت نهاية العصور الوسطى خسارة فى خـدمات العمل التى كان يعتمد عليها النظام الاقطاعى ، وكيف حاولت القيام برد فعل اقطاعى لربط المنتج بواجباته التقليدية بصورة أكثر ضمانا ، ولكنها لم تحقق النجاح الا فى مناطق معينة من أوربا . وكانت الأحوال تسير على هذا النحو، حتى أصبح من النادر القيام بمحاولة لتطبيق ذلك فى مناطق أخرى ، لقـد توفرت الرغبة ــ بلا ريب ــ ولكن لأولئك الذين كانوا لا يملكون الوسائل لتحقيق تلك الرغبة .

كما رأينا ان الاتجاه نحو راسمالية ــ فى عالم ما بعد الحـرب ــ قد يخدم رد فعل راسمالى مماثل ، فيجلب معه التنظيم القانونى للعمل ، ونوع

جديد من عبودية المنتج ، وهو احتمال لا يمكن انكاره . ولا ريب أن أحتمال قيام فترة رد الفعل تلك فى الغرب عندما تتجمع السحب منذرة بأزمة اقتصادية جديدة فى الأفق ، يبدو أكثر مما كان عليه غداة الحرب . ومن المشكوك فيه أن يستطيع رد الفعل الراسمالى تحقيق النجاح ، باعتباره حلا ثابتا لكل زمان .

ولم يعد النظام التقليدى الذى ظهر من خلال الحرب كبناء متداعى ـ فى أوربا على الأقل ـ قادرا على الالهام بالايمان والطاعة العمياء . ومن المؤكد أن جماهير الرجال والنساء العاديين لن يغفروا لمن يدعوا الى اقتصاديات القيود والبطالة فى أوربا حيث :

ترقد كل زراعتها فى أكوام ،

فسدت خصوبتها ...

كرومها وبراريها ومروجها واسوارها ،

ناقصة بطبيعتها ، تنمو نموا بريا .

فحقوق الملكية التى انفصلت انفصالا تاما عن النشاط الاجتماعى فى العالم المعاصر لا تحظى بالاحترام وتقف موقف الدفاع ، بينما ازدادت قوة الطبقة العاملة فى كل مكان وأصبحت اكثر وعيا بقوتها وأكثر تحديدا لأهدافها من ذى قبل . ويبشر المستقبل بالخير عندما يبدأ المجتمع فى التحكم فى القوة الانتاجية ويخضعها لخدمة الانسان ، عندئذ تعمر الأذهان بايمان جديد وآمال جديدة . وحتى لو فعل البعض ذلك بلا شك ، فان عقارب الساعة لن تعود الى الوراء ، الى رأسمالية القرن التاسع عشر أو رأسمالية الثلاثينات من القرن العشرين .

تذييل

مابعد الحرب العالمية الثانية

اذا نظرنا الى السنوات الخمس عشرة التى انقضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يلفت أنظارنا ملمحان بارزان من ملامح العالم الرأسمالى : أولهما ، وجود زيادة ملحوظة فى النشاط الاقتصادى للدولة فى أمريكا وغربى أوربا ، وهى تطورات محدثة — الى حد كبير — كما ونوعا ، لما كان يسمى من قبل برأسمالية الدولة — أحيانا — أو الرأسمالية الاحتكارية للدولة(١) أحيانا أخرى ، وثانيهما ، وجود تغير جذرى — على النطاق العالمى — فى أوضاع مناطق كثيرة من المستعمرات أو أشباه المستعمرات السابقة فى آسيا وافريقيا خاصة ، وما نجم عنها من تغييرات فى العلاقات السياسية والاقتصادية بين تلك المناطق والبلاد الرأسمالية التى كانت خاضعة لها من قبل .

ولم تكن اتجاهات رأسمالية الدولة أمرا جديدا زمن الحرب العالمية الثانية . فقد كانت هناك اتجاهات مماثلة خلال الحرب العالمية الأولى وفيما بين الحربين — وخاصة فى الثلاثينات — فى عدد من الدول الأوربية بما فى ذلك بريطانيا وايطاليا . وتمثلت احدى نتائج الأزمة الاقتصادية التى وقعت فيما بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣١ فى ظهور سياسة روزفلت الجديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية بما تضمنته من تدخل فيما كان يسمى من قبل « اقتصاد السوق الحرة » .

ولكن شهدت الحرب العالمية الثانية وما بعدها زيادة كبيرة فى المهام الاقتصادية للدولة جعلت منها — فى هذا الصدد — خطا محددا من حيث النوع ، واتخذ الشكل الذى اتسمت به تلك المهام زيادة انفاق الدولة ومشاركتها بصورة أقل فى الانتاج الصناعى . ومن ثم كان للانفاق الحكومى

---

(١) استخدم لينين المصطلح الأخير للاشارة الى التغيرات التى حدثت خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما دعا — فى عام ١٩٢١ — الى دراسة « رأسمالية الدولة عند الألمان » خاصة

Article on The Food Tax, April 21, 1921.

تأثير على السوق ، وخاصة فيما يتصل بوسائل الانتاج أو السلع الرأسمالية . واتخذت بعض اجراءات التأميم فى عهد حكومة العمال التى شكلت — فى أعقاب الحرب مباشرة — فى بريطانيا ، فشملت السكك الحديدية ، ومناجم الفحم ، وصناعة الحديد والصلب ، والنقل البرى ، وبنك انجلترا . واستمر العمل فى زمن السلم ببعض الضوابط المعينة التى فرضت على الاقتصاد أثناء الحرب . ولكن ذلك القطاع الحكومى من الاقتصاد لم يمتد — فى معظمه — الى أكثر من ٢٠٪ من الاقتصاد القائم (مقدرا على أساس العمالة) ، وبعد تغير الحكومة عام ١٩٥١ بدأت حكومة المحافظين فى الغاء تأميم صناعة الصلب والنقل البرى . وأسست فى فرنسا والنمسا وايطاليا بعض الشركات الحكومية (شركة رينو فى فرنسا ، وشركة ENI فى ايطاليا) ، بما فى ذلك الشركات المختلطة فى ايطاليا والشركات التى مولتها الدولة مثل شركة I.R.I الايطالية التى كانت بمثابة شركة قابضة لقطاعات من الصناعة أو شركات الوقود ومحطات القوى .

وعلى أية حال ، كانت أهمية القطاع الاقتصادى للدولة فى بريطانيا أكبر فيما يتصل بنصيب الانفاق الحكومى من اجمالى الاستثمارات (الذى قارب النصف فى سنوات معينة) منهــا فى مقدار الانتاج الذى يقع تحت السيطرة المباشرة للدولة . وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لم يكن هناك وجود للقطاع الحكومى فى الواقع ، بلغ الانفاق الحكومى (على المستوى الاتحادى ، والولايات) خمس القيمة الاجمالية للانتاج القومى ، كما بلغ ربع قيمة الانتاج القومى فى السنوات الحالية . ويمثل الانفاق العسكرى نصف ذلك القدر من الانفاق الحكومى ، ولذلك ترتبط زيادة تأثير الانفاق الحكومى على الاقتصاد الأمريكى فى زيادة صبغ الاقتصاد بالصبغة العسكرية فى مرحلة الحرب الباردة والصراع بين النظامين العالميين الكبيرين.

وفى ضوء تلك الدرجة العالية من التركز الاقتصادى التى تميز هــذا العصر الاحتكارى ، لا نعتقد أن اتجاهات رأسمالية الدولة سوف تحدث — للوهلة الأولى — تغيرات جذرية فى طبيعة الدولة أو فى نظام العلاقات الاجتماعية السائد (كما يظن البعض) . واذا صح ذلك الاحتمال ، فان ذلك يعنى النظر الى الراسمالية نظرة سطحية خالصة باعتبارها نظاما اقتصاديا ، وتجاهل السمات التاريخية الأساسية للنظام التى يهدف هــذا الكتاب الى الكشف عنها .

ولكن ذلك لا يعنى أن تلك التطورات التى لحقت برأسمالية الدولة غير قادرة على تعديل ديناميكية النظام الاقتصادى بطريقة أو بأخرى . فمن الواضح أنها فعلت ذلك فى نواحى معينة . وعلى أية حال ، يعتمد مــدى

وأتجاه أى من تلك التعديلات — بالضرورة — على توازن القوى الاجتماعية فى اطار ذلك الاقتصاد ، كما يعتمد — بصفة خاصة — على القوة السياسية والاقتصادية للحركة العمالية . وقد بالغ بعض الكتاب فى تقدير تلك التغيرات ، وخاصة أولئك الذين يعتبرون أن النظام الراسمالى قد تحول — أو فى طريقه الى التحول — نحو « الاشتراكية » . وقد يبدو ذلك — للوهلة الأولى — تفسيرا كافيا للطبيعة المتغيرة « لدورة التجارة » على مر الخمس عشر سنة الماضية . ولكن البحوث الأكثر تعمقا تكشف أن الوضع أبسط مما يعنيه ذلك الرأى .

ويمكن تلخيص الحقائق الرئيسية المتعلقة بدورة ما بعد الحرب على النحو التالى : فقد حدثت أزمات اقتصادية أو « انتكاسات » فى مناسبات اربع منذ عام ١٩٤٥ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى وجه التحديد فى ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، وفى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، وفى ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ، وفى ١٩٦٠ — ١٩٦١ (رغم أنها لم تحدث فى بعض بلاد أوربا الغربية مثل المانيا وفرنسا وايطاليا فى ١٩٦٠ — ١٩٦١ ، التى استمر فيها الانتعاش الى ما يتجاوز حدود ما بلغه فى العامين السابقين على ذلك التاريخ) . وعند كتابة هذا التذييل ، كا نثمة حديث عن احتمال حدوث نكسة اقتصادية أمريكية جديدة فى عام ١٩٦٣ . وبذلك تصبح الانتكاسات أكثر حدوثا فى النشاط الاقتصادى مما كانت عليه من قبل ، ولم يتحرر التطور الاقتصادى — بالتأكيد — من الأزمات .

وفى نفس الوقت ، كانت تلك الانتكاسات — أو الكسادات — ضحلة وقصيرة الأمد بالمقارنة بتلك التى حدثت فى القرن التاسع عشر ، وفى العقود السابقة على عام ١٩٣٩ ، ولم تحدث أزمة قريبة من أزمة ١٩٢٩ بضراوتها وطول مداها (على نحو ما توقع الكثيرون حدوثه بعد الحرب) . وكان الهبوط فى الانتاج الصناعى فى تلك المناسبات الأربع فى الولايات المتحدة على النحو التالى : فى ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بلغت نسبة الهبوط ١٠ر٥٪ ، وفى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بلغت ١٠ر٢٪ ، وفى ١٩٥٧ — ١٩٥٨ بلغت ١١ر٦٪ ، وفى ١٩٦٠ — ١٩٦١ بلغت ٧٪ (وذلك على نقيض ما حدث من هبوط فى الانتاج الصناعى خلال الشهور الاثنى عشر الأولى من ازمة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ فى الولايات المتحدة الذى بلغ ٢٥٪ ، وفيما بين ١٩٢٩ — ١٩٣١ حيث بلغ ٤٠٪) .

وكان الثبات المدهش فى الاستهلاك الطابع السائد فى تلك الانتكاسات الأربع ، وكان لهبوط الاستثمارات فى كل واحدة من تلك الانتكاسات اثر بالغ فى انتكاس الانتاج . ولكن لما كانت تلك الانتكاسات قصيرة الأمد نسبيا ، فان فترات الانتعاش كانت كذلك ، فبدت قصيرة الأمد فى السنوات الحالية .

وفيما يتعلق بهذه الناحية ، لاحظ العرض الاقتصادى العالمى للامم المتحدة أن فترة ارتفاع معدل الانتاج الصناعى فى الولايات المتحـدة الأمريكية فى الفترة ١٩٥٨ — ١٩٦٠ قد استمرت الى ما يبلغ ثلثى معدل استمرارها فى الفترة ١٩٥٤ — ١٩٥٧ ، وما يزيد قليلا عن نصف معدلها فى فترة الانتعاش الواقعة بين عامى ١٩٤٩ — ١٩٥٣ (عنـدما كانت الحرب الكورية تعطى قوة دافعة للرخاء الاقتصادى) .

وثمة ملمحان آخران فى الاقتصاد الأمريكى فى العقد المنصرم ، تمثلا فى ثبات معدل النمو وزيادة نسبة البطالة . وعلق على ذلك أحد الكتاب فى مجلة بنك وستمنستر(١) بقوله : « ينمو الاقتصاد الأمريكى بصورة أبطأ من نمو الاقتصاد فى الدول المتقدمة الاخرى ، وازداد معدل النمو بطء ... فاذا اخذنا عام ١٩٤٧ وعامى ١٩٥٣ و ١٩٦٠ كسنوات مقارنة — حيث بلغ النمو ذروته فى السنتين الأخيرتين وبدأ الانتكاس — فان متوسط النسبة السنوية للنمو فى الانتاج القومى الحقيقى للفرد الواحد بلغت ٣٪ فى ١٩٤٧ — ١٩٥٣ ، و ١٪ فى ١٩٥٣ — ١٩٦٠ » ، على حين « كان التحسن فى البطالة يقل عن التحسن فى النشاط الاقتصادى » ، فبلغت نسبة البطالة ما يقرب من ٧٪ عام ١٩٦١ (واقترب عدد العاطلين من خمسة ملايين عامل) .

ورغم ان الاقتصاد البريطانى — على النقيض من ذلك — كان يحقق معدل نمو منخفض وثابت ، فانه كان يقترب من مسـتوى العمالة الكاملة لمدة عقد كامل من الزمن ، وبلغت نسبة البطالة فى معظم تلك الفترة ١٪ . على حين كانت معدلات النمو أكثر ارتفاعا فى بلاد أوربا الغربية لبضـعة سنوات ، وفرنسا وايطاليا فى السنوات الأخيرة . وفى هذا الصدد ، انفردت المانيا الغربية وايطاليا واليابان بين العالم الرأسمالى بمعدلات نمـو عالية للعديد من السنوات ، ولكنها كانت ترجع الى أسباب خاصة ، وتشير الى بلوغ حدود النهاية (فى المانيا واليابان على الأقل)(٢) .

وحلت خلال تلك الفترة ضغوط تضخمية ارتبطت بالصراعات والأزمات (مثل أزمات موازين المدفوعات) — بصورة مؤقتـة على الأقل — محـل الضغوط الانكماشية . وكان ارتفاع مستوى الانفاق الحكومى مسئولا عن ذلك بنسبة كبيرة ، وان لم يكن مسئولا عنه مسئولية كاملة ، فثمة عوامل أخرى لعبت دورها — أيضـا — فى تلك الظروف . وبينما أدت النفقـات

---

(1) Westminster Bank Review, Nov. 1961, pp 6-8.

(2) S. Tsuru & M. Kalecki, articles in Economic Weekly (Bombay), May 21, June, 9, 1962.

العسكرية والاحتياطية خلال حرب كوريا الى زيادة الرخاء فى عامى ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، كان الانتعاش قد بدأ بالفعل عام ١٩٤٩ قبل نشوب الحرب ، كما حدث انتعاش فى الاستثمارات فى الفترة ١٩٥٤ — ١٩٥٦ فى الولايات المتحدة فى مقابل هبوط فى ميزانية الدفاع الأمريكية ، وحدث فى ١٩٥٤ — ١٩٥٥ انخفاض فى اجمالى انفاق الحكومة الاتحادية . وكانت تلك الفترة — الى حد كبير — فترة ازدهار الاستثمارات الخاصة .

وثمة عاملان اضافيان لعبا دورا ثانويا — على الأقل — فى خلق الظروف الاقتصادية التى سادت فيما بعد الحرب العالمية الثانية : زيادة مستوى الدخول الاجمالية للطبقة العاملة نتيجة ارتفاع مستوى العمالة ، وتجمع الابتكارات التقنية التى أبقت على اجمالى الاستثمارات عند مستوى مرتفع (ومن ثم ابقت على الطلب على المنتجات التى تندرج تحت ما سماه ماركس بالقسم الأول) . فقد دعمت ظاهرة صغر حجم الجيش الاحتياطى الصناعى فى أوربا الغربية بعد الحرب — عما كان عليه خلال الحرب — قدرة النقابات العمالية على المساومة ، وحسنت من وضع العمال داخل اطار نظام العلاقات الاجتماعية السائد . وبذلك تم الابقاء على معدلات الأجور والدخل الاجمالى للعمال من خلال نسبة العمالة العالية .

ولكن يجب أن نتحاشى المبالغة فى تقدير تلك التطورات التى تفشت فى بريطانيا وأمريكا . فبينما كان هناك ارتفاعا فى قيمة النقود وفى الأجور الحقيقية ، ارتفعت الأرباح أيضا ، ولم يحدث تغير ذا بال فى نسبة ما حصل عليه العمال من الدخل القومى ، كما لم يحدث تغير جذرى فى توزيع الدخل بين الأفراد ، رغم التغير الذى حدث فى الدخول العليا ، وخاصة فى أعبائها الضريبية نتيجة الضرائب التصاعدية على الدخل ، وذلك التغير الذى اختل توازنه عن طريق انفاق مكاسب رأس المال ، ومن خلال حسابات التكلفة فى الأعمال الراسمالية . وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، انخفض نصيب ثلاثة أعشار أصحاب الدخول الصغيرة من اجمالى الدخل القومى عما كان عليه قبل الحرب .

واتخذ التغير التقنى الذى يستهدف الاسراع فى اعادة توسيع المعدات الصناعية (من الاحتياطيات المتراكمة لدى الشركات بالدرجة الأولى) ، شكل التوسع فى التشغيل الذاتى (الأوتوماتيكى) للعمليات الصناعية ، وهو استمرار للاتجاهات الرامية الى استمرار العمليات الصناعية — التى ذكرناها فيما سبق — باعتبارها عاملا مؤثرا فيما بين الحربين . وارتبطت هذه المرحلة الجديدة من مراحل الثورة التقنية — بصفة خاصة — باستخدام التحكم الالكترونى والتزويد الآلى ، ومن ثم بالتطورات العلمية التى دفعت

اليها حاجات اقتصاد الحرب ، ولا زال التشغيل الذاتي للعمليات الصناعية العامة فى مراحله الأولى ، ولا يزال اتســـاعه ـــ ليشمل عـــددا أكبر من الصناعات ـــ محدوداً . ووضعت العراقيل فى طريق الثورة التقنية التى تمثلها ، نتيجة تردد المؤسسات الراسمالية فى الاقـــدام على الاستثمارات الكبيرة فى مواجهة فائض القدرة الانتاجية القائم فى الصناعات المعنية ، ذلك الفائض الذى ازداد وضوحا فى السنوات الأخيرة .

ولكن حدث تطور فى مالية الشركات ، ساعد على التوسع فى استبدال المعدات الصناعية فى أوائل ومنتصف الخمسينات . وكان ذلك العامل يتمثل فى زيادة احتياطيات الشركات (الأرباح غير الموزعة) فى سنى ما بعد الحرب، التى وضعت أساس ما يسمى بـــ « التمويل الداخلى » للشركات من التراكم الداخلى لرأسمالها . ونتيجـــة لذلك ، حدثت زيادة ملحوظة فى اجمـــالى الاستثمارات ـــ خلال الخمسينات ـــ فى أوربا الغربية وأمريكا تم تمويلها بتلك الطريقة ، كما أصبح استبدال المعدات الصناعية وزيادة الطاقة الانتاجية مستقلا عن سوق رأس المال والبنوك (ومن ثم كان بعيداً عن القيود التى تفرضها السياسة النقدية) .

ونستطيع القول ـــ عن الراسمالية جمعاء ـــ أن تلك الاتجاهات التى ترمى الى التركز الاقتصادى والتى تحدثنا عنها فيمـــا سبق ، اســـتمرت واستمرت معها درجة من درجات الاحتكار بمختلف أشكاله . ولا ريب أن نمو رأسمالية الدولة ذاتها ادى الى تدعيم ذلك التركز وتلك الاتجـــاهات الاحتكارية ، وخاصة خلال الحرب . وقد اشار المسح الذى أجرته اللجنة الاتحادية للتجارة فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ أن ١٣٥ مؤسسة صناعية فى الولايات المتحدة ـــ أى ما يقل عن ١٪ من جملة المؤسسات الصناعية ـــ تحكمت فى ٤٥٪ من الأصول الراسمالية للمؤسسات الصناعية(١) . وصحب ذلك ـــ سياسيا ـــ اتجاه واضح نحو اليمين منذ بداية سنوات ما بعد الحرب.

ويرجع ذلك الى زيادة نفوذ الولايات المتحدة (اقتصـــاديا من خلال القروض المالية والمساعدات ، وعسكريا من خلال نفوذها فى حلف الأطلنطى وحلف جنوب شرقى آسيا باعتبارها شريكا نوويا مسيطرا) ، والى سياسات وايديولوجيات الحرب الباردة ، ولا يتمثل ذلك فى المكارثية ونظام ايزنهاور فى الولايات المتحدة والاتجاهات اليمينية الحكومية فى بريطانيا وفرنسا (وتعد ايطاليا استثناء لذلك) فحسب ، بل يتجلى ذلك فى تكوين محو أديناور ـــ ديجول الجديد واستعادة المانيا الغربية لوضع يقارب ما كانت عليه فى أوربا من قبـــل .

---

(1) Review of Economics and Statistics, Nov. 1951.

وفيما يتعلق بالعالم كله — خارج حدود أوربا الغربية وأمريكا الشمالية — تمثل التطوران الكبيران فى قيام القطاع الاشتراكى من العالم كعامل رئيسى فى الأوضاع العالمية اقتصاديا وجغرافيا ، وظهور عدد كبير من البلاد المستعمرة كبلاد مستقلة أو شبه مستقلة فى الوقت نفسه ، تلك البلاد التى تحتل مكانا خاصا — اقتصاديا وسياسيا — يختلف فى كثير من الأحوال عن المعسكرين الكبيرين اللذين انقسم اليهما العالم بعد الحرب (رغم ما يسمى بـ « الاستعمار الجديد ») .

وأدى ظهور القطاع الاشتراكى — بلا ريب — الى زيادة حدة الصراع بين النظامين العالميين ، كما ترك أثرا على الممارسات الداخلية للبلاد الراسمالية ذاتها . وقد يترك أثرا كبيرا فى المستقبل على التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجموعة الثالثة التى تضم البلاد شبه المستعمرة أو المستعمرات المستقلة ، التى تتجه — بدرجات متفاوتة — نحو التخطيط الاقتصادى ورأسمالية الدولة لتتغلب على ما ورثته من تخلف اقتصادى . ولا ريب أن من مميزات تلك البلاد أن ما ورثته من تبعية اقتصادية وتخلف عن سلوك السبيل التقليدى للتطور الراسمالى الذى ارتادته البلاد الصناعية الأوربية فى القرن التاسع عشر خلال مرحلة الثورة الصناعية الكلاسيكية .

ولا يفى هذا التذييل بالغرض ، اذا حاولنا أن نتتبع المستقبل المحتمل لتطور القطاع الاشتراكى من العالم ، أو البلاد النامية فى القارات الثلاث . وعلى اية حال ، فان مؤرخى المستقبل سينظرون الى هذين التطورين باعتبارهما علاقتان بارزتان لمنتصف القرن العشرين ، تفصلان بين مرحلتين تاريخيتين .

ملحق

الإنتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية

بقــلم

بول سويزى

مورس دوب

ك . تلكا هاشى

رودنى هيلتون

كرســتوفر هل

تصـــدير

يعد هــذا الموضوع المطروح للجدل ، موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمؤرخين ، بغض النظر عن المدارس الفكرية التى ينتمون اليها . أما أولئك الذين لم يدرسوا التاريخ ، فقد تبدو مناقشة انهيار الاقطاع وأصول الراسمالية ــ بالنســبة لهم ــ أمرا أكاديميا بعيــدا عن دائرة اهتمامهم . غير ان ثمة أجزاء كثيرة من العالم اليوم ، لا تزال مثل هــذه القضايا تعد فيها من الموضوعات السياسية الجارية ، كما يبــدو ذلك فى الاهتمام الحيوى بهذا الموضوع ، الذى يتجلى فى الحوار الذى يدور حوله فى الهند واليابان(١) . ومن ثم يعد تأثير بقايا الاقطاع وعلاقة الراســمالية بها ، وتأثير التطور ، من الموضوعات الملحة للتاريخ المعاصر . ولا ريب انه يتضح لأى امرىء لا تتوفر له خلفية تاريخية ــ حتى فى بريطانيا أو أمريكا ــ أن دراسة ارهاصات الراسمالية ، والطريقة (أو الطرق) التى ظهرت بها الرأسمالية اليوم .

كما أن الموضوعات المطروحة هنا قد تنال اهتماما خاصا من دارسى الماركسية ، بحكم اتصــالها اتصالا مباشرا بقضــية الثــورة البرجوازية

---

(١) بالاضافة الى الاهتمام بذلك الحوار الذى انعكس على صفحات مجلة Economic Review of Toky● (ومن بينها المقالة التى أوردناها هنا ، صدر عدد خاص من مجلة الفكر اليابانية ọsɪɥs بطوكيو فى يوليو ١٩٥١ خصص لمعالجة هذه القضية والمسائل المتصلة بها ، كما ظهرت مقالة فى Kyoto University Econ. Review لمعالجة الموضوع بالعدد الصادر فى ابريل ١٩٥٣ . وطرح الموضوع للجدل فى ايطاليا على صفحات مجلة Ceskosloven Cesopis (العدد ٣ ــ ٤ ، ص ١٤٠ ــ ١٨٠) .
وفى تشيكوسلوفاكيا طرحت القضية على صفحات مجلة Historicky (1935, vol I, No. 3, PP 398 - 451)

وقد يرجع القارىء أيضا الى مقال نشره الأستاذ تاكاهاشى فى مجلة Revue Historique بعددها الصادر فى أكتوبر ــ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٢٢٩ ، عالج فيه مسائل مماثلة في التاريخ الياباني وخاصة عند مطلع عصر مايجي عام ١٨٦٨ .

الانجليزية . فلا تعد الثورة البرجوازية ــ عند الماركسيين ــ مقوما هاما للتقاليد الديمقراطية الثورية الانجليزية فحسب ، بل تفسر ملامحها الخاصة الكثير مما قد يبدو غامضا من تطور الرأسمالية فى بريطانيا فى القرون المتأخرة . وقد اختلفت الآراء حول قضية الثورة البرجوازية فى انجلترا اختلافا كبيرا ، ولا تزال تلك الخلافات فى الرأى باقية بين الماركسيين الانجليز ، رغم المناقشات التى دارت فى السنوات الأخيرة ، والتى وردت الاشارة اليها فى هذا الكتيب ، وملك زمامها كرستوفر هل (كما ساهم فى توضيح ما اكتنفها من غموض) ، واذا كان لنا أن نلخص تلك الخلافات ، يمكننا القول أنها دارت حول ثلاث وجهات نظر متباينة ، على النحو التالى :

أولا ، الرأى القائل بأنه لا يوجد فى بريطانيا حدث رئيسى (كالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩) يكن أن نخلع عليه اسم « الثورة البرجوازية » (ونقصد بالثورة ــ هنا ــ التحول الحاسم فى سلطة الطبقة وفى طبيعة الدولة) . وبدلا من ذلك كانت هناك سلسلة متكاملة من الصراعات الصغيرة والتحولات الجزئية تدخل ضمنها حوادث عام ١٤٨٥ ، وعام ١٦٨٨ ، واصلاح البرلمان عام ١٨٣٢ ، وكذلك الحرب الأهلية التى دارت رحاها فى القرن السابع عشر . ويبدو ذلك فى فكرة « الاستثناء » البريطانية التى تقترب من الأفكار التى دافعت عنها البورجوازية ، والأدلة التى ساقتها الاشتراكية الديمقراطية حول « الاستمرارية » و « التدرج » .

ثانيا ، الرأى القائل بأن السلطة السياسية انتقلت بالضرورة الى أيدى البرجوازية قبل عصر التيودور ــ أو فى عصر اليزابيث على الأقل ــ وأن حوادث عام ١٦٤٠ وما أعقبها تمثلت فى أخذ الثورة المضادة على غرة ، واخضاعها ــ بواسطة دوائر البلاط ــ كحكم البرجوازية ، وما لم تشر أدلة هذا الرأى الى حادث مبكر بعينه (أو سلسلة من الحوادث) على أنها محور التغير الحاسم فى السلطة ، فان أصحاب هذا الرأى يشاركون أصحاب الرأى الأول انكارهم لوقوع ثورة برجوازية فريدة فى انجلترا .

ثالثا ، هناك الرأى القائل بأن المجتمع الانجليزى كان لا يزال اقطاعيا بالدرجة الأولى فى القرن السادس عشر من حيث المشاكل ، وأن الدولة كانت دولة اقطاعية ، وأن ثورة كرومويل تمثل الثورة البرجوازية . وهو الرأى الذى طرحه كرستوفر هل (والذى استمده من أعمال المؤرخين السوفييت عن تلك الفترة) فى الكتيب الذى أصدره بعنوان « الثورة الانجليزية ١٦٤٠ » (لندن ١٩٤٠) ، وانتقده أحد الكتاب فى ذلك الوقت بمجلة « شهرية العمل Labour Monthly » .

وتقف بين الرأيين الأولين والرأى الثالث ، وجهة النظر التى طرحها

الدكتور سويزى فى المقال الثانى الذى ورد فى هذا الكتيب ، والتى تشير الى أن انجلترا — فى عصر تيودور وستيوارت — عاشت مرحلة متوسطة بين الاقطاع والراسمالية ، من حيث شكل الدولة ونظامها الاقتصادى .

وترتبط بتلك الموضوعات ، المسائل الخاصة بأسلوب الانتاج السائد فى ذلك الوقت الذى يدور حوله الجدل على الصفحات التالية بالدرجة الأولى ، مثل التساؤلات الخاصة بمتى وكيف يمكن القول ان اسلوب الانتاج الاقطاعى قد ولى ، والتى تدور حول طبيعة دور رأس المال التجارى وأوضاع الفلاحين . ويذهب الكتاب الحاليون الى أن العقبة الرئيسية فى فهم تلك الظاهرة تكمن فى ذلك الخطأ الجذرى فى فهم الدور الذى يلعبه رأس المال التجارى فى مرحلة الانتقال ، وهو الخطأ الذى يحتل مكانا بارزا فى أفكار بكروفسكى التى ناقشها المؤرخون السوفييت ووجهوا الانتقادات اليها منذ عشرين عاما أو أكثر .

ونشير هنا الى الفكرة القائلة بأن رأس المال التجارى — كما يمثله كبار التجار من أعضاء النقابات التجارية وشركات التصدير — كان يناظر عوامل التحلل الرئيسية للاقطاع ودور الريادة للراسمالية الصناعية ، وأن نظام الرأسمالية التجارية يحتل مكانا متوسطا بين اقطاع العصور الوسطى والثورة الصناعية الحديثة . وفى مقابل ذلك ، يستخدم الأستاذ تاكاهاشى التناقض بين الثورة البرجوازية « من أسفل » والثورة البرجوازية « من أعلا » ، فى دراسته المقارنة للتطور الراسمالى فى البلاد المختلفة ، مما يلقى المزيد من الضوء على جوانب الموضوع .

ولا يستطيع أحدنا أن يدعى أنه قد قال الكلمة الأخيرة فى هذه الموضوعات لسبب واحد ، هو أن ثمة الكثير من البحوث التى علينا ان نجريها فى ضوء التساؤلات التى أثيرت هنا . وفى نفس الوقت ، لا ينكر الا القليلون أن المناقشة لم تؤد الى زيادة حدة التساؤلات التى على البحوث التالية أن تضع اجابة لها فحسب ، بل القت المزيد من الضوء على الجوانب التى اكتنفها الغموض . وعلى أية حال ، يجد الباحث نفسه على قدر كبير من الوضوح فيما يتصل بالمسائل التى تعرض لها من قبل .

وأتمنى أن تقدم هذه الدراسات للقراء — الذين لا يشاركون من ساهموا فيها افتراضاتهم العامة — عرضا لقدرة الماركسية كمنهج تاريخى ، وكفايتها فى دحض ادعاءات اليقينية التى شاعت ، والتى تعطى اجابات عريضة لمجموعة جاهزة من التساؤلات . كما أن هذا الجدل — الذى دار بين الماركسيين — يتعلق بالتساؤلات المتعلقة بالمفاهيم العامة للمادية التاريخية ، مستخدما اياها كاطار يرجع اليه بحثا عن حلول لمشكلات

معينة ، ولكن المرجع الأخير هو الواقعية التاريخية ذاتها ، لأن الحقـــائق لا تدرك من خلال صيغ جاهزة ، وهو ما توضحه تفاصيل هذا الحوار .

فبراير ١٩٥٤ **موريس دوب**

عندما تكرم الدكتور سويزى بالموافقة على نشر مقاله فى هذا الكتيب ، طلب منا أن ننوه بوضوح الى أنه لا يدعى الخبرة بالفترة التى دار حولها الجدل ، وأنه بعيد تمام البعد عن تكوين آراء ثابتة حـــول أى ظاهرة من ظواهر القضية ، وأنه كان مهتما ـــ فى مقاله ـــ بطرح التساؤلات أكثر من الاجابة عليهـــا .

١ — نقـــد

بقــلم : بول سويزى(٢)

اننا نعيش مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وتضفى هذه الحقيقة أهمية خاصة على الدراسات الخاصة بالانتقالات المبكرة من نظام اجتماعى الى نظام آخر . وهذا واحد من الأسباب الكثيرة التى تجعل كتاب مورس دوب « دراسات فى تطور الرأسمالية » كتابا هاما جـــاء فى الوقت المناسب . وقد خصص حوالى ثلث الكتاب لدراسة سقوط الاقطاع وقيام الراسمالية . وفى هذا المقال سأركز أنتباهى كله على هذا الجانب من كتاب دوب .

١ — تعريف دوب للاقطاع :

عرف دوب الاقطاع بأنه « ينطبق على نعنينه — عادة — بالقنانة ، وهى الالتزامات التى فرضت على المنتج بالقـــوة ، والخارجة عن ارادته ، لاشباع حاجات اقتصادية معينة لسيد أعلى ، سواء أخذت تلك الحاجات شكل خدمات عليه أن يقدمها له ، أو عوائد يدفعها له نقدا أو عينا » . ومن قبيل التمسك بهذا التعريف ، استخدم دوب مصطلحى « الاقطاع » و « القنانة » كمترادفين — من الناحية العملية — خلال الكتاب كله .

ويبدو لى أن ما يعيب هذا التعريف ، عدم تحديد نظام الانتاج . فمن الممكن أن توجد القنانة فى ظل نظم ليست اقطاعية ، كما أن القنانة باعتبارها علاقة انتاجية سائدة ارتبطت فى أزمنة مختلفة ومناطق متباينة بأشـــكال مختلفة للمؤسسات الاقتصادية . ولذلك كتب انجلز فى أحد خطاباته الى ماركس أن « من المؤكد أن القنانة والارتباط بالأرض ليس شكلا خاصـــا من الأشكال الاقطاعية فى العصور الوسطى ، فنحن نجـــدها فى كل مكان تقريبا حيثما كان الغزاة يجبرون السكان الأصليين على فلاحة الأرض لهم » . ويترتب على ذلك — فى اعتقادى — أن مفهوم الاقطاع كما عرفه دوب أكثر تعميما من أن نطبقه مباشرة على دراسة اقليم معين خلال فترة محددة .

---

(٢) الدكتور بول سويزى كان أستاذا بكلية الاقتصاد بجامعة هارفارد ، وأسس عام ١٩٤٩ مجلة Monthly Review وتولى تحريرها ، وهو مؤلف كتاب The Present as History.
وكتاب : The Theory of Capitalist Development.

أو أن نقول أن ما عرفه دوب ليس نظاما اجتماعيا فردا ولكنه عائلة من النظم الاجتماعية ، يرتكز كل واحـد منها على القنانة . فعند دراسـة مشكلات تاريخية معينة ، من المهم ألا نعرف أننا نتعامل مع الاقطاع فحسب ، بل نعلم أيضا أننا نتعامل مع فرد ينتمى الى أسرة معينة .

ويتركز الاهتمام الرئيسى لدوب على الاقطاع فى أوربا الغربية بالطبع ، حيث ولدت الرأسمالية فى ذلك الاقليم ، واشـتد عودها حتى بلغت درجة النضج . ومن ثم يلوح لى أنه أراد أن يشير بوضوح تام الى ما يعده الملامح الرئيسـية للاقطاع فى غربى أوربا ، وأن يتبع ذلك بتحليل نظرى لقوانين واتجاهات النظام فى اطار تلك الملامح الرئيسية . وسأحاول أن أبين ـ فيما بعد ـ أن فشله فى المضى على هذا الطريق ، قد قاده الى عدد من التعميمات المشكوك فيها . أضف الى ذلك ، أنه كان ـ على ما أعتقد ـ نفس السبب الذى جعل دوب يلتمس من حين لآخر ما يؤيد وجهة نظره من بين مجموعة مختلفة من الأقاليم والحقب الزمنية ، ليدعم آراءه التى تنطبق على غربى أوربا ، والتى لا تنسحب الا على تجربة أوربا الغربية .

ولا يعنى ذلك بالطبع أننا نقول بأن دوب لم يكن متفهما للاقطاع فى غربى أوربا ، فهو يقدم ـ من ناحيـة ـ عرضا موجزا لميزاته الأكثر أهمية :

١ ـ « مستوى منخفض من التقنية ، تتسـم فيه أدوات الانتـاج بالبساطة وبرخص قيمتها عامة ، ويتميز الانتاج بدرجة عالية من الفردية ، ويكون تقسيم العمل ..... عند مستوى بدائى من التطور » .

٢ ـ « الانتاج من أجل سد الحاجات المباشرة للعائلة أو مجتمـع القرية وليس من أجل سوق أوسع » .

٣ ـ « زراعة الضيعة : زراعة ضيعة السيد على نطاق واسع عن طريق خدمات العمل الالزامية » .

٤ ـ « اللامركزية السياسية » .

٥ ـ « حيازة السادة للاراضى مشروطة بنوع من حيازة الخدمة » .

٦ ـ « ممارسة السيد لسلطات قضائية أو شبه قضائية على السكان التابعين له » .

ويشير دوب الى النظام الذى تتوفر له كل تلك السـمات على أنه الشكل « الكلاسيكى » للاقطاع ، ولكنه قد يتحاشى التورط فى الخطـأ اذا أطلق عليه اسم : الشكل الذى ساد فى غربى أوربا . فحقيقة أن « أسلوب الانتاج الاقطاعى لم يكن قاصرا على هذا الشكل الكلاسيكى » كانت ـ على

ما يبــدو ــ الدافع الذى جعل دوب يتغاضى عن تحليل بنيــة ذلك النظام واتجاهاته بصورة أوضح . وفى رأيى ــ على أية حال ــ أن مثل هذا التحليل يعد ضروريا اذا كان علينا أن نتجنب عدم وضوح الرؤية فى محاولاتنا لاكتشاف أسباب سقوط الاقطاع فى غربى أوربا .

٢ ــ نظرية الاقطاع فى أوربا الغربية :

وانطلاقا من وصف دوب ، نستطيع أن نعرف الاقطاع فى غربى أوربا بأنه النظام الاقتصادى الذى كانت فيه القنانة تمثل علاقة الانتاج السائدة ، والذى كان فيه الانتاج ينتظم فى الضيعة الاقطاعية للسيد وحول تلك الضيعة . ومن المهم ملاحظة أن هذا التعريف لا يعنى « الاقتصاد الطبيعى » ، أو غياب المبادلات النقدية ، أو حساب النقود . وما يعنيه هو أن الأســواق كانت محلية فى غالبيتها ، وأن التجارة لمسافات بعيدة لم تلعب دورا فى تقــرير أغراض أو أساليب الانتاج ، وان لم تكن غائبــة بالضرورة . وابرز ملمح للاقطاع ــ فى هذا الصدد ــ هو انه نظام للانتاج من أجل المنفعة .

فحاجات المجتمع معروفة ، والانتاج يخطط وينظم من أجل ســد تلك الحاجات . وتلك النتائج على درجة كبيرة من الأهمية . وكما ذكر ماركس فى كتابه رأس المــال « من الواضح ... أن فى أى تكوين اقتصادى معين للمجتمع حيث لا تتحكم فى المنتج قيمة المبادلة ، وانما تتحكم فيه قيمة المنفعة ، يتحدد فائض العمل بمجموعة معينــة من الحاجات قد تكثر أو تقل ، وأنه ليس ثمة تطلعا غير محدود الى فائض العمل ينشأ من طبيعــة الانتــاج ذاتها » . وبعبارة أخرى ، لا يوجد ضــغط ــ كذلك الذى نجــده فى ظل الرأسمالية ــ من أجل استمرار تحسين طرق الانتاج . فالأساليب الفنيــة وأشكال التنظيم تستقر فى أخاديد قائمة بالفعل ، وكلما كان الأمر كذلك ، كان هناك اتجاها قويا جدا لتوجيه حياة المجتمع كله نحو العرف والتقاليد ، على نحو ما تعلمناه من المادية التاريخية .

ولا يجب أن نستنتج ــ على أية حال ــ أن مثل هــذا النظــام ثابت بالضرورة . اذ تعد المنافسة بين السادة وبعضهم البعض وبين الأفصال وبعضهم البعض حول الأرض التى تشكل أساس القوة والمكانة معا ، أحد عوامل عدم الثبات فى النظام . وتناظر تلك المنافســة التنافس على الأرباح فى ظل الرأسمالية ، ولكن آثارها مختلفة تمام الاختلاف . فهى تخلق حالة حرب مستمرة بصورة أو بأخرى ؛ ولكن ما ينجم عنها من فقــدان الأمان بالنسبة للحياة والممتلكات بعيد تماما عن تغيير طرق الانتاج على نحو ما تفعل المنافسة الرأسمالية ، فهى تزيد من التبعية المتبادلة للسيد والفصل ، ومن ثم تدعم البناء الأساسى للعلاقات الاقطاعية . فالحروب الاقطاعية تصــيب المجتمع بالفقر والانهاك ، ولكنها لا تدفعه الى التطور .

وثمة عاملا آخر لعدم استقرار النظام نجده فى نمو السكان ، فبنـــاء الاقطاعية يضع حدودا لعدد المنتجين الذين يمكن استخدامهم وعدد المستهلكين الذين تتولى اعاشتهم ، بينما تحول المحافظة الطبيعية للنظام دون حدوث توسع شامل . ولا يعنى ذلك بالطبع أنه لم يكن هناك نمو سكانى ، ولكن كان هناك اتجاها للحد من زيادة السكان ، ودفع ابناء القن الصغار خارج اطار المجتمع الاقطاعى ليكونوا نوعا من السكان المشردين — الذين يعيشون على الصـــدقات أو قطع الطرق ويمدون جيوش المرتزقة بما تحتـــاجه من الرجال — التى كانت من سمات العصـــور الوسطى . وبينمـــا كان ذلك الفائض السكانى يساهم فى تحقيق عدم الاستقرار وتعكير صفو الأمن ، لم يكن له تأثير خلاق أو ثورى على المجتمع الاقطاعى .

وقد نستنتج أن الاقطاع فى أوربا الغربية كان نظاما يميل الى الابقاء على أساليب وعلاقات معينة للانتاج ، على الرغم من فقدانه المزمن للاستقرار والأمن . وأعتقد أن ثمة ما يبرر لنا الأخذ بما قاله ماركس عن الهند قبـــل خضوعها للحكم البريطانى : « لم تتجاوز كل الحروب الأهليـــة والغزوات والثورات والفتوح والمجاعات ما دون السطح » .

وأعتقد أن دوب لو كان قد اخذ فى اعتباره تلك الطبيعة المحافظـــة الفطرية المقاومة للتغيير ، التى اتسم بها الاقطاع فى أوربا الغربية ، لأضطر الى تغيير النظرية التى وضعها ، والتى تتصل بالتفكك والانهيار الذى حدث فى العصور الوسطى المتأخرة .

٣ — نظرية دوب الخاصة بسقوط الاقطاع :

يوجز دوب التفسير المقبول لسقوط الاقطاع على النحو التالى : « قدم الباحثون لنا — فى الغالب — صورة اقتصاد راكد بدرجة أو بأخرى ، تفكك نتيجة تأثير التجارة ، التى كانت بمثابة قوة خارجية تطورت خارج اطـــار النظام الذى احتوت عليه فى نهاية الأمر . وبذلك حصلنا على تفسير للانتقال من النظام القديم الى النظام الحديث ، وهو تفسير يرى الأسباب الموضوعية تتمثل فى نظام المبادلة بين اقتصاد الاقطاعية والعالم الخارجى . فالاقتصاد الطبيعى ، واقتصاد المبادلة نظامان اقتصاديان لا يمكن أن يمتزجا ببعضهما البعض ، ووجود النظام الأخير يكفى لأن يؤدى الى تفكك النظام الأول على نحو ما جاء بذلك التفسير » . ولا ينكر دوب « الأهمية البارزة » لهذه العملية: « فقد كانت ترتبط بالتغيرات التى اتسمت بها عند نهاية العصور الوسطى » ولكنه يجد أن هذا التفسير غـــير كاف لأنه لا يسبر غور أثر التجارة على الاقطاع بدرجة كافية . واذا نظرنا الى المشكلة عن قرب — على حد قوله — نجد أنه « فى الواقع يوجد الكثير من الأدلة التى تشير الى أن نمو الاقتصاد

النقدى فى حد ذاته ادى الى زيادة القنانة ، كما أن هناك دليل على أن نمو الاقتصاد النقدى كان سببا فى انهيار الاقطاع » .

ولتأييد هــذا الرأى ، يورد دوب قدرا كبيرا من المــادة التاريخية ، و « المثل البارز » على ذلك « نجده حيث استشرى الاقطاع فى شرقى أوربا عند نهاية القرن الخامس عشر ، وهو ما يعرف بالقنانة الثانية التى كتب عنها فردريك انجلز ، فهى بمثابة احياء للنظام القديم ارتبط بنمو الانتاج من أجل السوق » . وعلى أساس هذه المــادة ، يقول دوب بأنه اذا كان العامل المؤثر الوحيد فى أوربا الغربية هو ظهور التجارة ، فان النتيجة التى تترتب على ذلك لابد أن تتمثل فى زيادة تفكك الإقطاع . ويترتب على ذلك وجــود عوامل أخرى مؤثرة ، عليها أن تحدث النتائج المتوقعة .

فما تلك العوامل ؟ يعتقد دوب أننا يمكن أن نجد تلك العوامل داخل النظام الاقطــاعى نفسه ، ويضيف أنه « لا يتوافر الكثــير من الأدلة أو الاستنتاجات » ، ولكنه يشعر أن « ذلك النــوع من الأدلة الذى بين أيدينا يشير بقوة الى عدم كفاية نظام الاقطاع كنظام انتاجى ، الى جانب حاجة الطبقة الحاكمة الى مزيد من الدخل ، كان السبب الأول فى انهيار النظام ، منذ أن دعت تلك الحاجة الى الدخل الاضافى الى زيادة الضغط على المنتج ، الى الدرجة التى أصبح عندها ذلك الضغط يفوق طاقته على الاحتمال » . وكانت نتيجة هذا الضغط المتزايد تتمثل فى أنها « قد ادت الى اجهاد أو حتى اختفاء قوة العمل التى يعتمد عليها النظام فى بقائه » .

وبعبارة أخرى ، فان السبب الأساسى لســقوط الاقطاع — حسب نظرية دوب — يكمن فى زيادة استغلال قوة العمل : فهجر الأقنان ضــياع السادة فى أعداد كبيرة ، ومن بقى منهم كانوا قلة وقع على عاتقهــا عبء العمل المتزايد لتمكين النظام من البقاء على أساسه القــديم . وكانت تلك التطورات هى التى أرغمت الطبقة الاقطاعية الحاكمة على الأخــذ بنظام استبدال خدمات العمل ، فأجروا أراضى الضياع للاقنان المستأجرين ، الخ . أكثر مما كان ذلك نتيجة لظهور التجارة ، مما أدى — فى نهاية الأمر — الى حدوث تحول فى العلاقات الانتاجية فى الريف .

٤ — نقــد لنظرية دوب :

وحتى تستطيع هذه النظرية الوقوف على أقدامها ، يجب أن يبين دوب أن زيادة حاجة الطبقة الاقطاعية الحاكمة الى الدخل ، وهروب الأقنان من الأرض ، يمكن تفسيرهما على أنهما قوتان تعملان داخل النظام الاقطاعى ، دعنا اذن نرى كيف حاول دوب ذلك .

أولا ، فيما يتعلق بحاجة السادة الى الدخل ، يقدم لنا دوب عددا من العوامل التى يعتبرها عوامل فطرية فى النظام الاقطاعى . فقد كان الأقنان محل الازدراء ، وكانوا ينظرون اليهم باعتبارهم مصـــدرا للدخل بالدرجة الأولى . وازداد حجم الطبقة الطفيلية كنتيجة للزيادة الطبيعية فى العائلات النبيلة ، بما يترتب على ذلك من مضاعفة حجم الطبقة الاقطاعية ، وكانوا جميعا « يعيشون على فائض عمل الأقنان » . وأدت الحروب وأعمال السلب والنهب الى « زيادة نفقات البيوت الاقطاعية » و « نشرت البوار والدمار فى الأرض » . وأخيرا ، « مع تطور عصر الفروسية ، ازدادت بيوت النبلاء اسرافا ، كما ازدادوا تبذيرا فى ولائمهم ، وتسابقوا مع بعضهم البعض على الأخذ بمظاهر البذخ والأبهة » .

وبغض النظر عن مصالح الأقنان والحروب وأعمال السلب والنهب ، استمر اثنان من هذه العوامل خلال العصر كله ، واذا كانا قد ازدادا حدة مع مرور الزمن ، فان ذلك يتطلب تفسيرا ، ولا يمكن أن نأخذهما ببساطة على أنهما من الملامح الطبيعية للاقطاع . ولا يحاول دوب أن يشرح لنا مثل هذا الاتجاه ، وعلى أية حال ، فان ما أورده من آثار يرجعها الى الحروب الصليبية خلال الفترة الحاسمة من تطور الاقطاع يغمره الكثير من الشك . فقد قامت الحروب الصليبية فى الشرق قبل كل شىء ، وعاش النبلاء جانبا من تلك الحقبة بعيدا عن الأرض . وكانت الحروب الصليبية — الى حد ما — حملات سلب ونهب عادت بالكثير من المغانم المادية على من قاموا بها ومن شاركوا فيها ، كما أنها كانت بديلا عن الحروب الاقطاعية الطبيعيـــة التى سادت فى ذلك الوقت ، ولا تعد اضافة لها . وجملة القول ، أنه يتضح لنا أن هذان العاملان لا يقدمان الكثير من الدعم لنظرية دوب .

ويختلف الأمر — أحيانا — بالنسبة للعاملين الآخرين ، وهما على وجه التحديد : زيادة حجم الطبقة الطفيلية ، وزيادة اسراف النبلاء . وهنا يتوفر لنا — بالدرجة الأولى — دليل على الحـــاجة الى المزيد من الدخل . ولكن يعوزنا أيضا الدعم الضرورى لنظرية دوب . فقد صحب زيادة حجم الطبقة المتسلقة زيادة فى عدد الأقنان . أضف الى ذلك ، أنه كان ثمـــة الكثير من الأراضى القابلة للزراعة التى يمكن استغلالها خلال العصـــور الوسطى . ومن ثم فان النظام الاقطاعى كان يتوسع ببطء ولكن باستمرار ، رغم طبيعته المفرطة فى المحافظة . وعندما نأخذ فى اعتبارنا حقيقة أن الحرب قد ألحقت الضرر بالسادة الاقطاعيين بالدرجة الأولى (حيث كانوا الطبقة الوحيدة التى تحمل السلاح) ، قد نشك فيما اذا كان ثمة زيادة نسبية فى حجم الطبقـــة المتسلقة . وفى غيبة الدليل الواضح بطريقة أو بأخرى ، لا نجـــد بالتأكيد مبررا للتركيز على هذا العـــامل .

ومن ناحية اخرى ، ليس ثمـــة ما يدعو الى الشـــك فى حقيقة زيادة اسراف الطبقة الاقطاعية الحاكمة ، فالأدلة التى تشير الى وجود هذا الاتجاه وفيرة . ولكن هل يفسر الاتجاه نحو زيادة الاسراف على ضوء طبيعة النظام الاقطاعى ، أو هل يعكس ذلك ــ أحيانا ــ ما كان يحدث خارج النظـــام الاقطاعى ؟ يبدو لى أنه يجب أن نتوقع أن يكون الأمر الثانى هو الأرجح . وحتى فى ظل نظام ديناميكى كالنظام الراسمالى ، يعد التغير التلقائى فى أذواق المستهلكين أمرا غير ذى بال ، ويجب أن نتوقع أن يصدق ذلك على مجتمع تقيده التقاليد مثل المجتمع الاقطاعى . زد على ذلك ، أننا نجد أسبابا عديدة لزيادة أسراف الطبقة الاقطاعية الحاكمة اذا نظرنا الى ما كان يدور خارج النظام الاقطاعى : فقد جلب الاتساع السريع للتجارة اعتبـــارا من القرن الحادى عشر كميات ونوعيات من السلع أصبحت فى متناول الأيدى ، ويعترف دوب بوجود هذه العلاقة بين التجارة وحاجات الطبقة الاقطاعية الحاكمة . ولكن يبدو لى أنه قد مر عليها مرورا طفيفا ، ولو كان قد أعطاها الوزن الذى تستحقه ، لادرك أن زيادة اسراف الطبقة الحاكمة كانت ترجع الى أسباب خارجية عن النظام الاقطاعى .

دعنا ننتقل الى مشكلة هرب الأقنان من الأرض ، ثمة القليل من الشك فى أن ذلك كان سببا هاما من أسباب أزمة الاقتصاد الاقطاعى التى ميزت القرن الرابع عشر . ويفترض دوب أن ذلك كان يرجع الى جور الســـادة (الذى يعود ــ بدوره ــ الى حاجتهم المتزايدة الى الدخل) ومن ثم يمكن تفسيره على أنه عملية تمت داخل النظام الاقطاعى . ولكن هل اســـتطاع دوب أن يقدم لنا حالة مقنعة تدعم ذلك الافتراض ؟

ما احسبه قد فعل ، فلم يكن باستطاعة الاقنان هجر الاقطاعيات مهما بلغ ظلم سادتهم ، الا اذا كان ثمة مكانا يلجأون اليه . لقـــد كان المجتمع الاقطاعى حقا يتجه الى خلق فائض من الســـكان المشردين ــ على نحـــو ما أشرت من قبل ــ ولكن أولئك السكان المشردون الذين شـــكلوا حثالة المجتمـــع ، تكونوا من أولئك الذين لم يكن لهم مكان فى الاقطاعيات ، ومن الصعب افتراض أن أى زيادة ملحوظة فى عدد الأقنـــان تؤدى الى تركهم لحيازاتهم ، وهبوطهم الى الدرك الأسفل من السلم الاجتماعى .

وعلى أية حال ، فان تلك المشكلة تأخذ شكل ظاهرة جديدة ــ لم تنل الا القليل من انتباه دوب ــ عندما نتذكر أن هرب الأقنان تزامن مع نمـــو المدن ، وخاصة فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر . ولا ريب أن المدن التى كانت تتطور بسرعة ، والتى وفرت فرصة الحرية والعمل ، والوضع الاجتماعى الأحسن ، كانت تشـــكل عنصر اجتذاب قوى لســـكان الريف المهضومين . كما أن مواطنى المدن انفسهم يسروا سبيل هرب الأقنـــان من

سلطة سادتهم حتى يسدوا حاجة مدنهم الى الأيدى العاملة الاضافية ، ويدعموا قوتهم العسكرية . وقد علق ماركس على ذلك — فى أحد خطاباته الى انجلز — بقوله : « ثمة ما يثير الاهتمام من حين لآخر بالطريقة التى كان سكان المدن فى القرن الثانى عشر يشجعون بها الفلاحين على الهرب الى المدن » .

واستنادا الى هذه الخلفية ، تعد حركة الهرب من الأرض نتيجة طبيعية لنشوء المدن . ولا ريب أن الجور الذى وصفه دوب فى كتابه ، كان عاملا هاما فى دفع الأقنان الى الهرب ، ولكنه لا يشكل — فى حد ذاته — سببا لهجرة أعداد كبيرة من الأقنان .

ومن الممكن انقاذ نظرية دوب عن الدوافع الداخلية لسقوط الاقطاع ، اذا كان من الممكن أن يعد نشوء المدن عملية تمت داخل اطار النظام الاقطاعى . ولكننى لا أجد ذلك من خلال قراءتى لكتاب دوب . فهو يقف موقفا أفضل عند تصديه لقضية أصول مدن العصور الوسطى ، ولكنه يعترف بأن نمو تلك المدن كان يرجع الى أهميتها كمراكز تجارية . ولما كان من المستحيل اعتبار التجارة شكلا من أشكال الاقتصاد الاقطاعى ، فان دوب لا يستطيع القول أن ظهور مجتمع المدينة كان نتيجة لأسباب اقطاعية داخلية . .

وحتى نجمل نقدنا لنظرية دوب عن سقوط الاقطاع ، يمكن القول أنه باغفاله تحليل قوانين واتجاهات الاقطاع فى أوربا الغربية ، اخطأ فى اعتبار بعض التطورات التاريخية المعينة اتجاهات ملازمة للاقطاع ، ويمكن أن تفسر تلك الاتجاهات على أنها ناشئة عن أسباب خارجة عن النظام الاقطاعى .

٥ — المزيد من التفاصيل حول نظرية سقوط الاقطاع :

بينما أجد نظرية دوب حول سقوط الاقطاع غير مقنعة لعدة اعتبارات ، أعتقد أنه قدم مساهمة هامة لحل تلك المشكلة . فقد برع فى الكثير من النقد الذى وجهه الى النظريات التقليدية ، ويبدو جليا أنه لا يمكن اعتبار النظريات التى لا تأخذ بالعوامل التى اكد عليها دوب — وخاصة زيادة اسراف الطبقة الحاكمة وفرار الأقنان من الأرض — نظريات صحيحة . ومن ثم تدين الملاحظات التالية لدب بالكثير حتى لو اختلفت عن وجهة نظره .

ويبدو لى أن النجاح لم يحالف دوب فى زعزعة جانب النظرية التى تلقى القبول على نطاق واسع ، والتى ترى أن علة سقوط الاقطاع تضرب بجذورها فى نمو التجارة . ولكنه اشار الى أن اثر التجارة على النظام الاقطاعى كان

أكثر تعقيدا مما جرت العادة على اعتقاده ، فالفكرة القـائلة بأن التجارة تعادل « الاقتصاد النقدى » وأن الاقتصاد النقدى يفكك أوصال العلاقات الاقطاعية ، فكرة على درجة كبيرة من البساطة . ولنحاول أن نسبر غور علاقة التجارة بالاقتصاد الاقطاعى بشكل أوضح .

يبـدو لى ان الصراع الهام فى هذا الصـدد لا يكمن فى الصراع بين « الاقتصاد النقدى » و « الاقتصاد الطبيعى » ، ولكنه يتمثل فى الصراع بين الانتاج من أجل السوق والانتاج من أجل المنفعة . وعلينا أن نحاول الكشف عن العملية التى تمكنت عن طريقها التجارة من ايجاد نظام للانتاج من أجل السوق ، وأن نتتبع أثر ذلك النظام على النظام الاقطاعى الأسبق وجودا والذى يقوم على الانتاج من أجل المنفعة .

يحتاج أى نظام اقتصادى الى قدر معين من التجارة ، وذلك فيما عدا الاقتصاد المفرط فى بدائيته . ومن ثم كانت الأسواق المحلية القروية والباعة الجائلون فى العصور المظلمة الأوربية سندا للنظام الاقطاعى ، أكثر من كونها تهديدا له : فقد أمدوا النظام بالحـاجات الضرورية دون أن يتزايد حجمها بالدرجة التى تؤثر على بنية العلاقات الاقتصادية . وعندما بدأت التجارة توسع من نطاقها فى القرن العاشر (أو ربما قبله) ، كان ذلك فى مجال التجارة الخارجية ، التى تتميز عن التجارة المحلية ، واقتصرت على مبادلة السلع الغالية الثمن نسبيا ، التى تستطيع تغطية تكاليف النقـل الباهظة فى ذلك العصر . وطالما بقيت تلك التجارة محصـورة فى اطار ما يمكن أن نسميه بنظام التجول ، فان آثارها ظلت محدودة بالضرورة . ولكن عندما تجاوزت مرحلة التجول ، وبدأت تسفر عن قيام مراكز تجارية محلية ، ظهر عامل كيفى جديد . لأن تلك المراكز أصبحت تشتغل بانتـاج السلع لحسابها الخاص ، رغم ارتكازها على السلع المجلوبة من الخارج . وكان عليها أن تعتمد فى مئونتها على الريف المحيط بها ، وأحرزت حرفهـا اليدوية درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل بشـكل أكبر مما عرفه الاقتصاد الاقطاعى ، ولم تقم تلك المراكز بمد سكان المدن بالمنتجات التى يحتاجون اليها فحسب ، بل أمدت سكان الريف بالسلع التى يستطيعون شرائها مقابل ما يبيعونه من سلع فى سوق المدينة . ومع حدوث ذلك ، فقدت حقوق الاتجار بالسلع المجلوبة من الخارج — التى كونت النواة التى نمت منها تلك المراكز التجارية — أهميتها الفريدة ، وربما احتلت — فى معظم الأحوال — المرتبة الثانية فى اقتصاديات المدينة .

ومن ثم نرى كيف كانت التجارة المجلوبة من الخـارج قوة خلاقة ، اقامت نظام الانتاج من أجل المبادلة جنبا الى جنب مع النظـام الاقطاعى القديم للانتاج من أجل المنفعة . وما كاد هذان النظام يتجاوران ، حتى بدأ

يؤثران فى بعضهما البعض . دعنا الآن نفحص بعض تيارات التأثير التى جرت من اقتصاد المبادلة الى اقتصاد المنفعة .

لقد برزت — فى المحل الأول — عـدم كفاية المؤسسـة الانتاجية الاقطاعية — وهو ما لم يلتفت اليه أحد من قبل ، وربما كان ذلك بسبب غياب نظام منافس — وذلك نتيجة التناقض مع النظام الأكثر ترشيدا القائم على التخصص وتقسيم العمل . وكان من الممكن شراء السـلع المصنعة بسعر أرخص من صنعها ، وأدى هـذا الضغط على الشراء الى حـدوث ضغط على البيع . وأدى هذان الضـغطان معا الى اجتذاب الضـياع الاقطاعية الى فلك اقتصاد المبادلة . ويتساءل بيرن Pirenne :
« ما فائدة تلك الورش الانتاجية الآن ، التى قامت فى كل اقطاعية هامة ، والتى درجت على الاحتفاظ بعدد محدود من الأقنان الذين يشتغلون بصناعة النسيج وأدوات الفلاحة ، ولا تبلغ مهارتهم نصف مهارة حرفيى المدينـة المجاورة ؟ لقد أتيحت لهم فرصة الاختفاء فى كل مكان — غالبا — على مر القرن الثانى عشر »(١) .

وفى المحل الثانى ، أدى وجود قيمة المبادلة كحقيقة اقتصادية واسعة النطاق ، الى حدوث تحول فى موقف المنتجين . فقد أصبح بالامكان الآن التماس الثروات ، لا من خلال اقتناء السلع المستهلكة ، بل من خـلال امتلاك النقود أو الحقوق النقدية . وما لبث امتلاك الثروة أن أصبح غاية فى حد ذاته فى ظل اقتصاد المبادلة ، ولم يؤثر هذا التحول السيكولوجى فى أولئك الذين يرتبطون به ارتباط مباشرا فحسب ، بل اثر ايضا (بدرجة أقل ما فى ذلك شك) فى أولئك الذين اتصلوا باقتصاد المبادلة . ومن ثم تزود التجار وأعضاء المجتمع الاقطاعى القديم بما نسميه اليوم « موقف مصلحى » فيما يتصل بالشئون الاقتصادية . ولمـا كان رجال الأعمال يحتاجون دائما الى المزيد من الدخـل ، فان ذلك يفسر لنا جانبا من تزايد حاجة الطبقـة الحاكمة الى الدخل ، الذى يؤكده دوب — على نحو ما رأينا — عندما يعدد عوامل سقوط الاقطاع .

وفى المحل الثالث ، يأتى التطور الذى طرأ على أذواق الطبقة الحاكمة الاقطاعية والذى يعد مهما فى هذا الصدد . ويصف بيرن هذه العملية بقوله:

« تخلق التجارة فى كل مكان تنتشر فيه الرغبة فى السلع الاستهلاكية الجديدة ، التى تجلبها معها . وتميل الأرستقراطية دائما الى احاطة نفسها بمظاهر الأبهة ، أو على الأقل بوسـائل الراحة التى تتلاءم مع مكانتها

(1) Pirenne, op. cit., p 82.

الاجتماعية . على سبيل المثال وعندما تقارن حياة فارس فى القرن الحادى عشر بحياة فارس فى القرن الثانى عشر ، نلمس مدى زيادة تكاليف الطعام واللباس والأثاث ، وفوق ذلك السلاح ، خلال تلك الفترة »(١) .

وهنا نجد ما قد يكون مفتاحا لحاجة الطبقة الحاكمة الاقطاعية الى المزيد من الدخل فى العصور الوسطى .

وأخيرا ، فتح ظهـور المدن — التى كانت بمثـابة مراكز ومحاضن لاقتصاد المبادلة — الطريق أمام أقنان الريف لحياة أكثر حرية وأحسن حالا. وكان ذلك — بلا ريب — السبب الرئيسى للفرار من الأرض ، الذى كان دوب على صواب عندما عده من العوامل الحاسمة التى أدت الى سقوط الاقطـاع .

ولا ريب أن ظهور اقتصاد المبادلة كانت له آثار أخرى على النظـام القديم ، ولكن اعتقد أن الآثار الأربعة التى أوردتها كانت على درجة كافية من الحسم والقوة فأدت الى انهيار النظام الانتاجى القديم . فقد جعلت هذه العوامل التى تتمثل فى كفاية ورقى الانتـاج المتخصص ، والمكاسب الكبرى التى يمكن تحقيقها من وراء الانتاج من أجل السوق وليس من أجل المنفعة المباشرة ، وجاذبية حياة المدن للعمال ، جعلت هذه العوامل الأربعة مسألة سيادة النظام الجديد مسألة وقت ، يتحقق له النصر بمجرد أن يقوى بالدرجة التى تمكنه من الوقوف على أقدامه .

ولكن انتصـار اقتصاد المبادلة لا يعنى بالضرورة انتهـاء القنانة أو فلاحة الضياع الاقطاعية . فان اقتصاد المبادلة يتواءم مع العبـودية أو القنانة ، أو العمل المستقل ، أو العمل المأجور . والتاريخ غنى بالأمثلة على الانتاج من أجل السوق ، عن طريق ضروب العمل سالفة الذكر . ولذلك كان دوب على صواب عندما رفض الأخذ بالنظرية القائلة بأن ظهور التجارة يؤدى الى تصفية القنانة بصـورة تلقائية ، واذا كانت القنـانة تعرف بالاقطاع ، فان ذلك يصدق أيضا على الاقطاع ذاته . فالحقيقة القائلة بأن تقدم اقتصـاد المبادلة سار جنبا الى جنب مع تدهور القنـانة تحتاج الى تفسير ، ولا يمكن أن نأخذ بها ببساطة كحقيقة مسلمة .

واعتقد اننا عند تحليلنا لتلك المسألة ، يجب أن نتخطى الطابع غير المؤكد لانهيار القنانة فى غربى أوربا . فيشير دوب الى أن تقدم التجـارة فى بعض أقاليم غربى أوربا كان مصحوبا بزيادة روابط القنانة وليس بتحلل

---

(1) Ibid, p 81.

تلك الروابط . ولا ريب أن ذلك الرأى على صواب . وقد نجح دوب فى ابراز عدد من التناقضات الظاهرية . ولكن لا يجب أن تعمينا تلك الردة المؤقتة عن استجلاء جوانب الصورة التى تتمثل فى استبدال نظام زراعة الضيعة الاقطاعية عن طريق الفلاحين المستأجرين الأحرار بنظام عمل القنانة واستخدام العمل المأجور على نطاق محدود . وتكمن المشكلة الحقيقية فى أخذ ذلك الاتجاه بعين الاعتبار .

ويبدو لى أن ثمة سببان حاسمان من بين الأسباب المعقدة لذلك الاتجاه يتسمان بأهمية خاصة . أولهما ، أن ظهور المدن الذى كان عاما فى غربى أوربا — قدم الكثير للأقنان الذين التمسوا سبيل الفرار من الاقطاعية ، ولم يقدم لهم مجرد مأوى يلوذون به ، كما أدى الى تغيير أوضاع أولئك الذى ظلوا خارج المدن . ولعل عددا محدودا من الأقنان حزم أمتعته وشد الرحال الى المدن ، ولكن المدن فعلت الكثير لجعل ضغط المستوى المرتفع للحياة فيها يؤثر على الريف . كأن ترتفع الأجور فى منطقة تسود فيها الأجور المنخفضة ، عند وجود احتمال لانتقال العمال الى منطقة أخرى ، يحصلون فيها على أجور مرتفعة ، ومن ثم تقدم بعض الامتيازات الى الأقنان عندما يكون ثمة احتمال لانتقالهم الى المدن . وتتجه تلك الامتيازات بالضرورة الى منح الأقنان حرية أكبر ، وتحويل العوائد الاقطاعية الى ايجارات نقدية .

وثانى هذين السببين يتمثل فى أنه بينما كان من الممكن تحول الاقطاعية — فى الكثير من الحالات — الى نظام الانتاج من أجل السوق ، فانها لم تكن على درجة من الكفاية لمثل هذا التحول بصفة أساسية ، كما لم تكن تتناسب مع ذلك الغرض ، فالأساليب الفنية كانت بدائية ، وتقسيم العمل كان متخلفا . وكانت الاقطاعية تفتقر الى التنظيم من الناحية الادارية ، فلم يكن هناك حد واضح يفصل بين الانتاج والاستهلاك حتى أنه كان من الصعب تقدير تكلفة الانتاج ، زد على ذلك أن كل شىء فى الاقطاعية كانت تنظمه العادات والتقاليد . ولا يصدق هذا على أساليب الزراعة فحسب ، بل ينسحب أيضا على كمية العمل المستخدم وتقسيمه بين العمل الضرورى والعمل الفائض ، فثمة واجبات تقع على عاتق القن ، ولكن له حقوق كذلك . ووضعت تلك القواعد والنظم العرفية الكثير من العراقيل فى طريق ترشيد استغلال الموارد البشرية والمادية من أجل تحقيق مكاسب مالية . وكان يجب العثور على أشكال جديدة للعلاقات الانتاجية والتنظيم ان عاجلا أو آجلا لمواجهة متطلبات النظام الاقتصادى المتغير .

فهل ينعكس ذلك على « القنانة الثانية » فى القرن السادس عشر وما بعده فى شرقى أوربا ، التى يهتم بها دوب اهتماما خاصا ؟ وكيف أدى نمو التجارة الى حدوث تلك الزيادة الدرامية فى قيود القنانة ؟

واعتقد اننا نستطيع العثور على اجابة لهذين السؤالين فى جغرافية القنانة الثانية ، فى حقيقة ان تلك الظاهرة تصبح أكثر وضوحا وعتوا كلما اتجهنا شرقا بعيدا عن مركز اقتصاد المبادلة الجديد . ففى مركز اقتصاد المبادلة حيث تطورت حياة المدن ، كان ثمة بديل أمام العامل الزراعى للبقاء فى الأرض ، ومنحه ذلك موقف المساوم القوى . وعندما تحولت الطبقة الحاكمة الى الانتاج من أجل السوق لتحقيق مكاسب مالية ، وجدت أنه من الضرورى اللجوء الى إشكال استغلالية جديدة ، أكثر مرونة وتقدما . وعلى هامش اقتصاد المبادلة يختلف وضع كل من مالك الأرض والعامل الزراعى إختلافا كبيرا . فالعامل لا يستطيع الفرار من الأرض لأنه لا يجد مكانا يلجأ اليه ، فهو من الناحية العملية تحت رحمة سيده الذى لم يخضع للحياة الحضرية المتمدنة . وعندما زاد توسع التجارة من رغبة الطبقة الحاكمة فى الربح ، نتج عن ذلك زيادة التركيز على الأساليب القديمة للاستغلال بدلا من البحث عن اشكال جديدة له . وفى الفقرة التالية يلمس ماركس جذور هذه المشكلة (رغم أنه لم يكن مهتما بالقنانة الثانية فى شرقى أوربا) حيث يقول :

« عندما ينجرف أولئك الذين يعتمد انتاجهم على الأشكال الدنيا من عمل العبيد ، أو عمل السخرة ... الخ ، الى دوامة السوق العالمية التى يسيطر عليها أسلوب الانتاج الراسمالى ، يصبح بيع منتجاتهم للتصدير موضع اهتمامهم الرئيسى ، وبذلك طعمت الفظائع المتمدينة للاسراف فى العمل بالفظائع البربرية للعبودية والقنانة .. الخ »(١) .

ويذهب دوب الى أن انهيار الاقطاع فى غربى أوربا يرجع الى اسراف الطبقة الحاكمة فى استغلال القوى العاملة فى المجتمع . فاذا صح ذلك ، يبدو لى أن القول بأن انهيار الاقطاع فى غربى أوربا يرجع الى عجز الطبقة الحاكمة عن الاحتفاظ بسيطرتها على قوة العمل فى المجتمع ومن ثم الاسراف فى استغلالها ، يكون أكثر دقة فى التعبير .

٦ — ما الذى خلف الاقطاع فى غربى أوربا ؟

وفقا للتسلسل الزمنى الذى أورده دوب — والذى لا يختلف معه أحد حوله — مر الاقطاع فى غربى أوربا بأزمة حادة فى القرن الرابع عشر ، ومن ثم تفكك بسرعات متوافقة فى المناطق المختلفة . ولا نستطيع — من ناحية أخرى — أن نتحدث عن بداية المرحلة الراسمالية حتى النصف الثانى من

---

(1) Capital, 1, p 260.

القرن السادس عشر على الأرجح . ويدعو هذا الى طرح السؤال التالي : كيف نتحدث عن النظام الاقتصادي في الفترة الواقعة بين القرن الرابع عشر (تفكك الاقطاع) والنصف الثاني من القرن السادس عشر ، وهي الفترة التي لا تعد اقطاعية او راسمالية اذا أخذنا في اعتبارنا اسلوب الانتاج ؟ انه سؤال هام ، ونحن ندين لدوب باثارته على هذا النحو القاطع .

غير أن اجابة دوب على سؤاله كانت مترددة وغير حاسمة . لقد بلغ اسلوب الانتاج الاقطاعي — حقا — «مرحلة متقدمة من التفكك ، ونمت البرجوازية التجارية بما حققته من ثروة ونفوذ ، ونلمح في الحرف الحضرية وظهور طبقة متوسطة من الفلاحين الملاك الميسورين اسلوبا للانتاج نال استقلاله عن الاقطاع ، وكانت غالبية الفلاحين الصغار تدفع ايجارا نقديا .. وكانت الضياع تفلح في الغالب عن طريق العمل المأجور » . ولكن دوب يصف كل واحدة من تلك الظواهر بقوله اجمالا أن « العلاقات الاجتماعية بين المنتجين وسادتهم في الريف ، احتفظت بالكثير من سمات العصور الوسطى ، وبقي — على الأقل — الكثير من مظاهر النظام الإقطاعي » . وبعبارة أخرى . كانت اجابة دوب تعني — في رأيي — أن تلك الفترة كانت اقطاعية قبل كل شيء .

وعلى اية حال ، فان تلك الاجابة ليست مرضية تماما . فاذا اعتبرت الفترة سالفة الذكر فترة اقطاعية ، حتى من وجهة نظر التعريف الشمولي الذي قدمه دوب ، كان عليها أن تقترن باستمرار وجود القنانة في الريف ، غير أن ثمة حجة تذهب الى أن تلك الفترة شهدت اضمحلال القنانة الى أدنى حد ممكن في جميع انحاء أوربا الغربية ، اذ يقول ماركس :

« اختفت القنانة في انجلترا — من الناحية العملية — في أواخر القرن الرابع عشر . وكانت الغالبية العظمى من السكان عندئذ وخلال القرن الخامس عشر — الى حد كبير — تتكون من الفلاحين الملاك الأحرار ، مهما كانت الصفة الاقطاعية التي يختفي وراءها حقهم في الملكية »(١) .

ويبدو أن ماركس تحفظ حول مدى انتشار هذا التطور في القارة الأوربية ، ولكن لابد أن يكون قد عدل عن هذا التحفظ قبل انقضاء أجله . ففي نهاية عام ١٨٨٢ وقبل وفاة ماركس بثلاثة اشهر ، كتب انجلز بحثا حول المارك وهو نظام الأراضي القديم فيألمانيا ، وارسل أصول البحث الى ماركس وكتب عليها التعليق التالي : « ان ما يهمني هو النقطة الخاصة بالاختفاء

---

(1) Ibid, I, p 788.

التام للقنانة — قانونا أو فعلا — فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، لأنك أبديت فيما سبق رأيا مخالفا لهذا الرأى »(١) . وبعد يومين كتب اليه ماركس يقول : « اعيد هذه الأصول اليك ، وهى حسنة جدا »(٢) ورد عليه انجلز بقوله : « اننى سعيد لتوصلنا الى اتفاق حول تاريخ القنانة ، كما يقول رجال الأعمال »(٣) .

وتشير هذه الفقرات الى أن رأى ماركس وانجلز يتمثل فى انه بحلول القرن الخامس عشر ظهرت بدائل من بين الأشكال الاقطاعية القائمة وأن القنانة لم تعد تمثل علاقة انتاجية سائدة فى غربى أوربا . ولا نجد فى الدليل الذى أورده دوب ما يدفعنا الى الاعتقاد الى أن ثمة ما يبرر القول برأى مخالف لما ذهب اليه ماركس وانجلز .

وقد يجيب دوب على ذلك بقوله أنه لم يعلن رفضه لهذا الرأى وانه لا يرى أن القنانة قد اختفت اختفاء فجائيا ، وان تصنيفه لتلك المرحلة على انها مرحلة اقطاعية أساسا يرتكز على حقيقة أن حركة الفلاح كانت لا تزال محدودة وانه كان يرتكن الى مالك الأرض فى الكثير من النواحى . فما يقوله يمكن — فى اعتقادى — أن نفسره على هذا النحو ويؤكد كريستوفر هل — الذى يعد فى مركز يمكنه من معرفة المعنى الذى قصده دوب — هذا التفسير حيث يذكر أن :

« تعريف دوب للاقطاع مكنه من توضيح الصورة التى كان عليها الريف الانجليزى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . فهو يرفض وجهة النظر التى تعرف الاقطاع بخدمات العمل وتعلق أهمية خاصة على الغاء القنانة فى انجلترا . فيشير دوب الى أن الفلاحين الذين كانوا يدفعون ايجارا نقديا (وهم غالبية سكان الريف الانجليزى فى القرن السادس عشر) قد يكونوا مرتبطين ارتباطا وثيقا من عدة نواح بمالك الأرض الذى يعيشون فى كنفه ... وأخذت العلاقات الراسمالية فى الزراعة تنتشر فى انجلترا فى القرن السادس عشر ، ولكن علاقات الاستغلال السائدة فى معظم انحاء الريف كانت لا تزال اقطاعية ... والأمر الهام هنا لا يتمثل فى الشكل القانونى

(1) Selected Correspondence, p. 408.

(2) Briefwechsel, Marx-Engels-Lenin Institute ed., IV, p. 694.

(3) Selected Correspondence, p. 411.

للعلاقة بين مالك الأرض والفلاح ، ولكنه يتمثل فى المحتوى الاقتصادى لهذه العـلاقة »(١) .

ويبدو لى أن توسيع نطاق مفهوم الاقطاع على هذا النحو يفقده التحديد الذى يعـد ضروريا للاستخدام العلمى . واذا كانت الحقيقـة القائلة بأن الفلاحين يستغلون بوسائل عدة ويرتكنون الى ملاك الأراضى تشـكل لب الاقطاع ، فيجب أن نستنتج ـ مثلا ـ ان بعض مناطق الولايات المتحدة الان تعد اقطاعية . ومثل هذا الوصف يمكن تبريره لأغراض اعلامية ، ولكن اذا كان علينا أن نتعمق فى الشكل الذى يسود فى تلك البلاد فاننا قد نستنتج أن النظام الاقطاعى السائد فى بعض مناطق الولايات المتحدة اليوم ينتمى الى النظام الاقطاعى الذى ساد فى العصور الوسطى الأوربية لاعتبارات أساسـية ، وبذلك نضع أقدامنا على الطريق الى الخلط . وأظن أن نفس الشىء يصدق بدرجة أقل شططا اذا افترضنا وجود سمة أساسية بين النظام الاقتصادى الذى ساد فى انجلترا فى القرن السادس عشر والنظام الاقتصـادى الذى ساد فيها فى القرن الثالث عشر . وان نطلق عليهما نفس الاسم ، أو نمتنع عن اطلاق تسـميات مختلفة عليهما يعنى اننا نفتح الباب أمام مثل هـذا الافتراض .

كيف اذن نميز الفترة التى وقعت بين نهاية الاقطاع وبداية الرأسمالية؟ أعتقد ان دوب كان على صواب عندما قال أن « القرنين اللذين يفصلان بين خكم ادوارد الثالث واليزابيث كانا فترة ذات طبيعة انتقالية ... وانه من المهم لفهم تلك المرحلة الانتقالية ادراك أن تفكك أسلوب الانتاج الاقطاعى كان قد بلغ مرحلة متقدمة قبل أن يتطور أسلوب الانتاج الرأسمالى ، وان ذلك التفكك لم يرتبط بنمو أسلوب الانتاج الجديد فى رحم الأسلوب القديم ... » ويبدو لى أن هذا الرأى على صواب ، واعتقد أن دوب كان باستطاعته ان يصل الى حل مرضى لهذه المشكلة لو بلغ بهذا الرأى مداه .

اننا نفكر عادة فى الانتقـال من نظام اجتماعى معين الى نظام آخر باعتبـاره عملية يواجه فيهـا النظامان بعضهما البعض مواجهة مبـاشرة ويتصارعان معا من أجل السيادة . ومثل هذه العملية لا تستبعد بالطبـع امكانية وجود أشكال انتقالية ، ولكن تلك الأشكال الانتقالية تضم خليطا من العناصر التى تنتمى الى النظامين معا تتصارع من أجل السـيادة . ومن الواضح ـ مثلا ـ ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يسير على هذا النحو ، ولا ريب أن هذه الحقيقة تيسر لنا سـبيل افتراض أن فترات الانتقال المبكرة كانت مناظرة لذلك .

(1) The Modern Quarterly, II (Summer 1947), p. 269.

ولكن ذلك يشكل خطئا جسيما فيما يتعلق بالانتقال من الاقطاع للراسمالية . فوفق ما يحدده دوب كان الاقطاع فى غربى أوربا يمر بالنزع الأخير — اذا لم يكن قد لقى حتفه بالفعل — قبل مولد الرأسمالية . ويترتب على ذلك ان الفترة الواقعة بين النظامين لم تتضمن خليطا بين الاقطاع والراسمالية ، فالعناصر التى سادت فى تلك الفترة لم تكن اقطاعية او راسمالية .

ولا يتسع المقام هنا لمناقشة المصطلحات مناقشة تفصيلية . وسوف أطلق ببساطة على النظام الذى ساد فى غربى أوربا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . اصطلاح « نظام انتاج السلع قبل الراسمالى » ليعنى أنه كان نظاما تطور فيه انتاج السلع التى فرضت نفسها على الاقطاع بعد أن اكتمل اضمحلاله ، لتمهد الأرض لنمو الراسمالية . ومن ثم فان الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية لم يكن يمثل عملية واحدة متصلة — مثل الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية — ولكنه كان يتكون من مرحلتين مختلفتين تمام الاختلاف تقدم كل منهما مشاكل مختلفة اختلافا جذريا عن بعضها البعض تحتاج الى تحليل منفصل .

وقد يظن أن تمييز الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية على هذا النحو يتعارض مع وجهة النظر الماركسية التقليدية . ولكننى أرى غير ذلك ، فكل ما يرمى اليه هذا التمييز هو توضيح بعض النقاط التى اكتنفها الغموض فى الماركسية . فقد ذكر ماركس :

« رغم اننا نلتقى بارهاصات الانتاج الراسمالى فى القرن الرابع عشر او القرن الخامس عشر فى بعض مدن البحر المتوسط المتفرقة عن بعضها البعض ، فان تاريخ الحقبة الراسمالية يرجع الى القرن السادس عشر . وحيثما ظهر الانتاج الراسمالى ، فان الغاء القنانة يترك أثرا بعيد المدى كما ان ذروة تطور العصور الوسطى المتمثلة فى وجود المدن ذات السيادة تكون قد اضمحلت منذ زمن بعيد » .

كما ذكر ماركس ايضا أن :

« تداول السلع يعد نقطة البداية بالنسبة لرأس المال ، فانتاج السلع وتطور تداولها والتجارة تشكل الشروط التاريخية التى تؤدى الى ظهور رأس المال . وقد فتحت التجارة العالمية والسوق العالمية فى القرن السادس عشر باب الحياة أمام تاريخ رأس المال »(١) .

---

(1) Capital, I, p. 787.

وأعتقد ان هذه الاشارة تعنى الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية على النحو الذى ذهبت اليه .

ويجب ان لا ندفع تعليل الأسباب المتصلة بالانتقـــال من الاقطاع الى الراسمالية الى أبعد من ذلك . ويبدو لى ـــ بصفة خاصة ـــ ان من المبالغة تصنيف نظام انتاج السلع السابق على الراسمالية على انه نظام اجتماعى من نوع خاص ، يقف على قـــدم المســـاواة مع الاقطـــاع والراســـمالية والاشتراكية . وليس فى الحقيقة ثمة علاقة انتاج سائدة تركت بصـــماتها على النظام كله . فقد كانت هناك سمات القنانة تبدو واضـــحة الى جانب ارهاصات العمل المأجور ، ولكن شكل علاقات العمل التى كانت شـــائعة بالمفهوم الاحصائى كانت غير مستقرة بصورة واضحة وغير قادرة على تقديم الأساس الذى يقوم عليه نظام اجتماعى . وينطبق هذا ـــ بصفة خاصة ـــ على العلاقة بين الملاك والفلاحين المشتغلين فى الأرض الذين يدفعون ايجارا نقديا (الذين شكلوا غالبية سكان الريف الانجليزى فى القرن السادس عشر على نحو ما يذكر كرستوفر هل) . وقد حلل ماركس هذه العلاقة بعناية فى فصل تحت عنوان « نشوء الايجار الراسمالى للارض » ، وأصر على أنه قد يفهم على أنه مجرد شـــكل انتقالى ، حيث يقول :

« ان تحول الايجار العينى الى ايجار نقدى ، الذى حدث فى بعض المناطق متفرقا أولا ثم على نطاق واسع بصورة أو بأخرى فيما بعد ، يتطلب تطور التجارة وحرف المدينة وانتاج السلع عامة تطور ملحوظا ، وكذلك تطـــور تداول النقود .. .ويعد الايجار النقدى آخر أشكال التطور باعتبار تحولا من شكل الايجار العينى ومناقضا له ، وباعتبـــاره ـــ فى نفس الوقت ـــ شـــكلا من أشـــكال تفكك ايجار الأرض الذى وضـــعناه نصـــب أعيننا ، وبصفة خاصة ايجار الأرض كشكل طبيعى من اشكال فائض القيمة وفائض العمل غير المأجور الذى يذهب الى مالك أدوات الانتاج ... ولابد أن يؤدى الايجار النقدى فى تطور لاحق ... اما الى انتقال الأرض الى الفلاح المستقل، فتصبح ملكا خالصا له ، او الى شكل مقابل لأسلوب الانتاج الراسمالى ، أى تحوله الى ايجار يدفعه المستأجر الراسمالى »(١) .

اضف الى ذلك ، أن الايجار النقدى لا يعد الطابع الوحيد غير المستقر من العـــلاقات التى سادت فى ظل اقتصـــاد انتاج السلع الســـابق على الراسمالية . وقد بين دوب فى احد الفقرات المشرقة من الفصل الذى كتبه حول نمو البروليتاريا « كيف واجه الاقتصاد غير المستقر للمنتجين الصغار

(1) Capital, III, ch. 47, p. 926 f.

آثار التفكك التى يتميز بها الانتاج من أجل السوق ، وخاصة الانتاج من أجل السوق الخارجية ، الا اذا تمتع ذلك الاقتصاد ببعض المزايا الخاصة التى تجعله يستمد قوته من الاجراءات الخاصة التى تتخذ لحماية أعضائه الأكثر فقرا وضعفا » .

واعتقد ان ثمة ما يبرر استنتاجنا أنه بينما لم يكن انتاج السلع السابق على الراسمالية اقطاعيا أو راسماليا ، كان نظاما قادرا على الحياة . وكان على درجة من القوة مكنته من التأثير على الاقطاع والتسبب فى تحلله ، ولكنه كان اضعف من أن يستطيع ان يطور بنيته المستقلة الخاصة به ، وكل ما استطاع فعله من الناحية الايجابية هو تمهيد الطريق أمام الراسمالية التى أحرزت النصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .

٧ — بعض الملاحظات حول ظهور الراسمالية :

أوافق على تحليل دوب لظهور الراسمالية ، بصفة عامة . ويبدو لى أن معالجته لهذه المشكلة كانت — بشكل خاص — واضحة ومشرقة ، واعتبر ان هذا التحليل كان ارفع ما جاء بكتاب دوب من حيث المستوى ، ولكن ثمة نظريتان يعدهما دوب نفسه على قدر من الأهمية ، وهو ما يحتاج — فى رأيى — الى توجيه بعض النقد . وتتعلق الأولى بأصول الراسمالى الصناعى بالمفهوم الكامل للمصطلح ، أما الثانية فتتصل بعملية التراكم الأصلية .

استشهد دوب بما جاء بالفصل الذى كتبه ماركس حول « راس المال التجارى » لتأييد وجهة نظره القائلة بأن راس المال الصناعى يتطور عن طريقين رئيسيين . ونورد فيما يلى هذه الفقرة من كتاب دوب :

« وفقا للطريقة الأولى — « الطريقة الثورية الحقيقية » — يتراكم راس المال فى يد قطاع من المنتجين انفسهم الذين يشتغلون بالتجارة ، وبمرور الزمن يبدأ هؤلاء فى تنظيم الانتاج على أسس راسمالية متحررة من قيود الحرف والنقابات الحرفية ، ووفقا للطريقة الثانية ، يبدأ قطاع من طبقة التجار القائمة بالفعل فى وضع يدهم على الانتاج بشكل مباشر ، ومن ثم يلعبون — تاريخيا — دور أسلوب الانتقال ، ولكنهم يصبحون عقبة فى طريق أسلوب الانتاج الراسمالى الحقيقى ويعوقون تطوره » .

ويهتم دوب بالطريقة الأولى اهتماما خاصا ، كما عرض — بعد تحليل مطول — لفشل الانتاج فى بعض بلاد أوربا ، رغم وجود بدايات كانت تبشر بالخير .

ومن الجدير بالذكر — على أية — ان دوب يعترف بأن « تفاصيل العملية

أبعد ما تكون عن الوضوح ، وأن ثمة القليل من الأدلة التى يرتكن اليها » ، وحقيقة الأمر أن الأدلة قليلة للغاية حتى أن من يعرض لها يشعر بأن « من الأفضل البحث عن أدلة أخرى مستمدة من ماركس ، يشير الى أن التحول الثورى للانتاج وسقوط تحكم راس المــال التجارى فى الانتاج قد تم على يد رجال جاءوا من بين مراتب الحرفيين السابقين »(١) .

واعتقد أن المشكلة لا تكمن هنا فى عدم وفرة الأدلة (ومن ناحيتى اشك فى وجود الدليل الذى يتطلبه ذلك) نتيجة سوء فهم ما كتبه ماركس . ودعنا الآن نعرض للنص الكامل الذى تحدث فيه ماركس عن « الطريقة الثورية الحقيقية » :

« اتخذ الانتقال من أسلوب الانتاج الاقطاعى سبيلان : اما أن يصبح المنتج تاجرا ورأسماليا ، وبذلك يتميز عن الاقتصاد الزراعى الطبيعى والنقابات الحرفية التى غلبت على صناعة المدينة فى العصور الوسطى . وهذه هى الطريقة الثورية الحقيقية . أو أن يستحوز التاجر مباشرة على ملكية الانتاج. وبينما تقوم هذه الطريقة كأسلوب انتقالى من الناحية التاريخية ــ ومثال لذلك تجار الأقمشة الانجليز فى القرن السابع عشر الذين جمعوا النساجين تحت سيطرتهم ، رغم بقائهم مستقلين فى عملهم ، وذلك عن طريق بيع الصوف لهم وشراء الأقمشة منهم ــ ولكن هذه الطريقة لا تستطيع فى حد ذاتها أن تطرح جانبا أسلوب الانتاج القديم ؛ وانما تحافظ عليه وتستخدمه كمقدمة لهــا »(٢) .

وكما نرى ، لم يذكر ماركس شيئا عن الراسماليين الذين ينشأون من بين مراتب المنتجين الحرفيين . صــحيح أن العبارة التى اوردها ماركس عند قوله أن « المنتج أصبح تاجرا وراسماليا » ، قد تتضمن هذا المعنى ، ولكنها قد تعنى أيضا أن المنتج يبدأ تاجرا ومستخدما للعمل المأجور بغض النظر عن الخلفية التى انطلق منها . ويبدو لى أن النص كله يشير الى أن التفسير الأخير هو التفسير الأكثر تمشيا مع المنطق . واعتقد ان التناقض الذى أبرزه ماركس يكمن فى ظهور المشروعات الراسمالية من خلال التطور البطىء للعمل المنزلى . ولا توجد اشارة الى انه قد اهتم بنشوء المنتجين من بين مراتب الحرفيين : أضف الى ذلك انه لم يعالج هذه المشكلة بوضــــوح فى الجزء الأول من كتابه « راس المال » ، وما ذكره لا يمكن ان يتفق مع تفسير دوب الذى ورد فى الفقرة السابقة . فقد كتب ماركس يقول :

---

(1) Perez Zagorin in SCIENCE & SOCIETY, XII (Spring, 1948), p. 280 f.

(2) Capital, III, p. 393.

« ان نشوء الرأسمالى الصناعى لم يتم بصورة تدريجيـة كالفلاح ... ولا ريب أن الكثير من معلمى الحرف ، والحرفيين الصغار المستقلين ، أو حتى الأجراء ، حولوا أنفسهم الى رأسماليين صغار ، و (عن طريق التوسـع التدريجى فى استغلال العمل المأجور وما ارتبط به من تراكم) تحولوا الى رأسماليين ... ولا تتفق القواقع التى انطلق منها هذا الأسلوب الانتاجى مع ما تطلبته تجارة سوق العالم الجديد الذى أوجدته الاكتشافات التى نمت عند نهاية القرن الخامس عشر ».

لو كانت هذه الملاحظات هى مفتاح الفصل الذى أعطاه ماركس عنوان « نشـوء الرأسمالى الصناعى » ، وخصص معظم بقية الفصـل لوصف أساليب التجارة والابتزاز التى جمع عن طريقها رأس المال بسرعة أكبر مما حدث فى ظل القواقع الصغيرة التى انطلق منها الأسلوب . وبينما لا يتحدث ماركس الا قليلا عن الأساليب الحقيقية التى يعرف التراكم بواسطتها طريقه الى الصناعة ، لا نكاد نجد ما يؤكد أنه خلع على ظهور المنتج الرأسمالى من بين مراتب الحرفيين دورا على قدر من الأهمية .

واذا فسرنا قول ماركس على أنه يعنى أن « الطريقة الثورية الحقيقية » تنسحب على أولئك الذين توفر لديهم رأس المال بالقدر الذى يسمح بقيـام مشروعات رأسمالية دون المرور بمرحلة الانتاج المنزلى ، وأعتقد أنها لن تقدم السبيل للحصول على فيض زاخر من الأدلة لتأييد هذا الرأى . وقد أشار نف Nef بصورة اجمالية (دون الرجوع الى ماركس) أن ما يسمى بالثورة الصناعية الأولى فى انجلترا (حوالى الفترة من ١٥٤٠ حتى ١٦٤٠) تتميز بالاستثمار فى مجالات جديدة مثل التعدين والصـناعات المعدنية ، وصناعة النبيذ ، وتكرير السكر ، وصناعة الصابون ، والشب ، والزجاج ، والملح(١) . والدليل على أنهـا تمثل « الطريقة الثورية الحقيقية » يكمن فى نتائج الثورة الصناعية الأولى فى انجلترا ، حيث فرضت انجلترا سيطرتها على كل الدول المنافسة لها وحققت الثورة البرجوازية السياسية الأولى .

وانتقل الان الى النظرية الثانية لدوب حول ظهور الرأسمالية التى تحتاج الى نقد ، وهنا استطيع أن أكون أكثر ايجازا .

يرى دوب أن عملية التراكم الأصلية تمر بمرحلتين متميزتين . أولهما ، زيادة حاجة البرجوازية الى الأسعار المربحة لأصول معينة ، وحاجتها الى اقتناء حقوق الثروة . وفى هذه المرحلة ، لا تنتقل الثروة الى البرجـوازية

---

(1) J.U. Nef, Industry and Government in France and England, 1540-1640 (Philadelphia, 1940), especially ch. 1 and 3.

فحسب ، بل تتركز كذلك فى أيدى محدودة العدد . ثم تأتى بعد ذلك مرحلة التحقيق .

ولا أستطيع أن أجد دليلا يقدمه دوب على وجود مرحلة التحقيق هذه، كما أن ذلك لا يثير دهشتى لأن ليس ثمة ما يدعو الى افتراض وجود مثل هذه المرحلة أو أنها وجدت بالفعل ، وكما يوضح دوب ، فان الأصول التى يتم الاستحواز عليها وتتركز فى أيدى محدودة العدد خلال مرحلة الامتلاك تعـد متنوعة ، فهى تشمل الأرض ، وحقوق الديون ، والمعادن النفيسـة ، أو ـ بعبارة أخرى ـ تتضمن الأصول المجمدة والسائلة على حد سواء . كمـا يعترف دوب ـ أيضا ـ أن تلك كانت الفترة التى طورت خلالها البرجوازية العمل المصرفى ووسائل الاقراض لتحول أصولها المجمدة (وخاصة الديون العامة) الى أصول سائلة . وفى ظل هذه الظروف ، من الصعب أن نجد ما يبرر وجود ضغط على البرجوازية يدفعها الى بيع أصولها لتحقيق رأس المـال اللازم للاستثمار الصناعى . زد على ذلك ، أنه من الصعب أن نعرف اى الطبقات تستطيع أن تقدم على شراء الأصـول التى تطرحها البرجوازية للبيع حتى توفر لها السيولة النقدية . ولا يعنى ذلك ـ طبعا ـ أن أفراد الطبقة البرجوازية لا يستطيعون بيع الأصـول الى أفراد آخرين من نفس الطبقة ، أو لأفراد ينتمون الى طبقات أخرى من اجل الحصـول على رأس المال اللازم للاستثمار الصناعى ، ولكن من المؤكد انه لم تكن ثمة طبقة أخرى تستطيع البرجوزاية ـ ككل ـ أن تبيعها الأصول فى فترة التطور الرأسمالى تلك .

وبغض النظر عن تأكيد دوب على ضرورة وأهمية مرحلة التحقيق ، فانه لم يقدم لنا الكثير حولها . وعنـدما ينتقل الى تحليـل الشروط الضرورية للاستثمار الصناعى ، يشير الى أن استكمال مرحلة الاستحواز من ناحية البرجوازية لا يتم عن طريق التحقيق بواسطة البرجوازية ، ولكنه يتم عن طريق تحطيم نظام الانتاج القديم وذلك عن طريق فقـدان الفلاحين لملكياتهم ليشكلوا طبقة ترغب فى بيع قوة عملها مقابل الأجور التى تحصل عليها . وهو على صواب ـ من هذه الناحية ـ ما فى ذلك شك ، ولكن ما آسف له أن تكرار دوب للتأكيد على أهمية مرحلة التحقيق قد يحول انتباه القراء عن معالجته الممتازة للمشكلات الأساسية التى شهدتها فترة التراكم الأصلى .

٢ — رد

بقلم : موريس دوب(١)

تثير مقالة بول سويزى حول الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية عددا من المسائل الهامة بطريقة واضحة تستحق التقدير ، وتفيد مناقشـة تلك المسائل فى فهم كل من التطور التاريخى والماركسية باعتبارها اسلوبا لدراسة ذلك التطور . فهل يحق لى أن أرحب منذ البداية بمساهمته فى هذه المناقشة باعتبارها تحديا يدعو الى المزيد من الفكر والدراسة ؟ ولا أجدنى على خلاف مع الكثير مما أورده سويزى فى مقالته . وفى بعض المواضع التى أبدى فيها اختلافا معى فى الرأى ، يقع الخلاف بيننا فى اطار التأكيد والصياغة . ولكن الخلاف بيننا فى طريقة التحليل يتضح فى موضع أو موضعين من تلك المقالة ، وهنا أشعر أن تفسيره يجانب الصواب .

١ — **أولا** ، لا اعرف ما اذا كان سـويزى يرفض أن يقبل بتعريفى للاقطاع أو يكتفى بالاقرار بعدم كفايته . فهو يرى أن هذا التعريف يرتكز على تحديد الاقطاع بالقنانة ، اذا كان ذلك لا يعنى مجرد ممارسـة الخـدمات الالزامية ، وانما يعنى استغلال المنتج من خلال الالزام القانونى ــ السياسى ، فاذا كان سويزى يعنى أن تعريف الاقطاع على هذا النحو يغطى ما هو أوسع من الشكل الاقتصادى الذى ساد فى أوربا فى العصور الوسطى ، ويحتوى على مجموعة متسعة النطاق من الأشكال التى تحتاج الى العناية بتحليلها (فى اطار اى دراسة شاملة للاقطاع) ، فاننى لا اختلف معه فى ذلك . ولكنه عندما يشير الى الاقطاع كنظام انتاجى ، يبدو أنه يقول شيئا مغايرا لذلك ، ويتناقض نظام الانتاج ــ عنده مع أسلوب الانتاج بمفهوم المصـطلح الذى استخدمه ماركس . وليس لدى وضوح رؤية حول ما ينسحب عليه نظام الانتاج . ولكن ما يذكره سويزى بعد ذلك يشـير الى انه يرى أن هـذا المصطلح يتضمن العلاقات بين المنتج والسوق التى يصرف فيها انتاجه . وثمة اشارات الى أن علاقات المبادلة تلك (على نقيض علاقات الانتاج) كانت تتركز عليها بؤرة اهتمام سويزى عند تحليله لهذه العملية التاريخية . (فهو يعتبر الملامح الحاسمة للاقطاع ــ على سبيل المثال ــ تتمثل فى كونه نظاما للانتاج من أجل المنفعة) .

فاذا كان الأمر كذلك ، اعتقد أن ثمة مسألة أساسية موضـع خلاف بيننا . فالتعريف الذى أوردته فى كتابى « دراسات فى تطور الراسمالية »

---

(1) Science & Society, Spring 1950.

يرتكز على علاقات الانتاج المميزة للاقطاع ، وبصفة خاصة العلاقات بين المنتج المباشر وسيده الأعلى . فالعلاقة الالزامية التى تتمثل فى الاجتناء المباشر لفائض عمل المنتجين بواسطة الطبقة الحاكمة ترتبط — بالطبع — بوجود مستوى معين لتطور القوى الانتاجية . وكانت أساليب الانتاج بدائية نسبيا ، وينطبق عليها ما وصفه ماركس بـ « أسلوب الانتاج الصغير » ، حيث كان المنتج يمتلك وسائل الانتاج باعتبارها وحدة انتاجية قائمة بذاتها . وأعتبر هذا ملمحا حاسما ، وعندما يشيع هذا الملمح المميز بين الأشـكال الاقتصـادية يفوق فى الأهمية العناصر الأخرى التى قد تختلف فيها تلك الأشكال الاقتصادية (مثل علاقة المنتج بالسوق) . ولا جدال فى أن هذه العلاقة الانتاجية قادرة على التنوع وفق الشكل الذى يتم عن طريقه الانتزاع الجبرى لفائض الانتاج : مثل خدمات العمل المباشرة ، أو العوائد التى تفرض على المنتج سواء كانت عينية أو نقدية . ولكن التمييز بين تلك الأشـكال لا ينطبق على التمييز بين « الاقطاع فى أوربا الغربية » الذى يظن سويزى أننى قد ميزته وركزت عليه ، والاقطاع فى شرقى أوربا (رغم أن العلاقات الالزامية كانت سائدة فى الاقطاع الأسيوى وتركت انطباعا متميزا) . وبينما قامت اختلافات هامة بين الأحوال التى سادت فىغربى أوربا وتلك التى سادت فى شرقها — ما فى ذلك شك — فان ثمة تشابه ملحوظ فيما يتعلق « بالشـكل الذى كان يتدفق عن طريقه فائض الانتاج غير المأجور من بين يدى المنتجين المباشرين » ، واعتقـد أن الرغبة فى اعتبار « الاقطاع فى غربى أوربا » ينتمى الى فصيلة متميزة تستحق وحـدها أن توصف بالاقطـاع ، هى بدعة اختلقها المؤرخون البرجوازيون باتجاههم الى التركيز على الاختلاف فى السمات القانونية .

٢ — فيما يتعلق « بالطابع المحافظ المقاوم للتغيير الذى اتسـم به الاقطاع فى غربى أوربا » ، الذى احتاج الى قوة خارجية لتزيحه عن مكانه ، الذى اتهمنى سويزى باهماله ، سأظل عند موقفى منه ، صحيح أن المجتمع الاقطاعى كان ثابتا وجامدا على نقيض الاقتصاد الرأسـمالى ، ولكن ذلك لا يعنى أن الاقطاع لا ينطوى على اتجاه نحو التغيير . فالقول بهذا يجعله استثناء للنظرية الماركسية العامة الخاصة بالتطور القائلة بأن كل مجتمع اقتصادى يتحرك بدافع من التناقضات القائمة فيه . لقد شـهدت المرحلة الاقطاعية — حقا — تغيرات تقنية ملحوظة(١) ، كما شهدت القرون الأخيرة من عصر الاقطاع اختـلافات بارزة عما شـاع فى القرون الأولى من ذلك العصر ، أضف الى ذلك أننا يجب أن نتجه الى شرقى أوربا بدلا من غربهـا بحثا عن الأشكال الثابتة للاقطاع ، وبصفة خاصة ، الى الأشكال الأسيوية للقنانة . ومن الملاحظ أنه كان الشكل الذى انتزع فيه فائض العمل عن طريق

(1) Molly Gibbs, Feudal Order (London 1949), p. 5-7, 92 f.

العوائد العينية ، وهو ذلك الشكل الذى تحدث عنه ماركس باعتباره « ملائما تماما ليصبح أساسا للمجتمع الراكد ، على نحو ما رأينا فى آسيا »(٢) .

ويقيم سويزى رأيه بالقول بأن النظام الاقطاعى ليس بالضرورة نظاما راكدا ، ويزعم ان حركة ذلك النظام — حتى اذا وقعت — لا تتجه الى احداث تغيير فيه . وذلك يعنى ان الصراع الطبقى لا يلعب دورا ثوريا فى ظل الاقطاع. ويبدو لى أن ثمة عدم وضوح رؤية عند سويزى ، فى ضوء هـذا الانـكار للاتجاهات الثورية والتحولية فى الاقطاع ، ولا يعتقد أحد أن الصراع الطبقى ينشب بين الفلاحين وسادتهم بأى صورة من الصور على طريق التحول الى الرأسمالية . فان ما يفعله ذلك الاتجاه الثورى يتمثل فى تعديل اعتماد أسلوب الانتاج الصغير (بدرجة تمكنه من الاستقلال ، ومن ثم تتطور التناقضـات الاجتماعية داخله) عندئذ تولد الرأسمالية . وتلك نقطة أساسية سـنعود اليها فيما بعد .

٣ — قام سويزى بتقديم وجهة نظرى القائلة بأن انهيار الاقطاع كان نتاجا للقوى الداخلية حدها ، وأن نمو التجارة لا صلة له بتلك العملية ، وذلك تدعيما لنظريته القائلة بأن تفكك الاقطاع الذى يتسم بالثبـات لا يتم الا عن طريق قوة خارجية كالتجارة والسوق . ويبدو أنه يرى تحـديد تلك العملية فى نوع الصراع ، وما اذا كان ذلك الصراع بين قوى داخليـة أو خارجية . وقد أدهشتنى بساطة هذا التقديم وسطحيته ، لأننى أرى فى هذه العملية نتاجا لتفاعل القوى الداخلية والقوى الخارجية مع بعضها البعض ، رغم أن التناقضات الداخلية تأتى فى المحل الأول ، ما دامت لابد أن تفعـل فعلها (وان كان ذلك على نطاق زمنى مختلف) ، وما دامت تحديد اتجـاه التأثيرات التى تتركها القوى الخارجية . ولا يعنى ذلك اننى أنكر بأى حـال من الأحوال أن نمو المدن ذات الأسواق والتجارة قد لعبت دورا هاما فى دفع عجلة تفكك أسلوب الانتاج القديم . وما أؤكده أن التجارة تركت اثرا يصل الى درجة زيادة حدة الصراعات الداخلية فى أسلوب الانتاج القديم . وعلى سبيل المثال ، فان نمو التجارة أدى الى زيادة حدة التناقضات الاجتماعية داخل أسلوب الانتاج الصغير ، وخلق طبقة من الكولاك من ناحية ، وطبقة من أنصاف البروليتاريا من ناحية أخرى (على نحـو ما ذكرت فى أكثر من موضع من كتابى « دراسات فى تطور الرأسمالية ») . كما أن المدن لعبت دور قوة الجذب التى تشد الأقنان الآبقين اليها ، على نحو ما يؤكده سويزى. ولا أهتم بمناقشة ما اذا كان فرار الأقنان يرجع الى جاذبية المدن ، أو الى

---

(2) Capital, III, p. 924.

قوة دفع الاستغلال الاقطاعى . فمن الواضح أن فرار الأقنـــان كان نتاجا للأمرين معا بدرجات متفاوتة ، فى أزمنة وأماكن متباينة . ولكن الآثار المعينة التى تركها ذلك الفرار كانت ترجع الى الطابع الخاص للعـلاقة بين القن والاقطاعى المســتغل .

ومن ثم لا أوافق على الراى القائل بأننى أردت ان « أبين ان حاجة الطبقة الاقطاعية الحاكمة الى الموارد ، وفرار الأقنــان من الأرض ، يمكن تفسيرهما فى ضوء القوى التى تعمل من داخل النظام الاقطــاعى » ، أو ، « أن ظهور المدن كان بمثابة عملية تمت داخل اطار النظام الاقطاعى » . واعتقد — فى نفس الوقت — ان سويزى قد جانبه الصواب عندما اكد على أن ثمة علاقة مشتركة بين تفكك الاقطاع و « والقرب من المراكز التجارية » . فقد أوردت فى كتابى الأدلة المتعددة التى تدحض وجهة النظر التى شاعت بين منظرى « الاقتصاد النقدى » . وسأكرر هنا دليلان من تلك الأدلة . فمن المسلم به أن خدمات العمل الالزامية المباشرة قد اختفت فى وقت مبكر فى المناطق المتخلفة من شمالى وغربى انجلترا ، على حين كانت تلك الخدمات باقية فى عناد واصرار فى جنو بشرقى انجلترا ، بما انتشر فيه من مدن ذات أسواق وطرق تجارية ، والعلاقات المشتركة لا تقوم بين القرب من الأسواق وتفكك الاقطاع (كما يزعم سويزى) ، ولكنها تقوم بين القرب من الأسواق وتقوية نظام القنانة . وقد ذكر سويزى هذه الحقائق ، ولكن ذلك لم يمنعه من القول بأن « تفضيل اقتصاد المبــادلة » كان الملاذ الوحيــد للعلاقات الاقطاعية فى مواجهة التفكك .

وتتضح حقيقة أن « نظام الانتاج » يقع فى بؤرة اهتمام سويزى الذى جعله يهتم بمجال المبادلة اكثر من اهتمامه بعلاقات الانتاج ، تتضــح من الاغفال الذى يدعو الى الدهشة ، والذى نلمسه فى معالجته لهذه الناحية . فهو لم يهتم فى أى موضع من المواضع بما اعده اعتبارا حاسما ، وهو أن الانتقال من الاستحواز القسرى على فائض العمل بواسطة ملاك الضياع ، الى استخدام العمل الحر المأجور ، لابد أن يكون قد اعتمد على وجود عمل رخيص معروض للايجــار (مثل وجود عناصر من البروليتــاريا أو انصاف البروليتاريا) . واعتقد ان ذلك كان عاملا أساسيا يفوق من حيث الأثر اتساع الأسواق فى تقرير استمرار العلاقات الاجتماعية القديمة أو تحللها . وهناك تداخل — بالطبع — بين هذا العامل ونمو التجارة ، وبصفة خاصة اثر العامل الأخير على عملية التناقض الاجتماعى داخل أسلوب الانتاج الصغير . ولكن لابد أن يكون هذا العامل قد لعب دورا حاســما فى تقرير الأثر الذى تركته التجارة فى المناطق المختلفة والفترات الزمنية المتباينة . وربما لم يلق سويزى بالا الى هذا العامل ليقينه أنه اوضح من ان يحتاج الى توكيد ، أو لعله كان

يرى فى تأجير الضياع مقابل ايجار نقدى الشكل الذى أعقب خدمات العمل الالزامية . ويقودنا هذا الاعتبار الأخير الى سؤاله : « ما الذى خلف الاقطاع فى أوربا ؟ » .

٤ — أوافق تماما على آراء سويزى فيما يتعلق بالمجتمع الاقتصادى فى غربى أوربا فيما بين القرن الرابع عشر ونهاية القرن السادس عشر ، باعتباره مجتمعا معقدا وانتقاليا ، بمعنى أن الأشكال الاقتصادية القديمة كانت آخذة فى التحلل ، وان الأشكال الجديدة كانت تشق طريقها الى الظهور . كما أتفق معه فى الاعتقاد بأن أسلوب الانتاج الصغير كان يسعى — خلال تلك الفترة — لتحرير نفسه من الاستغلال الاقطاعى ، ولكنه لم يخضع بعد لعلاقات الانتاج الرأسمالى التى من شأنها القضاء عليه . زد على ذلك ، اننى أعتبر الاعتراف بهذه الحقيقة يعد أمرا حيويا لفهم الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية . ولكن سويزى يذهب الى أبعد من ذلك ، فهو يتحدث عن الفترة على انها انتقالية بمعنى أنه من المحتمل أنها لم تكن اقطاعية (حتى لو كانت تمثل اقتصادا اقطاعيا فى مرحلة متطورة من التفكك) . ويبدو لى أن معالجة المسألة على هذا النحو تعد ممكنة فقط فى حالة اعتبار تلك الفترة تمثل أسلوبا متميزا للانتاج قائما بذاته ، لا ينتمى الى الاقطاع ، ولا ينتسب الى الرأسمالية . وذلك ما يعجز عقلى عن استيعابه ، ويتفق معى سويزى على عدم الذهاب الى هذا الحد . وبذلك يظل هذان القرنان معلقان بين السماء والأرض ، ولا يصبح لهما مكانا فى عملية التطور التاريخى ، فيصنفا على أنهما نبتا غريبا لا موطن له . وبينما تعد هذه الاجابة كافية من وجهة نظر التطور التاريخى البحتة للنظم أو المراحل المتعاقبة ، فانها لا تخدم النظرة الثورية للتطور التاريخى ، تلك النظرة التى ترى فى التاريخ تعاقبا لنظم الطبقات ، تصحبه ثورات اجتماعية (بمعنى انتقال السلطة من طبقة الى أخرى) كمنار حاسم للانتقال التاريخى .

والسؤال الذى عجز سويزى عن طرحه — على ما يبدو — هو : ما هى الطبقة التى كانت تحكم فى تلك الفترة ؟ وما دام الانتاج الرأسمالى لم يتطور بعد (باعتراف سويزى نفسه) ، فان الطبقة التى كانت تحكم فى تلك الفترة لا يمكن أن تكون طبقة رأسمالية . فاذا أجاب البعض بأنها كانت طبقة تصنف بين الاقطاعية والرأسمالية ، اتخذت شكل بورجوازية لم تستثمر اموالها بعد فى تطوير أسلوب الانتاج البورجوازى ، وقع فى مزلق بكروفسكى الخاص « بالرأسمالية التجارية » . فاذا شكلت البورجوازية التجارية الطبقة الحاكمة ، فان الدولة لابد أن تكون نوعا من الدولة البورجوازية . واذا كانت الدولة قد أصبحت بورجوازية بالفعل ، لا فى القرن السادس عشر فحسب ، بل وعند بداية القرن الخامس عشر ، فما الداعى — اذن — الى قيام الحرب

الأهلية فى القرن السابع عشر ؟ ووفقا لهذا الرأى لا تعد تلك الحرب ثورة بورجوازية . وبذلك نصل الى الافتراضات التى ظهرت عند بداية مناقشة هذه المسألة منذ سنوات مضت ، والتى تذهب الى أن تلك الحرب كانت نضالا ضد الثورة المضادة التى شنها التاج والبلاط ضد سلطة الدولة البورجوازية القائمة بالفعل . أضف الى ذلك ، اننا نواجه ببديل لا مفر منه ، فاما أن ننكر وجود أى عملية تاريخية حاسمة يمكن أن توصف بأنها ثورة بورجوازية ، واما أن نبحث عن الثورة البورجوازية فى قرن أسبق ، أو قبل فجر عصر التيودور .

وقد حظيت هذه المسألة بقسط كبير من الجدل الذى دار بين المؤرخين الماركسيين الانجليز فى السنوات الأخيرة . وكانت القضية الخاصة بطبيعة الدول ذات السلطة المطلقة فى تلك الحقبة موضع جدل — أيضا — بين المؤرخين السوفييت قبيل الحرب العالمية الثانية . فاذا رفضنا البدائل التى طرحت ، لا نجد أمامنا سوى وجهة النظر القائلة بأن الطبقة الحاكمة كانت لا تزال اقطاعية ، وأن الدولة كانت لا تزال أداة لحكمها (وهو ما أعتقد بصحته) . واذا كان الأمر كذلك ، فلابد أن تكون تلك الطبقة الحاكمة قد اعتمدت فى مواردها على الأساليب الاقطاعية الباقية القائمة على استغلال أسلوب الانتاج الصغير . حقا ، يترتب على احتلال التجارة مكانا رئيسيا فى الاقتصاد ، أن تصبح الطبقة الحاكمة ذات اهتمام بالتجارة (كما فعلت الأديرة الاقطاعية فى غمرة الاقطاع) ، وتدخل شريكة لبعض قطاعات التجار البرجوازيين (وخاصة تجار الصادرات) ، وتتخذ منها حليفا سياسيا (ومن ثم برز العديد من شخصيات الارستقراطية التيودورية الجديدة) . وبذلك كان هذا الشكل المفكك من أشكال الاستغلال الاقطاعى يختلف اختلافا بينا عن الاستغلال الاقطاعى فى القرون المبكرة من عصر الاقطاع . كما كان من النادر — حقا — أن يأخذ الاستغلال الاقطاعى لأسلوب الانتاج الصغير شكل خدمات العمل الالزامية المباشرة ، واتخذ شكل الايجار النقدى . ولكن طالما ظلت ضغوط العادات الاقطاعية تحكم العلاقات الاقتصادية (كما كانت الحال فى مناطق شاسعة من الريف الانجليزى) ، ولم تنزل الأرض الى سوق التداول الحر (وكذلك حراك العمل الحر) ، فاننا لا نستطيع القول أن ذلك الشكل الاستغلالى قد فقد صفته الاقطاعية ، حتى لو كان ذلك شكلا مهلهلا ومفككا .

وأود أن ألفت النظر — بهذا الصدد — الى حقيقة أنه فى الفقرة التى أوردها سويزى من ماركس حول الايجار النقدى ، لا يعنى ماركس الإيجار النقدى القائم على أسس رأسمالية يعد فيه الفلاح مستأجرا مستقلا يدفع ايجارا يحدده عقد مبرم بينه وبين مالك الأرض ، ولكنه كان لا يزال شكلا

من أشكال الريع الاقطاعى ، حتى لو كان على صورة مهلهلة . وفى موقع أسبق من نفس الفصل يقول ماركس : « أساس هذا الايجار ظل على ما كان عليه الايجار العينى الذى انطلق منه . فلا يزال حائز الأرض هو المنتج المباشر ... وعليه أن يعمل من أجل صاحب الأرض ... فائض عمل اجبارى ... وهذا الفائض الاجبارى يدفع الآن نقدا بعد بيع فائض الانتاج ».

٥ — وسأحاول الايجاز فيما يتعلق بالنقطتين الأخيرتين من نقد سويزى . اعتقد ان ثمة أدلة أغفل ذكرها تتصل بانحدار الرأسماليين — فى فجر الرأسمالية — من أسلوب الانتاج الصغير ، مهما بلغ التفسير الذى يختلف عن رأى ماركس من الدقة . وقد أوردت بعض تلك الأدلة فى كتابى « دراسات » . وهو مسألة تحتاج الى المزيد من البحث . وقد أوضح تاونى بالفعل أهمية ظهور البورجوازية الصغيرة والمتوسطة فى تلك الفترة . وثمة الكثير من الأدلة على أن أهمية ظهور بورجوازية الكولاك فى الريف لا يمكن أن نبخسها حقها فى التقدير . فهناك ما يشير الى أن الكولاك كانوا يستأجرون العمال من بين فقراء الفلاحين منذ وقت مبكر ، وأنهم كانوا منذ القرن السادس عشر روادا للزراعة المسيجة على نطاق واسع . وقد أشار مؤرخو تلك الفترة الى أن من بين ملامح التطور فى عصر تيودور سهولة تحول الكولاك من الفلاحين الأثرياء الى أعيان صغار ، يشترون الاقطاعات ويلتحقون بمراتب أصحاب الضياع . ولعلهم يكونوا قد لعبوا دورا رئيسيا فى ثورة الفلاحين عام ١٣٨١ (على نحو ما يشير كوسمنسكى) . ولا ريب أنهم أثروا كثيرا من وراء هبوط الأجور الحقيقية خلال التضخم الذى شهده عصر تيودر ، كما أن صغار الأعيان والكولاك الناشئين كانوا ينظمون صناعة الأقمشة على نطاق واسع . ومن المسلم به أنهم كانوا قوة دافعة فى الثورة البورجوازية فى القرن السابع عشر ، مما كان سببا فى تحالف رأس المال التجارى مع الاقطاع الرجعى ، بما عرف عن رأس المال التجارى من ابتعاد عن لعب دور تقدمى .

وكان ثمة الكثير من المنظمين الذين يشبهون الكولاك بين نقابات الحرف فى المدن ، اشتغلوا بالتجارة واستخدموا الحرفيين الفقراء فى نظام الانتاج المنزلى . وقد ذهبت الى أن تلك التطورات تعد مسئولة عن الحركات التى رأيناها بين صفوف الحرفيين عند نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر ، وتعد مسئولة — بصفة خاصة — عن ظهور المؤسسات الجديدة فى عصر ستيوارت . وكان هؤلاء من أقوى مؤيدى الثورة الانجليزية ، على عكس أثرياء التجار مثل أولئك الذين يتحدث عنهم نف Nef ، فقد كان الكثيرون منهم ملكيين ، حيث كانوا يعتمدون على الامتيازات التى حصلوا عليها بنفوذ البلاط ، ولا أرى داعيا لانكار أهمية هذه التطورات فى ايجاد

الثورة الصناعية الأولى التى تعد مرحلة من مراحل تطور الراسمالية . وحتى فى زمن الثورة الصناعية كان الكثير من المنظمين من ذوى النشأة المتواضعة الذين بدأوا حياتهم كتجار يشتغلون بالصناعة اليدوية من خلال نظام الانتاج المنزلى . صحيح أن الأمر كان مختلفا تماما فى الصناعات التى احتاجت الى رؤوس أموال كبيرة (مثل الحديد والنحاس والمعـــادن) ، ولكن الظروف التقنية هى التى كانت تحدد ما اذا كان رواد أسلوب الانتاج الجديد يأتون من بين الرأسماليين الصغار أو من بين الرأسماليين الكبار ، وظل الراسمالى الكبير يلعب دورا رئيسيا حتى حدثت التغيرات التقنية التى ارتبطت بالثورة الصـــناعية .

٦ — فيما يتعلق بما يسمى بمرحلة « التحقيق » فى عملية التراكم ، لابد أن أعترف أن سويزى قد وضع اصبعه على نقطة ضعيفة فى تحليلى ، لا زالت الشكوك حولها تغمرنى ، وكنت أعلم تماما أن الأدلة عليها ليست كافية . وسواء كانت تلك المرحلة موجودة أو غائبة ، فان ذلك لا يؤثر على المحتوى الرئيسى للدراسة ، ما دام ذلك يعنى أن جوهر عملية التراكم انتزاع ملكيات الآخرين ، وليس مجرد استحواز الرأسماليين على قطاعات معينـــة من الثروة ، ولا يعنى ذلك انكار أن ظاهرة اثراء البورجوازية لها مكانها فى عملية التراكم ، وهى الظاهرة التى يحتفظ فيها التمييز بين المرحلتين ببعض الأهمية . واقترح أن تتجه الدراسات الماركسية الى هذه النقطة ، واستمر فى الاعتقاد أن « المرحلة الثانية » افتراض نظرى يقابل واقع حقيقى .

ونســـتطيع الموافقة على انهـــا لم تكن تمثل الحالة التى تحقق فيها البورجوازية الأصول ، التى تراكمت من قبل ، لصالح طبقة جديدة . فلا ريب أنهم لم يكونوا بحاجة للتصرف على هذا النحو كطبقة ، حيث أنه بمجرد وجود البروليتاريا ، فان « التكلفة » الوحيدة التى تتحملها البورجوازية ككل لتطوير الانتاج الراسمالى تتمثل فى نفقات الاعاشة التى تقدمها للعمال (فى شكل أجور) ، وهى حقيقة أدركها الاقتصاديون الكلاسيكيون ادراكا تاما . فملكية الأرض والبيوت الريفية .. الخ ، لم تساعدهم — فى حد ذاتها — على تقديم تلك النفقات . وحتى اذا استطاعوا بيع ملكياتهم الى طرف ثالث ، فان ذلك لا يؤدى بالضرورة الى زيادة أرصدة نفقات الاعاشة فى المجتمع الراسمالى ككل (بغض النظر عن التجارة الخارجية) . ولكن ما يصدق على الطبقة ككل قد لا يصدق على قطاع واحد منها ، قد يصاب بالشلل (وفقما يذهب اليه سويزى) بسبب نقص الأموال السائلة الكافية للتوظيف ، وقد يكون هناك معنى بديل عندما نتحدث عن احدى شرائح البورجوازية التى تبيع الضياع او السندات (رغبة فى شراء القوى العاملة أو الاستثمار فى الانتاج) الى شريحة بورجوازية أخرى لا زالت لديها الرغبة فى امتلاك هـــذا الشكل من

اشكال الثروة . ومن الممكن — طبعا — أن تكون الاستثمارات اللازمة لتمويل الثورة الصناعية ، قد جاءت من الدخل الجارى لأقطاب الصـــناعة فى تلك الحقبة . وفى هذه الحالة لا يبقى ما يمكن أن يقال حول هذه القضـــية . فثروات البورجوازية التى اتخذت الأشكال التى اشرنا اليها ، يمكن تجاهلها كعامل من عوامل تمويل التطور الصناعى . وتلك حقيقة مسلم بها على أية حال . ولا أعرف أن ثمة دراسات حول مصادر تمويل المشروعات الانشائية الكبرى مثل شق القنوات او بناء السكك الحديدية فى انجلترا . ونحن نعلم أن الكثيرين من الرواد قد شلت حركتهم نتيجة نقص رأس المال ، وأن معظم رأس المال المستثمر فى صناعة النسيج فى مطلع القرن التاسع عشر جاء من تجار الأقمشة . وأن نظام الائتمان لم يكن قد تطور بالقدر الكافى لتلبية حاجات الصناعة ، على نحو ما توضحه ظاهرة قيام البنوك غير المستقرة فى مطلع القرن التاسع عشر لسد تلك الثغرة . وثمة افتراض نظرى يستحق الدراسة هو انه كان هناك فى القرن الثامن عشر موجة لبيع السندات والضياع الى اثرياء شركة الهند الشرقية ، ثم استثمرت اموالها فى تطوير الصناعة والتجارة فى ذلك الوقت ، كما ان الثروة التى نهبت من المستعمرات استثمرت فى الثورة الصـــناعية .

وحتى اذا لم يكن هنـــاك قدر كبير من انتقال الأصول ، اعتقـــد أن « المرحلة الثانية » لا تعدم مبررا لها . فقد تعنى الفترة التى تحولت فيهـــا البورجوازية من الاهتمام باقتناء الضياع ، أو الأشياء الثمينة الى تفضـــيل الاستثمار فى وسائل الانتاج والقوى العاملة . وحتى اذا لم يكن قد بيـــع قدر كبير من الشكل الأول بالفعل ، فان التحول يترك أثرا كبيرا على أسعار تلك الأصول وعلى الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ مساهمة فى المناقشة

بقلم : هـ. ك. تاكاهاشى(٤)

يثير كتاب مورس دوب « دراسات فى تطور الرأسمالية » الكثير من المشكلات الهامة المتصلة بالمنهج . فهو يقدم مشكلة لا نملك سوى أن نوليها اهتمامنا ، وهى مشكلة تطويع أرقى مستويات علم التاريخ الاقتصادى ليأخذ على عاتقه الاستفادة من النتائج الايجابية التى توصل اليها المؤرخون الاجتماعيون والاقتصاديون . ويحدد نقد بول سويزى ـ الاقتصادى الأمريكى ـ ورد دوب عليه طبيعة القضايا التى يدور الخلاف حولها بوضوح أكثر ، يمنح المؤرخين اليابانيين فرصة تقييم المستوى النظرى للتاريخ الاقتصادى فى أوربا وأمريكا اليوم (بعد أن ظلوا يعيشون فى عزلة طوال سنوات الحرب الأخيرة) .

ورغم أن دراسات دوب لا تقتصر على تطور الرأسمالية الانجليزية وحدها ، فانها لا تلقى اهتماما كافيا لكتابات الفرنسيين والألمان ، التى لا تقل من حيث المستوى عن أعمال الكتاب الانجليز . ودراسة تلك المصادر ضرورية لا من أجل تكوين فكرة شاملة عن البناء الرأسمالى المقارن فحسب ، بل ومن أجل الوصول الى أحكام تاريخية دقيقة . وسوف أقصر تعليقاتى هنا على أوربا الغربية ، فمن السابق لأوانه أن نقدم هنا الحقائق التاريخية المتصلة بالنظام الاقطاعى فى اليابان أو غيرها من البلاد الأسيوية ، أو أن نعرض لتكوين الرأسمالية فى تلك البلاد . واذا اشترك فى الحوار بين سويزى ودوب مؤرخون يتمتعون بنفس المستوى من حيث ادراك المشكلات فى كل بلد من البلاد ، قد يضع ذلك أساسا لتطوير تلك الدراسات على أساس تعاونى .

١

يبدأ كل من كتاب دوب ونقد سويزى بتعريف عام لمفهوم الاقطاع والرأسمالية ، وهى لا تعد مجرد مسألة تتصل باستخدام المصطلحات ، ولكنها تتصل بمناهج التحليل التاريخى . ولما كان سويزى لم يقدم تعريفا واضحا

---

(٤) هـ. كوها تشيرو تاكاهاشى ، الأستاذ بجامعة طوكيو ، ومؤلف « تاريخ الاصلاح الزراعى فى اليابان ، طوكيو ١٩٥١ » ، وقد ظهر هذا المقال أو ما ظهر فى مجلة Keizai Kenkyu (طوكيو ، ابريل ١٩٥١) ، ثم ترجمه هنرى منس الى الانجليزية ، ونشر فى مجلة Science & Society, fall 1952

للاقطاع ، فاننا لا نعرف على وجه الدقة مدى فهمه لأصوله . وعلى أية حال ، فان الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية يتصل بالتغير فى اسلوب الانتاج ، ومن ثم لابد أن يكون الاقطاع والراسمالية بمثابة مرحلتين من مراحل البناء الاجتماعى الاقتصادى ، أو مرحلتين تاريخيتين . والوصول الى فهم كامل للاقطاع يتطلب فهما علميا للراسمالية كمرحلة تاريخية(٥) . ولما كان دوب يرفض المفاهيم التقليدية الشائعة بين المؤرخين البورجوازيين ، فانه يرى فى العلاقات بين المنتجين المباشرين (الحرفيين والفلاحين) وسادتهم الاقطاعيين، جوهر الاقتصاد الاقطاعى . ويصنف هذا المنطلق الاقطاعى كأسلوب للانتاج ، وهو مركز تعريف دوب للاقطاع، ويرتبط ـ بصفة عامة ـ بمفهوم القنانة . ويتفق هذا ـ من حيث الجوهر ـ مع ما أورده ماركس فى المجلد الثالث من رأس المال فى الفصل الخاص بنشوء الايجار الراسمالى للارض .

وينتقد سويزى تعريف دوب للاقطاع بالقنانة ، ويورد خطابا يقول فيه انجلز : « من المؤكد أن القنانة والارتباط بالأرض ليسا من خصائص الشكل الاقطاعى فى العصور الوسطى ، فاننا نجدهما فى كل مكان تقريبا ، حيثما استولى الفاتحون على الأرض وأرغموا السكان الأصليين على فلاحتها لهم » . وينكر سويزى أن القنانة كانت تمثل مرحلة تاريخية معينة ، ولكنه لا يوضح ـ على اية حال ـ طابع القوة العاملة القائمة فى ظل الاقطاع كأسلوب للانتاج .

أما وجهة نظرى فهى كالتالى : عندما نعتبر أساليب الانتاج القديمة ، والاقطاعية ، والبورجوازية الحديثة مراحل رئيسية فى التاريخ الاقتصادى ، فان أول ما يجب أن نأخذه فى حسابنا الوجود الاجتماعى للقوة العاملة ، التى تعد الأساس والعامل الحاسم فى الأساليب الانتاجية المتنوعة . ومن المؤكد أن الأشكال الأساسية للعمل هى : العبودية ، والقنانة ، والعمل الحر المأجور ، ومن الخطأ أن نفصل القنانة عن الاقطاع كمفهوم عام . وقضية الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية لا تعنى مجرد التحول فى أشكال النظم الاقتصادية والاجتماعية . فالقضية الرئيسية تكمن فى تغيير الوجود الاجتماعى للقوة العاملة .

ورغم أن افتقار الفلاحين (الأقنان) الى الحرية ، كان منوعا وعلى درجات متفاوتة من اقليم لآخر ، أو من مرحلة للتطور الاقتصادى الاقطاعى لأخرى ، فان القنانة هى الشكل المميز للقوة العاملة فى أسلوب الانتاج

---

(1) Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy (Chicago, 1904, Introduction, p. 300 f.

الاقطاعى ، أو ــ على حد قول دوب ــ « استغلال المنتج من خلال الالزام السياسى القانونى المباشر » . ولما كان سويزى قد فصل القنانة عن الاقطاع ، واغفل الوجود المميز لطابع القوة العاملة الاقطاعية ، فانه أخذ يلتمس جوهر الاقطاع فى كل مكان . فهو يرى أن الأسواق فى المجتمع الاقطاعى « محلية فى معظمها ولا تلعب التجارة المجلوبة من مسافات بعيدة دورا فى الانتاج أو فى أسلوبه . والملمح الحاسم للاقطاع ــ بهذا الصدد ــ يتمثل فى أنه نظام للانتاج من أجل المنفعة » . ولم يؤكد سويزى أن السوق ــ أو اقتصاد السلع ــ لم يكن لها وجود فى المجتمع الاقطاعى . ولكن من البساطة المفرطة أن نقدم جوهر الاقطاع على أنه « نظام للانتاج من أجل المنفعة » ، كنقيض « للانتاج من أجل السوق » . فقيمة المبادلة (السلع) والنقود (على خلاف رأس المال) موجودان منذ الأزل ، وباستطاعهما التواجد والنضج فى مختلف صفوف البنيات الاجتماعية التاريخية . وتتجه كل منتجات العمل فى تلك المراحل المبكرة الى سد حاجات المنتجين أنفسهم ، ولا تصبح سلعا ، ومن ثم لا تتحكم قيمة المبادلة فى العملية الاجتماعية للانتاج ، وان ظل لانتاج بعض السلع وتداولها وجود . ولذلك فان السؤال الذى يجب أن نطرحه حول بناء اجتماعى معين لا يدور حول ما اذا كانت السلع والنقود موجودة ، ولكنه يدور حول كيفية انتاج تلك السلع ، والدور الذى تلعبه النقود كعامل مساعد فى الانتاج ، وقد طرح انتاج المزارع الرومانية القديمة للتداول كسلع انتجها العبيد ، وطرحت للتداول تراكمات الانتاج التى توفرت لدى ملاك الأراضى الاقطاعيين ، من العمل الالزامى ، أو من العوائد الاقطاعية ، على أنها سلع من انتاج الأقنان . كما كانت هناك السلع التى انتجها الفلاح المستقل أو الحرفى ، والسلع الراسمالية التى ترتكز على انتاج العمل المأجور .. وهلم جرا . ولكنها جميعا لا تماثل السلع التى ينتجها رأس المال أو الراسمالية كمرحلة تاريخية . فقد يأخذ الانتاج شكل السلعة حتى فى ظل الاقطاع ، لأن وسائل الانتاج تقترن بالمنتج المباشر . ولهذا السبب ، لا يحدد « نظام الانتاج من أجل السوق » علاقات انتاجية تاريخية معينة (أو حتى علاقاتها الطبقية) . وقد ضل سويزى السبيل بوضوح ، فى الفقرة المتعلقة بتعريف الاقطاع ، حيث لا يكاد يذكر الريع الاقطاعى الذى يشكل ركيزة العلاقة الاستغلالية بين السيد والقن ، وركز ــ بصفة أساسية ــ على « نظام الانتاج من أجل المنفعة » ، أى على العلاقة بين المنتجين والأسواق ، وعلى العلاقة التبادلية وليس على العلاقة الانتاجية . فهو يتخذ موقفا يمكن أن نسميه « بالتداولية » .

ونفضل البدء بالموضوع التالى : فالتناقض بين الاقطاع والراسمالية ليس تناقضا بين « نظام الانتاج من أجل المنفعة » و « نظام الانتاج من أجل السوق » ، ولكنه تناقض بين ملكية الأرض الاقطاعية والقنانة من ناحية ،

ورأس المال الصناعى ونظام العمل المأجور من ناحية أخرى . والشروط الأولى لكل زوج من هذه التناقضات تكمن فى أسلوب الانتاج وعلاقة الملكية ، أما الشروط الثانية ، فتكمن فى الأشكال القائمة للقوة العاملة ومن ثم اعادة انتاجها اجتماعيا . ومن الممكن تبسيط هذا بالقول بأنه تناقض بين ملكيـة الأرض الاقطاعية ، ورأس المال الصناعى . ولما كان المنتجون المباشرون يبدون ـ فى ظل الاقطاع ـ مرتبطين بوسائل الانتاج ، ومن ثم لا تأخذ قوة العمل شكل السلعة ، ويستحوذ السادة الاقطاعيون على فائض العمل بشـكل مباشر ، عن طريق زيادة القسر الاقتصادى دون تدخل القوانين الاقتصادية الخاصة بمبادلة السلع . وفى الرأسمالية ، لم يتحول انتاج العمل الى مجرد سلع ، ولكن أصبحت قوة العمل نفسها سلعة . وفى هذه المرحلة من مراحل التطور يختفى نظام القسر الاقتصادى ويسيطر قانون القيمة على الاقتصاد كله . وبناء على ذلك فان العمليات الاساسية للانتقال من الاقطـاع الى الراسمالية تتمثل فى : التغير فى شكل الوجود الاجتماعى للقوة العاملة الناتج من الفصل بين أدوات الانتاج والمنتجين المباشرين ، والتغير فى الأسـلوب الاجتماعى لاعادة انتاج القوة العاملة (الذى يحقق نفس الغاية) ، وتحويل المنتجين المباشرين الى بروليتاريا أو فصم عرى الترابط بين الفلاحين .

ويبدأ تحليل دوب بالملكية الاقطاعية للارض والقنانة . ولكن عندما نحلل ـ على سبيل المثال ـ مفهوم « رأس المال » ، فاننا لا نستطيع أن نبـدأ برأس المال ذاته ، فعلى حد تعبير استهلال كتاب « رأس المـال » ، فان « ثروة المجتمعات التى يسود فيها أسلوب الانتاج الرأسمالى ، تقدم نفسها فى صورة تراكم هائل للسلع » ، وتعد السلع الشكل الأساسى لتلك الثروة . ومن ثم ، فانه كما يبدأ كتاب « رأس المال » بتحليل السلعة ، ثم ينتقل الى دراسة تطور أنواع السلع ، فالنقود ، فرأس المال ، يجب أن نفعل نفس الشيء عند تحليل الملكية الاقطاعية للارض ، وجلى أن المنهج لا يقتصر على مجرد السرد التاريخى ، ولكنه يجب أن يعالج طبيعـة قوانين المجتمـع الاقطاعى . أى نبدأ من الأشكال الأبسط ثم نتقدم حتى نصل الى الأشكال الأكثر تعقيدا من الملكية الاقطاعية للارض . فاذا مضينا على هـذا النحو المنطقى ، بدت لنا الأشكال الأولى غنية بالمواصفات والعلاقات . فما هو الشكل الأساسى ، أو ما هى الخلية أو الوحدة الأساسية لمجتمع يقوم على أسلوب الانتاج الاقطاعى ؟ وما هى الشرائح التى تحتل المـكان الأول فى تحليلنا للملكيـة الاقطاعية للارض ؟ وبديهى أن « المزرعة » هى الوحـدة الأساسية ، ثم يعد « مجتمع القرية » مرحلة متوسطة ، واذا تتبعنا هذا التسلسل المنطقى الى أعلى مراتب الملكيـة الاقطاعية للارض نصـل الى « الاقطاعية » .

ولا ريب أن هذا التطور المنطقى لا ينطبق على العملية التاريخية ذاتها ، ولكن دراسة البناء المنطقى للملكية الاقطاعية للارض ، ابتداء من الشكل الأساسى ، يعيننا على تبين القانون التاريخى لظهور وتطور وانهيار المجتمع الاقطاعى ، وهو ما لم يدركه بعد علم التاريخ « البورجوازى » ، ولكن المجلد الأول من « رأس المال » يطرح هذا المنهج على بساط البحث . وفى هذا الصدد ، تبرز تساؤلات حول المنهج الأساسى الذى أتبعه كل من سويزى ودوب عند تحليلهما للمجتمع الاقطاعى ، وهو ما نتوقع أن يكونا قد اتبعاه .

٢

التمس سويزى فى « نظام الانتاج من أجل المنفعة » ملمحا قاطعا للاقطاع ، كما فسر سقوط الاقطاع بنفس الطريقة . ومن المؤكد أنه يعلم بوجود أسلوب الانتاج الاقطاعى فى شرقى أوربا وفى آسيا ، فلماذا ــ اذن ــ قصر تحليله على غربى أوربا وحده ؟ فهل يسير بذلك على نهج المؤرخين القانونيين البورجوازيين الذين يصفون الاقطاع بأنه نظام اقطاعى Lehnswesen وعلى سبيل المثال ، يقرر كالمت Calmette فى الصفحة الأولى من كتابه المجتمع الاقطاعى La Société Féodale أن الاقطاع نظام خاص بالعصور الوسطى فى غربى أوربا ، وينكر حقيقة وجود اقطاع يابانى . أم ترى أن سويزى كان متأثرا بالحقيقة التاريخية المتمثلة فى أن الرأسمالية الحديثة نشأت ونضجت فى غربى أوربا ؟ وهو يذكر أن « الاقطاع الأوربى الغربى ... كان على الأرجح نظاما يتمسك بالمحافظة على أساليب وعلاقات الانتاج » ، ويشير الى « طابع المحافظة الفطرى ومقاومة التغيير اللذان يتسم بهما الاقطاع الأوربى الغربى » . ولا أجد معنى للتأكيد على تمسك الاقطاع بالمحافظة على نقيض الرأسمالية الحديثة ، ومقارنة بالاقطاع فى شرقى أوربا أو فى الشرق ، لم يكن الاقطاع فى غربى أوربا أكثر ميلا الى المحافظة ، بل على العكس تماما . والعامل الحاسم فى ضبط النمو الذاتى للمجتمع الرأسمالى الحديث فى شرقى أوربا وفى آسيا يتمثل فى ثبات البناء الداخلى لملكية الأرض الاقطاعية فى تلك البلاد . والحقيقة القائلة بأن الرأسمالية الحديثة والمجتمع البورجوازى قد اتخذا شكلهما الكلاسيكى فى غربى أوربا ، تشير الى أن الملكية الاقطاعية للارض فى تلك البلاد كانت ــ بالفطرة ــ هشة وغير مستقرة . وربما كان سويزى يعنى أن الاقطاع الأوربى الغربى لم يتمكن من الانهيار نتيجة قوى داخلية اقطاعية بحكم محافظته الفطرية ومقاومته للتغيير ، وأن الانهيار بدأ نتيجة تدخل قوى خارجية . وما دام الاقطاع ــ عند سويزى ــ « نظام للانتاج من أجل المنفعة » ، فان القوة التى جاءت من خارج النظام ودمرته ، كانت « الانتاج

من أجل السوق » (اقتصاد المبادلة) أو التجارة . وقد خصص سويزى نحو نصف مقالته فى نقد دوب لمناقشة هذه النقطة مناقشة تفصيلية .

لقد كان انهيار المجتمعات القروية فى القرن الرابع عشر والخامس عشر ، وتناقص سكان الريف ، وما ترتب عليه من افتقار سادة الاقطاع الى النقود يمثل ظاهرة عامة ، وأدى الى قيام « أزمة الثروات الاقطاعية » فى انجلترا وفرنسا والمانيا على حد سواء . فقد ترتب على المبادلة أو الاقتصاد النقدى الذى بدأ فى العصور الوسطى المتأخرة خراب جانب كبير من نبلاء الاقطاع الذين كانوا يعتمدون على الاقتصاد الطبقى التقليدى . وما يسمى بتحرير الاقنان فى العصور الوسطى ، كان يرتكز أساسا على حاجة سادة الاقطاع الى النقود لتنفق — عادة — على الحروب أو مواجهة ميل نبلاء الاقطاع الى حياة الترف الذى كان آخذا فى الازدياد .

ويفترض سويزى أن حاجة الطبقة الحاكمة الاقطاعية الى النقود بصورة متزايدة خلال « أزمة الاقطاع » نشأت من خلال ميل نبلاء الاقطاع الى حياة الترف ، وهو مفهوم يناظر ما قال به سومبارت فى كتابه Luxus und Kapitalismus وكان افراط السادة الاقطاعيين فى استغلال فلاحيهم — الذى يعده دوب مصدرا لانهيار الاقطاع — يرجع عند سويزى الى ازدياد حاجة السادة الاقطاعيين الى النقود . وتأسست المدن نتيجة فرار الفلاحين من الأرض ، الذى أدى الى قيام الاقتصاد والنقدى . وبذلك أخطأ دوب —وفق تقدير سويزى — فى تفسير بعض التطورات التاريخية المعينة (بالنسبة للاقطاع) التى لا يمكن تفسيرها الا باعتبارها عوامل خارجة عن النظام الاقطاعى . وكانت التجارة هى القوة الخارجية التى تسببت فى انهيار الاقطاع ، ولا يمكن اعتبار التجارة « شكلا من أشكال الاقتصاد الاقطاعى » ، وبصفة خاصة التجارة المجلوبة من مسافات بعيدة ، وليس الأسواق الداخلية أو المحلية .

ويقول سويزى : « علينا أن نحاول كشف العملية التى خلقت عن طريقها التجارة نظاما للانتاج من أجل السوق ، ثم نتتبع بعد ذلك أثر تلك العملية على النظام الاقطاعى السابق ، القائم على الانتاج من أجل المنفعة » . ومن ثم يرى « كيف كانت التجارة المجلوبة من الخارج قوة خلاقة ، أقامت نظام الانتاج من أجل المبادلة ، جنبا الى جنب مع النظام الاقطاعى القديم للانتاج من أجل المنفعة » . وبينما يعرف سويزى جيدا الحقائق التاريخية التى تشير الى أن « اقتصاد المبادلة يتواءم مع العبودية ، أو القنانة ، أو العمل المستقل ، أو العمل المأجور » ، ويبدو أنه لم يستوعب اى من النقاط القوية التى تضمنتها نظرية دوب ، فيما يتعلق برد الفعل الاقطاعى ،

وما أسماه انجلز بالقنانة الثانية فى شرقى أوربا . ويسير سويزى على نهج بيرن فى البحث عن تفسير لتلك الظاهرة « فى جغرافية القنانة الثانية ، فى حقيقة أن تلك الظاهرة تصبح أكثر وضوحا وعتوا كلما اتجهنا شرقا ، بعيدا عن مركز اقتصاد المبادلة الجديد » . وعلى أية حال ، فان دوب ــ استنادا الى الدراسات الحديثة ــ يعلن حقيقة أن :

« خدمات العمل الالزامية المباشرة قد اختفت فى وقت مبكر فى المناطق المتخلفة من شمالى وغربى انجلترا ، على حين كانت تلك الخدمات باقية فى عناد واصرار فى جنوب شرقى انجلترا ، بما انتشر فيه من مدن ذات أسواق وطرق تجارية . وحدث نفس الشىء فى ... شرقى أوربا ، فقد ارتبطت زيادة القنانة بنمو التجـــارة فى القرنين الخامس عشر والســادس عشر ، والعلاقات المشـــتركة لا تقوم بين القرب من الأسواق وتفكك الاقطاع ... ولكنها تقوم بين القرب من الأسواق وتقوية نظام القنانة » .

وبناء على ذلك ، فان السبب الأساسى فى انهيار الاقطاع لا يكمن فى التجارة أو السوق ذاتها ، فبنية السوق تتحدد وفق التنظيم الداخلى لنظام الانتاج . وقد صاغ كوسمنسكى هذه النقطة بصورة أوضح مما فعل دوب . اذ أدى « الانتاج من أجل المبادلة » فى الضياع الاقطاعية الكبرى وأراضى الكنيسة فى جنوبى وشرقى انجلترا ــ التى قامت بنيتها على أسس الاقطاعية التقليدية ــ الى استجابة واضحة ، تمثلت فى تزايد خدمات العمل الالزامية ، واتساع نطاق القنانة ، بينما كانت الاستجابة الواضحة فى شمالى وغربى انجلترا ــ حيث قامت الضياع ذات الحجم الصغير والمتوسط ــ تتمثل فى ظهور الايجارات النقدية وانهيار القنانة . ومع تطور المبادلة أو الاقتصاد النقدى « تفكك الاقطاع بسرعة ويسر فى تلك المناطق وفى تلك الضياع (غير الاقطاعية) ، على حين كان التفكك اقل نجاحا فى المنــاطق الأخرى (التى سادت فيها الاقطاعيات التقليدية) التى نجحت فى الاحتفاظ بسلطانها على الأقنان من السكان غير الأحرار فى عملية استهدفت « تطويع نظام خدمات العمل الالزامية للحاجات المتزايدة للسوق » ، وادت الى توســيع نطاق الاستغلال الاقطاعى للفلاحين ، فى الكثير من الحالات . ومن ثم اتخذ الانتاج من أجل السوق هذا الشكل فى شرقى ألمانيا التى تقدم نموذجا « للقنــانة الثانية » التى يشير اليها كل من سويزى ودوب ، والنقطة الأساسية هى انه « سواء خدم تطور المبادلة فى الاقتصاد الريفى السوق المحلية مباشرة ، أو خدم أسواقا بعيدة من خلال وسطاء من التجار ، فقــد أدى الى تطور

الايجار النقدى . كما أدى تطور المبادلة فى الاقتصـــاد الاقطاعى الى زيادة خدمات العمل الالزامية ، من ناحية أخرى »(٦) .

وكان سويزى على صواب حين اعتبر « أزمة » العصور الوســطى المتأخرة نتاجا لعوامل التفكك التى أدخلتها التجارة على نظام الانتاج من أجل المنفعة . ولكنه يتورط فى الخطأ عندما ينجرف الى الحديث عن التجارة ، وخاصة التجارة المجلوبة من الخارج ، ويعتبرها سببا فى انهيــار الاقطاع ذاته . ولا ريب أن الأثر الذى تركته التجارة على تفكك الاقطاع فى انجلترا على الأقل — وبصفة عامة ، كما ذكر دوب فى رده على نقد سويزى — أدى الى الاسراع من ايقاع التناقض بين المنتجين الصغار ، كما أدى الى قيــام طبقة من الفلاحين الأثرياء « الكولاك » من ناحية ، وشبه بروليتاريا محلية من ناحية أخرى ، مما نتج عنه فى نهاية الأمر سقوط الاقطاع وقيام الانتــاج الرأسمالى . وقد أشار تاونى(٧) الى وجود مثل هذه العملية فى انجلترا فى القرن السادس عشر ، والتى تمثلت فى الاتجاه نحو « تقسيم السكان الى ثلاثة أقسام : ملاك الأراضى ، والفلاحين الرأسماليين ، والعمال الزراعيين المعدمين » ، ذلك التقسيم الذى تتسم به الزراعة الانجليزية الحديثة . وعلى أية حال ، فان لهذا التقسيم أصوله التى ضربت بجذورها فى أعماق المجتمع الاقطاعى الانجليزى ، وليس ثمة ما يدعو الى ارجاعه الى التجارة على هذا النحو . ولم يكن رد دوب على سويزى كافيا فيما يتعلق بهذه النقطة ، فكان عليه أن يشير بوضوح أكثر كيف أن تحطيم التجارة لطبقة المنتجين الصغار من الفلاحين فى غربى أوربا لم ينجم عنه قيام الانتاج الرأسمالى دائما فحسب، بل نتج عنه دائما رد فعل اقطاعى . ففى فرنسا — على سبيل المثال — نتج عن « الأزمة » عودة الاقطاع ، وليس القضاء عليه قضاء مبرما . فتفكك طبقة المنتجين الفلاحين الصغار نتيجة التجارة ؛ لم ينتج عنه — فى فرنسا فى ذلك الوقت — قيام نظام العمل المأجور الرأسمالى ، ولكنه أدى الى قيام الملكية الربوية للارض من ناحية ، وظهور أنصاف الأقنان من ناحية أخرى . والفئة الأخيرة هى التى وصفها آرثر يونج فى كتابه Travels in France بأنها ضحية « البؤس والفقر » ، ولكن — فى الوقت الذى نتحدث عنه — لم تكن تلك الفئة من البروليتاريا تحدد الانتقال من العوائد الاقطاعية الى الريع

---

(6) E.A. Kosmnsky, Services and Money Rents in the 13th Century, Econ. Hist. Review, Vol V (London 1935), No. 2, p. 42-45.

(7) R.H. Tawney: Agrarian Problem in the Sixteenth Century, (London 1912).

الرأسمالى . وقد عالج كل من سويزى ودوب الآثار التى تنتج عن التجارة كعامل من عوامل تفكك الاقطاع ، و « رد الفعل الاقطاعى » ، دون تجاوز الملكية الاقطاعية للارض بما اقترن بها من خدمات العمل الالزامية ، بينما كان عليهما أن يأخذا فى اعتبارهما أيضا الايجار العينى للارض ، الذى يعد قضية هامة فى كل من فرنسا واليابان .

لا يرى سويزى أن انهيار بناء اجتماعى معين يرجع الى الحركة التلقائية لقواه الانتاجية ، ويبحث بدلا من ذلك عن قوة خارجية تقف وراء ذلك الانهيار . فاذا قلنا أن التطور التاريخى يقع نتيجة قوى خارجية ، يبقى لنا أن نتساءل عن كيفية ظهور تلك القوى الخارجية ، وعن مبعثها . ويتضح من التحليل الأخير أنه لابد من تفسير تلك القوى التى تعبر عن نفسها خارجيا من خلال عوامل تاريخية داخلية . فالجدل التاريخى لا يمضى قدما دون حركات تلقائية (تناقضات البناء الداخلى) . فالحركات الداخلية والمؤثرات الخارجية تنعكس على بعضها البعض بالطبع ، ويشير دوب الى الأثر الكبير الذى تتركه الظروف الخارجية ، ولكن لا تزال « التناقضات الداخلية ... تحدد شكل واتجاه الآثار التى تتركها المؤثرات الخارجية » ، وينبع اصرار سويزى على أن انهيار الاقطاع فى غربى أوربا يرجع الى أسباب خارجية فقط (التجارة والسوق وخاصة السوق الخارجية) من منهجه فى التحليل التاريخى .

٣

من بين النقاط الهامة التى أوردها دوب تأكيده على حقيقة أن الرأسمالية نمت من خلال أسلوب الانتاج الصغير ، الذى حصل على استقلاله ، وطور — فى نفس الوقت — التناقضات الاجتماعية داخله . وتقدم مقولة دوب هذه القضية التاريخية على مرحلتين : أولهما ، قيام أسلوب الانتاج الصغير بترسيخ أقدامه تدريجيا كأساس للمجتمع الاقطاعى ، للمجتمع الاقطاعى ، ثم أفلت هذا الأسلوب الانتاجى الصغير من القيود الاقطاعية نتيجة تطور الانتاجية ، وبلغ مرحلة التفكك الذاتى ، ومن ثم خلق العلاقات الرأسمالية .

(أ) وعلى أية حال ، فان قيام أسلوب الانتاج الصغير كأساس للاقطاع حدث عند عملية تفكك النظام الاقطاعى « الكلاسيكى » (مرحلة ريع العمل فى ملكية الأرض الاقطاعى) ، وهو نظام الاستقلال المباشر لضيعة السيد الاقطاعى عن طريق عمل الاقنان (العمل المستضعف) . وقد أوضح المؤرخون المحدثون الطريقة التى تم بها تحرير الأقنان بصورة عامة . ويمكن تبين تلك العملية من خلال استبدال خدمات العمل الالزامية فى انجلترا

فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، مع ما صحبه من تغير كامل من ريع العمل المباشر الى الريع النقدى ، مما أدى بالفعل الى اختفاء القنانة ، او يمكن تبينها فى جنوب غربى ألمانيا وفى فرنسا خاصة ، حيث قامت أولى مراحل الغاء خدمات العمل الالزامية عن طريق تثبيت الايجارات العينية التى تحولت تدريجيا الى ايجارات نقدية . فاعتبارا من القرن الثانى عشر والقرن الثالث عشر قسمت أراضى ضياع سادة الاقطاع — التى جرت العادة على تسخير الأقنان فى فلاحتها فى فرنسا وجنوب غربى ألمانيا — بين الفلاحين ، واوكل اليهم أمر زراعتها ، ولم يعد الفلاحون يعملون بالسخرة لحساب السيد الاقطاعى ، ولكن كان عليهم أن يقدموا له قدرا معينا من المحصول كعوائد عينية . ورغم أن تلك العملية صاحبت جزئيا قيام الايجار النقدى ، غير أن القطاع الأساسى من الريع الاقطاعى لم يعد يمثل خدمات الزامية للعمل ، ولكنه اتخذ شكل « الايجار » ، على حد تعبير المؤرخين . وكان نوع ملكية الأرض الاقطاعية الذى نشأ نتيجة انهيار النظام الاقطاعى ، هو الملكية الاقطاعية للارض فى مساحات صغيرة يتولى الفلاحون أنفسهم ادارتها .

وجلب هذا التغير فى بنية الملكية الاقطاعية للارض ، الذى صحب انهيار النظام الاقطاعى ، تغيرا فى شكل الريع ، فكان ريعا نقديا فى انجلترا ، وريعا عينيا فى فرنسا وألمانيا ، ولكن لم يترتب عليه حدوث تغير أساسى فى طبيعة الريع الاقطاعى . فقد كان الفلاحون يقدمون فائض العمل مباشرة على شكل عمل ، وهم يقدمونه الآن فى صورة منتجات أو نقود . ولم يتجاوز التغيير تلك الحدود . وبدا الريع فى كلتا الحالتين كشكل « طبيعى » لفائض العمل ، ولم يتخذ طبيعة جانب من « الربح » الذى يحققه المنتجون ، ويدفعونه فى صورة ريع رأسمالى . ورغم أن « الربح » كان موجودا بالفعل ، فقد وضع الريع « حدا طبيعيا » لتكوين الربح . وفى كلتا الحالتين ، استخدم ملاك الأراضى الاقطاعيين «القسر الاقتصادى المتزايد» مباشرة ، بحكم حقهم فى الملكية ، دون تدخل من جانب قوانين المبادلة ، من أجل الحصول على فائض العمل من الفلاحين المنتجين الذين يضعون ايديهم على الأرض بالفعل ، أى يستحوزون على وسائل الانتاج . ومهما كانت طريقة اجتناء الريع ، فان شكل القسر الاقتصادى المتزايد كان آخذا فى التغير ، ففى ظل النظام الاقطاعى الكلاسيكى ، كان عمل الفلاحين فى ضيعة السيد يتم تحت الاشراف المباشر من جانب السيد أو ممثليه . وعلى أية حال ، أصبحت عملية الانتاج الزراعى تتم فى ظل نظام الملكية الاقطاعية ذات المساحات الصغيرة التى يتولى الفلاحون ادارتها بأنفسهم ، داخل حصة الفلاح من الأرض ، ولم يكن ثمة ما يفصل بين العمل الضرورى للفلاحين ، وفائض العمل الذى يحصل عليه السيد فى المكان أو الزمان . وكان المنتجون المباشرون قادرين على ترتيب عملهم وفق ارادتهم . وحدث تحرير الفلاحين على نطاق واسع فى فرنسا

وجنوب غربى المانيا فى الحقبة الواقعة بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر . ومن ثم تغيرت طريقة اجتناء الريع من الانواع المتباينة للالزام الفردى الى علاقات حقيقية معينة ، وأصبحت علاقة الفلاحين بالسيد تقـــوم على اساس تعاقدى . ولم تكن تلك العلاقات التعاقدية مماثلة لنظيرتها فى المجتمع البورجوازى الحديث ، حيث يرتبط ملاك السلع الأحرار مع بعضهم البعض كأطراف مستقلة ، ولكنها اتخذت شكل العرف (كان الايجار العينى يسمى « عادة » فى فرنسا والمانيا ، وسمى الفلاحون « بدافعى العوائد ») . ومن ثم يصبح من الممكن أن نتحـــدث عن « زراعة الفلاحين ذات المســـاحات الصغيرة » والحرفيين المستقلين ، اللذان كونا معا « اساس اســـلوب الانتاج الاقطاعى » .

ومع قيام الريع العينى بافساح الطريق أمام الريع النقدى ، أصبحت مزارع الفلاحين ذات المساحات الصغيرة التى تمثل أسلوب الانتاج الصغير فى الزراعة ، أكثر استقلالا بصورة واضحة ، وتحقق تفككها التلقائى بشكل أسرع وأكثر حرية . ومع رسوخ قدم الريع النقدى ، لم تتغير العـــلاقات الشخصية التقليدية بين السيد والفلاح الى علاقات نقدية غير شـــخصية فحسب ، بل يصبح فائض العمل الذى يأخذ شكل الايجار النقدى الثابت صغيرا نسبيا ، مع تطور انتاجية العمل ونتيجة هبوط قيمة النقود . والى هذا الحد يشكل فائض العمل ما يسمى بـــ « الربح الجنينى » ، وهو الذى يذهب الى الفلاحين (المنتجين المباشرين) ، ويزيد عن القدر اللازم للاعاشة الذى يحوله الفلاحون أنفسهم الى سلع . أما بالنسبة للايجار النقدى ، فان قيمته تصبح منخفضة بالقدر الذى يؤدى الى تخلص الفـــلاح من الالتزام بسداده .

وبذلك تتحول حيازات الفلاحين الأصلية الى ملكيـــة حرة للارض ، ويترلى الفلاحون الذين كانوا يخضعون لنظام الحيازات القديم تحرير أنفســهم من قيود الملكية الاقطاعية للارض ، ويصبحوا ملاكا لأراضـــيهم . ونتجت ظاهرة الفلاحين المستقلين المكتفين ذاتيا (والذين تعد فئة الفلاحين الميسورين الانجليز Yeomanry نموذجا لهم) عن عملية تفكك الملكية الاقطاعية للارض وقيام الشروط الاجتماعية للريع النقدى . فاذا نظرنا الى هذه العملية من زاوية اخرى ، يمكننا القول أنه عندما رسخت اقدام الريع النقدى على نطاق قومى ، تأكد الفلاحون المنتجون المباشرون من ســـد الجانب الأكبر من حاجاتهم عن طريق ممارســـة انشطة الاقتصـــاد الطبيعى (الانتـــاج والاستهلاك) ، ولكن جزءا من قوة عملهم ومن ناتج عملهم تحولت الى سلع وفرت النقود للفلاحين انفسهم . وبعبارة اخرى ، أصبح الفلاحون فى وضع منتجي السلع الذين يتصلون دائما بالسوق ، وأن وضعهم كمنتجين للسلع

ادى الى ظهور التناقضات الاجتماعية التى لا يمكن تحاشيها داخل أسلوب الانتاج الصــغير .

(ب) وهكذا كانت هناك فترة قرنين من الزمان تم خلالها الانتقــال من خدمات العمل الالزامية الى الايجارات النقدية ، وتحقق فيها اختفاء القنانة فى القرن الرابع عشر ، وبدأت انطلاقة العصر الراسمالى فى القرن السادس عشر (وتمثــل فى انجلترا المائتى عــام الواقعة بين حــكم ادوارد الثالث واليزابث) . ودعنا الان نلقى نظرة على الطريقة التى عالج بهــا كل من سويزى ودوب فترة الانتقال هذه ، التى يعد الاعتراف بها من وجهة نظر دوب « حيويا بالنسبة لفهم الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية » .

ويذهب سويزى الى أن القنانة انتهت فى القرن الرابع عشر ، وهــذا صحيح ، لأن الايجارات النقدية استبدلت بخدمات العمل الالزامية عنــد ذلك الوقت ، ورغم أنه يحذرنا من أن هذا التغير لا يعنى نهاية الاقطــاع ذاته ، فلا يزال يعامل فترة القرنين التى تقع بين نهــاية الاقطاع وبداية الرأسمالية على قدم المساواة ، ومن ثم جانبه الصواب من هذه الناحية ، لأنه رغم تحرر الفلاحين من القنانة المباشرة (خدمات العمل الالزامية) ، كان لا يزال يقع على عاتقهم عبء الايجار النقدى الذى كان تعبيرا عن الملكية الاقطاعية للارض ، ورغم أن الايجار النقدى كان يتضمن جزءا ضئيلا من فائض عملهم ، فان الفلاحين لم يتخلصوا من ربقة القنانة . ومفهوم سويزى للريع النقدى كشكل انتقالى يقع بين الريع الاقطاعى والريع الراسمالى ، يتفق مع منهجه . ووفق العبارات التى أورها دوب فى الفقرة التى عالج فيها هذه النقطة ، يتخذ الريع النقدى طابع تحلليا ، ولكن يظــل مماثلا للريع العينى منذ بدايته . « ولأن المنتجين المباشرين كانوا فلاحين حائزين للارض ، فان وجه الخلاف تتمثل فى أنهم يدفعون فائض عملهم لملاك الأرض فى صورة نقود ، وفقا للقسر الاقتصادى المتزايد أى « الاكراه السياسى وضغوط العرف الاقطاعى » على حد تعبير دوب ، فالريع النقدى فى شكله الخالص يعد بديلا للريع العينى ، أو خدمات العمل الالزامية ، ويمتص — فى جوهره — الربح بنفس الطريقة « الجنينية » كما يفعل الريع عادة . وخرج من تلك الظروف الاقتصــادية كل من الفلاحين الذين طرحوا الريع الاقطــاعى جانبــا ، والرأسماليين الصــناعيين الذين أزاحوا الحــواجز التى تحــد من الربح الصناعى ، وكان من الضرورى أن يتحالفا معا خلال الثورة البورجوازية ضد الارستقراطية المالكة للارض والتجار الاحتكاريين .

ولماذا — اذن — وجد دوب أنه من الضرورى التأكيد على أن « تفكك أسلوب الانتاج الاقطاعى كان قد بلغ مرحلة متقدمة قبل أن يتطور اسلوب

الانتاج الراسمالى ، وأن هذا التفكك لم يرتبط بنمو أسلوب الانتاج الجديد فى رحم الأسلوب القديم » ، وانه يبدو أن هذه الفترة « لا هى بالاقطاعية ولا هى بالراسمالية اذا أخذنا فى اعتبارنا أسلوب الانتاج » ؟ فهو يرى أن نهاية الاقطاع تأتى مع قيام الريع النقدى ، واختفاء القنانة . لقد كانت غالبية الفلاحين فى انجلترا فى القرن السادس عشر تدفع ايجارا نقديا ، كما أن الفلاحين الميسورين من ملاك الأرض امتنعوا عن سداد العوائد الاقطاعية وارتقوا الى مستوى المنتجين المستقلين الأحرار (وهو ما وصفه تاونى « بالطبقة الوسطى الريفية الميسورة ») . فاستخدم هؤلاء الكولاك جيرانهم الفقراء فى كل من الزراعة والصناعة ، وان كان ذلك على نطاق محدود . ولما كان دوب على علم بتلك الحقائق ، فمن المحتمل أنه كان يعنى بذلك أنه على الرغم من أن طبقة الفلاحين المستقلين شبه الراسماليين كانت تتسع خلال تلك الفترة ، فان العمل — ككل — لم يخضع خضوعا تاما لرأس المال .

وعلى اية حال ، فانه بعد تحرر طبقة الفلاحين من أسلوب الانتاج الاقطاعى ، لم يتفكك أولئك الفلاحين المستقلين الأحرار ولم يتم استقطابهم . فمن الناحية التاريخية ، بدأت طبقة الفلاحين تنقسم على نفسها الى حد ما منذ عصر القنانة . ولم يتحرر الأقنان فى ظل الظروف نفسها ، وبلغ الفلاحون فى الريف الانجليزى خاصة مرحلة النضج منذ وقت مبكر باعتبارهم منتجين للسلع ، ومن ثم نبع تحررهم من تفكك طبقة الفلاحين ذاتها . ولذلك كان على دوب أن يصحح مقولته فى كتابه « دراسات .. » بالقول بأن هذين القرنين كانا يشكلان « فترة انتقال ، بمعنى أن الأسلوب القديم كان يتحلل بسرعة بينما كانت الأشكال الاقتصادية الجديدة آخذة فى الظهور » .

وظل سويزى — من ناحية أخرى — اسير مقولة دوب السابقة : « لا هى بالاقطاعية ولا هى بالراسمالية » . اذ يرى سويزى أن « الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية لا يشكل عملية واحدة متصلة ... ولكنه يتم على مرحلتين متباينتين ، تجلبان معهما قضايا مختلفة جذريا تحتاج كل منهما الى تحليل قائم بذاته » . ويسمى النظام « اللااقطاعى واللاراسمالى » الذى ساد فى أوربا الغربية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر بنظام « انتاج السلع السابق على الراسمالية » . فقد « اثر ذلك أولا على الاقطاع ، وبعدما حطم الاقطاع فى وقت لاحق ، مهد الأرض لنمو الراسمالية » .

ويرفض سويزى بحزم مصطلح « الانتاج البسيط للسلع » ، رغم ملاحظته ان هذا المصطلح فى نظرية القيمة « يمكننا من تقديم قضية قيمة المبادلة فى أبسط صورها » . ويعتقد أن هذا المصطلح لا يعد دقيقا من الناحية التاريخية ، حيث أن الانتاج البسيط للسلع « نظام للمنتجين المستقلين ،

الذين يملكون وسائل الانتاج ، ويسدون ما يحتاجون اليه عن طريق المبادلة »، بينما « فى نظام انتاج السلع السابق على الراسمالية ... كانت الأرض باعتبارها اهم وسائل الانتاج ملكا لطبقة من غير المنتجين » . الى الحد الذى كانت عنده أراضى الفلاحين لا تزال مثقلة بأعباء الايجارات الاقطاعية ، حتى لو كانت فى صورة نقود ، ولم يكن الفلاح مالكا للارض ، بالمفهوم الحديث ، وتجانب الصواب اذا اعتبرناه منتجا مستقلا . وعلى اية حال ، فان مجموعة من الفلاحين الأحرار ذوى الحيازات قد تحولوا — فى انجلترا فى تلك الحقبة — من وضع مستأجرى الأرض الاقطاعية الى وضع الفلاحين الملاك الأحرار المستقلين المكتفين ذاتيا .

ومن المسائل الأساسية منهج سويزى غير التاريخى فى تقديم فكرة حقوق الملكية الحديثة ، وبصفة خاصة معالجته للملكية الاقطاعية للارض والحيازة الاقطاعية . وفى أعتقادنا ان الملكية الاقطاعية للارض كانت نوعا من التسلط الذى يشكل اساس حيازة السيد (حيازة جبرية) ، فملكية السيد كانت ملكية متسلطة ، اما الفلاحون فكانوا حائزين للارض على اساس ملكية الانتفاع ، وفى ضوء ذلك لا تنطبق مفاهيم الملكية الخاصة فى المجتمع البورجوازى على هذا النوع من الملكية . كما أن المحتوى الاقتصادى يعد على قدر كبير من الأهمية هنا ، وبصفة خاصة الخلط بين الفلاحين كمنتجين مباشرين وكمستحوزين على وسائل الانتاج (الأرض ... الخ) ، على حين تقوم الراسمالية على الفصل بين الفلاحين والأرض . ففى ذلك يكمن مفتاح فهم تطور البورجوازية الفلاحية فى تلك الحقبة . وقد كان الرخاء الناتج عن عمل هذا النوع من المنتجين نتيجة تفكك الاقطاع وعدم الفصل بينهم وبين الأرض الأساس الاجتماعى للنظام الملكى المطلق .

ويقع سويزى فى التناقض عندما يصف تلك الحقبة باللااقطاعية واللاراسمالية مستخدما الصفة الانتقالية « لنظام انتاج السلع السابق على الراسمالية » ، وينكر — فى نفس الوقت — امكانية أن يكون الفلاح المنتج الأساسى « منتجا مستقلا » . ويحاول سويزى تجاوز هذا التناقض عن طريق وصف الايجار النقدى الذى يدفعه الفلاحون بأنه شكل انتقالى (من الريع الاقطاعى الى الريع الراسمالى) . وربما كان سويزى يعنى أن الحكم الاستبدادى لم يعد فى جوهره اقطاعيا . ويقدم الفصل الرابع من كتاب دوب « دراسات ... » ، وكذلك رده على سويزى ، اجابة شافية على هذه النقطة وعلاقتها بالثورة البورجوازية . وعلى اية حال ، فان تقديم مرحلة « انتاج السلع السابق على الراسمالية » لا يعد غير ضرورى فحسب ، بل انه يضفى غموضا على حقيقة أن كل من المجتمع الاقطاعى والمجتمع الراسمالى الحديث ، تحكمه قواعد تاريخية مختلفة . ففى المجتمع الراسمالى تنفصل وسائل الانتاج (رأس المال) عن العمل ، والقاعدة المميزة الخاصة

بالتطور ، تتمثل فى أن الانتاجية تتطور (توسيع التكوين العضـوى لرأس المال ، وتكوين متوسط لمعدل الربح ، واتجاه معدل الربح الى الهبـوط ، والأزمات) كما لو كانت تشكل انتاجية رأس المال . وفى المجتمع الاقطاعى — من ناحية أخرى — تختلط وسائل الانتاج بالمنتجين ، وتتطور الانتاجية (انهيار النظام الاقطاعى وتطور الزراعات الفلاحية الصـغيرة ، وتكوين الايجارات النقدية ، واتجاه معدل الايجارات الى الهبوط ، وأزمة الاقطاع) كما لو كانت انتاجية المنتج المباشر ذاته ، ومن ثم تتجه قاعدة التطـور فى الاقطاع نحو تحرر واستقلال الفلاحين انفسهم . ومن الواضح أن الحكم الاستبدادى لم يكن يمثل سوى نظام للقوة المركزة لمواجهة ازمة الاقطاع الناتجة عن هذا التطور الذى لا يمكن تفاديه . فاذا جاز لنا أن نسـتخدم تعبيرات سويزى ، نعتقد أن تلك كانت « القوانين والاتجاهات » الخاصة بالمجتمع الاقطاعى ، وفق ما يبين المنهج الذى جاء بالمجلد الثالث من « رأس المـال » .

٤

أخيرا ، نأتى الى الحديث عن العلاقات بين تكوين رأس المال الصناعى والثورة « البورجوازية » . فالعملية الاقتصادية الأسـاسية التى دفعت الثورة البورجوازية تمثلت فى الغاء العلاقات الانتاجية الاقطاعية ، نتيجـة لتطور رأس المال الصناعى ، ونرى أن ذلك يشكل المحتوى المنطقى « للانتقال من الاقطاع الى الرأسـمالية » ، وأن التحليل العقـلانى للطابع التاريخى للاقطاع يعد ممكنا ، عندما نتخذ من الثورة البورجوازية نقطة بداية له . وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان أن نشرح تطور القوى الانتاجية التى جعلت الحركة البورجوازية — من الناحية التاريخية — أمرا لا مناص منه ، فألغت العلاقات الانتاجية الاقطاعية التقليدية ، وكذلك أشكال الوجود الاجتماعى لرأس المال الصناعى فى ذلك الوقت . ومن أبرز اضـافات دوب الى علم التاريخ أنه لم ينشـد ارهاصـات رأس المـال الصناعى بين صـفوف « البورجوازية العليا » ، ولكنه التمسها بين صفوف طبقة منتجى السـلع الصغار التى كانت آخذة فى التكوين ، والتى اتخذت شـكل السعى لتحرير انفسهم من الملكية الاقطاعية للارض ، أى انه تتبع أصولهم فيما نشـأ من الاقتصاد الداخلى للمنتجين الصغار ، ومن ثم أبرز قيمة الدور الذى لعبته طبقة صغار ومتوسطى منتجى السلع كعامل مساعد رئيسى للانتاجية فى تلك المرحلة المبكرة من تاريخ الراسمالية .

ووفقا لمـا يورده دوب ، يمكن أن نجد فى طبقة الفلاحين المستقلين المكتفين ذاتيا وصغار ومتوسطي الحرفيين ما يمثـل العلاقات الانتـاجية

الراسمالية . وبصفة خاصة الكولاك من الفلاحين الذين ادخلوا التحسينات على مزارعهم وفلاحتهم على درجات ، واشتروا قوة عمل جيرانهم الفقراء ، ولم يستمروا فى توسيع نطاق عملياتهم الانتاجية وريادة صناعة النسيج (الصناعة اليدوية كأقدم اشكال الانتاج الراسمالى) فحسب ، بل كانوا منظمين ينتمون الى نفس النوع من المنظمين الذين ظهروا كذلك فى حرف المدينة . « واستمد جيش كروموبل والمستقلون — الذين شكلوا القوة الدافعة للثورة (الانجليزية البورجوازية) — قوتهم الرئيسية من المراكز الصناعية الاقليمية و ... من قطاعات ملاك الأراضى وصغار ومتوسطى الفلاحين الميسورين » . فكانت تلك العناصر تقدم التأييد الثابت للثورة الانجليزية ، بينما كان التجار ذوى الامتيازات وأصحاب الاحتكارات ينتمون الى الحزب الملكى الى حد بعيد ، و « كان راس المال التجارى الذى يرغب عن لعب دور تقدمى يتحالف مع رد الفعل الاقطاعى (الاستبداد) » . فاذا عدت الى نظريتى ، فان الثورة الانجليزية فى القرن السابع عشر التى حطمت رد الفعل الاقطاعى (الاستبداد) ، حددت الخطوة الأولى نحو اخضاع راس المال التجارى لراسمال الصناعى .

وقد ظهرت هذه الطريقة لطرح المشكلة وتحليلها تاريخيا فى اليابان مستقلة عن دوب ، وفى وقت مبكر ، وأكثر وعيا من نظرة دوب ، وتمثل ذلك فى النظريات التاريخية الأصيلة الخلاقة التى صاغها هيساعو أوتسوكا(٨) . وبذلك استطيع القول أن أفكار دوب يمكن أن تدعم المستوى المنهجى لعلم التاريخ الاقتصادى فى اليابان ، وربما كان الأمر مختلفا بالنسبة لأفكار سويزى . فبدلا من أن يقوم سويزى بتقديم تحليل شامل للاصول الاجتماعية لراس المال الصناعى ، والأشكال التى وجد عليها فى ذلك الوقت ، كان كل ما فعله فيما يتعلق بالفترة الكلاسيكية التى وردت فى المجلد الثالث من « راس المال » والتى تتحدث عن وجود « طريقتين » للانتقال من أسلوب الانتاج الاقطاعى ، هو طرح بعض الانتقادات العابرة لأفكار دوب . فالفصل العشرين من راس المال (المجلد الثالث) يقدم عرضا تاريخيا فى ختام عدد من الفصول التى تعالج راس المال التجارى وراس المال المستند الى الفائدة . ويتناول بالتحليل طبيعة الأشكال الأولى من راس المال التجارى أو الربوى ، التى كان لها وجود مستقل فى المجتمع السابق على الراسمالية ، والعملية التى تم عن طريقها اخضاع راس المال التجارى هذا ، لراس المال الصناعى من خلال تطور الانتاج الراسمالى . وحين يتحول التاجر الى رجل صناعة ،

---

(1) Hisao Otuska, Kindai Oshu Keizai shi josetsu (Tokyo 1944).

(مقدمة فى دراسة التاريخ الاقتصادى لأوربا الحديثة)

فالمسألة لا تتعلق بالتغير الفعلى أو الأسمى . ومن ثم يذكر ماركس عند مناقشته لنظرية « الطريقتين » أن : « المنتج يصبح تاجرا ورأسماليا » ... « وتلك هى الطريقة الثورية الحقيقية ... » ، و « يستحوذ التاجر على الانتاج بصورة مباشرة » ، ومن ثم يصبح التاجر رجل صناعه ، « يحتفظ به (أسلوب الانتاج القديم) ويتخذه أداة له » ، ولكنه يصبح بعد حين « عقبة فى طريق أسلوب الانتاج الرأسمالى الحتيقى ومعوقا لتطوره » ، وكل ذلك يجب أن يفهم فى كل من الاطار التاريخى والنظرى . وقبل ذلك يشير النص الى أن « التجارة تحكم الصناعة فى المراحل السابقة على الرأسمالية ، والعكس صحيح بالنسبة للمجتمع الحديث » ، وبرزت قضية « خضوع رأس المال التجارى لرأس المال الصناعى » . وبعد تلك الفقرة يقرر ماركس أن « التاجر كان هو المنتج . ولم يعد راس المال التجارى يقوم بما يتجاوز حدود التداول ... وأصبحت التجارة الان فى خدمة الانتاج الصناعى » .

ويذهب سويزى فى تحليله الى أن الطريقة الثانية ، التى يتحول فيها التاجر الى مشتغل بالصناعة اليدوية أو رجل صناعة ، يسبقها « نظام الانتاج المنزلى » ، بينما فى الطريقة الأولى « يبدأ المنتج كتاجر ومستخدم للعمل المأجور معا ، بغض النظر عن خلفيته (الاجتماعية) » ، أو « يصبح منظما رأسماليا قحا دون المرور بالمرحلة المتوسطة للانتاج المنزلى » . ويبدو هذا التحليل سطحيا ، فالقضية ـ عند سويزى ـ مجرد قضية مقارنة أشكال الادارة ، ويغيب عن باله الطابع الاجتماعى والتناقض .

ولا ريب أن اشارة سويزى الى الانتاج المنزلى باعتباره يمثل الطريقة الثانية ، لا غبار عليها . فقد ورد بعد ذلك فى نفس الفصل من كتاب « رأس المال » شرح لطريقة تحول التاجر الى رجل صناعة (صناعة يدوية) ، حيث يقوم التاجر باخضاع المنتجين الصغار (حرفيى المدن والفلاحين خاصة)، ويدير نظام الانتاج المنزلى لحسابه ، عن طريق تقديم القروض للعمال . أضف الى ذلك أن طريقة تحول المنتج الى تاجر (رأسمالى) تتمثل فى معلم صناعة النسيج ، الذى يشترى الصوف أو الغزل بنفسه بدلا من استلامه من التاجر وتصنيعه بواسطة عماله ، ويبيع القماش للتاجر . وتتحول عناصر الانتاج خلال عملية الانتاج الى سلع يتولى بيعها . وبدلا من أن ينتج بناء على طلب تاجر معين ، أو عميل محدد ، ينتج للتجارة ذاتها . وبذلك يصبح المنتج تاجرا » . وهنا ينطلق المنتجون الصغار للسلع نحو الاستقلال ونحو اكتساب صفة الرأسماليين الصناعيين من وضعهم الأول كتابعين لرأس المال التجارى فى ظل نظام الانتاج المنزلى . ومن ثم لا تبرز الاشارة فى النص الأصلى الى مجرد وجود الطريقتين ، ولكنها تشير الي

تنافرهما وتصادمهما مع بعضهما البعض . وتحول « المنتج الى تاجر » يمثل العملية « الثورية » التى خضع عن طريقها رأس المال التجارى — فى بداية عهده — لرأس المـال الصناعى (الانتاج الصناعى) .

وفيما يتعلق بالطريقة الأولى ، بدلا من أن ينكر سويزى وجود حالات تحول فيها منتجو السلع الصغار الى رأسماليين صناعيين انـكارا تاما ، يعتبر تلك الحالات غير ذات أهمية بالنسبة لنشوء الرأسماليين الصناعيين ويعتبر حالة الانتقال الى رأسماليين صناعيين انتقالا مبـاشرا دون المرور بنظام الانتاج المنزلى ، طابعا عاما . ومن المؤكد أنه يأخذ فى اعتباره ورش الصناعة اليدوية المتمركزة ، التى أشار اليها المؤرخون الاقتصـاديون من خلال الحقائق التى أوردها نف Nef فى دراسته للممارسات التى شاعت فى قطاع التعدين والصناعات المعدنية . وقد قامت تلك الورش الصناعية اليدوية المتمركزة — تاريخيا — تحت جنـاح الملكيات المطلقة المسـتبدة ، وتمتعت بالامتيازات التى أسبغتها عليها تلك الملكيات ، أو قامت كمؤسسات للعمل الالزامى ، وهو ما نجده فى الكثير من البلاد . وعلى أية حال ، فان تلك الورش لا تمثل فى جوهرها الصناعة اليدوية تمثيلا طبيعيـا كشـكل للانتاج الرأسمالى (رأس المال الصناعى) ، ولكنها تمثـل نوعا من القسر والغبن فى نظام الصناعة المنزلية الذى أداره رأس المال التجـارى ، وهو ما يناظر الطريقة الثانية من حيث الطابع . فهل كانت تلك الطريقة «الثورية» عاجزة عن تطوير الانتاج الرأسمالى تطويرا حقيقيا ؟ لقـد كان الأمر على النقيض تماما فى غربى أوربا ، فقد مزق أوصالها ظهور طبقة صغار المنتجين وتوسعها الاقتصادى ، ثم استسلمت تدريجيا ، وقد أشـار دوب الى أن المشروعات الاحتكارية الانجليزية كانت ذات طبيعة « محافظة » وتحالفت مع سلطة الدولة القائمة على نظام الملكية المطلقة ، ومن ثم تحطمت وتلاشت خلال الثورة البورجوازية ، ومن ناحية أخرى ، لعب الكثير من المشروعات الاحتكارية ذات الطبيعة المماثلة دورا هاما فى تأسيس الرأسمالية فى شرقى أوربا وفى اليابان ، ولكن سويزى لم يشر الى ذلك .

وعلى أية حال ، فعندما يعالج دوب قضـية « الطريقتين » يرى فى طريقة « تحول المنتج الى تاجر » نظام الانتاج المنزلى الذى ينظمه التاجر المشتغل بالصـناعة اليدوية ، أو الذى ينظمه « منظمون ... اشـتغلوا بالتجارة واستخدموا الحرفيين الفقراء فى نظام الانتـاج المنزلى » ، وبذلك وقع دو ب فى تناقض . ففى الشكل التاريخى لنظام الانتاج المنزلى ، يحقق « التجار المشتغلون بالصناعة اليدوية » مكاسـبهم عن طريق تركيز شراء المواد الخام وبيع المنتجات فى أيديهم ، فيقدمون المواد الخـام الى المنتجين الصـغار فى صورة طلب لانجاز عمل معين ، ومن الواضح أن فصل المنتج الصغير عن السوق ، واحتكار السوق أغلق الطريق الذى كان على المنتجين

المباشرين سلوكه حتى يصبحوا منتجين مستقلين للسلع ورأسماليين ، ورغم ان أولئك المنظمين التجار كانوا يسمون غالبا « بالصناعيين » فانهم لم يكونوا رأسماليين صناعيين « تقدميين » . فقد « تحكموا » فى الانتاج من الخارج فقط ، واحتفظوا بالشروط التقليدية للانتاج دون تغيير حتى يضمنوا استمرار سيطرتهم باعتبارهم رأسماليين تجاريين ، فكانوا محافظين بطبيعتهم . وبذلك لا يتفق هذا مع الطريقة الأولى ولكنه ينتمى ـ بكل تأكيد ـ الى الطريقة الثانية .

ترى لماذا لم يعتبر دوب نظام الانتاج المنزلى ، ونظام الانتاج الراسمالى التجارى المنزلى ضمن الطريقة الأولى ؟ ربما كان ذلك يرجع الى بعض حقائق التاريخ الاقتصادى المتصلة بانجلترا . فنظام الانتاج المنزلى فى انجلترا يختلف عنه فى ألمانيا حيث كان يشتمل فى الأخيرة على صناعات مستقلة صغيرة ومتوسطة ولا يشتمل على انتاج منزلى بالمفهوم الضيق للمصطلح . أضف الى ذلك أنه من الجدير بالملاحظة فى التاريخ الاقتصادى الانجليزى أن ادارة رأس المال التجارى لنظام الانتاج المنزلى كانت تبدو أكثر لينا ، وأن طبقة المنتجين الصغار التى تلقت المواد الخام من التجار مقدما ، كانت قادرة على أن تنأى بعيدا عن تحكم نظام الانتاج المنزلى بسهولة نسبية . ويبدو ذلك بوضوح فى لانكشير فى القرن الثامن عشر ، فوفقا لما جاء بدراسة وادسوورث ومان ، استطاع النساجون أن يصبحوا منتجين منزليين ثم رجال صناعة نتيجة مرونة نظام الانتاج المنزلى . وربما كان دوب يأخذ فى اعتباره مثل تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فهو يذهب الى أن « الكثير من المنظمين الجدد كانوا رجالا صغارا بداوا كتجار اشتغلوا بالصناعة اليدوية فى ظل نظام الانتاج المنزلى » . وعلى ذلك فان المضمون الحقيقى للتجار المشتغلين بالصناعة اليدوية الذين اختارهم دوب لتمثيل الطريقة الأولى ، لا يكمن فى الأوليجاركية الاحتكارية الراسمالية التجارية المشتغلة بالانتاج المنزلى والتى أعاقت تطور الانتاج الراسمالى ، ولكنه يكمن فى طبقة صغار ومتوسطى الرأسماليين الصناعيين والتجاريين الذين نسجوا خيوط استقلالهم عبر « تحكم » التجار الراسماليين ، وأصبحوا تجارا يشتغلون بالصناعة اليدوية . ويبدو هنا ان دوب يبحث عن الارهاصات التاريخية « للصناعة اليدوية » باعتبارها أولى مراحل الانتاج الراسمالى ، ولا يلتمسها فيما يسميه المؤرخون « المصنع » أو « ورشة الصناعة اليدوية » . ولا ريب أن هذا يعد من اضافات دوب الى علم التاريخ ، ولكن كان عليه أن يلقى الضوء على تطور ارهاصات رأس المال الصناعى ، آخذا فى الاعتبار التنظيم الداخلى الخاص بالزراعة الانجليزية .

ورغم أن دوب قدم تحليلا عاما « للطريقتين » وكان قادرا على التغلغل

فى الطابع التاريخى للثورة البرجوازية « الكلاسيكية » ، فان نظريته تحتاج الى اعادة نظر فيما يتعلق بالظروف التى سادت على المستوى العالمى . وفيما يتصل بأوربا الغربية ، كانت قاعدة تلك الثورة طبقة الفلاحين الأحرار المستقلين وطبقة صغار ومتوسطى منتجى السلع ، وذلك فى كل من انجلترا وفرنسا . وكانت الثورة صراعا مريرا من أجل السيطرة على السلطة فى الدولة ، دارت رحاه بين قطاع من الطبقة الوسطى (المستقلين فى الثورة الانجليزية ، والـ Montagnards فى الثورة الفرنسية) ، وقطاع من البورجوازية العليا التى تضرب بجذورها فى الأرستقراطية المالكة للارض ، والتجار والمولين الاحتكاريين ، واجتثت الطبقة الأولى غريمتها فى كل من الثورتين الانجليزية والفرنسية ، وقد أوضح دوب ذلك فيما يتعلق بانجلترا .

وعلى أية حال ، فان الأمر كان على النقيض تماما بالنسبة لروسيا واليابان . فقد استهدفت الثورات البورجوازية الكلاسيكية فى غربى أوربا تحرير المنتجين من نظام القيود (على ملكية الأرض الاقطاعية ولوائح النقابات الطائفية) وجعلهم منتجين للسلع يتمتعون بالحرية والاستقلال ، ومن الناحية الاقتصادية ، يؤدى ذلك الى تفككهم ، ويخلق هذا الانقسام (بين رأس المال والعمل المأجور) السوق الداخلية لرأس المال الصناعى . ولا يحتاج ذلك الى القول الى أن ما يكون الخلفية الاجتماعية لاستكمال ثورة بورجوازية من هذا النوع ، هو تفكك الملكية الاقطاعية للارض الذى شهدته أوربا الغربية . ولكن اقامة الراسمالية فى بروسيا واليابان كانت ـ على نقيض ذلك ـ تمت تحت سيطرة وحماية الدولة الاقطاعية ذات السلطة المطلقة ، منذ بدايتها الأولى .

ولا ريب أن الطريقة التى تشكلت بها الراسمالية فى كل بلد من البلاد ترتبط بالبنية الاجتماعية السائدة فى ذلك البلد . ففى انجلترا وفرنسا ، تفككت الملكية الاقطاعية للارض من خلال عملية التطور الاقتصادى أو اكتسحت عن طريق الثورة البورجوازية . ويؤكد ليفيفر على الدور الذى لعبه الفلاحون فى الثورة الفرنسية(٩) . وقد أطلقت تلك الثورات البورجوازية فى أوربا الغربية العنان للقوى التى عملت اقتصاديا على تطوير الانتاج الراسمالى ، بينما تم هذا « التحرير » فى بروسيا واليابان على نحو مختلف تماما . فقد ظلت ملكية الأرض الاقطاعية متماسكة ، وبقى الفلاحون المستقلون والطبقة الوسطى خارج اطار التطور . واحتوت « الاصلاحات »

---

(9) G. Lefebvre, La Revolttion et les Paysans, Cahiers de la rev. fr., 1934, No 1.

البورجوازية (كالاصلاح الزراعى فى بروسيا واليابان على عهد مايجى) على العناصر المتناقضة مثل اضفاء الصفة القانونية على ملكية اليونكر للارض فى بروسيا ، والملكية الطفيلية شبه الاقطاعية للارض فى اليابان . ولما كانت الراسمالية قد نبتت على هذا النوع من الأرض ، على أساس التلاحم مع السلطة الاستبدادية لا الصراع معها ، فقد اتخذ تكوين الراسمالية شكل تحول نظام الانتاج الرأسمالى التجارى الى رأس مال صناعى ، وكانت الشروط الاجتماعية الاقتصادية لاقامة الديمقراطية الحديثة غائبة ، بل على العكس ، شقت الرأسمالية طريقها داخل النظام الأوليجاركى — باعتباره البناء الاجتماعى الأساسى — الذى اتجه الى قهر اللبرالية البورجوازية . ومن ثم فان التطور الداخلى لتلك المجتمع لم يوجد ضرورة قيام ثورة « بورجوازية » ، ولكن الحاجة الى الاصلاحات جاءت نتيجة لظروف خارجية . ويمكن القول أن مرحلة تكوين الرأسمالية تأخذ مسالك أساسية تختلف باختلاف الظروف التاريخية : ففى أوربا الغربية تتحقق الطريقة الأولى (تحول المنتج الى تاجر) ، وفى شرقى أوربا وفى آسيا تتحقق الطريقة الثانية (تحول التاجر الى رجل صناعة يدوية) . وثمة علاقة داخلية عميقة بين المسألة الزراعية ورأس المال الصناعى ، تقرر البنية المميزة للرأسمالية فى كل بلد من البلاد . وفى رأينا أن ما كتبه مؤلف « رأس المال » عن وطنه الأم عام ١٨٦٧ ، فى مقدمة الطبعة الأولى ، لا يزال صحيحا ، رغم اختلاف المرحلة التاريخية : « تقف الى جانب الشرور الحديثة ، سلسلة من الشرور المتوارثة التى تستبد بنا ، تنبع من بقايا أساليب الانتاج القديمة بأخطائها التاريخية الاجتماعية والسياسية التى لا يمكن تفاديها » . ومن ثم فان قضية « الطريقتين » ، ليست مجرد قضية ذات أهمية تاريخية ، ولكنها تتصل بالنواحى العملية الحقيقية .

٤ — تعليق آخر [١]

بقلم : موريس دوب

أوافق تماما على آراء الأستاذ هـ. ك. تاكاهاشى التى جاءت بمقالته القيمة « الانتقال من الاقطـــاع الى الرأسمالية » التى قدمت اضــــافات هامة ، عمقت ووسعت مفاهيمنا للقضية الهامة موضع البحث . وليس لدى الا القليل مما يمكن اضافته الى ما أورده . وأجد — بصفة خاصة — فى تطويره لفكرة « الطريقتين » واستخدامها لالقاء الضوء على التناقض بين طريقة الثـــورة البورجوازية فى غربى أوربا وبينها فى روســـيا واليابان ، ما ينير لنا الطريق ، وفيما يتعلق بنقده لى أود أن أقدم ثلاثة تعليقات .

لقد كان لدى تاكاهاشى ما يبرر القول بأن كتابى « لم يهتم اهتماما جهلى بتجربة جنوب أوربا ، وخاصـــة ايطاليا وأسبانيا . ويمكننى القول ان هذا العمل كان استرشاديا وأن كتابى حمل عنوان « دراسات فى تطور الرأسمالية » ليشير بذلك الى صفته الانتقائية . فلم أحاول ان أكتب تاريخا شاملا للرأسمالية أو حتى تاريخا موجزا لها . والمنهج الذى اتبعته يتمثل فى معالجة مراحل ومظاهر حاسمة فى تطور الرأسمالية ، فى انجلترا بالدرجة الأولى باعتبارها نموذجا كلاسيكيا ، مع الرجوع من حين لآخر الى ما يقابل هذه التجربة فى أوربا ، أو ما يناقضها لالقاء الضوء على الموضوعات التى حاولت ايضاحهـــا . فالتعمق فى دراســـة التجارب الموازية أو المناقضـــة للتجربة الانجليزية يحتاج الى معرفة واسعة بالدراسات التاريخية الأوربية، وهو مالا أستطيع ادعاءه ، وحتى لو كانت هناك عقلية موسوعية أكثر دقة من عقليتى فانها تحتـــاج الى ما يقرب من عشر ســـنوات للتعاون فى تطوير تلك الدراسات التى يشير اليها الأستاذ تاكاهاشى .

ثانيا : أعتقد ان الأستاذ تاكاهاشى قد أخطأه التوفيق عندما اكد على اننى تحدثت عن الفـــترة من القرن الرابع عشر الى القرن السادس عشر على انها « لا اقطاعية ولا رأسمالية » اذ اعتبر طريقة عرضى للمشـــكلة بمثابة حـــكم توصلت اليه . فاذا أعاد النظر الى الفترة الواردة بكتابى ، سيرى اننى كنت أطرح سؤالا (وأن ثمة علامة استفهام فى نهاية السؤال)

---

(1) Science and Society, Sprng 1953. 1953.

أصوغ فيه الصعوبة التي اعترضت سبيل الكثير من الدراسات حول تلك الفترة ، وأقر أن اشارتي الهزيلة الى الزراعة (التي كانت محل نقده) جعلت استنتاجي أقل تدعيما مما يجب ، ولكني أعتقد أنه على الرغم من قيام تاوني وغيره من الباحثين بالقاء الضوء على تلك الفترة ، فلا زال الأمر بحاجة الى المزيد من الدراسات حولها . كما أنني على استعداد للقبول بأن أفكاري الأولى — التي ضمنتها أصول الكتاب — ربما كانت قد اثرت على طريقة المعالجة وأدت الى جعلها أقل وضوحا مما يجب . ولكن من المؤكد أنه لم يدر بخلدي اعتبار الفترة ما بين حكم ادوارد الثاني واليزابث «لا اقطاعية ولا رأسمالية» ، والحديث عن هذه الفترة باعتبارها فترة « انتقالية » الذي جاء بردي على سويزي ، والذي اعتبره تاكاهاشي « تصحيحا » ، ورد في حقيقة الأمر بمتن الكتاب .

ويجب — على أية حال — أن أستمر في الدفاع عن رأيي القائل بأن « تفكك أسلوب الانتاج الاقطاعي بلغ مرحلة متطورة قبل أن يتطور أسلوب الانتاج الرأسمالي ، وأن هذا التفكك لم يرتبط ارتباطا وثيقا بنمو أسلوب الانتاج الجديد في رحم الأسلوب القديم » . ولا يعني ذلك أن فترة القرنين « لا اقطاعية ولا رأسمالية » ولكنها على عكس ذلك تماما ، وتعد مفتاحا للصعوبات التي واجهت أولئك الذين يعتنقون آراء شبيهة بآراء سويزي حول تلك الفترة ، ولما كانت عملية التناقض الاجتماعي داخل أسلوب الانتاج الصغير لابد أن تنضج قبل ميلاد أسلوب الانتاج الرأسمالي ، فان وجود فترة انتقالية بين بداية انهيار القنانة وقيام الرأسمالية يعد أمرا ضروريا ، ووجه الخلاف الوحيد بيني وبين الأستاذ تاكاهاشي يدور حول التأكيد على درجة « التفكك الذاتي » في مطلع الفترة وعند نهايتها .

ثالثا : فيما يتعلق « بالطريقتين » واشارتي الى نظام الانتاج المنزلي، أرى أن الأستاذ تاكاهاشي كان على صواب عندما اعتبر نظام الانتاج المنزلي في انجلترا يدخل ضمن الطريقة الأولى . وكنت أظن أنني أوضحت في الفصل الخاص « بظهور رأس المال الصناعي » أن نظام الانتاج المنزلي لم يكن شكلا اقتصاديا متجانسا ، ولكنه كان يضم أشكالا اقتصادية مختلفة ، وأحد تلك الأشكال يتمثل في الصناعة التي نظمها تجار الشركات الاحتكارية التي عالجتها باعتبارها تحول للتاجر الى رجل صناعة (الطريقة الثانية) ، ثم تطرقت بعد ذلك الى نقيض تلك الحركة الذي تمثل في ظهور طبقة من التجار أصحاب العمل المشتغلين بالصناعة اليدوية من بين مراتب الحرفيين ضمت الحرفيين الأثرياء الذين كانوا ضمن أعضاء شركات الملبوسات ، وكان احدى المؤسسات التي تنتمي الى هذا النوع والتي ظهرت في عصر

ستيوارت ، تعبيرا عن ذلك . وسواء كان نظام الانتاج المنزلى المشكل من أسفل ظاهرة انجليزية خاصة ، أو كان هناك ما يقابله على القارة الأوربية، فاننى لا أستطيع أن أغامر بابداء رأى حول هذه القضية . وهنا لا يمكننى سوى القول ان انشغال المؤرخين الاقتصاديين فى أوربا بالبحث عن المنظمين الراسماليين الكبار ، قد أعماهم عن متابعة الدور الذى لعبه التجار المشتغلون بالصناعة اليدوية . وأشارك الأستاذ تاكاهاشى رأيه فى ضرورة وجود لون من « التعاون » لدراسة مثل هذه القضايا فى البلاد المختلفة .

٥ — عود إلى المناقشة[١]

بقلم : بول سويزى

ان المشاكل التى واجهتنى عندما تعرضت لكتاب دوب « دراسات فى تطور الراسمالية » كانت بايجاز تتمثل فى انه كان يوجد فى أوربا الغربية فى العصور الوسطى المبكرة نظام اقطاعى كذلك الذى وصفه دوب . وأن ذلك الأسلوب الانتاجى مر بعملية تطور انتهت بمعاناته الأزمة ثم الانهيار ، وخلفته الرأسمالية . فالتطور يرتبط بتاريخ الراسمالية وكذلك الأزمة العامة ثم الانتقـــال الى الاشتراكية . ولدى الآن فكرة طيبة عن طبيعة الدوافع الأولى للراسمالية ، وأسباب خلق عملية تطورها للأزمة والأسباب التى تجعل من الاشتراكية شـــكلا ضروريا للمجتمع الذى يخلف الراسمالية ، ولكن لم يكن لدى وضوح رؤية لمثل هذه العوامل فى حالة المجتمع الاقطاعى، ولهـــذا انصرفت الى قراءة كتاب دوب بحثـــا عن اجابات لتساؤلاتى حول المجتمع الاقطاعى .

وما ادين به لكتاب دوب ، هو اننى ما كدت أنتهى من دراستى له حتى شعرت بأن تلك التساؤلات قد اتضحت فى ذهنى . ويرجع ذلك الى انه نجح فى اقناعى من ناحية ، ولانه دفعنى الى البحث عن مصادر اخرى لأكون افكارا خاصة بى من ناحية أخرى ، وكانت مقالتى الأصلية فى مجلة العـــلم والمجتمع تمثل الاجابات التى توصلت اليهـــا .(واعتقـــد أنه كان على أن أوضح ذلك ، فقد صاغ دوب القضايا التى تعرض لها بطريقته الخاصة ، وكان مهتما بمسائل كثيرة لم تكن تساؤلاتى تتصل بهـــا مباشرة ، وبعض الانتقادات التى وجهتها له ، لم تكن فى حقيقة الأمر انتقادات ، وكان عليها أن اقدمها فى شكل اقتراحات أو افتراضات) .

وابدى دوب — فى رده على انتقاداتى — اعتراضة على عدة نقـــاط أوردتها فى اجاباتى على تلك التساؤلات ، بينما ذهب تاكاهاشى الى رفضها جميعـــا رفضا تاما ، ولكنى أعرف الآن الكثـــير عن اجابات دوب (على تساؤلاتى) أكثر مما عرفته بعد أن فرغت من قراءة كتابه ، غير أنى لا أعلم شيئا عن اجابات تاكاهاشى ، وسوف أعرض لتساؤلاتى واجاباتى على تلك التساؤلات بايجاز ، وقد يدعو ذلك دوب وتاكاهاشى الى تقديم صـــياغة جديدة .

(1) Science and Society, Spring 1953

السؤال الأول : ماذا كانت الدوافع الأولى وراء تطور الاقطاع فى أوربا الغربية ؟

فيما يتعلق بالراسـمالية ، نستطيع أن نقدم اجابة ايجابية شافية ، فقد كان الدافع الرئيسى تراكم رأس المال الذى يعد سمة فطرية فى الراسمالية فهل هناك ما يقابله فى الاقطاع ؟

يجد دوب المقابل فى تزايد حاجة سادة الاقطاع الى الموارد . والسؤال الهام يدور حول ما اذا كانت حاجة السادة الى الموارد بصورة متزايدة — وهى حقيقة لا جدال فيهـا — تعد سـمة فطرية فى بناء أسلوب الانتـاج الاقطاعى . وقد قدمت الأسباب التى تشكك فى وجود مثل تلك العلاقة ، وبينت كيف أن تزايد حاجة سادة الاقطاع الى الموارد يمكن أن تفسر على انها نتاج ثانوى لنمو التجارة والمدن .

ولكن دوب لم يصبر على تأكيدي لتلك الناحية ، فهو يعتقد اننى أرى فى تطور الاقطاع مسألة تتعلق بالصراع الداخلى أو بالقوى الخارجية ، ومن الناحية التاريخية ، يعد رأى دو ب صحيحا بالطبع ، فقد كان التطور نتاجا لتداخل العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التى حددت مسار التطور ، ولا أظننى أنكر ذلك ، ولكن يمكن أن يقال نفس الشيء عن التطور التاريخى للرأسمالية ، وهى حقيقة لا تحول بيننا وبين البحث عن الدوافع الأولى للتطور داخل النظام نفسه . ولا أوافق على أن ثمة ما يبرر وصـف دوب لصياغتى للقضية فيما يتصل بالاقطاع بأنها « آلية » . انها مسألة نظرية ، وسأظل على اعتقادى أنها تعد حاسمة فى التحليل الشامل للاقطاعية .

ويشير انتقاد دوب بوضوح الى أنه اتخذ موقفا من تلك القضية ، على الرغم من تردده فى صياغة السؤال أو الاجابة بصورة واضحة . ولكنى اعتمدت أساسا على كتابه الذى يرى أن الاقطاع لم يحتو على دوافع داخلية للتطور ، ولمـا كان دوب لم يقدم أدلة جديدة لتدعيم وجهة نظره فسـوف أظل غير مقتنع برأيه .

وأرى أن تاكاهاشى لم يسـاهم بالكثير فى القاء الضـوء على تلك القضـية ، فتحليله الممتع لعناصر الاقطاع لم يقده الى صـياغة قوانين واتجاهات النظام ، فقد عالج زيادة الانتاجية على أنها عاملا حاسما ، ولكن من المؤكد أن زيادة الانتاجية ليست سمة فطرية من سمات الاقطاع ، وثمة — فى حقيقة الأمر — الكثير من الأدلة التاريخية والمعاصرة تقود الى افتراض عكسى ، وهنـا يجب أن نأخـذ فى اعتبارنا تأثير القوى الخارجية فى تزايد حاجة سادة الاقطاع الى الموارد التي يقول بها دوب .

وفيما يتعلق بقضية القوى الخارجية ، يعترض تاكاهاشي على بحدة؛ ، ولكن بعض ما يورده صحيح ، ولا أميل الى انكاره ، فالقوى التاريخية التى تعد خارجية بالنسبة لمجموعة من العلاقات الاجتماعية هى فى حقيقة الأمر داخلية بالنسبة لمجموعة أشمل من العلاقات الاجتماعية . وكان ذلك هو ما حدث بالنسبة للاقطاع فى أوربا الغربية ، فان اتساع التجارة وما ارتبط به من نمو المدن والأسواق كان بمثابة عوامل خارجية عن أسلوب الانتاج الاقطاعى ، ولكنها كانت عوامل داخلية اذا أخذنا فى اعتبارنا اقتصاد بلاد أوربا المطلة على البحر المتوسط ككل .

وان الدراسة الشاملة للاقطاع فى أوربا الغربية — وهو ما لم يزعم دوب أنه قد فعله — كفيلة بأن تحلل مضمون اقتصاد بلاد أوربا المطلة على البحر المتوسط . وقد أوضح بيرن بذكاء كيفية التوصل الى هذا ، فقرر أن أصول الاقطاع فى غربى أوربا يمكن التماسها أولا فى العزلة (التى فرضها التوسع الاسلامى فى القرن السابع) التى حالت بين المناطق المتخلفة نسبيا وبين المراكز الاقتصادية الحقيقية للعالم القديم ، وثانيا ، التطور المتأخر للاقطاع الذى اتخذ شكل اعادة وصل ما انقطع من الصلات التجارية(١)، ومعنى ذلك أن نمو التجارة اعتبارا من القرن الحادى عشر لم يكن تمثل قوة خارجية غامضـــة مثـــل تلك التى ظن تاكاهاشى — خطـــأ — اننى أبحث عنها . ولكن عندما يتركز الانتباه على الاقطاع على هذا النحو ، يبدو لى أن المعالجة النظرية لنمو التجارة كعامل خارجى تصبح ضرورية .

ومن ثم يبدو لى أن الاجابة على السؤال الأول تأخذ الشكل التالى : لا يتضمن النظام الاقطاعى دوافع داخلية وعندما يمضى فى تطوره — الذى يتميز عن الذبذبات والأزمات التى لا تؤثر على بنيـــانه الأســـاسى — فان القوة الدافعة تأتى من خارج النظام . (واشك فى أن ذلك ينسحب على النظم الاقطاعية بشكل عام ، وليس على الاقطاع فى غربى أوربا فحسب ، ولكن ذلك يخرج عن اطار هذه المناقشة) .

السؤال الثانى : لماذا أدى تطور الاقطاع فى أوربا الغربية الى الأزمة ثم الى الانهيار التام ؟

لمـــا كنا قد قررنا ان ثمة دافع أساسى خارجى يقف وراء عملية التطور فاننا يجب أن نلتمس اجابة هذا السؤال فى اثر تلك القوى الخارجية على

(1) Henri Pirenne, Economic and Social History of Medieval Europe (London 1936); also, Mohammed and Charlemagne (New York 1939).

بناء الاقطاع ، وبعبارة أخرى ، فان العملية تتصل بالتفاعل بين العوامل — على حد تعبير دوب — واظن أن تاكاهاشى لن يختلف معى فى ذلك ، والنقد الرئيسى الذى أوجهه الى كل من دوب وتاكاهاشى فى هذا الصدد ، هو أنهما سعيا وراء الاقلال من شأن التجارة كعامل دفع الى انهيار الاقطاع ، عزفا عن تقديم تحليل مباشر لعملية تفاعل العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض ، فقد اتجه كل منهما — على سبيل المثال — الى معالجة استبدال الايجارات النقدية بالخدمات الالزامية للعمـــل أو بالايجار العينى كمسألة تتصل بالشكل ، وأغفلا حقيقة أن هذا التغير لا يقع على نطاق واســـع الا عندما يكون أساسا لانتاج سلعى متطور .

ويبين نقدى لدوب فى المقالة الأولى حرصى على معالجة عملية التفاعل بين العوامل وبعضها البعض ، ولا ريب أن تلك المعالجة تشتمل على بعض نقاط الضعف — مثـــل معالجتى لمـــا يسمى « بالقناة الثانية » الذى كان موضع انتقاد دوب — ولكنى لازلت أعتقد ان تلك المعالجة تتضمن تحليـــلا نظريا واضحا ، وأود أن أرى غيرى يسير على هذا النهج .

السؤال الثالث : لمـــاذا خلفت الراسمالية الاقطاع ؟

اذا اتفقنا مع دوب على آرائه ، فان الفترة من القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السادس عشر كانت الفترة التى عانى فيها الاقطاع الانهيار التام والتى لم تشهد سوى ارهاصات الرأسمالية ، وتلك مسألة محيرة ، فلا يمكننا القول أن الاقطاع خلق القوى الانتاجية التى يمكن الابقاء عليهـــا وتطويرها فى ظل الرأسمالية ، مثلما يمكن القول — على سبيل المثال — ان الراسمالية خلقت القوى الانتاجية التى أمكن الابقاء عليها وتطويرها فى ظل الاشتراكية ، لقد صحب انهيار الاقطاع تعميم انتاج السلع ، وأن « انتاج السلع وتطور التداول والتجارة تشكل الشروط التاريخية التى ينشـــأ فى ظلها (رأس المال) » على نحو ما يؤكده ماركس ، ولكن الشروط التاريخية لا تقدم — فى حد ذاتها — تفسيرا كافيا . فقبل كل شىء ، كان العالم القديم يتميز بانتاج سلعى متطور دون أن يؤدى ذلك الى ظهور الرأسمالية ، وكانت ارهاصات الراسمالية فى ايطالية والأراضى المنخفضة فى العصور الوسطى المتأخرة قابلة للاجهاض . فلماذا — اذن — استطاعت الراسمالية أخيرا أن تمضى قدما وأن تستمر فى ذلك منذ أواخر القرن السادس عشر وخاصـــة فى انجلترا ؟

يلقى دوب الكثير من الضوء على هذا السؤال ، رغم أنه لا يستطيع الزعم بأنه قد قدم عليه اجابة شافية ، ويرتكز تأكيده على ما أسماه ماركس بـــ « الطريقة الثورية الحقيقية » التى يتطور بها الراسماليون الصناعيون ،

والتى يفسرها دوب بأنها تعنى ظهور الرجال الصغار من بين مراتب المنتجين الصغار . وقد انتقدت فى مقالتى الأولى ، تفسير ماركس ، ولكن رد دوب على انتقاداتى ألقى مزيداً من الضوء على تفسيره ، مما جعلنى أرى أن ذلك التفسير وان لم يكن التفسير الأوحد ، غير انه يتجه اتجاها مثمرا . ويبدو لى أن ما نحتاجه الآن هو المـــزيد من البحث حول اصـــول البورجوازية الصناعية ، فهذا النوع من البحث سوف يكشف النقاب عن اسرار نمـــو الرأسمالية فى أواخر القرن السادس عشر .

ولا أعرف موقف تاكاهاشى من هذه القضية ، فهو يسرف فى انتقاده لمـــا ذهب اليه دوب من اعتبـــار القرنين الخامس عشر والسادس فترة انتقالية . ومن المفروض انه يعنى أن الاقطـــاع ظل باقيـــا حتى أطاحت به الرأسمالية بعد ظهورها ومن ثم لا توجد رابطة بين عمليتى تدهور الاقطاع وظهور الرأسمالية التى أكدت عليها وشاركنى دوب هذا التأكيد ، ومهمـــا كان الأمر ، فان تاكاهاشى يتفق مع دوب فيما يتعلق بالمغزى الثورى لظهور المنتجين الصغار من بين مراتب الحربين ، وافترض أنه سوف يتفق معى ايضا فى الحاجة الماسة الى ابحاث أكثر جدية حول طبيعة ومدى انتشـــار هذه الظاهرة .

وفى هذا الصدد ، ثمة نقطة أخيرة . ففى محاولة لتطوير رأى دوب القائل بأن القرنين الخامس عشر والسادس عشر فترة « لا هى بالاقطاعية ولا هى بالرأسمالية » ، اقترحت أن نطلق على الفترة اسم انتاج الســـلع السابق على الرأسمالية . ولكن دوب يرفض هذا الاقتراح ويعتبر المجتمع فى تلك الفترة مجتمع اقطاعى « على درجة متطورة من التفكك » . وأعترف أن تلك القضايا كانت موضع خلاف الماركسيين الانجليز لعدة سنوات ، وليس من الحكمة ان أدلى برأى حولهـــا الآن . دعنى — اذن — أضـــع تعليقى فى صورة سؤال : لمـــاذا لا يكون ثمة احتمال آخر لم يورده دوب هو انه لم يكن هناك طبقة حاكمة واحدة فى تلك الفترة وانما كانت هنـــاك عدة طبقات تختلف باختلاف أشكال الملكية ، وتشتبك مع بعضها البعض فى صراع مستمر من أجل السيادة ؟

واذا أخذنا بهذا الافتراض ، يمكننا أن نفسر طبيعة تلك الفترة فى ضوء الفقرة المعروفة التى أوردها انجلز(١) :

---

(1) Engels, Origin of the Family (Chicago 1902), Kerr ed., p. 209.

« يحدث فى فترات معينة استثنائية توازن بين الطبقات المتصـــارعة بشكل متقارب حتى أن السلطة العامة تحقق درجة من الاستقلال عن طريق اقامة وســيط بين الطبقات المتصارعة وبعضها البعض . وكانت الملكيات المطلقة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى هذا الوضع ، توازن بين النبلاء وسكان المدن » .

وفى ضوء هذا التفسير ، كانت الحرب الأهلية ثورة بورجوازية مكنت الطبقة الراسمالية من بســط سيادتها على الدولة وتحقيق السيطرة على ســائر الطبقات .

٦ — تعليق (١)

بقلم : رودنى هيلتون

طرح سويزى عددا من الأسئلة التى يقع على عاتق المؤرخ الاجابة عليها . ولما كان سويزى تلميذا للماركسية فيما يتعلق بالمجتمع الراسمالى، فمن الطبيعى أن يهتم بالقضايا الماركسية الماثلة فى المجتمع السابق على الرأسمالية . وأهم الأسئلة التى طرحها هو — بلا ريب — السؤال الأول المتعلق بالمحرك الأساسى للاقطاع . وافترض انه يعنى بذلك التساؤل حول التناقضات الداخلية لأسلوب الانتاج الاقطاعى التى صنعت تطوره وقادته الى نهايته الحتمية . فهذا ما يجب أن يعنيه سويزى — كماركس — بهذا السؤال ، رغم أن رأيه القائل بأنه ليس ثمة محرك أساسى للاقطاع اى أنه لم يكن ثمة جدل داخلى فيه ، لا يمت فى حقيقة الأمر الى الماركسية بصلة .

وقبل أن نتناول هذه القضية ، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا بعض الحقائق . فالماركسية منهج يتطلب مادة متكاملة لحل المسائل التاريخية ، حتى لو جاءت الاجابة مجردة فى نهاية الأمر (كما فى بعض فصول « راس المال ») . والمدخل الذى اتخذه سويزى للوصول الى المادة المتكاملة يتمثل فى الأعمال التنظيرية لهنرى بيرن . ولما كانت تلك الأعمال غير متقبلة من جانب الماركسيين ، وتحداها الكثير من غير الماركسيين ، يجب علينا أن نجهز على بيرن قبل أن نتناول قضايا سويزى .

وأهم نظريات بيرن بالنسبة لنا ، هى تلك المتعلقة بتدهور التجارة خلال العصور المظلمة واصول المدن . فقد اعتبر أن الممالك البربرية التى خلفت الامبراطورية الرومانية الغربية لم تعترض سبيل التبادل التجارى بين الشرق والغرب عبر البحر المتوسط ، ونتيجة لذلك لم تضمحل تجارة أوربا الغربية ، فالمدن لا تزال مزدهرة ، والعملة الذهبية لا تزال تستخدم، وبقى الكثير من النظام الادارى والمالى الرومانى قائما . ولم ينضب معين التجارة العالمية والمحلية الا (فى القرنين السابع والثامن) عندما قطع الغزو

---

(١) رودنى هيلتون محاضر فى التاريخ بجامعة برمنجهام ، وقد نشر التعليق فى :

Science and Society, fall 1953.

الاسلامى طرق التجارة فى البحر المتوسط . ونتج عن ذلك سيادة الضياع الكبيرة التى يفحلها الاقنان وانتشار الانتاج من أجل الاستهلاك المباشر ، ولم يبدأ انتاج السلع فى أوربا الغربية الا عندما عادت التجارة بين طرفى البحر المتوسط الى سيرتها الأولى . وانتعش انتاج السلع بانتعاش التجارة العالمية . وكان التجار الأول فى نهاية العصور المظلمة — الذين أسسوا أو أعادوا تأسيس مدن العصور الوسطى — يتكونون من العناصر الطافية فوق سطح المجتمع ، التى كانت — وفق مفهوم سويزى — « خارجة » عن المجتمع الاقطاعى ، وبمجرد أن عادت التجارة الى مجراها وكذلك حياة المدن، تطورت الأسواق المحلية . وبعبارة أخرى ، يعتبر بيرن أن التجارة الدولية فى السلع الكمالية عاملا حاسما فى اضمحلال انتاج السلع فى القرن السابع وانتعاشه فى القرن الحادى عشر .

ويمكننا القول دون الخوض فى التفاصيل أن معظم النقاط الأساسية فى هذا التفسير لا يمكن تقبلها . فتدهور انتاج السلع لم يبدأ نتيجة الغزو الاسلامى ولكنه بدأ قبل انهيار الامبراطورية الرومانية — كنظام سياسى — بوقت طويل ، ومنذ الأزمة التى وقعت فى القرن الثالث كانت حياة المدن آخذه فى الاضمحلال ، وبدأت الضياع المكتفية ذاتيا والتى تعتمد على عمل الاقنان تسيطر على البناء الاجتماعى للامبراطورية . كما كانت التجارة بين الشرق والغرب آخذة فى الاضمحلال كذلك لا لأسباب سياسية فحسب، بل لأن سداد قيمة البضائع بالذهب للشرق لم يعد ممكنا . ويرجع سبب ذلك الى استنزاف الشرق لذهب الغرب الذى بدأ — على الأقل — فى القرن الخامس ، والذى لم يتم تعويض عنطريق تحقيق الرخاء أو ازدهار التجارة، لأن صادرات الغرب كانت أقل قيمة من واردات الشرق .

ولم يوقف العرب التجارة كثيرا . ولكن بيرن كان مخطئا فى نظرته الى العرب كأعداء للتجارة بين الشرق والغرب . ومن الطبيعى أن تحدث بعض التحولات ولكن العرب كانوا يقفون فى صف استمرار تلك العلاقات التجارية كلما كانت ممكنة اقتصاديا ، على نحو ما بين الباحثون بالتفصيل، فقد أوضح مؤرخ فرنسى أن العرب كانوا يشجعون التجارة بين الشرق والغرب بواسطة استنزاف كنوز الذهب فى أقاليم الامبراطوريتين البيزنطية والساسانية التى دخلت تحت حكمهم(١) .

ومن ثم فان المستوى المنخفض للانتاج من أجل السوق فى العصور

---

(1) M. Lombard, L'Or Musulman du VIIe au XI Siècle, Annales, 1947.

المظلمة كان اســتمرارا لتطور اقتصــادى بدأ من داخل الاطار السياسى والاجتماعى فى الامبراطورية الرومانية . ولا يعنى ذلك أن نرى ببساطة فى العصر الكارولنجى عصر تأخــر اقتصــادى واجتماعى كامل . فقــد حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة — وان كان الكشف عنهــا لم يتم بصورة كافية — لم يكن أسلوب الانتــاج الاقطاعى يستطيع التطور بدونها ، وفى حقيقة الأمر ، كانت هناك علامات على تطور انتاج الســلع مع نهاية القرن العاشر . فقد بدأت الأسواق المحلية فى الاتساع بالمدن . وطورت حياة المدن نتيجة تطور القوى الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الاقطاعى ، وليس — كما يظن بيرن — نيجة المؤثرات الخارجية للتجــار الجائلين . وقد نالت هذه الحقيقة قدرا كافيا من الوضوح من خلال الدراسات الخاصة بالمدن فى فرنسا وألمانيا وايطاليا(١) ، ومن ثم يجب اهمال تفسير بيرن لانتعاش التجارة والتغيرات التى طرأت على اقتصاديات الاقطــاع الأوربى (التى تعتمد عليها نظريات سويزى) .

فما سبب التطور الاجتماعى الذى حدث فى ظل الاقطاع ؟ اعتقد اننا عند دراستنا لهذه القضية ، لا يجب أن نقتصر على الاقطاع ، ولكن يجب أن نتناول المجتمع السابق على الرأسمالية ككل ، أو المجتمع الطبقى السابق على الرأسمالية ، على أية حال ، فسويزى يرى أن التراكم هــو المحرك الأســاسى فى المجتمع الرأسمالى لأنه ســمة فطرية فى عمليات الانتــاج الرأسمالى . وليس ثمة عملية تراكم — بالطبع — فى المجتمعات السابقة على الرأسماليين مثل تلك التى تنتج عن استقلال العمل المأجور بواســطة الرأسماليين المتنافسين ، ولكن يجب أن رى فى نمو فائض الانتاج الذى يزيد عن حد الاعاشة ، شرطا ضروريا لتطور المجتمع الطبقى فيمــا بين انهيار الشيوعية البدائية وبداية الرأسمالية . واعتمد نمو فائض الانتاج — بالطبع — على تطور قوى الانتاج كالأدوات ومهارة العمل التى توفرت للحرفيين والفلاحين . وتطور قوى الانتاج يعتمد بدوره على حجم واستخدام فائض الانتاج . وبعبارة أخرى ، يعتمد التقدم الفنى حتى فى الاقتصاديات البدائية على تطبيق نتائج التراكم عليها ، ولا نعنى بذلك تراكم رأس المال — بالطبع — وانما نعنى به تراكم فائض الانتاج ، وهو أمر واضح . ولكنه لا يبين بذاته السبب الذى يجعل التفاعل الجدلى لقوى الانتاج وفائض الانتــاج

---

(1) A.B. Hibert, The Origins of the Medieval Town Patriciate, Past and Present, 1953, No 3, p. 15-27; J. Lestoquoy, Les Villes de Flandra sous le gouvernement des Patriciens: XIe XVe siècles.

التراكم في اى مجتمع سابق على الراسمالية يؤدى الى أتساع ، ثم أنهيار أسلوب الانتاج (العبودى أو الاقطاعى) . ولكن ذلك لا يمكن فهمه دون أن نأخذ فى اعتبارنا علاقات الانتاج السائدة : وقبـل كل شىء ، لا يمكن فهم عملية التراكم الراسمالى ، اذا أسقطنا من حسابنا العلاقة بين الرأسماليين والعمال .

وعلى سبيل المثال ، يجب أن نأخذ علاقات الانتاج فى اعتبارنا عندما نجيب على أسـئلة سويزى ، مثل : لماذا لم تتطور الرأسمالية من نظـام انتاج السلع فى العالم القديم ؟ وقد يجيب ماركس والماركسيون الذين قرأوا المجلد الثالث من « رأس المال » (ومن بينهم سويزى بكل تأكيد) أن انتاج السلع ليس كافيا فى حد ذاته للتأثير على « التماسك والترابط الداخلى » لأسلوب الانتاج . وبالنسبة للعبودية ، يرجع سبب عدم ظهور الراسمالية الى أن القطاعات الاقتصادية التى كان الانتاج السلعى فيها متقدما ، كانت تتمثل فى تلك التى لم يكن يستغل فيها العبيد . ولكن استغلال العبيد حال دون التطور الفنى حتى أنه بمجرد نضوب معين عرض العبيد يزول التخلف الفنى الذى يعد أساسيا فى النظام العبودى ، وبغض النظر عن الفصل بين العبيد وأدوات الانتاج ـــ وهو الشرط الضرورى للرأسمالية ـــ حل ملاك العبيد المشاكل الاقتصادية الخاصة بالعالم القديم عن طريق توطين عبيدهم فى حيازات فلاحية ، فخلقوا بذلك ـــ فى حقيقة الأمر ـــ علاقات الانتـاج المميزة للمجتمع الاقطاعى .

وعلى اية حال ، لا أعتزم بحث قضية « المحرك الأساسى » لـكل أساليب الانتاج السابقة على الرأسمالية .

ولمـا كان الاقطاع هو القضية التى نتصدى لها ، فان عناصر اجابتنا لابد أن تكون على النحو التالى . يتمثل الملمح الرئيسى لأسلوب الانتـاج فى المجتمع الاقطاعى فى أن ملاك وسائل الانتاج ـــ ملاك الأرض ـــ يناضلون من أجل انتزاع جميع فائض الانتاج الذى ينتجه المنتجون المباشرون لفائدتهم وحدهم . وقبل أن نسأل عن سبب اقدامهم على ذلك ، يجب أن نشير بايجـاز الى أن ذلك ما حاولوا تحقيقه بطرق مختلفة ، فقـد تغير طابع المنتجين المباشرين فى مختلف مراحل تطور الاقطاع الأوربى ، كمـا حدث بالنسبة لسائر الظواهر الاقتصـادية ، وتغير نتيجة لذلك الطابع المميز لاستغلال ملاك الأراضى . وفى بعض أنحاء أوربا فى العصور الوسطى المبكرة صمدت مجتمعات الفلاحين الأحرار الذين احتفظوا بأشكال التنظيم القبلى . وفى مثل تلك الحالات (وخاصة فى انجلترا مثلا قبل الغزو الدانمركى) واجهت الأرستقراطية العسكرية ـــ التى كانت شبه قبلية أيضا ـــ مشكلة تحويل

العوائد التى كان يدفعها الفلاحون بمحض ارادتهم للكهم القبلى ، الى ريع اقطاعى ، كما واجهتهم فى نفس الوقت مشكلة تقوية هذا الوضع القائم على الريع الاقطاعى عن طريق استعمار الأراضى البور بواسطة العبيد والاتباع شبه الأحرار .. الخ . كما ادى تفكك المجتمع القبلى فى بعض القرى التى لم تكن خاضعة لأتباع الملك الى ارتقاء بعض عائلات الفلاحين — الأكثر قوة والأوسع ملكية من العائلات الأخرى — الى مصاف النبلاء الذين يحصلون على الريع الاقطاعى . ومن ناحية أخرى ، كان النبلاء الرومان يتحولون الى نبلاء قطاعيين فى بعض انحاء أوربا (مثل ايطاليا ، وغربى وجنوبى بلاد الغال) منذ القرن الثالث . وحولت ضياعهم التى كان يزرعها العبيد الى مزارع قائمة على عمل الاقنان من الفلاحين الذين كانوا عبيدا من قبل من ناحية ، ولأحرار الذين فقدوا ملكياتهم من ناحية أخرى . وتم الاستغلال بواسطة العسكرية التيوتونية مثل البرجنديين والفيسيجوث الذين امتزجوا بطبقة نبــلاء الرومان القديمة . وتنوع استغلالهم تبعــا لدرجة استكمال اسلافهم الرومان لعملية ادماج المجتمعات القبلية الســابقة على العصر الرومانى فى النظام العبودى الذى ساد الامبراطورية الرومانية .

وبحلول القرن التاسع — الذى يشير اليه المؤرخون الألمان والفرنسيون على انه يمثل ذروة العصور الوسطى — سيطرت الضــياع الكبيرة على الاقتصـــاد الاقطاعى فى أوربا وتكونت من اقطاعات قسمت اراضيها الى ضيعة السيد demesne واراضى الفلاحين ، ووقع على عاتقهــا مد السيد الاقطاعى بما يحتاجه من المواد الغذائية والسلع المصنعة . وتركز ريع الاقطاع فى العمل اساسا وكان جزء منه يقدم عينا ، والى حــد ما فى صورة نقود . ولم يكتسب دور ما تبقى من الفلاحين الأحرار أو صغار النبلاء اهمية الا حين بدأ أسلوب الانتاج الاقطاعى فى التفكك ، على نحو ما أوضح كوسمنسكى بالنسبة لانجلترا . واستمرت القنانة تمضى قدما فيما بين القرنين التاسع والثالث عشر ، ولكن عندما أصبح الوضع القانونى للمستغلين سيئا وعاما ، أدى تطور انتاج الســلع الى حدوث تغيرات فى شكل الريع ، فحل الريع العينى والريع النقدى محل ريع العمل بحلول القرن الثالث عشر (فيما عدا انجلترا) ، مما نتج عنه حدوث تحسن فى الوضع القانونى . ولأسباب متنوعة — تتصل بتطور انتاج السلع (كان من أهمها تفتت الحيازات الزراعية ، وتطور مقاومة الفلاحين للاستغلال) قلت حدة الانتزاع المباشر للريع من حيازات الفلاحين ، ولــكن حاجة ســادة الاقطاع الى الريع بصورة اجمالية تم الابقاء عليهــا من خلال اســتغلال الامتيازات الاقطاعية ، وتطور الضرائب الخاصة والعامة . ويمكننا القول بايجاز أن الطبقة الحاكمة كانت تناضل دائما — بطريقة أو بأخرى — من

خلال امتيازاتها الخاصة أو عن طريقة الاستعانة بالدولة ، لزيادة الحد الأقصى للريع الاقطاعى ، أى الفائض المنتزع قسرا من المنتج المباشر . ولكن نجاحها لم يكن مساويا لما بذلته من جهود ، وعندما نفحص أسباب فشلها ، نضع ايدينا على أسباب انهيار أسلوب الانتاج الاقطاعى .

ولكن سويزى سوف يسأل : لماذا ناضل الحكام الاقطاعيون من اجل الحصول على أكبر قدر ممكن من فائض المنتجين المباشرين ؟ وما الذى يناظر هنا حاجة الرأسماليين الى التراكم وتخفيض تكلفة الانتاج للتنافس على الأسواق ؟ وما النتائج الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تدفع عجلة التحرك فى المجتمع الاقطاعى من خلال الطلب على الريع ؟

لم يزد الحكام الاقطاعيون الريع الاقطاعى من أجل وضع انتاج حيازة الفلاح أو العمل الالزامى فى السوق ، رغم قيامهم عرضا بتحقيق الريع العينى أو انتاج الضيعة عن طريق بيعه . فقد سعوا أساسا لزيادة الريع الاقطاعى من أجل المحافظة على وضعهم كحكام وتحسين ذلك الوضع ، ضد منافسيهم العديدين وفى مواجهة أقنانهم المستغلين . وكان القوة الدافعة للاقتصاد الاقطاعى والسياسة الاقطاعية تتمثل فى المحافظة على سلطة الطبقة وتوسيعها كلما كان ذلك ممكنا . ولهذا السبب كان يجب أن يصل الريع الى أقصى حد ممكن . وكان الحاكم الكارولنجى فى القرن التاسع يحتفظ بأتباعه العديدين عن طريق اطعامهم من انتاج الاقطاعية مباشرة . وعندما تفككت امبراطورية الكارولنجيين الضخمة القصيرية الأجل ، وافسحت الطريق لعدد من الممالك الصغرى والدوقيات والكونتيات التى حلت محلها ، اقطع مؤيدوا الملوك والنبلاء الكبار أرضا مقابل الخدمات العسكرية التى يؤدونها لهم ، وبذلك أصبح من الممكن انقاص عدد الاتباع . ولكن بينما كان الفرسان المقطعون يحملون بعض الأعباء الادارية عن كواهل سادتهم الاقطاعيين ، فان الفلاحين الذين زاد استغلالهم لم يستطيعوا أن يتنفسوا الصعداء . وازداد بالطبع الصراع من أجل الأرض ومن أجل السلطة ، ولكن نتج عن ذلك تضاعف حاجات الاقطاع عن طريق زيادة السكان من أجل الحصول على أكبر قدر من الريع الاقطاعى . وادى توسيع سلطة الدولة الى زيادة أعباء الفلاحين ، الذين أثقلت كواهلهم نتيجة الحاجات المتزايدة للأساقفة الذين اداروا الاقطاعات الكنسية .

وأخيرا ، يجب أن نتذكر أن تطور السوق المحلية والسوق الخارجية ، ربما منذ القرن العاشر ، كان عاملا هاما أيضا لتزايد حاجة سادة الاقطاع الى الريع . فقد أدى تخصص الانتاج الصناعى فى المدن التى سعى مواطنوها سعيا حثا للحصول على الامتيازات الاقتصادية والسياسية ، جعل شروط

التجارة بين المدينة والريف نتيجة لغير صالح الطرف الأخير . فكان السيد الاقطاعى يشترى دائما بثمن باهظ ويبيع دائما بثمن بخس . وأدى تزايد حاجة السادة الى « القروض الاستهلاكية » لتغطية نفقات الترف والتسلح المتزايدة الى وقوعهم فى ربقة الدين ، ومن ثم كانت زيادة الريع الاقطاعى الملجأ الأخير الذى يستطيع ان يسد الفجوة بين دخول سادة الاقطاع ومصروفاتهم .

وحتى نستعرض النضال من أجل الريع باعتباره « محركا اساسيا » فى المجتمع الاقطاعى ، يحتاج الأمر الى عرض الحقائق التفصيلية التى يضيق المقام هنا عن ذكرها . ولكن ربما تلتزم الاشارة الى ميادين الدراسة الممكنة، فالصراع بين الملكية والاقطاعات الرئيسية فى فرنسا يحتل مكانا بارزا من التاريخ السياسى فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، وكان نمو الدولة الاقطاعية نتيجة لذلك موضع تحفظ المؤرخين « السياسيين » . ولكن لم تبد الصورة الحقيقية قبل استعمار الأراضى الجديدة وزيادة استغلال الفلاحين ، وبعبارة أخرى ، يمكن رؤية عملية زيادة الحد الأقصى للريع عند أساس الصراع السياسى ، كما يمكن أن نتبين بعض جوانب هذه العملية عند دراستنا لأسلوب ادارة أسقف سانت دينيس ، غير انه يجب أن نجمع القصة جنبا الى جنب من الجانب المادى أساسا . ويمكن دراسة نفس النوع من المشكلات فى المانيا على عهد فردريك بارباروسا وهنرى الأسد ، ناهيك عن انجلترا فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر حيث برزت احدى القضايا الأساسية للمجتمع الاقطاعى ، الا وهى الصراع من اجل الريع بين السادة والفلاحين والنبلاء المتنافسين ، وتطور القانون كأداة لزيادة الحد الأقصى للريع ، وتطورت الدولة كأداة للاستبداد ، وحيث تتوافر وثائق الصراع بصورة لا نظير لها فى البلاد الأوربية الأخرى .

وتنوع أسلوب اجتناء سادة الاقطاع للريع نتيجة تنوع الظروف الاقتصادية لأسباب كثيرة خلال المرحلة الاقطاعية ، ولأن أولئك الذين كان عليهم تقديم الريع لم يقفوا على قدم المساواة مع سادتهم اجتماعيا أو اقتصاديا ، ولم تكن لهم نفس السمات خلال فترة زمنية معينة . وكان الطلب على الريع بمفهومه الواسع العامل الهام فى تقرير حركة الاقتصاد الاقطاعى . ونتج عن التزام الفلاح بتقديم فائض انتاجه دفعه الى الافلاس أو حثه على زيادة انتاج حيازته . فرغم أن الريع الاقطاعى يمثل فائض انتاج الفلاح — على نحو ما أشار ماركس — فان الروتين الضرورى لأى اقتصاد منظم ينتج الرتابة ، حتى أن الريع كان ثابتا لفترات طويلة . ومن ثم كان الريع يمثل — فى الكثير من الحالات — جزءا من الفائض (وخاصة فى حالة الفلاحين الأثرياء) . وكان باستطاعة الفلاحين أن يناضلوا من أجل زيادة الفائض

المتبقى لهم عن طريق تقليل الانتاج تقليلا مطلقا او نسبيا ، أو عن طريق زياده انتاجيه حيازاتهم ، أو عن طريق زيادة مساحة حيازاتهم دون أن يترتب على ذلك زيادة فى الريع . وقد يؤدى مثل ذلك النضال الى وقوع ثورات الفلاحين والى زراعة اراضى جديدة . كما أن السادة قد يحاولون بالطبع زيادة نسبة الفائض المتجه نحوهم ، وقد يحاولوا ضم أراضى جديدة يستقر فيها الفلاحون المستأجرون ، او اراضى لم تسبق زراعتها من قبل وتعد صالحة للزراعة والاستقرار . ومن ثم كان التوسع الزراعى الذى كان قائما حتى نهاية القرن الثالث عشر، والذى شكل اضافة جديدة الى النظام الاقطاعى ، ثمرة ذلك النضال من أجل زيادة الريع الاقطاعى .

واتسم التقدم الاقتصادى الذى لا يمكن فصله عن الصراع من أجل الريع والاستقرار السياسى للاقطاع ، بزيادة فى اجمالى الفائض الاجتماعى للانتاج عن الحاجات الضرورية . وكان ذلك اساس تطور انتاج السلع وليس ما يسمى باحياء التجارة الدولية فى الحرير والتوابل . أى انه فى الفترة التى ساد فيها الاقتصاد الطبيعى خصص الكثير من فائض الانتاج للمبادلة . ومن ثم كان توسع مراكز الأسواق والمدن فى العصور الوسطى منذ القرن العاشر أو القرن الحادى عشر يرتكز أساسا على التوسع فى انتاج السلع البسيطة . وادى التطور الكبير فى التجارة الدولية ، وصناعة الأراضى المنخفضة ، ونمو المراكز التجارية الكبرى مثل البندقية وجنوة وبروج وباريس ولندن ، والتطور الثانوى لقوى الانتاج فى الزراعة الى دفع عملية النضال من أجل الريع الاقطاعى .

ونتج عن تفاعل هذه العوامل المختلفة — التى جاءت جميعا من داخل الاقطاع الأوربى — حدوث تغيرات ملحوظة فى الظروف القائمة . فقد أدى تطور الانتاج من أجل السوق الى زيادة حدة التقسيم الطبقى القائم بين الفلاحين المنتجين ، كما أدى الى تنويعه . فازداد الفلاحون الأثرياء ثراء ، وازداد الفقراء فقرا . ولكنهم أصبحوا يمثلون نوعا آخر من الأغنياء ونوعا آخر من الفقراء ، وخاصة بعد القرن الثالث عشر . فقد كانت عائلة الفلاح الميسورة فى العصور الأولى غنية بما تنتج من أجل استهلاكها ، ولكن مع تطور السوق دفع الفلاحون الميسورون بالكثير من فائض انتاجهم الى السوق ، واضافوا مساحات جديدة من الأراضى الى حيازتهم ، وزاد اعتمادهم على العمل المأجور ، وكان ذلك العمل يأتى من جانب الفلاحين المعدمين أكثر مما يأتى من جانب صغار أصحاب الحيازات الزراعية . كما سعوا لزيادة تدفق فائض ريعهم ، وقوى يأس القطاعات الأخرى من الفلاحين من عدائهم لسادة الاقطاع . وبذلك زاد الصراع من أجل الريع حدة فى القرن الرابع عشر حتى بلغ من الحدة مرحلة الثورة العارمة .

وفيما يتعلق بسـادة الاقطاع ، مثلت تلك الفترة أزمة عانى منهـا مشروعهم الاقتصادى . فهبط الريع ، واتجهت الدولة الى تعويض النقص فى الدخل عن طريق الاستغلال المالى فى صورة زيادة الضرائب ، والحروب ، والنهب ، وقادوا أنفسهم الى الهزيمة نتيجة التضـخم الذى لا مفر منه . وكان الفلاحون الأثرياء وصغار النبلاء الذين لم يقلدوا أسلوب حياة سادتهم هم أكثر المنتجين كفاية . وكانت المنافسة الناجحة لتلك العناصر ترتكز على أشكال الاستغلال التى اوجدت الزراعة الرأسـمالية . ولم يعـد الريع الاقطاعى دافعا لزيادة الانتاج ، وبحلول القرن الخامس عشر أصبح دافع السوق العامل الرئيسى فى تطوير الانتاج ، أى انتاج العناصر الجـديدة فى الاقتصاد . لأن الأساس الاقتصـادى لأولئك الذين كانوا يحتـلون المراكز الرئيسية فى المجتمع قد تأثر بالتطور الجديد ، رغم المحاولات المتفرقة (من جانب الملكية المطلقة) لاستخدام سـلطة الدولة للحفاظ على أساسـيات السلطة الاقطاعية .

٧ ـ تعليق[١]

بقلم : كرستوفرهل

يسألنا بول سويزى أن نأخذ فى اعتبارنا امكانية أن يكون القرنان الخامس عشر والسادس عشر فى انجلترا ، هما القرنان اللذان « لم يشهدا طبقة حاكمة واحدة ولكن شهدا عدة طبقات حاكمة ، ارتكزت على الأشكال المختلفة للملكية ، وقام بينها صراع مستمر حول ممارسة السيادة » ، وأورد فقرة من كتاب انجلز « أصل العائلة » لتأييد وجهة نظره .

وتشير تلك الفقرة عندما نتابعها بوضوح الى وجود صراع بين طبقتين وليس بين عدة طبقات . أليس من غير المنطقى أن نتحدث عن وجود « عدة طبقات حاكمة » فى فترة لا تتجاوز القرنين ؟ ان قيام سلطة ثنائية فى دولة ما أمر ممكن خلال فترة زمنية قصيرة أثناء ثورة من الثورات ، مثلما كانت الحال خلال بضعة شهور فى روسيا أثناء ثورة ١٩١٧ . ولكن مثل ذلك الوضع يكون دائما غير مستقر بالفطرة ، ويهيء غالبا الظروف الملائمة لقيام الحرب الأهلية التى لابد أن تؤدى الى انتصار طبقة على أخرى . ولم يحدث ان عمرت تلك الظاهرة طويلا ، واعتقد أن سلطة الدولة لم تمارسها عدة طبقات حاكمة . وعلينا أن نفترض وجود طبقتين حاكمتين أو أكثر ودولتين أو أكثر يتغان جنبا الى جنب طوال قرنين من الزمان ، لنوقن أن ذلك مستحيل نظريا ، والدراسة الواعية للتاريخ الانجليزى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، كفيلة بأن تؤكد لنا استحالة ذلك نظريا ، كما أنه لم يتواجد من الناحية العملية على الاطلاق .

انه مجرد أمر يتنافى مع المنطق ، لأننا اذا استبدلنا « الطبقتين المتصارعتين » عند انجلز ، « بعدة طبقات حاكمة » ، فان السؤال الذى طرحه دوب يحتاج الى اجابة : ما هى الطبقة التى حكمت خلال تلك الفترة ؟ وكيف نستطيع تبين سمات الدولة فى تلك الحقبة ؟

لقد ناقش المؤرخون السوفييت والمؤرخون الماركسيون الانجليز هذه القضايا بالتفصيل . ويمكن ان أورد هنا ما توصلوا اليه من نتائج دون ذكر

---

(١) كرستوفرهل محاضر فى جامعة اكسفورد ، وقد نشر هذا التعليق بمجلة

Science and Society, fall 1953.

الجدل الذى قادهم اليها . وتلخص لنا موسـينا الجـدل الذى دار بين السوفييت حول السلطة المطلقة والذى دار خـلال مارس وابريل ١٩٤٠ ، وقد كانت قادرة على القول — دون الخوف من الوقوع فى التناقض — أن : « النظرة الى الملكية المطلقة على انهـا دولة ملاك الأراضى الاقطاعيين من النبلاء ، كانت موضع تقدير كل المؤرخين السوفييت » . وأوردت ملكيـة تيودور وأوائل عصر ملكية ستيوارت فى انجلترا ، ضمن اشـكال الحـكم المطلق ، كما فعل سويزى ، رغم أنها أضافت الى ذلك القـول بأن هذين العصرين قدما مشـكلات ذات طبيعية خاصـة(١) . وقد ناقش المؤرخون الماركسيون الانجليز تلك المشكلات ذات الطبيعة الخاصة بشىء من التفصيل فى ١٩٤٠ وفى ١٩٤٦ — ١٩٤٧ . وكانت النتائج التى توصلوا اليها كالتالى :

لقد كانت الدولة فى عصر تيودور وأوائل عصر ستيوارت تمثل جهازا تنفيذيا للطبقة الاقطاعية أكثر تنظيما من ذى قبل ... ولم تبـدأ الدولة فى انجلترا فى الخضوع للرأسـماليين الا بعـد ثورة ١٦٤٠ — ١٦٤٩ .... واستبدلت ثورة ١٦٤٠ حكم طبقة بحكم أخرى(٢) .

كيف يتناسب هـذا مع صياغة انجلز التى أوردها سويزى ، والتى كثيرا ما ترد فى مناقشـات المؤرخين السـوفييت والانجليز ؟ وأهم ما يجب ملاحظته الحذر الشديد الذى اتسمت به كلمات انجلز . وأورد هنـا فقرة من آخر ترجمة لكتا بانجلز المذكور نجده يكتب فيها تلك الكلمات بشـكل يوحى بأنها تحتاج الى تأكيد خاص :

تقع فترات استثنائية — على أية حال — تتوازن فيها قوى الطبقتين المتحاربتين مع بعضهما البعض بدرجة معينة ، تتطلب وجـود عامل وسيط ظاهرى يقف بينهما الى حين يتمثل فى قيام درجة معينة من الاستقلال . وكانت تلك حال الملكيات المطلقة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر التى حفظت التوازن بين النبلاء والطبقة البورجوازية ، وكان ذلك شـأن البونابرتية فى الامبراطوريتين الأولى والثانية فى فرنسا ، التى استخدمت البروليتاريا ضد البورجوازية ، والبورجوازية ضد البروليتاريا(٣) .

---

(1) Z. Mosina, The Discussion of Problem of Absolutism, in Istorik Marksist, No 6, 1940, p. 69, 74.

(2) State and Revolution in Tudor and Stuart England, in Communist Review, July 1948, p. 212 f.

(3) Origin of the Family, in Marx and Engels, Selected Works (Lawrence and Wishart, 1950), II, p. 290.

فهل يستطيع سويزى القول بأن البروليتاريا التى جاء ذكرها فى هـــذه الفترة كانت « طبقة حاكمة » فى فرنســـا فيما بين ١٨٥٢ و ١٨٧٠ ؟ أو أن سلطة الدولة البونابرتية كانت وسيطا مستقل بين البورجوازية والبروليتاريا؟

يلوح لى أن افتراض سويزى وجود طبقتين حاكمتين أو اكثر فى انجلترا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر لا يتفق مع المنطق ، وأنه ليس ثمة ما يؤيده مما قاله انجلز . فملاحظة انجلز لا يجب أن تفسر بنصها وانما يجب تفســـيرها فى ضوء ما قاله هو وماركس فى مناسبات أخرى . وعندما يتم ذلك ، فانه سوف يتفق مع ما توصل اليه المؤرخون السوفييت والماركسيون الانجليز من نتـــائج مؤداها أن المـــكية المطلقة شكل من اشـــكال الدولة الاقطاعية .

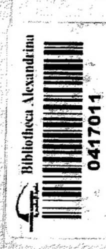
ولا يتســـع المجال للادلاء براى يستند الى أدلة تاريخية ، الى جانب هذه المناقشة المنطقية . ولكنى أعتقد أن الحقائق تدعم المنطق . فالتفاصيل المتعلقة بالطريقة التى حافظت بها ملكية تيودور على التوازن بين النبـــلاء والبورجوازيين ، لا تشير الى أنها وساطة تجاوزت الشكل الظاهرى ، ولم يكن استقلالها عن الطبقة الاقطاعية سوى استقلال نسبى . والخلط الذى يجعل سويزى (وآخرين) يتحاشون اعتبار الملكية المطلقة دولة اقطاعية ، يرجع — فى رايى — الى أمور ثلاثة : أولها ، التعلق بالتعريف البورجوازى للاقطاع بأنه مصطلح عسكرى ، وهم بذلك يجهلون أساســـه الاجتماعى ، وثانيها : اعتبار الدولة الاقطاعية هى تلك التى تسود فيها القنانة . ومن اهم الملامح القيمة لكتاب دوب — فى رأيى — رفضه لهذا الرأى وبيان أن التحرير الجزئى لأسلوب الانتاج الصـــغير ، لم يؤد فى خدماته الى تغيـــير الأساس الاقتصادى للمجتمع ، رغم انه هيأ الفرصة للتطور الراسمالى . فاذا كان الاقطاع يلغى مع الغاء القنانة ، فان فرنسا لم تكن دولة اقطاعية فى عام ١٧٨٨ ولـــا احتاج الأمر الى ثورة بورجوازية بمفهـــوم الثورة التى تطيح بالدولة الاقطاعية . وثالثها : هناك الفكرة القائلة بأن الدولة الاقطاعية لابد أن تكون دولة لا مركزية . وفى حقيقة الأمر ، كان تحرير الأسلوب الانتاج الصغير الذى نتج عن الأزمة الشاملة للمجتمع الاقطاعى ، هو الذى دفع الطبقة الاقطاعية الحاكمة الى تقوية السلطة المركزية للدولة ، منـــذ القرن الرابع عشر ، لتخمد ثورات الفلاحين ، ولتستخدم الضرائب كأداة لامتصاص الفائض من الفلاحين الأثرياء ، ولتتحكم فى حركات القوى العاملة عن طريق اللوائح المركزية ، حيث أن القوى الاقطاعية المحلية لم تعد على قـــدر من الكفاية . فالملكية المطلقة كانت شكلا مختلفا من أشـــكال الدول الاقطاعية السابقة عليها ، ولكن الطبقة الحاكمة ظلت كما هى ، فاتخذت من الجمهورية والملكية الدستورية والدكتاتورية الفاشية ، اشكالا لحكم الطبقة البورجوازية .

الفهـــرس

مطبعة الجبلاوى

٢٠١ شارع الترعة البولاقية ـ شبرا

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٨/٥١٨١


Bibliotheca Alexandrina
0417011